

مَوْطَأُ الْأَمَلِ مَا لَكَ

المتوفى ١٧٩١ هـ

رواية محمد بن الحسن الشيباني

مع
التعليق الممجّد على مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ
شرح العلامة عبد المحيى اللكوى

نقيب و محقق
الدكتور فقي الدين السديوي

المجلد الثالث

دار الفقه
دمشق

دار السنة والسيرة
بومباي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)



الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ ~ ١٩٩٢ م

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

HALIMA APARTMENTS, WING/C, F No 201
95, MORLAND ROAD
BOMBAY 400008
INDIA
TEL. : 3087942 - 3081917

دار السنة والقبلة
بومبي

مترجم - هابروي - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧

بيروت - ص.ب : ١١٢/٦٥١ - هاتف : ٣١٦-٩٣

دار القبلة
بمكة المكرمة

(كتاب الديّات^(١))

٦٦٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أبيه^(٢) أخبره^(٣) عن الكتاب الذي كان رسول الله ﷺ كتبه^(٤) لعمر بن حزم في

(١) قوله: كتاب الديّات، جمع دية بالكسر كيعة، أصلها ودية كوعدة، يقال: ودّى القاتل المقتول إذا أعطى دية، وهو اسم لضمان يجب بمقابلة الأدي أو طرف منه^(٥)، سُمّي به لأنه يؤدّى عادة لأنه قلّ ما يجري العنوف فيه لحرمة الأدي. والقيمة اسم لما يُقام مقام الفات، وفي قيامه مقام الفات قصور لعدم المماثلة بينهما، فلذا لا يسمى قيمة، وضمان المال يُسمى قيمة، ولا يسمى دية، كذا ذكر العيني وغيره.

(٢) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المدني.

(٣) قوله: أخبره، قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث. وروي مستنداً من وجه صالح، ورواه معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه، عن جده، ورواه الزهري عن أبي بكر، عن أبيه، عن جده، عن عمرو بن حزم.

(٤) قوله: كتبه لعمر بن حزم، هو أبو محمد، وقيل: أبو الضحّاك

عمرو بن حزم — بالفتح — بن زيد بن لؤذان — بالفتح — بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي النجاري المدني. أول مشاهدته مع رسول الله الخلفى واستعمله رسول الله على نجران باليمن، وبعث معه كتاباً فيه =

(٥) في الأصل: منها، ومعرطاً.

العُقُول^(١)؛ فكتب أن في النفس^(٢) مائة من الإبل، وفي الأنف^(٣) إذا أُوجِيَتْ^(٤) جَذْعاً^(٥) مائة من الإبل، وفي

= الضرائض والسنن والصدقات والجروح والديات، وكتابه هذا مشهور، أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما مفرقاً، وأكملهم له رواية النسائي في الديات، وكانت وفاته بالمدينة سنة ٥١ أو سنة ٥٣ أو سنة ٥٤ على الاختلاف، كذا في تهذيب النوري.

(١) بضم العين جمع عقل بمعنى الدية.

(٢) قوله: أن في النفس، أي في قتل الرجل المسلم إذا كان ذكراً مائة من الإبل ومن الذهب ألف دينار، ومن الفضة عشرة آلاف درهم، وقال الشافعي: من الورق اثنا عشر ألفاً، وب قال أحمد وإسحاق، لما أخرجه أصحاب السنن عن ابن عباس: أن رجلاً من بني عدي قُتل، فجعل رسول الله ﷺ دية اثنا عشر ألفاً. ولنا - وهو قول الثوري - ما روى البيهقي من طريق الشافعي قال: قال محمد بن الحسن: بلغنا عن عمر أنه قرض من الذهب في الدية ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم، حدثنا بذلك أبو حنيفة عن العيثم، عن الشعبي عن عمر.

ودية المرأة عندنا نصف دية الرجل في النفس، وما دونها، وهو قول الثوري والليث وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن سيرين لما أخرجه البيهقي عن معاذ مرفوعاً: دية المرأة على النصف من دية الرجل. وفيه خلاف مالك وأحمد، كذا ذكر القاري.

(٣) أي في قطع الأنف.

(٤) قوله: إذا أُوجِيَتْ، في «وسطاً يحيى»: إذا أُوجِيَتْ وهو من الرعي. يقال: رعى واستوعى من الاستيعاب، وهو أخذ الشيء كله أي إذا استوصلت قطعاً بحيث لم يبق منه شيء، وفي بعض النسخ: أوجبت بالياء الموحدة، وهو بمعناه.

(٥) بفتح الجيم بمعنى القطع.

الجائفة^(١) ثلث النفس، وفي المأمومة مثلها، وفي العين^(٢) خمسين، وفي اليد خمسين، وفي الرجل خمسين، وفي كل أصبع^(٣) مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن^(٤) خمس من الإبل، وفي الموضحة^(٥) خمس من الإبل.

(١) قوله: وفي الجائفة، هي الطعنة التي بلغت الجوف، فإن لم تغل ففهي ثلث الدية وإن نفذت إلى جانب آخر ففيها ثلثا الدية. والمأمومة ويقال لها الآمة — بالمد وتشديد الميم — الشجة الواصلة إلى أم الرأس الذي فيه الدماغ، كذا في المغرب وغيره.

(٢) قوله: وفي العين خمسين، أي من الإبل، وهي نصف دية النفس، وكذا في اليد الواحدة والرجل الواحدة والشفة الواحدة. ففي الطرق الموصولة عن عمرو بن حزم عند أبي داود والنسائي وغيرهما، وفي النسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية.

(٣) قوله: في كل أصبع، أي في يد أو رجل، أي وإن كان مختصراً كما في رواية ابن عباس مرفوعاً: «هذه وهذه سواء» يعني المختصر والإيهام، فيكون في كل منها عشر من الإبل، وهو خمس نصف الدية، ففي الأصابع الخمس يكون نصف الدية.

(٤) أي في كل سن من الأسنان سواء كان من الرباعية أو الأضراس.

(٥) قوله: في الموضحة^(١)، هي قسم من الشجاج، وهي التي توضح العظم أي تظهره وتكشفه، فإن كسرت سُميت هاشمة.

(١) قال صاحب المصلى: في الموضحة خمس إن كان من الرأس والوجه اتفاقاً وإلا ففيها حكومة عدل عند مالك والشافعي. انظر الأوجز ١٣/٨.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

١ - (باب الدية في الشفّتين)

٦٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنه قال: في الشفّتين^(١) الدية، فإذا قُطِعَت السفلى، ففيها^(٢) ثلث الدية.

قال محمد: ولئسنا نأخذ بهذا^(٣)، الشفّتان سواء^(٤)، في كلّ واحدة منهما نصف الدية، ألا ترى أن الخنصر والإبهام سواء ومنفعتهما مختلفة. وهذا قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٢ - (باب دية العمد^(٥))

٦٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، قال: مضت^(٦) السنة

(١) قوله: في الشفّتين الدية، أي دية نفس كاملة، وقد جاء ذلك مرفوعاً عند النسائي في رواية كتاب عمرو بن حزم.

(٢) قوله: ففيها ثلث الدية، قال الزرقاني: لأن الشّح بها أقوى بالنسبة إلى العليا. لكن لم يأخذ بهذا مالك ولا الشافعي ومن وافقهما، فقالوا: فيهما نصف الدية.

(٣) أي بالتفريق.

(٤) في حكم الدية مع أن منفعتهما مختلفة، فإن منفعة الخنصر أقل، فعلم أنه لا اعتبار لها.

(٥) أي قتل العمد.

(٦) قوله: مضت السنة، أي السنة النبوية سنة الصحابة. وقد روي ذلك

أن العاقلة لا تحمل (١) شيئاً من دية العمد إلا أن تشاء (٢).

قال محمد: وبهذا تأخذ.

٦٦٥ — أخبرنا عبد الرحمن (٣) بن أبي الزناد، عن أبيه (٤)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (٥) بن معبود، عن ابن عباس قال: لا تعقل (٦) العاقلة عمداً، ولا صلحاً، ولا اعتراقاً ولا ما جنى المملوك.

موقوفاً ومرفوعاً، فأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عمر موقوفاً: العمد والعبد والصلح والاعتراق لا تعقله العاقلة. وفي إسناده عبد الملك بن حسين، وهو ضعيف، قال البيهقي: المحفوظ أنه عن عامر الشعبي قوله. وروي أيضاً عن ابن عباس، وروى البيهقي، عن أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة نحوه، وأخرج الدارقطني والطبراني في «مسند الشاميين» من حديث عبادة مرفوعاً: لا تجعلوا على العاقلة من دية المعترف شيئاً. وإسناده وإياه فيه محمد بن سعيد المصلوب كذاب، والحارث بن نبهان منكر الحديث، كذا في «تلخيص الحبير».

(١) أي لا تجب عليهم أداؤها، بل هي على الفائل.

(٢) أي تشاء العاقلة تحمل الدية (١).

(٣) هو صلوق، فقيه، مدني، تغير في حفظه لما قدم بغداد، مات

سنة ٧٤، كذا في «التقريب» (٢).

(٤) هو أبو الزناد — بكسر الزاي — عبد الله بن ذكوان.

(٥) يضم العين.

(٦) قوله: لا تعقل العاقلة عمداً، أي لا تحمل العاقلة دية القتل العمد كما =

(١) بأن يتبرعوا بإعطائه الجاني شيئاً.

(٢) في نسخة: أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن... إلخ.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= إذا قتل عمداً يجب فيه القصاص، وسقط فيه القصاص لشبهة مثل ما إذا قتل الأب ابنه، وكذا لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح يل هي في مال القاتل، وكذا لا تعقل دية قتل اعترف به القاتل، وكذا ما جنى المملوك لا يعقل عنه عاقلة مولاه، بل هو على رقبته^(١). وقال صاحب «القاموس»: قول الشعبي: لا تعقل العاقلة عبداً ولا عمداً، وليس بحديث، كما توهم الجوهري. ومعناه أن يجني الحر على العبد لا العبد على الحر كما توهم أبو حنيفة لأنه لو كان المعنى كما توهمه لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد، ولم يكن ولا تعقل عبداً. قال الأصمعي: كلت في ذلك أبا يوسف، وكان بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلة وعقلت عنه حتى فهمته. انتهى. ورثه القاري بأن عقلة يستعمل بمعنى عقلت عنه، وسياق الحديث وهو قوله: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً، وسياقه وهو قوله: ولا صلحاً ولا اعترافاً بذلان على ذلك، فإن معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف، وبأن قول ابن عباس: ولا ما جنى المملوك، صريح في الأمر الذي فيه الإمام. والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وبأن قوله ليس بحديث مردود عليه بأن المقطوع والموقوف أيضاً من أقسام الحديث وهو موقوف، له حكم الرقع إذ لا يقال مثله بالرأي.

(١) قال الموفق: العاقلة لا تحمل العبد يعني إذا قتل العبد قاتل وجبت قيمته في مال القاتل ولا شيء على عاقلة خطأ كان أو عمداً، وهذا قول ابن عباس والشوري ومكحول والنخعي ومالك والليث وإسحاق وأبي ثور، وقال عطاء والزهرري والحكم وحمام وأبو حنيفة نحملة العاقلة، لأنه ادعى يجب بقتله القصاص والكفارة نحملة العاقلة بلله كالحر. وعن الشافعي كالملمحين ووافقنا أبو حنيفة في دية أطرافه. وفي «المحلى»: قال أبو حنيفة: إذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كان على عاقلة لأنه يدل النفس، وما دون النفس من العبد لا يتحملة العاقلة لأنه يملك ممتلك الأموال، كذا في «الهداية». انظر أوجز المسالك ٨٨/١٣.

٣ - (باب دية الخطأ) (١)

٦٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا (٢) ابن شهاب عن سليمان بن يسار أنه كان يقول: في دية (٣) الخطأ عشرون (٤) بنت مخاض، وعشرون بنت

(١) قوله: دية الخطأ، قال المؤلف في «كتاب الأئمة»: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة أرجح: قتل خطأ، وقتل عمد، وشبه العمد، وقتل الخطأ أن تريد الشيء تنصيب صاحبك بسلاح أو غيره، ففيه الدية أخصاماً، والعمد إذا عمدت صاحبك فضربت بسلاح ففي هذا قصاص إلا أن يصلحوا أو يعفوا، وشبه العمد كل شيء عمدت ضربه بسلاح أو غيره، ففيه الدية مغلظة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس، وشبه العمد في الجراحات كل شيء عمدته بسلاح، فلم يستطع فيه القصاص، ففيه الدية مغلظة. قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة واحدة، ما ضربته من غير سلاح، وهو يقع موقع السلاح، وأشد، ففيه القصاص أيضاً، وهو قول أبي حنيفة الأول.

(٢) قوله: أخبرنا ابن شهاب، هكذا في نسخ عديدة، والذي في «موطأ يحيى»: مالك أن ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة بن أبي عبد الرحمن كانوا يقولون: دية الخطأ... إلخ.

(٣) قوله: دية، هي واجبة على العاقلة عندنا وعند الشافعي وأحمد والثوري وإسحاق والنخعي وحماد والشعبي وغيرهم، وعن ابن سيرين وابن شبرمة وأبي ثور وقتادة والزهري والحارث وأحمد في رواية أنه على القاتل، كذا ذكره المعني في «البيان».

(٤) قوله: عشرون بنت مخاض، هي الناقة التي طعنت في السنة الثانية سميت بها، لأن أمها في الغالب بصير ذات مخاض بالفصح وهو وجع الولادة، والتي دخلت في السنة الثالثة تسمى بنت لبون - بفصح اللام - لأن أمها في الغالب تصير ذات لبن مرة أخرى، والحقبة - بكسر الحاء وتشديد الفاق التي دخلت في الرابعة، لكونها مستحقة للحمل والركوب، والجلعة - بفتح الجيم - التي دخلت في الخامسة.

لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون جقة، وعشرون جدعة.

قال محمد: ولنا^(١) نأخذ بهذا، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود. وقد رواه^(٢) ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: دية الخطأ أخماس، عشرون^(٣) بنت مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون جقة وعشرون جدعة أخماس، وإنما خالفنا^(٤)

(١) قوله: لنا نأخذ بهذا، أي بما ذكره سليمان، ذكر صاحب «الهداية» والعيني في «شرحها» أن الصحابة أجمعوا على أن دية الخطأ مائة من الإبل، واختلفوا في أسنانها، فقال بعضهم: خمس وعشرون جقة، وخمس وعشرون جدعة، وخمس وعشرون ابن لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض. وقال عثمان وزيد: ثلاثون جدعة وثلاثون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون. ذكر ذلك أبو يوسف في «كتاب الخراج»: وإنما أخذنا بقول ابن مسعود لأنه أخف وأنه رفعه إلى النبي ﷺ.

(٢) قوله: وقد رواه، أخرج روايته أحمد، وأصحاب السنن، والبخاري والدارقطني والبيهقي، ووسط الدارقطني في «السنن» الكلام في طرقه، ورواه من طريق أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، وفيه عشرون بني لبون، وقال: هذا إسناد حسن، وقواه بما أخرجه عن إبراهيم النخعي عنه علي وفقه، ونعقبه البيهقي بأن الدارقطني وهم فيه، وقد رأيناه في «جامع الثوري»، عن منصور، عن إبراهيم عنه، وعن أبي إسحاق، عن علقمة عنه، وعن عبد الرحمن بن مهدي، عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي مخلف، عن أبي عبيدة، عنه، وعند الجميع بنو مخاض، كذا ذكره الحافظ في «التلخيص».

(٣) بيان للأخماس.

(٤) قد وافقته رواية عن ابن مسعود، وإليه ذهب الشافعي.

سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فِي الذِّكْرِ^(١)، فَجَعَلَهَا مِنْ بَنِي اللَّبُونِ، وَجَعَلَهَا
هَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مِنْ بَنِي غَنَاضٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ قَوْلِ
ابْنِ مَسْعُودٍ.

٤ - (بَابُ دِيَةِ الْأَسْنَانِ)^(٢)

٦٦٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ^(٣) أَنَّ
أَبَا غَطَفَانَ^(٤) أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ
مَا^(٥) فِي الضَّرْسِ^(٦)؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهِ^(٧) خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ^(٨): فَرَدَّنِي

(١) أَيُّ فِي تَعْيِينِهَا.

(٢) جَمَعَ بَيْنَ الْكَسْرِ.

(٣) بِمَهْمَلَتَيْنِ مُصَفَّرًا.

(٤) هُوَ بِفَتْحَاتٍ قِيلَ: اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ، أَوْ ابْنُ مَالِكِ الشَّرِّيِّ - بَضْمِ
الْمِيمِ وَشَدِّ الرَّايِ - الْمَدَنِيِّ مِنَ اللَّفْطَاتِ، كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ».

(٥) أَيُّ مِنَ الدِّيَةِ إِذَا قُلِّدَتْ خَطَأً.

(٦) قَوْلُهُ: فِي الضَّرْسِ، هُوَ بِالْفَتْحِ قِسْمٌ مِنَ الْأَسْنَانِ. قَالَ أَكْمَلُ الدِّينِ
الْيَابُوتِيُّ فِي «الْعَنَائَةِ شَرْحِ الْهَدَايَةِ»: لِلْسِّنِ اسْمُ جَنْسٍ يَدْخُلُ تَحْتَهُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ،
أَرْبَعٌ مِنْهَا ثَنَائِيَا، وَهِيَ الْأَسْنَانُ الْمُتَقَدِّمَةُ، اثْنَانِ فَوْقَ، وَاثْنَانِ أَسْفَلَ، وَمِثْلُهَا رِبَاعِيَّاتٌ
وَهِيَ مَا يَلِي الثَّنَائِيَا، وَمِثْلُهَا أَثْنَابٌ، وَهِيَ مَا يَلِي الرِّبَاعِيَّاتِ، وَمِثْلُهَا أَضْرَاسٌ تَلِي
الْأَثْنَابَ، وَاثْنَتَا عَشَرَ سَمَاءً تَسْمَى بِالطَّوَاحِينِ، مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ثَلَاثُ فَوْقَ، وَثَلَاثُ
أَسْفَلَ، وَبَعْدَهُنَّ أَسْنَانٌ أُخْرَى وَهِيَ آخِرُ الْأَسْنَانِ، وَتَسْمَى النَّوَاجِذَ، وَهِيَ فِي أَقْصَى
الْأَسْنَانِ وَتَسْمَى لِسَانِ الْحِلْمِ لِأَنَّهَا تَنْتَبِهُ بَعْدَ الْيَلْوِغِ وَفَتْ كِمَالِ الْعَقْلِ.

(٧) أَيُّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَضْرَاسِ.

(٨) أَيُّ أَيْرُ غَطَفَانَ.

مروانُ إلى ابن عباس، فقال: فلم تجعل (١) مقدّم الفم مثل الأضراس؟
قال: فقال ابن عباس: لولا أنك لا تعتبر (٢) إلا بالأصابع عقلها (٣)
سواء.

قال محمد: ويقول ابن عباس نأخذ، عقل الأسنان (٤) سواء،

(١) قوله: فلم تجعل، أي لأي شيء تجعل مقدّم الفم أي الأسنان المقدّمة
مثل الأضراس حيث تحكم بخمس من الإبل في كل ضرس كما هو في كل من
مقدم مع اختلاف المنقعة، والقياس أن يجب في الضرس أقل مما يجب في
المقدم.

(٢) قوله: لولا أنك لا تعتبر، أي لو لم تكن تقيس الأسنان إلا بالأصابع
لكان كافيًا لك، فإن عقل الأصابع سواء مع اختلاف المنقعة والمقدار، فكذا
الأسنان.

(٣) أي للأصابع.

(٤) قوله: عقل الأسنان سواء، قد ورد ذلك مرفوعاً من حديث ابن عباس
في مسند البزار بلفظ: الثنية والضرس سواء والأضراس كلها سواء. وعنه مرفوعاً:
أصابع الرجل واليد (١) سواء. والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، وهذه وهذه يعني
الخنصر والبنصر، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان، وأبو داود
وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: الأصابع والأسنان
سواء، في كل أصبع عشر من الإبل، وفي كل من خمس، كذا في (التهذيب)
وغيره ويؤيده إطلاق حديث: في السن خمس من الإبل، ولعل هذه الأحاديث
لم تبلغ عمر حيث قضى في الأضراس بيعير بغير، ومعاوية حيث قضى في
الأضراس بخمسة أبعرة، بخمسة أبعرة، قال سعيد بن المسيّب فالدية تنقص في

(١) في الأصل: إليه هو تحريف.

وعقل الأصابع^(١) سواء، في كل إصبع عشر من الدية^(٢) وفي كل سن نصف عشر الدية^(٣)، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥ - (باب أَرُش^(٤) البَيْنِ السوداء والعين القائمة)

٦٦٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَصْبِيَتْ الْبَيْنَ قَاسُوْهُتْ فِيْهَا عَقْلَهَا تَامًا^(٥).

= قضاء عمر، وتزيد في قضاء معاوية، فلو كنت أنا لجمعت في الأضراس بعمرين بعمرين كما في «موطأ يحيى»: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب.

(١) قوله: وعقل الأصابع سواء، روي ذلك عن النبي ﷺ من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجه أبو داود والنسائي، وابن عباس، أخرجه الترمذي، وعبد الله بن عمرو، أخرجه ابن ماجه ويه قال علي وابن عباس والعامّة، وروي عن عمر أنه قضى في الإبهام بثلاثة عشر إيلًا، وفي التي عليها اثني عشر، وفي الوسطى عشرة، وفي التي عليها تسعة، وفي المختصر ست، وروي عنه كقول العامة، كذا في «البنية».

(٢) أي عشر من الإبل.

(٣) أي خمس من الإبل.

(٤) هو بفتح: دية الجراحات.

(٥) أي دية البَيْنِ كاملة^(١).

(١) قال الموفق: وإن جنى على منه فسوّدها فمكّي عن أحمد - رحمه الله - في ذلك رولينان، إحداهما: تعجب ديتها كاملة وهو ظاهر كلام الخرق، ويروي هذا عن زيد بن ثابت، ويه قال سعيد بن المسيّب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبد الملك بن مروان والنخعي ومالك والليث وعبد العزيز بن أبي سلمة والثوري وأصحاب الرأي وهو أحد قولنا للشافعي.

قال محمد: وبهذا فأخذ، إذا أصيبت (١) اليس فاسودت (٢) أو احمرت أو اخضرت، فقد تم عقلها (٣) وهو قول أبي حنيفة.

٦٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول: في العين القائمة إذا فُتت (٤) مائة دينار.

قال محمد: ليس عندنا فيها أرش معلوم (٥)، ففيها حكومة (٦) عدل، فإن بلغت الحكومة مائة دينار أو أكثر من ذلك، كانت الحكومة

(١) أي بحجر ونحوه من غير قلع.

(٢) أي تنير لونها بالصدمة إلى أي لون كان.

(٣) أي وجب تمام دينها فهو مثل قلعتها لقوات جنس المنفعة.

(٤) مجهول، من الفقأ وهو الشق.

(٥) أي مقدّر مقرر شرعاً.

(٦) قوله: حكومة عدل، قال القاري: تفسير حكومة العدل أن يقوم المجني عليه عبداً بلا هذا الأثر، ثم يقوم عبداً ومعه هذا الأثر، فقدر التفاوت بين القيمين من الدية، هو حكومة العدل، وهذا تفسير الحكومة عند الطحاوي، وبه أخذ الحلواتي، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وكل من يحفظ عنه العلم، كذا قال ابن المنذر، وقال بعض المشائخ في تفسيرها: أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن تبرأ الجراحة فيجب ذلك على الجاني.

والرواية الثانية، عن أحمد: أنه إن أنهب مضعها من المطبخ عليها ونحوه ففيها دينها، وإن لم يذهب قسمها ففيها حكومة، وهذا قول القاضي، والقول الثاني للشافعي وهو المختار عند أصحابه لأنه لم يذهب بمضعها فلم تكمل دينها كما لو أصبرت. المغني ٢٦/٨.

فيها، وإنما نضع^(١) هذا من زيد بن ثابت لأنه حكم بذلك.

٦ - (باب النفر^(٢)) يجتمعون على قتل واحد

٦٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب^(٣): أن عمر بن الخطاب قتل نفراً - خمسة أو^(٤) سبعة -

(١) أي نحمل هذا القول من زيد على أنه حكومة اتفاقية، لا تقديرية شرعية.

(٢) هو بفتحين من الثلاثة إلى العشرة من الرجال كذا في «المغرب» والمراد به هنا ما فوق الواحد.

(٣) قوله: عن سعيد بن المسيب أن عمر... إلخ، قال الرقاعي: رواية سعيد عنه متصلة، لأنه رآه وصحح بعضهم سماعه منه، ورواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ «الموطأ» سواء، وهذا مختصر من أثر وصله ابن وهب، ورواه من طريقه قاسم بن أصبغ، والطحاوي والبيهقي، قال ابن وهب: حدثني حريز بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعائي حدث عن أبيه: أن امرأة صنعاء غاب عنها زوجها، وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً، يقال له أصيل، فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً، فقالت له: إن هذا الغلام يفضحنا فاقتله فأبى فامتنت به فطاوعها، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها، فقتلوه، ثم قطعوه أعضاء، وجعلوه في عينة - بفتح العين: وعاء من آدم - فوضعوه في ركبة - بشد تحية: بشر في ناحية القرية ليس فيها ماء - فأخذ خليلها، فاعترف واعترف بالقول. فكتب يعلى - وهو يومئذ أمير - بشأنهم إلى عمر فكتب عمر بقتلهم جميعاً، وقال: والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين.

(٤) شك من الراوي

برجل^(١) قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ^(٢) وقال : لو نَمَلًا عليه أهل صنعاء قَتَلْتَهُمْ^(٣)
٥٤

قال محمد : وبهذا نأخذ ، إِنْ قَتَلَ سَبْعَةً أَوْ أَكْثَرَ^(٤) مِنْ ذَلِكَ رَجُلًا
عَمْدًا^(٥) قَتَلَ^(٦) غِيلَةً أَوْ غَيْرَ غِيلَةٍ ضَرْبِهِ بِأَسَافِهِمْ^(٧) حَتَّى قَتَلُوهُ قَتْلًا^(٨)
بِهِ كُلُّهُمْ ، وَهُوَ قَوْلُ^(٩) أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقْهَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ .

(١) أي بسبب قتل رجل اسمه أصيل أي في قصاصه .

(٢) قوله : قَتَلَ غِيلَةً ، بِالْإِضَافَةِ وَهُوَ بِالْكَسْرِ أي خديعة وسر . وقوله : لو نَمَلًا
عليه ، أي تعاون عليه ، وأصله المعاونة في ملء الدلو ، ثُمَّ عَمَّ ، وَصَنَعَاءُ - بِالْمَدِّ -
قِصَّةُ الْيَمَنِ ، كَذَا فِي «الْبَنَاءِ» .

(٣) قوله : قَتَلْتَهُمْ بِهِ ، أي بقصاصه ، وَهَذَا الْأَثَرُ قَدْ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا مِنْ
طَرِيقِ مَالِكٍ ، وَابْنِ خَالٍ ، وَابْنِ عَسَاكِرٍ ، وَابْنِ عَسَاكِرٍ ، وَابْنِ عَسَاكِرٍ ، وَابْنِ عَسَاكِرٍ ،
أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّارِقُطَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ مَغِيرَةَ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا ،
فَقَالَ عَمْرٌو مِثْلَهُ . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِطَوِيلِهِ ، وَاسْمُ الْغُلَامِ الْمَقْتُولِ أَصِيلًا ، وَفِي
الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَوْ أَنَّ مِائَةً قَتَلُوا رَجُلًا قَتَلُوا بِهِ ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ . وَعَنْ
الْمَغِيرَةِ أَنَّهُ قَتَلَ سَبْعَةَ رِجَالٍ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَنْ عَلِيِّ مِثْلَهُ ، كَذَا فِي
«تَصْرِيفِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرِهِ .

(٤) أي أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ .

(٥) قَوِّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِي الْخَطَا .

(٦) أي قَتَلَ خَفِيَّةً أَوْ حَلَانِيَّةً .

(٧) بِالْفَتْحِ : جَمَعَ سَيْفٌ ، وَمِثْلُهُ كُلُّ مُحَدَّدٍ .

(٨) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ .

(٩) قوله : وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ ، وَأَكْثَرُ ،

٧ - (باب الرجل يرث من دية امرأته

والمرأة ترث من دية زوجها)

٦٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(١) ابن شهاب أن عمر بن الخطاب

نشد^(٢) الناس بحق: من كان عنده علم^(٣) في الدية^(٤) أن يخبرني^(٥) به،

= أهل العلم من الصحابة والتابعين، وقال ابن الزبير والزهري وابن سيرين وابن أبي ليلى وداود وابن المنذر وأحمد في رواية: لا يقتلون، بل يجب عليهم الدية، وهو القياس لأن الفصاح ينسب عن المائلة، ولا مائلة بين الواحد والجماعة، وما ذهبنا إليه استحسان بآثر عمر وغيره، والوجه فيه أن القتل بغير حق لا يكون عادة إلا بالتغالب واجتماع نفر من الناس، فلو لم يجب الفصاح فيه انسداد باب الفصاح، وفاتت الحكمة المقصودة من شرعيته، كذا ذكره العيني.

(١) قوله: أخبرنا ابن شهاب أن عمر، قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من أصحاب مالك، ورواه جماعة من أصحاب أبي شهاب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر... إلخ، وروايته عن عمر تجري مجرى التتميل لأنه قد رآه وصحح بعضهم سماعه منه، وفي طريق هشيم، عن الزهري، عن سعيد قال: جاءت امرأة إلى عمر تسأله أن يورثها من دية زوجها، فقال: ما أعلم لك شيئاً فنشد الناس، الحديث. وفي طريق معمر عن الزهري عن سعيد أن عمر قال: ما أرى الدية إلا للمصبة لأنهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم عن رسول الله شيئاً في ذلك؟ فقال الضحاك بن سفيان الكلابي، وكان رسول الله استعمله على الأعراب: الحديث.

(٢) أي طلب من الناس حين كان بمنى في حجته.

(٣) أي من النبي ﷺ.

(٤) أي في باب تورثها.

(٥) من الإخبار.

فقام (١) الضحاك بن سفيان، فقال (٢): كتب إلى رسول الله ﷺ في أشيم (٣) الضبابي (٤) أن ورث (٥) امرأته من ديتته، فقال عمر: ادخل

(١) قوله: فقام الضحاك، هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب بن ربيعة الكلابي العامري الضبابي - بكسر الضاد المعجمة وفتح الموحدة المخففة - عداة في أهل المدينة، وكان يتزل بتجد ولأه النبي ﷺ على من أسلم من قومه، وكان من شجعان الصحابة، كذا ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول».

(٢) قوله: فقال: كتب إلي... إلخ، ذكر الزيلعي وابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية» وغيرهما أن هذا الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وإسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرج له الدارقطني شاهداً من رواية المغيرة بن شعبة، وفي رواية ابن شاهين من طريق ابن إسحاق عن الزهري قال: حدثت عن المغيرة أنه قال: حدثت عمر بقصة أشيم، فقال: اتيتني على هذا بما أعرف، فنشدت الناس في الموسم فأقبل رجل يقال له زارة فحدثه عن رسول الله بذلك، وفي رواية أبي يعلى بإسناد حسن عن المغيرة أن زارة بن جرى قال لعمر: إن رسول الله كتب إلى الضحاك أن يرث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها.

(٣) بنحو الألف وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المشاة التحتية، كذا ضبطه ابن الأثير.

(٤) قوله: الضبابي، ذكر السيوطي والسَّمْعَاتِي أن الضبابي بالكسر نسبة إلى ضباب بن عامر بن صعصعة. وإلى محلة بالكوفة، وبالفتح نسبة إلى ضباب بطن من بني الحارث ومن قریش.

(٥) قوله: أن ورث، من التورث وأن بالفتح وسكون ياء للمكثوب.

الحياة^(١) حتى آتيك^(٢)، فلما نزل^(٣) أخبره الضحّاك بن سفيان بذلك، ففَضِي^(٤) به عمر بن الخطاب.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لكل وارث في الدية والدم^(٥) نصيب، امرأة كان الوارث أو زوجاً أو غير ذلك. وهو قول^(٦) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨ - (باب الجروح وما فيها من الأرض^(٧))

٦٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، قال: في كل نافذة^(٨)، في عضو من الأعضاء ثلث^(٩) عقل ذلك العضو.

(١) بالكسر أي الخيمة.

(٢) أي فأتحق وأسمع منك مرة أخرى.

(٣) أي عمر بالمنزل.

(٤) قوله: لفض به عمر، أي حكم بتوريث الزوجة من دية الزوج، وفي «موطأ يحيى» بعده: قال ابن شهاب: وكان قتل أشيم خطأ.

(٥) أي في طلب الفصاص في العمد.

(٦) قوله: وهو، وفي توريث الزوجة من دية الزوج خلاف مالك، وفي كونها مستحقة للفصاص خلاف ابن أبي ليلى، ذكره القاري.

(٧) بالفتح بمعنى الدية.

(٨) أي جراحة تنفذ.

(٩) قوله: ثلث عقل ذلك العضو، في «موطأ يحيى» بعد هذه الرواية قال مالك: كان ابن شهاب لا يرى ذلك، وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء =

قال محمد: في ذلك أيضاً^(١) حكومة عدل، وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا.

٩ - (باب دية الجنين)^(٢)

٦٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن
المسيب: أن رسول الله^(٣) ﷺ قضى^(٤) في الجنين يُقتل^(٥) في بطن أمه

= في الجسد أمراً مجتمعاً عليه لكني^(٦) أرى فيه الاجتهاد يجتهد الإمام في ذلك،
وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا^(٧).

(١) أي ليس فيه دية معينة شرعاً.

(٢) قوله: الجنين، عا دهم في بطن الأم، سمي به لكونه مخفياً، ومادة هذا
اللفظ تدل على الاختفاء ومنه الجن والجنون والجنة - بالفتح - والجنة بالضم فإن
في كل منها معنى الاختفاء.

(٣) قوله: أن رسول الله... إلخ، قال ابن عبد البر: هذا مرسل عند وفاة
«الموطأ» ووصله مطرف وأبو عاصم النبيل كلاهما عن مالك، عن ابن شهاب، عن
سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة. والحديث عند ابن شهاب عنهما
جميعاً، عن أبي هريرة فطائفة من أصحابه يحدثنه عنه هكذا وطائفة يحدثن عنه
عن سعيد وحده عن أبي هريرة، وطائفة عنه عن أبي سلمة وحده، عن
أبي هريرة، ومالك أرسل عنه حديث سعيد هذا ووصل حديث أبي سلمة واقتصر
فيه على قصة الجنين دون قتل المرأة. انتهى.

(٤) أي حكم. (٥) مجهول، صفة للجنين.

(١) في الأصل «الكر»، والظاهر لكني كما في شرح البردقاني ١٨٧/٤.

(٢) كرده تأكيداً، قال صاحب «المحلى»، وهو قول أبي حنيفة وأنجهود: كذا في الأوجز
٦٣/١٣.

بُغْرَةَ (١) عبد أو وليدة، فقال (٣) الذي قضى (٣) عليه : كيف (١) أغرم من

(١) قوله : بُغْرَةَ عبد أو وليدة، أي أمة هو صفة العُرّة، ويُروى بالإضافة وهو أحسن. والبُغْرَةُ بضم الغين وتشديد الواو، هو خيار المال كالقمرس والبحر النجيب والعبد والأمة العمدة، رسمي بدل الجنين به لأن الواجب عبد، والعبد يسمى عُرّة وقيل لأنه أول مقدار ظهر في باب الدية، وبُغْرَةُ كل شيء أوله، كذا في «البنية».

(٢) قوله : فقال الذي قضى عليه، أي بالقرة، وفي رواية للبخاري : فقال وليّ المرأة التي عُرّت، ووليّها هو ابنها مروح، رواه عبد الغني. والأكثر على أن القائل زوجها حمل بن النابغة البذلي، وللطبراني أنه عمران بن عويمر أنعموليكَة المرأة المقتولة. فيحتمل تمدد القائلين، كذا قال الحافظ ابن حجر. قال الزرقاني : فيه دلالة قوية لقول مالك وأصحابه ومن وافقهم أن القُرّة على الجاني، لا على العاقلة، كما يقوله أبرحينة والشافعي وأصحابهما لأن المفهوم من اللفظ أن المقضي عليه واحد وهو الجاني (١). انتهى. ولقائل أن يقول : يعارض هذه الدلالة الروايات الأخرى الصريحة، ففي رواية أبي دلود والترمذي والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل ففصرت إحداهما الأخرى، الحديث. وفيه : فقصى فيه عُرّة وجعل على عاقلة المرأة. وفي رواية ابن أبي شيبة عن جابر أن النبي ﷺ جعل في الجنين عُرّة على عاقلة القاتلة. وفي روايته من مرسل ابن سيرين جعل القُرّة على العاقلة. وأخرجه الدارقطني مطوّلاً، وزيادة التفصيل في «تخريج أحاديث الهداية».

(٣) معروف أو مجهول.

(٤) قوله : كيف أغرم، أي أضمر، وللبرار من حديث ابن عباس قالوا : كيف نبّيه وما استهل. وله من حديث جابر فقالت العاقلة : أُلْدِي (٢) من لا شرب =

(١) الزرقاني ١٨٢/٤.

(٢) أي نؤذي دية الجنين. بلل المجهود ٨٨/٦٨.

لَا شَرِبَ^(١)، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَى، قَالَ^(٢) :
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا^(٣) هَذَا مِنْ أَخْوَانِ الْكُفَّانِ .

٦٧٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ امْرَأَتَيْنِ^(٤) مِنْ هَذِلٍ^(٥) اسْتَبْتَا^(٦) فِي

= وَلَا أَكَلَ، الْحَدِيثُ . وَهَذَا أَيْضاً مِنْ مُؤَيَّدَاتِ مَنْ أَوْجَبَ الدِّيةَ عَلَى الْعَاقَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ
صَرِيحٌ فِي أَنَّ الثَّغْرَةَ هُوَ دِيَّةُ الْجَنِينِ، لَا دِيَّةُ الْمَرْأَةِ كَمَا ظَنَّهُ قَوْمٌ، وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ
فِي رَدِّ الطَّحَاوِيِّ فِي دَرْجِ مَعَانِي الْأَثَارِ^(١) .

(١) قَوْلُهُ : مَنْ لَا شَرِبَ . كَأَنَّهُ تَعَيَّبَ مَنْ لِيَجَابَ الدِّيةَ، فَلِذَا عَوَّضَ عَنْ
النَّفْسِ الْحَيَّةِ، فَقَالَ : كَيْفَ يَدِّي الْجَنِينِ الَّذِي لَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَسْتَهْلِ، مِنْ
الِاسْتِهْلَالِ وَهُوَ دَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَمِمَّا جُمِلَ لَمْ يَجِدْ فِيهِ ثَمَرُ الْحَيَاةِ، فَمِثْلُ
ذَلِكَ يُطْلَى — بِتَحْتِيةٍ مَضْمُونَةٍ وَشُدُّ اللَّامِ — أَيُّ يُهْدَرُ وَيُسْطَلُ، وَفِي رَوَايَةٍ : يُطْلَى
بِالْمَوْحِلَةِ وَطَاءَ مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ وَخَفَةُ اللَّامِ مِنَ الطَّلَانِ .

(٢) أَيُّ صَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

(٣) قَوْلُهُ : إِنَّمَا هَذَا، أَيُّ هَذَا السَّاحِجُ الْمُنَاقِظُ لِلْحَكَمِ الْمَبَانِ مِنْ إِخْوَانِ
الْكُفَّانِ — بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ — جَمْعُ كَاهِنٍ، زَادَ مُسْلِمٌ : مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ
الَّذِي سَجَعَ فِيهِ، وَوَجْهٌ ذَمٌّ أَنَّهُ أَرَادَ بِسَجْعِهِ دَفْعَ الْحَكَمِ الشَّرْعِيِّ .

(٤) قَوْلُهُ : أَنَّ امْرَأَتَيْنِ، وَكَانَتَا ضَرَّتَيْنِ، فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَنْ عَزِيمِ
الْهَذَلِيِّ : كَانَتَا أُخْتَيْ مَلِكَةٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهَا يُقَالُ لَهَا أُمُّ عَقِيفَ بِنْتُ مَسْرُوحٍ مِنْ
بَنِي سَعْدِ بْنِ هَازِلٍ نَحْتُ حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ، فَضَرَبَتْ أُمُّ عَقِيفَ مَلِكَةَ .
وَاللَّيْهَقِيُّ وَأَبِي نَعِيمٍ فِي «كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَسْمِيَةَ الضَّارِبَةِ أُمَّ عَقِيفَ،
وَكَذَا فِي «مَنْبِيِّ أَبِي دَاوُدَ» وَهَمَا وَاحِدَةٌ كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ .

(٥) بِضَمِّ الْهَاءِ قَبِيلَةٌ . (٦) أَيُّ تَشَاتَمْنَا .

(١) ١١٧/٢، وَأَوْجَزُ الْمَسَالِكِ ٣٧/١٤ .

زمان رسول الله ﷺ فَرَمَتْ (١) إحداهما الأخرى، فَطَرَحَتْ (٢) جنينها (٣)، فَقَضَى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة.

قال محمد: وهذا نأخذ، إذا ضُرب بطن المرأة الحرة (٤) فالقت جنيناً ميتاً (٥)، ففيه (٦) غرة عبد أو أمة

(١) بحجر أو بعمود فسطاط أو مسطح أي خشبة على اختلاف الروايات.

(٢) أي ألقت الأخرى جنينها ميتاً.

(٣) في نسخة: جنيناً.

(٤) قوله: الحرة، قيد به لأن جنين الأمة، إن كانت حاملاً من زوجها، فيه نصف عشر قيمة الأم في الذكور وعشر قيمته في الأنثى، ولو لم يعلم ذكوره ولا أنوثته يؤخذ بالمتيقن، هذا عندنا. وقال الشافعي: فيه عشر قيمة الأم مطلقاً لأنه جزء منها، وضمان الأجزاء يؤخذ مقدارها من الأصل، فلا يختلف ضمانه بالذكورة والأنوثة كما في جنين الحرة، وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر والحسن والنخعي والزهري وقتادة وإسحاق. ولنا أنه بدل نفسه، ولا يُعتبر كونه جزءً وإلا لم يجب ضمانه إلا إذا نقص الأصل كما هو في سائر الأجزاء فيُقَدَّر بقيمة الجنين لا بقيمة الأم، كذا في «الهداية» و«البنية».

(٥) قوله: ميتاً، قيد به لأنه لو أُلْقِيَ حياً ثم مات ففيه الدية كاملة لأنه أُنْفِلَ حياً بالضرب السابق، وإن أُلْقِيَ ميتاً، ثم ماتت الأم، فعليه دية بقتل الأم وغرة بإلقائها، وإن ماتت الأم بالضربة، ثم خرج الجنين حياً، ثم مات، فعليه دية في الأم ودية في الجنين، وإن ماتت ثم أُلْقِيَ جنيناً ميتاً فعليه دية في الأم، ولا شيء في الجنين عندنا وعند مالك لأن موت الأم أحد سببي موت الجنين فلا يتيقن موته بالضرب خلافاً للشافعي وأحمد والظاهرية، كذا في «الهداية» و«البنية».

(٦) قوله: ففيه غرة عبد، قال الزرقاني: احتج الشافعي بقوله في الحديث: كيف أغرم... إلخ على أن المضمون الجنين لأن العضو لا يعترض فيه بهذا، وقال =

أو خمسون^(١) ديناراً أو خمس مائة

= أبو حنيفة وأصحابه : تختص بها الأم لأنها بمنزلة قطع عضو، وليست بدية، إذ لم يعتبر فيها الذكر والأنثى، وكذا قال الظاهرية، واحتج إمامهم داود بأن الغرة لا يملكها الجنين، فتورث عنه، ويرد عليه دية المقتول خطأ فإنه لم يملكها وهي تورث عنه قاله أبو عمر، انتهى. أقول: هذا الذي نسبته إلى أبي حنيفة ليس بصحيح ففي الهداية، وغيرها: ما يجب في الجنين مررورث عنه لأنه بدل نفسه فيرثه ورثته ولا يرث الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته، فالقت ابنته ميتاً، فعلى عاقلة الأب غرة ولا يرث منها. انتهى. وفي شرح معاني الآثار، للطحاوي بعد ذكر الآثار: فلما حكم النبي ﷺ مع دية المرأة بالغرة ثبت بذلك أن الغرة دية الجنين لا لها، فهي موروثة عن الجنين كما يورث ماله لو كان حياً فمات، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف. انتهى. ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة، وقال الشافعي: في ثلاث سنين كمالرديات قتل النفس ولنا ما روي عن محمد قال: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جعل على العاقلة سنة. ذكره في الهداية، وهو وإن لم يجعله مخرجاً أحاديثه، لكن قد ذكر جمع من المشايخ أن بلاغات محمد في حكم المستدة، وله وجه، وهو أن دية الجنين لها شبيهان: شبه بالنفس من حيث إنه حي بحياة نفسه وشبه بالعضو من حيث إنه متصل بالأم فعملنا بالشبه الأول في حق التورث وبالثاني في حق التأجيل، وبذل العضو إذا كان نصف الحشر يجب في سنة فكذا هذا. والتفصيل في الهداية وحواشيها.

(١) قوله: أو خمسون ديناراً، أي إن لم يعط الغرة، فعليه خمسون ديناراً، نصف عشر الدية من الذهب، وهو ألف دينار أو خمس مائة درهم، وهو نصف عشر الدية من الفضة أي عشرة آلاف درهم أو خمس من الإبل، وهو نصف عشر الدية من الإبل أي مائة إبل أو مائة من الغنم، بذلك جاءت الأخبار والآثار على ما بسطه الزيلعي وغيره، ففي رواية الطبراني من طريق سلمة بن تمام، عن أبي الملبيع، عن أبيه قال: كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك، فذكر القصة، وفيه فقال =

درهم^(١) نصف عُشر الدية فإن كان^(٢) من أهل الإبل أخذ منه خمس من الإبل وإن كان من أهل الغنم أخذ منه مائة من الشاة نصف^(٣) عُشر الدية.

١٠ - (باب الموضحة^(٤) في الوجه والرأس)

٦٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أنه قال في الموضحة في الوجه : إن لم يُعَيَّب^(٥) الوجه

= رسول الله ﷺ : دعني من رجز الأعراب، فيه غُرَّة عبد أو أمة أو خمس مائة أو مائة شاة، وفي رواية البزار عن يريدة : أنَّ امرأة حذفت امرأة، ففُضِيَ رسول الله ﷺ في ولدها بخمس مائة، ونهى عن الحذف، ولابن أبي شيبة من طريق أسلم عن عمر أنه قوم الغُرَّة بخمسين ديناراً، ولأبي داود عن إبراهيم النخعي أنه قال: الغُرَّة خمس مائة، قال: وقال ربيعة: هي خمسون ديناراً، وإبراهيم الحاربي بإسناد صحيح عن الشعبي قال: الغُرَّة خمس مائة، وفي رواية عبد الرزاق عن قتادة: الغُرَّة خمسون ديناراً.

(١) خبر لمحلف أو بلذ.

(٢) أي الذي يجب عليه الغُرَّة.

(٣) بيان لخمس إبل ومائة شاة.

(٤) هي التي تظهر العظم وتقطع اللحم.

(٥) قوله : إن لم تعيب، من العيب وفيه إشارة إلى أنها إن كانت تعيب يزداد في عقلها كما في (موطأ) يحيى : مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار يذكر أنَّ الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس إلا أنَّ تعيب الوجه، فيزداد في عقلها ما بينها وبين عقل نصف الموضحة في الرأس فيكون فيها خمسة وسبعون ديناراً.

مثل^(١) ما في الموضحة في الرأس .

قال محمد : الموضحة في الوجه^(٢) والرأس سواء ، في كل واحدة نصف عشر الدية ، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١١ - (باب البشر جبار^(٣))

٦٧٦ - أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب ، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : جَرَحَ^(٤) العجماء جبار ،

(١) وهو خمس من الإبل على ما مر .

(٢) قوله : في الوجه والرأس ، قيّد بهما لأن الموضحة وغيرها من الشجاج من الهاشمة والعتقلة وغيرها مختمة بالوجه والرأس ، وما كانت في غيرهما يسمّى جراحة ، فلو تحققت الموضحة وغيرها في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد لا يكون له أرش مقدر ، وإنما يجب حكومة عدل لأن التقدير بالتوقيف من الشارع ، وهو إنما ورد فيما يختص بهما ، وتفصيله في كتب الفقه .

(٣) بضم الجيم وفتح الياء المخففة : هو الذي لا تُحرم فيه .

(٤) قوله : جرح العجماء جبار ، هذا الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم وفي رواية لهم : العجماء جبار ، وفي بعضها : المعجماء جرحها جبار ، وفي بعضها الرجل جبار يكسر الراء . وفي «أثار صاحب الكتاب» أخبرنا أبو حنيفة ، نا حماد ، عن إبراهيم : أن رسول الله ﷺ قال : العجماء جبار والقلب جبار ، والرجل جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس . ونسب الرجل بقوله : إذا سار على الدابة فنضحت برجلها وهي تسير ، فقتلت رجلاً أو جرحته ، فذلك مدرّ ولا يجب شيء على عاقلته ولا على غيره ، وذكر في تفسير البشر والعجماء والمعدن

والبئر^(١) جبار، والمعدن^(٢) جبار، وفي الرُّمَاز^(٣) الخمس.

قال محمد: وبهذا نأخذ. والجبار الحذر^(٤)، والعجماء الدابة^(٥)،
المتفلتة تخرج الإنسان أو تعقره^(٦)، والبئر والمعدن، الرجل يستاجر^(٧)
الرجل يحضر له بئراً ومعدناً، فيسقط^(٨) عليه، فيقتله فذلك هنر^(٩). وفي

= كما ذكره هنا. وفي «شرح الررقاني»: الجرح بفتح الجيم على المصدر لا عبر،
فأما بالضم فهو الاسم، والعجماء الفصح تأتي أعجم. ويقال لكل حيوان غير
الإنسان ولمس لا ينصح. والمراد ههنا البهيمة، وقال أبو عمر ابن عبد البر: جراحته
جنايته، وأجمع العنماء على أن جنايتها نهاراً وجرحها بلا سبب فيه لأحد أنه هنر
لا دية فيه ولا أرش فيه أي فلا يحضر الهدى والجرح بن كمال الإطلاقات ملحقة بها،
وقال عياض: إنما نه بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نه به على ما عده.

(١) بكسر الباء بعدها ياء مهموزة وغير مهموزة.

(٢) بفتح الميم وكسر الدال: مكان يخرج منه شيء من الحواهر والأجساد
المعدنية من الذهب والفضة والنحاس وغير ذلك، من عُدَّ بالمكان إذا أقام به.

(٣) بكسر الراء: اسم المال المركوز المدفون في الأرض.

(٤) مفتحتين أي الباطل.

(٥) قوله: الدابة المتفلتة: أي المتنفرة الخارجة من يد صاحبها بنير نصرته،
وقيته احترازاً عن الدابة التي لها سائق أو قائد أو راكب عليها، فعطبت أو جرحت
فإن الضمان هناك واجب على تفصيل مذكور في كتب الفقه.

(٦) من تعقر بمعنى انقطع.

(٧) أي يأخذ أحيراً لحفر البئر أو المعدن

(٨) أي يسقط البئر أو المعدن على الحافر فيقتله.

(٩) لأنه لا ضمان فيه لعدم النسب والمباشرة منه.

الركاز^(١) الخمس، والركاز ما استخرج من المعدن من ذهب أو فضة أو رصاص^(٢) أو نحاس^(٣) أو حديد أو زئبق، ففيه الخمس وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٧٧ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن حماد^(٤) بن

(١) قوله: وفي الركاز الخمس، المستخرج من المعدن إما أن يكون من خلق الله تعالى كالذهب والفضة وغيرهما من المعدنيات المخلوقة في الأرض وهو المعروف باسم المعدن، وإما أن يكون شيئاً فيه من الأموال بفعل الإنسان، وهو الكنز ومنها الركاز. إذا عرفت هذا فاعلم أن جمعاً من الأمة منهم الشافعي وغيره حملوا الركاز على الكنز، وحسبوا وجوب الخمس به، وحكموا بأنه لا خمس في المعدن، وليس فيه إلا الزكاة وأصحابنا حملوا الركاز على المعنى الأعم، ولا يتوهم عدم إرادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد إفادة أنه جبار أي هل لا شيء فيه وإلا لتناقض، فإن الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق في ضمن الركاز لاختلاف بالسلب والإيجاب، إذ المراد به أن إهلاكه للأجير الحافر غير مقصود، لا أنه لا شيء في نفسه أصلاً وإلا لم يجب فيه شيء أصلاً حتى الزكاة وهو خلاف الإجماع فحاصله أنه أثبت للمعدن بخصومه حكماً، ونص على خصوصه اسماً، ثم أثبت له حكماً مع غيره، فعبّر بالاسم الذي يهمهما، كذا حققه في «فتح القدير». وبه يظهر ما في تفسير «صاحب الكتاب» الركاز ههنا. وقد مرّ بُدّ ما يتعلق بهذا المقام في كتاب الزكاة.

(٢) بالفتح^(١).

(٣) بالضم.

(٤) قوله: عن حماد، — بالحاء المهملة، ثم زاء معجمة — بن سعيد علي

(١) في الأردية: رصاص: وكناء، وحديد: لوها، وزئبق: طارة. وحنس: نقابا.

سعيد بن محيصة^(١) : أنَّ ناقةً للبراء بن عازب دخلت حائطاً^(٢) لرجلٍ
فأفسدت فيه^(٣) ، ف قضى رسول الله ﷺ أن عل أهل الحائط حفظها^(٤)
بالنهار ، وأن ما أفسدت المواشي بالليل فالضبان على أهلها^(٥) .

وزن كبير ، هكذا رأيته في نسخ متعددة من هذا الكتاب والذي في جامع الأصول
للجزري ، و«تقريب ابن حجر» وإسعاف السيوطي» هي اسمه ونسبه : حرام
— بفتح الحاء المهملة بعدها راء مهملة — بن سعيد — بسكون العين — ويقال :
حرام بن ساعدة ، بن محيصة الأنصاري المدني ، تابعي ، ثقة ، قليل الحديث ، مات
سنة ١١٣ بالمدينة .

(١) بضم الهم وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المشاذة التحتية المكسورة .

(٢) أي بستاناً .

(٣) أي في بستانه .

(٤) أي من أن تفسد على حائطهم .

(٥) قوله : على أهلها ، أي مالك المواشي لفصور الحفظ من قبله ، وفيه
حجة للشافعي وأحمد وأكثر أهل الحجاز أن صاحب المنقطة يضمن ما أفسدت
ليلاً ، لا نهاراً ، وذكر أصحابنا أن ما روئناه مطلقاً ومتفق عليه مشهور وهذا مرسل وهو
ليس بحجة عند الشافعي ، وردّه القاري أن المرسل حجة عند الجمهور على أن
المطلق قابل للتقييد .

١٢ — (باب من قُتل خطأ ولم تُعرف^(١) له عاقلة^(٢))

٢٧٨ — أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد^(٣) أن سليمان بن يسار أخبره أن سائبة^(٤) كان اعتقه بعض الحجاج^(٥)، فكان^(٦) يلعب مع ابن رجل من بني عابد^(٧)، فقتل السائبة ابن العابدي، فجاء العابدي^(٨)

(١) بصيغة المجهول.

(٢) قوله: عاقلة، قال القاري: العاقلة أهل الديوان، وهم أهل الرليات، وهم الجيش الذين كُتب أساميتهم في الديوان وفرض لهم المطاء فتؤخذ الدية من عطاياهم متى خرجت، سواء خرجت في ثلاث سنين أو أقل أو أكثر، وقال مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم: الدية على المشيرة، وهم العصبات واختلف في الأبناء والبنين، فقال الشافعي وأحمد في رواية: ليس آباء القتلى وإن علوا وأبناؤه وإن سفلوا من العاقلة، وقال مالك وأحمد في رواية: تدخل في العاقلة. وهو قولنا عند عدم أهل الديوان، وروى ابن أبي شيبة، عن الشعبي، عن إبراهيم قال: أول من فرض المطاء عمر بن الخطاب وفرض فيه الدية كاملة، والتفصيل في كتب الفقه.

(٣) بكسر الزاء عبد الله بن ذكوان.

(٤) قوله: أن سائبة، قال السيوطي: هو عبد يعتق بأن يقول له مالكة: أنت سائبة، فيعتق ولا ولاء للمعتق. (٥) جمع الحاج.

(٦) أي كان العبد السائبة يلعب مع ابن الرجل من بني عابد بالباء الموحدة.

(٧) قوله: من بني عابد، قال القاري: بكسر الموحدة وبالذال المهمل نسبة إلى عابد بن عبد بن عمر بن مخزوم، وبكسر المثناة التحتية وبالذال المعجمة نسبة إلى عائد بن عمر بن بني شيبان، ذكره السيوطي، انتهى. وفي «موطأ يحيى»: من بني عاذ، وضبطه الزرقاني بفتحية وبذلك مسجمة.

(٨) في «موطأ يحيى» العائلي وكذا فيما بعده.

أبوالمقتول إلى عمر بن الخطاب، فطلب^(١) دية ابنه، فأبى^(٢) عُمر أن يديه، وقال: ليس له مولى، فقال العابدی له: أرايت^(٣) لو أن ابني قتلته^(٤)؟ قال: إذن^(٥) تُخْرِجُونَا دِيْنَهُ، قال العابدی: هو^(٦)، إذن كالأرقم^(٧)، إن يترك يلقم^(٨) وإن يقتل ينقم.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا نرى^(٩) أن عمر^(١٠) أبطل دية من

(١) يعلم منه أن القتل كان خطأ.

(٢) أي لما نكر عمر رضي الله تعالى عنه عن أن يجعل له دية، لأن القتال ممن لا مولى له.

(٣) أي: أخبرني؟

(٤) أي السائبة.

(٥) أي قال عمر: لو كان كذلك وجب عليك وعلى قومك أن تعطوا دية.

(٦) أي السائبة.

(٧) قوله: كالأرقم، هو الحبة التي فيها بياض وسواد كأنه رقم أي نقش، وقيل: الحبة التي فيها حمرة وسواد وهذا مثل لمن يجتمع عليه شران لا يدري كيف يصنع فيهما، ومعناه هو كالأرقم إن تركته يلقمك أي يجعلك لقمة، ويأكلك، وإن قتلك، أخذ منك عوضه نقمة، وكانوا في الجاهلية يزعمون أن الجن تطلب بشر الجان، وهو الحبة الدقيقة، فربما مات قاتلها، وربما أصابه خيل ففسدوا لهذا مثلاً، كذا في «حياة الحيوان» للشميري.

(٨) أي لا تظن. وفي نسخة: ألا ترى.

(٩) قوله: أن عمر رضي الله تعالى عنه أبطل دية... إلخ، حاصله أن

ما حكم به عمر ههنا من عدم وجوب دية المقتول ابن العابدی لم يكن بسبب أن القتال لم يكن له مولى ولا له عاقلة، حتى يجب عليهم دية، فإنه لو كان كذلك =

القتل ولا نره أسطى ذلك لأن له عاقلة، ولكن عمر لم يعرفها^(١) فيجعل^(٢) لدية عى العاقلة، ولو أن عمر لم ير له مولى: ولا أن له عاقلة لجعل دية من قتل في ماله^(٣) أو عى بيت المال^(٤)، ولكنه^(٥) رأى له عاقلة ولم يعرفه لأن بعض الحجاج أعتقه ولم يعرف المتيق^(٦) ولا عاقلته، فابطل ذلك عمر حتى يعرف^(٧)، ولو كان لا يرى^(٨) له عاقلة جعل ذلك عليه في ماله أو على المسلمين في بيت ماخهم.

نحكم بوجوب الدية في مال القاتل إن كان غنياً أو في بيت انصار إن كان مسكيناً، ولم يحكم ببطلان دية رأساً، بل كان ذلك لأنه كان له مولى وعاقلة، ولكنه لم يعرفه إن كان كالمعتق لبعض الحجاج، ولم يعرف من هو رقيق هو، وحيثما يحكم بعدم لزوم الدية حتى يعرف العاقلة فيحكم عليهم بإداء دية

(١) أعينها

(٢) أي حتى يجعل غاية للمنفى.

(٣) أي في مال القاتل إن كان موسراً

(٤) هذا إذا كان القاتل معسراً

(٥) أي عمر رضي الله تعالى عنه

(٦) أي لا عينه ولا مكانه.

(٧) أي يشين معتقه أو عاقلته.

(٨) من يدر الأمر

١٣ - (باب القسامة^(١))

٦٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار وعراك بن مالك^(٢) الجفاري أنها حدثاه أن رجلاً من بني سعد بن ليث

(١) قوله: باب القسامة^(١)، هو يفتح القاف مصدر قسم يقسم، وقيل اسم مصدر، وفي الشرع اسم الأيمان يقسم بها على أهل محلة أو دار وجد فيها قتل يقول كل منهم: بالله ما قتلْتُ ولا عنيتُ له قاتلاً، وقد يطلق على القوم المحالفين، ومسيبها وجود القتل في المحلة، وما في معناه، وروكناها قولهم: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً، وشرطها أن يكون القاسم رجلاً عاقلاً، والنساء لا تدخل في القسامة عند أكثر أهل العلم خلافاً لمالك، وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الحلف سواء كان الدعوى في القتل العمد أو الخطأ، هذا عند أكثر أهل العلم، وقال مالك والشافعي في القديم وأحمد: إن كان الدعوى في القتل العمد إذا حلف الأولياء بعد يمين أهل المحلة أنهم يستحقون القود، كذا في «البيان» وغيره والتفصيل في كتب الفقه.

(٢) قوله: وعراك بن مالك، بكسر العين المهملة وفتح الواو المخففة كما مر ذكره في كتاب الزكاة، لا يفتح العين وتشديد الراء كما ظنه الجفاري، ونسبته الجفاري بكسر الفين نسبة إلى بني عفار قبيلة.

(١) يسط الكلام على هذا الباب في الأجزاء ١٣/ ١٥٠ أشد اليسر، وذكر فيه الكلام على مباحث كثيرة في هذا الباب.

وحاصل مذاهب الأئمة في ذلك كما يسط في «الأجزاء» إذا وجد قتل في محلة، يقسم الخمسون منهم ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً، وتوزع على أهل المحلة الدية، ومن لم يحلف يُحبس حتى يحلف سواء كان لوث أم لا، هذا عند الحنفية. وأما عند الأئمة الثلاثة فإن لم يكن هنالك لوث فعلى أصل الشرع «البيئة على المدعي واليمين على من أنكره»، فيسيران باليمين، وإن كان هنالك لوث ولتغوا على واحد وحلفوا خمسين يقتصر عنه عند مالك وأحمد، والمشهور عن الشافعي أن لا قود بها، وإن لم يحلف الأولياء حلف أولياء القاتل، ويمروا عن الدية والقود، وإن لم يحلفوا تجب الدية.

أجرى^(١) فرساً قوطياً^(٢) على إصبع رجل من بني جُهينة^(٣) فنزف^(٤) منها الدم فمات^(٥)، فقال^(٦) عمر بن الخطاب للذين أدّعي^(٧) عليهم :
 ﴿تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِيناً مَا مَاتَ مِنْهَا؟ فَأَبَوْا^(٨) وَتَحَرَّجُوا^(٩)﴾ من
 الأيمان، فقال^(١٠) للآخرين^(١١) :

(١) أي أسرعه جرياً وسيراً.

(٢) أي حافر فرسه.

(٣) بالتصغير قبيلة يُنسب إليها الجُهني.

(٤) يقال : نزف الدم بفتح الزاء أي سال.

(٥) أي الجُهني.

(٦) أي بعد إنكارهم أنه مات بسببه.

(٧) بصيغة المجهول.

(٨) بهمزة الاستفهام.

(٩) أي أنكروا عن اليمين.

(١٠) أي امتنعوا عنها وظنوا فيها حرجاً.

(١١) قوله : فقال للآخرين . . . إلخ، هنا يدل على صود الحلف على المدّعين بعد تحليف المدّعي عليهم، وقد اختلف فيه بين الأئمة، فذهب الشافعي وأحمد، إلى أنه يبدأ بأيمان المدّعين حيث لا بينة فإن نكلوا حلف المدّعي عليهم بخمسين يميناً ويبرأون، وكذلك قال مالك في البداية بأيمان المدّعين، وهو قول الجمهور، وذهب أصحابنا وأهل العراق إلى أنه ليس في القسامة إلا أيمان المدّعي عليهم، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.

(١٢) أي المدّعين.

اسحلّفوا^(١) أنتم، فأَيُّوا^(٢) فقضي^(٣) بشطر^(٤) الدية على السعديين.

٦٨٠ — أخبرنا مالك، حدثنا أبو ليلى^(٥) بن عبد الله بن

(١) أي على أنه مات بسببه.

(٢) أي نكلوا عنه.

(٣) أي حكم عمر بنصف الدية.

(٤) قوله: بشطر الدية على السعديين، أي ينصفها على المدعى عليهم من بني سعد، وهذا بظاهره مشكل لأنه إن ثبت عنده كون القتل بسببه يجب أن يحكم بكل الدية وإن لم يثبت يلزم أن لا يحكم بشيء، فما معنى إيجاب الشطر؟ وجوابه أنه حكم مصلحة ورفضاً للتزاع واستطابةً للأنفس، لا على وجه القضاء. قال مولانا ولي الله المحدث الدهلوي في رسالة تدوين مذهب عمر المدرجة في كتابه «إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء» بعد ذكر هذا الأثر. قال مالك: ليس العمل على هذا، وقال الشافعي نحوه من ذلك، قلت: إن البداية إما بالمدعى عليهم فافطن أن عمر كان عنده أنه يجوز أن يبدأ بهؤلاء ومولاء، فالبداية بالمدعى عليهم هو القياس والبداية بالمدعى محوّل من القياس احتياطاً لأمر القتل، وأما قضاؤه بنصف الدية على السعديين فيتجري فيه ما قال البخوي في حديث جرير بن عبد الله: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى خثعم فاعتصم ناس منهم بالسجود فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر بنصف العقل، الحديث، فقال أي البخوي: أمر بنصف الدية استطابةً لأنفس أهلهم أو زجراً للمسلمين في ترك التثبت عند وقوع الشبهة، والأوجه عندي أنه على طريق الصلح يشهد له كتاب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح: واحرص على الصلح إذا لم يستين لك القضاء. انتهى.

(٥) قوله: أبو ليلى، هو أبو ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل

الأنصاري، ويقال: اسمه عبد الله تابعي صفيّر ثقة، كذا في «شرح الموطأ» للزرقاني، وفي «إسفاف المبطأ» للسيوطي: أبو ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن

عبد الرحمن، عن سهل^(١) بن أبي حثمة، أنه أخبره رجال^(٢) من كبراء

= سهل الأنصاري المدني، عن سهل بن أبي حثمة، عن رجال من كبراء قومه حديث إقامة، وعنه مالك، وقال ابن سعد: اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن، وكذا هو في المسند. انتهى، وفي «تقريب التهذيب»: أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري المدني يقال: اسمه عبد الله ثقة. انتهى. وقد أخطأ القاري حيث ظن أن أبا ليلى هذا هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي المشهور بأبي ليلى، أو والده حيث قال: قال صاحب المشكاة في «أسماء رجاله»: إن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمع أباه وخلقا كثيرا من الصحابة، وعنه الشعبي ومجاهد وهو في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة وتابعيها. انتهى. ويطلق أبو ليلى على الوالد وولده، انتهى كلامه، وهذا مبني على الغفلة عن كتب الرجال، فإن ابن أبي ليلى المشهور هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو المراد بأبي ليلى إذا أطلق في كتب المحدثين، واسم أبي ليلى يسار - ويقال داود - صحابي، وإذا أطلق ابن أبي ليلى في كتب الفقه فالمراد به هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، كما يسميه ابن الأثير في «جامع الأصول» وغيره، وأبو ليلى المذكور هنا ليس هو أبو ليلى المذكور والد عبد الرحمن، ولا هو عبد الرحمن بل هو غيرهما.

(١) قوله: عن سهل بن أبي حثمة، هو أبو عبد الرحمن، وقيل أبو يحيى سهل بن أبي حثمة - بفتح الحاء وسكون الراء المثناة - الأنصاري المدني، واسم أبي حثمة عبد الله، وقيل: هارم بن ساعدة بن هارم بن علي صحابي صغير بايع تحت الشجرة، وشهد المشاهد إلا بدرأ، قاله ابن أبي حاتم، وقال ابن القطان: هذا لا يصح، وذكر ابن جبان والواقلي وأبو جعفر الطبري وابن السكن والحاكم وغيره: إنه كان ابن ثمان سنين حين مات النبي ﷺ، وذكر الذهبي أنه مات في خلافة معاوية، كذا في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» و«جامع الأصول» وغيرها.

(٢) قوله: رجال من كبراء قومه، قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح

قومه أن عبد الله^(١) بن سهل ومُحَيِّصَة^(٢) خرجا إلى خيبر^(٣) من جهد^(٤) أصحابهما، فأُتِيَ مُحَيِّصَة فَأُخْبِرَ^(٥) أن عبد الله بن سهل قد قُتِلَ، وطُرح في فقير^(٦) أو^(٧) عين، فأُتِيَ^(٨) يهود، فقال: أنتم قتلتموه؟ فقالوا: والله

الباري: هم مُحَيِّصَة وحويصة ابنا مسعود، وعبد الرحمن وعبد الله ابنا سهل.

(١) قوله: أن عبد الله بن سهل، هو وأخوه عبد الرحمن الذي يدر الكلام حضرة النبي ﷺ في ذكر حديث قتل عبد الله، فقال له رسول الله: كَبُرَ كِبَرُ ابْنَانِ لسهل بن زيد بن كعب بن عامر بن عبدی الانصاري، أما عبد الله فقتل بخيبر، ويسببه كانت القسامة، وأما عبد الرحمن فشهد بدماء واحدًا والمُخْتَلَق والمُشَاهَد كلها، واستعمله عمر بن الخطاب في خلافته على البصرة. وهما ابنا أخي حويصة ومُحَيِّصَة ابني مسعود بن كعب بن عامر بن علي الحارثي الخزرجي، شهد مُحَيِّصَة المشاهد كلها وهو أصغر من حويصة وقد أسلم قبله، فإن إسلامه كان قبل الهجرة، وعلى يده أسلم حويصة، كذا ذكره ابن الأثير الجزري في دأد الغابة في معرفة الصحابة.

(٢) ضبطه ابن الأثير بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الهاء المشددة التحتية المشددة بعدها صاد مهملة.

(٣) عند مسلم: خرجوا إلى خيبر في زمن رسول الله وهي يومئذٍ صلح وأهلها يهود.

(٤) بفتح الجيم وضمه أي قحط وفقر أصحابهما.

(٥) بصيغة المجهول، وكذا ما قبله.

(٦) قوله: في فقير، قال النووي: هو البئر القريبة القعر، الواسعة القعر، وقيل: الحفرة التي تكون حول النخل، وفي «موطأ يحيى»: قال مالك: الفقير هو البئر.

(٧) شك من الراوي. (٨) أي مُحَيِّصَة.

ما قتلناه، ثم أقبل حتى قديم^(١) على قومه، فذكر ذلك^(٢) لهم ثم أقبل هو^(٣) وحويصة^(٤)، - وهو أخوه أكبر منه^(٥) - وعبد الرحمن^(٦) بن سهل فذهب^(٧) ليتكلم، وهو الذي كان بخير، فقال له رسول الله ﷺ: كبر كبر، يريد السن^(٨) فتكلم حويصة، ثم تكلم حويصة، فقال رسول الله ﷺ: إنا أن^(٩) يدرا صاحبكم وإنا أن يؤذنوا بحرب،

(١) أي في المدينة.

(٢) أي ما جرى له.

(٣) أي محيصة.

(٤) بضم الحاء المهمله وفتح الواو وتشديد الباء المشددة التحتبة المكسورة بعدها صاد مهملة، كذا في «جامع الأصول».

(٥) أي من محيصة.

(٦) هو أخو المقتول.

(٧) أي محيصة وإنما بدل لكونه حاضراً في الوقعة، وفي رواية لمالك: فذهب عبد الرحمن ليتكلم.

(٨) قوله: يريد السن، أي يريد رسول الله من قوله كبر كبر كبير السن، وفيه إرشاد إلى الأدب يعني أنه ينبغي أن يتكلم الأكبر مناً أولاً.

(٩) قوله: إنا أن يدؤا، بفتح الياء وضم الدال المحففة من الدية، يعني إنا أن يعطوا دية صاحبكم المقتول، وإنا أن يخبروا ويعلموا بحرب من الله ورسوله، والضميران لليهود أي يهود خيبر الذين وجد القتيل فيهم، وفي كثير من نسخ هذا الكتاب إنا أن تلوا، وإنا أن تؤذنوا بصيغة الخطاب، وحيث قال الخطاب لبعض اليهود والحاضرين، والأول أظهر.

فكتب^(١) إليهم^(٢) رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا له: إنا^(٣) والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ لحويصة^(٤) وعيصة وعبد الرحمن: تحلفون^(٥) وتستحلفون دم صاحبكم، قالوا: لا^(٦)، قال: فتحلف لكم يهود، قالوا: لا، ليسوا^(٧) بمسلمين. فَوَدَّاهُ^(٨) رسول الله ﷺ من عنده^(٩)،

(١) أي أمر رجلاً من أصحابه بكتابته.

(٢) أي إلى يهود خيبر.

(٣) زاد في رواية: ولا علمنا قاتله.

(٤) قوله: لحويصة... إلخ، هذا ظاهر في عود الحلف إلى المدعين بعد تحليف المدعى عليهم وهو مخصوص من حديث «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، وإليه ذهب جمع من الأئمة، واستدل أصحابنا بعموم ذلك الحديث، وقالوا: ليس اليمين في القسامة إلا من جانب المدعي عليهم، وذكر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ناصراً لهم أن قوله ﷺ «لأنصار أتخلفون وتستحلفون دم صاحبكم؟ إنما كان على النكير، كأنه قال: أتدعون وتأخذون؟ وذلك أنه قال لهم تبرئكم يهود بخمسين مئناً بالله ما قتلناه، فقالوا: كيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فقال لهم: أتخلفون أي أن اليهود وإن كانوا كفاراً فليس عليهم فيما تدعون عليهم غير أيمانهم، فلا يجب على اليهود شيء بمجرد دعاكم. ثم أخرج الطحاوي عن عمر أنه استحلف المدعي عليهم وأوجب عليهم الدية. وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه.

(٥) قوله: في «موطأ يحيى»: أتخلفون؟ بهزة الاستفهام.

(٦) أي لأننا لم نشاهده وإنما نقول بالظن.

(٧) فكيف نقبل أيمانهم؟

(٨) أي أعطى ديته.

(٩) قوله: من عنده، وفي رواية للبخاري ومسلم: فَوَدَّاهُ بمائة إبل من =

فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار^(١). قال سهل بن أبي حنمة: لقد ركضتني^(٢) منها ناقةً هراءً.

قال محمد: إنما قال لهم رسول الله ﷺ: **أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ**، يعني^(٣) بالدية ليس بالقود، وإنما يدل على ذلك: أنه إنما أراد الدية دون القود قوله^(٤) في أول الحديث إما أن تَدُوا^(٥) صاحبكم، وإما أن تَوَفَّنُوا بحرب. فهذا يدل على آخر الحديث^(٦)، وهو قوله: **تَحْلِفُونَ**

= الصدقة، وجمع باحتمال أنه اشتراها من إبل الصدقة، وقال في «المفهم»: رواية ابن عثيمين أصح^(٧).

(١) ذكر ذلك ليتبين ضبطه للموقعة.

(٢) أي برجلها.

(٣) أي يريد استحقاق الدم بالدية لا بالقصاص.

(٤) قوله: قوله في أول الحديث... إلخ، يعني أن قول النبي ﷺ في أول الحديث إما أن تَدُوا صاحبكم وإما أن تَوَفَّنُوا بحرب يدل على أن الواجب ههنا الدية لا القود لعدم علم القاتل بعينه، فهذا دليل واضح على أن المراد بقوله في آخر الحديث تستحقون دم صاحبكم خطاباً للأخصار استحقاق الدية لا القصاص، كيف ولو كان كذلك لقال تستحقون دم من ادَّعَيْتُمْ عليه لأن المستحق في القصاص إنما هو دم القاتل المدعى عليه لا دم المقتول، فلما قال: دم صاحبكم صار هذا دليلاً آخر على أن المراد الدية والذي هو يدل دم المقتول.

(٥) بصيغة الخطاب خطاب لليهود وإضافة صاحبكم لأدنى ملبسة والظاهر فيه وفي قرينه الغيورية.

(٦) أي على ما هو المراد منه.

(١) انظر بذلك المجهود ٤٥/١٨، ولامع الثوري ٢٠٠/١٠.

وتستحقون دم صاحبكم ، لأن الدم^(١) قد يُستحق بالدية كما يُستحق بالقود ، لأن^(٢) النبي ﷺ لم يقل^(٣) لهم^(٤) : تحلفون وتستحقون دم من أذقيتم^(٥) فيكون هذا على القود ، وإنما قال لهم^(٦) : تحلفون وتستحقون دم صاحبكم^(٧) ، وإنما عني به^(٨) تستحقون دم صاحبكم بالدية ، لأن^(٩) أول الحديث يدل على ذلك^(١٠) ، وهو قوله : إما أن تذؤوا صاحبكم ، وإما

(١) قوله : لأن الدم ، أي كما يطلق استحقاق الدم في القصاص كذلك يطلق على استحقاق الدية . فقوله : تستحقون دم صاحبكم لا يناقض هذا المعنى ، وإن كان يشمل المعنى الآخر أيضاً لكن صدر الحديث دل على تعيين المراد .

(٢) قوله : لأن ، الظاهر أنه دليل آخر ، لكون المراد باستحقاق دم صاحبكم استحقاق الدية فلو كان بحرف الفصل لكان أولى .

(٣) أي حتى يكون ظاهراً في القود

(٤) أي للأنصار .

(٥) أي عليه أي المدعى عليه .

(٦) أي الأنصار .

(٧) أي المقتول .

(٨) أي أراد به .

(٩) قوله : لأن أول الحديث ، هذا عود إلى الدليل الأول ولو لم يستعن به

ههنا لكان أحسن .

(١٠) قوله : على ذلك ، أي على وجوب الدية ، وبهذا يظهر أن قوله ﷺ في

بعض طرق حديث القسامة يريكم اليهود بأيمانها ، ليس المراد منه البراءة مطلقاً ،

كما اختاره الشافعي ومالك وأحمد والليث وأبو ثور حيث قالوا : لا تجب الدية إذا

حلف المدعى عليهم بل البراءة من القصاص ، وقد ثبت عن عمر بهما أخرجه =

أَنْ تُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ، وَقَدْ قَالَ^(١) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: الْقَسَامَةُ تُوجِبُ
الْعَقْلَ^(٢)، وَلَا تُشَيِّطُ^(٣) الدَّمُ فِي أَحَادِيثَ^(٤) كَثِيرَةٍ، فِيهِذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ
أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا.

= الطحاوي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم أنه جمع بين القسامة والدية، كما
بسطه العيني وغيره.

(١) قوله: وقد قال عمر، استشهد على وجوب الدية في القسامة دون
القتل.

(٢) بالفتح أي الدية.

(٣) قوله: ولا تشيط، من أشاط الدم أبطله رشاط دمه بطل من باب ضرب،
وأشاطه السلطان أي أبطله وأهدره، كذا في «المغرب».

(٤) أي هذا الذي أفاده عمر واره في أحاديث كثيرة.

(كتاب الحدود^(١) في السرقة^(٢))

١ - (باب العبد يسرق من مولاه)

٦٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن السائب بن يزيد أن

(١) الحد: عقوبة مقدرة شرعاً تجب حقاً لله سُمِّيَ به لكونها زاجرة مانعة عن ارتكاب المعاصي.

(٢) قوله: في السرقة، قال الفاري: هي في اللغة أخذ الشيء على سبيل الخفية، وفي الشرح أخذ مكلف خفية قدر وزن عشرة دراهم مضروبة جيدة، ووزن كل عشرة سبع مثاقيل، كما في الزكاة أو ما يبلغ قيمته. وقال الحافظ^(١): قال الحسن وداود: ليس للسرقة نصاب معين لإطلاق الآية، ولما روى الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً: لعن الله السارق يسرق البضة، فتقطع يده، ويسرق الحبل فبقطع يده. وأجيب بأنه قال البخاري: قال الأصمش: كانوا يَرَوْنَ أنه يرض الحديد، والحبل كانوا يَرَوْنَ أن منه ما يساوي دراهم، وقال مالك وأحمد: نصاب السرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال الشافعي والأوزاعي والليث: ربع دينار^(٢).

(١) فتح الباري ١٢/١٠٦.

(٢) اختلف أهل العلم في قدر ما يُقطع به يد السارق عذهب الجمهور إلى أن يُقطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار، واحتلوا فيما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة، فذهب مالك في =

عبد الله^(١) بن عمرو الحضرمي جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بهيبه له، فقال: اقطع هذا فإنه سرق، فقال: وماذا سرق؟ فقال: سرق امرأة^(٢) لا مراقي ثمنها ستون درهماً، قال عمر: أريته ليس^(٣) عليه قطع، خادعكم سرق متاعكم.

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ. إنما رجل له عيب سرق من

(١) قوله: أن عبد الله بن عمرو، بفتح العين ابن الحضرمي بفتح المهملة اسمه عبد الله بن عمار، وهو ابن أخي العلاء بن الحضرمي، قُتل أبوه في السنة الأولى من الهجرة كافراً، قال في «الإصابة»: ومقتضى موت أبيه أن يكون له عند الوفاة للنبوة نحو تسع سنين، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) بكسر الميم وسكون الراء على وزن مفتاح: آلة نظرو الوجه.

(٣) قوله: ليس عليه قطع، أي لا يجب عليه بسرقة قطع اليد، فإنه خادعكم سرق متاعكم، والخادم إذا سرق متاع مولاه لا يجب عليه القطع^(١). وقد أخرج هذا الأثر الشافعي أيضاً من طريق مالك والدارقطني من طريق سفيان عن الزهري، ذكره في «التلخيص».

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، المسألة مختلف فيها بين الأئمة على ما هو مبسوط =

المشهور عنه إلى أنه يكون الثبوت بالدراهم لا يبيع الدينار إذا كان الصوف مختلفاً، وقال الشافعي: الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب، لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها، قال: إن ثلاثة دراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع، وذهب الثمرة وأبو حنيفة وأصحابه رسائر فقهاء العراق إلى أن النصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهم. يذل المجاهد ٣٣٠/١٧.

(١) وروى ابن الصوّاز عن مالك أن العبد إذا سرق من متاع زوجة سيده من بيت أذن له في دخوله فلا قطع عليه، وإن سرقه من بيت لم يؤذن له في دخوله فإنه يقطع، وكذلك هين الزوجة يسرق من مال الزوجة. المتن ١٨٤/٧.

ذي رحم^(١) محرم منه أو من مولاه أو من امرأة مولاه أو من زوج مولاه فلا قطع عليه في ما سرق وكيف^(٢) يكون عليه القطع فيما سرق من أخيه أو أخيه أو عمته أو خالته، وهو^(٣) لو كان محتاجاً زميماً^(٤) أو صغيراً أو كانت^(٥) محتاجة أجبر على^(٦) نفقتهم فكان لهم^(٧) في ماله نصيب،

في «الهداية» و«البنية»، فعندنا من سرق من أبويه أو ولده أو ذي رحم محرم منه كالأخ والأخت والعم والخال لا يقطع، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر والخرقي من أصحاب أحمد: يقطع السارق من أبويه، وكذا من الجد وإن علا، وكذا من الولد، وفي السرقة من ذي رحم محرم غير قرابة الولاد خلاف الأئمة الثلاثة، فعندهم يقطع، والوجه لنا أن في مثل هذه القرابات يكون بسط في الأموال، والدخول في الحوز بغير إذن بخلاف غيرها من القرابة البعيدة، وكذلك السرقة من مال سيده أو سيده أو زوجة سيده أو زوج سيده، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر: يجب القطع بسرقة العبد من مال سيده أو من زوجة سيده أو من زوج سيدها، وقال داود: يقطع بسرقة مال السيد أيضاً.

(١) أي ذي قرابة للعبد ومحرمه.

(٢) أي كيف يجب عليه القطع.

(٣) أي والحال أن السارق.

(٤) الزمن بفتح الأول وكسر الثاني، مرد بوجامانده ومبتلاشده وأنت رسيده

(في الفارسية)، كذا في «المنتخب».

(٥) أي الأخت وغيرها.

(٦) الظاهر: أجبروا على نفقته فكان له في مالهم نصيب.

(٧) أي لكل واحد من السارق ومن سرق منه ممن ذكر في مال الآخر.

فكيف يقطع^(١) من سرق ممن له^(٢) في ماله^(٣) نصيب ١٩ وهذا كله قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٢ - (باب من سرق ثمرأ^(٤)) أو غير ذلك مما لم يُحرز^(٥)

٦٨٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٦) بن عبد الرحمن بن

(١) قوله: فكيف يقطع... إلخ، يشير إلى أصل كلف، وهو أن السارق إذا سرق من مال له فيه نصيب أو شركة أو حق، والسارق من رجل له أي للسارق في ماله أي ذلك الرجل نصيب بوجه من الوجوه لا يجب القطع، ويتفرّع عليه قروع كثيرة المذكورة في كتب الفقه، ويؤيده ما في «البتاية» و«التلخيص» أن ابن أبي شيبة أخرج عن وكيع، عن المسعودي، عن القاسم أن رجلاً سرق من بيت المال، فكتب فيه سعد إلى عمر، فقال: لا قطع عليه، ما من أحد إلّا وله فيه حق. وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» أن علياً أتى برجل سرق من المغنم فقال: له فيه نصيب وهو خائن، فلم يقطعه، وكان قد سرق يغفرأ. وفي سنن ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عباس أن عبداً سرق من الخمس، فُرّق إلى النبي ﷺ فلم يقطعه، وقال: مال الله يسرق بعضه بعضاً.

(٢) أي للسارق.

(٣) أي مال المروق منه.

(٤) بالمثلثة.

(٥) قوله: مما لم يُحرز، أي لم يُحفظ، والحرز على نوعين: أحدهما: أن يكون بالمكان المعدّ لحفظ الأموال كالدور والصندوق والحانوت وغيرها، وثانيهما: أن يكون بصاحب المئاع، فإذا سرق مالاً محرزاً وجب القطع وإلّا لا.

(٦) قوله: حدثنا عبد الله... إلخ، هو عبد الله بن عبد الرحمن بن

أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي القرشي النوفلي، روى عن

أبي حسين أن^(١) رسول الله ﷺ قال: لا قطع^(٢) في ثمر معلوق^(٣)، ولا في حريسة جبل^(٤)، فإذا^(٥) آواه المراح أو الجريث فالقطع في ما بلغ

= أبي الطفيل وأبي بكر بن حزم، وعه شعبة ومالك وأمم، ثقة، عالم بالمناسك، كذا في «كاشف الذهب» و«التقريب».

(١) قوله: أن، قال ابن عبد البر: لم يختلف رواة الموطأ في إرسال^(١) هذا الحديث في «الموطأ» ويتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره.

(٢) لعدم كونه محرزاً.

(٣) أي على الشجر.

(٤) قوله: ولا في حريسة جبل^(٢)، قال ابن الأثير الجزري في «النهاية».

أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سُرِق قطع، لأنه ليس بمحرز، والحريسة: فعيلة بمعنى مفعولة أي أن لها من يحرسها ويحفظها، ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها، يقال: حرس يحرس حرساً إذا سرق أي ليس فيما يسرق من الماشية بالجبل قطع.

(٥) قوله: فإذا آواه، بفتح الهمزة من الإيواء، والمراح يضم الميم: بيت الغنم والإبل الذي تروح إليه في المساء، والجريث - بفتح الجيم - موضع يجفف فيه الثمار، وفيه لف وتشر غير مرتب أي فإذا جمعت الماشية في المراح والثمار بعد القطع في الجريث فسرق منها شيء نَزِم القطع لوجود الحرز، قال ابن العربي: اتفقت الأمة على أن شرط القطع أن يكون المسروق مُحَرَزاً ممنوعاً من الوصول إليه =

(١) وفي «المحلى»: مرسل في الموطأ ومسنَد عند الثرملي والنسائي بإسنادهما. الأرجز ٢٨٥/١٣.

(٢) قال الباجي: حريسة جبل - والله أعلم - الماشية التي تحرس في الجبل راحة. المستقى ١٥٩/٧.

ثمن المِجَنِّ (١).

قال محمد: وبهذا نأخذ. من سَرَق ثمرًا في رأس النخل أو شاة في المرعى (٢) فلا قطع عليه، فإذا أُنِيَ (٣) بالثمر الجرين أو البيت وأُنِيَ بالغنم المَرَاخ، وكان لها (٤) من يَحْفَظُهَا، فجاء سارق سرق من ذلك شيئًا يساوي ثمن المِجَنِّ، ففيه القطع، والمِجَنِّ كان (٥) يساوي يومئذ عَشْرَةَ (٦)

= يمنع خلافًا لقول الظاهرية: لا قطع في كل فاكهة رطبة ولو بعرزها، وليس مقصود الحديث ما ذهبوا إليه بدليل قوله: فإذا آواه.

(١) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون: التُّرس، وبالقوسية سير.

(٢) بفتح الميم أي موضع الرعي.

(٣) أي قُطِع وُجِع في الجرين.

(٤) قوله: وكان لها من يحفظها، قال القاري: كذا في الأصل، والظاهر أنه أو كان لها أي لكل من المذكورات.

(٥) قوله: والمِجَنِّ كان يساوي يومئذ، أي في عهد رسول الله ﷺ. قال الميني في «البنية»: اختلفوا في ثمن المِجَنِّ الذي قطع به رسول الله ﷺ، فقيل: كان عشرة دراهم، وقيل: ثلاثة دراهم، وقيل: خمسة دراهم، فقال الشافعي ومالك: أقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم، والأخذ بالمتيقن أولى غير أن الشافعي قال: كانت قيمة الدينار على عهد الرسول اثنا عشر درهماً، والثلاثة ربعها، واحتج بما روى الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقطع في ربع دينار، واحتج مالك بما روي عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في مِجَنٍّ، قيمته ثلاثة دراهم، ولنا أن الأخذ بالأكثر في هذا الباب أولى احتياطاً للدرء والمحذور تندريء بالشبهات.

(٦) قوله: عشرة دراهم، هذا منقول عن إبراهيم النخعي وابن عباس =

دراهم، ولا يقطع في أقل من ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

٦٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن (١) محمد بن

= وغيرهما، في كتاب الآثار للمصنف: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم قال: لا يقطع يد السارق في أقل من ثمن البعير، وكان ثمنه عشرة دراهم. قال: قال إبراهيم أيضاً: لا يقطع في أقل من ثمن البعير وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم، ولا يقطع في أقل من ذلك. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طريق محمد بن إسحاق، عن أيوب، عن موسى، عن عطاء، عن ابن عباس قال: كان قيمة البعير الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم. وأخرج عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو مثله. وأخرج من طريق سفيان عن منصور، عن مجاهد وعطاء، عن أيمن الحبشي قال: قال رسول الله ﷺ: أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن البعير. قال: وكان يقوم يومئذ بدینار. وأخرج من طريق شريك، عن منصور، عن عطاء، عن أيمن بن أم أيمن، عن أم أيمن قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تقطع يد السارق إلا في جحقة. وقومت على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم. ومثله مخرج عند النسائي وأبي داود والحاكم (١) عن ابن عباس، وعند النسائي عن أيمن، وعند ابن أبي شيبة وغيره، والبسط في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وابن حجر.

(١) قوله: عن محمد بن يحيى بن حبان أن غلاماً... إلخ، في رواية الطحاوي من طريق سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان أن عبداً سرق، الحديث.

(١) أخرج الحاكم بسنده عن ابن عباس وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. وشاهده حديث أيمن، وأقره عليه الذهبي. انظر الأوجز ١٣/٢٨٤.

يحيى بن حَبَّان أَنَّ غَلاماً^(١) سَرَقَ وَدِيّاً^(٢) مِنْ حَائِطِ^(٣) رَجُلٍ، فَغَرَسَهُ^(٤) فِي حَائِطِ سَيِّدِهِ، فَخَرَجَ صَاحِبُ الْوَدِيِّ يَلْتَمِسُ^(٥) وَدِيَّهُ فَوَجَدَهُ، فَاسْتَعْدَى^(٦) عَلَيْهِ مِرْوَانَ^(٧) بَنَ الْحَكَمِ، فَسَجَنَهُ وَأَرَادَ قِطْعَ^(٨) يَدِهِ، فَانْطَلَقَ سَيِّدُ الْعَبْدِ^(٩) إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ^(١٠)، فَسَأَلَهُ^(١١) فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ

(١) أَيُّ عَبْدًا وَكَانَ لَعْنُهُ وَاسِعٌ بَنَ حَبَّانَ، وَاسْمُهُ فِيلٌ، كَمَا فِي «التَّمْهِيدِ».

(٢) قَوْلُهُ وَدِيّاً^(٢)، يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسَرَ الدَّالَ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ غَضَنٌ مِنَ النَّخْلِ يُقَطَّعُ مِنْهُ مُغْرَسٌ، كَذَا فِي «الْمَغْرِبِ».

(٣) الْحَائِطُ بِمَعْنَى الْبَسْتَانِ.

(٤) أَيُّ ذَلِكَ الْوَدِيِّ.

(٥) أَيُّ يَطْلُبُهُ.

(٦) أَيُّ صَاحِبِ الْوَدِيِّ عَلَى الْعَبْدِ عِنْدَ مِرْوَانَ، يُقَالُ: اسْتَعْدَى فُلَانٌ الْأَمِيرَ عَلَى فُلَانٍ أَيُّ اسْتَعَانَ، فَأَعْدَاهُ عَلَيْهِ أَيُّ تَصَرَّاهُ، وَالْإِسْتِعْدَاءُ طَلِبُ الْمَعُونَةِ، كَذَا فِي «الْمَغْرِبِ».

(٧) وَهُوَ أَمِيرُ الْعَدْنَةِ مِنْ جِهَةِ مَعَاوِيَةَ.

(٨) أَيُّ حَبَسَ مِرْوَانَ ذَلِكَ الْعَبْدَ وَقَصَّدَ قَطْعَهُ.

(٩) أَيُّ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، كَمَا فِي رِوَايَةٍ.

(١٠) بِقِتْحِ الْخَاءِ وَكَسَرَ الدَّالِ.

(١١) أَيُّ عَنْ حُكْمِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ.

(١) قَالَ الْبَاجِي: الْوَدِيُّ الْقَسِيلُ وَهُوَ صِغَارُ النَّخْلِ، الْمَتْنُ ١٨٢/٧.

رسول الله ﷺ يقول (١): لا قطع في ثمر ولا كثرة.

(١) قوله: يقول لا قطع... إلخ، هذا الحديث أخرجه أحمد والأربعة، وصححه ابن حبان من طرق عن مالك وغيره عن يحيى بن سعيد، قال ابن العربي: فإن كان فيه كلام فلا يلتفت إليه. وقال الطحاوي: تلقت الأئمة متته بالقبول. وقال أبو عمرو^(١) بن عبد البر: هذا حديث منقطع، لأن محمداً لم يسمعه من رافع، وتابع مالكاً عليه سفيان الثوري والحمادان وأبو عوانة ومزيد بن هارون وغيرهم. ورواه سفيان بن عيينة، عن يحيى بن محمد، عن حمه واسع، عن رافع. وكذا رواه حماد بن دليل المدائني، عن شعبة، عن يحيى بن سعيد به، فإن صح هذا فهو متصل بسند صحيح، لكن قد خولف ابن عيينة في ذلك، ولم يتابع عليه إلا ما رواه حماد بن دليل، فقليل: عن محمد، عن رجل من قومه، وقيل: عنه، عن حمه له، وقيل: عنه، عن أبي ميمونة، عن رافع، وخولف عن حماد أيضاً، فرواه غيره عن شعبة، عن يحيى، عن محمد، عن رافع، والظاهر أن مثل هذا الاختلاف غير قادح في ثبوت أصل الحديث، وله شاهد عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو، وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة، وإسناد كل منهما صحيح، كذا في «شرح الزرقاني»، وذكر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» أن قوماً منهم أبو حنيفة ذهبوا إلى أن لا يُقطع في شيء من الثمر والكر والفراخ الرطبة مطلقاً سواء أخذ من حائط صاحبه أو منزله بعدما قطعته وأحرزه فيه، وقالوا أيضاً: لا قطع في جرير النخل ولا في خشبه، لأن رافعاً لم يسأل عن قيمة الودّي وعما كان فيه من الجريد والخشب، وخالفهم في ذلك آخرون منهم أبو يوسف، فقالوا: هذا الذي حكاه رافع محمول على الثمر والكر المأخوذتين من الحوائط التي ليست بحرزه، فلما ما كان من ذلك مما قد أحرز فحكمه حكم سائر الأموال، يجب المقطع على من سرق منه قدر المقدار الذي يجب فيه القطع واحتجوا في ذلك بحديث: فإذا آواه المراح أو الجرين، وأجلب عنه صاحب «الهداية» من قيل أبي حنيفة أن

(١) في الأصل: أبو عمرو، وهو تحريف.

وَالْكَثْرُ (١) الْجُمَارُ. قَالَ الرَّجُلُ (٢): إِنْ مَرَوْنَا أَخَذَ غُلَامِي وَهُوَ يَرِيدُ قَطْعَ (٣) يَدِهِ، فَإِنَّا أَحَبُّ أَنْ تَمُتِي إِلَيْهِ (٤) فَتُخْبِرَهُ بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمُتْنِي (٥) مَعَهُ حَتَّى أَتَى مَرَوَانَ، فَقَالَ لَهُ رَافِعٌ: أَخَذْتَ (٦) غُلَامَ هَذَا؟ فَقَالَ (٧): نَعَمْ، قَالَ: فَمَا أَنْتَ صَانِعٌ؟ (٨) قَالَ (٩): أُرِيدُ قَطْعَ يَدِهِ،

= قوله: فإذا آواه الجرين مخرج على العادة فإن عادتهم كان على أنهم لا يضعون في الجرين إلا اليابس، فلا يفيد القطع إلا في اليابس وهو كذلك عنده أيضاً لا في الفواكه الرطبة، وفيه نظر ظاهر.

(١) قوله: وَالْكَثْرُ، هو يفتحني الجُمَار - بضم الجيم وتشديد الميم في آخره راء مهملة - قال الجوهري: هو شحم النخل، وفي «المغرب»: جمر شعره: جمعه على فناه، ومنه الجُمَارُ لِلنَّخْلَةِ، وهو شيء أبيض لين يخرج من النخلة، ومن قال: الجُمَارُ هو الرديء، وهو التافه من النخل، فقد أخطأ. انتهى. قال الزرقاني: هذا التفسير ملرج، ففي رواية شعبة: قلت ليعبي بن سعيد: ما الْكَثْرُ؟ فقال: الْجُمَارُ.

(٢) هو واسع بن حبان.

(٣) أي يسهب مرقه.

(٤) أي إلى مروان.

(٥) أي رافع مع واسع.

(٦) استفهام بحلف حرفه، وفي «موطأ يحيى» يذكره.

(٧) في نسخة: قال.

(٨) أي ما تفعل به؟

(٩) أي مروان.

قال^(١): فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر ولا كثرة، فأمر مروان بالعبد فأرسل^(٢).

قال محمد: وهذا نأخذ. لا قطع في ثمر معلّق في شجر ولا في كثرة — والكثرة^(٣) الجمار^(٤) — ولا في وديّ ولا في شجر^(٥). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) أي رافع.

(٢) أي أطلق من السجن.

(٣) إعادة للتفسير السابق نسيهاً على الموافقة.

(٤) قال في «المتنخب»: الجمار: معز مياته درخت خرمه كه آنرا شحم التخل گویند.

(٥) أي ولا قطع في وديّ^(١) ولا في شجر.

(١) فحطفت الوديّ على الكثير، فالأوجه في الاستدلال ما قال الشيخ في «البدل»، ٣٣٦/١٧: وكتب مولانا يحيى المرحوم في «التفريع»: أثبت الحكم في الوديّ مقابلة، والجامع عدم الإحراز أو كونه مما يتسارع إليه الفساد وكونه تافهاً. أوجز المسالك ٣٢٢/١٣.

٣ - (باب الرجل يُسْرِقُ^(١) منه الشيء يجب^(٢)) فيه القطع

فيه^(٣) السارق بعد^(٤) ما يرفعه إلى الإمام

٦٨٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن صفوان^(٥) بن عبد الله بن أمية: قال: قيل^(٦) لصفوان بن أمية: إنه^(٧) مَنْ لم يُهاجر هلك، فدعا^(٨) بإراحته، فركبها حتى قديم^(٩) على رسول الله ﷺ،

(١) بصيغة المفعول.

(٢) صفة لشيء.

(٣) أي يهب المسروق منه ذلك الشيء للسارق ويعفو عنه.

(٤) قوله: بعد ما يرفعه، أي بعدما يُخَيَّرُ الإمام عن القصة، فالضمير راجع إلى ما يُفهم من السابق أو راجع إلى السارق أي يأتي به إلى الإمام، وهو الأنسب لما يأتي.

(٥) قوله: عن صفوان، هو صفوان - بالفتح - بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي المكي من التابعين، قال العجلي: ثقة، وجدُّه صفوان صاحب القصة، هو ابن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشي صحابي من المؤلفين، مات أيام قتل عثمان، كذا في «الإسعاف» و«التقريب».

(٦) قوله: قال: قيل لصفوان بن أمية، هو جدُّ الراوي، قال ابن عبد البر: رواه جمهور أصحاب مالك هكذا مرسلًا، ورواه عاصم النبيل وحده عن مالك، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن جدِّه صفوان فوصله، ورواه شبابة بن سوار، عن مالك، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن أبيه.

(٧) كأن قائله ظن أن الهجرة مفروضة، ولم يسمع بحديث: لا هجرة بعد الفتح.

(٨) أي صفوان.

(٩) أي في المدينة.

فقال: إنه قد قيل لي: إنه من لم يهاجر هلك، فقال له رسول الله ﷺ: ارجع أبا وهب^(١) إلى أباطح^(٢) مكة، فنام صفوان في المسجد^(٣) متوسداً^(٤) رداءه فجاءه سارق فأخذ رداءه^(٥)،

(١) كنية له.

(٢) أي إلى واديهما جمع أبطح بالفتح.

(٣) قوله: في المسجد، أي في المسجد النبوي كما قاله الزرقاني، وقال القاري: أي في مسجد المدينة أو مسجد مكة، والحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده من غير وجه عن صفوان: أنه طاف بالبيت وصلى ثم لف رداءه فوضعه تحت رأسه فلحله، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن هذا سرق رداي، فقال: اذهب به، فباطحه، فقال صفوان: ما كنت أريد أن تُقطع يده في رداي، قال: فلو كان قبل أن تأتيني به. انتهى. أقول: قد رجعت السنن فليس في سنن أبي داود وابن ماجه ذكر لما ذكره بل فيهما نام في المسجد من غير ذكر الطواف وغيره، وكذا في روايات متعددة للنسائي، بل في بعضها نصريح بمسجد النبي ﷺ وما ذكره إنما هو رواية من طريق واحد للنسائي^(١).

(٤) أي جعله تحت رأسه كالوسادة.

(٥) قوله: رداءه، وفي رواية أبي داود وغيره: كنت نائماً في المسجد على خمصة لي ثمن ثلاثين درهماً.

(١) قال شيخنا: قلت: والتصريح بمسجد النبي أيضاً في رواية واحدة للنسائي، لكن الظاهر من سياق جميع الروايات في هذه القصة كونها في المدينة المنورة، فالظاهر المسجد النبوي، وفي رواية لليهقي عن عطاء قال: بينما صفوان مضطجع بالبطح إذ جاء إنسان فأخذ يردة من تحت رأسه، وفي أخرى له عن مجاهد: كان صفوان رجلاً من الملقاة، فأتى النبي ﷺ فأنشأ راحله، ووضع رداءه عليها ثم تنحنى يقضي الحاجة فجاء رجلاً، فسرق رداءه. الحديث. وهذا يخالف جميع الروايات الواردة في القصة. أوجز المسالك ٢٩٧/١٣.

فَأَخَذَ^(١) السَّارِقَ فَأَتَى^(٢) بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّارِقِ أَنْ^(٣) تُقَطَّعَ يَدُهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أُرِذْ^(٤) هَذَا^(٥)، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَّا^(٦) قَبِلَ أَنْ نَأْتِيَنِي بِهِ.

قال محمد: إذا رُفِعَ السَّارِقُ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ الْقَاضِي^(٧)، فَوَجِبَ صَاحِبُ^(٨) الْحَدِّ حَلُّهُ لَمْ يَتَّبِعْ^(٩) لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْطِلَ الْحَدَّ، وَلَكِنَّهُ يَتَّبِعُهُ^(١٠). وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهائِنَا.

(١) معروف وما فعله مفعول به أو مجهول وما فعله مفعول ما لم يسم فاعله.

(٢) أي أتى صفوان بالسارق إلى رسول الله ﷺ.

(٣) أي بأن تقطع يده.

(٤) أي لم أقصد قطع يده عليه.

(٥) أي الرداء المسروق حلي السارق صدقة.

(٦) أي لولا تصدقت قبل أن ترضه إلي فكان ذلك نافعاً وإما الآن فلا^(١).

(٧) أي من قذف أحداً ووجب عليه حد القذف.

(٨) أي المسروق منه أو المقتدوف.

(٩) أي لا يجوز له.

(١٠) أي يتبعه.

(١) إن وجه قبل القضاء يسقط القطع بلا خلاف، وإن وجه بعد القضاء قبل الإفتاء يسقط

عندهما. وقال أبو يوسف: لا يسقط وهو قول الشافعي، وإما هبة القطع لا تسقط الحد.

انظر: بذل المجهود: ٣٤٤/١٧.

٢ - (باب^(١) ما يجب فيه القطع)

٦٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، عن ابن عمر: أن^(٢) النبي ﷺ قَطَعَ^(٣) في جَنٍّ قيمته ثلاثة دراهم.

(١) قوله: باب ما يجب فيه القطع، أي ذكر مقداره، وقد اختلف فيه، فذهب الحسن وداود الظاهري والخوارج وابن بنت الشافعي إلى أن يقطع في القليل والكثير لعموم الآية، وقال ابن أبي ليلى: لا تقطع في أقل من خمسة دراهم وقال مالك وأحمد: تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم. وروي عن مالك خمسة دراهم، وهو المروي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وعند الشافعي التقدير بربع دينار، كذا ذكره العيني في «البنية»، وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بعد ذكر الأخبار المختلفة الدالّ بعضها على القطع في ثلاثة دراهم وبعضها في ربع دينار، وبعضها في عشرة دراهم: إن الله عز وجل قال في كتابه: «السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»^(١) أجمعوا على أن الله لم يعم بذلك كل سارق وإنما عني به خاصاً من السراق بمقدار من المال المعلوم، فلا يدل فيما قد أجمعوا أن الله عني خاصاً إلا ما قد أجمعوا، وقد أجمعوا أن الله قد عني عشرة دراهم، واختلفوا في سارق ما هو دونها أم ممن عني الله؟ قال قوم: هو منهم، وقال قوم: ليس منهم، فلم يَجْزُ لنا لَمَّا اختلفوا في ذلك أن تشهد على الله أنه عني ما لم يجمعوا أنه عناه. وجازلنا أن نشهد فيما أجمعوا أن الله عناه، فجعلناه سارقاً للعشرة فما فوقها داخلًا في الآية، وجعلناه ما دون العشرة خارجاً من الآية وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى.

(٢) قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصبح حديثاً روي في ذلك.

(٣) أي أَمَرَ بقطع يده.

(١) سورة المائدة: الآية ٣٨.

٦٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن
عُمرة بنت عبد الرحمن^(٢): أَنَّ عائشةَ زوجَ النبي ﷺ خرجت إلى مكة،
ومعها^(٣) مولاتان لها ومعها غلام^(٤) لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق،
وأنه^(٥) بُعثَ مع تَيْنِكَ المَرائِينِ بِرِدِّ مَراجلٍ قد خِيطت^(٦) عليه^(٧) خِرقةٌ

(١) بن محمد بن عمرو بن حزم.

(٢) هو ابن سعد بن زبارة.

(٣) قوله: ومعها مولاتان لها ومعها غلام، قال الزرقاني: لم أقف على اسم هؤلاء الثلاثة.

(٤) أي عبد.

(٥) قوله: وأنه بُعث... إلخ، قال الفارسي: ضمير أنه للشان، وُعث بصيغة المجهول، ويُرد مَراجل - بكسر الجيم وفتح الميم - نوع يرد من اليمن. انتهى. وفي «موطأ يحيى»، فبعثت مع المولاتين ببرد مَرَجَل^(١)، وقال الزرقاني: هو بالجيم والحاء الذي عليه تصاوير الرجال أو الرحال كما أفاده أبو هيب الهروي، ومنع تصوير الحيوان إنما هو إذا تمّ تصويره، وكان له ظل دائم، وهذا مجرد وَشِي في البرد لا ظل له وليس يتم. انتهى. وظاهره أن عائشة بعثت البرد مع المولاتين إلى المدينة أو عُمرة ليدفع ذلك في المدينة إلى شخص.

(٦) أي كاللفافة له وجعل البرد مخفياً فيها.

(٧) أي على البرد.

(١) في والمجمع: عليه موطأ مرحل أي نقش فيه تصاوير الرجال بحاء مهمل، وروى بجيم أي صور الرجال. والصواب الأول. الأوجز ١٣/٢٨٩.

خضراء، قالت^(١): فأخذ الغلام البرد ففتق^(٢) عنه فاستخرجه، وجعل مكانه لبداً^(٣) أو قرورة، وخاط^(٤) عليه. فلما^(٥) قدمنا المدينة دفعنا ذلك البرد إلى أهله^(٦)، فلما اتقوا عنه وجدوا ذلك اللبّد ولم يجدوا البرد، فكلّموا المراتين^(٧) فكلمتا عائشة رضي الله عنها أو كتبتا^(٨) إليها واتممتا^(٩) العبد، فثُل عن ذلك، فاعترف^(١٠) فأمرت به عائشة

(١) أي عمرة.

(٢) أي شق وتقضى خياطة الخرقه واستخرج البرد.

(٣) قوله: لبداً، بكسر فسكون، ما يتلبّد من شعر أو صوف، والقرورة بالفتح ما يلبس من جلد الغنم، وهذا شك من الراوي، قاله الزرقاني.

(٤) أي الخرقه كما كانت.

(٥) قوله: فلما قطعنا، بصيغة المتكلم مع الغير وكذا دفعنا على ما في بعض النسخ، وهي التي شرح عليها القاري، وفي بعضها الأول بصيغة المتكلم مع الغير، والثانية دفعنا بصيغة الماضي الغائب يلزجاء الضمير إلى المولّاتين، وفي «موطأ يحيى»: فلما قدمنا المدينة دفعنا بصيغة الماضي الغائب المؤنث.

(٦) الذي بعث إليه.

(٧) أي المولّاتين.

(٨) قوله: أو كتبتا إليها، أي إلى عائشة وظاهره أن عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة ويحتمل أنهما لم يشافهاها، بل كتبها بالقضية مع كونها في المدينة ودأوا ههنا للشك من الراوي.

(٩) أي بالسرقة.

(١٠) أي أقر بالسرقة.

فَقُطِعَتْ^(١) يده. وقالت عائشة: القُطْعُ في ربيع دينار^(٢) فصاعداً.

٦٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه^(٣)، عن عُمَرَ ابنة عبد الرحمن: أن سارقاً سرق في عهد^(٤) عثمان أُنْزِجَتْ^(٥) فأمر بها عثمان أن تُقَوِّمَ^(٦) فقَوِّمَتْ^(٧) بثلاثة دراهم من صَرَفٍ^(٨)

(١) بصيغة المجهول.

(٢) أي من الذهب.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) أي في زمان خلافته.

(٥) قوله: أُنْزِجَتْ، قال القاري: بضم الهمزة وسكون التاء الفوقية وتشديد الحيم: أفضل الثمار المأكولة. وفيها لغات أُنْزِجَتْ بزيادة النون وأُنْزِجَتْ بحذفها وتُرْزِجَتْ بحذف الهمزة ذكره عياض، انتهى. وفي التلخيص الحبير للمحافظ ابن حجر، قال مالك: الأُنْزِجَةُ هي التي يأكلها الناس، وقال ابن كنانة: كانت أُنْزِجَةُ من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها الطيب، وردَّ عليه بأنها لو كانت من ذهب لم تُقَوِّمَ.

(٦) من التقييم.

(٧) وكان الأُنْزِجُ في تلك الأيام عالي القيمة.

(٨) أي كان الصَرَفُ في تلك الأيام ما يكون الدينار وإثنا عشر درهماً فيه

متساويين، فيكون ثلاثة دراهم وربع دينار متساويين^(١).

(١) إن العبرة عند الإمامين مالك وأحمد لربيع دينار أو ثلاثة دراهم في الذهب والفضة، وأما في غيرهما فالصحيح بأقلهما عند أحمد في المشهور عنه وثلاثة دراهم لا غير عند مالك في المشهور عنه، وأما عند الشافعي فالعبرة لربيع دينار مطلقاً سواء كان المسروق من فضة أو غيرها، وعند الحنفية العبرة بعشرة دراهم سواء كان المسروق ذهباً أو غيره. أوجز المسالك ٢٩١/١٣.

اثنى عشر درهماً بدينار، فقطع عثمان يده.

قال محمد: قد اختلف الناس فيما^(١) يُقطع فيه اليد: فقال أهل المدينة: ربع دينار^(٢). وَرَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ^(٣)، وقال أهل العراق: لا تُقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، وَرَوَوْا^(٤) ذلك عن النبي ﷺ،

(١) أي في مقداره.

(٢) أي حقيقه أو حكماً كسرقه ما يبلغ ثمنه ثلاثة دراهم.

(٣) المذكورة سابقاً عن عائشة وعثمان وابن عمر.

(٤) قوله - وَرَوَوْا ذَلِكَ... إلخ، فمن ذلك ما أخرجه المصنف في كتاب «الأنار» قال: أخبرنا أبو حنيفة نا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: لا يُقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم. وأخرج عن إبراهيم مثله كما مر ذكره. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طريق المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود قال: لا يُقطع اليد إلا في الدينار أو عشرة دراهم. وأخرج عن ابن جريج قال: كان قول عطاء على قول عمرو بن شعيب، لا يُقطع اليد في أقل من عشرة دراهم. وفي «مسند الإمام» الذي جمعه الحصفكي: أبو حنيفة، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: كان يُقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم، وفي رواية: إنما كان القطع في عشرة دراهم. قال شارح «المسند»: بهذا يظهر الرد على الثرمذي حيث قال: قد روي عن ابن مسعود: لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم، وهو مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، والقاسم ثم يسمع من ابن مسعود. انتهى. فظهر من كلامه أمران: الأول أن في الحديث انقطاعاً، والثاني. أنه موقوف والثابت في «المسند» ما ينفي كلا الأمرين ولو كان موقوفاً فله حكم الرفع. انتهى ملخصاً. ومن ذلك حديث أيمن أخرجه الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في «الخلافيات» وحديث ابن عباس في قيمة المِجَنِّ =

وعن عمر، وعن عثمان، وعن علي، وعن عبد الله بن مسعود، وعن غير واحد^(١). فإذا جاء الاختلاف في الحدود أُخذَ فيها بالثقة، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= عند الطحاوي والحاكم وأبي داود، وقد مر ذكرهما. ومن ذلك ما أخرجه النسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان ثمن المجنّ على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم، وفي رواية ابن أبي شيبة قال: قال رسول الله ﷺ: لا تُقطع يد السارق دون ثمن المجنّ، قال عبد الله بن عمرو: وكان ثمن المجنّ عشرة دراهم. وأخرجه أحمد من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: لا تُقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم، وكذا إسحاق بن راهويه في «مسنده»، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة مرفوعاً: ما بلغ ثمن المجنّ قطعت يد صاحبه، وكان ثمن المجنّ عشرة دراهم. وأخرج أيضاً عن القاسم قال: أتني عمر بن لحي مرفوعاً، فقال لعثمان: قومه، فقومه ثمانية دراهم، فلم يقطعه^(٢). والكلام في هذا المقام طويل مذكور في «البنية» و«فتح القدير» وغيرهما.

(١) أي من الصحابة ومن بعدهم.

(٢) قوله: فإذا جاء الاختلاف، يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده ولم يعرف المتقدم والمتأخر ليُعرف النسخ والمنسوخ أخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم لأن الحدود تندرى بالشبهات ولا يثبت إلا بما لا شك فيه، وهذا التقرير أحسن من ردّ أحاديث ربع دينار وثلاثة دراهم، كما فعله بعض أصحابنا فإنه أمر مشكل جداً.

(١) فلترأى الحد، فدل أنه كان ظاهراً معروفاً فيما بينهم أن النصاب يقتدر بعشرة دراهم. أوجز

٥ - (باب السارق يسرق
و^(١)) قد قُطعت يده أو يده ورجله

٦٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه^(٢): أن رجلاً^(٣) من أهل اليمن أقطع^(٤) اليد والرجل قديم^(٥)، فنزل على أبي بكر الصديق رضي الله عنه وشكا إليه أن عامل^(٦) اليمن ظلمه^(٧). قال: فكان يصلي من الليل، فيقول أبويكر: وأبيك^(٨)

(١) الواو حالة.

(٢) أي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٣) قوله: أن رجلاً، قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية»: هذه الرواية منقطعة، وقد روي موصولاً، أخرجه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وفيه: فشكى إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرقة وهذا على شرط البخاري، وفيه: قال ابن حريج: كان اسمه جبر لوجير، وذكره في «التلخيص»^(١) أن القصة رواها - مثل ما روى مالك - الدارقطني من طريق أيوب، عن نافع، وسعيد بن منصور من طريق موسى بن عقبة، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، وعبد الرزاق، عن معمر، عن نافع، عن ابن عمر.

(٤) أي منقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى

(٥) أي المديونة.

(٦) هو يعلى بن أمية، كما في رواية عبد الرزاق.

(٧) أي في فطمو يده ورجله.

(٨) قوله: وأبيك، قال الزرقاني: قَسَم على معنى وربّ أبيك أو كلمة جرت =

ما لَيْلُكَ بَلِيلِ سَارِقٍ. ثم افتقدوا^(١) حُلِيّاً لأسياء بنت عُمَيْس^(٢) امرأة أبي بكر، فجعل^(٣) يطوف^(٤) معهم، ويقول^(٥): اللّٰهُمَّ عليك بمن يَبْتَ اهل هذا البيت الصالح، فرجده^(٦) عند صائغ زعم^(٧) أن الاقطع جاءه به، فاعترف به الاقطع أو شهد^(٨) عليه. فأمر به أبو بكر، ففُطِمت^(٩)

= على لسان العرب ولا يقصدون به القسم، وكان أبو بكر يقول ذلك تعجباً: ما لَيْلُكَ أي ليس لَيْلُكَ بَلِيلِ سَارِقٍ لأن قيام الليل ينافي السرقة.

(١) في «موطأ يحيى» فقدوا عقداً لأسماء.

(٢) بالتصغير.

(٣) أي المقطوع.

(٤) أي يدور مع الذين بُعثوا لتفتيشه.

(٥) قوله: ويقول، أي كان ذلك الرجل وكان هو السارق في الواقع إظهاراً لبراءته داعياً: اللّٰهُمَّ عليك أي خذ بالعقوبة من يَبْتَ من التبييت أي أغار ليلاً على أهل هذا البيت الصالح، أي بيت أبي بكر الصديق.

(٦) أي الحُلِيّ السروق.

(٧) أي قال الصائغ: إن الاقطع جاء به عنده.

(٨) بصيغة المجهول شك من الراوي.

(٩) قوله: ففُطِمت يده اليسرى، بهذا قال الشافعي: إن في الثالثة يُفطع اليد

اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمنى، وفي الخامسة يَمْرَر ويحبس. ويوافقه ما أخرجه أبو داود وغيره عن جابر: أن رسول الله جيء بسارق، فقال: اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، فقال: فاقتلوه، ثم جيء به في المرة الثانية فقال: اقتلوه، فقالوا: إنما سرق، فقال: اقطعوه، ففُطِمت يده اليمنى، فقال: اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، فقال: اقطعوه، وكذلك في الرابعة. فلما جيء به =

يُذِّه اليسرى، قال أبو بكر: والله لُدَعَاوُهُ^(١) على نفسه أشدُّ^(٢) عندي عليه من صِرْفَتِهِ.

قال محمد: قال ابن شهاب الزهري: يُروى ذلك عن عائشة أنها قالت^(٣): إِنْما كان الذي سَرَقَ حُلِيَّ أَسْمَاءَ أَقْطَعَ الْيَدَ.....

في الخامسة، قال: اقتلوه، فقتلناه واجترأناه وألقيناه في البئر، وقال النسائي: هو حديث منكر، وأخرج النسائي عن الحارث قال: أتني النبي ﷺ بلمص، فقال: اقتلوه، فقالوا: إنما سرق، فقال: أقطعوه، ثم سرق، فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قُطِعَت قَوَائِمُهُ الْأَرْبَعُ، ثم سرق في الخامسة، فقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال: اقتلوه. قال ابن الهمام في «فتح القدير» ههنا طرق كثيرة متعددة لم تسلم من الطعن، ولذا قال الطحاوي: تبعنا هذه الآثار فلم نجد له أصلاً، وفي «المبسوط»: الحديث غير صحيح ولا لاحتج به أحد في مشاورة علي، ولئن سلم يُحمل على الانتساخ لأنه كان في الابتداء تغليظ في الحدود^(٤).

(١) بقوله: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ.

(٢) قوله: أشدُّ، قال الزرقاني: لأن فيها حقاً للنفس في الجملة بخلاف الدعاء عليها، أو لما في ذلك من عدم المبالاة بالكبائر.

(٣) قوله: أنها قالت، يخالف ما أخرج عبد الرزاق عنها من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قال: كان رجل أسود يأتي أبا بكر فيدنيه ويقرئه القرآن حتى بُعِثَ ساعياً أو قال سريّة، فقال: أُرِيسْ لِي مَعَهُ، فقال: بل امْكُثْ عِنْدَنَا، نَأْبِي فَأَرْسِلَهُ وَاسْتَوْصِي بِهِ خَيْراً، فلم يَضِبْ إِلَّا قَلِيلاً حَتَّى جَاءَهُ، وَقَدْ قُطِعَت يَدُهُ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ قَاضِيَةً حَيْثَهُ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَا زِدْتَ عَلَيَّ أَنَّهُ كَانَ =

(١) قال الشافعي: هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم. التلخيص الحبير ٦٩/٤.

اليمنى^(١)، فقطع أبو بكر رجله اليسرى، وكانت تُنكر أن يكون^(٢) أقطع اليد والرجل، وكان ابن شهاب أعلم^(٣) من غيره بهذا^(٤) ونحوه من أهل بلاده^(٥). وقد بلغنا^(٦) عن عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب أنهما لم يزيّدا في القطع على قطع اليمنى أو الرجل اليسرى، فإن أتي

= يولّني شيئاً من عمله فحُنت فريضة واحدة، فقطع يدي، فقال أبو بكر: تجدون الذي قطع هذا يخون أكثر من عشرين فريضة، والله لئن كنت صادقاً لأُقْبِدَنَّك منه، ثم أدنّه، فكان يقوم الليل، فإذا سمع أبو بكر صوته قال: بالله لرجُلُ قُطِعَ يَدُ هذا لقد اجترأ على الله، قال: قلم يلبث إلا قليلاً حتى نَقَدَ آل أبي بكر حبّاً لهم ومناخاً، فقال أبو بكر: طرق الحي الليلة، فقام الأقطع، فاستقبل القبلة ورفع يده الصحيحة فقال: اللَّهُمَّ أظهر من سَرَقهم، فما انصف النهار حتى عثروا على المتاع عنده، فقال أبو بكر: إنك لقليل العلم بالله وأمر به فُقطعت يده، كذا ذكره في «التلخيص»^(٧).

(١) أي عند سرقة الحلي.

(٢) أي من أن يكون الذي قطعه أبو بكر.

(٣) يشير إلى ترجيح رواية الزهري على عبد الرحمن.

(٤) أي بهذا الخبر.

(٥) هي المدينة وما حولها.

(٦) قوله: وقد بلغنا... إلخ، قال المصنف في «كتاب الآثار» أخبرنا

أبو حنيفة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن مسلمة، عن علي، قال: إذا سرق السارق قُطعت يده اليمنى، فإن عاد قُطعت رجله اليسرى، فإن عاد ضُمَّتْهُ السِّجْنُ

حتى يحدث خيراً، إني أمتحي على الله أن أدعه ليس له يد يأكل أو يستنجي بها
ورجل يمشي عليها. ومن طريقه رواه الدارقطني. وروى عبد الرزاق، عن معمر،
عن جابر، عن الشعبي، قال: كان علي لا يقطع إلا اليد والرجل. وإن سرق بعد
ذلك سجنه. ورواه ابن أبي شيبة حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد،
عن أبيه، قال: كان علي لا يزيد على أن يقطع السارق يداً ورجلاً، فإذا أتني بعد
ذلك قال: إني أمتحي أن أدعه لا يظهر لصلاة، ولكن احبسوه، وأخرج البيهقي
عن عبد الله بن مسلمة، عن علي مثله. وأخرج ابن أبي شيبة أن نجدة كتب إلى
ابن عباس يسأله عن السارق فتكتب إليه بمثل قول علي. وأخرج عن سماك أن عمر
استشارهم في سارق فاجتمعوا على مثل قول علي. وأخرج عن مكحول أن عمر
قال: إذا سرق السارق اقطعوا يده، ثم إن عاد فاقطعوا رجله، ولا تقطعوا يده
الأخرى وفروه يأكل بها، ويستنجي، ولكن احبسوه عن المسلمين. وقال سعيد بن
منصور: نا أبو معشر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، قال: حضرت
علياً أتني برجل منطوع اليد والرجل قد سرق، فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟
فقالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين، قال: قتلته إذا وما عليه القتل، بأي شيء يأكل
الطعام، وبأي شيء يتوضأ للصلاة، بأي شيء يغتسل من الجنابة، بأي شيء يقوم
إلى حاجته، فرقه إلى السجن أياماً، ثم استخرجه، فاستشار أصحابه، فقالوا له (١)
مثل قولهم الأول، فقال لهم مثل ما قال فجلده جلداً شديداً، ثم أرسله. وقال سعيد
أيضاً: نا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عائد قال: أتني
عمر بأقطع اليد والرجل قد سرق، فأمر بقطع رجله، فقال علي: قال الله: ﴿وإنما
جزاء الذين يحاربون الله ورسوله﴾ (٢) الآية، ففُطعت يد هذا ورجله فلا ينبغي أن
يقطع رجله فتدعه وليس له قائمة، إما أن تُؤزروه، وإما أن تدعه في السجن؛
فاستدعه السجن. قال ابن حجر: قد رواه البيهقي أيضاً وإسناده جيد، وإسناده رواية =

(٢) سورة المائدة: الآية ٣٣.

(١) في الأصل اللهم، وهو خطأ.

به^(١) بعد ذلك لم يقطعاه وضمّناه^(٢). وهو^(٣) قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا رحمهم الله.

٦ - (باب العبد يَأْبُقُ^(٤) ثم يسرق^(٥))

٦٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
سَرَقَ وَهُوَ أَبْقَى، فَبَعَثَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ إِلَى سَعِيدِ^(٦) بْنِ الْعَاصِ لِيَقْطَعَ يَدَهُ،

= سعيد الأولى ضعيف، قال ابن الهمام في «الفتح»^(١): هذا كله ثبت ثبوتاً لا مردّ له،
فَعِيدُ أَنْ يَقَعَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ هَذِهِ الْحَوَادِثِ الَّتِي غَالِباً تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي
إِلَى نَقْلِهَا وَلَا خَيْرَ بِذَلِكَ عِنْدَ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُمَرَ مِنَ الْأَصْحَابِ الْمَلَاذِمِينَ، بَلْ
أَقْلَ مَا فِي الْبَابِ أَنْ كَانَ يُنْقَلُ لَهُمْ أَنَّهُمْ غَابُوا بَلْ لَا يَدُ مِنْ عِلْمِهِمْ بِذَلِكَ، وَبِذَلِكَ
تَقْتَضِي الْعَادَةُ فَاغْتَنَعَ عَلِيٌّ بِعَدِّ ذَلِكَ إِمَّا لضعف الروايات المذكورة في الإتيان على
أربعة وإما لعلبه أن ذلك ليس حداً مستمراً، بَلْ هُوَ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ.

(١) أي بعد قطع اليد اليسرى والرجل اليسرى.

(٢) أي اخذاً منه ضمان المال.

(٣) قوله: وهو. أي عدم القطع بعد قطع اليد والرجل والتضمنين عند عدم
القطع وأما عدم القطع فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي وغيره،
والمسألة مبرهنة في كتب الأصول.

(٤) بكسر الباء من باب يضرب ويفتحه من باب يفرح: أي بهرب من
سيده.

(٥) بكسر الراء.

(٦) كان أميراً على المدينة من جهة معاوية، وهو صحابي، وكان سنة يوم
موت رسول الله ﷺ تسع سنين، وكانت وفاته سنة ٥٣، قاله الزرقاني.

فأبى^(١) سعيد أن يقطع يده، قال: لا تُقَطَّع يَدُ الأَبْقِ إذا سرق، فقال له عبد الله بن عمر: أُنِّي^(٢) كتاب الله وجدت هذا: إن العبد الأبق لا تقطع يده؟ فأمر به^(٣) ابن عمر فُقُطِّعَت يده.

قال محمد: تُقَطَّع يَدُ الأَبْقِ وغير الأبق إذا سرق^(٤) ولكن لا ينبغي أن يقطع السارق أحد إلا الإمام الذي يحكم^(٥)، لأنه حد لا يقوم به إلا

(١) أي أنكر وامتنع من قطع يده.

(٢) بهمة الاستفهام للإنكار والتوبيخ.

(٣) قوله: فأمر به ابن عمر، نعل سعيداً ضَرَّ أن العبد الأبق لا يُقَطَّع يده من السرقة مطلقاً من سيئه سرق أو من غيره، وذلك لأن الغالب على العبد الأبق الجوع والهلاك، ولا قطع على من سرق زمن المجاعة، كما ورد به الخبر، ورأى ابن عمر خلافة، فأمر بقطع يده لقوة دليل ما ضمه من دون أمر سعيد، وهذا موافق لما اختاره الشافعي ومالك^(١) وغيرهما أن للسيد أن يقيم انحد على عبده بلا إذن الإمام، وقال أصحابنا: ليس له ذلك، وقال الترمذي: القول الأول أصح، لموافقة حديثنا ورواه.

(٤) أي من مال غيره، وأما إذا سرق من مال سيئه فلا، لما مر سابقاً.

(٥) في نسخة: إليه الحكم.

(١) قال صاحب المحلى: «وه أخذ مالك أنه يقطع يد الأبق ولكنه قال: لا يقطع السيد يد العبد إذا أبى السلطان أن يعطيه، كذا قال الشافعي في الآء». قلت: نعل مالك ابن عمر رضي الله عنه كان أن للسيد إقامة الحد على عبده يقطع اليد في السرقة كالشافعية وإلا فقد تقدم أن المروءع من مالك الإمام أحمد وهو مذهب الإمام مالك أنه ليس للسيد قطع يد عبده في السرقة، وليس ذلك إلا إلى الإمام، وأما الحنفية فليس عدوم للسيد حق في إقامة الحد على عبده مطلقاً، أوجز المسالك ١٣/٢٩٢.

الإمام يؤمن ولأه^(١) الإمام ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٧ - (باب المختلس^(٢))

٦٩٠ - أحبرنا مالك، أحمرنا ابن شهاب: أن رجلاً اختلس شيئاً في زمن مروان^(٣) بن الحكم . فأراد^(٤) مروان قطع يده ، فدخل عليه زيد بن ثابت فأخبره أنه لا قطع^(٥) عليه .

قال محمد . وهذا فإخذ . لا قطع في المختلس^(٦) . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١) أي دئبه والأمير من جهته .

(٢) الاختلاس : أخذ الشيء سرقة ظاهراً على غفلة ، لئلا كان ونهراً

(٣) أي حين كان أمير المدينة . (٤) طئأته به في حكم لسرقة .

(٥) قوله : أنه لا قطع عليه ، يحدث جابر مرفوعاً . نيس على المختلس والمتهم ، والظاهر قطع أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم وابن حبان والبيهقي وغيرهم . وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف رواه ابن ماجه بإسناد صحيح وآخر من روى أبو هريرة عن أسير أخرج الصراي في « لأوسط » ، ورواه من أبو زرعة عن حديث ابن عباس . وضعفه كذا في « التلخيص »^(٦) .

(٦) فإن لقطع^(٧) إنما ورد في السرقة . وأخذ الشيء على سبيل الخفية معتبر في حقيقتها وليس ذلك في الاختلاس

(١) ٦٥/١ .

(٢) لأن لقطع ثبت بالصريح في السرقة ، والاختلاس والاحتساب له في السرقة لأن في

الاحتساب نيس لأحد حصة ، وفي احتساب ليس لأحد من الحرر . بدو المجهود ٣٣٩/١٤

قال المولى . فإن غنط أو غنط لم يكن مارقاً . ولا قطع عليه عند أحد علمناه غير

إياس بن معاوية . المعنى ٢٤٠/٨

(أبواب الحدود في الزناء)

١ - (باب الرجم^(١))

٦٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس: أنه سمع عمر بن الخطاب يقول^(٢): الرجم في كتاب الله تعالى حق^(٣) على من زنى إذا

(١) أي رجم الزاني بالحجارة حتى يموت.

(٢) قوله: يقول، هذا مختصر من خطبة خطبها عمر في المنبئة بعد الفراغ من حجته. أخرجه البخاري وغيره بطولها.

(٣) قوله: حق، أي ثابت حكماً^(١) وإن تسخت آيته تلاوة، وهي (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم). والمراد بالشيخ والشيخة المحصن والمحصنة وإن كان شاباً سنّاً، قال السيوطي: خطر لي في نسخ هذه الآية تلاوة نكتة حسنة وهو أن سببه التخفيف على الأمة بعدم اشتها تلاوتها وكتابتها في المصحف وإن كان حكماً باقياً لأنه أنقل الأحكام وأشدّها وأغلظ الحدود. انتهى كلامه في «الإتقان في علوم القرآن»، وفيه أيضاً: أخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان =

(١) أي الحكم غير منسوخ.

أُحْصَن^(١) من الرجال والنساء، إذا قامت عليه اليقينة^(٢) أو كان
الحُبْل^(٣)

= المصحف. ومراً على هذه الآية. فقال زيد: سمعت رسول الله يقول. والشيخ
والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. فقال عمر. لما سُرْتُ أَيْتُ السِّي بَيِّنَةٌ قُلْتُ:
أَكْتَبُهَا؟ فَكَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ. وَقَالَ: أَلَا نَرَى إِلَى أَنْ تَلْشِخَ إِذَا زَنَا وَلَمْ يُحْصَنْ حُلْدُ،
وَأَنْ تَلْشَبَ إِذَا زَنَا وَقَدْ أُحْصِنَ رَجُلٌ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمَنَعِ»: يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ الْمُبِينِ فِي نَسْخِ تِلَاوَتِهَا لِكُونِ الْعَمَلِ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ مِنْ عُمومِهَا. وَقَالَ
أَبُو عُبَيْدَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ الْمُبَارَكِ بْنِ قُضَالَةَ. عَنْ عَاصِمِ بْنِ
أَبِي النَّحُودِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبِشٍ قَالَ كَانَتْ سُورَةُ الْأَحْقَابِ تَعْدَلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَإِنْ
كُنَّا لَنَقْرَأُ فِيهَا آيَةَ الرَّحْمِ (إِذَا زَنَا) الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ فَارْجَمُوهُمَا الْبَتَةَ نَكَالًا مِنْ اللَّهِ
وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) وَقَالَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ الثَّيْتِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ.
عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَالَانَ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ أَنَّ حَاضَتَهُ
قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ آيَةَ الرَّجْمِ: (إِذَا زَنَا) الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ فَارْجَمُوهُمَا الْبَتَةَ مِمَّا
قَصِيْنَا مِنَ اللَّذَّةِ).

(١) قوله إذا أُحْصِنَ. أي كان الزاني محصناً - وهو بفتح الصاد ويكسره -
مُخْرُجٌ مِنَ الْإِحْصَانِ بِمَعْنَى الْمَنَعِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ حُرّاً عَاقِلاً بَالِغاً مُسْلِماً وَطَيّاً
بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَلَيْزَامُ اسْتِثْنَاءِ الْإِسْلَامِ خِلَافَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَابْنِ سُلَيْمٍ فِي كِتَابِ
الْمَنَعِ.

(٢) أي شهدت على الزنا الشهود وهم أربعة رجال

(٣) قوله. أو كان الحُبْل، قال ابن سبيل في «إرشاد الساري»، يفتح الحاء
وسكون الهمزة أي الحمل. أي وجدت المرأة الخلية من زوج^(١) أو سبد حبل =

(١) في الأصل: الزوج، وهو تحريف.

أو الاعتراف^(١).

٦٩٢ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: لما صدر^(٢) عمر بن الخطاب من منى أناخ^(٣) بالأبطح^(٤) ثم كَوَّم^(٥) كَوْمَةً من بطحاء^(٦) ثم طرح عليه ثوبه، ثم استلقى وهذا^(٧)

= ولم تذكر شبهة ولا إكراهاً. انتهى. وقال السيوطي في «الديباج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج»: هذا مذهب عمر بن الخطاب وحده^(١)، وأكثر العلماء أنه لا حدٌ عليها بمجرد ظهور الجبل مطلقاً.

(١) أي إقرار الزاني.

(٢) أي رجع من حجته وكان آخر حجاته في سنة ثلاثة وعشرين التي قُتل فيها.

(٣) أي راحلته.

(٤) واد بين مكة ومنى يسمى بالمحصب.

(٥) بتشديد الواو من التكوين وهو الجمع.

(٦) قوله: بطحاء، مافتح هي صغار الحصى، والكومة بالفتح وبالضم القفلة أي جمع قطعة من الحصى وألقى عليه رداءه واستلقى على قفاه وأضعاً رأسه عليها.

(٧) أي رفعهما للدهاء.

(١) قال النووي: هذا قول عمر رضي الله عنه ونائبه مالك وأصحابه فقالوا: إذا حلت ولم يعلم لها زوج ولا مبد ولا عرفنا إكراهاً لرمها الحد إلا أن تكون غريبة، ونسئلي أنه من زوج أو سيد. وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا حدٌ عليها بمجرد الحمل، لأن الحدود تسقط بالشبهة. أوجز المالک ٢٢٩/١٣.

يديه إلى السماء، فقال: اللَّهُم كَبِّرَتْ ^(١) سَنِيّ، وَضَعُفَتْ ^(٢) قُوِّي،
وَانْتَشَرَتْ ^(٣) رَعِيَّتِي، فَاقْبَضْنِي ^(٤) إِلَيْكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ ^(٥) وَلَا مُفْرِطٍ. ثم قَدِمَ
المدينة ^(٦)، فخطب ^(٧) النَّاسَ فقال: أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ سُنْتُ ^(٨) لَكُمْ
السُّنَنَ، وَفَرَضْتُ لَكُمْ الْفَرَائِضَ، وَتَرَكْتُكُمْ ^(٩) عَلَى الْوَاضِحَةِ - وَصَفَّقَ ^(١٠)

(١) قوله: كبرت سنيّ، أي طال عمري، يقال كَبُرَ في الفلّ والرتبة من باب
كرم، وكَبُرَ في السنّ من باب علم، كذا في «المغرب».

(٢) قوله: وضعفت قوتي، أي أضعفائي في سكوني وحركتي.

(٣) قوله: وانتشرت رعيتي، أي كثرت وتفرقت في البلاد رعيتي التي أقوم
بسياستها وتديرها.

(٤) قوله: فاقبضني إليك، هذا دعاء بالموت وهو جائز إذا خاف الفتنة في
الدين والأمنهني عنه، وقد بسط الأخبار في هذا الباب الحافظ السيوطي في «شرح
الصدور بشرح حال الموتى والقبور» فلتطالع، فإنه كتاب منفرد في باب لم يُصنّف
مثله لا قبله ولا بعده.

(٥) قوله: غير مضيع، أي لما أمرتني وشرعنتني، من التضيع، ولا مُفْرِطٍ
اسم فاعل من الإفراط بمعنى الزيادة، أي اقبضني إليك حال كوني غير مبتليّ بالفتنة
في الدين بأن أنقص في شيء أو أزيد شيئاً.

(٦) في آخر ذي الحجة. (٧) أي يوم الجمعة كما في رواية البخاري.

(٨) قوله: قد سُنْتُ، بضم السين وتشديد النون المفتوحة أي شرعت لكم
الشرائع أو السنن النبوية.

(٩) قوله: وترككم، بصيغة المجهول أي ترككم نبيكم على الطريقة
الواضحة الظاهرة المسهلة البيضاء.

(١٠) قوله: وصَفَّقَ، قال القاري: من التصفيق أي ضرب عُمر بإحدى يديه :

ياحدى يديه على الأخرى - إلا^(١) أن لا تضلّوا بالناس ميّناً^(٢) وشمالاً، ثم إياكم^(٣) أن تهلكوا عن آية الرجم، أن^(٤) يقول قائل: لا نجد حديثين^(٥) في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجعنا^(٦)، وإني والذي نفسي بيده لولا^(٧) أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله

على الأخرى، وكانت العرب تضرب إحدى اليدين على الأخرى إذا أراد أن يتبعه غيره، وربما فعله إذا صاح عنى شيء أو تعجب من شيء.

(١) قوله: إلا، قال القاري: بكسر الهمزة وتشديد اللام أي لكن أن لا تضلّوا بالناس. وإن شرطية والباء للتعدي، ولا يبعد أن يكون إلا للتنبيه وإن زائلة.

(٢) أي بالانتقال عن طريق الوسط الواضح.

(٣) أي احلّوا عن أن تهلكوا بسبب الغفلة عن آية الرجم.

(٤) بفتح الهمزة وسكون النون: بيان الهلاك.

(٥) أي الجلد والرجم.

(٦) سجن معاشر الصحابة.

(٧) قوله: لولا أن يقول... إلخ، قال الزركشي في «البرهان»: ظاهره أن كتابتها^(١) جائزة وإنما منعه قول الناس، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة. وقد يقال: لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر، ولم يعرج على مقالة الناس، لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً. وبالجمله فهذه =

(١) وفي التكرار الذي ٣٧٦/٢: ليس المراد أن يكتب حيث تكتب آيات الكتاب لأنه حرام، فكيف يكتب بالكراهة، وإنما يعني أن يكتب في حواشي المصاحف حتى ينظر إليه من قرأ المصحف إلا أن الأمر بتجريد القرآن ينمى عن ذلك لتلا ينجر الأمر بالآخرة إلى إدخال فيه.

لكتبتها^(١): الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة^(٢)، فإننا قد قرأناها .
قال سعيد بن المسيب: فما أنسلخ ذو الحجة^(٣) حتى قُتل عمر .

٦٩٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن همر: أن اليهود^(٤) جاؤوا إلى النبي ﷺ وأخبروه أن رجلاً منهم وامراًة زنياً، فقال

الملازمة مشكلة، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد والقرآن لا يثبت به وإن ثبت الحكم. انتهى. ورقة السيوطي في الإتيان؛ بأن قوله لعله كان يعتقد أنه خبر واحد مردود، فقد صح أنه تلقاها من رسول الله ﷺ. انتهى. والأظهر في هذا المقام ما قاله الزرقاني وغيره أن مراد عمر من هذا الكلام المبالغة والحث على العمل بالرجم، لأن معنى الآية باقي وإن لم يبقَ لفظها.

(١) أي في المصحف.

(٢) أي جزماً.

(٣) أي الذي خطب فيه الخطبة المذكورة.

(٤) قوله: أن اليهود كانوا جاؤوا، من خير. ذكر ابن العربي عن الطبري والثعلبي من المفسرين منهم: كعب بن الأشرف وكعب بن أسعد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكتانة بن أبي الحقيق وشاس بن عيس ويوسف بن غلزوراء، وكان مجيئهم بهذه الواقعة إلى رسول الله ﷺ في السنة الرابعة في ذي القعدة، والرجل الذي زنى منهم لم يُسم، والمرأة اسمها بُسرة بالضم. وعند أبي داود من حديث أبي هريرة زنى رجل من اليهود بامراًة، فقال بعضهم لبعض: انذهبوا بنا إلى هذا النبي، فإنه يمت بالانخيف. فإن أفتانا بفتيا دون الرجم قبلناها، واحتججنا بها عند الله وقلنا نبي من أنبيائك، قال: فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه، فقالوا: يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامراًة زنيا؟ كذا ذكره الحافظ ابن حجر والقسطلاني في «شرح صحيح البخاري».

لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون^(١) في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفصحهما^(٢) ويُجلَّدان، فقال لهم عبد الله^(٣) بن سلام^(٤): كنيتم إن فيها الرجم، فأتوا^(٥) بالتوراة، ففشروها^(٦)، فجعل^(٧) أحدهم^(٨) يده على آية الرجم، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها، فقال^(٩) عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم^(١٠)، فقال:

(١) قوله: ما تجدون، قال القسطلاني: ما مبتدأ من أسماء الاستفهام، وتجدون جملة في محل الخبر، والمبتدأ والخبر معمول للقول، وإنما سألهم إلزاماً لهم بما يمتثلونه في كتابهم الموافق للإسلام إقامة للحجة عليهم وإظهاراً لما كتموه وبدلوه من حكم التوراة، فأرادوا تعطيل نصها ففصحههم الله، وذلك إما بوجي من الله إليه أنه موجود في التوراة وإما بإخبار من أسلم منهم كعبد الله بن سلام.

(٢) قوله: فقالوا نفصحهما، أي نجد في التوراة في حكم الزانين أن نخذلهما، ويُجلَّدان، وليس فيها رجم، وفي رواية: قالوا: نسخم وجوههما ونخزيهما، وفي رواية قالوا: نسود وجوههما ونعممهما، ونخالف بين وجوههما ونطاف بهما.

(٣) هو من أجاب اليهود كلان قد أسلم.

(٤) بتخفيف اللام.

(٥) أي اليهود.

(٦) أي قصوها.

(٧) قصداً للإعفاء عن الحضرة النبوية.

(٨) قال المحافظ ابن حجر: هو عبد الله بن صوريا.

(٩) أي للذي وضع يده.

(١٠) قوله: فإذا فيها آية الرجم، وفي رواية للشيخين: فإذا آية الرجم تحت

يده، وعند أبي داود من حديث أبي هريرة ذكر لفظ الآية: الْمُحْصَنُ وَالْمُحْصَنَةُ إِذَا =

صدقته^(١) يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بها رسول الله ﷺ فرُجِمَا^(٢).
قال ابن عمر: فرأيت

= زُنِيَا وقامت عليهما البيّنة رُجِمَا وإن كانت المرأة حُبْلَى تُرْبِصُ بها حتى تضع ما في بطنها. وعنده أيضاً من حديث جابر: قالوا: إنّنا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكراً في فرجها مثل الميل في المكحلة رجماً. وفي رواية البزار: قال النبي ﷺ: فما منعكم أن ترجموهما؟ قالوا: خُفِ سُلْطَانُنَا، فكَرِهْنَا الْقَتْلَ. زاد في حديث البراء: نجد الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا، فكنّا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الضعيف أخذناه بالحدّ، فنقلنا: تماثلوا فجتمع على شيء تقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم.

(١) في نسخة: صدق.

(٢) قوله: فرُجِمَا، أي اليهوديان، الزاني والزانية، وهذا صريح في أن الإسلام ليس بشروط في الإحصان كما ذهب إليه الشافعي وأحمد وأبو يوسف في رواية، وعند أبي حنيفة ومحمد والمالكية الإسلام شرط^(١). واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك، راجعوا عن رجم اليهوديين بأن ذلك كان في ابتداء الإسلام بحكم التوراة، ولذلك سألهم عن ما فيها، ثم نزل حكم الإسلام بالرجم باشتراط الإحصان، واشتراط الإسلام فيه بقوله ﷺ: من أشرك بالله فليس بمحصن. أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» عن ابن عمر مرفوعاً. وأخرجه الدارقطني في «سننه» وقال: الأصواب أنه موقوف. وأخرج الدارقطني وابن عدي، عن كعب بن مالك أنه أراد أن يشزوج يهودية، فقال رسول الله ﷺ: لا تزوجها فإنها لا تحصنك، وفيه =

(١) قال الزرقاني ١٣٦/٤: وأجاسوا عن الحديث بأنه ﷺ إنما رجمها بحكم التوراة تنفيذاً للحكم عليهم بما في كتابهم، وليس هو من حكم الإسلام في شيء، وهو قبل وضع في واقعة حال عينية محتملة لا دلالة فيها على العموم في كل كافر. انتهى

الرجل^(١) يَجُنُّ^(٢) على المرأة يقيها^(٣) الحجارة.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، أيما رجل حرّ مسلم زنى بامرأة و^(٤)
قد تزوّج بامرأة^(٥) قبل^(٦) ذلك حرّة مسلمة وجامعها^(٧) ففيه الرجم،

= انقطاع وضعف. وأورد عليهم أن سياق قصة رجم اليهود شاهد بأن الرجم كان ثابتاً في الإسلام ولم يكن الإسلام في الإحصان شرطاً عند ذلك، ولا يمكن أن يكون حكم النبي ﷺ بالتوراة خلاف شرعه لأنها صارت منسوخة وإنما سألهم إلزاماً عليهم، فالصواب أن يقال إن هذه القصة دلّت على عدم اشتراط الإسلام، والحديث المذكور دلّ عليه، والقول مقدم على الفعل، مع أن في اشتراطه احتياطاً، وهو مطلوب في باب الحدود، كذا حققه ابن الهمام في افتتاح القدير، وهو تحقيق حسن إلا أنه موقوف على ثبوت المذكور من طريق يُحتجّ به.

(١) أي اليهودي الزاني.

(٢) قوله: يَجُنُّ، في «موطأ يحيى» يَحْنِي بفتح الياء وإسكان الحاء المهملة وكسر النون أي: يميل، قال ابن عبد البر: كذا رواه أكثر شيوختنا، وقال بعضهم: يَجْنِي بالجيم. والصواب عند أهل العلم يَجُنُّ بالجيم والهمزة أي يميل.

(٣) أي يحفظها من حجارة الرمي أن تقع عليها جناً لها^(١).

(٤) الواو حالية.

(٥) أي حرّة مسلمة.

(٦) أي قبل الزنا.

(٧) أي المنكوحة لو مرة.

(١) قال الباجي: قال مالك: لا يُحْفَرُ للمرجوم، ولا سمعتُ أحداً ممن يحب ذلك، وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: يُحْفَرُ للمرأة، قال مالك: دلّ قوله فرأيت الرجل يَحْنِي على المرأة أنه لا يحفر له. المستطى ١٣٤/٧.

وهذا هو الْمُحْصَنُ فَإِنْ كَانَ لَمْ يُجَامِعْهَا^(١)، إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا
أَوْ كَانَتْ مَحْتَةً^(٢) أمة يهودية^(٣) أَوْ نصرانية لَمْ يَكُنْ بِهَا مُحْصَنًا، وَلَمْ يُرْجَمْ
وَضُرِبَ^(٤) مائة. وهذا هو قولُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ وَالْعَامَّةُ مِنْ فَقْهائِنَا.

٢ - (بَابُ الْإِقْرَارِ بِالزَّنا)

٦٩٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ
عَبْدِ اللهِ بْنِ عَتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّهَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ
رَجُلَيْنِ^(٥) اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا^(٦): يَا نَبِيَّ اللهِ
اقْضِ^(٧) بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ^(٨) أَفْقَهُهُمَا - أَجَلْ^(٩)

(١) أَيِ الْمَنْكُوحَةِ قَبْلَ.

(٢) وَكَذَا تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً.

(٣) فِي نَسْخَةٍ: أَوْ يَهُودِيَّةً.

(٤) أَيِ مِائَةِ جَلْدَةٍ.

(٥) لَمْ يَعْرِفِ الْحَافِظُ اسْمَهُمَا، وَكَذَا اسْمَ الْعَسِيفِ وَمَرْثِيَّتِهِ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

(٦) قَوْلُهُ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا، وَفِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ: فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْرَابِ
فَقَالَ: أَنْشِئْكَ اللهُ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ.

(٧) أَيِ احْكَمْ بَيْنَنَا بِمَا حَكَمَ بِهِ اللهُ فِي الْكِتَابِ.

(٨) قَوْلُهُ: وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا، قَالَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنَّ الرَّاويَّ
كَانَ عَرُفًا بِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَتَحَاكَمَا فَوَصَفَ الثَّانِي بِأَنَّهُ أَفْقَهُ مِنَ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا، وَيُحْتَمَلُ
فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخَاصَّةِ بِحَسَنِ أَدَبِهِ فِي اسْتِثْنَائِهِ أَوَّلًا وَتَرْكِ رَفْعِ صَوْتِهِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ
رَفِيعًا.

(٩) أَيِ نَعَمْ أَنَا رَاضٍ بِهِ.

يا رسول الله، فاقض بيننا بكتاب الله والذين لي في أن أتكلّم^(١)، قال: تكلّم، قال: إن ابني كان غيّفاً على هذا^(٢) - يعني أجيّراً^(٣) - فزق بامرأته^(٤). فأخبروني^(٥) أن علي^(٦) ابني جلد^(٧) مائة، فافتديت^(٨) منه

(١) أي فأبين القصة بحضرتك. (٢) أي عنده.

(٣) قوله: يعني أجيّراً، هذا تفسير مدرج من مالك كما ينصح عنه «موطأ يحيى»، فإن فيه بعد سنون الحديث من غير هذا التفسير: قال مالك: والعيف: الأجير.

(٤) أي امرأة الرجل الحاضر الذي تكلّم أولاً.

(٥) قول: فأخبروني، أي بعض أهل العلم، وفي رواية يحيى وابن القاسم: فأخبروني، بالافراد. قال ابن عبد البر: هو الصواب.

(٦) قوله: أن علي ابني جلد مائة، هكذا في بعض النسخ، وعليها شرح القاري حيث قال: فأخبروني - أي بعض أهل العلم - أن علي ابني جلد مائة أي لأنه غير محصن. فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي، أي بعثها أو يتسليمها إلى خصمه. ثم أتني سألت أهل العلم، أي الكبراء منهم عن جواز الافتداء. أن علي ابني جلد مائة، أي حدّاً. وتقريب عام، أي سياسة انتهى. وفي كثير من النسخ المصححة: فأخبروني أن علي ابني الرجم، فافتديت منه، وهو مقتضى قوله ثم سألت أهل العلم فإنه يقتضي أن المخبر الأول كان حَكَم بالرجم فافتدى منه ثم سأل عن أهل العلم فأخبروه بالجلد، وتأويل أن مؤالاه عنهم كان من الافتداء لا بوافقه الشوق، وفي الحديث دليل على أن الصحابة كانوا يفتنون في زمنه ﷺ، وفي بلده، وذكر ابن سعد من حديث سهل: أن الذين كانوا يفتنون على عهد ﷺ عمر وعثمان وعليّ وأبي ومعاذ وزيد بن ثابت. وفيه أن الحد لا يقبل الفداء، وهو مجمع عليه في الرئاء والسرقة والشرب، قاله القسطلاني.

(٧) في نسخة: الرجم. (٨) فلما منه أن الفداء ينوب عن الحد.

بمائة شاة وجارية لي، ثم إني سألت أهل العلم فآخرون إنما على ابني
جلد مائة وتغريب^(١) عام، وإنما الرجم على امرأته^(٢)، فقال
رسول الله ﷺ: أما^(٣) والدي^(٤) نفسي بيده لأقضي بينكم بكتاب الله
تعالى^(٥): أماً غمك وجاريتك فرد^(٦) عليك. وجلد^(٧) ابنه مائة
وغربه^(٨) عاماً، وأمر أنيساً^(٩) الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فلن

(١) أي نفيه من البلد وإخراجه.

(٢) أي لأنها محصنة.

(٣) بالتحفيف: حرف تبيه.

(٤) قسم للتأكيد.

(٥) قوله: بكتاب الله، قال النووي: يُحتمل أن المراد: بحكم الله، وقيل
هو إشارته إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(١) ومشر رسول الله ﷺ السبيل
بالرجم في المحصن في حديث عبادة عند مسلم، وقيل: هو إشارة إلى آية (الشيخ
والشيخة إذا زنيا فلرجموهما)، وهو مما سُحِت تلاته وبقي حكمه، كذا في تنوير
الحوالك.

(٦) أي مردود عليك لا ينوب عن الحد.

(٧) لأنه كان غير محصن. قوله: وجلد ابنه، قال الزرقاني: هذا يتضمن أن
ابنه كان بكراً وأنه اعترف بالزنا فلا إقرار الأب لا بقتل، وقوية اعترافه حصوره مع
أبيه كما في رواية أخرى: إن ابني هذا وابني لم يحصن.

(٨) أي أخرجه من البلد.

(٩) قوله: وأمر أنيساً، هو أنيس - بضم الهمزة - بن الصحاك الأسلمي.

(١) سورة النساء. الآية ١٥.

اعترفت^(١) رَجَمَهَا^(٢)، فاعترفت فرَجَمَهَا.

٦٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٣) يعقوب بن زيد، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة أنه^(٤) أخبره: أن

= وقال ابن عبد البر: ويقال إنه أنيس بن مرشد، قال ابن الأثير: الأول أشبه بالصحة لكثير الناقلين له، ولأن النبي ﷺ كان يقصد لا يؤمر^(١) في القبيلة إلا رجلاً منهم لنفورهم من حكم غيرهم، وكانت المرأة أسلمية، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي.

(١) قوله: فإن اعترفت، قال النووي: هو محمول عند العلماء على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قدفها بابه وأن لها عنده حدّ القذف، فتطالب أو تعفو إلا أن تعترف بالزنا^(٢).

(٢) أي حكم رسول الله بـرجمها أو رجمها أنيس بعدما أخبره به.

(٣) قوله: أخبرنا يعقوب، هو يعقوب بن زيد بن طلحة الفرشي التيمي الصدوق المدني، وأبو زيد ابن طلحة تابعي صغير، وظنه الحاكم صحابياً، وليس كذلك، كما بسطه الحافظ في «الإصابة»، وجده عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بالتصغير، ويقال: اسمه زهير التيمي المدني، ثقة من التابعين، مات سنة ١١٧، كذا قال الزرقاني.

(٤) قوله: أنه أخبره، قال ابن عبد البر: هكذا قال يحيى، فجعل الحديث =

(١) في الأصل: بأمر، وهو تحريف.

(٢) وفي البحاري: ففدا عليها فاعترفت فرجمها. قال الحافظ: كذا للأكثر، ووقع في رواية الليث، فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرُجمت وهي تشعر بأن أنيساً أعاد جوابها على النبي ﷺ، فأمر حينئذ بـرجمها، فيحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها مع رواية الأكثر وهو أولى. فتح الباري ١٢/١٤٠.

امراًة^(١) أتت النبي ﷺ فأخبرته أنها زنت وهي حامل^(٢)، فقال لها رسول الله ﷺ: اذهبي^(٣) حتى تَضْمِي، فلما وضعت^(٤) أتته، فقال لها: اذهبي حتى تُرضعي، فلما أرضعت^(٥) أتته فقال لها: اذهبي حتى تُستودعيه^(٦) فاستودعته، ثم جاءته فأمر بها فأقيم عليها الحد^(٧).

= لعبد الله بن أبي مليكة مرسلًا عنه وقال القاسم وابن بكير: مالك، عن يعقوب بن زيد، عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، فجعلوا الحديث لزيد مرسلًا^(١).

(١) قوله: أن امرأة، أي من جُهيته، كما في سنن أبي داود، ولمسلم من غامد وهو بطن من جهينة بكسر الميم.

(٢) أي من الزنا، كما في رواية مسلم.

(٣) لعدم جواز رجم الحُبلى.

(٤) عند مسلم: فلما وضعت أتته بالصبي في خرقة وقالت: هذا ولدته.

(٥) أي فرغت من الرضاعة.

(٦) أي لجعليه عند مَنْ يحفظه^(١).

(٧) أي الرجم، كما في رواية مسلم.

(١) قال ابن عبد البر: هذا هو الصواب إن شاء الله. أجز المسالك ١٣/٢١٠.

(٢) وفي رواية مسلم: فحضر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها، فأقبل خالد بن الوليد بحجر لرمى رأسها، فغضض الدم على وجه خالد، فسبها، فسمعه عليه السلام، فقال: مهلاً يا خالد، فوالذي نفسي بيده، لقد تابيت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له، ثم أمر بها فصلى عليها، ثم دفنت، وروى أنه عليه السلام صلى عليها. شرح الزرقاني ١٤١/٤.

٦٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(١): أن رجلاً^(٢) اعترف بالزنى على نفسه على عهد^(٣) رسول الله ﷺ، وشهد^(٤) على نفسه

(١) هذا مرسل وهو موصول في «الصحيحين» وغيرهما.

(٢) قوله: رجلاً، قال الزرقاني: هو ماعز بن مالك الأسدي بانفلق، وبه صرح في كثير من طرق الحديث، واسم المرأة التي زنا بها فاطمة فتاة هزأل، وقيل: منيرة، وحكى ابن سعد في «طبقاته» أن اسمها منيرة.

(٣) أي في زمانه.

(٤) قوله: وشهد على نفسه... إلخ، هذه القصة أي قصة رجم ماعز منجوبة في الصحيحين والسنن وغيرها بطرق متفرقة باللفاظ مختلفة، ففي بعضها أنه شهد على نفسه أربع شهادات فأعرض عنه ثلاثة، ثم قال له النبي عليه السلام بعد الرابعة: أهلك جنون؟ ثم قال لأهله: أيشكي أم به حنة؟ فقالوا: لا، وإنما قال ذلك لما اشتبه عليه الحال، فإنه دخل منتفش^(١) الشعر ليس عليه رداء يقول: زنيْتُ فأرجمني، كما عند مسلم عن جابر، وعنده من حديث يزيد: جاء ماعز فقال: يا رسول الله طهرني، فقال: ويحك، أرجع فاستغفر الله، وتب، فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله طهرني، فقال مثل ذلك، حتى إذا كانت الرابعة قال: فيم أطهر؟ قال: من الزناء. فسأل: أبه جنون؟ فأخبر أنه ليس بمجنون، فقال: أشرب خمرًا؟ فقام رجل فاستنكهه، فلم يجد منه ريح خمر، فقال رسول الله: أزييت؟ قال: نعم. والروايات عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد وإسحاق وابن أبي شيبة وغيرهم متوافقة على ذكر أربع شهادات في قصة ماعز، وكذا عند البراء عن عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة الغامدية الجهنمية أنها أقرت أربع مرات، فقال رسول الله: المهيبي حتى تلدي. وقد بسط كل ذلك الزيلعي وابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية».

(١) في الأصل منتفن، وهو خطأ.

أربع شهادات فأمر به فحُدُّ^(١). قال ابن شهاب: فمَنْ أَجَلِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ
المرء^(٢) باعتراقه^(٣) على نفسه.

٦٩٧ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً^(٤) اعترف
على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا^(٥) رسول الله ﷺ بسوط
فأتى بسوط مكسور، فقال: فوق^(٦) هذا، فأتى بسوط جديد لم تُقَطَّعْ^(٧)
ثمرته، فقال: بين^(٨) هذين، فأتى بسوط قد رُكِبَ^(٩) به فلان، فأمر به

(١) أي رُجم.

(٢) أي إذا كان مكلفاً عاقلاً بالغاً غير محجور عليه.

(٣) أي على الزنا أو غيره.

(٤) قوله: أن رجلاً، قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة الرواة مرسلًا،
ولا أعلمه يُسْتَدُّ بهذا اللفظ من وجه من الوجوه، وقد روى معمر، عن يحيى بن
أبي كثير، عن النبي ﷺ مثله سواء، أخرجه عبد الرزاق. وأخرج ابن وهب في
موثقته عن كريب مولى ابن عباس مرسلًا نحوه، كذا في «التنوير».

(٥) أي طلبه ليجلده لأنه كان غير مُحْتَضَنٍ.

(٦) أي لمي الإيلام والإيذاء فإن المكسور يخفُّ به الإيلام.

(٧) قوله: لم تُقَطَّعْ ثمرته، يفتح الشاء المثناة والميم والراء أي طريقه، قال
الجهوري: وثمره السباط عقد أطرافها، وقال أبو عمر^(١): لم يَمْنَحْنِ ولم يَلَيَّنْ،
والثمره الطرف.

(٨) أي لا المكسور ولا الجديد بل الوسط.

(٩) قوله: قد رُكِبَ به، بصيغة المجهول أي استعمل ذلك السوط في

(١) في الأصل: أبو عمرو، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

فَجِلْدٌ^(١)، ثم قال: أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، فَمَنْ أَحْصَاهُ مِنْ هَذِهِ^(٢) الْقَافُورَاتِ شَيْئاً فَلَيْسَتْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَلِأَنَّهُ^(٣) مِنْ يَدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمَ^(٤) عَلَيْهِ كِتَابَ^(٥) اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٦٩٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، أَنَّ صَفْوَةَ^(٦) بِنْتَ أَبِي عُيَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍّ، فَأَحْبَلَهَا^(٧)، ثُمَّ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ زَنَى وَلَمْ يَكُنْ أَحَدًا^(٨)، فَأَمَرَ بِهِ

= الرُّكُوبَ. فَلَآنَ، مِنَ اللَّيْلِ فَإِنَّ السُّوْطَ إِذَا اسْتَعْمَلَ وَرُكِبَ بِهِ ذَهَبَ طَرَفُهُ.

(١) أي مئة جلدة.

(٢) أي حان وجاء وقته.

(٣) قوله: هَذِهِ الْقَافُورَاتِ، جمع قافورة: كل فعل أو قول يُستفح كالزَّناءِ وشرب الخمر وغيرهما، أي هذه السيئات.

(٤) ضمير الشأن. قوله: فَلِأَنَّهُ مِنْ يَدِ، وفي بعض نسخ «مَوْلاً يَحْيَى»: يُتَدَي بِحُلْفِ الْيَدِ وَإِثْبَاتِهَا مِنَ الْإِبْدَاءِ وَهُوَ الْإِظْهَارُ. وَالصَّفْحَةُ، بِالْفَتْحِ: الْجَانِبُ وَالْوَجْهُ وَالنَّاحِيَةُ، أَي مِنْ يَظْهَرُ لَنَا مَعَاشِرَ الْحُكَّامِ مَا فَعَلَهُ أَقَمْنَا عَلَيْهِ حَدّاً وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَحَبَّ لِمَنْ ارْتَكَبَ السَّيِّئَاتِ قَوَايِمَ الْحُدُودِ أَنْ يَسْتُرَ وَلَا يَظْهَرُ وَيَتَوَبَّ إِلَى اللَّهِ، فَإِذَا أَظْهَرَ عِنْدَ الْحُكَّامِ وَجِبَ عَلَيْهِمْ إِنْفَازُ الْحَدِّ وَلَا تَنْفَعُ عِنْدَ ذَلِكَ شَفَاعَةُ الشَّاقِعِينَ.

(٥) من الإقامة.

(٦) أي حَدَّهُ الْوَارد فِيهِ أَوْ فِي سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ فَلِأَنَّهُ أَيْضاً مِنْهُ.

(٧) هي زوجة ابن عمر.

(٨) أي جعلها حاملاً.

(٩) بل كان بِكَرّاً.

أبو بكر الصديق، فَجُلِدَ اخْتُدَّ ثُمَّ نُفِيَ إِلَى قَلْدِك^(١).

(١) قوله: قَلْدِك، بفتح الفاء المهملة وكاف، بلدة بينها وبين المدينة يومان، وبينها وبين خيبر دون مرحلة، قاله الزرقاني، وبهذا وبما مر في حديث العسيف: أَنَّ السِّيَّحَ غَرَبَهُ عَاماً، وبما سيأتي عن عمر: أَنَّهُ جُلِدَ الزَّيْنِي وَغُرِبَ: اسْتَسَدَّ جَمْعُ مِنَ الْعِلْمَاءِ، فَقَالُوا بِالْحَمِيعِ بَيْنَ الْجَنْدِ وَالنَّفْيِ فِي عَيْرِ الْمُحَصَّنِ: وَأَنَّ النَّفْيَ حَزْءٌ مِنْ حَلَّةٍ، وَحَلَّةٌ مَجْمُوعُهُمَا^(٢)، وَبِهِ قَالَ الشَّامِيُّ وَاحِدٌ وَالتَّوْرِيُّ وَالْأَوَزَاعِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَاسْحَاقُ، وَهَذَا فِي الْحَرْفِ فِي الْعَدِّ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلشَّافِعِيِّ: فِي قَوْلٍ يَغْرِبُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَفِي قَوْلٍ سَنَةً. وَفِي قَوْلٍ لَا يَغْرِبُ أَصْلًا، بَلْ يُحَلَّدُ خَمْسِينَ، وَقَالَ مَالِكٌ: يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، كَذَا ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ. وَيُؤَافِقُهُمْ مَا أَحْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ مَرْفُوعاً: الْيَكْرُ بِالْبَكْرِ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ. وَلِلْبُحَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ قِيَمَ زَيْنٍ وَلَمْ يَحْصُنْ بِجَلْدِ مِائَةٍ وَتَغْرِيبِ عَامٍ. وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغُرِبَ، وَإِنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغُرِبَ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغُرِبَ. وَعَنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَوْلَى عُثْمَانَ أَنَّ عُثْمَانَ^(٣) جُلِدَ امْرَأَةً فِي زِنَاءٍ. ثُمَّ أُرْسِلَ بِهَا إِلَى مَوْلَى يُقَالُ لَهُ الْمَهْدِيُّ إِلَى خَيْبَرَ نَفَاها إِلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ أَحْمَارٌ أُخْرَى أَيْضاً مَبْسُوطَةٌ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» وَ«التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» وَغَيْرِهِمَا. وَمَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّفْيَ أَمْرٌ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْحَلَّةِ، بَلْ هُوَ سِيَاسَةٌ مَقْصُودَةٌ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَلَهُمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَسَالِكٌ: الْأَوَّلُ: الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْهَدَايَةِ» وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ بِعَدِّ ثُبُوتِ عَمَلِ الْخُلَفَاءِ بِهِ مَعَ أَنَّ النَّسْخَ لَا يَشْتَرِكُ فِيهِ بِالْإِحْتِمَالِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُحْمَلَةٌ عَلَى التَّعْزِيرِ بِتَلْكَلِ مَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ غُرِبَ وَبِيعَ بِنَ أُمِّهِ بْنِ خُلْفٍ فِي الشَّرَابِ إِلَى خَيْبَرَ فَلَحِقَ بِهِ قَتْلُ فَتَنَصَّرَ، فَقَالَ عُمَرُ:

(١) انظر الأجزاء ١٣/٢٢٢

(٢) قال في التلخيص الحبير ١/٦١: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ مَجْهُولٌ

٦٩٩ - أخبرنا مالك، حدثني يحيى بن سعيد قال: سمعت
سعيد بن المسيب يقول: إن رجلاً^(١) من أسلم أبا بكر، فقال: إن
الأجر^(٢) قد زنى، قال له أبو بكر: هل ذكرت هذا لأحد غيري؟ قال:
لا، قال أبو بكر: تُب إلى الله عز وجل، واستتر^(٣) بستر الله، فإن الله
يقبل التوبة عن عباده. قال سعيد^(٤): فلم تقرر^(٥) به نفسه حتى أتى
عمر بن الخطاب، فقال له كما قال لأبي بكر، فقال له عمر^(٦) كما قال

= لا أغرب بعدي مسلماً. وأخرج محمد في كتاب «الأشاع» وعبد الرزاق، عن إبراهيم
قال: قال ابن مسعود في البكر يزني بالبكر: يُجلدان ويُغَيَّان سنة، قال: وقال
علي: حَسْبُهُمَا مِنَ الْعَتَّةِ أَنْ يُغَيَّيَا. فإنه لو كان النفي حَقاً مشروعاً لما صدر عن
عمر، وعن علي مثله، قللم أنه أمر سياسة منوط بمصلحة. والثالث: أنها أخبار
أحاد لا تجوز بها الزيادة على الكتاب وهو موافق لأصولهم لا يسكت خصمهم،
ويسطه في «فتح القدير» وغيره.

(١) قال السيوطي: هو ماعز بن مالك ياتفاق من الحفاظ.

(٢) بكسر الحاء وقصر الهمزة: أي الأذل الدني يريد به نفسه ويعيه، قاله
ابن عبد البر.

(٣) أي ولا تظهر لأحد.

(٤) أي ابن المسيب.

(٥) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الراء: أي لم تطمئن نفسه بكلام
الصديق، كذا قاله القاري. وفي «موطأ يحيى»: فلم تقرر^(١) نفسه.

(٦) من الأمر بالتوبة والمستور.

(١) بقول عمر رضي الله عنه أيضاً. (فلم تقرر) بضم القوية ومكون القاف وكسر الراء الأولى
أي لم تمكنه. لوجز المسالك ١٣/٢٠٢.

أبو بكر. قال سعيد: فلم تقربه نفسه حتى أتى النبي ﷺ، فقال له^(١): الآخر قد زنى، قال سعيد^(٢): فأعرض عنه النبي ﷺ قال: فقال^(٣) له^(٤) ذلك مراراً، كل ذلك يُعرض عنه حتى إذا أكثر^(٥) عليه، بعث إلى أهله،

(١) لشدة خوفه من ربه. (٣) أي ذلك الصحابي.

(٢) ابن المسيب. (٤) أي للبي عليه السلام.

(٥) قوله: إذا أكثر عليه، أي المرة الرابعة، فعند الطحاوي من طريق الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبي بكر: أن النبي ﷺ ردّ ماعزاً أربع مرات. وفي رواية أخرى عنه عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال لماعز: أحق ما بلغني عنك؟ قال: وما بلغك عني؟^(١) قال: بلغني أنك أثبت جارية آل فلان، فأمر على نفسه أربع شهادات، فأمر به فُرجم. وفي رواية له عن جابر: أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله وهو في المسجد فتلاه محدثه أنه قد زنى، فأعرض عنه رسول الله فتنحى بشقه الذي أعرض قبله، فأخبره أنه زنى وشهد على نفسه أربع مرات فدعاه رسول الله فقال: هل بك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم. فأمر به، فُرجم بالمصلي، فلما أذلقته الحجارة قرّ حتى أدرك بالحرّة فقتل بها رجلاً. وعنه من حديث بريدة نحوه، وفي آخره قال بريدة: كنا أصحاب رسول الله نتحدث أن ماعزاً لو جلس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرات لم يطلبه، وإنما رجمه عند الرابعة. قال الطحاوي: ثبت بذلك كله أن الإقرار بالزنا الذي يوجب الحد أربع مرات، فمن أقر كذلك حدّ ومن أقر أقل من ذلك لم يحدّ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقد عمل بذلك علي في شراحة الهمدانية حيث ردّها أربع مرات، وأجاب الطحاوي، عن حديث العسيف وقوله ﷺ فيه لأنيس: اغدُ يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها حيث لم يذكر فيه أربع مرات بأنه يجوز أن يكون أنيس قد علم الاعتراف الذي يوجب

(١) في الأصل: «وما بلغني؟»، وهو خطأ. انظر شرح معاني الآثار ٨٢/٢٠.

فقال: أَبَشْتَكِي؟^(١) أَيْهَ جَنَّةٍ؟^(٢) قالوا: يا رسول الله، إِنَّهُ لَصَحِيحٌ^(٣).

قال: ابْكُرْ^(٤) أَمْ ثَيِّبٌ^(٥)؟ قال: ثَيِّبٌ. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

٧٠٠ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ^(٦) بَلَغَهُ: أَنَّ

= حَدَّثَ الزَّناةَ عَلَى الْمُعْتَرَفِ مِمَّا عَلَّمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَا عَزَّ وَغَيْرِهِ، فَخَاطَبَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ الْاعْتِرَافَ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ.

(١) أَيُّهُ هُوَ مَبْتَلَى بِشَكَايَةِ وَمَرَضٍ أَذْهَبَ عَقْلَهُ أَمْ بِهِ الْجَنَّةُ يَكْسِرُ الْجِيمَ وَتَشْدِيدُ النَّوْنِ أَيُّ الْجَنُونِ.

(٢) قَوْلُهُ: أَيْهَ جَنَّةٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّرِّ: فِيهِ أَنَّ الْمَجْنُونِ لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَأَنَّ إِظْهَارَ الْإِنْسَانِ مَا يَأْتِيهِ مِنَ الْفَوَاحِشِ جُنُونٌ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا الْمَجَانِنُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ ذَوِي الْعُقُولِ كَشْفُ ذَلِكَ وَالْاعْتِرَافُ بِهِ عِنْدَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ حَدَّ الثَّيِّبِ غَيْرُ حَدِّ الْبَكْرِ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ، لَكِنْ قَلِيلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَأَى عَلَى الثَّيِّبِ الْجُلْدَ وَالرَّجْمَ مَعًا، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَعُبَادَةَ، وَتَمَلَّقَ بِهِ دَاوُدَ وَأَصْحَابَهُ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَمُ وَلَا يُحَدُّ، وَقَالَ الْخَوَارِجُ: لَا رَجْمَ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا الْحَدُّ الْجُلْدُ لِلثَّيِّبِ وَالْبَكْرِ، وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

(٣) أَيُّ فِي عَقْلِهِ وَبَلَدِهِ.

(٤) أَيُّ غَيْرِ مُحْصَنٍ.

(٥) أَيُّ مُحْصَنٍ.

(٦) قَوْلُهُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ، هَكَذَا وَجَدْنَاهُ فِي النَّسَخِ الْحَاضِرَةِ، وَفِي «مَوْطَأٍ

يَحْيَى»: مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَتْلَمَ^(١)... إلخ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي شَرْحِهِ: لَا خِلَافَ =

(١) يَفْتَحُ مَسْكُونٌ: اسْمُ فَيْلَةٍ نَالٍ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْلَمَ سَالِبُهَا اللَّهُ.

رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يدعى ^(١) هزالاً ^(٢)، يا هزال لو سترته
بردائك لكان خيراً لك، قال يحيى: فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه
يزيد بن نعيم بن هزال، فقال: هزال جدي، والحديث صحيح حق ^(٣).
قال محمد: وبهذا كله نأخذ. ولا يُحذُّ الرجلُ باعترافه بالزنى حق
يُقرُّ أربع مراتٍ في أربع مجالسٍ مختلفة ^(٤)، وكذلك جاءت السنة ^(٥):

= في إسناده في الموطأ كما نرى وهو مسند من طرق صحاح، ثم أخرجه من طريق
النسائي عن عبد الله بن صالح. عن الليث. عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن
المكدر، عن ابن هزال، عن أبيه.

(١) أي يسمى بهزال

(٢) قوله: هزالاً، هو بفتح الهاء وتشديد الراء المعجمة بعد الألف لام،
ابن دقان بن يزيد بن كليب الأسلمي. وهو الذي كانت له جارية وقع عليها ماعز.
فقال له هزال: انطلق إلى رسول الله فحبره فعسى أن ينزل قرآن، فأثاه، فكان
ما كان فقال له النبي عليه السلام: يا هزال، لو سترته ^(١) بثوبك أي لم تحترضه على
إفشاء السر لكان خيراً. وإسناده صحيح من هزال - بضم النون - قيل: نه صحبة. وقيل:
لا، واسمه يزيد تابعي ثقة. كذا ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة»، و«جامع
الأصول».

(٣) أي ثابت بلا شبهة.

(٤) يُقَدَّرُ لأن المحض الواحد له أثر في توحيد المنعقد.

(٥) المرفوعة وهذا المرفوعة كما مر.

(١) قال الباقين: وكان ستره بأن يأمره بالثوبة وكتمان خطيئته، وأما ذكره به الرداء على وجه
المألف. المستفي ١٣٥/٧.

لا يُؤخذ الرجل باعترافه على نفسه بالزنى حتى يُقر أربع مرّات وهو^(١)
قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وإن أقر أربع مرّات ثم رجع^(٢)
قبل رجوعه^(٣) ونحو^(٤) سبيله.

٣- (باب الاستكراء^(٥) في الزنا)

٧٠١- أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن عبداً كان^(٦) يقوم على
رقيق الخمس، وأنه استكراه جاريةً من ذلك الرقيق، فوقع^(٧) بها،

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وكذا أحمد في الترميز^(١)، وخالف فيه
الشافعي ومالك فقالا بأكفاء الإقرار مرة اعتباراً بسائر الحقوق، وفي اشتراط
اختلاف المجالس خلاف أحمد وابن أبي ليلى، ولنا ما ورد في بعض طرق قصة
ماهر من الترميز في أربع مجالس، كذا في «النباية».

(٢) أي قبل حله أو في وسطه.

(٣) قوله: قبل رجوعه^(٢)، لأنه وقع فيه شبهة والحدود تندرى بالشبهات،
وفيه خلاف الشافعي. والتفصيل في كتب الفقه.

(٤) بصيغة المجهول من التخلية أي ترك دونه.

(٥) أي الجبر.

(٦) قوله: كان يقوم، أي بخدم رقيق الخمس الذي هو حق الإمام من
الغنمة، ويدبر حوائجهم بتولية من عمر بن الخطاب.

(٧) أي وطئها.

(١) مع الاختلاف بينهما في اشتراط تعدد المجالس كما قال به الحنفية، أو يكفي الإقرار أربعاً
في مجلس واحد، كما قال به الإمام أحمد. انظر لوجز المسالك ١٣/٢٤١.

(٢) أي قبل من المنزّل الرجوع عن الإقرار وسقط عنه الحد، وإلى ذلك ذهب أحمد والشافعية
والحنفية وهو قول لمالك ورواية عنه. انظر هامش الكوكب النوري ٢/٣٧٤.

فجلده^(١) عمر بن الخطاب، ونفاه^(٢)، ولم يجلد الوليدة^(٣) من أجل أنه استكرهها^(٤).

٧٠٢ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب: أن عبد الملك^(٥) بن

(١) لأنه كان غير مخصن^(١).

(٢) أي أخرجه من البلد زجراً^(٢).

(٣) أي الجارية.

(٤) فإنه لا حدّ على التكره^(٣)، إنما هو بالرضا.

(٥) قوله: أن عبد الملك، هو أحد خلفاء بني أمية، ابن مروان بن الحكم بن أبي العاصي، بُيع له بالخلافة يوم موت أبيه، وذلك سنة ٦٥ خمس وستين، وهو أول من سُمّي بعبد الملك في الإسلام، وكانت في زمن خلافته وقائع مذكورة في «مرآة الجنان» للياقني وغيره، وكانت وفاته على ما في «حياة الحيوان» سنة ٨٦ ست وثمانين.

(١) جلده عمر بن الخطاب خمسين جلدة، فإنه حدّ العبد سواء كان بكراً أو ثيباً عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة خلافاً لبعض الصحابة والظاهرية، كذا في الأوجز ١٣/٢٥٥، والمغني ١٧٤/٩.

(٢) أي غرّبه نصف سنة لأنّ حله نصف حدّ الحر، ويستفاد منه أن عمر رضي الله كان يرى أن الرقيق يُغني كالحر. قال الزرقاني: لم يأخذ به مالك. شرح الزرقاني ١٤٩/٤.

(٣) قال الموفق: لا حدّ على مكرهه في قول عامة أهل العلم، وإن أكره الرجل فزنى فقال أصحابنا: عليه الحدّ، وبه قال محمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة: إن أكرهه السلطان فلا حدّ عليه وإن أكرهه غيره حدّ استعساناً، وقال الشافعي: لا حدّ عليه. انظر المغني ١٨٧/٨.

مروان قضى في امرأة أصيبت^(١) مستكرهة بصداقتها^(٢) على من فعل ذلك.

قال محمد: إذا استكرهت المرأة^(٣) فلا حدّ عليها، وعلى من استكرهها الحدّ، فإذا وجب عليه^(٤) الحدّ بطل الصداق، ولا يجب^(٥) الحدّ والصداق في جماع واحد، فإن ثوى عنه الحدّ بشبهة^(٦) وجب عليه الصداق، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعلامة من فقهاءنا.

٤ - (باب حد المماليك في الزنا^(٧) والسكر^(٨))

٧٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، أن سليمان بن

(١) أي وطئت بالإكراه.

(٢) أي بمهر مثلها.

(٣) أي بالزنا.

(٤) أي على المكره.

(٥) قوله: ولا يجب الحد والصداق في جماع واحد، احتراز عما إذا وقع جماع ثانٍ، ولم يحدّ فيه بشبهة يجب فيه مهر المثل لعظم خطر منافع البضع، وأما إذا وجب الحدّ فلا يجب شيء من الضمان كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان، وتفصيله في كتب الفقه.

(٦) سواء كانت الشبهة في المحلّ أو في الفعل، كما هو منقّل في كتب الفروع.

(٧) قوله: في الزنا والسكر، أي بشرب السكر، قال القاري: احتراز عن نحو القتل والسرقة، فإنه لا فرق فيهما بين الأحرار وبين المماليك.

(٨) هو بالضم مصدر ومنحني: كل شراب أسكر، وقيل عصير الرطب، وقيل: نقي التمر إذا غلا ولم يطبخ، كذا ذكر المعيني.

يسار أخبره، عن عبد الله^(١) بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال^(٢):
أمرني عمر بن الخطاب في فتية^(٣) من قرش، فجلدنا ولائذ^(٤) من ولائد
الإمارة حسين^(٥) حسين في الزناء^(٦).

(١) قوله: عن عبد الله بن عياش، بشد تحتية وشين معجمة، بن
أبي ربيعة: اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي
القرشي الصحابي بن الصحابي، كلنا قال الزرقاني.

(٢) قوله: قال أمرني... إلخ، كذا رواه ابن جريج وابن عينة وغيرهما،
عن يحيى بن سعيد به، وروى معمر، عن الزهري أن عمر بن الخطاب جلد ولائذ
من الخمس أبكاراً في الزناء، وهذا كله أصح وأثبت مما روي عن عمر أنه سئل
عن الأمة كم حدّها؟ فقال: ألقت فروتها وراء الدار. وأراد بالفروة القناع أي ليس
عليها قناع ولا حجاب لخروجها إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه، لا تقدر على
الامتناع منه، فلا تكاد تقدر على الامتناع من الزناء، فلا حدّ عليها إذ لا حجاب
لها، ولا قناع، وإنما عليها الأدب، وتجلد دون الحد، وهكذا قال طائفة: لا حد
على الأمة حتى تزوج، وعليه تأولوا حديث زيد وأبي هريرة: إذا زنت ولم تحصن،
كذا ذكره ابن عبد البر.

(٣) بالكسر: جمع فتى أي في جماعة أحداث من قرش^(١).

(٤) جمع وليدة بمعنى الجارية.

(٥) هو نصف حد الحر.

(٦) أي بسببه.

(١) قال المؤلف: يجب أن يحضر الحد طائفة من المؤمنين، قال أصحابنا: الطائفة واحد فما
توفيها، وقال مالك: أربعة لأنه الحد الذي يثبت به الزناء، وللشافعي قولان تقول الزهري
ومالك. انظر المغني ١٧٠/٨.

٧٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(١)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، وعن زيد بن خالد الجهني: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن الأمة، إذا زنت ولم تُحصَن^(٢)؟ فقال: إذا زنت فاجلدوها^(٣)، ثم إذا

(١) محمد بن مسلم الزهري.

(٢) قوله. ولم تُحصَن، قال النووي: قال الطحاوي: لم يذكر هذه اللفظة أحد من الرواة غير مالك. وأشار بذلك إلى تصديقها، وأنكر الحفاظ عليه، وقالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عبيثة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، فحصل أن هذه اللفظة صحيحة وليس فيها حكم مخالف لأن الأمة تُجلد تصب جلد الحرة سواء أحصنت أو لم تحصن. كذا في «التنوير». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» تقييد حذوها بالإحصان ليس بقيد، وإنما هو حكاية حال، والمراد بالإحصان هنا ما هي عليه من عفة، لا الإحصان بالتزويج لأن حذوها الجلد سواء تزوجت أم لا.

(٣) قوله: فاجلدوها، أي تصب جلد الحرة لقوله تعالى في كتابه: ﴿وَإِذَا أَحْصَنَ﴾، أي الفتيات ﴿فَإِذَا آتَيْنِ بِسَاحِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١). وقد اختلف السلف ومن بعدهم في تفسير الإحصان الواقع في الآية: فجَمَعَ منهم فسروه بالإسلام، منهم ابن مسعود، فأخرج عبد الرزاق وعبد بن حنيد وابن جرير والطبراني أنه سئل عن أمة زنت وليس لها زوج؟ قال: اجلدها خمسين، قال: إنها لم تحصن، قال: إسلامها إحصانها. ومنهم ابن عمر، أخرج عبد الرزاق عنه أنه قال: إذا كانت الأمة ليست بذات زوج فزنت جُلِدَتْ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ. وأخرج نحوه ابن جرير، عن إبراهيم. وجمَعَ فسروه بالتزويج، منهم =

(١) سورة النساء: الآية ٢٥.

زنت^(١) فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم ييموها^(٢) ولو

= ابن عباس ومجاهد وغيرهما، فإنَّ عندهما لا تُحدَّ الأمة حتى تزوج، أخرج
ابن المنذر وابن جرير وسعيد بن منصور والبيهقي وابن خزيمة وابن أبي شيبة
وعبد الرزاق. والبسط في «الدرر المنثور».

(١) قوله: ثم إذا زنت فاجلدوها، ظاهر الحديث أنَّ الخطاب إلى الملاك،
فيفيد جواز إقامة السيد على عبده وأمه الحدَّ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد
والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم خلافاً للحنفية، واستثنى مالك القطع
في السرقة، كذا في «إرشاد الساري». ومما يوافق الجمهور ما أخرجه الترمذي
مرفوعاً: يا أيها الناس أقيموا الحدود على أرقائكم، من أحصن منهم ومن
لم يحصن. وأخرج أيضاً مرفوعاً: إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها بكتبات الله. وفي
رواية لأبي داود: أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم، وأجاب أصحابنا عن هذه
الأحاديث على ما في «غاية البيان» وغيره بأنها محمولة على التَّسَبُّب بأن يكون
المُؤَلَّى سبباً في حدِّ عبده بالمرافعة إلى الإمام، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما
أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن، قال: أربعة إلى السلطان، الصلاة والزكاة
والحدود والتقصص. وأخرج عن عبد الله بن جرير قال: الجمعة والحدود والزكاة
والفقه إلى السلطان. وكذا عن عطاء الخراساني^(١). وادعى بعضهم في هذا الرُّفْع
إلى رسول الله ﷺ، وليس بصحيح كما بسطه العيني في «البناءة». ولعل المنصف
بعد إحاطة الكلام من الحوائج يعلم أن قول الجمهور قول منصور.

(٢) قوله: ثم ييموها، الأمر للبدب عند الشاعية والحنفية والجمهور، وزعم
أهله للوجوب ولكنه نسخ، ذكره القسطلاني.

(١) قال في الأواخر ١٢/٢٥٢. إن الحدَّ حالسٌ حقَّ الله تعالى فلا يستويه إلا نكاح وهو الإمام.
وسأروى عن الصحابة الذين نفذت آثارهم في مباشرتهم الحدود من ابن عمر وعائشة
وغيرهما تحمل عنى إند الإمام

بِضْفِير^(١). قال ابن شهاب: لا أدري^(٢) [٣] بعد الثالثة، أو^(٤) الرابعة. والضفير^(٥): الحبل.

قال محمد: وبهذا نأخذ. يُجلد المملوك والمملوكة في حد الزنا نصف حد الحرّة خمسين جلدة، وكذلك القذف^(٦) وشرب الخمر والسكر^(٧). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن عمر^(٨) بن

(١) قوله: ولو بضفير، فعيل بمعنى المفعول، وهو الحبل المضفور، أي وإن كان البيع بحبل، وذكره للمبالغة في التنفير عن الأمة الزانية لما في ذلك من الفساد، كذا في «إرشاد الساري».

(٢) قد ورد في «جامع الترمذي» وغيره من حديث أبي هريرة ذكره بعد الثالثة.

(٣) بهمزة الاستفهام، أي هل ذكرتم «بيعوها ولو بضفير» بعد الثالثة أو الرابعة.

(٤) في نسخة: أو بعد.

(٥) قوله: والضفير، الحبل، قال القاري: يُحتمل أن يكون من كلام الزهري أو من تفسير غيره. انتهى. أقول: لا بل هو من كلام مالك كما يشهد به «موطأ يحيى».

(٦) أي يُحدّ فيه نصف حد الحرّ أربعون جلدة.

(٧) هو إما بالضم معطوف على شرب الخمر أي في السكر الحاصل من غير الخمر، فإن الخمر شربه مطلقاً موجب للحدّ أُنْكَرَ أو لم يُنْكَر، وإما بفتحين معطوف على الخمر أي شرب شراب مسكر مطلقاً أو نوعاً خاصاً كما مر.

(٨) قوله: عن عمر بن عبد العزيز، هو أحد الخلفاء الراشدين أبو حفص =

عبد العزيز: أنه جلد عبداً في فرية^(١) ثمانين^(٢). قال أبو الزناد: فسألت
عبد الله بن عامر بن ربيعة، فقال: أدركت عثمان بن عفان والخلفاء
هلم^(٣) جرّاً، فيما رأيت أحداً ضرب عبداً في فرية أكثر^(٤) من أربعين.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا يُضرب العبد في الفرية إلا أربعين
جلدة نصف^(٥) حد الحر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، كان على صفة من العلم
والزهد والتقى والعدل والعفة وحسن السيرة لا سيما في أيام ولايته، ولي الخلافة
بعد سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة تسع وتسعين، ومات سنة إحدى ومائة،
ومناقبه كثيرة، وقد عُدَّ من المجتدين على رأس المائة، كذا في «جامع الأصول».

(١) قوله: فرية، بكسر الفاء وسكون الراء بمعنى الكذبة والافتراء، يُقال:
هذا فرية بلا فرية، والمراد به القذف.

(٢) قوله: ثمانين، أخذاً من ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ
ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(١)، فإنه ليس فيه تفصيل بين
الحر والعبد.

(٣) أي من عهد عثمان إلى عهد عمر بن عبد العزيز.

(٤) قوله: أكثر من أربعين، لأنهم خصّصوا الآية بالأحرار لقوله تعالى في
حد الزنا: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢)، ومن المعلوم أن
العبد كالامة وأن حد القذف كحد الزنا.

(٥) أي هو نصفه وهو ثمانون جلدة.

(١) سورة النور: الآية ٤.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٥.

٧٠٦ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب و^(١) مثل عن حدّ العبد في الخمر؟ فقال: بلغنا^(٢) أن عليه نصف حدّ الحرّ، وأنّ علياً وعُمَر وعُثمان وابن عامر^(٣) رضي الله عنهم جلدوا عيدهم نصف حدّ الحرّ في الخمر.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ. الحدّ في الخمر والسكر^(٤) ثمانون، وحدّ العبد^(٥) في ذلك أربعون. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥ — (باب الحدّ في التعريض^(٦))

٧٠٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمّه عَمْرَة بنت عبد الرحمن: أن رجلين في زمان عمر استبّا^(٧)، فقال أحدهما: ما أبي براني ولا أمي بزانة، فاستشار^(٨) في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قائل: مدّح أباه وأمه^(٩)، وقال آخرون: وقد كان لأبيه

(١) الواو حالية.

(٢) أي عن النبي ﷺ.

(٣) أي عبد الله بن عامر. وفي «موطأ يحيى» مكانه: وابن عمر.

(٤) أي المسكر من غير الخمر.

(٥) فإن حدّ العبد نصف حدّ الحرّ مطلقاً.

(٦) أي الإشارة بالقلف من غير تصريح.

(٧) أي سبّ كلّ واحد منهما الآخر.

(٨) أي جمعاً من العلماء والصحابة.

(٩) أي فلا حدّ عليه.

وأما مدح^(١) سوى^(٢) هذا، نرى أن تجلده الحد، فجندته عمر الحد^(٣)
ثمانين

قال محمد. قد اختلف في هذا^(٤) على عمر بن الخطيب أصحاب
النسبي^(٥)، فقال بعضهم: لا نرى عليه حداً، مسح أبناء وأمه،
فأخذنا^(٦) بقول من در

(١) أي فعده إلى هذا في مقام النسب دليل على التعريض بسبب أبي
خصمه بارفا

(٢) صفة مدح، يعني إساءة عرض بقوله وفي ما أبي نراك. ولا أم
برايه. أن أبوي الآخر كان زائراً ولا ينهيه من قوله هذا إلى أبي الآخر، لأنه
ذن يمدح أبويه. فيبقي له أن يمدح غير هذا، وإنما أراد بهما قدس والذي لآخر
فيروي أن يجلده.

(٣) هو هذا الحد.

(٤) أي هذا الحكم.

(٥) قوله: فأخذت أي احتياطاً مع كونه لتعريض مشتملاً على شهدة،
والحدود تنذرية بالشبهات كما ورد في الخبر: وفي هذا مع الترمذي: من حديث
عائشة سرفوعاً اذروا الحدود عن مسميين ما استطعتم. فإن كان له سحر فاحرقوه
سبيله. فإن الإمام أن يخطي في العنوسير من أن يسطي في محرمية. قال
الحافظ ابن حجر. وأخرجه الحاكم والدارقطني (البيهقي)، وقال: هو موقوف أقرب
إلى أصواب وفي إيجاب عن علي: اذروا الحدود، حرقه لدارقطني. وعن
أبي هريرة: اذروا الحدود ما استطعتم، أخرجه أبو يعنى. ولابن ماجة: دفعوا
الحدود ما وحدهم نه مدفعاً وفي شرح القاري: قال مالك وأحمد^(١) في رواية.

(١) وقال أبو حنيفة والشافعي ليس في التعريض حد. التفتي ١٤٠/٦

الحَدَّ^(١) منهم وممن درأ الحد وقال: ليس في التعريض جلد^(٢)
علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا.

٦ - (باب الحد في الشرب)^(٣)

٧٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن السائب بن يزيد

= يجب الحد في التعريض عملاً بقول عمر ومن والفقه، ولنا ما روى البخاري ومسلم
من حديث أبي هريرة أن أُمَراًياً قال: يا رسول الله إن امرأتني ولدت غلاماً أسود،
فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حُمْر، قال: فهل فيها
من أورو؟ قال: نعم، قال: فأنتي أُنَاسُها ذلك؟ قال: لعله نزع عرق، قال: فكذلك
هذا الولد لعله نزع عرق. وترجم عليه البخاري «باب إذا عرضت بتفي الولد».
وما روى أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ
فقال: يا رسول الله، إن امرأتني لا تمنع يد لأمس، فقال: غُربها أي طَلَّقها، قال:
أخاف أن تنبِّعها نفسي، قال: فاستمتع بها، وفي رواية: فامسكها. وقوله: لا تمنع
يد لأمس، كناية عن زناها، ولأن الله فرق بين التعريض بالخطبة في العِدَّة، فأباحه،
وبين التصريح فمنعه، حيث قال: ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
النساء^(١)﴾، فيُفرَّق ههنا أيضاً، ولأن الله أوجب الحد بالقذف بصريح الزَّنا،
فلم يمكن لنا إيجابه بكناية إلحاقاً لها به دلالة، لأن الكناية دون التصريح لما فيها
من الإجمال.

(١) أي دفع.

(٢) أي حد القذف.

(٣) قوله: في الشرب، أي شرب الخمر أو غيره من المسكرات والفرق

بينهما أنَّ الحد في الخمر غير موقوف على السكر بالإجماع فيحد في قليله وكثيره، =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

نَحْرَهُ قَالَ : خَرَجَ ^(١) عَلَيْنَا عَمْرٌ مِّنْ اخْطَابٍ ، فَقَالَ : إِنِّي وَحَدَّثْتُ مِّنْ
فَلَانٍ ^(٢) رَّبِيعَ شَرِبَ ، فَسَمِعْتُ ^(٣) أَنَّهُ شَرِبَ فَلَانًا ^(٤) . وَإِنَّا

وَمِنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ أَمْسَكَرَ ، إِنَّمَا يَحُدُّ عِنْدَنَا إِذَا أَسْكُرَ حِلَالًا ثَلَاثَةَ الثَّلَاثَةِ ، ثُمَّ يَسُدُّهُ
نَحْيِي هِيَ الْخَالِيَةُ .

(١) قَوْلُهُ : خَرَجَ عَلَيْنَا ، وَمِنَ الْخُجُوعِ هِيَ : شَرْحُ مَعَانِي الْأَشْهُارِ مِنْ
ضَرْفٍ مَعْنَى مِمَّنْ يَسُدُّ ، عَنْ دُبْعَةٍ ، عَنْ لَسَانٍ مِنْ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو صَدْرٍ شَرِبَ
حَتَّى أَقْبَلَ ، إِذَا بَصُرْتَهُ شَدَّ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ نَسِيَ الشَّرْبَ ، عَنْ أَبِي وَاسِيلٍ مِنْ
هَذَا رِبْعِ الشَّرَابِ ^(٥) ، وَإِنْ سَدَّ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ سَكْرًا يَنْقُذُهُ ، قَالَ سَلَامَةُ : فَرَأَيْتَ
عَمْرًا حَلَدَ ابْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ سَوْعًا .

(٢) قَوْلُهُ : مِمَّنْ فَلَانٌ ، قَالَ بَرْدُ بْنُ رُقَيْصٍ : هَذَا ابْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْمَرٍ - كَمَا فِي
الْبَحَارِ - وَرَأَاهُ مَعْمَرُ بْنُ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ لُزْهَرِيٍّ ، عَنْ الْمَسَائِدِ ، فَسَمِعَهُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ الْحَكَمِ يَقُولُ : يَنْظُرُ فِي نَوَالِ الْقُرُونِ ، قَدْ فَلَانٌ كُنَانًا عَنْ ابْنِ وَلَدِ ثَلَاثَةِ
أَوْلَادٍ ، وَكُلُّهُمْ مَسْمُومٌ عِنْدَ الْأَرَبِ ، وَهُمْ عَنْ الرِّجْسِ الْأَكْبَرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
وَعَنْ الرِّجْسِ الْأَوْسَطِ وَهُوَ لَيْقِي جُنْدٍ فِي الْحُمْرِ ، وَعَبْدُ الرِّجْسِ الْأَصْغَرِ وَهُوَ
مَعْرُوفٌ بِالسَّجِيرِ - صَحَّ ثَمَّ -

(٣) أَيْ قَوْلَهُ

(٤) قَوْلُهُ : فَلَانًا ، بِخَسْرِ أَوَّلِهِ مَسْدُودًا ، مَا صَبَحَ مِنْ الْعَصِيرِ حَتَّى يَحْلِقَ وَشَبَّ

(١) قَدْ حَسِبْتُ الْفَتْهَاءَ فِي وَجْهِهِ نَحْوَ بَاطِرٍ نَحْوِ هَذِهِ مِمَّنْ وَجَدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ يَمْنَى بِالْحَدِّ
يَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَاهُ ، فِي رِبْعِ الْفَتْهَاءِ وَمَعَ مِنْ شَيْءٍ أَيْمٌ حَبِيبٌ وَاسْمُهُ يَمْنَى ، فَلَا لَاحِدَ
عَلَيْهِ وَالذَّلِيلُ عَلَى مَا دَعَتْ بِهِ مَالِكٌ رَأْسُهُ مَارِيٌّ مِنَ الْخَالِفِ بْنِ بَرْدٍ ، أَنَّهُ حَصَرُ
عَمْرِ بْنِ اخْطَابٍ وَهُوَ يَمْنَى ، فَلَا لَاحِدَ فِي رِبْعِ مَرَاثِ عَمْرِو بْنِ الْحَدِّ ، إِذَا يَمْنَى دَلَّوْهُ

سائل^(١) عنه فإن كان يُسكر جلدته الحد، فجِلده^(٢) الحد.

٧٠٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا نور بن زيد الدبلي^(٣): أن عمر بن الخطاب استشار^(٤) في الخمر

بطلاء الإنل، وهو القَطْران الذي يُغلى به في الجرب، كذا في «مقدمة فتح الباري».

(١) أي عما شرب، كما في «موطأ يحيى» عن كفيته: هل هو مسكر أم لا؟

(٢) قال السائب: فرأيت عمر حَلَدَ ابنته بعد ذلك ثمانين، أخرجه الطحاوي

(٣) بكسر الدال وسكون الياء.

(٤) قوله: استشار، إنما احتاج إليه لأن النبي ﷺ لم يقدَّر فيه حدٌّ مضبوطٌ، بل كان يضرب شارب الخمر على عهده بالجريد والنعال وغير ذلك، وكذلك كان في عهد أبي بكر وصدر من عهد عمر، وكان أحياناً أبو بكر يجلده أربعين، وكذلك عمر في صدر إمارته حتى استشار وانهقد رأيهم على ثمانين، كما أخرجه البخاري وغيره. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بعدما أخرج الآثار في التقدير بثمانين من طريق عبد الرحمن بن صخر الإفريقي عن حميل بن كريب، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: من شرب خمرًا فاجلده ثمانين، وقال: هذا الذي وجدنا فيه التوقيف عن رسول الله ﷺ فإن كان ذلك ثمانين فقد ثبت به الثمانون، وإن لم يكن ثابتاً فقد ثبت عن أصحاب رسول الله ﷺ ما قد تقدم منا ذكره في هذا الباب من إجماعهم على الثمانين، ومن استطاعهم من أحف الحدود، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى.

وقال ابن عبد البر: الجمهور من علماء السلف والخلف على أن الحد في الشرب ثمانون، وهو قول الثوري والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأحد قولي الشافعي، واتفق إجماع الصحابة في زمن عمر على ذلك، ولا مخالف لهم، وعلى ذلك جماعة من =

يشربها^(١) الرجل، فقال علي بن أبي طالب: أرى أن تضربه^(٢) ثمانين، فإنه^(٣) إذا شربها سكر^(٤)، وإذا سكر هذى^(٥)، وإذا هذى

= الشيعير، والحلافه في ذلك كالشذوذ الصحيح بالجمهور^(٦)، وقد قال ابن سعد: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وقال النبي عليه السلام عليكم بسبتي وسنة الأنبياء الراشدين انتهى وذكر النعماني في «عمدة القاري» أن مذهب الشيعي وأهل الظاهر هو المجلد بالأربعين، وهو قول عثمان والحسين بن علي وعبد الله بن جعفر.

(١) أي في قدر حده

(٢) أي حذّ القدر.

(٣) قوله: فإنه إذا شرب. استناط لطيف من عليّ على جعل حده كحدّ القدر إذا شرب مفعول إلى السكر. وهو منصرف إلى التهديدان المنعني إلى الخذف. فيسفي أن يقرّر به ما قرّر في القذف. وعند مسلم. ابن عمر لما استشار الناس قال له عبد الرحمن بن عوف. احبّ الحدود ثم نوب. فأمر به عمر. ولعلّ كلاهما أشار بما وضع لديه من التوجيه، واتقيا على مقدار الحد. وقد أخرج البخاري عن عليّ أنه جلد الزبيد في خلافة عثمان أربعين، ثم قال. جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلّ سنة، وهذا أحبّ إليّ.

(٤) أي زال عقله

(٥) من التهديدان أي خلط كلامه وتخلّم بما لا يعي.

(١) قال القرطبي ١٦١/٤ وتعلّق بما في الصحيح عن سفيّ أنه جلد الوليد في خلافة عثمان أربعين، ثم قال. جلد النبي ﷺ أربعين. وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين، وكلّ سنة وهذا أحبّ إليّ، فلم أجدوا على التماس في (من عمر لما حلفوا في من عثمان وجندوا أربعين إلا أن يكون مراد النبي عمر أنهم أجمعوا على الثمانين بعد عثمان فصح كلامه.

افترى^(١) . أو^(٢) كما قال . فجُلد عمر في الخمر ثمانين .

٧ - (باب شرب البُخْرِ والغَيْرَاءِ وغير ذلك)^(٣)

٧١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن، عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البُخْرِ^(٤) ؟ فقال: كل شراب أُسْكِرَ فهو حرام^(٥) .

(١) أي كذب وقلف .

(٢) شك من الراوي .

(٣) ذكر في بعض النسخ هذا الباب تحت «كتاب الأشربة»^(١) .

(٤) قوله: عن البُخْرِ، بكسر الموحدة وقد تفتح، وسكون الفوقية، وتفتح، ثم عين مهملة، هو شراب العسل . وكان أهل اليمن يشربونه كما زاد في رواية عند البخاري، قال ابن حجر في «المقدمة»: لم أقف على اسم السائل لكني أظنه أبا موسى الأشعري كما عند البخاري في «المغازي» عن أبي موسى أنه ﷺ بعثه إلى اليمن، فسأله عن أشربة تُصنع بها، فقال: ما هي؟ قال: البخَر والمرز .

(٥) قوله: فهو حرام، ظاهره شرب قليل كل مسكر وكثيره، أسكر أولم يُسكر، وقد ورد التصريح بذلك عند أبي ذر ودود والنسائي وغيرهما، وهو مذهب الأئمة الثلاثة ومحمد من أصحابنا، بل الجمهور . وذهب بعض قدماء أصحابنا إلى أن الخمر، وهو الذي من عصير العنب يحرم قليله وكثيره، وغيره من المسكرات يحرم قدر المسكر منه دون القليل، وهو أمر تخالفه الأحاديث الصحيحة الصريحة على ما لا يخفى على ماهر الفن .

(١) أجمل الكلام في الأشربة في هامش لامع الدراري، ٤٣٥/٩، وسط الكلام عليها في (الأجزاء، ١٣/٣٣٥) فارجع إليهما .

٧١١ — أحمرنا مالك، أحمرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار. أن النبي ﷺ سئل عن الغبراء؟^(١) فقال: لا، حير فيها، وهي^(٢) عنها. فسألت^(٣) زيدا ما الغبراء؟ فقال: السُّكْرُكَةُ^(٤)

٨ — (باب تحريم الخمر وما يُكره من الأشربة)

٧١٢ — أحمرنا مالك، أحمرنا زيد بن أسلم، عن أبي وعلة^(٥)

(١) قوله: أن النبي ﷺ سئل عن الغبراء؟ سئل عن عبد الله بن وهب، عن مالك، عن زيد، عن عطاء، عن ابن حبان، وما علمت أحداً أسنده عن مالك غيره.

(٢) قوله: عن الغبراء، قال الثوري: يضم الغين المعجمة بفتح الهمزة الموحدة وسكون التحتية، فراء، وألف مضمومة بياء الدرة، وقيل: بياء الأرو، وبه حرم ابن عبد البر.

(٣) أي لأنه مسكر.

(٤) أي تحريداً.

(٥) المسائل هو مالك كما صرح به في «موطأ يحيى».

(٦) قال في «معجم البحار»: السُّكْرُكَةُ صمسين وكاف اولاً ويسكون راءاً، هو الغبراء، وهو نوع من الخمر يُتخذ من الدرة وهي حبر الحشيش، وهو لفظ حبشي، فعربته، وقيل: السُّكْرُكَةُ.

(٧) وفيه: عن أبي وعلة، هكذا أيضاً في شيخ غريبة. وهو ابن وعلة كما في «موطأ يحيى»، وفي رواية ابن وهب عن مالك، عن زيد، عن عبد الرحمن بن =

(١) ٩٣/٢ وفي عريب الحديث ٤٨٨/٢ لأن الجودي: السُّكْرُكَةُ حبر الحشيش، من سكر. هي من الدرة، قال الأزهري: ليست عربية.

المصري، أنه سُئل ابن عباس عَمَّا^(١) يُعَصَّر من العنب، فقال ابن عباس: أهدى رجل^(٢) لرسول الله ﷺ راوية^(٣) خمر، فقال له النبي ﷺ: هل علمت^(٤) أن الله عز وجل حرَّمها^(٥)؟ قال: لا^(٦)،

= وعلة السبائي من أهل مصر، وفي «جامع الأصول»: ابن وعلة هو عبد الرحمن بن وعلة السبائي، نابي، وعُلة بفتح اللواو وسكون العين وفتح اللام. انتهى. وذكر السمعاني في «الأنساب» السبائي نسبة إلى سبأ بفتح السين المهملة والباء المنقوطة من تحت بواحدة وفتحها. وهو سبأ بن شحب بن يعرب بن قحطان، وهم رهط ينتسبون إليه عامتهم من أهل مصر، ثم قال: منهم عبد الرحمن بن أَسْمِيقَ بن وعلة، يروي عن ابن عمر وابن عباس كان شريفاً بمصر. انتهى. وفي «إسعاف السيوطي»: وثقه السائي وابن معين والمجلي.

(١) أي من حلّه وحرمة.

(٢) قال الزرقاني: هو كيسان الثقفي، كما رواه أحمد من حديثه.

(٣) بكهال (بالفارسية). قوله: راوية خمر: أي مزادة. وأصل الراوية البعير يحمل الماء، والهاء فيه للمبالغة، ثم أطلقت على كل دابة يُحمل عليها الماء، ثم على المزادة فقط، وهو وعلة كبير من الجلد يُحمل على البعير والثور. وفي رواية أحمد كان يُشجر في الخمر، وأنه أقل من الشام، فقال: يا رسول الله، إني جئت بك بشراب جيد. وعند أيضاً من حديث ابن عباس: كان للنبي ﷺ صديق من ثقيف لودوس فلقبه يوم الفتح براوية عمر يهديها إليه، فظاهره أن تحريم الخمر كان سنة ثمان قبل الفتح، وقيل: كان سنة أربع، وقيل: سنة ست، ثم لا يظن أن النبي ﷺ شرب الخمر قبل تحريمه، فإن الله قد صانه عنه، وهو لم يشرب خمر الجنة في ليلة المعراج، بل كان يُهدي ما أُهدي إليه أو يصدق، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(٤) في رواية يحيى: أما علمت؟ (٥) أي بآية المائدة.

(٦) أي ما علمت بحرمة، فأهديته إليك لجهلي بذلك.

فسأره^(١) إنسان إلى جنبه، فقال له^(٢) النبي ﷺ: بِمَ سَأَرْتَهُ^(٣)؟ قال: أمرته ببيعها، فقال: إن الذي حَرَّمَ شربها حَرَّمَ بيعها. قال^(٤): قَفِّتَحْ^(٥) المزادتين^(٦) حتى ذهب ما فيهما.

(١) سرگوشي كرد (بالفارسية) قوله: فسأره، أي كلم هذا المهدي إنساناً حاضراً عند ذلك شيئاً سرّاً، وفي رواية أحمد عن ابن عباس: فأقبل الرجل على غلامه، فقال: يئها، ولاين وهب: فسأز إنساناً.

(٢) أي للرجل السأز أو المهدي وهو الموافق لرواية ابن عباس عند ابن مردويه.

(٣) أي بأي شيء - تكلمته خفية^(١).

(٤) أي الراوي.

(٥) يستضاد منه وجوب إراقة الخمر ونحوه^(٢).

(٦) قال في «النهاية» بفتح الميم: ظرف يُحمل فيه الماء كالقربة والراوية.

(١) قال الناجي: لما قال المهدي لا إظهاراً لعلوه سأره إنسان إلى جنبه بما ظن أنه يرشده به إلى منفعة، فلما رأى النبي ﷺ ذلك من سألته ولم يتق بعلمه وترفع أن يأمره بمثل ما أظهره بعد ذلك سأل عما سأره به، فإن كان صواباً أقره عليه وثبته فيه، وإن كان خطأ حفره منه.

قال النووي: فيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، فإن كان مما يحجب كتمانته كتبه والأولى ذكره. انظر أوجز المسالك ١٣/٣٥٨.

(٢) قال النووي: في الحديث دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني الخمر لا تُكسر، ولا تُشقى، بل يراق ما فيها، وعن مالك روايتان: إحداهما: كالجمهور، والثانية: بكسر الإتااء ويشقى السقاء، وهذا ضعيف لا أصل له. ولما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان فإنهزم فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ. كذا في الأوجز ١٣/٣٥٨.

٧١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رجلاً^(١) من أهل العراق قال لعبد الله بن عمر: إنا نبتاع^(٢) من ثمر النخل والعنب والقصب^(٣)، فنعصره خمرأ فنيبعه^(٤)؟ فقال له عبد الله بن عمر: إني أشهد الله^(٥) عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والإنس أني لا أمركم أن تبتاعوها^(٦)، فلا تبتاعوها^(٧)، ولا تعصروها، ولا تسقوها، فإنها رجس^(٨) من عمل الشيطان.

قال محمد: وبهذا تأخذ. ما كرهنا^(٩) شربه من الأشرطة الخمر.

(١) في «موطأ يحيى»: أن رجلاً من أهل العراق قالوا له: يا أبا عبد الرحمن. وهو بالكسر إليم معروف منه الكوفة والبصرة وغيرهما.

(٢) أي تشتري.

(٣) أي قصب السكر.

(٤) قوله: فنيبعه، لعلمهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فلم يبلغهم تحريم الخمر أو بلغهم ذلك وظنوا أن المحرم إنما هو الشرب دون البيع، فليس كل ما لا يحل أكله وشربه يحرم بيعه.

(٥) أي بذلك لزيادة التأكيد.

(٦) أي الخمر. وفي رواية يحيى: لا أمركم أن تبيعوها.

(٧) أي لا تشتروا.

(٨) بالكسر أي نجس، وفيه اقتباس من الآية^(١).

(٩) أي حرمتها.

(١) والآية هي: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان...﴾، سورة المائدة: الآية ٩٠.

والسكر^(١) ونحو ذلك فلا خير^(٢) في بيعه ولا أكل ثمنه .

٧١٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من شرب الخمر في الدنيا ، ثم لم يتب منها^(٣) حُرِمَها^(٤) في الآخرة فلم يُسَقَّها .

(١) قوله : والسكر ، قال العيني في «البناءة» عند قول صاحب «الهداية» : ومن أشرُّ بشرب الخمر والسكر . . . إلخ : هو مفتحتين ، نقيع التمر إذا غلا واشتد ولم يُطبخ ، كذا فسره الناطقي في «الأجتناس» ، وقال في «ديوان الأدب» : السكر خمر النبيذ ، وقال في «المجمل» : السكر شراب أسكر ، وقال في «المقرب» : السكر عصير الرطب . والمراد ههنا ما ذكره الناطقي ، وإنما خصه بالذكر مع أن الحكم في سائر الأشربة كذلك لأن السكر كان الغالب في بلادهم .

(٢) يبقى الجنس فيدل على حرمة .

(٣) أي من شربها .

(٤) قوله : حُرِمَها ، بصيغة المجهول من الحرمان ، قال البغوي والخطابي : معناه لا يدخل الجنة لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حُرِمَ شربها علم أنه لا يدخلها ، وقال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة ، لأن الله أخبر أن في الجنة أنهاراً من خمر لذّة للشاربين ، وأنهم لا يصدّعون عنها ولا يتزفون ، فلو دخلها وقد علم أن فيها خمرأ وأنه حُرِمَها عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن له ، والجنة لا حزن فيها ، وإن لم يعلم بذلك لم يكن عليه ألم ، فلا يكون عقوبة ، فللهذا قال بعض من تقدّم : إن شارب الخمر لا يدخل الجنة أصلاً ، وهو مذهب غير مرضي . ويحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها^(١) ،

(١) إنما هو إذا استحلها لأنه إذا أعتقها فكثيراً ما لا يبقى في قلبه حرمتها ، أو انفي غير مؤبد أي لم يشربها إلى حين انقضاء أيام الجزاء الذي قلّله ، كذا في الكوكب الدرّي ٣١/٤ .

٧١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن هيد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس بن مالك أنه قال: كنت أسقي أبا عبيدة^(١) بن الجراح وأبا طلحة^(٢) الأنصاري وأبي^(٣) بن كعب شراباً من فضيخ^(٤) وتمر، فأتاهم^(٥) آت، فقال: إن الخمر قد حُرِّمت، فقال أبو طلحة:

= ولا يشرب الخمر فيها إلا أن يعفوا عنه كما في سائر الكيالي. فمعناه: جزاءه أن يُحرَّم دخول الجنة إلا أن يُعفى عنه، وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ولا يشرب فيها خمرًا ولا تشتهيها نفسه، وإن علم وجوده فيها، كذا في «فتح الباري».

(١) أحد العشرة.

(٢) قوله: أبا طلحة، هو زوج أم أنس أم سليم، اسمه زيد بن سهل ابن الأسود الأنصاري التجاري، مشهور بكنيته من كبار الصحابة شهد بدرًا وما بعدها، مات سنة أربع وثلاثين كذا في «التقريب».

(٣) قوله: أبي، - بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وشد الياء المشاة التحتية - بن كعب بن قيس الأنصاري التجاري، أبو المنذر، من فضلاء الصحابة وسيد القراء، مات سنة تسع عشرة أو سنة اثنتين وثلاثين، وقيل غير ذلك، كذا في «التقريب».

(٤) قوله: من فضيخ، قال الكرماني في «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري»: الفضيخ: الشدخ، والفضيخ: شراب يُتخذ من البسر من غير أن تمشه النار، وقيل: أن يفضخ البسر ويصب عليه الماء ويترك حتى يغلي، وقيل: هو شراب يؤخذ من البسر والتمر كليهما. ويؤيد هذا التفسير الأخير ما في «صحيح البخاري» عن أنس: «أن الخمر حُرِّمت والخمر يومئذ البسر والتمر. وعند مسلم: كنت أسقيهم من مزادة فيها خليط بسر وتمر».

(٥) قوله: فأتاهم آت، قال الحافظ ابن حجر: لم تُقْبَل على اسمه.

يا أنس^(١)، قم^(٢) إلى هذه الجرار، فاكسرها^(٣) فقمّت إلى مَهْرَاس^(٤) لنا
فصربتُها^(٥) بأمّفلّه حتى تَكْسُرَتْ^(٦).

(١) في رواية للبخاري: قم يا أنس فاعرفها، قال: فأهرقها.

(٢) قوله: قم إلى هذه الجرار، يكسر العجم جَمْعَ جَرَّةٍ بالفتح وتشديد
الراء، هو الطرف من الخَرْف والطين يوضع فيه الماء وغيره من الأثرية. وفيه دلالة
إلى أن خبر الواحد حجة فإنهم أخذوا به في نسخ الحكم السابق. وهو جَلّ الخمر،
وعملوا على وفقه من دون انتظار تعنّد المخبرين.

(٣) أي لينصب ما فيها.

(٤) قوله: إلى مَهْرَاس، قال الزرقاني: بكسر الميم وسكون الهاء قرأه قائل
فسين مهملة، حجر مستطيل ينقر وينق فيه؛ وينوضأ به، وقد استعبر للخشب التي
يلق فيها الحب، فقلل له مَهْرَاس على التشبيه بالمَهْرَاس من الحجر أو الصخر
الذي يهرس فيه الحبوب، وغيرها. انتهى. وفي «مجمع البحار»: هو حجر يشاد^(١) به
شدة الرجال سُمّي به لأنه يهرس به أي يُنق. وأراد ههنا حجراً كان لهم يلقون به
ما يحتاجون إليه، وهو في غير هذا الموضع صخرة متقورة يكون فيها الماء ولا يثقله
الرجال، يسع كثيراً من الماء^(٢).

(٥) أي الجرار. (٦) في نسخة: انكسرت.

(١) هكذا في الأصل، والصواب يشال به لتعرف به شدة الرجال كما في شريب الحليث
لأبن لجزي (٢/٤٩٦).

(٢) انظر: مجمع بحار الأنوار ٤/٦٣٣. ويقال له بالفارسية الجواز وبالهندية (أركهلي).
قال الحافظ: المَهْرَاس - يكسر الميم - إناء يتخذ من صخر وينقر ولده يكون كبيراً
كالخوض، وقد يكون صغيراً بحيث يتأى الكسر به وكأنه لم يحضره ما يكسر به فهو
أو كسر بالة المَهْرَاس التي يلقى بها فيه كالهارن، فأطلق عليه مجازاً. فتح الباري ١٠/٣٨.
قال شيخنا في الأوجز ١٣/٣٦٠، قلت: أو باعتبار المعنى اللغوي فلئن الهرس لغة الدق
فالمَهْرَاس آله.

قال محمد: النقيع^(١) عندنا مكروه^(٢). ولا ينبغي^(٣) أن يشرب من البُسْر^(٤) والزبيب والتمر جميعاً. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إذا^(٥) كان شديداً يسكر.

٩ - (باب الخليطين)

٧١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الثقة^(٦) عندي، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن^(٨) بن حُباب الأسلمي، عن

(١) قوله: النقيع، قال في «المغرب»: أنقع الزبيب في «الخاوية» ونقه ألقاه فيها ليطل، وتخرج منه الحلاوة، وزبيب منقوع بالفتح مخففاً، واسم الشراب نقيع. انتهى. وفي «النهاية حاشية الهداية»: ما يتخذ من الزبيب شيئاً نقيعاً وتبيذاً، أما النقيع فهو ما يتخذ بأن يترك في الماء أياماً حتى يستخرج الماء حلاوته، فما دام حلواً يحل بالإجماع، وإن خلا فاشتد وقذف بالزبد فيه خلاف، وأما التبيذ فهو الذي من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخة.

(٢) أي حرام غير مشروع لأن عند محمد كل مكروه حرام.

(٣) أي لا يحل.

(٤) بضم الباء وسكون السين التمر قبل إرطابه، وبعدما نضج يسمى رطباً، بضم الراء وفتح الطاء.

(٥) وإن لم يسكر لا يحرم.

(٦) قوله: باب الخليطين، هو عبارة عن نقيع الزبيب ونقيع التمر يخلطان، فيطبخ بعد ذلك أدنى طبخة ويترك إلى أن يغلي ويشد، كذا في «النهاية».

(٧) قوله: أخبرنا الثقة عندي، قال الزرقاني: قيل: هو مخرمة بن بكير أو ابن لهيعة، فقد رواه الوليد بن مسلم عن عبد الله بن لهيعة.

(٨) قوله: عن عبد الرحمن بن حُباب، - بضم الحاء المهملة وخفة الباء - =

أبي قتادة الأنصاري: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شَرْبِ (١) التَّمْرِ وَالزَّيْبِ جَمِيعاً، وَالزُّهُو (٢) وَالرُّطْبَ جَمِيعاً.

٧١٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ هِطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى (٣) أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ جَمِيعاً، وَالتَّمْرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعاً.

= الأسلمي المدني الأنصاري، وثقه ابن حبان، كذا في «التقريب» و«الإسعاف».

(١) في رواية يحيى: نَهَى أَنْ يُشْرَبَ.

(٢) قال القاري: بِالْفَتْحِ وَكَوْنُ الْهَاءِ الْمَلُونِ مِنَ الْبُسْرِ عَلَى مَا فِي «الْمُخْرَبِ».

(٣) قوله: نَهَى أَنْ يُنْبَذَ، قَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزُّهُو وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ، وَلِيُنْبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً: مَنْ شَرِبَ مِنْكُمْ النَّبِيذَ فَلْيُشْرِبْهُ زَيْباً فَرْداً، أَوْ تَمِراً فَرْداً أَوْ بُسْراً فَرْداً. وَيُظَاهِرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ذَهَبَ مَالِكٌ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ إِلَى تَحْرِيمِ النَّبِيذِ الَّذِي جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ الْخَلِيطَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَتَخَذُ مِنْهَا مَسْكُوراً، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْآخَرِ: لَا يَحْرُمُ (١) مَا لَمْ يَسْكُرْ، كَذَا ذَكَرَهُ الْقَارِي فِي «الْبَيَانَةِ» وَغَيْرِهِ: أَنَّ هَذَا النَّهْيَ إِرْشَادِيٌّ، كَانَ فِي زَمَنِ الْجَدْبِ وَالْقَحْطِ، فَأَمَّا فِي زَمَانِ السَّعَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسْدٍ فِي «الْكَامِلِ» عَنْ أُمِّ سَلِيمٍ وَأَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُمَا كَانَا يُشْرِبَانِ نَبِيذَ الْبُسْرِ وَالزَّيْبِ مِخْلَطَانِهِ، فَقِيلَ لِأَبِي طَلْحَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، كَمَا نَهَى عَنْ الْإِقْرَانِ =

(١) لِي «تَسْقِي النَّظَامَ» ص ٢٠٢: الْخَلِيطَانِ: قَدْ حَرَّمَهُمَا مُحَمَّدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَبِهِ يُفْنَى عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ.

١٠ - (باب نبذ^(١) الدُّبَاءِ والمَرْقُوتِ)

٧١٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، أن

= بين التمرين. وأخرج أبو داود عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يُنبذ له بهيذ يُلقي فيه تمر فيلثي فيه زبيب. وفي الباب آثار وإخبار آخر.

(١) قوله: نبذ الدُّبَاءِ، هو بضم الدال المهملة وتشديد الباء، هو القرع، وكانوا يندون فيه، والمَرْقُوتِ المطلي بالزفت، وهو القار، وقد ورد النهي عن الانتبذ في هذه الأوعية، وفي الحَتَم - وهو بفتح الحاء - الجرّة الخصر، وفي النقيع وهو الوعاء يتخذ من أصل الخلة المنقر. وإنما نهى عنه لأن هذه الظروف يشتد فيها التبيذ ولا يشمر بذلك صاحبها، قال مالك وأحمد وإسحاق: إن النهي عن الانتبذ في هذه الأوعية باقٍ، ورُوي ذلك عن عمر وابن عباس. وذهب أكثر أهل العلم - منهم الحنفية والشافعية - إلى أن الحظر كان في الابتداء، ثم صار منسوخاً، وتمسكوا في ذلك بأحاديث صريحة كما بسطه الحازمي في «كتاب المناسخ والمنسوخ» ومن تلك الأحاديث حديث مريدة قال: قال رسول الله ﷺ: كنت نهيتكم عن الأشرية في الظروف فأشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً. وفي الباب عن ابن مسعود وجابر وعبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري وغيرهم، والتفصيل في شروح الهداية. ولم يذكر المؤلف ههنا مدهه، ولا مذهب شيخه. وقد صرح به في كتاب «الآثار». حيث أخرج عن أبي حنيفة، عن علقمة بن مرثد، عن أبي بريدة، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ قال: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فروروها، ولا تقولوا هجراً، فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تمسكوها فوق ثلاثة أيام، فأمسكوها ما بدا لكم، وتروءوا، فإنما نهيتكم ليوسّع مرسعكم على فقيركم. وبني النبذ في الدُّبَاءِ والحتم والمَرْقُوتِ فأشربوها في كل ظرف، فإن الظرف لا يُجِلُّ شيئاً ولا يُحرّم، ولا تشربوا المسكر. وقيل بعد روايته قال محمد: وبه نأخذ^(٢). وهو قول أبي حنيفة. ثم أخرج عن =

(١) قال ابن رشد: إنهم أجمعوا على جوار الانتبذ في الأسقية، واختلفوا فيما سواها، فروى =

النبي ﷺ خطب في بعض مغازيه^(١). قال ابن عمر: فأقبلت نحوه^(٢) فانصرف^(٣) قبل أن أبلغه فقلت^(٤): ما قال؟ قالوا^(٥): نبي أن يُتَبَذَّ^(٦) في الدِّبَاءِ والمَزَقَّت.

٧١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه: أن النبي ﷺ نبي أن يُتَبَذَّ في الدِّبَاءِ والمَزَقَّت.

= أبي حنيفة، عن إسحاق بن ثابت، عن أبيه، عن علي بن حسين، عن رسول الله ﷺ: أنه غزا غزوة تبوك، فمر بقوم يزفنون، فقال: ما هؤلاء؟ فقال: أصابوا من شراب لهم، قال: ما ظروفهم؟ فقالوا: الدِّبَاءُ والحنتم والمَزَقَّت فتهاهم أن يشربوا فيها، فلما مرَّ بهم راجعاً من غزوته شكَّوا إليه التَّخَمَةَ، فلذن لهم أن يشربوا فيها، ونهاهم أن يشربوا المسكر. ثم قال: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة. انتهى.

(١) أي في بعض غزواته.

(٢) أي توجهت إليه لأسمع خطبته.

(٣) أي فرغ من الخطبة قبل أن أصل إليه.

(٤) أي سألت عن حاضري الخطبة.

(٥) أي الأصحاب الحاضرون.

(٦) بصيغة المجهول.

= ابن القاسم عن مالك أنه كره الانتباز في الدِّبَاءِ والمَزَقَّت فقط، ولم يكره غير ذلك، وكره الثَّوْبِي الانتباز في الدِّبَاءِ والحنتم والنَّهْر والمَزَقَّت، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا بأس في جميع الظروف والأوتان. بدلية المجتهد ١/٥١٤.

١١ - (باب نبيذ الطلاء)

٧٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن محمود بن لبيد الأنصاري، عن عمر بن الخطاب حين قديم^(١) الشام: شكى إليه أهل الشام وفاة^(٢) الأرض أو ثقلها^(٣)، وقالوا: لا يصلح لنا إلا هذا الشراب^(٤) قال: اشرَبُوا^(٥) العسل، قالوا: لا يصلحنا العسل^(٦). قال له رجل من أهل الأرض^(٧): هل لك أن أجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر، قال: نعم. فطبخوه^(٨) حتى ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، فأتوا^(٩) به إلى عمر بن الخطاب، فأدخل أصبعه فيه، ثم رفع يده فقبعه يتمطط^(١٠)،

(١) في عهد خلافته.

(٢) الوباء كل مرض عام من طاعون وغيره.

(٣) في رواية «يحيى»: وثقلها بالولوى أي ثقل مائها.

(٤) إشارة إلى نبيذ ممهود فيما بينهم.

(٥) لأن فيه شفاء من كل داء ينص القرآن.

(٦) أي لتخالفه أمزجتهم.

(٧) أي أرض الشام.

(٨) أي النبيذ.

(٩) ليعرضوه عليه.

(١٠) أي يتمطط.

فقال: هذا الطلاء مثل^(١) طلاء^(٢) الإبل، فأمرهم^(٣) أن يشربوه^(٤).

(١) أي في المِثْل.

(٢) أي القطران الذي يُطلى به الإبل للجرب.

(٣) قوله: فأمرهم أن يشربوه، هذا صريح في حل الطلاء، وهو العصير المنبي الذي طُبِّح، فذهب ثلثاه وصار غليظاً ما لم يسكر، وقد رُوِيَ عنه بطرق كثيرة وعن غيره شربه وإباحته، فأخرج ابن أبي شيبة، عن أبي الأحوص، عن إسحاق، عن عمر بن ميمون قال: قال عمر: إنا نشرب هذا الشراب الشديد ليقطع به لحوم الإبل في بطوننا أن يؤذينا. ورُوِيَ عن معمر، عن عاصم، عن الشعبي: كتب عمر إلى عماله: أما بعد، فلما جاعنا أشربة من الشام كأنها طلاء الإبل، قد طُبِّح، فذهب ثلثاه فأمر من قبلك أن يصطنعوه. ورُوِيَ من طرق أخر نحوه. وأخرج عن أنس: أن أبا حنيفة وسعد بن جيل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. وأخرج عن أنس وعلي وغيرهما شربه. وبهذه الآثار ذهب أبو حنيفة ومحمد في رواية، وغيرهما. وقال محمد في رواية ومالك والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وإسحاق وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة وغيرهم بحرمة أخذاً من حديث ما أسكر كثيره ففعله حرام، وهو حديث مخرَّج في كتب معتمدة بالفاظ متقاربة من رواية جمع من الصحابة، منهم عبد الله بن عمر وحديثه عند النسائي وابن ماجه وعبد الرزاق، وجابر حديثه عند أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان، وسعد بن أبي وقاص حديثه عند النسائي وابن حبان، وعلي حديثه عند الدارقطني، وعائشة حديثها عند أبي داود والترمذي وابن حبان وأحمد والدارقطني، وعبد الله بن عمر حديثه عند إسحاق بن راهويه والطبراني، وخواتم بن جبير حديثه عند الحاكم والطبراني والدارقطني والعميلي، وزيد بن ثابت حديثه في «معجم الطبراني»، والتفصيل في «نصب الراية» و«البنية».

(٤) قال الزرقاني: كان عمر اجتهد في تلك الحالة، ثم رجع عنه حيث حدّ ابنه في الطلاء كما مر^(٥).

(١) وفي الأوجز ١٣/٣٦٣: قلت: ليس كذلك بل أثر الباب عند الأئمة الثلاثة والجمهور غير =

فقال عبادة بن الصامت: أحللتها والله، قال: كلا والله ما أحللتها^(١)،
اللهم إني لا أجعل لهم شيئاً حرماً عليهم، ولا أحرّم عليهم شيئاً أحللتهم
لهم. قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا بأس بشرب الطلاء الذي^(٣) قد ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه، وهو لا يسكر^(٤)، فاما كل معتنق^(٥) يسكر فلا خير فيه^(٦).

(١) أي ما أحللت ما هو حرام، بل حكمت بجعل ما هو حلال.

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، هكذا ذكر في كتاب والآثار أيضاً. والمشهور عنه
في كتب أصحابنا أنه كرهه، وعنه أنه توقف، وقال: لا أحرمه، ولا أيسره لتعارض
الأخبار والآثار.

(٣) قوله: الذي قد ذهب. إلخ. قيد به لأن الطلاء الذي ذهب أقل من
ثلثه لا يحل كما قال في الجامع الصغير: محمد، عن يعقوب، عن أبي حنيفة،
قال: الحمر حرام قليلها وكثيرها، والسكر. وهو النبي من ماء التمر ونقيع الزبيب، إذا
اشتد حرام. والطلاء وهو الذي ذهب أقل من ثلثه من ماء العنب، وما سوى ذلك
من الأمرية فلا بأس به. انتهى. وبه يظهر أن لا تدافع بين كلمات الفقهاء حيث
حكم بعضهم على الطلاء بالحرمة، بعضهم بالحلّة، فإن الطلاء يُطلق على أمرين:
أحدهما حلال، والآخر حرام، كما حققه الفقيه حسن الشربلاني في رسالته «نزهة
ذوي النظر لمحاسن الطلاء والتمر».

(٤) أي مطلقاً قليله وكثيره، كما قال الفاري.

(٥) قال الفاري: بتشديد القوية المفتوحة أي قديم.

(٦) أي لا يجعل.

الشيخ من الحنفية محمولاً على أنه لم يكن مسكراً. وما تقدم من حله رضي الله عنه إنّه
فيه تصريح بقوله: «وإن سائل عن أن كان يسكر جلدنه». ولذا حصل الباجي الأثر السابق
على المسكر وحمل أثر الباب على أنه لم يبق مسكراً، وحكى فيه خلاف أبي حنيفة،
وعليه حمل الإمام محمد. انتهى مختصراً

(كتاب الفرائض^(١))

٧٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن قبيصة^(٢) بن ذؤيب: أَنَّ صر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قَرَضَ لِلْجَدِّ الَّذِي^(٣) يَفْرَضُ لَهُ النَّاسُ الْيَوْمَ.
قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ في الجدِّ. وهو قول زيد بن ثابت وبه

(١) أي السهام المقدرة في الميراث.

(٢) قوله: قبيصة، بالفتح، واسم أبيه مصغر، هو قبيصة بن ذؤيب بن حنبله الخزاعي المدني من أولاد الصحابة ولد في العهد النبوي وروى عن جمع من الصحابة، قال مكحول: ما رأيت أحداً أعلم منه بالشام، مات سنة ٨٦، كذا في «جامع الأصول».

(٣) قوله: الذي يفرض، أي من مقاسمة الأخ الواحد النصف والاثنين بالثلث، فإن زادوا فله الثلث.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، لما كان الجد يشبه الأب في أحكام، وشبه الأخ في أحكام، ولم يوجد نص يفيد تقدير سهم الجد مع الإخوة، وهل هو يحجب الإخوة كالأب أم يقاسمهم؟ اختلف فيه الصحابة ومن بعدهم اختلافاً فاحشاً، فذهب أبو بكر الصديق إلى الحجب، ولم يُنقل عنه خلافه، ولهذا أخذ به أبو حنيفة، وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان

يقول العامة . وأما أبو حنيفة ، فإنه كان يأخذ^(١) في الجَدِّ بقول أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، فلا يورث^(٢) الإخوة معه شيئاً .

٧٢٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عثمان^(٣) بن إسحاق بن خزيمة ، عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت^(٤) الجدة إلى

= وأبي سعيد الخدري ، وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وأبي هريرة وعمران بن حصين ، وبه قال قتادة وجابر بن زيد وشريح وعطاء وعبد الله بن عتبة بن مسعود وعروة وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين . وقال عليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت : يرثون مع الجدِّ ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وعلقة والأسود والنخعي والثوري مع اختلاف فيما بينهم في كيفية القسمة ، وروي عن عمر في هذه المسألة قضايا مختلفة يناقض بعضها بعضاً . والبسط في «ضوء السراج شرح الفرائض السراجية» وغيره من كتب الفرائض .

(١) وبه يُفتى عند الحنفية كما في «السراجية» و«سكب الأنهر» وغيرهما وقال السرخسي : الفتوى على قولهما .

(٢) أي بل عندهم الجدُّ بحجب الإخوة لأب وأمّ أو لأب كالأب ، وأما الإخوة لأم ، فيحجبهم الجد اتفاقاً .

(٣) قوله : عثمان بن إسحاق ، هو من التابعين وثقه ابن معين ، وخرشة القرشي العامري المدني بالخاء المعجمة بعدها راء مهملة : بعدها شين معجمة مفتوحات ، كذا في «التقريب» .

(٤) قوله : جاءت الجدة . . إلخ ، روى هذا الحديث معمر ويونس وأسامة بن زيد وابن عبيدة وجعاعة ، عن ابن شهاب ، عن قبيصة ، ثم يَدْخُلُوا بينهما أحداً . والحق ما ذكره مالك ، وقد تابعه عليه أبو أويس كذا قال ابن عبد البر . وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» : هذا الحديث أخرجه مالك وأحمد وأصحاب

أبي بكر تسأله^(١) ميراثها، فقال: مَالِكٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢) مِنْ شَيْءٍ،
وَمَا عَلِمْنَا^(٣) لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً، فارجعي حتى أسأل
الناس^(٤)، قال: فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبه: حضرت^(٥)
رسول الله ﷺ أعطاه^(٦) السُّدُسَ، فقال^(٧): هل معك غيرك؟ فقال

= السنن وابن حبان والحاكم من هذا الوجه، وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته
مرسل، فإن قبضة لا يصح له سماع من أبي بكر الصديق، ولا يمكن شهوده
للقصة، قاله ابن عبد البر. وقد اختلف في مولده، والضحيح أنه وُلِدَ عام الفتح،
فيعد شهوده القصة، وقد أهلكه عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع، وقال الدارقطني
في «العلل» بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول
مالك ومن تبعه. ثم ذكر القاضي حسين أن أنثى جاءت إلى الصديق أم الأم، والتي
جاءت إلى عمر أم الأب، وفي رواية ابن ماجه ما يدل عليه، وذكر أبو القاسم
ابن منده في «المستخرج من كتب الناس للذكر» أن هذا الحديث روي أيضاً من
حديث معقل بن يسار وبريدة وعمران بن حصين.

(١) قوله: تسأله ميراثها، أي عن ولد ابنتها^(١)، قال ابن عبد البر: فيه أن
الصديق لم يكن له قاض يفصل الأحكام، بل كانت ترجع إليه، ويؤيده ما في
«الوسائل إلى معرفة الأوائل»، للسيوطي أن أول من مَصَّرَ الأمصار واستقضى القضاة
في الأمصار عمر بن الخطاب.

(٢) أي ليس لك في كتاب الله مقدار سهم معين.

(٣) نفي العلم، لا الوجود الواقعي لانتشار الأخبار وتفرقها.

(٤) أي أسأل الصحابة عن ما يحكم لك.

(٥) أي حضرت واقعةً أعطاه فيها السُّدُسَ.

(٦) أي الحصة. (٧) أي أبو بكر قاصداً لزيادة الثبوت.

(١) في الأصل: «ابنته»، وهو خطأ.

محمد^(١) بن مسلمة : فقال مثل ذلك . فأنفذ^(٢) لها أبو بكر ، ثم جاءت
الجدّة الأخرى^(٣) إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها^(٤) ، فقال : مَالِكٌ فِي
كِتَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ^(٥) بِهِ إِلَّا لَعَيْرُكَ وَمَا أَنَا
بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ هُوَ^(٦) ذَلِكَ السُّدُسُ ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا^(٧)
فِيهِ فَهُوَ^(٨) بَيْنَكُمَا وَأَيْتُكُمَا خُذْتُ^(٩) بِهِ فَهُوَ لَهَا .

قال محمد : وبهذا تأخذ . إذا اجتمعت الجدّتان^(١٠) أمّ الأم ،

(١) هو من فضلاء الأنصار وأخبار الصحابة مات بعد الأربعين ، ذكره في «التقريب» .

(٢) من الإنفاذ ، بالذال المعجمة أي أعطى السدس لها .

(٣) للمتوفى السابق .

(٤) أي عن ولد ابنها .

(٥) قوله : قُضِيَ بِهِ ، بصيغة المجهول أو بصيغة المعلوم ، أي ما كان القضاء
الذي قضى رسول الله ﷺ وخليفته أبو بكر من السدس إلا لغيرك ، وهو أمّ الأم ،
وما يجوز لي أن أزيد في السهام المقدّرة من عند نفسي حتى أزيد على السدس
(٦) أي السهم المقرّر .

(٧) قوله : فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا . - إلخ ، قال السيوطي في «الوسائل إلى معرفة
الأوائل» : أول من ورث جدّتين عمر بن الخطاب فجمع بينهما .

(٨) أي السدس مشترك على السوية .

(٩) أي انفردت .

(١٠) احتراز عن الجدّة العائدة أمّ أب لأم وإن حلت فإنها من ذوي الأرحام .

وَأُمُّ الْآبِ فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ خَلَّتْ بِهِ إِحْدَاهُمَا فَهُوَ هَا، وَلَا تَرُثُ^(١) مَعَهَا جَدَّةُ فَوْقَهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقْهائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(١) قَوْلُهُ: لَا تَرُثُ مَعَهَا جَدَّةُ فَوْقَهَا^(١)، لِأَنَّ الْجَدَّةَ الْبُعْدَى تُحْجَبُ بِالْقُرْبَى مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ أَيْ مِنْ جِهَةِ الْآبِ أَوِ الْأُمِّ. هَذَا هُوَ مَذْهَبُ عَنِّي، وَإِحْصَادُ الرَّوَاتِبِينَ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ أَنَّ الْقُرْبَى إِنْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ الْآبِ وَالْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ فَهُمَا سَوَاءٌ فَيَكُونُ الْحُجْبُ حِينَئِذٍ فِي أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ فَقَطْ، وَهِيَ قَالُكَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلِهِ، وَالْأُدْلَى مَبْسُوطَةٌ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ.

(٢) قَالَ الْمُؤَلِّفُ: إِذَا كَانَتْ الْبُعْدَى الْجَدَّةُ لِمَنْ الْأُخْرَى، فَاجْتَمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلْقُرْبَى وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِهِمَا. وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَتَيْنِ وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، فَالْمِيرَاثُ لَهَا وَتُحْجَبُ الْبُعْدَى فِي قَوْلِ عَامَّتِهِمْ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَيَحْيَى بْنِ أَدَمَ وَشَرِيكَ أَنَّ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمَا، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ إِنَّ كِلَانَا مِنْ جِهَتَيْنِ فَهُمَا سَوَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ لِلْقُرْبَى بِمَعْنَى أَنَّهُ الْبُعْدَى مِنْ قَبْلِ الْآبِ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمُّ الْآبِ وَالْأُخْرَى أُمُّ الْجَدِّ سَقَطَتْ أُمُّ الْجَدِّ، وَتَرَى أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تُحْجَبُ بِالْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْآبِ، فَأَمَّا الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْآبِ لَهْلِ تُحْجَبُ بِالْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ؟ مَعْنَى أَحْمَدَ بِرِوَايَتِهِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا تُحْجَبُ بِهَا وَيَكُونُ الْمِيرَاثُ لِلْقُرْبَى. وَهَذَا قَوْلُ عَنِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاحِدُ الرِّوَايَاتِ مِنْ رِيدٍ، وَهِيَ قَالُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنْ أَحْمَدَ هِيَ بَيْنَهُمَا وَمَعْنَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَّةِ عَنْ رِيدٍ، وَهِيَ قَالُ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّلَاثِيُّ لِلشَّافِعِيِّ (السُّعْنِيُّ ٢٠٩/٦).

١ - (باب ميراث العمة^(١))

٧٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٢) محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم: أنه كان يسمع أباه^(٣) كثيراً يقول: كان عمرو بن الخطاب يقول: هجياً للعمة ثورث^(٤) ولا يرث^(٥).

(١) قوله: ميراث العمة، هي والخالة من ذوي الأرحام، وهم من لا سهم لهم مقدراً، وليسوا بعصبات، وأكثر الصحابة على أنهم يرثون عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات، منهم عمر وعلي وابن مسعود وأبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ ابن جبل وأبو الدرداء وابن عباس في رواية، وتابعهم في ذلك علقمة والنخعي وشريح والحنان وابن سيرين وعطاء ومجاهد وطائفة السلفاء ومروان وجابر بن زيد وابن أبي ليلى، وعيسى بن أبان، وبه قال أصحابنا، وقال زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة عنه: لا ميراث لذوي الأرحام، بل يوضع المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات في بيت المال وتابعهما في ذلك سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومالك والشافعي، كذا في «السراجة» للسيد الشريف والعلاء البخاري.

(٢) قوله: أخبرنا محمد، قال السيوطي في «الإسعاف»: محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري قاضي المدينة روى عن أبيه والزهرري، وعنه مالك وابنه عبد الرحمن وشعبة والسفيانان، وثقه النسائي وأبو حاتم، مات سنة ١٣٢.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني.

(٤) أي يرثها أبناء أخيها.

(٥) أي من أبناء أخيها وبناته.

قالوا في العمة والحالة إذا لم يكن ذو سهم ولا عصبية: فللمخاللة^(١) الثلث، وللعمة الثلثان. وحديث^(٢) يرويه^(٣) أهل المدينة لا يستطيعون^(٤) رده أن ثابت بن الدحداح مات ولا وارث^(٥) له، فأعطى رسول الله ﷺ

لم يكن وارث ذا قرابة. فهذه الآثار شاهدة على توريث ذوي الأرحام، وهو الظاهر من إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٦). ويوافقه ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه وابن حبان من حديث المقدم ابن معد يكرب مرفوعاً: أنها وارث من لا وارث له والخال وارث من لا وارث له. قال الحافظ في التلخيص: حكى ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة أنه حديث حسن، وفي الباب عن عمر رواه الترمذي بلفظ: الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له. وعن عائشة رواه الترمذي والنسائي والدراطيني ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه.

(١) هذا إذا اجتمعا وإلا يتفرد كل منهما.

(٢) أي هناك حديث آخر دال على توريث ذوي الأرحام.

(٣) قوله: يرويه، أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد ابن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان قال: توفي ثابت بن الدحداح، وليس له أصل يُعرف، فقال رسول الله لعاصم بن حدي: هل تعرف له فيكم نسباً؟ قال: لا، فدعا رسول الله أبا لبابة بن عبد المنذر ابن أخته فأعطاه ميراثه.

(٤) أي لا يستطيع المخالفون رده لكونه صحيحاً ثابتاً.

(٥) أي من أصحاب الفروض والعصبات.

(١) سورة الأنفال: الآية ٧٥.

أبَا لُبَابَةَ^(١) بن عبد المنذر، وكان ابن أخته، ميراثه. وكان ابن شهاب^(٢) يُوَرِّثُ العمَّةَ والحالة وذوي القربى^(٣) بقرابتهم، وكان^(٤) من أفقه أهل المدينة وأعلمهم بالرواية.

٧٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن حنظلة بن عجلان^(٥) الزُّرْقِيُّ^(٦) أنه أخبره، عن مولى

(١) بضم اللام.

(٢) أي محمد بن مسلم الزهري. قوله: وكان ابن شهاب يورث... إلخ، تأييد آخر على مدعاه، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» والدارقطني، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلاً أن رسول الله قال: سألت الله عن ميراث العمَّة، والتي له، فصارني جبريل أن لا ميراث لهما. وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن أسلم، ووصله الحاكم بذكر أبي سعيد، وفي إسناده ضعف، ووصله الطبراني أيضاً من حديث أبي سعيد في ترجمة محمد بن الحارث المخزومي شيخه، وليس في الإسناد وجل يُنظر حاله غيره، ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وضعفه والحاكم بسند ضعيف من حديث عبد الله بن عمر، وكذا ذكره المحافظ في «التلخيص». فعلى تقدير ثبوته محمولٌ على أنه لا سهم لهما مقلِّدٌ أو يحتمل أن يكون ذلك متقلِّداً.

(٣) أي مائو نوي الأرحام.

(٤) أي الزهري.

(٥) بالفتح ثم السكون.

(٦) قوله: الزُّرْقِيُّ، بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة نَسَباً إلى بني ذريق بطن من الأنصار، ذكره السمعاني، قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: عبد الرحمن بن حنظلة الزُّرْقِيُّ، روى عن مولى لقريش، يقال له ابن مِرْس، بكسر الحيم وسكون الراء وبالسین المهملة.

لقريش كان قديماً^(١) يقال له ابن مِرْسٍ^(٢) قال: كنتُ جالساً عند
عمر بن الخطاب، فلما صلى صلاة الظهر قال: يا يرفا^(٣) هَلُمَّ^(٤) ذلك
الكتاب - لكتاب^(٥) كان كتبه^(٦) في شأن العمّة - يُسأل^(٧) عنه ويستخير

(١) أي كبير السن.

(٢) بكسر الهم وسكون راء مهمله بعدها سين مهمله^(١)، كذا ضبطه في
«المفني» وقال: كان مولى لقريش.

(٣) قوله: يا يرفا، يفتح التحتية وإسكان الراء ويلقاء آخره ألف، مخضرم
مولى لعمر بن الخطاب وحاجبه، وكان أدرك الجاهلية ولا يعرف له صحبة، وحجّ
مع عمر في خلافة أبي بكر، قاله الكرمانى وابن حجر.

(٤) أي أحضر ذلك المكتوب.

(٥) أي قال عمر ذلك المكتوب قد كان كتبه.

(٦) لعله كتب فيه شيئاً مقدراً برأيه.

(٧) قوله: يُسأل عنه، بصيغة المجهول. ويستخير الله، بالياء: يطلب عمر
علمه من الله في ظهور أمرها هل للعمّة من شيء؟ كذا قال القاري. وفي «موطأ
يحيى»: فنسأل - بالمتكلم المنصوب - جواباً للأمر ويستخير الناس أي عن
حكمها. ولما جاء به يرفا تغير ما كان رآه من سؤال الناس، فصمّم على محوّه،
تمحله، قاله الزرقاني.

(١) قال صاحب المعلى: مقصوداً أو متروكاً وممدوداً، قال ابن التركماني: كشفت عن
ابن حنظلة وابن مرساء فلم أعرف لهما حالاً، كذا في الأبرج ٤٢٨/١٢.

الله^(١) هل لها^(٢) من شيء؟ فأق به يرفأ، ثم دعا بتور^(٣) فيه ماء أو^(٤) قدح، فمحا ذلك الكتاب فيه، ثم قال: لورضيك الله^(٥) أقرّك، لورضيك الله أقرّك^(٦).

٢ - (باب النبي ﷺ هل يورث^(٧))

٧٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأصرج، عن

(١) في نسخة: ويستخير الله فيه.

(٢) أي للعمة.

(٣) بفتح التاء طشت (بافارسية).

(٤) بالشك من الراوي أو المراد طلب ما تيسر منهما.

(٥) قوله: لورضيك الله، بكسر الكاف خطاباً إلى العمة أي لورضي الله تقدير السهم لك لأثبتك في كتابه كما أقرّ سهام أصحاب السهام فيه، وقيل: خطاب إلى المكتوب أي لورضي الله بك لأقرّك، ولم يلهم في قلبي بالمحو^(٦).

(٦) كروه للتأكيد.

(٧) قوله: هل يورث، نقل ابن عبد البر، عن جمع من أهل البصرة منهم ابن عُثَيْبَةَ أن هذا من خصائص النبي ﷺ، ونقل القاضي عياض عن الحسن البصري أنه عام في جميع الأنبياء، وقد ورد في الأحاديث ما يشهد لذلك، فأنخرج الطبراني والتستائي في السنن الكبرى بإستناد على شرط مسلم مرفوعاً: إنا معاصر الأنبياء لا نورث، وفي الباب أخبار أخر مبسطة في كتب التخريج.

(١) قال الباجي: إن المعروف من مذهب عمر متع العمة الميراث وبه قال زيد بن ثابت وأئمة ذهب مالك والشافعي، وروي عن ابن مسعود نوريهم وبه قال أبو حنيفة. انظره المتقى: ٢٤٣/٦.

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا تقسم^(١) ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي^(٢) ومؤنة عاملي^(٣) فهو صدقة.

٧٢٦ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن نساء^(٤) النبي ﷺ حين مات رسول الله ﷺ أردن أن يعشن عثمان بن عفان إلى أبي بكر يسألن^(٥) ميراثهن من رسول الله ﷺ، فقالت لهن عائشة: أليس^(٦) قد قال رسول الله ﷺ: لا نورث^(٧)، ما تركنا صدقة.

(١) قوله: لا تقسم، بفتح التاء وفي نسخة التحتية مرفوعاً، وفي نسخة مجزوماً، وفي نسخة لا يقتسم، من الافتعال بالوجه الأربعة والرواية بالجزم على النهي، وبالرفع على الخبر، كلا ذكره السيوطي وغيره.

(٢) أي بعد موتي.

(٣) قال القاري: المراد به الخليفة بعده.

(٤) أي خير عائشة.

(٥) في نسخة: يسأله.

(٦) وبهذا احتج أبو بكر على فاطمة حين طلبت الميراث، وعلى العباس وعلي رضي الله عنهما، حين طلبا الميراث.

(٧) قوله: نورث، أي نحن معاشر الأنبياء ما تركناه صدقة بالرفع، وأما قول الشيعة: إن ما نافية وصلقة مفعول، فتحريف للكلم من مواضعه، ويرد قول: لا نورث، ولا يقتسم ورثتي ديناراً، وغير ذلك. هل هذا إلا كما حكاه صاحب الإشاعة في أشراف الساعة أنه تبا رجل وسى نفسه بلا، وحرف حديث ولا نبي بعدي، بأن لفظ «نبي» مرفوع خبر، والمراد بلا نفسه، وقال: إن نبيكم أخبر بنبوتي.

٣ - (باب لا يرث المسلم الكافر)

٧٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن علي^(١) بن حسين بن علي بن أبي طالب، عن عمر^(٢) بن عثمان بن عفان، عن أسامة^(٣) بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: لا يرث^(٤) المسلم الكافر.

(١) هوزين العابد بن سيد الشهداء.

(٢) قوله: عن عمر بن عثمان بن عفان، قال ابن عبد البر: هكذا قال مالك، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان، ورواه ابن بكير، عن مالك على الشك، فقال عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان، والثابت عن مالك: عمر كما رواه يحيى وأكثر الرواة، ولا خلاف في أن لعثمان ولداً يسمى بعمر وآخر مسمى بعمر، وإنما الاختلاف في هذا الحديث هل هو لعمر أو لعمر؟ لأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون: عمرو بن عثمان، ومالك يقول: عمر، وقد رققه على ذلك الشافعي ويحيى بن سعيد القطان، فأي أن يرجع، وقال: هو عمر، والحق أن مالكاً يكاد يقلب به غيره في الحفظ والإتقان، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأبى أهل الحديث أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو. انتهى ملخصاً. وقال العراقي: لا يلزم من تفرد مالك من بين الثقات باسم هذا الراوي مع أن كلا منهما ثقة نكارة المتن ولا شذوذه، بل المتن على كل حال صحيح، غاية أن يكون هذا السند متكرراً أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك في ذلك.

(٣) قوله: عن أسامة، بالضم بن زيد - متبني رسول الله ﷺ المذكور باسمه في القرآن - بن حنثة بن شراحيل الكلبي، وله مناقب جمعة، مات سنة ٥٤ هـ بالمدينة وقيل بوادي القرى، كذا في «الإسماعيل».

(٤) قوله: لا يرث المسلم الكافر، تنه: ولا الكافر المسلم، هكذا عند جميع أصحاب الزهري واختصره مالك، قاله ابن عبد البر.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١). لا يورث المسلم الكافر^(٢) ولا الكافر المسلم. والكفر^(٣) ملة واحدة، يتوارثون به، وإن اختلفت

(١) قوله: وبهذا نأخذ، أما عدم إرث الكافر من المسلم فأمراً مجمع عليه. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَحْمِلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سِيبًا﴾^(٤)، وأما عكسه وهو عدم إرث المسلم من الكافر فنذهب علي وعامة الصحابة ومذهب معاذ بن جبل ومعاوية والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن حسين ومسروق إلى إرثه أحداً من حديث: «الإسلام يملو ولا يعلى»، أخرجه الطبراني في «الأوسط»، والبيهقي في «الدلائل» من حديث عمر مرفوعاً، والداوقطي من حديث عائذ بن عمرو، وأسلم بن سهل في «تأريخ واسط» من حديث معاذ، كذا ذكره الحافظ في «الذريعة». والحوادث أن المذكور في الحديث نفس الإسلام وعلوه بحسب الحجة أو الفهر، كذا في «شرح السراجية» للسيد، وقال ابن عبد البر: الذي عليه سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن المسلم لا يرث من الكافر. وقد ثبت ذلك مرفوعاً بنقل الثقات، فكل من خالفه محجوح به.

(٢) قوله: الكافر، أي غير المرتد وأما المرتد فيرث منه المسلم عندهم جميع ماله ما اكتسبه في حال الردة أو قبله دون العكس، لأن المرتد لا يقر على دينه، بل يجبر على الإسلام، أو يقتل، فيعتبر في حكم الإسلام فيما ينتفع به وارثه لا فيما ينتفع هو به. وعند أبي حنيفة المسلم يرث منه ما كسبه في حال إسلامه وما كسبه في ردته يكون شيئاً للمسلمين، والمسألة مبسطة في كتب الفقه.

(٣) قوله: الكفر ملة واحدة، قال السيد في «شرح السراجية»: الكفار يتوارثون بينهم وإن اختلفت نحلهم لأن الكفر ملة واحدة عدداً وذكره المزني عن الشافعي، وأبو القاسم عن مالك، وقال ابن أبي ليلى: اليهود والنصارى يتوارثون، =

(١) سورة النساء: الآية ١٤١.

مِلْلَهُمْ^(١)، يَرِثُ^(٢) الْيَهُودِيُّ النَّصْرَانِيَّ وَالنَّصْرَانِيُّ الْيَهُودِيَّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٧٢٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ^(٣) وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ.

٤ — (بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَاءِ)^(٤)

٧٢٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ^(٥) أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْعَاصِمَ بْنَ هِشَامٍ هَلَكَ^(٦)

= وَلَا تَوَارِثَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَجُوسِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى عِلْمِ التَّوَارِثِ بَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَيْضاً.

(١) بِكسر الميم وفتح اللام الأولى، جمع مِلَّةٌ بمعنى الدين.

(٢) هذا تَوْضِيحٌ لِمَا ذَكَرَهُ.

(٣) قَوْلُهُ: عَقِيلٌ، بِالْفَتْحِ، لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ مَوْتِ أَبِي طَالِبٍ كَافِرًا كَافِرًا، وَأَسْلَمَ زَمَنَ الْحَنِيفِيَّةِ، وَقِيلَ: تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ وَهَاجَرَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانٍ، وَطَالِبٌ مَاتَ كَافِرًا قَبْلَ بَدَلِهِ، وَأَمَّا عَنِّي وَكَذَا جَعْفَرٌ، فَكَانَا مُسْلِمَيْنِ عِنْدَ ذَلِكَ، لِذَلِكَ لَمْ يَرِثْهُ^(١). وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ نَهَتْ عَلَى مَوْتِ أَبِي طَالِبٍ عَلَى الْكُفْرِ، وَيَسُدُّ عَلَيْهِ غَيْرَهُ مِنَ الرَّوَايَاتِ الصَّرِيحَةِ، وَمَنْ خَالَفَ فِيهِ فَهُوَ مُحَجَّجٌ بِهَا.

(٤) بِالْفَتْحِ، هُوَ وِلَاءُ الْعِتَاقَةِ، هُوَ مَا يُوْرِثُ مِنَ الْمَعْنَقِ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ مَالِهِ، وَمَوْلَى الْعِتَاقَةِ مِنْ آخِرِ الْعَصَبَاتِ السَّبِيَّةِ.

(٥) أَيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(٦) أَيُّ مَاتَ وَقُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ كَافِرًا.

(١) كَذَا فِي الْمَتْنِ لِلْبَاجِي ٢٥١/٦.

وترك بنين له ثلاثة^(١) : ابنين^(٢) لأم^(٣) ورجلاً لعلّة^(٤) ، فهلك أحد
 الابنين^(٥) اللذين هما لأم ، وترك مالاً وموالي^(٦) ، فورثه^(٧) أخوه^(٨) لأمه
 وأبيه ، وورث^(٩) ماله وولاء مواليه ، ثم هلك أخوه^(١٠) وترك ابنه وأخاه^(١١)
 لأبيه ، فقال ابنه^(١٢) : قد أحرزت^(١٣) ما كان^(١٤) أبي أحرز من المال وولاء
 الموالي ، وقال أخوه^(١٥) : ليس كله لك ، إنما أحرزت المال ، فأما ولاء

(١) يدل .

(٢) بيان الثلاثة .

(٣) أي ولأم واحدة .

(٤) بفتح العين وتشديد اللام هي الضرة .

(٥) أي أحد الأخوين لأب وأم .

(٦) أي معطين بالفتح .

(٧) أي الميت .

(٨) أي أخوه المعيني ، لا العلاتي لكونه محبوباً بالمعني .

(٩) بيان لورثه .

(١٠) أي المعيني .

(١١) الذي كان من لم أخرى .

(١٢) أي ابن المهالك .

(١٣) أي أخذت .

(١٤) أي لكون الأخ محبوباً بالابن .

(١٥) أي العلاتي .

الموالي فلا^(١)، وأريت^(٢) لو هلك^(٣) أخي اليوم الست^(٤) أرثه^(٥) أنا؟
فاختصما^(٦) إلى عثمان بن عفان ففضى لأخيه^(٧) بولاء الموالي.

(١) أي بل أنا مستحق له.

(٢) أي أخبرني.

(٣) قوله: لو هلك، أي لومات أخي الأول الذي وُثِّق ماله وولاء مواليه
منه أبوك اليوم بعد موت أخيه لأب وأُم الذي هو أبوك لكنت أرثه أنا دونك لأن الأخ
وإن كان لأب مقدّم على ابن الأخ وإن كان لأب وأم.

(٤) استفهام إنكاري.

(٥) في نسخة: وارثه.

(٦) قوله: فاختصما إلى عثمان، أي في عهد خلافته، والمتخاصمان
ابن العاص بن هشام، وابن ابنه الآخر، قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة
في رجال الأربعة»^(١): في هذه القصة إشكال لأن العاص قُتل يوم بدر كافراً، فكيف
يموت في زمن عثمان، ويتحاكم إليه في إرثه والذي يرفع الإشكال أن يكون
التحاكم في إرث تأخر إلى زمن عثمان، لكن من يموت يوم بدر كافراً: لا يتحاكم
في إرثه إلى عثمان في خلافته. انتهى منخصصاً، وفيه سهو ظاهر، ثبت عليه
الزرقاني^(٢) وغيره فإنه لم يتخاصم إلى عثمان في إرث العاص بن هشام، وإنما ذكر
في الخبر أنه ملت وخلف شقيقين، وواحد لأم أخرى، والذي نخاصم إلى عثمان
إنما هو ابن العاصي الذي كان من أم أخرى وابن ابنه الذي مات أبوه، وقد كان أبوه
ورث شقيقه ماله وولاء مواليه لموته بلا ولد، فاختصما في ولاء الموالي دون الإرث
ولا ذكر فيه لميراث العاصي أصلاً فلا إشكال.

(٧) أي لأخ المتوفى العلامي دون ابنه.

(١) ص ٢٠٢.

(٢) ٩٨/٤.

قال محمد: وهذا نأخذ. الولاء للأخ^(١) من الأب دون^(٢) بني الأخ من الأب والأم، وهو قول أبي حنيفة رحد الله. ٧٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره: أنه كان جالساً عند أبان بن عثمان، فاختصم إليه نفر من جُهينة^(٣) ونفر من بني الحارث^(٤) بن الخزرج وكانت امرأة من جُهينة عند رجل^(٥) من بني الحارث بن الخزرج، يقال له إبراهيم بن كليب^(٦)، فماتت مورثها ابنتها وزوجها، وتركته مالاً وموالي، ثم ماتت ابنتها، فقال^(٧) ورثته^(٨): لنا ولاء الموالي، وقد كان ابنها أحوزه^(٩)، وقال الجُهينيون^(١٠):

(١) أي عند علم الأخ لأب وأم.

(٢) قوله: دون بني الأخ لأب وأم، لأن الولاء وإن كان أثر الملك، لكنه ليس بمال. ولأنه حكم المال حتى لا يجوز الاعتياض عنه بالمال، فلا يجري فيه مهام الورثة المقدرة، بل هو سبب يورث به بطريق العصبية، فيعسر الأقرب فالأقرب^(١).

(٣) بضم الجيم فيلة.

(٤) هو بطن من الأنصار.

(٥) أي في بكاه.

(٦) بصيغة التصغير.

(٧) في سعة: فقالت.

(٨) أي الابن المتوفى.

(٩) أي أخذه، ورثه، محض ورثه بعد موته كالمال.

(١٠) أي عصات المرأة من جهينة.

(١) كذا في شرح الزرقاني ٩٩/٤

ليس كذلك. إنما هو والي^(١) صاحبنا، فإذا مات وأدها فلنا ولاؤهم^(٢) ونحو نزلهم، فقضى^(٣) أبان بن عثمان للجهميين بولاء الموالي.

قال محمد: وهذا أيضاً تأخذ إذا انقضت^(٤) ولدها الذي يرجع لولاء وميراث^(٥) من مات بعد^(٦) ذلك من موليها إلى عصبته. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا

٧٣١ — أخبرنا مالك: أخبرني^(٧) مخير^(٨) عن سعيد بن المسيب:

(١) أي المرأة المتبقية التي كانت من جهة

(٢) أي الموالي

(٣) أي حكم

(٤) أي انقطع ومات

(٥) عظم نسبي.

(٦) أي بعد انقضاء أولاد المعتقة الذكور.

(٧) وفي رواية يحيى: مات أنه بلغه عن سعيد

(٨) قوله: مخير، قال لقاري في «شرح» أبي محدث أوناقل وهو عكرمة وكان مالك يكرهه، ولداً يعمر عنه في الموطأ برجل ومخير، وما كان يكتن اسمهم نكلاء سعيد بن المسيب به. وقد احتج العلماء بأصحاب السنن بحكمة، وقد صنفوا في الدلائل عنه بعد قتل فيه، وهو مولى ابن عباس أحد فقهاء مكة، سمع ابن عباس وغيره من الصحابة وروى عنه خلق كثير^(٩). انتهى.

(٩) في تحرير التهذيب ٣٠/٢ ثقه، ثبت، عظم التفسير، لم يثبت بكنيته عن ابن عمر ولا ثبت عنه بدعة

أنه سُئل عن عبدٍ له ولدٌ^(١) من امرأة حُرَّةٍ^(٢) لمن ولاؤهم؟ قال: إن مات أبوهـم وهو عبدٌ لم يُعتَقْ^(٣)، فولاؤهم لموالي^(٤) أمهم.

قال محمد: وهذا نأخذ. وإن أعتق أبوهـم قبل أن يموت جَرَّ ولاهـم^(٥)، فصار ولايتهم^(٦) لموالي أبيهـم. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا — رحمهم الله —.

(١) قوله: له ولد، قال القاري: بفتحـين أو بضم فسكون أي أولاداً.

(٢) أي كانت أمة لقوم، فصارت حرة بالعتق.

(٣) قوله: لمن ولاؤهم، أي لموالي أمهم أم لموالي أبيهـم؟

(٤) صفة كاشفة.

(٥) لأن الأولاد أحرار ببيعة الأم، فولاؤهم لموالي الأم، وإذا أعتق أبوهـم جَرَّ موالي الأب ولاهـم لكون موالي الأب أقوى من موالي الأم.

(٦) قوله: جَرَّ ولاهـم، أي إلى مواليه إن كان مولاة امرأة، فإنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقته أو أعتق من أعتقته، أو ذُبِرْنَ أو ذُبِرَ من ذُبِرْنَ، أو كاتِبْنَ، أو كاتِب من كاتِبْنَ، أو جَرَّ ولاهـم معتقهن أو معتق معتقهن، كما هو مبسوط في كتب الفرائض.

(٧) في نسخة: ولاؤهم.

٥ - (باب ميراث الحميل)^(١)

٧٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٢) بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب قال: أبى^(٣) عمر بن الخطاب أن يورث^(٤) أحداً من الأعاجم إلا ما وُلد في العرب.

قال محمد: وهذا نأخذ. لا يورث الحميل الذي يُسبى^(٥) وتُسبى معه امرأة، فتقول^(٦) هو ولدي، أو تقول هو أخي، أو

(١) قوله: ميراث الحميل، على وزن فعل، قال المطري في (المغرب): الحميل في حديث عمر بن الخطاب: الذي يحمل من بلده إلى دار الإسلام، وتفسيره في الكتاب أنه صبي مع امرأة تحمله، وتقول: هذا أبي. وفي كتاب الدعوى: الحميل عندنا كل نسب كان في أهل الحرب.

(٢) في رواية يحيى: أخبرنا الثقة عن سعيد بن المسيب.

(٣) أي امتنع.

(٤) قوله: أن يورث، أي يجعل أحداً من الأعاجم غير العرب من الروم والترك والفرس والهند وغيرها وارثاً بمجرد دعوى القرائة وإقرار بعضهم لبعض، فأما إذا ثبت ذلك بيّنة فذلك كالمولود في بلاد العرب؛ وأما المولود في العرب فإنما يورث لأنه معروف النسب.

(٥) أي من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام.

(٦) قوله: فتقول هو ولدي أو تقول. إلخ، الأنساب على قسمين منها ما ثبت بمجرد الإقرار من دون حاجة إلى البيّنة. وهو ما لم يكن فيه تحميل على الغير كإقرار الرجل لرجل أنه ابنه، فالإقرار بهذا السب يثبت النسب، ويجعل المقر له من الورثة. وهذا إذا كان المقر له مجهول النسب، وما إذا كان معروف النسب فلا يُعتبر به، ومنها ما لا تثبت بمجرد إقرار المقر، وهو ما فيه تحميل النسب على الغير كالإقرار لرجل بأنه أخوه، فإنه يتضمن تحميل النسب على أبيه بكونه ابنه

يقول (١) هي أختي، ولا نسب من الأنساب يورث إلا بيئته (٢)، إلا الوالد والولد، فإنه إذا ادعى الوالد أنه ابنه، وصدقه (٣) فهو ابنه (٤)، ولا يحتاج في هذا إلى بيئته إلا أن يكون الولد عبداً فيكذبه (٥) مولاه بذلك، فلا يكون ابن الأب ما دام عبداً حتى يصدقه المولى، والمرأة إذا ادعت الولد وشهدت امرأة حرة مسلمة على أنها ولده، وهو (٦) يصدقها، وهو (٧) حر، فهو ابنها. وهو قول أبي حنيفة والم عامة من فقهاءنا رحمهم الله.

= والإقرار بأنه عمه يتضمن تحميل النسب على الجد بأنه ابنه ونحو ذلك، ففي هذه الصور إن صدق ذلك الغير الذي حمل النسب إليه فذاك، وإلا فلا يعتبر إقراره إلا بالشهادة العادلة، فظهر أن لا تورث بمجرد الإقرار بالنسب إلا بالشهادة إلا في الإقرار بالبنوة. نعم المقر له بالنسب المتضمن تحميله على الغير إذا لم يثبت نسبه بإقرار الغير ولا بالشهادة ومات المقر على إقراره يرث عندنا المقر إذا لم يكن له أصحاب الفروض ولا العصبات لا السبيبة والنسبية ولا ذور الأرحام ولا مولى الموالاة كما هو مشروح في كتب الفرائض.

(١) أي ذلك الحميل.

(٢) أي لا بمجرد إقرار.

(٣) أي الابن.

(٤) فيرث.

(٥) أي ذلك المقر لبنته.

(٦) أي ذلك الولد.

(٧) أي والحال أن ذلك الولد حر.

٦ - (فصل (١) الوصية)

٧٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: ما حق (٢) امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت

(١) قوله: فصل الوصية، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: باب الوصية، وهو المناسب لكلمات صاحب الكتاب سابقاً وسباقاً، فإنه لم يترجم فيه لا قبله ولا بعده في موضع بفصل، ويحتمل أن يكون الفصل على هذه النسخة بالضاد المعجمة، فيكون المعنى هذا ذكر فصل الوصية، ثم الوصية، قال القاري: بالضاد المعجمة، ولا يبعد أن يكون بالمهملة. انتهى. وهذا بعيد جداً، بل الظاهر الموافق لكثير من نسخ هذا الكتاب وغيره المناسب للمقام هو الوصية بالمهملة، وذكر المعنى أن الوصية والوصايا بتشديد الياء في الأول، وكسر الواو في الثاني مصدران، ثم سمي بالوصية المال الموصى به، ومعناها في الشرع: تملكك مضاف إلى ما بعد الموت سواء كان في المنافع أو الأعباء، ولها مشرطان وأركان وأحكام مبسطة في كتب الفقه.

(٢) قوله: ما حق، مانافية. امرئ مسلم، كذا في أكثر الروايات ولا مفهوم له، فإن الوصية تصح من الذمي، وسقط في رواية: مسلم. له شيء، صفة لا امرئ. يوصي فيه، صفة لشيء. يبيت ليلتين، صفة ثانية لمسلم وخبرها ما دل عليه الاستثناء، ويحتمل أن يكون خبره يبيت بتأويله بالمصدر أي ما حقه يبيتوته إلا وهو على هذه الصفة. وفي رواية لمسلم: يبيت ثلاث ليل، وكأن ذكر الليلتين أو الثلاث لرفع الحرج. وفي الحديث دليل على أن الأشياء ينبغي أن تضبط بالكتابة، واستند به على جواز الاعتماد على الخط، ولو لم يقتض ذلك بالشهادة، وعص أحمد ومحمد بن نصر ذلك بالوصية لثبوت ذلك فيها، وأجلب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به، واحتجوا في الإشهاد بقوله تعالى: ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية﴾ (١)، الآية. واحتج بعضهم =

(١) سورة المائدة: الآية ١٠٦.

ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. هذا^(١) حسن جميل^(٢).

٧ - (باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله)

٧٣٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن
أباه أخبره أن عمرو بن سليم الزُّرقِي^(٣) أخبره^(٤) أنه قيل لعمر بن
الخطّاب: إن ههنا^(٥) غلاماً يَفَاعاً من غَسَّان

= بظاهر هذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية، وبه قال عطاء والزُّهري
والظاهرية وابن جرير وغيره، وذهب الجمهور إلى استحبابها حتى نسبها ابن عبد البر
إلى الإجماع سوى من شدّد، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) أي نفس الوصية أو كتابتها.

(٢) أي مستحب ليس بواجب^(١).

(٣) بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة نسبة إلى بني زريق قبيلة من
الأنصار.

(٤) هذه الرواية مرسلة، لأن عمرواً لم يلق عمر، قاله الطحاوي.

(٥) قوله: إن ههنا، أي بالمدينة. غلاماً يَفَاعاً من غَسَّان، - يفتح الغين
وتشدّد السين المهملة - قبيلة من الأزد، واليَفَاع يَفْنَح الياء المثناة التحتيّة بعدها فاء
بمعنى اليافع، وهو الذي راهق البلوغ، ولم يحتلم، وجمعه أيفاع قاله في

(١) قال الموقن: أجمع العلماء في جميع الأمصار والأعصار على جواز الوصية، ولا تجب
الوصية إلا على من عليه دين أو عنده دين أو عليه واجب يوصي بالخروج منه، فإن الله
تعالى قرّض أداء الأمانات وطريقه في هذا الباب الوصية فتكون مفروضة عليه، فأما الوصية
بجزء من ماله فليست بواجبة على أحد في قول الجمهور، وبذلك قال الشعبي والثوري
ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم، كذا في الأوجز ١٢/٣١٦.

= «المخرب» . وفي رواية أخرى لمالك المذكورة في «موطأ يحيى» عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أبي بكر بن حزم أن غلاماً من غسان حضرته الوفاة بالمدينة وروثه بالشام ، فذكر ذلك لعمره ، فقبل له : إن فلاناً يموت أفبوصي ؟ قال : فلبوصي ، قال يحيى : قال أبو بكر : وكان الغلام ابنَ عشر سنين أرثني عشرة سنة ، فأوصى ببئر جُشم^(١) فباعها أهلها بثلاثين ألف درهم ، وقال الزرقاني في «شرحه» : فيه صحة وصية الصبي المميز ، وبه قال مالك ، وقيل بما إذا عقل ولم يخلط ، وأحمد وقيل بأبن سبع وعنه بعض ، والشافعي في قول رجحه جماعة ومال إليه البكي ، ومنعها الحنفية والشافعي في الأظهر عنه ، وذكر البيهقي عنه أنه علق القول به على صحة أثر عمر ، وهو صحيح فإن رجاله ثقات وله شاهد . انتهى . وذكر العمري في «البنية» أن وصية الصبي جائزة عند الشافعي في قول ومالك وأحمد والشعبي والنخعي وعمر بن عبد العزيز وشريح وعطاء والزهري وإياس ، وغير جائزة عندنا وعند الشافعي في قول وأصحاب الظواهر ، وهو قول ابن عباس والحسن ومجاهد ، وأجلب أصحابنا عن أثر عمر بوجوه : أحدها : ما ذكره في «الهداية» أن الغلام الذي أمره عمر بالوصية كان بالغاً ، وسمي يافعاً مجازاً تسميةً للشيء باسم ما كان عليه لقربه منه . وثانيهما : ما ذكره أيضاً أن وصية يافع كانت في تجهيزه وأمر دفعه وذلك جائز عندنا . ورُدُّهما الإيتاني في «غاية البيان» بأن الراوي صرح بأنه أوصى لابنة عم له بمال ، فكيف يحتمل أن يكون الإيصاء في أمر التجهيز والدفن ؟ وصح في الرواية أنه كان غلاماً لم يحتمل ، ثم ذكر الإيتاني في الجواب ما ملخصه : أن من أدرك عصر الصحابة كسعيد بن المسيب والحسن والشعبي والنخعي الذين يمتدُّ بخلافهم في إجماع الصحابة رَوَى عنهم أصحابنا أنهم قالوا : لا وصية لمراهق ، فبقي رأي الصحابي . وهو ليس بحجة عند الخصم ، فكيف يُحتج به على غيره والقباس يؤيد ما ذهبنا ، فإن الوصية تسرع والصبي ليس من أهله . وذكر

(١) هي بئر بالمدينة .

[illegible]

۱۳۲- احزاب مدائن، احزاب ابن سہم، تن غامر^(۱)
اب سعد بن جهم، ع سعد بن اُمیہ غامر بن قتال^(۲) حاتم

== ان حرم، اس مہر میں محتاج نہیں تھا وہاں رہا۔

(۱) از وقت مریض سرگشته است

1. *Univariate analysis* (Table 1)

$$\frac{1}{2} \leq \lambda \leq 1 \quad (3)$$

(٢٠١) في القريب، فهديات سيد ١١٢

(۱) احوال قاز. شرح در اقصاء البحار بموسم و حداثه راجع الی
و مریدی: این اثر ششده و این تحریک و تصانیف و این کتاب و این اخبار
و غیرهم. ذکر: السیوطی

۱۰۰ (۱) انشاء میں تحریر سے پہلے وہ فی صبح حجب و رخصہ اٹھتی، وہاں سے - (۲) رات کو پہلے صبح میں
خبر گیری کے لئے صبح سے دو بجے تک اس حالت میں بیٹھتی تھیں اور ۲۰۰

رسول الله ﷺ **هَامَ حَاجَةَ الْوُدَاعِ** ^(١) **يَعُودُنِي** ^(٢) **مِنْ وَجَعٍ** ^(٣) **أَشْتَدُّ بِي،**
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَغَ مِنِّي الْوَجَعُ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ ^(٤) **وَلَا تَرِثُنِي**

(١) قوله: **علم حجة الوداع**، أي سنة عشر هكذا تفق عليه أصحاب الزهري إلا ابن عينة، فقال في فتح مكة أخرجه الترمذي وغيره، وانتفقوا على أنه وهم منه، قال الحافظ ابن حجر: وجدت لابن عينة مستنداً عند أحمد والبزار والطبراني والبخاري في التاريخ، وابن سعد من حديث عمرو النقيري: أن رسول الله قدم مكة فخلف سعداً مريضاً حيث خرج إلى حنين، فلما قدم من الجمرات معتمراً دخل عليه وهو مغلوب، فقال: يا رسول الله ﷺ إن لي مالاً واني أروث كلاله أقاوصي بمالي، الحديث. فلعل ابن عينة انتقل ذهنه من حديث إني حديث ويمكن الجمع ^(١) بأنه وقع له ذلك مرتين، فعلم الفتح لم يكن ولوث من الأولاد وعام حجة الوداع كانت له بنت فقط.

(٢) من العيادة.

(٣) بفتحين اسم لكل مرض.

(٤) التنوين للكثرة.

(١) لكن بشكل علي هذا الجمع ما أخرجه الترمذي من رواية مفيان، عن الزهري بلفظ مرضت **هَامَ الْفَتَحِ مَرَضاً**، الحديث، ولية: ليس يرثني إلا ابنتي، فبه ذكر ابنت لي عام الفتح، انظر أوجز المسالك ٣٣١/١٢

وفي هامش الكوكب الدرري ١١٩/٣، أن ما في رواية الترمذي من قوله عام الفتح يقال: إنه وهم، والصواب حجة الوداع، وجمع بينهما بحمال التعدد.

إلا ابنة^(١) لي، أ^(٢) فأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: لا، قال: فبالشطر^(٣)؟ قال: لا، قال: فبالثلث؟ ثم قال رسول الله ﷺ: الثلث، والثلث كثير^(٤)، أو كبير، إنك^(٥) أن قلّز ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة

(١) قوله: إلا ابنة لي، أي من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء وإلا فقد كان له عصبات، فإنه من زهرة، وكانوا كثيراً، قاله النووي، وقال الحافظ في «فتح الباري»^(١): زعم بعض من أدركنا أن هذه البنت اسمها عائشة فإن كان محفوظاً فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عند البخاري وهي تابعة عمّرت حتى روى عنها مالك مات سنة ١١٧ هـ. لكن لم يذكر أحد من التابعين لسعد ابنة تسمى بعائشة غير هذه، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى، وله بنات أخرى متأخرات الإسلام بعد الوفاة النبوية، فالظاهر أنها أم الحكم، ولم أر من جوز ذلك.

(٢) الاستفهام للاستخبار.

(٣) بالفتح فسكون النصف.

(٤) قوله: كثير أو كبير، بالشك من بعض الرواة، قال الحافظ: والمحموظ في أكثر الروايات بالمثلثة، وفيه أشار إلى أن الثلث رخصة والأحب الوصية بما دونها.

(٥) قوله: إنك، بكسر الهمزة استينافاً، وبالفتح أي لأنك، أن، بفتح الهمزة وسكون النون. قلز، بفتح الدال المعجمة أي ترك ورثتك أي البنت وعصبات أغنياء أي بما يرثونه منك خير من أن تذرهم عالة - جمع عائل بمعنى المحتاج - يتكففون الناس أي يسألونهم بأكثرهم.

يَتَكَفَّمُونَ النَّاسَ وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً^(١) تَبْتَغِي بِهَا^(٢) وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَجْرَتَ^(٣) بِهَا حَتَّى مَا^(٤) تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أُنْخَلَفُ^(٥) بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ^(٦) فَتَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرَفْعَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ^(٧) حَتَّى يَنْتَفِعَ^(٨) بِكَ أَقْرَامُ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ. اللَّهُمَّ امْضُ^(٩) لِأَصْحَابِي مَجْرَتَهُمْ وَلَا تَرُدَّهُمْ^(١٠) عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنْ الْبَائِسُ^(١١).....

(١) أي ولو قليلة.

(٢) أي تطلب بها رضا الله.

(٣) بصيغة المجهول المخاطب أي أعطي لك أجرها.

(٤) أي اللقمة التي تجعلها في فم الزوجة.

(٥) قول: أُنْخَلَفُ، بصيغة المجهول المتكلم أي أبقي بسبب المرض خلفاً بمكة بعد أصحابي الذين معك فإنهم يرجعون إلى المدينة معك، ذكر ذلك تحسراً وكانوا يكرهون المقام بمكة بعدما هاجروا منها وتركوها لله.

(٦) يعني أن كونك مخلفاً لا يضرك مع العمل الصالح.

(٧) أي بأن يطول عمرك.

(٨) قوله: حَتَّى يَنْتَفِعَ، قد وقع ذلك الذي تَرْجُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَشَفِي سَعْدٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ، وَطَالَ عَمْرُهُ حَتَّى انْتَفَعَ بِهِ أَقْرَامٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتَضَرَّ بِهِ آخَرُونَ مِنَ الْكُفَّارِ، حَتَّى مَاتَ سَنَةَ ٥٥ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(٩) من الإمضاء أي أتمم لهم.

(١٠) أي بترك الهجرة وعدم تمامها.

(١١) الذي عليه أثر البؤس وهو الحاجة.

سعد^(١) بن حنيفة. يرثي^(٢) له رسول الله ﷺ أن مات^(٣) بمكة.

قال محمد. الوصايا جائزة في ثلث مال الميت بعد قضاء^(٤) دينه،
وليس^(٥) له أن يوصي بأكثر.....

(١) ممن شهد بدرًا.

(٢) قوله: يرثي له، بفتح الياء ومكون الراء أي يتوَجَّع ويحزن وهذا ملوح
من كلام سعد، وقيل من كلام الزهري ذكره السيوطي

(٣) أي سبب أنه مات بمكة في حجة الوداع^(١)، وقيل: عام الفتح، وقيل:
لم يهاجر.

(٤) لأن قضاءه فرض فهو مقدم على المستحب.

(٥) قوله: وليس له أن يوصي... إلخ، اختلف في الوصية: فأكثر أهل
العلم على أنها مشروعة مستحبة غير واجبة إلا طائفة. فروي عن الزهري أنه جعل
الوصية حقاً مما قل أو أكثر وكذا حكى عن أبي مجلز، وقال أصحاب الظاهر
ومسروق وقتادة وابن جرير: هي واجبة في حق الأقربين الذين لا يرثون، وقال
بعضهم: هي واجبة في حق الوالدين والأقربين لقولنه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا
حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)،
والجمهور على أنه منسوخ بآية الموارث وبحديث مشهور: إن الله أعطى كل ذي
حق حقه، ألا وصية لوارث، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وغيرهم، ثم
اختلفوا في الزيادة على الثلث^(٢)، فذهب الشافعي ومالك وأحمد وابن شبرمة =

(١) وحزم ثلث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بأن سعد بن حنيفة مات في حجة
الوداع وهو النابت في الصحيح فتح الباري ٣٦٤/٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨١.

(٣) قال الحافظ: واحتصر أيضاً هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت؟ على قولين،
وهما وجهان للشافعية أصحابهما الثاني، فقال بالأول مالك وأكثر العراقيين وهو قول السلمي =

منه^(١)، فإن أوصى بأكثر من ذلك فأجازته الورثة بعد^(٢) موته فهو جائز، وليس لهم أن يرجعوا بعد إجازتهم، وإن رتوا^(٣) رجع ذلك إلى الثلث لأن النبي ﷺ قال: الثلث والثلث كثير، فلا يجوز لأحد وصية بأكثر من الثلث إلا أن يميز الورثة. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، رحمهم الله تعالى.

* * *

= والأوزاهي وأصحاب الظاهر إلى أنه لا يجوز وإن لم يكن له وارث، وعندنا وبه قال الحسن وشريك وإسحاق بن راهويه يجوز إذا لم يكن له وارث وكذا إذا كان وارث فأجازه بعد موته لأن الامتاع لحق الورثة فعند قدمهم أو إجازتهم يرتفع المنع، كذا حقق في «البنية».

(١) أي من الثلث.

(٢) قوله: بعد موته، قيد به لأنه لا معتبر لإجازتهم في حال حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن الحق يثبت بعد الموت، فكان لهم أن يردوا بعد وفاته، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور والثوري والحن بن صالح وشريح وطاوس والحكم والظاهرية، وروي عن ابن مسعود، وقال ابن أبي ليلى والزمري وعطاء وحماد وربيع: ليس لهم أن يرجعوا عن الإجازة سواء كان قبل الموت أو بعده، كذا ذكر العيني رحمه الله تعالى.

(٣) أي لم يجز الورثة بعد موته.

= وعمر بن عبد العزيز، وقال بئلتاني أبو حنيفة والباقون وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين. فتح الباري ٣٦٩/٥.

١ - (كتاب الأيمان^(١)) والنذر^(٢)

وأحق ما يجزىء^(٣) في كفارة اليمين

٧٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يكفر^(٤)

عن يمينه بإطعام عشرة مساكين، لكل إنسان مد^(٥) من حنطة، وكان

(١) بالنفع جمع اليمين.

(٢) جمع النذر^(١).

(٣) أي يكفي.

(٤) قوله: كان يكفر، الأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَساكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَفْطِيكُمْ أَوْ يَكْسُوتُهُمْ أَوْ تَصْرِيفُ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾^(٢)، أي متابعات كما في قراءة، فخير الله بين الإطعام والكسوة والتحرير، وأوجب على العاجز عنها الصيام، وهذا هو مذهب الجمهور، وكان ابن عمر يفعل بأن من حلف مؤكداً ثم حث فعليه عتق رقبة أو كسوة العشرة، ومن لم يؤكد فعليه الإطعام، فإن عجز فالصيام، لكون التحرير والكسوة أكثر مؤنة وأعظم قيمة فيناسب الأعظم بالأعظم جرماً، والأخف بالأخف، ولهذا كان إذا كفر عن يمينه غير مؤكد أطعم وإذا أكد أعتق، والمراد بالتأكيد تكرير اليمين مرة بعد أخرى في أمر واحد، ولعل هذا الحكم منه إرشادي مبني على مصلحة شرعية وإلا فظاهر الكتاب التخيير بين الثلاثة مطلقاً^(٣).

(٥) قوله: مد^(٤)، بضم الميم وتشديد الدال المهملة ربع الصاع، وواقفه =

(١) بسط شيخنا أنواع النذر والأيمان في الأوجز ٨٣/٩ - ٩٤ فارجع إليه.

(٢) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٣) قال الباجي: لعل ابن عمر رضي الله عنهما كان يعتقد الأمرين جميعاً فكان يرى في تأكيدها أن يأخذ ذلك بلزوم الكفارات وهو المتيقن، أو يرفع عن أدنى الكفارات الذي هو الإطعام إلى ما هو أرفع وهو الكسوة، وإنما ذلك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه. المتيقن ٢٥٤/٣.

(٤) قال صاحب المحلى: قوله من حنطة وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد، وهو =

يُحْتَقِ الْجَوَارِ (١) إِذَا وَكَّدَ (٢) فِي الْيَمِينِ .

٧٣٧ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : أَدْرَكْتُ النَّاسَ (٣) وَهُمْ إِذَا أَعْطَوْا الْمَسَاكِينَ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ أَعْطَوْا مَدًّا مِنْ حَنْطَةِ بَالْمَدِّ الْأَصْفَرِ (٤) .

= فِي ذَلِكَ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ عَنْهَا ابْنُ مَرْثُومٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، أَخْرَجَهُ عَنْهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ مَيْلٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو الشَّيْخِ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَخْرَجَهُ عَنْهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَأَبُو الشَّيْخِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ ، وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ فَقَالُوا : يَنْصَفُ صَاعٌ مِنْ حَنْطَةِ لَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ ، مِنْهُمْ عَمْرٌو أَخْرَجَهُ عَنْهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَأَبُو الشَّيْخِ وَكَذَلِكَ أَخْرَجُوهُ عَنْ عَلِيٍّ ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَصْحَابُنَا وَالْأَثَرُ مَبْسُوطَةٌ فِي «الدَّرِّ الْمَشْتُورَةِ» .

(١) جَمْعُ جَارِيَةٍ .

(٢) مِنَ التَّكْدِيدِ وَهُوَ التَّكْرِيرُ .

(٣) يَعْنِي الصَّحَابَةَ وَأَجَلَةَ التَّابِعِينَ .

(٤) قَوْلُهُ : بِالْمَدِّ الْأَصْفَرِ ، قَالَ الْفَارِسِيُّ : وَهُوَ مَدُّ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا صُرِّحَ بِهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، وَالْمَدُّ الْأَكْبَرُ (١) مَدُّ هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُخَفَرُومِيِّ وَكَانَ عَمَلًا عَلَى الْمَدِينَةِ لِبَنِي أُمَيَّةٍ .

= الْمَأْثُورُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَالْقَاسِمِ وَعَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : يَطْعَمُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا مِنَ الْبُرِّ أَوْ يَنْصَفُ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الشَّعِيرِ وَالْتَمَرِ ، وَقَالَ أَبُو حَتِيفَةَ : صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ يَنْصَفُ مِنْ بُرٍّ . أَوْجَزُ الْمَسَالِكِ ٧٩/٩ .

(١) قَالَ الْبَاجِي : وَخَالَفَهُ أَصْحَابُنَا فِي مَقْدَارِهِ فَسَنَّهُمْ مِنْ قَالَ : مُدَّانِ إِلَّا ثُلَاثًا بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : مُدَّانِ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي . انْظُرِ الْمُنْتَقَى ٤٥/٤ .

ورأوا (١) أن ذلك يجزئ^(٢) عنهم .

٧٣٨ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر قال : من حلف بيمين^(٣) فوَكَّدها^(٤) ثم حنث^(٥) ، فعليه جَنَّتُ رَقَبَةٍ أو كسوة^(٦) عَشْرَةَ مساكين ، ومن حلف بيمين ولم يَوَكِّدها فحنث ، فعليه إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين مدٌّ من حنطة ، فمن لم يجد^(٧) فصيام ثلاثة أيام .
قال محمد : إطعام عَشْرَةَ مساكين غَدَاءً^(٨) وَعَشَاءً^(٩) أو نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير .

٧٣٩ — قال محمد : أخبرنا سلام^(١٠) بن سُلَيْم الحنفي^(١١) ، عن

(١) أي اعتدوا .

(٢) أي يكفي .

(٣) المراد باليمين المقسم عليه أي حلف على أمر .

(٤) أي كَرَّر الحلف .

(٥) أي نفّض يمينه .

(٦) لكل مسكين ثوب يستر عانة يده .

(٧) أي لا يجد شيئاً من الثلاثة .

(٨) بفتح العين طعام الصبح .

(٩) بفتح العين طعام المساء .

(١٠) يشهد باللام .

(١١) نسبة إلى بني حنيفة قبيلة .

أبي إسحاق السبيعي، عن يرقأ^(١) مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال عمر بن الخطاب: يا يرقأ إني أنزلت مال^(٢) الله مني بمنزلة^(٣) مال اليتيم إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت^(٤) رددته وإن استغنيت^(٥) استعفت^(٦)، وإني قد وليت^(٧) من أمر المسلمين أمراً^(٨) عظيماً، فإذا^(٩) أنت سمعتني أحلف على يمين، فلم أمضها^(١٠) فأطعم عني

(١) يفتح الياء وسكون الواو.

(٢) أي مال بيت المال.

(٣) قوله: بمنزلة مال اليتيم، أي في حكمه الوارد في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)، فإن وقعت لي حاجة أخذته لنفسِي، ثم رددت فيه مثله إذا حصل لي الغناء وإن لم تقع استعفت عنه ولم أخذه فإنه مال المسلمين.

(٤) أي صرت موبراً.

(٥) أي عن أخذه.

(٦) من الاستعفاف طلب الحق.

(٧) مجهول من التولية.

(٨) أي أمر الخلافة.

(٩) قوله: فإذا أنت، أي قد وليت أمراً عظيماً فربما أقفل بسبب كثرة أشغالي وشدة أفكاري فأحلف على شيء ولا أبره شغلاً بالأمور العظيمة، فإذا وقعت عليه فكفر عني.

(١٠) من الإمضاء أي لم أقفل حسيه بل أحثت فيه.

(١) سورة النساء: الآية ٦.

عشرة مساكين خمسة أضوع^(١) بُو بين كل مسكينين صاع^(٢).

٧٤٠ - أخبرنا يونس^(٣) بن أبي إسحاق، حدثنا أبو إسحاق،

عن يسار^(٤) بن عمير^(٥)، عن يرفاء غلام عمر بن الخطاب أن عمر قال له: إن عليّ أمراً من أمر الناس جسيماً^(٦) فإذا رأيته قد حلفت^(٧) على شيء فاطعم عني عشرة مساكين، كل مسكين نصف صاع من بُو^(٨).

(١) يفتح الألف وضم الواو جمع الصاع.

(٢) أي لكل مسكين نصف صاع.

(٣) قوله: يونس بن أبي إسحاق، قال السمعاني في «كتاب الأنساب» عند ذكر السبيعي بعدما ضبطه يفتح السين المهملة وكسر الياء الموحدة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحت بآخره عين مهملة، نسبة إلى سبيع بطن من همدان، وبالكوفة محلة معروفة بالسبيع لتزول هذه القبيلة بها، ومن العلماء المنسوبين إلى هذه المحلة أبو إسحاق السبيعي واسمه عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السبيعي الهمداني، مولده سنة ٢٩ في خلافة عثمان رأى علياً وأسامه وابن عباس والبراء بن عازب وزيد بن أرقم وأبا جحيفة وابن أبي أوفى، وروى عنه الأعمش والثوري ومنصور، مات سنة ١٢٧ وابنه يونس بن أبي إسحاق السبيعي كنيته أبو إسرائيل، يروي عن أبيه، مات سنة ١٥٩، وفي «التقريب»: يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي صدوق بهم قليلاً، مات سنة ١٥٢ على الصحيح.

(٤) قوله: عن يسار، يفتح الياء، قال الحافظ في «التقريب»: يسار بن عمير المدني مولى عمر بن الخطاب، ثقة، نزل الكوفة.

(٥) بضم التون مصغراً.

(٦) أي عظيماً.

(٧) أي ثم حنت.

(٨) أي حنطة.

٧٤١ — أخبرنا سفيان بن عيينة، عن منصور بن المعتمر، عن شقيق بن سلمة، عن يسار بن عمير: أن عمر بن الخطاب أمر أن يُكْفَر^(١) من يمينه بنصف صاع لكل مسكين.

٧٤٢ — أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم^(٢)، عن مجاهد قال: في كل شيء من الكفارات^(٣) فيه إطعام المساكين نصف صاع لكل مسكين.

٢ — (باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله^(٤))

٧٤٣ — أخبرنا مالك، أخبرني عبد الله بن أبي بكر، عن حمته^(٥) أنها حدثته عن جدته: أنها كانت جعلت عليها مشياً إلى مسجد

(١) بصيغة المجهول.

(٢) هو ابن مالك الجزري.

(٣) كفارة الظهار وكفارة فطر رمضان وكفارة حلق الرأس في الإحرام.

(٤) قوله: إلى بيت الله، أي إلى مسجد من المساجد ليطابق الحديث الوارد، وإلا فعند الإطلاق يراد به الكعبة المعظمة أو المسجد الحرام، ولذا قال علماؤنا: إنه إذا قال عليّ المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو بسكة يجب حج أو عمرة ماشياً، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول، والقياس أن لا يجب شيء لأنه التزم المشي، وهو ليس بقربة مقصودة، والنذر بما ليس بقربة مقصودة غير لازم، وجه الاستحسان أن هذه العبارة كناية عن إيجاب الإحرام شرعاً كما لو قال: عليّ الإحرام بعمرة أو حجة ماشياً، كذا قال القاري.

(٥) قوله: عن حمته، قال الزرقاني: قال ابن الحلاء: هي عمرة بنت حزم عمّة جدّ عبد الله بن أبي بكر، وقيل لها حمته: مجازاً، وتعقبه الحافظ بأن عمرة صحابية قديمة، وروى عنها جابر الصحابي، لمرآة عبد الله عنها منقطعة لأن

قباء^(١) فماتت، ولم تقضه، فأفتى ابن عباس ابنتها أن تمشي^(٢) عنها.

٧٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٣) بن أبي حبيبة، قال:

= لم يدركها، فالأظهر أن المراد عمته الحقيقية وهي لمْ عمرو أو أمْ كلثوم. انتهى.
والأصل الحمل على الحقيقة، وعلى مدعي العمة المجازية بيان الرواية التي دعواه
فيها خصوصاً مع ما لزم عليها من انقطاع السند والأصل خلافه.

(١) بضم القاف وبالمدة موضع معروف بقرب المدينة.

(٢) قوله: أن تمشي عنها، لأن الأصل أن الإتيان إلى قباء مرغّب فيه،
ولا خلاف في أنه قرية لمن قرب منه، ومذهب ابن عباس قضاء المشي عن الميت،
ولم يأخذ بقوله في المشي الأئمة الأربعة^(١)، ولذا قال مالك: لا يمشي أحد عن
أحد، وقال ابن القاسم: أنكر مالك أحاديث المشي إلى قباء ولم يعرف المشي إلى
قباء ولم يعرف المشي إلا إلى مكة خاصة، قال ابن عبد البر: يعني لا يعرف إيجاب
المشي للمحالف والباخر، وأما المتطوع فقد روى مالك أنه صلى كان يأتي إليها راكباً
وماشياً وأن إتيانه مرغّب فيه، كذا ذكر الزرقاني.

(٣) قوله: عبد الله بن أبي حبيبة، المدني مولى زهير بن العوام، روى عن
أبي أمامة بن سهل بن حنيف وعن عثمان، ذكره البخاري عن ابن مهدي، وروى
عنه بكير بن الأشج ومالك، وأبو حنيفة في «مسنده» عنه سمعت أبا الدرداء، فذكر
الحديث في فضل من قال لا إله إلا الله، قال ابن الحذاء: هو من الرجال الذين
اكتسبوا في معرفتهم برواية مالك عنهم، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قال الموفق: إن نذر إتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة لم يلزمه إتيانه، وإن نذر الصلاة فيه
لزمته الصلاة دون المشي، ففي أي موضع صلى أجزاء لأن الصلاة لا تخص مكاناً دون
مكان فلزمته الصلاة دون الموضع، ولا يُعلم في هذا خلافاً إلا عن الليث فإنه قال: لو نذر
صلاة أو ميماً بمرض لزمه فعله في ذلك الموضع ومن نذر المشي إلى مسجد مشى
إليه.

قال الطحاوي: لم يوافق على ذلك أحد من الفقهاء، المغني ١٥/٩.

قلت لرجل وأنا حديث السن^(١)، ليس على الرجل - يقول: عليّ المشي إلى بيت الله ولا يُسمّى^(٢) نلواً - شيء؟ فقال الرجل: هل لك إلى أن أعطيتك هذا الجرو^(٣) لجرو ققاء^(٤) في يده، وتقول: عليّ مشي إلى بيت الله تعالى؟ فقلت^(٥) نعم، فقلته، فمكثت حيناً^(٦) حتى عقلت^(٧)، فقيل لي: إن عليك^(٨) مشياً. فمكثت سعيد بن المسيّب فسأله عن ذلك

(١) قوله: وأنا حديث السن، قال الباجي: يريد أنه لم يكن فقه الحديث لحداثته سنّه، وقال ابن حبيب عن مالك: كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم، وأعتقد أن لفظ الالتزام إذا مرا عن لفظ النذر لم يجب عليه شيء.

(٢) أي لا يذكر لفظ النذر.

(٣) الجرو: بتثنية الجيم: الصغير من كل شيء كما في «القاموس».

(٤) بكسر القاف وتشديد التاء المثناة وقد يفتح القاف: خيار^(١).

(٥) قوله: فقلت نعم، قال الباجي: ما كان ينبغي ذلك للرجل فربما حملة اللجاج على أمر لا يمكنه الوفاء به وكان ينبغي أن يعلمه بالصواب، فإن قيل وإلا حمّضه على السؤال، ولعله اعتقد فيه أنه إن لم يلزمه هذا القول ترك السؤال، وإن لزم دعه الضرورة إلى السؤال عنه.

(٦) أي زماناً.

(٧) أي صرت ذا عقل وفقه.

(٨) أي لزم عليك المشي إلى بيت الله بقولك.

(١) والجملة في موضع الحال أي مشيراً بلفظ هذا الجرو إلى جرو ققاء كان (في يده) وفي نسخة: يده، شُبّهت بصغار أولاد الكلاب لئنيها رصومتها، كذا في الأوهج ١٨/٩.

فقال^(١): عليك مشي. فمشيت.

قال محمد: وبهذا تأخذ. من جعل عليه المشي إلى بيت الله لزمه^(٢) المشي إن جعله نذراً أو غير نذر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

(١) قوله: فقال: عليك مشي، قال مالك: وهذا هو الأمر عندنا، وبه قال ابن عمر وطائفة، وروى مثله عن القاسم بن محمد، والمعروف عن سعيد بن المسيب خلاف ما روى عنه ابن أبي حنيفة^(١)، وأنه لا شيء عليه حتى يقول عليّ نذر المشي إلى بيت الله، كذا قال ابن عبد البر.

(٢) قوله: لزمه المشي، أي مع الحج أو العمرة سواء أطلق لفظ النذر أو لم يطلق وسواء قال عليّ المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو بمكة، وسواء قال ذلك في مكة أو في خارجها، فيلزم في هذه الصور أحد النُسُكين ماشياً لأنه تُعَوِّف لإيجاب أحد النُسُكين به، فصار فيه مجازاً لغوياً حقيقة عرفية مثل ما لو قال: عليّ حجة أو عمرة، بخلاف ما إذا قال عليّ الذهاب إلى مكة أو الذهاب لله أو عليّ السفر إلى مكة أو الركوب إليها أو المسير إليها أو نحو ذلك، فإنه لا يلزم فيها شيء لعدم تعارف إيجاب النُسُكين بهما، وعدم كون السفر ونحوه قرينة مقصودة، وكذا إذا قال: عليّ قمشي إلى بيت الله وأراد به مسجداً من المساجد، وكذا في عليّ المشي إلى بيت المقدس، أو إلى المدينة المنورة، وكذا في عليّ الشد أو الهولة أو السعي إلى مكة أو المشي إلى أستار الكعبة أو ميزابها =

(١) أما رواية ابن أبي حنيفة: فقال الباقي: إن إسنادها إلى سعيد ضعيف. انظر: المتن ٢٣٢/٢.

وقال الزرقاني: إن ثبت ما قل: فإنه المعروف عنه فيكون رجع عن ذلك وإلا فالإسناد إليه صحيح، مالك عن ابن أبي حنيفة عنه لا سيما وهو صاحب القصة. شرح الزرقاني ٥٨/٣.

٣ - (باب من جمل على نفسه المشي ثم عجز^(١))

٧٤٥ - أخبرنا مالك، عن عروة^(٢) بن أذينة أنه قال: خرجت مع جدّة لي عليها مشي إلى بيت الله حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت^(٣) فأرسلت مولى لها إلى عبد الله بن عمر ليسأله، وخرجت^(٤) مع المولى، فسأله^(٥): فقال عبد الله بن عمر: مرّها فلتركب ثم لتمش^(٦) من حيث عجزت.

قال محمد: قد قال^(٧) هذا قوم. وأحب إلينا من هذا القول

= أو أسطوانتها لو إلى الصفا والمروة أو عرفات. واختلفوا في عليّ المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام، فعنده لا يلزمه شيء وعندهما يلزم أحد النسكين، فإن قلت: إذا كان قوله عليّ المشي إني بيت الله ونحوه مثل عليّ حجة أو عمرة يلزم أن لا يلزمه المشي، بل يستوي فيه المشي والركوب، قلت: تقديره عليّ حجة أو عمرة ماشياً فإن المشي لم يهدر اعتباره شرعاً، كذا ذكره ابن الهمام في «فتح القدير».

(١) أي عن المشي واجلاً.

(٢) قوله: عن عروة بن أذينة، بضم الهمزة على التصغير لقب، اسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمرو الليثي، كان عروة شاعراً غزلاً خيراً، ثقة، وليس له في الموطأ غير هذا الحديث، ولجمله مالك بن الحارث رواية عن علي، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.

(٣) أي عن المشي.

(٤) أي لاسمع جواب ابن عمر بلا واسطة.

(٥) أي سأل المولى^(١) ابن عمر.

(٦) أي إذا قدرت فلتقص المشي من حيث أعت.

(٧) أي ذهب إلى ما أفتى به ابن عمر جمع من العلماء.

(١) في الأصل: ولمن، وهو خطأ

ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٧٤٦ - أخبرنا ^(١) شعبة بن الحجاج ، عن الحكم بن عتبة ، عن إبراهيم النخعي ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، أنه قال : من نذر أن ينجح ماشياً ، ثم عجز فليركب وليُحجج ولينحر بدنة ^(٢) . وجاء عنه ^(٣) في حديث آخر : ويهدي هدياً ^(٤) . فهذا تأخذ ، يكون الهدي مكان المشي ^(٥) . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(١) قوله : أخبرنا شعبة ، بضم الشين بن الحجاج - بتشديد الجيم الأولى بعد الحاء المفتوحة - ابن الورد العتكي مولاهم ، أبو بستان الواسطي البصري ، ثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، مات سنة ١٦٠ هـ ، وشيخه الحكم بفتح الحاء ابن عتبة - بضم العين وسكون التاء المشاة الفوقية بعدها باء مؤنثة ، على ما في نسخ هذا الكتاب - أو عتية - بضم العين مصغراً على ما ضبطه الحافظ في التتريب - ثقة ثبت من أجلة أصحاب النخعي .

(٢) أي لينجح بدنة إيلاً أو بقرة .

(٣) أي عن علي رضي الله عنه .

(٤) أي شاة ، والأول أفضل ^(١) .

(٥) قوله : يكون الهدي مكان المشي ^(٢) ، أي من دون عود المشي عند =

(١) حكى الباقي عن كتاب ابن الموز أن الشاة تجزيه مع القدرة على البدنة ، والواجب عند الحنفية شاة وهو الأصح عند الشافعية ، وقول لهم بالبدنة ، والواجب في المرحج عند الحنابلة كضرة يمين . انظر أرجز المسالك ٢٧/٤ .

(٢) إن من نذر المشي إلى بيت الله الحرام لزومه الوقوف بشذره ، وهذا قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر ، ولا نعلم فيه خلافاً ، ومن أحسد رواية أخرى أنه يلزمه دم وهو قول الشافعي وأفتى به عطية ، وهذا هو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : عليه عدي سواء =

٧٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان عليّ مشي، فأصابني خاصرة^(١)، فركبت حتى أتيت مكة فسالت عطاة بن أبي رباح وغيره، فقالوا: عليك^(٢) هدي، فلما قدمت المدينة سألت فامروني^(٣) أن أمشي من حيث عجزت مرة أخرى، فمشيت.

قال محمد: ويقول عطاة نأخذ. يركب وعليه هدي لركوبه وليس عليه أن يعود.

= القدرة، والقياس أن لا يخرج عن عهدة النذر إذا ركب، بل يجب عليه إذا قدر المشي، كما لو نذر الصوم متتابعاً، وقطع التابع، لكن ثبت ذلك نصاً في الحج، فوجب العمل به، وهو ما أخرجه أبو داود بسند حجة من حديث ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تركب وتهدي هدياً. وفي رواية أخرى له: أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية فقبل: إنها لا تطيق، فقال رسول الله ﷺ: إن الله لغني عن مشي أعتك هل تركب وتهدي بدنة. إلا أنه عملنا بإطلاق الهدي من غير تعيين بدنة لقوة روايته والتفصيل في «فتح القدير».

(١) أي وجع الخاصرة (تهي كذا، وبياض مردم، بالفارسية)

(٢) أي من غير إعادة المشي.

(٣) إفتاؤهم مثل إفتاء ابن عمر.

= عجز عن المشي أو قدر عليه وأقل الهدي شاة، وقال الشافعي: لا يلزمه مع العجز كفارة بحال إلا أن يكون الطر شيئاً إلى بيت الله فهل يلزمه هدي^٤ فيه قولان، وأما غيره فلا يلزمه مع العجز شيء. انظر المغني ١٢/٩.

٤ - (باب الاستثناء في اليمين)

٧٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر قال^(١):

من قال: والله^(٢)، ثم قال: إن شاء الله، ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحسن.

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا قال: إن شاء الله ووصلها^(٣) يمينه

(١) قوله: قال، هذا موقوف على ابن عمر عند مالك وجماعة من أصحاب نافع، ورفع أيوب السخيتاني، رواه الشافعي وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من طريقه عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: من استثنى شيئاً شاء مضي، وإن شاء ترك من غير حنث. هذا لفظ النسائي، ولفظ الترمذي: فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه. ولفظ الباقرين سوى أحمد فقد استثنى، قال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه غير أيوب، وقال ابن عثمة: كان أيوب نذرة يرفعه، ونذرة لا يرفعه، وقال البيهقي: لا يصح رفعه إلا عن أيوب، وتابعه على رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكنه بن فرقة وأيوب بن موسى. وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً: من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله لم يحسن، أخرجه الترمذي واللفظ له، والنسائي وابن ماجه وابن حبان، كذا أورده الحافظ في «التلخيص».

(٢) أي والله لأفعلن كذا.

(٣) قوله: ووصلها يمينه، المراد بالوصل أن لا يتعد في التعرف منفصلاً كالانفصال بسكوت أو كلام، حتى لا يضر قطعه بتثني أو سعال ونحو ذلك، واحتراز به عما إذا قال ذلك منفصلاً، فإنه بعد الفراغ رجوع عن اليمين، ولا يصح ذلك. قلن قلت: الحديث بإطلاقه لا يفصل بين المنصل والمنفصل؟ قلت: الدلائل الدالة من التصوص وغيرها على لزوم العقود هي التي توجب الاتصال، قلن جواز الاستثناء منفصلاً يفضي إلى إخراج العقود كلها من المقصود من البيوع والآنكحة وغيرها، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى، كذا ذكر المعني. وذكر صدر الشريعة في =

فلا شيء^(١) عليه . وهو قول أبي حنيفة .

٥ - (باب الرجل يموت وعليه ذنر)

٧٤٩ - أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس : أن^(٢)

= الاستدلال على امتناع التراخي حديث : فليكفر عن يمينه ، فإنه أوجب الكفارة
فلو جاز بيان التغير أي الاستثناء مترخياً لما وحيث الكفارة في يمين أصلاً لجواز أن
يقول مترخياً إن شاء الله فتبطل يمينه . والمسألة خلافية بيننا وبين الشافعية مبسطة
بإدلتها في كتب الأصول .

(١) قوله : فلا شيء^(١) ، أي لا يجب عليه البرّ لأنه علق المقسم به على
مشيئة الله تعالى وهي غير معلومة ، نعم : لو قال : إن شاء الله لمحرد التبرك من غير
قصد التعليق ينعقد يميناً .

(٢) قوله : أن سعد ، هكذا رواه مالك وتابعه الليث ويكره بن وائل وغيرهما
عن الزهري ، وقال سليمان بن كثير ، عن الزهري عن عبيد الله ، عن ابن عباس ،
عن سعد أخرج جميع ذلك النسائي ، وأخرجه أيضاً من رواية الأوزاعي وابن عيينة ،

(١) في المحلى ، قال عياض : أحجموا على أن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً ،
وعن ابن عباس له الاستثناء ابتداءً ، وثبوته بعضهم أنه يستحب له أن يقول : إن شاء الله تبركاً
بقوله تعالى : «واذكر ربك إذ نسيت» ، وليس مراده أن ذلك رافع للحنث وماسق للكفارة ،
وأما إذا استتفى في الطلاق والعنف وغيرهما ما سوى اليمين بالله فمذهب الشافعي
وأبي حنيفة صحة الاستثناء فيها كاليمين ، وقال مالك والأوزاعي : لا تصح إلا في اليمين .
انتهى . وفي المعنى : أنه يصح الاستثناء في كل يمين مكفرة عند أحمد إلا الطلاق والعنف
فأكثر الروايات عنه فيها أنه توقف في ذلك . وفي رواية : ليس له الاستثناء فيهما مثل قول
مالك وغيره . انظر أوجز المسالك ٦٥/٩ .

وقال الغزالي : نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما جواز تكثير الاستثناء ولعله لا يصح النقل
عنه . انظر بدل المجهود ٢٨٢/١٤ .

سعد^(١) بن عباد استفتى رسول الله ﷺ فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضيه، قال: اقضيه^(٢) عنها.

قال محمد: ما كان من نذر أو صدقة أو حج قضاه عنها أجزأ^(٣)

= عن الزهري على الوجهين، وابن عباس لم يدرك القصة. فإن أم سعد حمرة بنت مسعود، وقبل بنت سعد بن قيس الأنصارية الخزرجية من المباحات، ماتت والنبي ﷺ غائب في غزوة دومة الجندل، وكانت في الريح الأولى سنة خمس، وكان سعد بن عباد عند ذلك معه وابن عباس كان حين ذلك مع أبويه بمكة، فترجح رواية من زاد عن سعد، ويحتمل أنه أخذه عن غيره. كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

(١) أحد النقباء من الأنصار.

(٢) قوله: قال اقضيه، أي استجباً لا رجوعاً، خلافاً للظاهرية تعلّقاً بظاهر الأمر، قائلين سواء كان بمال أو بدل، وأصحابنا خصّوه بالعبادات المالية دون البدنية المحضّة لقول ابن عباس: (لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد)، أخرجه النسائي في مسته الكبرى، ونحوه عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. وفرّقوا بين ما إذا أوصى المتوفى أيضاً بالتلويح على الورثة ذلك من ثلث ماله وإن لم يوصر لا يجب عليه، فإن أوفى تبرعاً فالمرجوع من سعة فضل الله أن يكون مقبولا.

(٣) قوله: أجزأ ذلك، أي سقط عن ذمة الناذر ذلك إن شاء الله وهذا تعليق للإجزاء عند علم الوصية ويؤيده ما في صحيح البخاري، عن ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أختي تلمت أن تحج وإنها ماتت قبل أن تحج فقال: لو كان عليها دين أكنّت قاضيه؟ قال: نعم، قال: فأقضى، فتبين الله أحق بالقضاء^(٤).

(١) وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي أنه يجب قضاءه من رأس مال وإن لم يوصر إلا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثمت، وشرط المالكية والحنفية أن =

ذلك إن شاء الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا
رحمهم الله تعالى .

٦ - (باب من حلف أو نذر في معصية)

٧٥٠ - أخبرنا مالك، حدّثنا طلحة^(١) بن عبد الملك، عن
القاسم بن محمد، عن عائشة زوج النبي ﷺ : أن النبي ﷺ قال^(٢) :
من نذر أن يُطِيع الله فليطعه^(٣)، ومن نذر أن يحصيه فلا يحصه^(٤).

(١) قوله: طلحة بن عبد الملك، الأيلي - بفتح الهمزة - وثقه أبو داود
والنسائي وجماعة، كذا في «الإسعاف».

(٢) قوله: قال: من نذر، قال الزرقاني: هذا الحديث رواه الثعنبي
ومحيى بن بكير وأبو مصعب وسائر رواة «الموطأ» عن مالك سنداً، وأخرجه
البخاري عن شيمه أبي عاصم الضحاك، عن مخلد وأبي نعيم الفضل بن دكين،
والترمذي والنسائي، عن قتيبة بن سعيد الثلاثة عن مالك به، وتابعه عبيد الله، عن
طلحة عند الترمذي.

(٣) قوله: فليطعه، أي وجرياً، فإن المباح يصير واجباً بالنذر، لقوله تعالى:
﴿وَلْيُقِيمُوا زُكُوتَهُمْ﴾^(١).

(٤) قوله: فلا يحصه، كما إذا نذر ترك الكلام مع أبيه أو ترك الصلاة

يوصي بذلك مطلقاً، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه، وقول الزهري: إنها حاصرت سنة
بعد، ولكن يمكن أن يكون سعد نزل من تركتها أو ترع به. فتح الباري ٥٨٥/٦١.

(١) سورة الحج: الآية ٢٩.

قال محمد: وبهذا نأخذ. من نذر نذراً في معصية ولم يسم^(١)، فليطع الله وليكفر^(٢) عن يمينه. وهو قول أبي حنيفة.

٧٥١ — أخبرنا مالك، أخبرني^(٣) يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: أتت امرأة إلى ابن عباس فقالت: إني نذرت أن

= أو حلف في ذلك فإنه يجب عليه أن لا يأتي بالمعصية^(٤)، بل يخالف ما نذره وما حلف عليه ويوافق ما أمره به.

(١) قوله: ولم يسم، أي لم يمين تلك المعصية بل قال: علي معصية ربي ونحو ذلك، وكأنه حمل قوله ﷺ: ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه على نذر المعصية غير مسماة وليس بظاهر، فإن الظاهر أن مراده ﷺ الإطلاق سمي أو لم يسم.

(٢) قوله: وليكفر عن يمينه، هذا على تقرير أنه حلف بظاهر، وأما إذا لم يحلف بل اكتفى على كلمة النذر فلأن كلمة النذر بصفة يمين بموجبه لأن النذر عبارة عن إيجاب المباح، وهو مستلزم لتحريم الحلال، وهو معنى اليمين، فيلزم ما يلزمه في اليمين إذا حثت. وفي المسألة تفصيل واختلاف مبسوط في كتب الأصول.

(٣) في نسخة: أخبرنا.

(١) قال الموفق: نذر المعصية فلا يحل الوفاء به إجماعاً، ولأن النبي ﷺ قال: ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه، ولأن معصية الله لا تحل في حال، ويجب على الناذر كفارة يمين، روي نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وجابر وعمران بن حصين وسمرة بن جندب وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وروي عن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة عليه، فإنه قال: فومن نذر لي هبتم دار غيره لبنة لبنة لا كفارة عليه، وهذا في معناه، وروي هذا عن مسروق والشامي وهو مذهب مالك والشافعي... إلخ. المخني ٣/٤ - ٤.

أنحر^(١) ابني، فقال: لا تنحري ابنك، وكفري^(٢) عن يمينك^(٣)، فقال شيخ عند ابن عباس جالس: كيف^(٤) يكون في هذا كفارة؟ قال ابن عباس: أرايت^(٥) أن الله تعالى قال^(٦): ﴿والذين يظاهرون من

(١) أي: لاذبح.

(٢) قوله: وكفري عن يمينك، أي بكفارة اليمين، وفي رواية عن ابن عباس: ينحر مائة من الإبل مقدار دية النفس، وروي عنه أيضاً: ينحر كبشاً أخذاً من فداء إسماعيل على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وروي قوله الأول عن عثمان وابن عمر، وروي الأخيران عن علي، كذا ذكره ابن عبد البر.

(٣) سمي النذر يمناً لكونه موجب موجه.

(٤) أي فإنه نذر معصية.

(٥) أي أخبرني.

(٦) قوله: قال: ﴿والذين يظاهرون...﴾^(١)، حرضه إثبات أن لا تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة، فإن الظهار أمر قبيح عرفاً وشرعاً، وقد قال الله تعالى في حق المظاهرين: ﴿وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور﴾، ثم جعل فيه الكفارة في الآية التالية، وهو تحرير رقبة: ﴿فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً﴾^(٢)، فكذا نذر المعصية وإن كان ممنوعاً شرعاً يلزم فيه كفارة اليمين، وبه ظهر الجواب عن كلام ابن عبد البر حيث قال: لا معنى للاعتبار في ذلك بكفارة الظهار، لأن الظهار ليس بنذر، ونذر المعصية جاء فيه نص النبي ﷺ. انتهى. وذلك لأن الظهار وإن لم يكن نذراً لكنه متشارك به في كونه معصية فإذا جاز وجوب الكفارة في الظهار جاز في النذر بالمعصية وهما متساويان في ورود النهي عنه صراحة أو إشارة.

(١) سورة المجادلة: الآية ٢.

(٢) سورة المجادلة: الآية ٤.

١ نسانهم ﴿ ثم جعل فيه من الكفارة ما قد رأيت؟

قال محمد: ويقول ابن عباس^(١) نأخذ. وهذا^(٢) مما وصفت لك أنه من حلق أو نذر نذراً في معصية، فلا يعصين، وليكفرون^(٣)، عن يمينه.

٧٥٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا^(٤) ابن سهيل بن أبي صالح، عن

(١) وأخرج صاحب الكتاب في كتاب «الأثر» في مثل هذا، عن مسروق وابن عباس أنهما أمرا بذيح الكيش وقال: به نأخذ.

(٢) أي هذا من فروع ما ذكرت لك من الحكم الكلي.

(٣) قوله: وليكفرون عن يمينه، وبه قال أحمد في رواية، وفي رواية عنه: يلزمه في هذه الصورة ذبح الشاة. وقال مالك والشافعي: لا يلزمه شيء، كذا في روحمة الأمة.

(٤) قوله: أخبرنا ابن سهيل بن أبي صالح، هكذا وجدنا في بعض المسح، وفي بعضها سهيل بن أبي سهيل بن أبي صالح، وفي سحنين مصححين: أخبرنا ابن أبي صالح، وهو الصحيح الموافق لما في رواية يحيى بن مالك: عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه... إلخ. ولعن لفظ الابن على سهيل في النسخة الأولى من زبادات النساخ، فإن هذه الرواية لسهيل بن أبي صالح لا لابنه ولا لسهيل بن أبي سهيل بن أبي صالح، وهو سهيل — بضم السين مصحراً — ابن أبي صالح، أبو زيد المدني، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال الحاكم: أحد أركان الحديث قد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد وروى عنه مالك، وهو الحكم في شيخ المدينة، الأساقد لهم وأرخ وفاته ابن قانع سنة ١٣٨. وأبوه أبو صالح اسمه ذكوان السمان الريات المدني. قال أبو حاتم: ثقة، صالح، يحتج بحديثه، وقال أبو داود: سألت =

أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من حلف على يمين فرأى
غيرها خيراً منها فليكفر^(١) عن يمينه وليفعل.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= ابن معين، من كان الثبت في أبي هريرة؟ فقال: ابن المسيب وأبو صالح
وابن سيرين، والأعرج، مات سنة ١٠١ هـ، كذا في تهذيب التهذيب.

(١) قوله: فليكفر عن يمينه، أي بعد الحنث، فإنه لو قدم الكفارة، ثم حنث
لا يجوز عندنا لأن سبب وجوب الكفارة هو الحنث لا إرادته ولا اليمين، فإنه عقد
للبر لا للحنث، ولا يجوز تقديم الشيء على سببه، وذهب الشافعي إلى إجزاء
الكفير بالمال قبل الحنث، وأما الصوم فلا يجزئ في ظاهر مذهبه، وفي وجه
يجوز تقديمه أيضاً، وبه قال مالك وأحمد، كذا في «النهاية». ونقل الزرقاني^(١):
ظاهر هذا الحديث إجزاء الكفير قبل الحنث ومنع ذلك أبو حنيفة وأصحابه،
والعجب أنهم لا تجب الزكاة عندهم إلا بتمام الحول، وأجازوا تقديمها قبله من غير
أن يرووا مثل هذه الآثار، وأبوا من تقديم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية
والحجة في السنة ومن خالفها محجوج بها، قاله ابن عبد البر. وهذا كلام صدر عن
الغفلة عن أصول الحنفية فإن الحول عندهم إنما هو سبب لوجوب أداء الزكاة
لا لوجوبه، وسبه ملك النصاب، وقالوا: لا يجوز تقديم الزكاة على ملك النصاب
ويجوز بعد ملكه على الحول بخلاف الحنث فإنه سبب لوجوب الكفارة لا لوجوب
أدائه حتى يجوز تقديمه، ويجعل اليمين مياً غير معقول، وما ذكره من كون ظاهر
الحديث المذكور جواز التقديم غير مقبول، فإن الواو لمطلق الجمع لا لترتيب على
الأصح. فمن أين يفهم التقديم. وفي المقام كلام طويل. ليس هذا موضعه^(٢).

(١) شرح الزرقاني ٦٥/٣.

(٢) راجع أوجز المسلك ٦٩/٩ - ٧٠.

٧ - (باب من حلف^(١) بغير الله^(٢))

٧٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ سمع^(٣) عمر بن الخطاب، وهو يقول: لا وأبي^(٤)، فقال رسول الله ﷺ: إن الله ينهاكم أن تحلفوا^(٥) بآبائكم، فمن كان حائفاً فليحلف بالله ثم ليبرر^(٦) أو ليصمت^(٧).

قال حمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي لأحد أن يحلف بآبيه، فمن كان حائفاً فليحلف بالله ثم ليبرر أو ليصمت.

٨ - (باب الرجل يقول: ماله في رثاج الكعبة)

٧٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرني^(٨) أيوب بن موسى من

(١) قوله: حلف، كان ذلك من عادة أهل الجاهلية فنهى عنه في الإسلام حتى ورد: من حلف بغير الله فقد أشركه، أخرجه أحمد والنرمذي والمحاكم.

(٢) من الكعبة والقرآن والنبي وغير ذلك.

(٣) في رواية كان ذلك في سفر غزاة.

(٤) حلف بالآب حسبما اعتادوه.

(٥) التخصيص بذكر الأباء إما بحسب المورد أو بناء على أن الحلف به كان غالباً عندهم وإلا فالحكم عام.

(٦) من بررت في يمينه إذا صدق فيه وفعل على حسبه.

(٧) يضم الميم على الرواية المشهورة وحكي بالكسر: أي ليست.

(٨) قوله: أخبرني مالك... إلخ، في «موطأ يحيى» وشرحه للزرقاني:

(مالك، عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن العاصي المكي الأموي ثقة،

مات سنة ١٣٢ هـ، (عن منصور بن عبد الرحمن) بن طلحة بن الحارث العبدي =

وُلِدَ (١) سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُجَّيِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ (٢)، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ فِيمَنْ قَالَ: مَا لِي فِي رَتَاجِ (٣) الْكَعْبَةِ يُكْفَرُ ذَلِكَ بِمَا يُكْفَرُ الْيَمِينِ.

قَالَ عُمَرُ: قَدْ بَلَّغْنَا هَذَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ يَفِي (٤) بِمَا جَعَلَ (٥) عَلَى نَفْسِهِ، فَيَنْصَلِّقَ (٦) بِذَلِكَ وَيُحْسِكَ

= (الحجبي) بفتح الحاء والجيم نسبة إلى أبي حجابة الكعبة المكي ثقة أخطأ ابن حزم في تضعيفه (عن أمه) صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدري لها رؤية، وحدثت عن عائشة وغيرها من الأصحاب. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: هذا الحديث أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن، ورواه أبو داود نحوه عن عمر من قوله. انتهى.

(١) أي من أولاده.

(٢) هكذا في كثير من النسخ لهذا الكتاب وتخالفه رواية يحيى (١).

(٣) قوله. في رتاج الكعبة، بكسر الراء بمعنى الباب، يقال: جعل فلان ماله في رتاج الكعبة (٢) أي نذره لها هدياً، كذا في «المغرب» وغيره.

(٤) من الوفاء.

(٥) أي بما ألزم على نفسه بالدر.

(٦) لأن جعله في رتاج الكعبة عبارة عن التصديق به في سبيل الله.

(١) هي نسخة يحيى: منصور الحجبي: ولكن في النسخ المصرية منصور بن عبد الرحمن الحجبي، كما في «موطأ محمد». قال الحافظ: هو ابن صفية بنت شيبة. ثقة، من الحامة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه. تقريب التهذيب ٢/٣٧٦.

(٢) وفي «المحلى». المراد في هذا الحديث نفس الكعبة، لأنه أراد أن ماله هدي إني الكعبة لا إلى بابها. انظر الأجزاء ١١٥/٩.

ما يَقُوْتُهُ^(١)، فإذا^(٢) أفتاد مالاَ تَصْلُقُ بِمِثْلِ ما كانَ أَمْسَكَ . وهو قولُ أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٩ - (باب اللغو من الأيمان)

٧٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لغو اليمين: قول الإنسان: لا والله، وبلى والله .

قال محمد: وبهذا تأخذ . اللغو^(٣) ما حلف عليه الرجل، وهو يرى

(١) أي قدر ما يكفيه ثلثا يحتاج إلى المذلة والمسألة .

(٢) أي حصل مالاَ آخر كافياً .

(٣) قوله: اللغو... إلخ، اختلفوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم^(١) على أقوال: الأول: أنه أن تحلف على شيء وأنت غضبان، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس . الثاني: هو الحلف على المعصية مثل أن لا يصلي ولا يصنع الخير، أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي حاتم، عن سعيد بن جبيرة . الثالث: أن تحرم ما أحل الله لك، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس . الرابع: أن تحلف على الشيء، ثم تنسى فلا يؤخذ الله فيه، ولكن يجب الكفارة إذا تذكر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي حاتم، عن النخعي . الخامس: وهو مختار أصحابنا أن اللغو هو أن تحلف على الشيء ظاناً أنه صادق وهو في الواقع كاذب^(٢)، فلا مؤاخذه فيه، =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٥ .

(٢) واخترنا في لغو اليمين، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية، هو أن يحلف بالله على أمر يظنه على ما حلف عليه ثم يبين أنه بخلافه، سواء قصد أولم يقصد فسق عن لسانه =

أنه حق، قاستبان^(١) له بعد أنه على غير ذلك، فهذا^(٢) من اللغو عندنا.

* * *

= لا كفارة ولا إثم وهو المروي عن إبراهيم، أخرجه عبد بن حميد، وعن ابن عباس أخرجه ابن جرير وابن المنذر عن عائشة أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقي وعن أبي هريرة أخرجه ابن جرير. السادس: هو كلام الرجل في بيته وفي المزاح والهزل: لا والله ويلي والله، من غير قصد اليمين، أخرجه وكيع والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبخاري وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي عن عائشة، وسعيد بن منصور والبيهقي عن ابن عباس، وأبو الشيخ عن ابن عمر وروى نحوه مرغوعاً من حديث عائشة، أخرجه ابن جرير وابن حبان وابن مردويه والبيهقي، والآثار مبسطة في الدر المنثور.

(١) أي ظهر.

(٢) قوله: فهذا من اللغو، فلا يجب فيه كفارة ولا إثم، وإنما إذا حلف على ماضٍ كاذباً عمداً ففيه الإثم دون الكفارة، وفيه خلاف الشافعي، وإذا حلف على مستقبل ولم يبر عمداً ففيه الكفارة والإثم، وهو المسمى باليمين المنعقدة.

= إلا أن لنا حجة ومالكاً قالاً: يجوز أن يكون في الماضي وفي الحال، وقال أحمد: هو في الماضي، ثم اتفقوا لاثبتهم على أنه لا إثم ولا كفارة، وعن مالك: أن لغو اليمين أن يقول: لا والله ويلي والله على وجه المعاورة من غير قصد إلى عقدها. وقال الشافعي: لغو اليمين ما لم يعقده، وإنما يتصور ذلك عنده في قوله: لا والله ويلي والله عند المعاورة والغضب واللجاج من غير قصد سواء كانت على ماضٍ أو مستقبل وهو رواية عن أحمد. رحمة الأمة ص ٣٠٦.

(كتاب^(١) البيوع في التجارات والسلم^(٢))

١ - (باب بيع^(٣) المرايا)

٧٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن

(١) في نسخة: أبواب.

(٢) بفتحين: نزع من البيوع: بيع أجل بعاجل بشروط مذكورة في موضعها.

(٣) قوله: بيع المرايا، قد ورد في الأحاديث المنع عن بيع المزينة - وهو بيع التمر على التخل بتمر مجلوز مثل كيله خرصاً - عند البخاري ومسلم من حديث جابر وأبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس وابن عباس عند البخاري، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم والترمذي، ومن حديث ابن عمر عند الشيخين، وحديث زيد عند الترمذي، وحديث سعد عند أبي داود والنسائي، وحديث رافع عند النسائي، وإنما نهى عنه لأنه يتضمن الربا من جهة النسيئة ومن جهة عدم التساوي جزماً، والتخمين أمر غير قطعي، ومن ثم نهى عن المحافلة وهو بيع الحنطة في منبليها بمثل كيلها خرصاً من الحنطة. وورد من حديث زيد وأبي هريرة وسهل بن سعد الرخصة في بيع المرايا، وفي بعض الروايات نهى رسول الله ﷺ عن المزينة ورخص في المرايا أن يُباع بخرصها يأكلها أهلها وطباً. وقد اختلفوا في تفسيرها اختلافاً فاحشاً، ومذهب الحنفية في ذلك أن المزينة بجميع صورها منهي عنه والعروة المرخص فيها ليس من صور البيع حقيقة، بل هو من صدد الهبة =

زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ رخص^(١) لصاحب العريّة أن يبيعهما
بخرصها^(٢).

٧٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أن أبا سفيان مولى
ابن أبي أحمد أخبره، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ رخص في بيع
العرايا فيما دون خمسة أوسق^(٣) أو في خمسة أوسق^(٤). شك

= والمعطية، وهو قريب من معناه اللغوي، فإن العريّة بمعنى العطية بفتح العين وكسر
الراء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، ويُجمع على عرايا. وقال الشافعي:
يجوز ذلك فيما دون خمسة أوسق، وبه قال أحمد، وفي خمسة أوسق له قولان،
في قول يجوز، وفي قول لا، وهو قول أحمد، واختلف عن مالك أيضاً في خمسة
أوسق، وهذا الاختلاف بناءً على وقوع الشك في رواية أبي هريرة. وزيادة
التفصيل في «البناء» وغيرها. وقد عقد المحامي في «شرح معاني الآثار» لهذه
المسألة باباً، وحقق فيه قول الحنفية بما لا مزيد عليه، لكن أكثر ما ذكره منقول فيه
عند المتصف والعق مع الجماعة.

(١) أي أجاز له.

(٢) بالفتح بمعنى التقدير والتخمين.

(٣) بالفتح فسكون فضم، جمع وسق — بفتحين — وهو مقدار ستين صاعاً.

(٤) قوله: وفي خمسة أوسق، قال شارح المسند: اختلفوا في أن هذه
الرخصة تقتصر على مورد النص، وهو النخل أم يتعدى إلى غيرها على أقوال:
أحدها: اختصاصها بالنخل، وهو قول أهل الظاهر على قاعدتهم في ترك القياس.
الثاني: تعديها إلى العنب بجامع ما اشتراكا فيه من إمكان الخرص، فإن ثمرتها
متميزة مجموعة في عناقيلها بخلاف سائر الثمار فإثباتها مفرقة مستورة بالأوراق،
وبهذا قال الشافعي. الثالث: تعديها إلى كل ما يبيع ويدخر من الثمار، وهذا هو
المشهور عند المالكية، وجعلوا ذلك علة في محل النص، وأنطوا به الحكم.

داود^(١) لا يلزي أقال خمسة أو فيها دون خمسة؟

قال محمد: وبهذا نأخذ. وذكر^(٢) مالك بن أنس أن العرية إنما

للمرايح: تعديتها إلى كل ثمرة مذخرة وغير مذخرة، هذا قول محمد بن الحسن، وهو قول للشافعي. ووقع في حديث أبي هريرة عند البخاري أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق، فاعتبر من قال بجواز العرايا بمفهوم العدد، ومنعوا ما زاد عليه، واختلفوا في جواز الخمسة للشك المذكور، والراجع عند المالكية الجواز في الخمسة فما دونها، وعند الشافعية فيما دونها لا في خمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر. فمأخذ المصنف أن الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ بما يتيقن ويُلغى ما وقع فيه الشك، والسبب فيه أن النهي عن بيع المزانية هل وقع متقدماً، ثم وقعت الرخصة في العرايا، أو النهي عن المزانية وقع مقروناً مع الرخصة، فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم، ويرجح الأول بما عند البخاري: قال سالم: أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ رخص بعد ذلك لصاحب العرية، قال ابن عبد البر: وقال آخرون لا يجوز إلا في أربعة أوسق لوروده في حديث جابر فيما أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لصاحب العرايا أن يبيعها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة. قال الحافظ: يتعين التصير إليه، وأما حديثاً، فلا يجوز تجاوزه فليس بالواضح. انتهى. وهذا كله عند غيرنا، وأما عند أصحابنا الحنفية فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقاً، وهو خلاف الظاهر.

(١) أي شيخ مالك: أي ذلك قال أبو سفيان؟

(٢) قوله: وذكر مالك... إلخ، تفصيل المقام وتنقيحه على ما في «فتح الباري»، وشرح «مسند الإمام» للحصكفي وغيره أنهم اختلفوا في تفسير العرية المرخص بها على أقوال: الأول: أن العرية عطية تمر النخل دون الرقبة، وقد كانت العرب إذا دهمتهم سنة تطرح أهل النخل بمن لا نخل معه، ويعطيهم من تمر =

النخلة، فإذا وهب رجل ثمرة نخله، ثم تأذنى بدخوله عليه رخص للواهب أن يشتري رطبها من الموهوب له بتمر يابس بمثل كيله غرضاً. هذا هو المشهور من مذهب مالك، وشرطه عنده أن يكون البيع بعد بدو الصلاح، وأن يكون بضمن مؤجل إلى الجُذاذ لاحتال لشلا يلزم الربا بالنسيئة، وأن لا تكون هذه المعاملة إلا مع المعري المالك خاصة. قال ابن دقيق العيد: يشهد لهذا التفسير أمران: أحدهما: أن العرية مشهورة في ما بين أهل المدينة متداولة بينهم، وقد نقل مالك هكذا، الثاني: ما وقع في بعض طرق رواية زيد رخص لصاحب العرية، فإنه يشعر باختصاصه بصفة تميزها عن غيره. القول الثاني: أن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في حائط رجل له نخل كثير، فيتأذى صاحب النخل الكثير من دخول صاحب القليل، فيقول له: أنا أعطيك غرض نخلك تمراً، فرخص لهما ذلك، وهذا رواية عن مالك. والقول الثالث: أنها نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها، فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر، رواه أحمد من حديث زيد، وهو وإن خالف فيما ذكره مالك من أن المراد بصاحب العرية وإهبها، لكنه محتمل، فإن الموهوب له صار بالهبة صاحباً لها، وعلى هذا لا يتقيد البيع بالواهب، بل هو وغيره سواء، وحكي عن الشافعي تقييد الموهوب له بالمسكين وهو اختيار المزني تلميذ الشافعي، ومستنده ما ذكره الشافعي في «مختلف الحديث»، عن محمود بن لبيد قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر، وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه، وعندهم فضل تمر، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بغرمها من التمر يأكلونها رطباً. قال الشافعي: قوله: يأكلونها رطباً، يدل على أن مشتري العرية يشتريه ليأكلها رطباً، وأنه ليس له رطب يأكلها غيرها، ولو كان المراد من صاحب العرية صاحب الحائط كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره، ولم يفترق إلى بيع العرية، قال ابن المنذر: هذا لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي، وقال المبكي: لم يذكر الشافعي إسناده وكل من حكاه إنما حكاه عن

= الشافعي ولم يجد البيهقي له سنداً، قال: ولعل الشافعي أخذه من «سير الواقدي»، وعلى تقدير صحته فليس قيد الفقير في كلام الشارع. واعتبرت الحنابلة هذا القيد منضمّاً إلى ما اعتبروه مالك فعندهم لا يجوز بيع العربة إلاّ لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب. والقول الرابع: ما قاله الشافعي أن العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة لأكثر بخوصه من الثمر بأن يخرص الرطب ويقدر كم ينقص إذا يس، ثم يشتري بخوصه ثمرأ، فإن تفرقاً قبل أن يتقابضاً فسد البيع. وللحربة صور، منها: أن يقول رجل لصاحب الحائط: يعني ثمر هذه النخلة أو نخلات معينة، فيخرصها ويبيع ويقبض منه الثمن ويسلم إليه النخلات، فيستفح برطبها. ومنها: أن يهب صاحب الحائط فيتضرّر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب ثمرأ، أو لا يحب أكلها رطباً لبيع ذلك الرطب من الواهب أو غيره بخوصه بثمر يأخذه معجلاً، وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور. ومنع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العربة على الهبة، وهي أن يعري الرجل رجلاً ثمر نخل من نخيله ولا يسلمه، ثم يظهر له ارتجاع تلك الهبة، فرخص له أن يجمع ذلك، ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب بخوصه ثمرأ. وحمله على ذلك أخذاً لعموم النهي عن المزايمة وعن بيع الثمر بالتمر، قال ابن نجيم في «البحر الرائق»: أصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه: الأول: إطلاق البيع على الهبة، والثاني: قوله رخص خلاف ما قرروه لأن الرخصة إنما تكون بعد ممنوع، والمنع إنما كان في البيع دون الهبة، الثالث: التقييد بخمسة أوسق أو مادنوها، لأنه على ملهبتا لا فائدة له، فإن الهبة لا تنقيد، وقيل: لأنهم لم يفرقوا في الرجوع بالهبة بين ذي رجم وغيره، وبأنه لو كان الرجوع جائزاً فليس إعطاؤه الثمر بدل الرطب، بل هو تجديد هبته، لأن الهبة الأولى لم تكمل بعدم القبض. ومنهم من قال: إذا تعرض المهرّم والبيع قُدّم المنهرّم، وهو مردود بأن الرخصة متصلة بالنهي، وقد ثبت في البخاري: أنه نهى عن بيع المزايمة ثم رخص بعد ذلك في بيع المرايا، فبطل القول بالنسخ.

تكون أن الرجل يكون له النخل، فيُطْعِمُ^(١) الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يلقطها^(٢) لعياله، ثم يثقل^(٣) عليه دخول الموهوب له لعياله^(٤)، فيسأله^(٥) أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بمكيالتها ثمراً عند^(٦) صرام النخل، فهذا^(٧) كله لا بأس به عندنا، لأن التمر كله كان للأول^(٨) وهو يعطي

(١) أي فيهب رجلاً ثمرة واحدة فما فوقها.

(٢) بضم القاف يأخذها الرجل الموهوب له لعياله.

(٣) أي يشق على مالك النخل دخول الموهوب له الثمر في بستانه مرة بعد أخرى لصرم الثمر الموهوب.

(٤) قوله: فيسأله، أي فيسأل الواهب الموهوب له أن يتجاوز الموهوب له عن تلك الثمرة للواهب على أن يعطيه الواهب بقدر كيلها ثمراً عند الصرام - بالكسر - أي قطع ثمر النخل.

(٥) قوله: عند، متعلق بالإعطاء وهذا قيد احترازي، فإنه لو أعطى من الثمر مقدار كيلها في الحال لا يجوز.

(٦) قوله: فهذا كله لا بأس به عندنا، حمل كلام مالك على ما اختاره أبو حنيفة أن العرية ليس ببيع، بل هو من غرور الهبة^(١)، وليس كذلك فإن مذهب مالك في ذلك معروف من أنه قاتل بالرخصة في بعض صور المزبنة وهو بيع العرية، وهو بيع عنده حقيقة لا مجازاً، والدليل عليه تقييده بقوله عند صرام النخل، فإن صورة العطية غير مقيدة عنده بهذا القيد ولا عند غيره.

(٧) أي لصاحب النخلة.

(١) مما لا شك فيه أن مذهب الحنفية في ذلك قريب من مذهب الإمام مالك، لأن كونها موهوبة شرط عند مالك أيضاً، وكذا يشترط جواز بيعها بالوهاب، وحاصل الاختلاف أنها رجوع الوهاب في هبته بالبدل عند الحنفية، وشراء الوهاب هبته عند المالكية، وقال الشافعي =

منه ما شاء^(١) فإن شاء سلم له^(٢) ثمر النخل وإن شاء أعطاهما بمكيلتها من التمر، لأن هذا^(٣) لا يُجعل بيعاً، ولو جُعل^(٤) بيعاً.....

(١) أي أيّ قدر شاء.

(٢) أي للموهوب له.

(٣) أي هذا العطاء ليس بيع حقيقته، بل مجازاً.

(٤) قوله: ولو جعل بيعاً... إلخ، قد شيد الطحاوي في شرح معاني الآثار^(١) أركانه، فإنه بعدما خرّج طريقه من حديث زيد بن ثابت وابن عمر وجابر وسهل بن أبي حنيفة وأبي هريرة النهي عن المزينة، والرخصة في بيع العرايا، قال: فقد جاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ، وتواترت الرخصة في بيع العرايا، وقيلها أهل العلم جميعاً، ولم يختلفوا في صحة مجتبها، وتنازعوا في تأويلها، فقال قوم: العرايا أن الرجل يكون له النخل والنخلتان في وسط النخل الكثير لرجل آخر. قالوا: وقد كان أهل المدينة إذا كان وقت الثمار خرجوا بأهلهم إلى حوائطهم، فيجيء صاحب النخلة والنخلتين بأهله، فيضرب ذلك بأهل النخل الكثير، فرخص رسول الله ﷺ لأهل النخل الكثير أن يعطي صاحب النخلة أو النخلتين خرص ماله من ذلك تمراً لينصرف هو وأصحابه، ويخلص ثمر الحائط كله لصاحب النخل الكثير، وقد روي هذا القول عن مالك، وكان أبو حنيفة في ما سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر أنه سمعه عن محمد بن سماعة، عن أبي يوسف، عنه، قال: معنى ذلك عندنا أن يعري الرجل ثمر نخلة من نخله، فلا يسلم ذلك إليه حتى يملؤ له، فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه مكانه خرصه تمراً، وكان هذا التأويل أشبه =

وأحمد: خمسة أوسق مستثنى من نهي المزينة، فيجوز بيعها من الواهب وغيره مع

اختلافهم في شروط الجواز. انظر لامع الدراي ١٢٨/٦.

(١) ١١٣/١ - ٢١٥.

= وأولى مما قال مالك، لأن العرية إنما هي العطية. انتهى. وفيه ما لا يحصى، فإن العرية وإن كان يستعمل بمعنى العطية إلا أنه ليس بمقتصر عليه، فقد ذكروا أن العرية فعيلة بمعنى مفعولة، أو بمعنى فاعلة، فمن جعلها مفعولة، قال هي من عري النخل إذا أفردتها عن النخل ببيع ثمارها رطباً، وقيل: من عراه يعروه إذا أناه، وتردد إليه لأن صاحبها يتردد إليها، ومن جعلها فاعلة جعلها مشتقة من قولهم: عريت النخلة، بفتح العين وكسر الراء، فكانها عريت من حكم أخواتها على أنه لو سلم أن العرية معنى العطية ليس إلا فهو لا يستلزم أن يكون بيع العرايا عبارة عن العطية بل العرية بنفسها بمعنى العطية، وبمعناها غير الهبة، كما مر في القول الأول من الأقوال المذكورة سابقاً، ثم قال الطحاوي: فإن قال قائل: ذكر في حديث زيد أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر بتمر، ورخص في العرايا، فصارت العرايا في هذا الحديث أيضاً هي بيع ثمر بتمر، قيل له: ليس في الحديث من ذلك شيء، إنما فيه ذكر الرخصة في العرايا مع ذكر النهي عن بيع الثمر بالتمر، وقد يقرن الشيء بالشيء، وحكمهما مختلف. انتهى. وفيه أن هذا التقرير إن يمتني في خصوص هذه العبارة، فماذا يقول فيما أخرجه عن جابر: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يطعم، وقال: لا يباع منه شيء إلا بالدرهم والدنانير إلا العرايا، فإن رسول الله ﷺ رخص فيها، وما أخرجه عن عمرو بن دينار الشيباني قال: بعت ما في رؤوس نخلي بمائة وسق، إن راد فلهم، وإن نقص فعليهم، فسألت ابن عمر عن ذلك؟ فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرايا. وما أخرجه عن جابر: نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة إلا أنه أرخص في العرايا. وما أخرجه عن سهل: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرية أن يباع بخرصها من الثمر يأكلها أهلها رطباً. فهذه العبارات وأمثالها صريحة في أن بيع العرايا داخل في المزبنة وبيع الثمر بالتمر، وإن الرخصة فيه بعد النهي عن المزبنة مطلقاً، والتزام أن الاستثناء في هذه منقطع، فمع عدم صحته في بعضها التزام أمر غير ملتزم، ومقتضى إلى إخلال الكلام، ثم قال الطحاوي: فإن قال

ما حل^(١) تمر يتمر إلى أجل.

= قائل: قد ذكر الشوقيف في حديث أبي هريرة على خمسة أوسق، وفي ذكر ذلك ما ينفي أن يكون حكم ما هو أكثر من ذلك كحكمه، قيل له: ما فيه ما ينفي شيئاً، وإنما يكون كذلك لو قال: لا يكون العربة إلا في خمسة أوسق، إنما فيه أن رسول الله ﷺ رخص في خمسة أوسق وفي ما دون خمسة أوسق، فذلك يحتمل أن يكون رسول الله رخص فيه لقوم في عربة لهم هذا مقدارها، فنقل أبو هريرة ذلك، واخبر بالرخصة فيما كانت. انتهى. وفيه أن مثل هذا الاحتمال المحض لا يسمع ما لم يدل عليه دليل، ولأنفسنا الأحكام واختل النظام، ولا ريب في أن الظاهر الذي يجب المصير إليه إلا إذا خالفه دليل معارض له ما قاله القائل، ثم قال: فإن قال قائل: ففي حديث ابن عمر وجابر: أنه رخص في العرايا، فصار ذلك مستثنى من بيع التمر بالتمر، قيل له: قد يجوز أن يكون قصد بذلك إلى المعري فرخص له أن يأخذ تمرأ بدلاً من التمر في رؤوس النخل لأنه يكون في معنى البائع، وذلك له حلال، فيكون الاستثناء لهذه العلة. انتهى. وفيه أن هذا عدول عن الحقيقة القاهرة من غير حجة، وأمثال هذه التأويلات قبولها كبناء بيت وهم قصر، ثم قال: فإن قال قائل: لو كان تأويل هذه الآثار ما ذهب إليه أبو حنيفة لما كان لذكر الرخصة معنى؟ قيل له: قد اختلف فيه، فقال حسي بن أبان: معنى الرخصة في ذلك أن الأموال كلها لا يملك بها أبداً إلا من كان مالكة، لا يبيع رجل ما لا يملك ببدل، فالمعري لم يكن مَلِك العربة لأنه لم يكن قبضها، والتمر الذي يأخذه بدلاً منها قد جعل طيباً له، فهذا هو الذي قصد بالرخصة إليه. انتهى. وفيه أن هذا تكلف تستبشع الطباع السليمة، فإن ملك المعري لبدل على التقرير المذكور ليس على سبيل البيع لا حقيقة ولا حكماً، لا شرعاً ولا عرفاً، بل ليس له ملكه، لكون الهبة مشروطة بالقبض، فلا يذهب وهم أحد إلى عدم جوازه، فضلاً عن أن يذكر لفظ الرخصة فيه. هذا ما ظهر في الوقت وفي المقام كلام لا يسهه المقام.

(١) لدخول الريا فيه من جهة النسبة واحتمال عدم التأوي.

٢ - (باب ما يُكره من بيع الثمار

قبل أن يَيْدُو^(١) صلاحها)

٧٥٨ - أخبرنا مالك، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَيْدُو^(٢) صِلَاحُهَا. نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِيَ.

٧٥٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الرَّجَالِ^(٣) عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ قَمْرَةَ: أَنَّ^(٤) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَنْجُوَ مِنَ الْعَاهَةِ^(٥).

قال عمر: لا ينبغي^(٦) أن يُباع شيء من الثمار على أن يُترك في

(١) أي يظهر صلاحها^(١).

(٢) بأن يصلح لتناول الناس وعُلف الدواب.

(٣) لُقِّبَ بِهِ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْلَادٍ رِجَالٍ وَكَثُرَتْ فِي الْأَصْلِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.

(٤) هذا مرسل، وصله ابن عبد البر من طريق خارجة بن زهد بن ثابت، عن أبي الرجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، ذكره السيوطي في «التتوير».

(٥) أي الآفة.

(٦) قوله: لا ينبغي أن يُباع شيء... إلخ، لا خلاف للعلماء في حواز بيع الثمار بعد بدو الصلاح، واختلفوا في تفسيره، فعندنا هو أن يأمن العاهة والفساد، =

(١) ذكر في «الأرجز» فيها سبعة أبحاث فارجع إليه ٩٦/١١.

النخل حتى يبلغ^(١)، إلا أن يحمرّ أو يصفرّ أو يبلغ بعضه، فإذا كان كذلك^(٢) فلا بأس ببيعه على أن يُترك حتى يبلغ^(٣)، فإذا لم يحمرّ أو يصفرّ أو كان أخضر أو كان كُفّرَى^(٤) فلا

= وعند الشافعي ظهور الصلاح بظهور التضيغ ومبادئ الحلاوة، وقيل: بدو الصلاح إذا اشتراها مطلقاً يجوز عندنا، وعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز البيع بشرط القطع قبل بدو الصلاح، يجوز فيما يستفح به اتفاقاً، وبشرط الترك لا يجوز بالاتفاق. والبيع بعد بدو الصلاح على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يبيعه قبل أن تصدر متنعاً بها بأن لم يصلح لتناول بني آدم وعُلف الدواب، فقال شيخ الإسلام: لا يجوز، وذكر القُدوري والأسبجاني يجوز. والثاني: ما إذا باعه بعدما صار متنعاً به، إلا أنه لم يشأه عظمها فالبيع جائز إذا باع مطلقاً أو بشرط القطع، وبشرط الترك فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه نفع لأحد المتعاقدين. والثالث: ما إذا باعه بعدما تنهى عظمه، فالبيع جائز عند الكل إذا باعه مطلقاً أو بشرط القطع، وبشرط الترك لا يجوز في القياس، وهو قولهما ويجوز في الاستحسان وهو قول محمد والشافعي ومالك وأحمد. واختلف أصحابنا في البيع قبل بدو الصلاح، فعامة مشائخنا على أنه لا يجوز، وهو قول شمس الأنمة السرخسي وخواهر زاده والجمهور، وقال بعضهم: يجوز لكونه متنعاً به في الحال أو المال إلا أن يشترط تركه على الشجر. والتفصيل في «البنية» وغيره.

(١) أي إلى أن يُترك.

(٢) أي أحد من الصور المذكورة.

(٣) أي إلى كماله.

(٤) يضم الكاف والفاء المفتوحة وباء الراء المشددة المفتوحة: طبع

النخل^(١).

(١) والكُفْرَى: وعله الطلع وفشره الأعلى، وقيل: هو الطلع حين يتشق. المتن: ٢٢٢/٤.

غير^(١) في شرائه على أن يترك حتى يبلغ . ولا بأس بشرائه على أن يقطع

(١) قوله : فلا خير في شرائه ، أي لا يجوز شرائه بهذا الشرط ، وهذا بالاتفاق . وإنما الخلاف في البيع قبل بدو الصلاح مطلقاً من غير اشتراط قطع ولا تبقية ، فمقتضى الأحاديث المذكورة البطلان^(٢) ، وبه قال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء ، وهو قول لمالك ، ووافق في قوله الثاني أباحيفة في جواز البيع ، قال في شرح المنية : استدل أبو حنيفة فيما ذهب إليه بما أخرجه مرفوعاً : من باع نخلاً مؤبراً فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع . فجعله للمشتري بالشرط ، فدل على جواز بيعه مطلقاً ، وقال : لا يصلح لأصحاب الشافعي الاستدلال بأحاديث الباب فإنهم تركوا ظاهرها في إجازة البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع ولم ينههم ذلك من الحديث مع أن له معارضات أخرى ، وحديث التأخير لا معارض له ، فتعين العمل به . ويقال في أحاديث النهي إنه للإرشاد على العزيمة بدليل ما في صحيح البخاري عن زيد قال : كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتاعون الثمار ، فإذا جد^(٣) الثمن وحضر تقاضيه قال المبتاع : إنه أصاب الثمر اللثمان^(٤) ، أصابه مراض^(٥) ، أصابه قشام^(٥) ، عاهات يحتجون بها . فقال رسول الله ﷺ لما كثرت الخصومة عنده : لا تباعوا حتى يبدو صلاح الثمر كالمشورة .

(١) قال العمري : من ذهب الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق عدم جواز بيع الثمار على الأشجار ، وبه قال مالك في رواية وأحمد في قول . لامع الدارمي ١٣٢/٦ .

(٢) في الأصل أخذ ، وهو تحريف ، وسقطت كلمة (عاهات) بعد قشام فزادها ، أخرجه البخاري في باب بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحها ٣٢/٣ .

(٣) (اللثمان) : ينتح الدال وتختلف الميم : عفن يصيب النخل فيؤد ثمره ، وجاء في غريب الخطابي بالضم .

(٤) (مراض) : عاء في ثرة فتهلك .

(٥) (قشام) : هو أن يتقص ثمر النخل قبل أن يصير بلعاً .

وَيُبَاعُ^(١). وكذلك بلغنا عن الحسن البصري أنه قال: لا بأس ببيع الكُفْرَى على أن يُقَطَّعَ، فهذا نأخذ.

٧٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد^(٢)، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن ثابت: أنه كان لا يبيع ثماره حتى يطلع^(٣) الثُّرَيَّا يعني بيع^(٤) النخل.

٣- (باب الرجل يبيع بعض الثمر^(٥)) ويستثنى بعضه)

٧٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن

(١) قوله: ويباع، قال القاري: هذا قيد اتفاقي لكثرة وقوعه.

(٢) عبد الله بن ذكوان.

(٣) قوله: حتى يطلع الثُّرَيَّا، بضم الثاء المثناة وفتح الراء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية النجم المعروف لأنها تنحرف من العاهة حينئذ، وعند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا طلع النجم صباحاً رُفعت العاهة عن كل بلدة، والنجم الثُّرَيَّا. وعند أحمد والطحاوي والبيهقي، عن ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يُؤْمَنَ عليها العاهة، قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا طلعت الثُّرَيَّا^(١). قال الزرقاني: طلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحر وانتداه نضج الثمار، وهو المعتبر في الحقيقة وطلوع النجم علامة له.

(٤) أي بيع ثماره.

(٥) في نسخة: التمر.

(١) انظر جامع الأصول ١/٤٦٨.

أبيه^(١) : أنَّ محمد بن عمرو بن حزم باع حائطاً^(٢) له يقال له الأفراق^(٣) بأربعة آلاف درهم ، واستثنى منه ثمانين^(٤) مائة درهم ثمناً.

٧٦٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الرجال ، عن أمه عُمرة بنت عبد الرحمن : أنها كانت تبيع ثمارها ، وتستثنى^(٥) منها .

٧٦٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا ربيعة بن عبد الرحمن ، عن القاسم بن محمد : أنه كان يبيع^(٦) ويستثنى منها .

قال محمد : وهذا نأخذ . لا يأس بأن يبيع الرجل ثمره ، ويستثنى

(١) قوله : عن أبيه ، هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، وقد مرت تراجم عمرو بن حزم وأبي بكر وابنه عبد الله وغيرهم في مواضع متفرقة . وصاحب القصة محمد بن عمرو بن حزم جدّ عبد الله ، قال ابن عبان في «الثقات» : كنيته أبو عبد الملك ، وُلد سنة عشر في العهد النبوي ، ومات يوم الحرة سنة ثلاث وستين ، روى عنه ابنه أبو بكر وغيره .

(٢) أي ستاناً .

(٣) بفتح الهمزة وسكون الفاء^(١) .

(٤) أي بمقدارها ثمر .

(٥) أي بمضاً معيناً منها .

(٦) في نسخة : يبيع ثمارها .

(١) الأفراق : بفتح لسكون وواحه ألف ، وهو غير الألف في «شرح الزرقاني» وهو تحريف ، قال البكري : الأفراق : بفتح لوله ، وبالأراء والشاف : على وزن أفعال : كأنه جمع فرق : وهو موقع بالمدنية : فيه حوائط تخل ، وذكر هذا الحديث عن مالك . معجم ما استعجم . ١٧٦/١ .

بعضه إذا استثنى شيئاً^(١) من جملة ربيعاً أو خساً أو سدساً.

٤ - (باب ما يكره من بيع النمر بالرطب)

٧٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٢) عبد الله بن يزيد مولى

(١) قوله: شيئاً، معيّن من حمله بأحد من الكسور كالثلث ونحوه، وأما إذا استثنى شيئاً مجهولاً فلا يجوز لجهالة المبيع بجهالة المستثنى، وقد ورد نهي رسول الله ﷺ عن التثنية في البيع إلا أن تعلم، أخرجه الترمذي وغيره. ويجوز أيضاً إذا استثنى تحلاً معيّن معدوداً لأن الباقي معلوم مشاهدة فلا تُعطي الجهالة إلى المنازعة. وأما إذا باع ثماراً واستثنى أوطالاً معلومة، فإن كانت مجذوبةً جارية، فإن الباقي يُعرف بكبله على القصور، وإن كانت على الشجر فعند الشافعي وأحمد لا يجوز، خلافاً لمالك وأبي حنيفة في رواية الحسن عنه، وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز، لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه انفراداً يصح استثنائه بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان فإنه لا يجوز بيعه فكذا استثنائه، كذا في «الهداية» و«شروحه».

(٢) قوله: أخبرنا عبد الله بن يزيد... إلخ، قد أخرجه الشافعي وأحمد وأصحاب السنن الأربعة وابن حزيمة والحاكم والدارقطني والبيهقي والبخاري كلهم من حديث زيد بن عياش أنه سأل سعد بن أبي وقاص، الحديث. وذكر الدارقطني في «العلل» أن إسماعيل بن أمية وداود بن الحسين والضحاك بن عثمان وأسامة بن زيد وافقوا مالكاً على إسناده. وذكر ابن المديني أن أباه حدثه عن مالك، عن داود بن الحصين، عن عبد الله بن يزيد، عن زيد بن عياش أبي عياش، وسماع أبي، عن مالك قديم، قال: فكان مالكاً كان علقه عن داود، ثم لقي شيخه عبد الله بن يزيد، فحدثه به، فحدث به مرة عن داود، ثم استقر رأيه على التحديث، ورواه البيهقي من حديث ابن وهب، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، هو مرسل قوي، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير».

الأسود بن سفیان، أنَّ زيدا^(١) أبا عيَّاش مولى لبني

(١) قوله: أنَّ زيدا، قد أعلَّ أبو حنيفة هذا الحديث من أجله، وقال: مداره على زيد بن عيَّاش وهو مجهول، وكذا قال ابن حزم، وتعقبوهما بأن الحديث صحيح، وزيد ليس بمجهول، قال الزرقاني: زيد كنيته أبو عيَّاش واسم أبيه عيَّاش المدني، تايي، صلوق، نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص، وقيل: إنه مولى بني مخزوم، وفي «تهذيب التهذيب» لابن حجر المسقلاني: زيد بن عيَّاش أبو عيَّاش الزُرقي، ويقال: المحزومي روى عن سعد وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس، ذكره ابن حبان في «الثقات» وصحح الترمذي وابن خزيمة وابن حبان حديثه المذكور، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الحاكم في «المستدرک»: هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك، وأنه محكم في كل ما يرويه إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح خصوصاً في رواية أهل المدينة، والشيخان لم يخرجاه لما خشيَا من جهالة زيد. انتهى.

وفي «فتح القدير شرح الهداية»: قال صاحب «التقيح»: زيد بن عيَّاش أبو عيَّاش الزُرقي المدني ليس به بأس، ومشائخنا ذكروا عن أبي حنيفة بأنه مجهول، وردَّ طعنه بأنه ثقة، وروى عنه مالك في «الموطأ» وهو لا يروي عن مجهول، وقال المنذري: كيف يكون مجهولاً، وقد روى عنه ثقتان عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس، وهما معا احتجَّ بهما مسلم في «صحيحه» وقد عرفه أئمة هذا الشأن، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال، وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: قال أبو حنيفة: إنه مجهول، فإن كان هو لم يعرفه فقد عرفه أئمة النقل. انتهى. وفي «غاية البيان شرح الهداية»: نقلوا تضمينه عن أبي حنيفة ولكن لم يصح ضعفه في كتب الحديث، فمن ادَّعى فعله البيان. انتهى. وفي «البنية» للبخاري عند قول صاحب «الهداية» زيد بن عيَّاش ضعيف عند النقلة: هذا ليس بصحيح، بل هو ثقة عند النقلة. انتهى. وفي «التلخيص الحبير»: قد أعلَّ هذا الحديث جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق بجهالة زيد، والجواب أن الدارقطني قال: إنه ثقة ثبت، وقال المنذري: روى عنه اثنتان ثقتان، وقد اعتمده مالك مع شدة

زهرة^(١)، أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن اشتري البيضاء^(٢) بالسُّلت^(٣)؟ فقال له سعد: أيُّها أفضل؟ قال: البيضاء، قال: فنهائي عنه^(٤)، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ سُئلَ عن اشتري النمر بالرطب؟ فقال^(٥): أ^(٦) ينقص الرُّطْبُ إذا بيس؟ قالوا: نعم، فنهى عنه^(٧).

= تحريه، وصححه الترمذي والحاكم وقال: لا أعلم أحداً طعن فيه. انتهى.
وبالجملة فالجهالة عن زيد مرتفعة، جهالة العين وجهالة الوصف كلاهما بتصريح
النقاد^(٨).

(١) يضم الزاء قبيلة: يُنسب إليها الزهري.

(٢) أي الشعر كما في رواية، وهم ربيع، فقال: عن مالك النُّرة ولم يقله غيره، والعرب تطلق البيضاء على الشعر، والسمرة على البُر، كذا قال ابن عبد البر

(٣) يضم السين رسكون السلام: ضرب من الشعر لا فشر له يكون في الحجاز، قاله الجوهري.

(٤) أي عن بيع أحدهما بالآخر للتفاوت في المنفعة^(٩).

(٥) أي لمن حوله من الصحابة كما في رواية.

(٦) بهزة الاستفهام. (٧) لعدم التماثل.

(١) وفي بدل المجهود ١٩/١٥. والأصل أنه وقع الاختلاف في جرح زيد بن عتيق وتعديله بين أبي حنيفة ومالك - رحمهما الله - فرواية مالك تقتضي تعديله صمتاً وتبهماً، ونبت الجرح عن أبي حنيفة صراحة فلا يُقلِّب تعديله مالك جرح أبي حنيفة خصوصاً لم يحالف الإمام في زمانه أحد فلا عبرة بمن بعده في ذلك والله أعلم.

(٢) ونهى سعد عن التفاضل في السُّلت بالبيضاء يقتضي أنهما عند جرح واحد. ولذلك أخذ حكمهما من منع التفاضل في الرطب بالنمر، وهذا مذهب مالك أن السُّلت والحسنة =

قال محمد: وبهذا^(١) نأخذ. لا خير في أن يشتري الرجل

(١) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أحمد والشافعي ومالك وغيرهم، وقالوا: لا يجوز بيع التمر بالرطب لا متفاضلاً ولا متماثلاً يبدأ بيد كان أو نسيئة، وأما التمر بالتبر والرطب بالرطب فيحوز ذلك متماثلاً لا متفاضلاً يبدأ بيد لا نسيئة، وبه خلاف أبي حنيفة حيث حوِّز بيع التمر بالرطب متماثلاً إذا كان يبدأ بيد لأن الرطب نمر، ويبيع التمر بالتبر جائز متماثلاً من غير اعتبار الحودة والرداءة، وقد حُكي عنه أنه لما دخل بغداد سأله عن هذا، وكانوا أشداء عليه بمخالفته الخبر، فقال: الرطب إما أن يكون تمرأ أو لم يكن تمرأ، فإن كان تمرأ جاز، لقوله ﷺ: التمر بالتمر مثلاً بمثل، وإن لم يكن تمرأ جاز، لحديث: إذا اختلف السوءان فبيعوا كيف شئتم. فأوردوا عليه الحديث، فقال: مداره علي زيد بن عياش وهو مجهول، أو قال: ممن لا يقبل حديثه، واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك: كيف يُقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث، وهو يقول: زيد ممن لا يقبل حديثه، قال ابن الهمام في «الفتح»^(٢): رُوِّدَ ترديدُه بأن ههنا قسماً ثالثاً، وهو أنه من جنس التمر ولا يجوز بيعه بالآخر كالحنطة المقلبة بغير المقلبة لعدم نسوية الكيل بهما فكذا الرطب والتمر لا يسويهما الكيل، وإنما يسوي في حال اعتدال البديلين، وهو أن يحفَّ الآخر، وأبو حنيفة يمنعه، ويعتبر التساوي حال العقد، وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع من المساواة في الحال إذا كان موجباً أمراً خلقياً، وهو زيادة الرطوبة =

والتمر جنس واحد في الزكاة وفي منع التفاضل. المستفي ٢٤٣/٤. ولما عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد فهما صنفان انظر لامع الدراري ١١٧/٦. وفي البذل ١٤/٦٩: أما بيع اليضء بالملت فما قال فيه سعد رضي الله عنه من النهي إن كان محمولاً على البيع يبدأ بيد فهو على الورع والاحتياط، لمشابهة بالحنطة أوقعت الشبهة فيه فنهاه احتياطاً لكن الحكم فيه أنهما نوعان مختلفان يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً إذا كان يبدأ بيد، وأما إذا حمل على النسيئة فذلك لا يجوز انظر الأوجز ١١/١٣٧.

(١) فتح القدير ١٦٨/٦ - ١٦٩.

قَفِيز^(١) رطب بَقْفِيز من تمر، يَدَأُ بِيد^(٢)، لَأَن الرُّطْبَ يَنْقُصُ إِذَا جَفَّ
فِيصِيرُ أَقْلَ^(٣) من قَفِيز، فَلِذَلِكَ فَسَدَ الْبَيْعُ فِيهِ.

بخلاف المتولية بغيرها، فإنه في الحال يُحكم بعدم التساوي لاكتناز أحدهما،
وتخلخل الآخر. وَرَدَّ طَعْنُهُ فِي زَيْدٍ بِأَنَّهُ ثَقَّةٌ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ يُجَابُ أَيْضاً بِأَنَّهُ عَلَى
تَقْدِيرِ صَحَّةِ السَّنَدِ، فَالْمُرَادُ النِّهْيُ نَسْبَةً، فَإِنَّهُ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ أَبِي عِيَّاشٍ هَذَا زِيَادَةُ
«نَسْبَتِهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ أَبَا عِيَّاشٍ
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ نَسْبَةً، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ
وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: اجْتِمَاعُ هَؤُلَاءِ
الْأَرْبَعَةِ لِي مَالِكٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةٍ وَالضُّحَّاكِ ابْنِ عَثْمَانَ وَآخَرَ عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ
يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يَدُلُّ عَلَى خَبْطِهِمْ لِلْحَدِيثِ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ صَحَّةِ هَذِهِ
الرِّوَايَةِ يَجِبُ قَبُولُهَا، لِأَنَّ الْمَذْهَبَ الْمَخْتَارَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ هُوَ قَبُولُ الزِّيَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَرَوْهَا
الْأَكْثَرُ إِلَّا فِي زِيَادَةِ تَقَرُّدِهَا بِبَعْضِ الْحَاضِرِينَ فِي الْمَجْلِسِ، لِأَنَّ مِثْلَهُ مُرَدُّودٌ كَمَا
كُتِبَ لَهُ فِي «تَحْرِيرِ الْأَصُولِ» وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ
يَبْقَى قَوْلُهُ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ: أَيْنَقُصُ الرُّطْبَ إِذَا جَفَّ، عَرَبِيًّا عَنِ الْفَائِلَةِ إِذَا
كَانَ النَّهْيُ هُنَا لِلنَّسْبَةِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ الْهَمَامِ. وَهَذَا غَايَةُ التَّوْجِيهِ فِي الْمَقَامِ مَعَ
مَا فِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا فِيهِ وَلِلطَّحَاوِيِّ كَلَامٌ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»^(١) مَبْنِيٌّ عَلَى
تَرْجِيحِ رَوَايَةِ النَّسْبَةِ وَهُوَ خِلَافُ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ وَخِلَافُ سِيَاقِ الرِّوَايَةِ أَيْضاً،
وَلَعَلَّ الْحَقَّ لَا يَتَجَاوَزُ عَنْ قَوْلِهِمَا وَقَوْلِ الْجُمْهُورِ.

(١) القَفِيزُ مِكْيَالٌ بِسَعِ اثْنَيْ عَشَرَ صَاعاً، كَذَا فِي «الْمَتَخَبِّ».

(٢) أَيِ وَإِنْ كَانَ قَبْضاً يَتَبَضُّ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَسْبَةً، فَظَاهِرٌ عَدَمُ جَوَازِهِ
لِحَرَمَةِ النِّسَاءِ فِي الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ.

(٣) أَيِ قَدْ دَخَلَ فِيهِ الرِّبَا.

(١) ١٩٩/٢ وسط شيخنا على هذا الحديث في الأجزاء ١١/١٣٧ فليرجع إليه.

٥ - (باب ما لم

يُقْبَض من الطعام وغيره)

٧٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن حكيم^(١) بن حزام ابتاع^(٢) طعاماً أمريه^(٣) عمر بن الخطاب للناس، فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه^(٤)، فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فردّ عليه^(٥)، وقال: لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه.

٧٦٦ - أخبرنا مالك، حدّثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: من ابتاع^(٦) طعاماً فلا يبعه^(٧) حتى يُقْبَضه.

(١) قوله: أن حكيم بن حزام، قال الزرقاني: بمهمله وزاء معجمة بن خويلد بن أسد ابن عبد العزى القرشي الأسدي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين، أسلم يوم الفتح، وصحب وله أربع وسبعون سنة، وعاش إلى سنة أربع وخمسين أو بعدها.

(٢) أي اشترى.

(٣) أي بشرائه.

(٤) أي يقبضه من البائع.

(٥) أي ينفه.

(٦) أي اشترى.

(٧) بصيغة النهي، وفي رواية: فلا يبيعه.

قال محمد: وبهذا^(١) نأخذ. وكذلك^(٢) كل شيء يباع من طعام أو غيره فلا ينبغي أن يبيعه الذي اشتراه حتى يقبضه، وكذلك^(٣) قال عبد الله بن عباس، قال^(٤): أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يُباع حتى يُقبض. وقال ابن عباس^(٥): ولا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك. فيقول ابن عباس نأخذ، الأشياء كلها مثل الطعام،

(١) قوله: وبهذا نأخذ، اختلفوا في هذه المسألة، فقال مالك: يجوز جميع التصرفات في غير الطعام قبل القبض لورود التخصيص في الأحاديث بالطعام، وقال أحمد: إن كان المبيع مكيلاً أو موزوناً لم يجوز بيعه قبل القبض، وفي غيره يجوز، وقال زفر ومحمد والشافعي: لا يجوز بيع شيء قبل القبض طعاماً كان أو غيره لإطلاق الأحاديث. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى جواز بيع غير المنقول قبل القبض، لأن النهي معلق بضرر انقضاء العقد لخوف الهلاك، وهو في العقار وغيره نادر، وفي المنقولات غير نادر، كذا في «البيان».

(٢) أي لا يجوز بيعه قبل القبض.

(٣) قوله: وكذلك قال عبد الله بن عباس... إلخ، قال السيد مرتضى في عقود الجواهر المثينة في أدلة الإمام أبي حنيفة: أبو حنيفة عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: نهينا عن بيع الطعام حتى يقبض، قال ابن عباس وأحسب كل شيء مثل الطعام^(١)، لا يجوز بيعه حتى يقبض، كذا أخرجه الحارثي من طريق إسماعيل بن يحيى عنه، وأخرجه الأئمة الستة بلفظ: الذي نهى عنه رسول الله ﷺ هو الطعام أن يُباع حتى يُقبض، قال: ولا أحسب كل شيء إلا مثله.

(٤) أي صاحب الكتاب.

(٥) أخرجه البخاري وغيره.

(١) أي في حكم جواز بيعه قبل القبض، وهذا من احتجاده. بدل المجهود ١٥/١٧١.

لا ينبغي أن يبيع المشتري شيئاً اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قول أبي حنيفة رحمه الله إلا أنه رخص في الدور^(١) والعقار^(٢) والأرضين التي لا تحُول أن تُباع قبل أن تُقبض، أما نحن فلا نُجيز^(٣) شيئاً من ذلك حتى يقبض.

٧٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنا نبتاع^(٤) الطعام في زمان رسول الله ﷺ، فبعث^(٥) علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه إلى مكان سواه قبل^(٦) أن نبيعه.

قال محمد: إنما كان^(٧) يُراد بهذا

(١) بالضم جمع دار.

(٢) بالفتح: كل ملك ثابت كالدار والنحل، كذا في المصباح.

(٣) لعموم الروايات.

(٤) أي نشري.

(٥) أي بعث إلينا رجلاً يأمرنا بانتقال المشتري من المكان الذي اشترى فيه.

(٦) متعلق بالانتقال.

(٧) قوله: إنما كان، يعني ليس المقصود من هذا عدم جواز البيع في مكان الشراء، فإن الأمكة كلها سواسية في ذلك، بل المقصود منه تحصيل القبض التام حتى لو جوز البيع هناك تسارع الناس إلى البيع قبل القبض في ذلك المكان^(١).

(١) قال التاجي: معناه - والله أعلم - أنه اشتره جزأاً، وقد ورد ذلك مفسراً وقال النووي: هي الحديث جواز بيع الصبرة جزأاً وهو مذهب الشافعي، قال الشافعي وأصحابه: بيع الصبرة =

القبض^(١) لثلا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه فلا ينبغي أن يبيع شيئاً
اشتراه رجلٌ حتى يقبضه .

٦ - (باب الرجل يبيع المتاع أو غيره نسيئة^(٢))

ثم يقول : انقذني^(٣) وأضع عنك

٧٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد^(٤)، عن بسر^(٥) بن

سعيد، عن أبي صالح^(٦) بن عبيد مولى السُّفَّاح أنه أخبره : أنه باع

(١) أي بهذا الأمر بالانتقال .

(٢) كخطيئة وزناً : أي على التأخير والتأجيل .

(٣) من النقد، أي أعطني الثمن معجلاً، وأتقص منك شيئاً مما وجب
عليك .

(٤) بكسر الزاء .

(٥) يهضم الباء فسكون السين .

(٦) قوله : عن أبي صالح بن عبيد، بالضم مصغراً - مولى السُّفَّاح - يفتح
السين المهملة وتشديد الفاء لقب لأول خلفاء بني العباس وهو عبد الله بن محمد بن
علي بن عبد الله بن العباس . هكذا وجدنا العبارة في نسخة شرح عليها الفقاري ،
وفي «موطأ يحيى»^(١) : مالك عن أبي الزناد، عن بسر بن سعيد، عن عبيد
أبي صالح مولى السُّفَّاح . انتهى . وفي «جامع الأصول»^(٢) أبو صالح عبيد بن =

من الحنطة والتمر وغيرهما صحيح ، وليس بهرام ، وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي ،
أصحهما : مكروه كراهة تنزيه ، والثاني : ليس بمكروه ، ونقل عن مالك أنه لا يصح البيع إذا
كان يائع الصبرة جزافاً فلم لندرها . انظر أوجز المسالك ٢٠٠/١٥ .

(١) ٦٧٢/٢ .

(٢) ٥٧١/١ .

بَرَأ^(١) من أهل دارِ تَخْلَةٍ^(٢) إلى أَجَلٍ، ثم أرادوا الخروج إلى كوفة فسألوه^(٣) أَنْ يَنْقُضُوهُ، وَضَعَهُ عَنْهُمْ، فَسَأَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَ^(٤) ذَلِكَ وَلَا تُؤْكِلَهُ.

قال محمد: وبهذا فأتخذ. من وَجِبَ له قَيْنٌ عَلَى إِنْسَانٍ إِلَى أَجَلٍ،

= أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى السَّفَاحِ، ثَابِتِي، رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَرَوَى عَنْهُ بِسَرِّ بْنِ سَعِيدٍ. انْتَهَى. وَفِي «كُتَابِ الثِّيَابِ» لِابْنِ حَيَّانَ: عُبَيْدُ بْنُ خَزَاعَةَ عَدَدَهُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، يَرَوِي عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَرَوَى عَنْهُ بِسَرِّ بْنِ سَعِيدٍ.

(١) قوله: أَنَّهُ بَرَأَ بَرَأً، بِفَتْحِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَعْجَمَةِ. عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ، هُوَ الْمُنْتَعَمُ مِنَ الثِّيَابِ خَاصَّةً، وَعَنِ النَّهْثِ فَحَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ، وَعَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ رَجُلٌ حَسَنُ الْبَرَأَى حَسَنُ الثِّيَابِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ ثِيَابُ الْكُتَّانِ وَالْقَطَنِ، لَا ثِيَابُ الصُّوفِ وَالْحَزَرِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الْقَارِي» عَنْ «الْمَغْرِبِ».

(٢) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: مَحَلَّةٌ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ الْبَرَاءِزُونَ.

(٣) قوله: فَسَأَلُوهُ، أَيُّ طَلَبِ أَهْلِ دَارِ تَخْلَةٍ مِنَ الْبَائِعِ، وَهُوَ أَبُو صَالِحٍ عُبَيْدٌ أَنْ يُعْطَوْهُ الثَّمَنَ نَقْدًا، وَيَحْطَ هُوَ بِبَعْضِ الثَّمَنِ عَنْهُمْ.

(٤) قوله: أَنْ تَأْكُلَ ذَلِكَ، أَيُّ الثَّمَنِ الَّذِي تَأْخُذُهُ عَنْهُمْ مَعْجَلًا وَلَا تُؤْكِلَهُ لَهُمْ مَا تَحْطُهُ عَنْهُ، يَعْنِي لَا يَجُوزُ لَكَ هَذَا أَنْ تَضَعَ بَعْضَ الثَّمَنِ، وَتَأْخُذَ حَوْضَهُ مَا بَقِيَ مَعْجَلًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ كَمَنْ اشْتَرَى مَائَةً مُؤَجَّلَةً بِخَمْسِينَ مَعْجَلَةً لِيَدْخُلَ النِّسَاءُ وَالنِّفَاضُ فِي الْجَنَسِ الرَّاحِدِ^(١).

(١) كَذَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ٦/٦٥.

فَسَأَلَ^(١) أَنْ يَضَعَ^(٢) عَنْهُ، وَيُعَجَّلَ لَهُ^(٣) مَا بَقِيَ لَمْ يَنْفَخْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُعَجَّلُ قَلِيلاً بِكَثِيرٍ دِيناً، فَكَأَنَّهُ^(٤) يَبِيعُ قَلِيلاً تَقْدِماً بِكَثِيرٍ دِيناً. وَهُوَ قَوْلُ^(٥) عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٦)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ^(٧).

٧ - (بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الشَّعِيرَ بِالْحَنْطَةِ)

٧٦٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ سَلِيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ:

(١) أَيُّ الْمَدِينِ.

(٢) أَيُّ يَحِطُّ قَدْرًا مِنْ دِينِهِ.

(٣) أَيُّ لِلدَّائِنِ.

(٤) هَذَا إِذَا أُرَادَ الْمَعَارُضَةُ وَالْمُقَابَلَةُ، وَإِنْ أُرَادَ كُلُّ وَاحِدٍ التَّبَرُّعِ فَلَا بِأَمْسٍ.

بِهِ.

(٥) أَيُّ عِلْمٍ جَوْلَزَ مِثْلُ هَذَا.

(٦) أَخْرَجَهُ عَنْهُ مَالِكٌ فِي «الْمَرْعَاةِ».

(٧) قَوْلُهُ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ. وَبِهِ قَالَ الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ وَالشَّعْبِيُّ وَمَالِكٌ، وَأَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَحَكَاهُ اللَّحْمِيُّ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ. وَاحْتِجَّ الْمُجِيزُ بِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِ بَنِي النَّضِيرِ، قَالُوا: لَنَا عَلَى النَّاسِ دِيُونٌ لَمْ تَحُلْ، فَقَالَ: ضَعُوهَا وَتَعَجَّلُوهَا. وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ بِاحْتِمَالِ أَنْ هَذَا الْحَدِيثُ قَبْلَ نَزُولِ تَحْرِيمِ الرِّبَا كَذَا فِي «شرح الرُّوْقَاتِي»^(١).

(١) ١/٣٢١، والأوَّلُ ١١/٣٢٧.

أن عبد الرحمن^(١) بن الأسود بن عبد يغوث فني^(٢) عَلفَ دابَّته فقال
لغلامه : خذ من حنطة أهلك فاشترِ به^(٣) شعيراً ولا تأخذ^(٤) إلا مثلاً^(٥)
بمثل.

قال محمد : ولستأ نرى بأساً بأن يشتري^(٦) الرجل قفيزين من

(١) قوله : أن عبد الرحمن بن الأسود ، هو ممن وُلد على عهد رسول الله ﷺ ،
ويقال : إنَّ له صحبةً وكان أبوه من المستهزين برسول الله ﷺ ، كما قال ابن حبان
في «كتاب الثقات» ، وذكر ابن الأثير الجزري في «أسد الغابة» عبد الرحمن بن
الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي الزهري : كان ذا قدر
كبير بين الناس وهو ابن خال النبي ﷺ ، أدرك النبي ﷺ ولا تصح له رؤية ولا
صحبة ، روى عنه سليمان بن يسار ومروان وغيرهما .

(٢) قوله : فني ، بفتح الفاء وكسر النون أي فُقد وعُدم عَلفَ دابَّته بفتحين .

(٣) أي بدل ذلك .

(٤) قوله : ولا تأخذ . . إلخ ، هكذا أخرجه مالك عن محمد بن أبي وقاص
وابن معيقيب أيضاً ، ومبناه على أن البرّ والشعير جنس واحد ، وقال مالك : هو الأمر
هندنا - أي بالمدينة - أن البرّ والشعير جنس واحد ، لتقارب المنفعة ، وبهذا قال
أكثر الشافعيين ، وقد يكون من خبز الشعير ما هو أطيب من خبز الحنطة ، وهذا
خلاف الجمهور ، قال الزرقاني : لم يغرد به مالك حتى يُشنع عليه بعض أهل
الظاهر - والله حسيبه - ويقول : القَطْ أَفقه من مالك ، فإنه إذا رُميت له لقمتان :
إحداهما شعير ، فإنه يذهب عنها ويقبل على لقمة البرّ^(١) .

(٥) أي بلا زيادة ولا نقصان .

(٦) بشرط التقابض في المجلس .

(١) شرح الزرقاني ٢٩٣/٣ ، والمتقى ٢/٥ .

شعير بقفيز من حنطة يداً بيد. والحديث^(١) المعروف في ذلك^(٢) عن
عبادة بن الصامت أنه قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب^(٣) بالذهب مثلاً

(١) قوله: والحديث المعروف، هذا الحديث روي من طرق جمع من
الصحابة بألفاظ متقاربة بعضها مطوَّلة وبعضها مختصرة على ما بسطه الزيلعي في
«تخريج أحاديث الهداية» والمعنى في شرحها والسيوطي في «الدر المنثور» وغيرهم،
فأخرج الستة ومالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي من حديث عمر
مرفوعاً: الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والشعير
بالشعير رباً إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء. وأخرج مسلم والنسائي
والبيهقي وعبد بن حميد من حديث أبي سعيد الخدري: الذهب بالذهب مثل بمثل
يداً بيد، والفضة بالفضة مثل بمثل يداً بيد، والبر بالبر مثل بمثل يداً بيد، والشعير
بالشعير مثلاً بمثل يداً بيد، والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد. وأخرج البخاري
ومسلم والترمذي والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعاً: لا يبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً
بمثال، ولا يبيعوا الورق بالورق، إلا مثلاً بمثل. وحديث عبادة أخرجه الجماعة إلا
البخاري، وفي الباب عن أبي الدرداء أخرجه مالك والنسائي، وبلال عند الطبراني
والطحاوي، وأبي هريرة عند مسلم، ومعمربن عبد الله عند مسلم، وأبي بكر عند
البزار، وعثمان عند مسلم والطحاوي، وهشام بن عمار عند الطبراني، والبراء
وزيد بن أرقم عند البخاري ومسلم، وفضالة بن عبيد عند الطحاوي وأبي داود،
وابن عمر عند الطحاوي والحاكم، وأبي بكر عند البخاري ومسلم، وأنس عند
الدارقطني.

(٢) أي فيما يؤخذ به ذلك الحكم.

(٣) قوله: الذهب بالذهب، بالرفع على أن المعنى يبيع الذهب بالذهب،
أو بالنصب أي يبيعوا الذهب. وقد ورد في كثير من الروايات في هذا الحديث ذكر
الاشياء الستة الذهب والفضة والملح والتمر والبر والشعير، وهذا الحديث أصل في
باب الربا، وقد أغرب الظاهرية حيث لم يحرموا الربا إلا في هذه الاشياء الستة دون =

بمثل. والفضة بالفضة مثلاً بمثل، والخنطة بالخنطة مثلاً بمثل، والشعير
بالشعير مثلاً بمثل.

ولا بأس^(١) بأن يأخذ الذهب بالفضة والفضة^(٢) أكثر، ولا بأس بأن يأخذ الخنطة بالشعير والشعير أكثر يداً بيد، في
ذلك^(٣) أحاديث كثيرة معروفة. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من
فقهاءنا.

= غيرها، وغيرهم من العلماء متفقون على أن الحكم معلول، وتمدُّ إلى غيرها
حسب تمدِّي العلة، واختلفوا في العلة، فعند مالك هي الأذخار والاحتياط والطعم،
وعند الشافعي الطعم والشمية، وعندنا القدر والجنس، فعندنا إذا اتحد القدر - أي
الكيل والوزن - والجنس حُرِّم التفاضل والنسأ، وإذا اختلف الجنس حُلَّ التفاضل
وحرم النسأ. وقد عُرِفَ تفصيل ذلك في كتب الفقه.

(١) من هنا كلام صاحب الكتاب.

(٢) الواو حالية.

(٣) قوله: في فلك، أي في جواز التفاضل عند اختلاف الجنس أعيان
كثيرة، ففي حديث عيادة عند الأربعة ومسلم في آخره: إذا اختلفت هذه الأصناف
فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد. وفي رواية الترمذي في آخر حديثه: يبيعوا الذهب
بالفضة كيف شئتم يداً بيد، ويبيعوا البُرَّ بالتمر كيف شئتم يداً بيد، ويبيعوا الشعير
بالتمر كيف شئتم يداً بيد. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم لا يَرَوْنَ
أن يُباع البُرَّ بالبُرِّ إلا مثلاً بمثل، والشعير بالشعير إلا مثلاً بمثل، فإذا اختلف
الأصناف فلا بأس أن يُباع متفاضلاً إذا كان يداً بيد، وهذا قول أكثر أهل العلم من
أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق،
وقال الشافعي: المحجة في ذلك قول النبي ﷺ: يبيعوا الشعير بالبُرِّ كيف شئتم يداً
بيد، وقد كره قوم من أهل العلم أن يباع الخنطة بالشعير إلا مثلاً بمثل، وهو قول

٨ - (باب الرجل يبيع الطعام نسيئة

ثم يشتري بذلك^(١) الثمن شيئاً آخر)

٧٧٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٢)، أن سعيد بن المسيب

وسليمان بن يسار: كانا نكتره أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل بذهب،
ثم يشتري بذلك الذهب تمراً قبل أن يقبضها.

قال محمد: ونحن لا نرى بأساً^(٣) أن يشتري بها تمراً قبل أن

مالك بن أنس، والقول الأول أصح^(٤). انتهى.

(١) أي قبل أن يقبضه.

(٢) عبد الله بن ذكوان.

(٣) قوله: ونحن لا نرى بأساً، أي يجوز عندنا ذلك لأن المنهي عنه إنما هو
بيع ما لم يقبض لا الشراء بما لم يقبض ولا الشراء بالدين، وقد ذكر مالك
الكراهة^(٥) أيضاً عن ابن شهاب وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مثل قول
ابن المسيب وابن يسار. وقال: إنما نهوا عن أن لا يبيع الرجل حنطة بذهب، ثم
يشترى بالذهب تمراً قبل أن يقبض الذهب من بائعه الذي اشتري منه الحنطة، فإما =

(١) في المجتبى ٢٧/٤، البر والشعر جنسان، هذا هو المذهب وبه يقول الشافعي وإسحاق
وأهل الرأي وغيرهم، وعن أحمد أنهما جنس واحد، وحكي ذلك عن سعد بن أبي وقاص
وحمد بن زيد وغيرهم، قال النووي: قال مالك والأوزاعي ومعظم علماء المدينة وأئام:
إنهما صنف واحد، قال ابن رشد: أما حجة مالك فإنه عمل سلفه بالمدينة، وقال الموفق:
ولنا قول النبي ﷺ: «بيعوا البر بالشعر كيف شئتم بدأ يده»، وهذا صريح صحيح لا يجوز
تركه بغير معارض مثله. انتهى. انظر لامع الدراري ١١٧/٦.

(٢) قال شيخنا في الأوجز ٢١٠/١١: ظاهر كلام الإمام مالك - رضي الله عنه - أنه نهى عن
ذلك ونكرهه، لأنه أدخله في بيع اللبنة، ولذا أباح إذا شري بالمتع الثمن من غير
المشتري. وتقدم سابقاً أن يبيع الذرعة محرمة عند مالك وأحمد خلافاً للحنفية والشافعية.

يقبضها إذا كان التصر بعينه، ولم يكن دَيْنًا^(١). وقد ذكر هذا القول^(٢) لسعيد بن جبير فلم يره شيئاً^(٣) وقال: لا بأس به. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٩ - (باب ما يكره من النجش^(٤) وتلقي^(٥) السلع^(٦))

٧٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ نهى عن تلقي السلع حتى تهبط^(٧) الأسواق،

أن يشتري بالذهب التي باع بها إلى أجل من غير بائعه، ويحيل الذي اشترى منه التمر على غريمه الذي باع منه الحنطة فلا بأس به، وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا بأساً. انتهى. ولعل كراهتهم كانت للنهمة، لا لأمر شرعي.

(١) فإنه إن كان دَيْنًا لا يجوز لأنه يبيع الكالي - بالكالي - وقد نهى عنه.

(٢) أي قول ابن المسيب وغيره.

(٣) أي شيئاً مقبولاً.

(٤) قوله: من النجش، يفتحني، ويروى بسكون الجيم، وقيل: بالتحريك اسم، وبالسكون مصدر، قاله الميمني، وقال أيضاً: هو مكروه بإجماع الأربعة.

(٥) أي استقبال التجار قبل أن يدخلوا البلد.

(٦) بالكسر فالفتح: جمع سلعة، وهي المتاع.

(٧) قوله: حتى تهبط الأسواق، أي تنزل في الأسواق، وتدخل في البلاد، وورد في رواية عن ابن مسعود أنه عليه السلام نهى عن^(١) تلقي^(٢) الجلب، أخرجه الترمذي وغيره.

(١) في الأصل: «أن»، وهو خطأ.

(٢) قال الخطابي: وقد كره تلقي جماعة من العلماء منهم مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق، ولا أعلم أحداً منهم أسد البيع غير أن الشافعي - رضي الله عنه - أثبت الخيار =

ونهى^(١) عن النجش.

قال محمد: وهذا نأخذ. كل ذلك مكروه، فأما النجش^(٢)

(١) إنما نهي عنه، وكذا عن التلقي لكونه متضمناً للقرء.

(٢) قوله: فأما النجش فالرجل... إلخ، قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن النجش عاصٍ بفعله. ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد البيع في صورة النجش، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك، والمشهور عند الحنابلة كذلك إذا كان ذلك بمواطأة البيع أو صنعه، والأصح عند الحنفية والشافعية صحة البيع مع الإثم، والنجش لا يثم إلا بأمورة: إما أن لا يريد النجش شراءه، ومنها أن يزيد في الثمن ليقتردي به السوام أكثر مما يعطون لو لم يسمعوا صوته، وأما مواطأة البيع وجعله الجعل على النجاش، على ذلك فليس بشرط إلا أنه يزيد في المعصية، وقهد ابن العربي وابن عبد البر وابن حزم التحريم^(٣) في النجش بأن يكون الزيادة فوق ثمن الجعل، فلو أن رجلاً رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد لبيسها إلى قيمتها لم يكن ناجشاً، بل يؤخر على ذلك، ووافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو المفهوم من كلام صاحب «النهاية حاشية الهداية» حيث قال: أما إذا كان الراغب يطلب السلعة من صاحبها بدون قيمتها، فزاد رجل في الثمن، إلى =

للبيع قولاً بظاهر الحديث وأحبيه مذهب أحمد ولم يكره أبو حنيفة التلقي ولا جعل لصاحب السلعة الخيار إذا قدم السوق، وكان أبو سعيد الإصطخري يقول: إنما يكون له الخيار إذا كان المتلقي قد ابتاعه بأقل من الثمن، فإذا ابتاعه يثم مثله فلا خيار له. بذلك المجهود ١٥/١٠٤. وفي هذا عدة أبحاث بسطها في الأجزاء ١١/٣٦٨.

(١) قال القسطلاني في (مناب النجش): لا يجوز ذلك البيع الذي وقع بالنجش، وهو مشهور مذهب الحنابلة إذا كان بمواطأة البائع أو صنعه، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار والأصح عند الشافعية وهو قول الحنفية صحة البيع مع الإثم. لامع الدراري ٥٤/٦.

فالرجل يحضر فيزيد^(١) في الثمن^(٢) ويعطي^(٣) فيه ما لا يريد أن يشتري به لئسمع بذلك غيره فيشتري^(٤) على سؤمه، فهذا لا ينبغي. وأما تلقي السلع فكل أرض كان ذلك^(٥) يضر^(٦) بأهلها فليس ينبغي^(٧) أن يفعل ذلك بها، فإذا كثرت الأشياء بها^(٨) حتى صار ذلك لا يضر بأهلها فلا بأس بذلك^(٩) إن شاء الله تعالى^(١٠).

= أن يبلغ قيمتها فلا بأس به وإن لم يكن له رغبة في ذلك، كذا في «شرح مسند الإمام الأعظم».

(١) عند المبايعة.

(٢) أي ثمن المبيع.

(٣) أي يظهر عطاؤه أكثر، وكذا إذا مدح السلعة فوق الحد ليكثر المشتري.

(٤) أي فيشتري الغير على ما قاله الناجش به فيكثر به.

(٥) أي التلقي.

(٦) بأن كان فيه قحط وغلاء.

(٧) لإنقضائه إلى الضرر.

(٨) أي بتلك الأرض.

(٩) أي بالتلقي.

(١٠) قوله: إن شاء الله، قيد الحكم به لعدم وجود ما يدل على ذلك نصاً، وإنما حكم به لأن النهي بالتلقي معلول بجمع القائسين بالإضرار والغور، وهو مفقود في صرورة عدم الضرر، وظاهر أحاديث النهي عن التلقي الإطلاق، وبه أخذ

= الشافعي وغيره سواء خسر به أهل البلد أم لا^(١)، وتعلق قوم بظاهرها، فقالوا يبطلان البيع بالتلقي. وللطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٢) في هذه المسألة كلام نفيس، فإنه أخرج أولاً من حديث ابن عباس: لا تستقبلوا السوق، ولا يتلق بعضكم بعضاً. ومن حديث ابن عمر نهى رسول الله ﷺ أن يتلقى السلع حتى يدخل الأسواق، ومن حديث أبي سعيد لا تلقوا شيئاً حتى يقوم بسوقكم، ومن حديث أبي هريرة: لا تلقوا الركبان، وقال: احتج قوم بهذه الآثار، فقالوا: من تلقى شيئاً قبل دخوله السوق، واشتره فشرائه باطل، وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: كل مدينة لا يضرب التلقي بأهلها فلا بأس به فيها، ثم أخرج من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: كنا نتلقى الركبان فنشتري منه الطعام جزافاً فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى نُحوِّله من مكانه. ويسند آخر عنه: كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فيبتع عليهم من يسعهم أن يبيعوه حيث اشتروه. وقال: ففي هذه الآثار إباحة التلقي، وفي الأول النهي، فأولى بنا أن نجعل ذلك على غير التضاد، فيكون ما نهى عنه من التلقي لما في ذلك من الضرر على غير المتلقين من المقيمين في الأسواق، ويكون ما أبيع من التلقي هو الذي لا ضرر فيه على المقيمين. ثم أخرج لإبطال قول من قال بالبطلان من حديث أبي هريرة مرفوعاً: لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه شيئاً فهو بالخيار إذا أتى السوق، فعلم منه أن البيع مع التلقي صحيح مع الإثم فإنه إن كان باطلاً لم يكن للخيار فيه معنى.

(١) في الهداية: ونهى من تلقى الجلب، وهذا إذا كان يضرب بأهل البلد، فإن كان لا يضرب فلا بأس به (إلا إذا لبس السعر. بدل المعهود ١٥/١٠٤، وفي هامشه: أن المنع منه لحق أهل البلد وبه قال مالك، وقال الشافعي لحق الجلب، كذا في العارضة.

(٢) ٢٠٠/٢.

١٠ - (باب الرجل

يُسْلِم^(١) فيما يُكَال^(٢))

٧٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا بأس بأن يبتاع^(٣) الرجل طعاماً إلى أجل معلوم بيسعر^(٤) معلوم إن كان^(٥) لصاحبه^(٦) طعام أولم يكن، ما لم يكن^(٧) في رُزْع

(١) قوله: يُسْلِم من الإسلام، يقال: أسلم في كذا إذا قدم ثمنه وأجل ذلك الشيء، فالثمن المعجل يسمى رأس المال، والمبيع المؤجل المُسَلَّم فيه، ومعطي الثمن ربُّ السُّلْم، وصاحب المبيع المُسَلَّم إليه، والقياس يأبى عن جواز هذا العقد، لأنه داخل تحت بيع ما ليس عنده إلا أنه جُوز لورود الشرع بذلك، فورد مرفوعاً: من أسلم فلْيُسَلِّمْ في كل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، أخرجه الستة. وفي الباب أحاديث كثيرة، وآية المداينة في سورة البقرة دالة على جوازه كما نقل عن ابن عباس. وله شروط مذكورة في كتب الفروع وجمعوها في قولهم، إعلام رأس المال ببيان جنسه وقيمه وصفته وتعجيله قبل الافتراق، وإعلام المسلم فيه ببيان الجنس والشروع والقياس والوصف، وتأجيله بأجل معلوم والقدرة على تحصيله.

(٢) مجهول، من الكيل.

(٣) أي يشتري.

(٤) بالكسر: أي مقدار معلوم.

(٥) أي سواء كان عنده ذلك الطعام المسلم فيه أولم يكن بشرط أن يكون التحصيل ممكناً.

(٦) وهو البائع.

(٧) قوله: ما لم يكن في رُزْع... إلخ، يؤيده ما في رواية أبي داود عن :

لم يَبْدُ^(١) صلاحها أو في قر لم يَبْدُ صلاحها، فإن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يَبْدُو صلاحها.

قال محمد: هذا عندنا لا بأس به. وهو السُّلَمُ^(٢) يُسَلَم الرجل في طعام إلى أجل معلوم بكيل^(٣) معلوم من صنف^(٤) معلوم، ولا خير^(٥) في أن يشترط ذلك من زرع معلوم أو من نخل معلوم. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= ابن عمر: لا تُسَلَفوا في النخل حتى يبدو صلاحها^(١). وما عند الطبراني من حديث أبي هريرة: لا تُسَلَفوا في ثمر حتى يأمن صاحبها عليها العاعة. وبه أخذ أصحابنا حيث شرطوا في جواز السُّلَم كون السُّلَم فيه موجوداً من حين العقد إلى محل الأجل وفيما بينهما، خلافاً للشافعي فيما إذا كان موجوداً عند حلول الأجل فقط وذلك لأن القدرة على التسليم بالتحصيل، فلا بد من الاستمرار، ولذا قالوا: لو أسلم في حنطة جديدة تخرج من زرعه فسد، وفي مطلقه صح. وتفصيله في كتب الفقه.

(١) أي لم يظهر.

(٢) أي هذا العقد هو المسمى بالسُّلَم ويسلَف أيضاً.

(٣) ثوبه: يكيل معلوم، هذا في المكهلات، وفي الموزونات بوزن معلوم، وفي المذروعات بذراع معلوم، وفي المعلودات المتقاربة بحسب معلوم، فإن السُّلَم جاز في كل منها ولا يجوز فيما يتفاوت تفاوتاً فاحشاً، وفيما لا يمكن تعيينه بالبيان.

(٤) أي نوعاً ووصفاً.

(٥) لاحتمال القساد بالعاعة.

(١) فيه إشارة إلى أن يكون السُّلَم فيه موجوداً من حين العقد إلى وقت حلول الأجل. بذلك المجهود ١٤٦/١٥.

١١ - (باب بيع^(١) البراءة)

٧٧٣ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله بن عمر^(٢) أنه باع^(٣) علاماً له بثمان مائة درهم البراءة. وقال الذي^(٤) اشترى^(٥) العبد لعبد الله بن عمر: بالعدد داء^(٦) لم تُسَّه في، فاختصموا إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل^(٧) باعني^(٨) عدداً وبه داء، فقال ابن عمر: بعته بالبراءة^(٩)، فقضى^(١٠) عثمان على ابن عمر، أما تجلف بالله! لقد باعته وما^(١١) به داء يعلمه،

(١) قوله: بيع البراءة، أي البيع بشرط الشراء من كل عيب من جانب الساع.

(٢) قوله: أنه باع. هكذا في نسخة عليه شرح الثعالب، وظاهره أن ساع هو سالم بن عبد الله بن عمر، وأنماط الرواية تأتي عنه، فصحح ساع في «مردداً» يعني مالك عن يحيى عن سالم بن عبد الله أنه جاءه ابن عمر ساع علاماً له^(١) الحديث.

(٣) أراد بذلك الرّد على امر عمر بجماع العيب

(٤) أي الشراء

(٥) أي مرض لم تذكره لي عند البيع ولم تشمط لبراءة منه

(٦) أي ابن عمر

(٧) أي بشرط الشراء عن كل عيب

(٨) أي حكم

(٩) نافية والنوا حانية.

(١) شرح المرددات ٢: ٥٠٣

صَابِي (١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، فَارْتَجَعَ الْغُلَامُ (٢) فَصَحَّ (٣) عَنْهُ الْعَبْدُ، فَبَاعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنُ مَيْمُونٍ بِأَلْفٍ وَخَمْسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: بَلَّغْنَا (٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَاعَ غُلَامًا

(١) أَيِ امْتَنَعَ مِنَ الْحَلْفِ (١).

(٢) قَوْلُهُ: فَارْتَجَعَ الْغُلَامُ، أَيِ مِنَ الْمُشْتَرِيِّ إِلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ مِنَ الْحَلْفِ.

(٣) أَيِ صَحَّ عَنْ الْمَرْصُوعِ عِنْدَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ.

(٤) قَوْلُهُ: بَلَّغْنَا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ... إلخ، قَدْ ذَكَرَ الشُّعْبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الَّذِي اشْتَرَى الْعَبْدَ مِنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ مَعَ مَا جَرَى كَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهَذَا الْبَلَاغُ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ بِخِلَافِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَذْهَبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي ذَلِكَ الْبِرَاءَةِ الْمَطْلُوقَةِ لَمَا خَاصَمَ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عِثْمَانَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْبِرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَنْهُ رَوَايَتَانِ فِي ذَلِكَ مَقْدَمَةٌ وَمُؤَخَّرَةٌ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي ثُبُوتِ كَوْنِ الْمُشْتَرِيِّ الْمَذْكُورِ هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَتَخَاصُمُهُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مِنْ عِلَالَةِ الشَّافِعِيِّ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ أَيْضًا، قَالَ الْحَافِظُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ»: أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَخْرَجَهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْعَوَامِ عَنْهُ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ =

(١) قَالَ الْيَاقُوبِيُّ: لَمْ يَكُنْ يَلِيقُ بِهِ عَنِ الْيَمِينِ، لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ دَلَسَ بِعِيهِ، وَعَلِمَهُ وَقَبْلَهُ يَقْتَضِي مَعْرِفَتَهُ سَأَلًا لَا يَلِيقُ بِهِ بِإِثْمٍ يَمِينٍ بِسَاءَةٍ، وَنَكْتُهُ لَا يَخْلُوفُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ، إِمَّا أَنَّهُ اسْتَفْذَنَ أَنْ يَلِيقَ بِالرَّامَةِ يُرْفَعُ مِمَّا عَلِمَ وَمَا لَمْ يَعْلَمْ، وَالثَّانِي: التَّصَاوُغُ مِنَ اقْتِطَاعِ الْحَقُوقِ بِالْإِيمَانِ، وَهَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ ذَوِي الْأَنْسَابِ وَالْأَقْدَارِ الْمُتَضَيِّ ١٨٦/٤

(٢) فِي الْمَقْنِيِّ ١٩٨/٤: فَبَاعَهُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بِأَلْفٍ وَخَمْسَةِ دِرْهَمٍ، وَكَذَا فِي التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ ٢٤/٣، وَفِي الْمَوْطَأِ بِأَلْفٍ وَخَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ، هَذَا هُوَ الْمَصْحُوحُ، أَمَّا مَا جَاءَ بِأَلْفٍ إِمَّا خَلَطَ مِنَ النَّاسِخِ لَوْ رَوَاهُ كَثُرَ عَلَى ذِكْرِ الْأَلْفِ وَتَرَكَ الْمِائَتَ اخْتِصَارًا. تَوْجِزُ الْمَسَالِكِ ٦٩/١٦.

بالبراءة فهو بريء من كل عيب، وكذلك باع عبد الله بن عمر بالبراءة ورأها^(١) براءة جائزة. فيقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر نأخذ^(٢) من باع غلاماً أو شيئاً، وتبرأ^(٣) من كل عيب، ورخصي بذلك المشتري

= من وجه آخر عن سالم ولم يسم أحد منهم المشتري، وتعيين هذا المبهم ذكره في «الحاوي» للماوردي، وفي «الشامل» لابن الصبّاح وغير إسناده، وزاد أن ابن عمر كان يقول: تركت اليمين فعوضني الله عنها. انتهى^(٤).

(١) أي ابن عمر.

(٢) قوله: نأخذ، أي لكونه موافقاً للقياس لا يقول عثمان، وقد اختلف العلماء فيه فمذهبنا أنه إذا شرط البراءة من كل عيب، وقبّله المتعري ليس له أن يردّه بعيب سواء سمي البائع جملة الميوب أو لم يسم، وسواء علم عيوبه أو لم يعلم بعضها، لأن في الإبراء معنى الإسقاط، والجهالة في الإسقاط لا تفضي إلى المنزعة، ويدخل فيه البراءة عن العيب الموجود وقت العقد، والحادث قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية عنه، وقال محمد: لا يدخل فيه الحادث، وهو قول زُفر والحسن والشافعي ومالك وأبي يوسف في رواية، وللشافعي في شرط البراءة أقوال: في قول: براء مطلقاً، وفي قول: لا يبرأ عن عيب، لأن في البراءة معنى التملك، وتمليك المجهول لا يصح، وبه قال أحمد في رواية، وفي رواية عنه: يبرأ عما لا يعلمه دون ما يعلمه، وفي قول للشافعي وهو الأصح عندهم، وهو رواية عن مالك: لا يبرأ في غير الحيوان، ويبرأ في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه، كذا في «البتاية».

(٣) بأن قال: أبيع وأنا بريء من كل عيب فيه.

(١) التلخيص الحبير: ٢٤/٣.

وقبضه على ذلك فهو بريء من كل عيب^(١) علمه أو لم يعلمه لأن المشتري قد برأه^(٢) من ذلك. فأما أهل المدينة^(٣) قالوا: يبرأ البائع من كل عيب لم يعلمه، فأما ما علمه وكتبه^(٤) فإنه لا يبرأ منه، وقالوا^(٥): إذا باعه يبيع المبررات^(٦) بريء من كل عيب علمه أو لم يعلمه^(٧)، إذا قال: ابتعتك^(٨) يبيع المبررات، فالذي يقول أتبرأ من كل عيب، وبين ذلك^(٩)

(١) قوله: فهو بريء من كل عيب، لحديث: المسلمون عند شروطهم، أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة والترمذي والحاكم من حديث عمرو والدارقطني والحاكم من حديث أنس، وابن أبي شيبة مرسلًا عن عطاة، وفي رواية الترمذي زيادة: إلا شرطًا حرم حلالًا وأحل حرامًا، كذا في «التلخيص».

(٢) أي البائع أي قبل براءته.

(٣) أي علماءها منهم مالك.

(٤) أي لم يكتبه للمشتري.

(٥) قوله: وقالوا، الظاهر أن الضمير راجع إلى أهل المدينة، وقال القلوي: أي الحال أن فقهاها قالوا.

(٦) بصيغة المجهول.

(٧) بيان لبيع المبررات^(٨).

(٨) في نسخة: فيمك.

(٩) أي أوضح الإبراء العلم الذي هو مفاد بيع المبررات^(١٠).

(١) في جميع نسخ الموطأ: يبيع المبررات، وهو تعريف والصواب يبيع المبررات، لأن بيع المبررات يبيع برامة عندهم. انظر هامش الأوجز ٦٩/١١.

أخرى^(١) أن يبرأ لما اشترط من^(٢) هذا، وهو قول أبي حنيفة ومولنا
والعامة.

١٢ - (باب بيع الغرر)

٧٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو حازم^(٣) بن دينار، عن
سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ^(٤) نهى عن بيع الغرر.

(١) أي البق لكونه مصرحاً.

(٢) أي من بيع الميراث.

(٣) قوله: بيع الغرر^(١)، بفتحين ما يُتَرَبَّه، وهو الخطر بمعنى أنه
لا يدري أ يكون أم لا، كذا في المغرب.

(٤) اسمه سلمة.

(٥) قوله: أن رسول الله ﷺ... إلخ، هذا حديث مرسل بانعاق رواة
مالك، ورواه أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وهو متكرر، والصحيح
ما في «الموطأ» ورواه ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد، وهو خطأ، وليس
ابن أبي حازم بحاجة إذا خالفه غيره، وهذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة،
ومعلوم أن ابن السبب من كبار رواة، كذا قال ابن عميد البير. وذكر في
«التلخيص»: أن الهيثم بن عمار أخبرنا عن أبيه عن سهل بن سعد، وذكر في
أبي هريرة، وابن ماجه وأحمد عن حديث ابن عباس، وفي الباب، عن سهل بن
سعد عند الدارقطني والطبراني، وأنس عند أبي يعلى، وعلي عند أحمد =

(١) إن الغرر هو الخداع، قال النووي: وأما انتهى عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول
كتاب البيوع ولهذا قدمه مسلم ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الأبق والمسلمون
والمجهول وما لا يُقدر على تسليمه وما لا يتم ملك المائع عليه. إلخ تنسيق النظام
ص ١٦٧.

قال محمد: وهذا كله نأخذ. يَبَحُّ الْفَرَرُ كُلُّهُ^(١) فاسد. وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٧٧٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: لا ربا^(٢) في الحيوان^(٣)، وإنما نهي^(٤)

= وأبي داود، وعمران بن حصين عند ابن أبي عاصم، وابن عمر عند البيهقي وابن حبان.

(١) قوله: كله، أي بجميع أقسامه كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء وليس في ضرع وتحو ذلك مما هو مبسوط في كتب العقه.

(٢) أي ليس التفاضل فيه بجنسه أو بغير جنسه ربا لعدم كونه موزوناً ولا عددياً متقارباً، وسيجيء تفصيل هذا فيما سيأتي.

(٣) قوله: في الحيوان، قال الزرقاني: المختلف جنسه كمتحد ويبيع يداً بيد، فإن بيع إلى أجل واختلف صفاته جاز وإلا منع عند مالك وأجازه الشافعي مطلقاً، وهو ظاهر قول ابن المسيب لأنه ﷺ أمر بعض أصحابه أن يمطي ميراً في بعيرين إلى أجل، فهو مخصص لعوم حرمة الربا، وأجيب بحمله على مختلف الصفة والمنافع، جمعاً بين الأدلة، ومعه أبو حنيفة انفقت الصفات أو اختلفت لقوله تعالى: ﴿وحرم الربا﴾^(١) وهذه زيادة. انتهى. وسيجيء تفصيل هذا البحث عن قريب إن شاء الله.

(٤) قوله: وإنما نهي، ذكر ابن حجر في «التلخيص» أن النهي عن بيع المضامين والملاقيح، أخرجه إسحاق بن راهويه والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي إسناده ضعف وفي الباب عن عمران بن حصين، وهو في البيع لابن أبي عاصم، وعن ابن عباس في «الكبير» للطبراني والبيهقي، وعن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق، وإسناده قوي.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٥ تمام الشاهد. وأحل الله البيع وحرم الربا.

عن (١) الحيوان عن ثلاث: (٢) عن المضامين (٣) والملاحيح (٤)، وخَبَل (٥)
الحَبْلَة. والمضامين (٦) ما في بطون (٧) إناث الإبل، والملاحيح ما في ظهور
الجمال (٨).

(١) في نسخة: من.

(٢) أي ثلاث صور.

(٣) جمع مضمون.

(٤) جمع ملفوح.

(٥) بفتحين فيهما. وغلط من سكن الباء، قاله ابن حجر.

(٦) هذا التفسير من مالك كما ذكره الزرقاني أو من ابن المسيب على
ما ذكره شارح «المسند».

(٧) أي من الأولاد.

(٨) قوله: ما في ظهور الجمال، جمع جمل، وهو ذكر الإبل لأنه يُلقح
الناقة، ولذا سُميت النخلة التي يُلقح بها النصار فحلاً، قال الزرقاني: وافق الإمام
على هذا التفسير جماعة من الأصحاب، وعكسه ابن حبيب فقال: المضامين ما في
الظهور والملاحيح ما في البطون، وزعم أن تفسير مالك مقلوب، وتُعقَّب بأن مالكاً
أعلم منه باللغة. انتهى. وفي «تهذيب الأسماء واللغات» للتتوي في حرف الضاد
المعجمة: قال أبو عبيدة معمر بن المثنى فيما رأيته في «غريب الحديث» له وهو
أول من صنف غريب الحديث عند بعض العلماء، وعند بعضهم النظر بن شميل،
قال: المضامين ما في أصلاب الفحول، وكذلك قاله صاحب «أبر عبيد القاسم بن
سلام»، وكذلك ذكره الجوهري وغيرهم، وقال «صاحب المحكم»: المضامين (١) =

(١) قال ابن الأثير: جمع مضمون: وهو ما في صلب الفحل، فمن الشيء بمعنى نفسه،
ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا. وجامع الأصول ٥٦٩/١.

٧٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع^(١)، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ خفي عن بيع^(٢) حبل الخبلة

= ما في بطون الحوامل كأنهن تضمنه، وقال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: المضامين ما في أصلاب الفحول سُميت بذلك لأن الله أودعها ظهورها، فكانها ضمتها، وحكى صاحب «مطالع الأنوار» عن مالك أنه قال: المضامين الأجنة في البطون، وعن ابن حبيب من أصحابه: هو ما في ظهور الإبل الفحول. انتهى. وفيه أيضاً في حرف اللام: واحد الملائح عند صاحب «صحاح اللغة» ملفوحة، وكذلك قال أبو عبيد والقاسم بن سلام والأزهري وغيرهم: إن الملائح الأجنة في بطون الأمهات واحدها ملفوحة لار أمها لفحتها أي حملتها والملائح الحامل، ولم يخصها الأزهري وابن الفارس بالإبل وخصها أبو عبيد والجوهري بالإبل. انتهى. ويظهر من هذا كله أنهم اختلفوا في تفسير المضامين والملائح التي نهي عن بيعها في الحديث بعد ما اتفقوا على أن المراد بهما ما في البطون من الأجنة وما في أصلاب الفحول من النطف التي تكون مادة للأولاد، ولم تقع بعد في الرحم، ففسر بعضهم الأول بالأول والثاني بالثاني، وعكس بعضهم ولكل وجهة وماسبة، وكان هذان اليمان من بوج الجاهلية يبيعون ولد الناقة قبل أن تولد، وقبل أن تقع نطفة الفحل في البطن، وإسما نهي عنهما لأن فيهما غشراً ويبع ما ليس عنده، وما لا يتدر على نسليمه. ولقد أعجب علي انقاري حيث فسر قوله ما في ظهور الجمال بقوله من الوبر، ولراد به الشعر الذي على الظهر. ولعل ما ذكرنا ظاهراً على كل من له مهارة في فنون الحديث وغريبه فكيف خفي على هذا المتبحر ولا عجب، فإن لكل عالم ذلك، ولكل جواد كبرة.

(١) كذا أخرجه الستة من حديث نافع عن ابن عمر، ذكره العيني.

(٢) قوله: عن بيع حبل الخبلة، بفتح الباء والحاء فيهما ورواه بعضهم بسكون الباء في الأول، قال القاسمي عياض هو غلط، والصواب الفتح، والأول مصدر بحبلت المرأة. والحبل مختصر بالأدميات ويقال في غيرها من الحيوانات =

وكان^(١) بيعاً يتاعه الجاهلية يبيع^(٢) أحدهم الجرور^(٣) إلى أن تَسَجَّ^(٤) الناقة^(٥)، ثم تَسَجُّ التي في

= الحمل، قال أبو عبيد: لا يقال شيء من الحيوانات جبل إلا ما جاء في هذا الحديث، والخيلة جمع جبل كظلمة وظالم، وقيل: الهاء للمبالغة. واختلفوا في المراد بحبل الحبله المنهي عنه فقيل: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة، ولداً ولدها، وهذا تفسير ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم، وقيل: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وبه قال أبو عبيد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهو أقرب إلى اللغة، والبيع ناسد على كلا المعنيين، كذا في تهذيب الأسماء واللغات. وفي شرح المسند: قال ابن التين: محصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين، وعلى الأول: هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين، فصارت أربعة أقوال. انتهى. فبئس انتهى إما جهالة الأجل أو أنه غير مقدور تسليمه لو أنه بيع معدوم أو مجهول، وحكى صاحب «المحكم» في تفسيره قولاً خامساً: أنه يبيع ما في بطون الأنعام، وهو أيضاً من بيع الفرز، لكن هذا إنما فسره ابن المسيب ببيع المضامين كما رواه مالك، وفسره غيره ببيع الملائح، وحكى عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبله الكرم، وحبلها أي حملها ونعمرها قيل أن يبلغ الإدراك، كما نهي عن بيع ثمر النخلة حتى ترهي. وهو قول شاذ.

(١) هذا تفسير من ابن عمر، كنا ذكره ابن عبد البر.

(٢) بيان لا يتاع أهل الجاهلية.

(٣) بقح الجميم وضم الزاء: الناقة.

(٤) قال السيوطي: بضم أوله وفتح ثالثة فعل لازم البناء للمفعول: أي تلد

الناقة.

(٥) قوله: الناقة، قال القاري: أي المبيعة. انتهى. وهذا قيد مغلّ مختل،

والظاهر هو الإطلاق.

بطنها^(١).

قال محمد: وهذه البيوع كلها مكروهة،^(٢) ولا ينبغي^(٣) لأنها
غَرَر عندنا، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر.

١٣ - (باب بيع المزانة)

٧٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن
رسول الله ﷺ نهى^(٤) عن بيع المزانة. والمزانة بيع الثمر بالتمر^(٥) وبيع
العنب بالزبيب كَيْلاً.

(١) أي بعد كَيْلها.

(٢) أي فاسدة غير جائزة.

(٣) أي لا يجوز.

(٤) قوله: نهى عن بيع المزانة، قال السيوطي في «تنوير الحوالك»: زاد
ابن بكير: والمحاكلة. والمزانة^(١)، مشتقة من الزن، وهو المخاضة والمدافعة،
والمحاكلة من الحقل وهو المحرث وموضع الزرع، قال ابن عبد البر: تفسر المزانة
في حديث ابن عمر وأبي سعيد. وتفسير المحاكلة في حديث أبي سعيد إما مرفوع
أو من قول الصحابي الراوي، فيسلم له الأمر لأنه أحلم به.

(٥) قوله: بيع الثمر بالتمر، الأول بالثاء المثناة المفتوحة مع الميم كذلك، =

(١) المزانة بيع الثمر على الشجر بحسنه موضوعاً على الأرض، من الزن وهو الدقح لأن أحد
المساعين إذا وقف على شئ فيما اشتراه أراد مسح العقد وأراد الآخر إضماؤه ونزلنا أي
تدفعاً. وكل واحد يلحق صاحبه عن حقه لما يزداد منه، وخص بيع الثمر على رؤوس
الأنخل بحسنه بهذا الاسم، لأن المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يحصر بكَيْل
ولا وزن، وإنما يكون مقدراً بالخرص وهو حدث وظن لا يزمن فيه من التفاوت. بذلك
المجهود ٢٣/١٥.

٧٧٨ - أخبرنا مالك^(١)، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ^(٢) نهى عن بيع المزبنة، والمحاقل، والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر، والمحاقل اشتراء الزروع بالحنطة، واستكراء الأرض بالحنطة. قال ابن شهاب: سألت^(٣) عن كرائها بالذهب والورق، فقال: لا بأس به^(٤).

٧٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا داود بن الحصين، أن أبا سفيان مولى ابن أحمد^(٥) أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة والمحاقل. والمزبنة اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر، والمحاقل كراء الأرض.

= وهو رطب النخل، والثاني بفتح التاء المثناة الفوقية: اليابس، وكذا الفرق بين العنب بكسر الأول وفتح الثاني والزبيب، فالأول رطب، والثاني يابس.

(١) قال السيوطي: أخرجه الخطيب في رواه من طريق أحمد بن أبي عيسى بن دينار الجرجاني، عن مالك، عن الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به موصولاً.

(٢) قوله: أن رسول الله ﷺ، هذا مرسل عند جميع رواة «الموطأ» وكذا عند بقية أصحاب ابن شهاب، وقد روى النهي جماعة من الصحابة. منهم جابر وابن عمر وأبو هريرة ورافع بن خديج وكلهم سمع منه ابن المسيب، كذا قال ابن عبد البر.

(٣) في نسخة: سألت. أي ابن المسيب.

(٤) سيجيء تفصيل ما يتعلق بهذا المقام في «باب المعاملة والمزبنة».

(٥) في نسخة: ابن أبي أحمد، وهو الصحيح الموافق لما مر في غير موضع.

قال محمد المزينة عندنا اشتراء التمر^(١) في رؤوس النحل^(٢) بالتمر كيلاً^(٣) لا يُدرى التمر الذي أعطى أكثر^(٤) أو أقل، والزبيب بالمنب لا يُدرى أيهما أكثر، والمحاقله اشتراء الحب^(٥) في السنبل بالحنطة كيلاً لا يُدرى أيهما أكثر وهذا كله مكروه^(٦) ولا ينبغي مباشرته. وهو قول أبي حنيفة والعمامة وقولنا^(٧).

١٤ - (باب شراء الحيوان باللحم)

٧٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد^(٨)، عن سعيد بن

(١) أي الرطب.

(٢) قوله. في رؤوس النحل، هذا التيد من الصحابة وهو اتفاق عند الجمهور كما أن تيد الكيل اتفاق، فإنه متى كان جزافاً بلا كيل فهو أولى بالمنع وعن هذا لم يجزوا بيع الرطب المحدود من النخل تمر محدود، ودل عليه حديث زيد بن عياش، عن سعد، وقد مر البحث فيه.

(٣) أي بالتخمين الجراف.

(٤) أي من التمر على النخل.

(٥) من الحنطة وغيرها.

(٦) أي مهي عن لعدم التساوي المشروط في الأموال الربوية.

(٧) وهو قول الجمهور سلفاً وحلقاً، بل قول الكل^(٨).

(٨) عبد الله بن ذكوان.

(١) وهذه المسألة متفرقة عليها بين الأئمة. نزل المجاهد ٢٣/١٥.

المسيّب قال: نُهي^(١) عن بيع الحيوان باللحم. قال^(٢): قلتُ لسعيد بن المسيّب: أَرَأَيْتَ^(٣) رجلاً اشترى شارقاً^(٤) بعشر شياو^(٥) — أو قال شاة — فقال سعيد بن المسيّب: إن كان اشتراها لينحرجها^(٦) فلا خير^(٧) في ذلك. قال أبو الزناد: وكان مَنْ أدركتْ من الناس يَنْهَوْنَ عن بيع الحيوان باللحم، وكان يُكْتَبُ في عُهُود^(٨) الْعَمَالِ^(٩) في زمان^(١٠) أَيْمَانَ^(١١) وهشام^(١٢)

(١) بصيغة المجهول.

(٢) أي أبو الزناد.

(٣) أي أخبرني.

(٤) قوله: شارقاً، قال الزرقاني: يشين معجمة وألف وواء مهملة وفاء: المَيْسَةُ من التُّوق، والجمع الشرف.

(٥) جمع شاة.

(٦) أي لينحرجها، وفي نسخة: لِيَتَجَرَّهَا.

(٧) قوله: فلا خير في ذلك، أي لا يجوز إذ كأنه اشترى الحيوان بنعم، فإن لم يرد نحرجها جاز لأن الظاهر أنه اشترى حيواناً بغير أن يبركاً إلى نيته وأمانته، ولا ريب في الحيوان، كما مرَّ عنه، قال إسماعيل القاضي المالكي نقله عنه الزرقاني.

(٨) بالضم جمع عهد أي دفاتر أحكامهم.

(٩) جمع عامل.

(١٠) هو زمان عبد الملك بن مروان.

(١١) أي ابن عثمان بن عفان.

(١٢) أي ابن إسماعيل المخزومي. وسيأتي ذكره في باب عهدة الثلاث والسنة.

يُتَهَوَّنُ^(١) عَنْ ذَلِكَ^(٢).

٧٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: وَكَانَ مِنْ مَيْسَرٍ^(٣) أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبِيعُ اللَّحْمَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ.

٧٨٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ بَلَغَهُ^(٤): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ.
قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا^(٥) نَأْخُذُ. مَنْ بَاعَ لَحْمًا مِنْ لَحْمِ الْفَنَمِ بِشَاةٍ حَيَّةٍ

(١) معروف أو مجهول.

(٢) أي عن بيع الحيوان باللحم.

(٣) بفتح الميم وكسر السين كالقمار.

(٤) قوله: أَنَّهُ بَلَغَهُ، لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «مَوْطَأِ يَحْيَى» وَإِنَّمَا فِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، الْحَدِيثُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْنِيهِ يَتَّصِلُ مِنْ وَجْهِ ثَابِتٍ، وَأَحْسَنُ أَمَانِيْدِهِ مَرْسَلُ سَعِيدِ هَذَا، وَلَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْرَائِهِ، وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ مَرْوَانَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. وَهَذَا إِسْنَادٌ مَوْضُوعٌ لَا يَصَحُّ عَنْ مَالِكٍ. انْتَهَى. وَقَالَ الْمُحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ»: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاثِلِ» وَوَصَلَهُ الذَّارِقُصْنِيُّ فِي «الْغَرِيبِ» عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ زُهَيْرٍ ضَعِيفٌ، وَصَوَّبَ الرَّوَايَةَ الْمَرْسَلَةَ الَّتِي فِي «الْمَوْطَأِ»: وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، عِنْدَ الْبَرَارِ، وَفِيهِ ثَابِتٌ بِنُ زُهَيْرٍ ضَعِيفٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ أَقْوَى مِنْهُ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي صَحَّةِ سَمَاعِهِ مِنْهُ. أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ وَابْنُ خَزِيمَةَ. انْتَهَى.

(٥) قوله: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، اخْتَلَفُوا فِيهِ فَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَالْمَرْزُوقِيُّ

تَلْمِيزُ الشَّافِعِيِّ يَبِيعُ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ سَوَاءً كَانَ اللَّحْمُ مِنْ جَنْسِ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ أَوْ لَا =

= مساوياً لما في الحيوان أولاً، بشرط التعجيل، أما بالنسيئة فلا، لامتناع السلم في الحيوان واللحم وذلك لأنه باع موزوناً بما ليس بموزون، إذ الحيوان ليس بموزون عادةً، ولا يُعرف قدر ثقله بالنوزن، لأنه يتقل نفسه تارة ويخففها أخرى، واتحاد الجنس مع اختلاف المقدارية لا يمنع التفاضل، وإنما يمنع النساء نقلنا به. وقال محمد: إن باعه بلحم غير جنسه كلحم البقر بالشاة الحية، ولحم الجوز بالبقرة الحية يجوز كيف ما كان، وإن كان من جنسه كلحم شاة بشاة حية، فشرطه أن يكون النعم المفروز أكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون لحم الشاة بمقابلة مثله من اللحم، وبقي اللحم بمقابلة السقط، وهو ما لا يُطلق عليه اسم اللحم كالكرش والجلد والأكراع ولو لم يكن كذلك يتحقق الربا، إما لزيادة السقط إن كان اللحم المفروز مثل لحم الحيوان، أو لزيادة اللحم إن كان لحم الشاة أكثر، فصار كبيع الحل أي دهن السمسم بالسمسم، والزيتون بدهنه، فإنه لا يجوز إلا على ذلك الاعتبار، ولو كانت الشاة مذبوحة مسلوخة إذا تساوى وزناً جاز اتفاقاً إذا كانت مفصولة عن السقط وإن كانت يسقطها لا يجوز إلا على الاعتبار المذكور. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان أصلاً في متحد الجنس^(١)، ولو باعه بلحم من غير جنسه، فقال مالك وأحمد يجوز، وللشافعي قولان، والأصح: لا، لعموم النهي. ولا يخفى أن السمع وارد بالتهني مطلقاً، فمنه قوي، ومنه ضعيف، فمن القوي رواية مالك: وأبي داود في المراسيل - ومرسل سعيد بن المسيب حجة بالاتفاق - وأخرجه ابن خزيمة، عن أحمد بن حنبل السلمي: حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة عن الحسن عن

(١) قال الموفق: لا يختلف المذهب أنه لا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه، وهو مذهب مالك والشافعي ويقول فقهاء المدينة السبعة. وحكي عن مالك: أنه لا يجوز بيع اللحم بحيوان معد للذبح، ويجوز بغيره، وقال أبو حنيفة: يجوز مطلقاً، لأنه باع مال الربا بما لا ربا فيه، أشبه بيع اللحم باللوازم أو بلحم من غير جنسه. المنبي ٣٧/٧.

لا يُدري اللحم^(١) أكثر أو ما في الشاة أكثر فالبيع فاسد^(٢) مكروه لا ينبغي . وهذا مثل المزبنة^(٣) والمحاقلة ، وكذلك بيع الزيتون بالزيت ودهن السمن^(٤) بالسمن .

١٥ - (باب الرجل يُساوم الرجل بالشيء فيزيد عليه أحد)

٧٨٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : لا يبيع^(٥) بعضكم على

= سمرة ، وقال البيهقي : إسناده صحيح ، ومن أثبت سماع الحسن ، عن سمرة فهو هتد موصول ، ومن لم يثبت فهو عنده مرسل جيد ، والمرسل عندنا حجة مطلقاً ، وأسند الشافعي إلى رجل مجهول من أهل المدينة : أنه ﷺ نهى أن يباع حي بعيت ، وأسند أيضاً عن أبي بكر الصديق أنه نهى عن بيع اللحم بالحيوان ، ويسنده إلى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم كرهوا ذلك ، كذا حقه ابن الهمام في «فتح القدير» ، وكأنه أشار إلى ترجيح ما وافقته الروايات الحديثة .

(١) أي المفرز المبيع .

(٢) لاحتمال الربا .

(٣) أي في تحقيق شبهة الربا .

(٤) بكسر السينين (كتجد) بالفارسية .

(٥) قوله : لا يبيع^(١) ، بالجزم على النهي ، وفي رواية : لا يبيع بالخبر مراداً

به النهي . قال الباجي : أي لا يشتري ، وقال ابن حبيب : إنما النهي للمشتري على =

(١) في الحديث أربعة أبحاث : الأول : في معنى البيع ، والثاني : في المراد بالبيع ، والثالث :

في شرط النهي ، والرابع : فمن خالف الحديث قباح على البيع . انظر الأوجز ١١/٢٦٦

البائع، قال الباجي: ويُحْتَمَلُ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَيُمنَعُ البَائِعُ أَيْضاً أَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ إِذَا رَكْنَ الْمُشْتَرِي إِلَيْهِ، وَقَالَ عِيَّاضُ: الْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ أَنْ يَمْرُضَ سَلْعَةٌ عَلَى الْمُشْتَرِي بِرَخْصٍ لِيُزْهِدَهُ فِي شِرَاءِ سَلْعَةٍ الْآخَرِ الرَّائِكِنِ إِلَى شِرَائِهَا، وَقَالَ الْأُبَيُّ: الْبَيْعُ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُوَ إِذَا انْعَقَدَ الْأَوَّلُ فَلَمَّا تَعَدَّرَتْ الْحَقِيقَةُ حُمِلَ عَلَى أَقْرَبِ الْمَجَازِ إِلَيْهَا، وَهُوَ الْمَرَائِكِنَةُ، وَإِذَا كَانَتْ الْعَلَّةُ مَا يُوْدِي إِلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فَلَا تُفْرَقُ بَيْنَ السَّوْمِ عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ. وَالْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ، كَذَا فِي تَفْصِيلِ الزُّرْقَانِيِّ. وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ حَمْلِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى السَّوْمِ عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي فَإِنَّ النِّهْيَ عَنْهُ مُضَادٌّ لِحَدِيثِ: لَا يَسُومُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَسْتَامُ الرَّجُلُ، أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْإِثَارِ وَالشَّيْخَانِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَقَدْ أُتْرِجَ نَحْوُهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَقَبَةَ فَلَا ضَرُورَةَ فِيهِ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى السَّوْمِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحاً بَنَاءً عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ مِنَ الْأَضْدَادِ يُطْلَقُ عَلَى الشِّرَاءِ أَيْضاً، بَلْ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمُتَعَارَفِ، فَكَمَا أَنَّ الشِّرَاءَ عَلَى الشِّرَاءِ مَكْرُوهٌ كَذَلِكَ الْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ (١).

(١) زَادَ ابْنُ وَهْبٍ وَالْقَعْنَبِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكٍ بِسَنَدِهِ: وَلَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى تُهَيَّطَ بِهَا إِلَى الْأَسْوَاقِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هِيَ زِيَادَةُ مَحْفُوظَةٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ: الْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ الشِّرَاءُ عَلَى الشِّرَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى سَلْعَةً فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَمْ يَخْلُصْ لَأَيِّمِكَ بِأَقْصَرِ أَوْ يَقُولَ لِلْبَائِعِ: افْصَحْ لِأَشْتَرِي مِنْكَ بِأَزِيدَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا السَّوْمُ فَصُورَتُهُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئاً لِشُرْطِهِ فَيَقُولُ لَهُ رَدِّهِ لَأَيِّمِكَ خَيْراً مِنْهُ بِمَنْعِهِ أَوْ مَتْلَهُ بِأَرْخَصٍ مِنْهُ، أَوْ يَقُولُ لِلْمَالِكِ اسْتَرْهَ لِأَشْتَرِيهِ مِنْكَ بِأَكْثَرِ. فَصَحَّ الْبَاهِي ٣٥٣/٤.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي إذا ساوم^(١) الرجل الرجل بالشيء أن يزيد^(٢) عليه^(٣) غيره فيه حتى يشتري أو يذبح^(٤).

١٦ - (باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري)

٧٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٥) نافع، عن عبد الله بن عمر: أن

(١) السوم والاستيام تشخيص قيمة شيء وتقديرها عند المياعة، قال في «متهى الأرب»: الاستيام (بهاو كردن) بالفارسية.

(٢) قوله: أن يزيد، إنما يكره^(١) هذا إذا تراوخص الرجلان على السلعة، البائع والمشتري وكن أحدهما إلى الآخر، فساومه آخر بالزيادة لأن فيه إضراراً وأما إذا ساوم الرجل ولم يجنح قلب البائع إليه فلا بأس للآخر أن يساوم بالزيادة لأن هذا بيع من يزيد وهو جائز، كذا في «شرح الطحاوي».

(٣) أي على ذلك الرجل القاصد للشراء المساوم.

(٤) أي يترك فيشتريه الآخر.

(٥) قوله: أخبرنا نافع، قال الزرقاني: أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه يحيى القطان وأيوب والليث في الصحيحين، وعبيد الله وابن جريج عند مسلم، كلهم عن نافع نحره، وتابع نافعاً عبد الله بن دينار عن ابن عمر عند الشيخين، وجاء أيضاً من حديث حكيم بن حزام عند البخاري. انتهى. وذكر الحافظ في «تخريج أحاديث الهداية» أنه جاء من حديث سمره، أخرجه النسائي وابن ماجه ونحوه لأبي داود عن أبي بردة، والنسائي عن عبد الله بن عمرو. انتهى. وقال السيوطي: هذا أحد الأحاديث التي رواها =

(١) قال الحافظ: ذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأثيم فاعله، وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان، وبه جزم أهل الظاهر. فتح الباري ٣٥/٤.

رسول الله ﷺ قال: المتبايعان^(١) كل واحد منهما بالخيار^(٢) حل صحابه
ما لم يتفرقا^(٣)، إلا بيع.....

= مالك في «الموطأ» ولم يعمل به. قال مالك بعد روايته: ليس لهذا الحديث عندنا
حدّ معروف، ولا أمر معمول به، وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن هذا
الحديث ثابت وأنه من أثبت ما نقل العدول، وأكثرهم استعملوه وجعلوه أصلاً من
أصول الدين في البيوع، وردّه مالك وأبو حنيفة وأصحابهما، ولا أعلم أحداً ردّه غير
هؤلاء^(٤)، وقال بعض المالكيين: دفعه مالك بإجماع أهل المدينة على ترك العمل
به، وذلك عند أقوى من خبر الرجال، وقال بعضهم: لا تصح هذه الدعوى، لأن
سميد بن المسيب وابن شهاب روي عنهما العمل به، وهما من أجل فقهاء المدينة،
ولم يرو عن أحد ترك العمل به نصّاً إلا عن مالك، وريضة يخلف عنه، وقد كان ابن
أبي ذئب وهو من فقهاء المدينة في عصر مالك ينكر على مالك اختياره ترك العمل
به. فنتهى.

(١) أي كل واحد من البائع والمشتري، وفي رواية للصحيحين: البيعان.

(٢) أي في القبول والرد.

(٣) قوله: ما لم يتفرقا، اختلفوا في تأويله على أقوال: الأول: أن معناه
التفرق بالأقوال وهو قول إبراهيم النخعي وصفيان الثوري في رواية وريضة الرأي.
ومالك وأبي حنيفة ومحمد فقالوا: المراد به أنه إذا قال البائع: بعت، وقال
المشتري: اشتريت، فقد تفرقا بالأقوال، ولا شيء لهما بعد ذلك من خيار، وشم
البيع، ولا يقدر المشتري على رد البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار

(٤) في قوله: لا أعلم أحداً ردّه غير هؤلاء، قصور كبير من مثله، فقد نقل عياض وغيره عن
معظم السلف وأكثر أهل المدينة وفقهائها السجعة - وشبل إلا ابن السيب - إلى آخر
ما بسطه الزرقاني والحافظ في الفتح. كذا في أوجز المسالك ١١/٣١٩.

الشرط الثاني: أن المراد التفرق بالأبدان فلا يتم البيع بدونها، وبه يلزم البيع، وهو قول ابن المسيب والزهري وعطاء بن أبي رباح وابن أبي قتيب وسفيان بن عيينة والأوزاعي والليث بن سعد وابن أبي مليكة والحسن البصري وهشام بن يوسف وابنه عبد الرحمن وعبد الله بن حسن القاضي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي حنيفة ومحمد بن جرير الطبري وأهل الظاهر، وحّد التفرق أن يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه، قاله الأوزاعي، وقال الليث: أن يقوم أحدهما، وقال آخرون: هو افتراقهما من مجلسهما، أو نقلهما. وحجتهم في ذلك بأنه ورد في الخبر لفظ: المتبايعين واسم البيع لا يجب إلا بعد البيع، وسلفهم في ذلك من الصحابة: ابن عمر، فإنه حمل الحديث على التفرق بالأبدان، وأثبت به خيلو المجلس، فكان إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد، قام ليحب له، أخرجه الترمذي وغيره. وأبو برزة الأسلمي فإنّ رجلين اختصما إليه في فرس بعدما تبايعا وكانا في سفينة، فقال: لا أراكما افرقتما، وقال رسول الله ﷺ: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، حكاه الترمذي، وأخرجه أبو داود والطحاوي وغيرهما. والقول الثالث: أن معناه التفرق بالأبدان، لكن لا على ما فهمه أصحاب القول الثاني، قال عيسى بن إبان معناه أن الرجل إذا قال لرجل: قد بعثك عبدي هذا بألف درهم، قللمخاطب بذلك القول أن يقبل ما لم يفارق صاحبه، فإذا افرقا لم يكن له بعد ذلك أن يقبل، قال: ولولا أن هذا الحديث جاء ما علمنا ما يقطع للمخاطب من القبول، فلما جاء هذا الحديث علمنا أن افتراق أبدانهما بعد المخاطبة بالبيع يقطع القبول، قال: وهذا أولى ما حمل عليه هذا الحديث^(١)، لأننا رأينا الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه =

(١) قال شيخنا في الأوجز ٣١٨/١١: والأوجه حسني في معنى الحديث - إن كان صحيحاً - فمن الله، وإن كان خطأ فيني ومن الشيطان - أن المراد بالتفرق هو التفرق بالأبدان، والمراد بالمتبايعين المتساويان، والحديث من باب خيار القبول في المجلس، والمعنى أن كل واحد منهم بالخيار في المجلس، البائع في النكول عن الإيجاب والمشتري في القبول، فإذا انتقض المجلس فلم يبق الإيجاب ولا حق القبول، فتأمل. ثم وأمت الحفاظ =

= هي الفقرة في الصرف، فكانت تلك الفقرة إنما يجب بها فساد عقد متقدم ولا يجب بها صلاحه، وهذه الفقرة المروية في خيار المتبايعين إذا جعلناها على ما ذكرنا فسد بها ما كان تقدم من عقد المخاطب، وإن جعلناها على ما قالت الفقرة الثانية يتم بها بخلاف فقرة الصرف، ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه، وهذا التفسير مروي أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله: هذا ملخص ما في «شرح معاني الآثار»^(١) للطحاوي، وشرحه المسمى «بمخبر الأفكار في تفریح معاني الآثار للمعني»، ولعل المنصف غير^(٢) المتعصب يستبقي بعد إحاطة الكلام من الجوانب في هذا البحث والمتمامل فيما ذكرنا وما سنذكره أن أولى الأقوال هو ما فهمه الصحابي الجليلان، وفهم الصحابي وإن لم يكن حجة لكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة، وإن كان كل من الأقوال مستنداً إلى حجة.

(١) قوله: إلا بيع الخيار، أي لا بيع شرط فيه الخيار إلى ثلاثة أيام، فإنه يبقى فيه الخيار بعد تفرق الأقوال أيضاً، وكذا بعد تفرق الأبدان، وهذا أحد المعاني التي ذكرت فيه وهو مشترك بين القائلين بالتفرق قولاً وبين القائلين بالتفرق بدءاً، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق. وثانيها: أن معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار، وهذا مختص بالقائلين بالتفرق بدءاً الذي يحتجون بهذا الحديث لإثبات خيار المجلس. وثالثها: قال النووي: وهو أصحها أي على رأيهم أن المراد التخيير =

= قد حكاه عن سلف فله الحمد والمئة، فقال: وقالوا: وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع قد بعثك وبين قول المشتري اشتريت، قالوا: قال المشتري بالخيار في قوله: اشتريت أو تركته والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري، هكذا حكاه الطحاوي عن حماد بن أبان منهم، وحكاه ابن خزيمة من ماله. اهـ.

(١) ٢٠٣/٢.

(٢) في الأصل: الغير وهو خطأ.

قال محمد: وبهذا^(١) نأخذ.....

= بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس يعني يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختارا إمضاء البيع فيلزم البيع بنفس التخايير، ولا يدوم إلى المفارقة^(١).

(١) قوله: وبهذا نأخذ، فيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير: وهو قول أبي حنيفة: تصريح بأنهما لم يتركا هذا الحديث بالقياس ولم يأذها العمل به كما هو المشهور على الألسنة، بل إنهما حملا الحديث على ما حتمل عليه النخعي، وأخذوا به واحتجوا به في إثبات خيار القبول فيما إذا أوجب أحد المتبايعين قبل الآخر حيثل الخيار في أن يقبله أو يرده ما لم يتفرقا قولاً، فإذا تفرقا قولاً وتم الكلام من الجانبين إيجاباً وقبولاً فلا خيار له إلا في بيع الخيار الذي يكون فيه شرط الخيار لأحدهما أو لهما إلى ثلاثة أيام، كما هو مذهب أبي حنيفة، أو أزيد منه إلى شهر كما هو مذهب غيره. وقد أورد البيهقي في «سننه» - قاصداً التشنيع على أبي حنيفة - من طريق ابن المديني، عن سفيان يعني ابن عيينة أنه حدث الكوفيين بحديث البيعان بالخيار، قال: فحدثوا به أبا حنيفة، وقال: إن هذا ليس بشيء رأيته إن كانا في سفينة... إلخ، قال ابن المديني: إن الله سائله عما قال. انتهى. قال السيد مرتضى الحسيني في «عقود الجواهر المنيفة» في أدلة الإمام أبي حنيفة: هذه حكاية منكورة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الرُكبان، وشحنت به كتب أصحابه ومخالفيه من شدة ورعه وزهده ومخافته من الله وشدة احتياظه في الدين، وعلى تقرير صحة الحكاية لم يُرد بقوله هذا ليس بشيء: الحديث، وإنما أراد أنه ليس هذا الاحتجاج بشيء يعني تأويله بالتفرق بالأبدان، فلم يرد الحديث، بل تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال، ولهذا قال: رأيته لو كانا في سفينة... أو تأويل المتبايعين بالمتسلولين، وهو لم ينفرد =

(١) انظر بدل المجهود ١٥/١٢٧.

وتفسيره^(١) عندنا هل ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: المتبايعان

= باجتهاده في هذا القول، بل وافقه عليه شيخ إمامه الذي يقتدى به، وشيخه من قبل والثوري والنخعي وغيرهم. انتهى.

(١) قوله: وتفسيره عندنا، لما ورد على قوله: وبهذا نأخذ، أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس، والحنفية ليسوا بقائلين به، فكيف يصح قوله وبهذا نأخذ؟ أشار إلى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفرق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفرق القولي ومثبي خيار المجلس نقضاً ودفعاً. أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفرق القولي بوجوه، الأول: أنه تفسير مخالف للمتبادر، والجواب عنه على ما في «شرح معاني الآثار» و«فتح القدير» وغيرهما أن التفرق كثيراً ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْرُقُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ أَلَى اللَّهِ كَلًّا مِنْ سَفَهَةٍ﴾^(٣). والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج طلقتك، والمرأة قبلت، وقوله ﷺ: افتترقت بنو إسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة وستتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة. والثاني: أن الخبر ورد بلفظ المتبايعين والبايعين، وهذا اللفظ لا يطلق إلا بعد حصول التفرق القولي وتمام العقد، فلا يكون الخيار إلا بعده وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بد أن يحمل التفرق على التفرق البدني، والجواب عنه على ما في «الهلالية» وشروحها أن هذا إغفال منهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساومين أيضاً قد يسميان متبايعين لمناسبة القرب وقد قال ﷺ: لا يبيع الرجل على بيع أخيه، فقد سمي قرب البيع بيعاً، فيمكن أن يكون سمي غير^(٤) المتفرقين قولاً في هذا الحديث بالمتبايعين لقربهما منه، وأيضاً المتبايع بالحقيقة إنما يكون من يباشر العقد، لا قبله ولا بعده، فإن كلا منهما =

(١) سورة البينة: الآية ٤.

(٢) سورة النساء: الآية ١٣٠.

(٣) في الأصل الغير وهو خطأ.

= بعد الفراغ وقبل المباشرة بمتابع مجازاً باعتبار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إنما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإيجاب وقصد الآخر تلفظ القبول، ولم يتفرغ بعد. والثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر، وعمل على وفقه كما مر ذكره، فلا يعتبر به وأجاب عنه الزيلعي وغيره بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي لمحمّل التأويل، واختياره لأحد التأويلين ليس بحجة ملزمة على غيره، ولا يمنعه عن اختيار تأويل بخايره، وفيه نظر ظاهر عندي، فإنه بعد تسليم ما حقق في الأصول، لا شبهة في أن تأويل الصحابي أقوى وأحرى بالقبول من تأويل غيره، وتقليده أولى من تقليد غيره، وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: قد يجوز أن يكون ابن عمر أشكلت عليه الفُرقة التي سمعها من النبي ﷺ ما هي؟ فاحتملت هذه الفُرقة بالأبدان على ما ذهب إليه عيسى بن أبيان، واحتملت هذه الفُرقة بالأقوال على ما ذهبنا إليه ونم يحضره دليل يدل أنه بأحدهما أولى منه بما سواه، فتأول بائعه يبدنه احتياطاً، ويحتمل أيضاً أن يكون فعل ذلك لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم إلا بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بغيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه. انتهى. وهو ليس بشيء فيما يظهر لي فإن مثل هذه الاحتمالات لو اعتبرت لم يحصل المجزم بكون فعل واحد من الصحابة أمراً مذهباً له لجواز أن يكون فعله احتياطاً، وظاهر سياق قصة ابن عمر المروية في الكتب تشهد شهادة ظاهرة على أنه كان مذهباً له، وهو الذي نسبته إليه أصحاب الاختلاف، وذكروه في معرض الخلاف، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يدل على أن رأيه كان الفُرقة بخلاف ما ذهب إليه أن البيع يتم بها، وذلك أن سليمان بن شعيب قال: نا بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، حدثني الزهري، عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر أنه قال: ما أدركت الصنفَةَ حياً فهو من مال المبتاع، فهذا ابن عمر قد كان يذهب فيما أدركت الصنفَةَ حياً فهلك بعدما أنه من مال المشتري، قد دل ذلك على أنه كان يرى أن الصنفَةَ تتم بالأقوال قبل الفُرقة التي تكون بعد ذلك وأن المبيع يتصل بذلك من ملك البائع إلى المشتري حتى يهلك من ماله إذا هلك. انتهى. =

= وعندني فيه ضعف ظاهر، فإنه ليس فيه التصريح بتفني خيار المجلس ولزوم البيع قبل التفرق البدني، وغاية ما فيه الإطلاق وتقييده بالهلاك بعد التفرق سهل لا سيما إذا علم أنه كان مذهبه ذلك، أنه لا يلزم البيع إلا بعد الفرقة وإذا جاز ذكر الاحتمال في ذلك الأثر جاز فيه بالطريق الأولى مع أنه لا لزوم بين كونه ملكاً للمشتري وبين انتفاء خيار المجلس، فإن حصول الملك لا يتنافي خيار الرؤية وخيار العيب، فيجوز أن لا يتنافي خيار المجلس أيضاً. والرابع: أن هذا التفسير يخالف ما قضى به أبو برزة، ونسبه إلى النبي ﷺ كما أخرجه الطحاوي والبيهقي أنهم اقتصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها البائع، فلما أصبح قال: لا أرضى، فقال أبو برزة: إن النبي عليه السلام قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكانا في خباء شعرة. وأخرجنا أيضاً عن أبي الوضيء: نزلنا منزلاً، فباع صاحب لنا من رجل فرساً، فاقمنا في منزلنا يوماً وليلة، فلما كان الغد قام الرجل يسرّج فرسه، فقال صاحب: إنك قد بعته، فاختصمنا إلى أبي برزة، فقال: إن شئكما قضيت بينكما بفضاء رسول الله ﷺ، سمعته يقول: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أراكما تفرقتما. وأجاب عنه الطحاوي بقوله: في هذا الحديث ما يدل على أنهما كانا تفرقا بأبدانهما، لأن فيه أن الرجل قام يسرّج فرسه، فقد تنحى بذلك من موضع إلى موضع فلم يراع أبو برزة ذلك، وقال: ما أراكما تفرقتما؟ أي لما كنتم متشاجرين أحكما يدعي البيع والآخر ينكره لم تكونا تفرقتما الفرقة التي يتم بها البيع. انتهى.

ولي فيه نظر:

أما أولاً فلأن هذا التأويل إن صح في الأثر الثاني لم يصح في الأثر الأول، وأما ثانياً فلأنه يحتمل أن يكون أبو برزة يظن أن الافتراق إنما يكون بفسوية أحدهما من الآخر، لا مجرد القيام والافتراق فلا يلزم عليه رعاية التنحي، وأما ثالثاً: فلأن حمل التفرق الواقع في كلام أبي برزة على التفرق القولي مما يأبى عنه الفهم السليم، وكيف يُظن به أنه حكم بمجرد الخصام بعدم التفرق القولي،

= ولم يطلب من المذمّي بئته ولا من المدّعي عليه حلفاً؟ وبالجملّة قلا شبهة في أن ابن عمر وأبا بركة ذهباً إلى التفرّق البدني وتلويل كلماتهما بما يأبى عنه السياق والسياق غير مرضي، غاية ما في الباب أن لا يكون قولهما ومذهبهما حجة على غيرهما، وهو أمر آخر قد عرفت ما عليه. وأما أصحاب التفرّق القولي، فأوردوا لتأييد تفسيرهم وإبطال ما ذهب إليه مخالفهم وجوهاً عديدة: منها أن إثبات خيار المجلس وحمل التفرّق على البدني يخالف قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١)، وهذا عقد قبل التخيير. وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْإِطْلَالِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾^(٢). وبعد الإيجاب والقبول يصدق ﴿تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ من غير توقّف على التخيير، فقد أباح الله الأكل قبله، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(٣) فإنه أمر بالتوثيق بالشهادة كيلا يقع التجاحد للبيع، والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول، فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم بعده للزم إبطال هذه النصوص، وفيه ما ذكره ابن الهمام في «فتح القدير» من أنّا نمنع تمام العقد قبل الافتراق، والتخيير، ونقول: العقد الملزم إنما يُعرف شرعاً، وقد اعتبر الشرع في كونه ملزماً اختيار الرضي بعد الإيجاب والقبول بالأحاديث الصحيحة، وكلّا لا يتمّ التجارة عن التراضي إلّا به شرعاً، فليتما أباح الأكل بعد الاختيار، والبيع وإنّ صُلّق بعد الإيجاب والقبول لكن المتام منه متوقّف على الافتراق أو الاختيار. ومنها أن إثبات خيار المجلس يعارضه حديث النهي عن بيع الغرور، فإنّ كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أم المثلّمن. ومنها أنه خيار مجهول العاقبة فيمثل خيار الشرط إذا كان كذلك. وفيهما ما فيهما، فإنه متقوض بخيار الرؤية وخيار التعيين وغير ذلك، ومنها ما ذكره الطحاوي أن حديث: من ابتاع =

(١) سورة المائدة: الآية ١.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

بالخيار ما لم يتفرقا، قال: ما لم يتفرقا عن منطلق^(١) البيع إذا قال البائع: قد بعْتُك فله^(٢) أن يرجع ما لم يقل^(٣) الآخر: قد اشتريت، فإذا قال

= طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه، يدل على أنه إذا قبضه حل له بيعه، وقد يكون قابضاً له قبل اختراق بدنه وبدن بائعه، وأقره السيد المرتضى في عقود الجواهر. وعندني هو ضعيف، فإن هذا الحديث وأمثاله ساكتة عن ما وقع فيه البحث، فيُقيد بالقبض والافتراق مع أنه لا يدل إلا على حرمة البيع قبل الاستيفاء، لا على ثبوت جوازه بعله متصلاً وإن منعت عنه الموانع الأخر. وفي المقام كلام مبسوط، مظانته الكتب المبسطة، وفيما ذكرته كفاية لآلي الفطنة. وقد شهد الطحاوي أركان المسألة بالنظر والقياس وقال: إننا قد رأينا الأموال تملك بعقود في أبدان وفي أموال ومنافع وأبضاع، فكان ما يملك من الأبضاع هو النكاح، فكان ذلك يتم بالعقد لا بفرقة بعده، وكان ما يملك به المنافع هو الإجازات، فكان ذلك أيضاً مملوكاً بالعقد، لا بالفرقة بعد العقد، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكة بالأقوال لا بالفرقة، وهذا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى. وفيه أيضاً ما فيه، فإن كثيراً من الأحكام كخيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيوب ثابتة في البيع دون أمثاله، فللخصم أن يقول ليكن خيار المجلس من هذا القبيل.

(١) أي عن تعلق ما يتعلق به من إيجاب وقبول وشرط.

(٢) أي للبائع.

(٣) قوله: ما لم يقل الآخر قد اشتريت، قال في «الهداية» إذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار إن شاء قيل في المجلس وإن شاء ردّه. وهذا خيار القبول، لأنه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رخصه وإذا لم يفد الحكم بدون قبول الآخر فللموجب أن يرجع لخلوه عن إبطال حق الغير وإنما يمتد إلى آخر المجلس، لأن المجلس جامع للمتفرقات، فاعتبرت ساعته ساعة واحدة دفعا للشر وتحققاً للشر.

المشتري^(١) : قد اشتريتُ بكذا وكذا فله^(٢) أن يرجع ما لم يقل البائع
قد بعته . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

١٧ - (باب الاختلاف في

البيع^(٣) بين البائع والمشتري)

٧٨٥ - أخبرنا مالك ، أنه بلغه^(٤) أن ابن مسعود كان يحدث^(٥)
أن رسول الله ﷺ قال : أيما^(٦) بيعان^(٧) تباعا ، فالقول قولُ البائع
أو يترادان .

(١) أي ابتداء .

(٢) أي للمشتري .

(٣) أي في الثمن وغيره مع الاعتراف بأصله .

(٤) قوله : بلغه ، وصله الشافعي والترمذي من طريق ابن عينة ، عن
محمد بن حجلان ، عن عون بن عبد الله ، عن ابن مسعود ، وقال الترمذي : مرسل
وعون لم يدرك ابن مسعود ، كذا في «التنوير» .

(٥) قوله : كان يحدث . . . إلخ ، قال ابن عبد البر : جعل مالك حديث
ابن مسعود كالمفسر لحديث ابن عمر في الخيار ، إذ قد يختلفان قبل الافتراق ،
والترادُّ إما يكون بعد تمام البيع فكأنه عنده منسوخ لأنه لم يدرُك العمل عليه ، وقد
ذكر له حديث ابن عمر ، فقال : لعنه مما ترك ولم يعمل ، لكن حديث ابن مسعود
منقطع لا يكاد يتصل ، أخرجه أبو داود وغيره بأسانيد منقطعة . انتهى .

(٦) قال الكرماني : زبدت «ما» على «أي» لزيادة التعميم .

(٧) البيع بفتح الباء وتشديد الياء المكسورة البائع ، وفيه تغليب أي البائع
والمشتري .

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا اختلف^(١) في الثمن^(٢) تحالفا^(٣) وتراذاً^(٤) البيع - وهو^(٥) قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - إذا كان

(١) أي البائع والمشتري.

(٢) أي في قدره.

(٣) قوله: تحالفاً، لكون كل منهما مدعياً من وجه، ومنكراً من وجه، فإن نكل أحدهما ثبت دعوى الآخر، وإن حلفا فسخ البيع، وهذه الزيادة أي ذكر التحالف وإن لم يقع في حديث ابن مسعود فيما أخرجه الشافعي والنسائي والدارقطني، ولم يقع في روايتهم ذكر التراذ أيضاً، ووقع عند الترمذي وابن ماجه وأحمد ومالك والطبراني وأبي داود والحاكم والبيهقي والنسائي والدارقطني من طريق آخر ذكر التراذ دون التحالف، لكنه ورد في ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المستند» من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جده، والطبراني والدارمي من هذا الوجه، فقال: عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً: إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا يئنة لأحدهما على الآخر تحالفاً. قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: تفرد بهذه الزيادة، وهي قوله: «والسلعة قائمة» ابن أبي ليلى. وهو محمد بن عبد الرحمن النقي، وهو ضعيف سيء الحفظ، وأما قوله: «تحالفاً» فلم يقع عند أحد منهم، وإنما عندهم: فالقول ما قال البائع أو يترادف البيع. انتهى.

(٤) في نسخة: ويراذاً.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة^(١)، إذا اختلف المتبايعان، فادعى أحدهما نسباً، وادعى البائع أكثر منه أو ادعى البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر =

(١) وبه قال الشافعي ومالك في رواية، وعنه القول قول المشتري مع يمينه وبه قال أبو ثور وزفر، لأن البائع يدعي زيادة ينكرها المشتري، والقول قول المنكر. انظر المغني ٢١١/٤.

المبيع قائماً^(١) بمينه، فإن كان المشتري قد استهلكه^(٢)، فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول أبي حنيفة، وأما في قولنا فيتحالفان ويتراذان القيمة^(٣).

١٨ - (باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة فيفلس^(٤) المتاع)

٧٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن

= منه، وأقام أحدهما البيئة فقيضي له بها، وإن أقام البيئة فالبيئة المثبتة للزيادة أولى، ولو لم يكن لأحدهما بيئة قيل للمشتري: إما أن ترضى بالثمن الذي أدعاه البيع وإلا فسخنا البيع، وقيل للبائع: إما أن تسلم ما أدعاه المشتري وإلا فسخناه، فإن لم يراضيا استحلط الحاكم كلا منهما على دعوى الآخر. وفسخ البيع. هذا إذا كان المبيع قائماً، وإن كان هالكاً^(٥)، ثم اختلفا، لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والقول قول المشتري، لأن التحالف بعد القبض على خلاف القياس ثبت بالنص، وقد ورد بلفظ: البيعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعونه فالقول ما قال البائع وتراذأ، وعند محمد: تحالفا وفسخ البيع على قيمة الهالك لوجود الدعوى والإنكار من الطرفين. والمسألة ميسولة بدلائلها وتفاريها في «الهداية» وشروحها.

(١) أي موجوداً بغضه لا هالكاً.

(٢) أي لا يتحالفان. بل يقضى بالبيئة على البائع وبالحلف على المشتري.

(٣) أي قيمة الهالك.

(٤) أي فيصير المشتري مفلساً فيعجز عن أداء الثمن.

(١) قال المؤلف: وإن كانت السلعة تالفة، واختلفا في ثمنها بعد تلقاها فمن أحمد روايتان: إحداهما يتحالفان مثل لو كانت قائمة، وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن مالك، والأخرى: القول بقول المشتري مع يمينه اختارها أبو بكر: وهذا قول التنخي والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة. الأوجز ٣٢٥/١١.

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن^(١) رسول الله ﷺ قال: أيما^(٢) رجل^(٣) باع متاعاً، فأفلس الذي ابتاعه^(٤) ولم يقبض^(٥) الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده^(٦) بعينه فهو^(٧) أحقُّ به، وإن مات^(٨)

(١) قوله: أن، قال ابن عبد البر: هكذا هو في جميع «المسوطات» مراسلاً، وبجميع الرواة عن مالك، إلا عبد الرزاق فإنه وصله عن مالك عن ابن شهاب، عن أبي بكر، عن أبي هريرة، وكذا رواية أصحاب الزهري عنه مختلفة في إرساله ووصله، ورواية من وصله صحيحة، فقد رواه عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر، عن أبي هريرة، وبشير بن نهيك وهشام بن يحيى، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً، الثلاثة في الفلاس دون حكم الموت، والحديث محفوظ لأبي هريرة لا يرويه غيره فيما علمت.

(٢) قوله: أيما، مركب من «أي» وهي اسم يسوب مناب الشرط، ومن «ما» المبهمة الزائدة، وهي من المضجمات التي يُستثنى بها عن تفصيل غير حاصر، أو تطويل غير مخل، قاله الطيبي.

(٣) بالجبر مضاف إليه لأي.

(٤) أي اشتراه.

(٥) أي من المشتري.

(٦) أي فوجد البائع متاعه بعينه عند المشتري الممّلس.

(٧) أي البائع أحقُّ^(١) بأخذ ذلك الشيء بثمنه من مائر الغرماء.

(٨) قوله: وإن مات . . . إلخ، هذا الحديث صحيح ثابت من رواية

الحجازيين والبصريين، وهو نص في الفرق بين الحي والميت، واجمع على القول به فقهاء المدينة والحجاز والبصرة والشام، وإن اختلفوا في بعض فروعه، وهو =

(١) أي كلاً من كان وارثاً أو غريباً. فتح الباري ٦٣/٥.

المشتري^(١) فصاحب المتاع فيه أسوة^(٢) للغرماء^(٣)

= مذهب مالك وأحمد، وسرّ الفرق أنّ ذمة المشتري عيّنت بالفلس، فصار البيع بعنزة من اشترى سلعة فوجد بها حياءً فله ردها، واسترجاع ثمنه، ولا ضرر على بقية الغرماء لبقاء ذمة المشتري، وفي الموت وإن عوّث الذمة أيضاً، لكنها ذهبت رأساً، فلو اختص البائع بسلعة عظم الضرر على سائر الغرماء لخراّب ذمة الميت، ومذهب الشافعي أنّ البائع أحقّ بمتاعه في الموت أيضاً لحديث أبي داود وابن ماجه وغيرهما عن أبي المعتمر عمرو بن نافع عن همر بن خلدة الزرقي، قال: أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس، فقال: قضى رسول الله ﷺ أيّما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحقّ بمتاعه إذا وجد بهينه. ورُدُّ بأنّ أبا المعتمر مجهول الحال فيكون حديث التفرين أرجح، ويأنّه يحتمل أن يكون في السودائع والمغصوب ونحو ذلك، فإنه لم يذكر فيه البيع، ومذهب الحنفية في ذلك أنّ صاحب المتاع ليس بأحقّ لا في الموت ولا في الحياة لأن المتاع بعد ما قبضه المشتري صار ملكاً خالصاً له والبائع صار أجنياً منه كسائر أمواله، فالغرماء شركاء البائع فيه في كلتا الصورتين، وإن لم يقبض البائع أحقّ لاختصاصه به، وهذا معنى واضح لولا ورد النص بالفرق، وبلغهم في ذلك عليّ رضي الله عنه، فإن قتادة روى عن خلاص بن عمرو عن عليّ أنه قال: هو أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها. وأحاديث خلاص عن عليّ ضعيفة، وروى مثله عن إبراهيم النخعي، ومن المعلوم أنّ كلّ أحد يؤخذ من قوله ويؤدّ إلا الرسول ﷺ، ولا عبرة للرأي بعد ورود نصّه، كذا حققه ابن عبد البر والزرقي^(١).

(١) أي المفلس الذي لم يرد الثمن.

(٢) بالضم أي هو مساوٍ لهم، وأحد الشركاء معهم يأخذ مثل ما يأخذون ويحرم عما يحرمون.

(٣) في نسخة: الغرماء.

(١) وبسطه شيخنا في الأوجز ٢٥٣/١١.

قال محمد: إذا مات^(١) وقد قبضه فصاحبه فيه أسوة للغرماء، وإن كان لم يقبض المشتري فهو^(٢) أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفي حقه، وكذلك إن أفلس المشتري ولم يقبض^(٣) ما يشتري، فالبايع أحق بما باع حتى يستوفي حقه.

١٩ - (باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه فَيُفْبِنُ^(٤)) فيه أو^(٥) يَسْعُرُ^(٦) على المسلمين)

٧٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن

(١) أي المشتري والحال أنه قبض المبيع.

(٢) أي صاحب المتاع وهو البايع.

(٣) وإن قبض فهو أسوة للغرماء.

(٤) بصيغة المجهول، يقال: فَبَنَ مغبون أي خدعه وحصل له نقصان.

(٥) قال القاري: أول توزيع الباب فهو عطف على (يشتري).

(٦) معروف فائب من التسعير^(١)، وهو تقدير مَقْر على التجار.

(١) وفي الأثر: جواز العمل بالتسعير من المحاكم، وبه قال ابن عمر وسالم بن عبد الله وإقاسم بن محمد، وهو وجه الشافعية في حالة الفلاء، وفيما عدا قوت الأدي عند الزيدية، ومن أجله كمالك عمه في حالات الفلاء والرخص، وفي طمام الأدي والحيوان. وفي الإدام وسائر الأمتعة. نيل الأوطار ١٨٦/٥. وفي الهداية: لا ينبغي للسلطان أن يمسر على الناس إلا إذا تعلق به دفع لمور العامة لئلا لا يأس به. انظر هامش الكوكب النري ٣٣٩/٢.

صمر: أن رجلاً^(١) ذكر لرسول الله ﷺ أنه يَحْدُثُ^(٢) في البيع، فقال له رسول الله ﷺ: من يابعه فقل: لا خِلابة^(٣). فكان الرجل إذا باع فقال: لا خِلابة.

(١) قوله: أن رجلاً، لم يُسمَّ الرجل في هذه الرواية، ولأحمد وأصحاب السنن والحاكم، من حديث أنس أن رجلاً من الأنصار، كان يُبايع على عهد رسول الله ﷺ، وكان في عُقْدته - أي رايه وعقله - ضعف، وكان يَتَنَاح، فأتوا إلى النبي ﷺ، فتناه عن البيع، فقال: إني لا أصبر عن البيع، فقال: إذا يابعت فقل: لا خِلابة. ووقع في رواية الحاكم والطبراني والشافعي والدارقطني: أن ذلك الرجل حيَّان بالفتح وتشديد الياء ابن منقلد بذيال معجمة بعد قاف مكسورة ابن عمرو الأنصاري، ووقع عند ابن ماجه والبخاري في «التاريخ» أن القصة لوالده منقلد بن عمرو وجعله ابن عبد البر أصح، كذا في «التلخيص»^(٤).

(٢) مجهول، أي يُغَيِّن في المبايعَة.

(٣) قوله: فقل لا خِلابة^(٥)، بالكسر أي لا نقصان ولا ضَبْن، أي لا يلزم مني خديعتك، زاد في رواية البخاري في «التاريخ» والحاكم والعمري وابن ماجه: وأنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاثة أيام. وقال التوريشي: لقنه هذا القول =

(١) ٢١/٣.

(٢) بكسر المعجمة وتخفيف اللام: أي لا خدمة. وقد ذهب الشافعية والحنفية إلى أن الغبن غير لازم، فلا خيار للمغبون، سواء قلَّ الغبن أو كثر، وأجلبوا عن الحديث بأنها واقعة وحكاية حال، قال ابن العربي: إنه كله مخصوص بصاحبه، لا يتعدى إلى غيره. وقال مالك في بيع المقابلة: إذا لم يكن المشتري ذا بصيرة كان له فيه الخيل، وقال أحمد في بيع المسترسل: يكره قبته وعلى صاحب السلعة أن يستقصي له، وحكي عنه أنه قال: إذا باع فقال: لا خِلابة فله الرد. انظر بطل المجهود ١٥/١٧٣. ووسط شيخنا الكلام على هذا الحديث في الأوجز ١١/٣٨٨ فارجع إليه.

قال محمد: تُرى^(١) أن هذا كان لذلك الرجل خاصة.

٧٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يونس^(٢) بن يوسف، عن سعيد بن المسيّب: أن عمر بن الخطاب مرّ على حاطب^(٣) بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له بالسوق^(٤) فقال له عمر: إنا أن تزيد^(٥) في السعر،

= ليلفظ به عند البيع ليطّلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة، ليرى له ما يرى لنفسه. وكان الناس في ذلك الزمان إخواناً لا يغبتون أخاهم المسلم، وينظرون له أكثر ما ينظرون لأنفسهم.

(١) قوله: تُرى، أي نظن أن هذا الحكم خاص به، وللنبي ﷺ أن يخص من شاء بما شاء. قال النووي: اختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً به: وأنه لا خيار بغبن، وهو الصحيح، وعليه الشافعي وأبو حنيفة، وقيل: للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة. انتهى. وقال ابن عبد البر: قال بعضهم: هذا خاص بهذا الرجل وحده، وجعل له الخيار ثلاثة أيام اشترطه أو لم يشترطه لما كان فيه من الحرص على المبايعة مع ضعف عقله ولسانه، وقيل: إنما جعل له أن يشترط الخيار لنفسه ثلاثاً مع قوله: لا خلابة.

(٢) قوله: يونس بن يوسف بن جساس بالكسر، من عبّاد أهل المدينة، ثقة، قال ابن حبان: هو يوسف بن يونس. ووهم من قلبه، كذا في «التحريب».

(٣) قوله: حاطب بن أبي بلتعة، بفتح الموحدة وسكون اللام وفتح الفوقية والمهملّة، عمرو بن عمير اللخمي حليف بني أسد، شهد بدرًا، ومات في سنة ٣٠، قاله الزرقاني.

(٤) أي بالمدينة.

(٥) أي بأن تبيع بمثل ما يبيع أهل السوق، وقال القاري: إن (لا) هنا محذوفة أي بأن لا تزيد، ولا حاجة إليه.

ولما أن ترفع^(١) من سوقنا.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي أن يُسعر حل المسلمين، فيقال لهم^(٢): يتعوا كذا وكذا بكذا وكذا، ويُجبروا^(٣) على ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٢٠ — (باب الاشتراط في البيع وما يقبضه)

٧٨٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله ابن مسعود: اشترى من امرأته^(٤) الثقيفة جارية^(٥) واشترطت عليه^(٦) أنك إن بيعتها فهي لي بالثمن الذي تبيعها^(٧) به، فاستفتى^(٨) في ذلك عمر بن الخطاب، فقال: لا تقر بها^(٩) وفيها

(١) أي متاعه لئلا يضرب بأهل السوق ويغيرهم.

(٢) أي لا يجوز له التسعير بسعر معين عليهم.

(٣) فإن قال ذلك على سبيل المشورة لا بأس به.

(٤) قوله: امرأته الثقيفة، يفتحان نسبة إلى ثقيف قبيلة، وهي زينب بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب بن الأسعد بن غاضرة، صحابة لها رواية عن النبي ﷺ وعن زوجها، وروى عنها ابن أخيها وسرين مسعود، كذا في «استيعاب ابن عبد البر».

(٥) أي مملوكة لها.

(٦) أي على زوجها المشتري.

(٧) أي في ذلك الوقت، وإن كان زائداً على ثمنها في الحال.

(٨) أي سأل ابن مسعود عن حكم هذا العقد.

(٩) أي الجارية المشتراة.

شرطاً لأحد^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ. كل شرط^(٢) اشترط البائع على المشتري، أو المشتري على البائع ليس من شروط^(٣) البيع، وفيه^(٤) منفعة للبائع أو المشتري، فالبيع فاسد. وهو^(٥) قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) أي من البائع والمشتري.

(٢) قوله: كل شرط... إلخ، الضابط فيه على ما في «الهداية» وشروحها، أن كل شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو المعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسد البيع إذا لم يكن متعارفاً، ولم يرد به الشرع كشرط الأجل في الثمن والمثمن وشرط الخيار، ولم يكن متضمناً للتوفيق كالشرط بشرط الكفيل بالثمن فإنه جائز. وذلك كمن اشترى حنطة على أن يطحنها البائع أو ثوباً على أن يخيطة أو عبداً على أن لا يبيعه المشتري بعد ذلك أو لا يبيعه إلا منه، ونحو ذلك. فإن كان مقتضى العقد لا يفسد، كشرط الملك للمشتري وتسليم الثمن ونحو ذلك، وكذا إذا لم يكن فيه نفع لأحد المتبايعين، أو فيه نفع للمعقود عليه وليس من أهل الاستحقاق، كمن باع ثوباً، أو حيواناً سوى الرقيق، على أن لا يبيعه ولا يهبه، وكذا إذا كان متعارفاً كما إذا اشترى نعلين بشرط أن يحذوه البائع، والفروع مبسطة في كتب الفروع^(٦).

(٣) أي ليس من مقتضياته.

(٤) أي والحال أن في ذلك الشرط.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: لا يحلّ سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربيع ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك، أخرجه أبو داود والترمذي.

(١) بسط شيخنا بعضها في الأوجز ١١/٨٣.

٧٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لا يَطَأُ الرجل وليدةً إلا وليدته^(١)، إن شاء باعها، وإن شاء وهبها، وإن شاء صنع بها ما شاء.

= والنسائي، وبه قال الشافعي إلا أنه خصه بما سوى شرط العتق واستثنى البيع مع شرط العتق منه وهو رواية عن أبي حنيفة بدليل حديث بريرة في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ أمر أن تشتريها عائشة، وتشتريها لولاء لمواليها، فإنما الولاء لمن أعتق. وسيجيء هذا الحديث مع ما له وما عليه، وبه تعلق ابن أبي ليلى، فقال: البيع جائز، والشرط باطل مطلقاً، وقال ابن شبرمة: البيع والشرط جائزان، مستدلاً بما روي عن جابر: بعث من النبي ﷺ ناقةً وشرط لي حملاتها إلى المدينة أخرجه الحاكم وغيره. ونحن نقول شرط جابر لم يكن في صلب العقد، وحديث النهي العام يُقدَّم على حديث بريرة الخاص لتقدم النافي على المبيح. وزيادة تفصيل هذه المسألة في «فتح القدير».

(١) قوله: إلا وليدته، كأنه أراد أنه لا يَطَأُ الرجل جارية إلا جارية له مملوكة ملكاً صحيحاً إن شاء باعها أو وهبها، وإن لم يشأ لم يفعل، وصنع بها ما شاء من العتق والتدبير وغير ذلك، والجارية التي ليست كذلك لا يحل وطؤها، فإنها إما مملوكة للغير كجارية الزوجة والوالدين، أو مملوكة له ملكاً فاسداً كما إذا اشتراها بالبيع بشرط أن لا يبيعها ولا يهبها ونحو ذلك، فلا يحل وطؤها لأنها مملوكة ملكاً خيباً، ولا يجوز له بيعها وشرائها والتصرف فيها، بل يجب الإقالة من العقد السابق. وعلى هذا يطابق هذا الأثر ترجمة الباب مطابقة ظاهرة، جعل صاحب الكتاب هذا الأثر تفسيراً لقولهم: إن العبد لا يحل له أن يتسرى أي يأخذ جارية ويوطأها، وحمله على معنى أن لا يَطَأُ الرجل إلا وليدته التي يملك فيها التصرفات ما شاء، وهذا مختص بالحر، فإن العبد المملوك للغير إن مَلَكَ جارية كما إذا كان مأذوناً، لا يجوز له هبتها، فلا يحل له وطؤها وإن أذن له المولى. وهذا المعنى وإن كان يمكن استنباطه لكنه أجنبني عما ترجم به الباب إلا أن يكون غرضه منه مجرد =

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهذا^(١) تفسير: أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْفِي أَنْ يَتَسَرَّى^(٢)، لَأَنَّهُ إِنْ وَهَبَ لَمْ يَجْزِ هَبْتُهُ، كَمَا يَجُوزُ هَبَةُ الْحُرِّ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= ذكر الإشارة إليه. ثم وجدت في «شرح معاني الآثار» ما يوافق ما فهمته، فقيه: نا فهد نا أبو غسان نا زهير، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لا يحل فرج إلا فرج إن شاء صاحبه باعه، وإن شاء وهبه، وإن شاء أمسكه، لا شرط فيه. نا محمد بن النعمان نا سعيد بن منصور نا هشيم، أخبرنا يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يشتري الرجل الأمة على أن لا يبيع ولا يهب، فقد أبطل عمر بيع عبد الله، وتابعه عبد الله على ذلك. انتهى. ثم وجدت في «الدر المنثور» للسيوطي في تفسير سورة المؤمنين، عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ الآية^(٣)، أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة، عن ابن عمر: أنه سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَحْلَتْ جَارِيَتَهَا لَزَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَطْلُقَ فَرْجاً إِلَّا إِنْ شِئْتَ بَعْتَ، وَإِنْ شِئْتَ وَهَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَعْتَقْتَ. وأخرج عبد الرزاق، عن سعيد بن وهب قال: قال رجل لابن عمر: إِنَّ أَمِّي كَانَ لَهَا جَارِيَةٌ فَلِئِذَا أَحْلَتْهَا لِي أَطُوفُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: لَا يَحِلُّ لَكَ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَهَا أَوْ تَهَبَهَا لَكَ. انتهى. وعلى هذا يفيد الأثر أمراً آخر هو إبطال تحليل الفروج وعارياتها، وهبتها، وعدم جواز الوطء، بنحو ذلك.

(١) أي هذا القول من ابن عمر.

(٢) من التسري وهو أخذ الجارية للوطء.

(١) سورة المؤمنين: الآية ٥.

٢١ - (باب من باع نخلاً مؤثراً^(١))

أو عبداً، وله مال

٧٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا سافع، عن عبد الله بن عمر: أن

رسول الله ﷺ قال: من باع^(٢) نخلاً قد أُبْرِثَ، فثمرتها^(٣) للبائع إلا أن

(١) قوله: مؤثراً، من التأبير، وهو التشقيق والتلقيح^(١)، يعني شقّ طلع النخلة شيء ليدرفه شيئاً من طلع النخل الذكر، ليكون ذلك أجود، وهو خاص بالنخل. وكان أهل المدينة يفعلونه فهاهم رسول الله ﷺ، ثم أحار، فإله النووي وغيره.

(٢) قوله: من باع نخلاً مؤثراً، خصّ النخل مع أن غيره في حكمه، لكثرة في المدينة. وظاهر التقيد بالتأبير يقتضي أنه لو لم يكن مؤثراً فليس كذلك، على طريق مفهوم المخالفة، وبه قال مالك والشافعي إزاء الثمرة للعثري مطلقاً إذا لم تؤبر، وعندنا القيد انصافي، والحكم غير مختلف واستدل الطحاوي به في «شرح معاني الآثار» على جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها وقد مرّ تفصيله.

(٣) قوله: فثمرتها... إلخ، لأن العقد إنما وقع على رقبة النخل، والانصال وإن كان خلقة لكنه ليس للعرار بل للمطع، بخلاف بيع العرصة يدخل فيه الباد.

(١) قال ابن عبد البر: إلا أنه لا يكون حتى يشقق الطلع وتظهر الثمرة، فعبر به عن ظهور الثمرة للزوم منه، والحكم متعلق بالظهور دون نفس التلقيح بفتر اختلاف بين العلماء.
 لأصح القولين ١٣٨/٦ وفي الحديث عفة أبحاث سبط شيخنا الكلام عليه في الأوحز ٩١/١١.

يشرطها^(١) المبتاع.

٧٩٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: من باع^(٢) عبداً وله مال^(٣)، فمأله للمبتاع إلا أن يشرطه المبتاع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة.

٢٢ — (باب الرجل يشتري الجارية

ولها زوج أو يُهدى إليه)

٧٩٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن^(٤) عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي

(١) قوله: إلا أن يشرطها المبتاع، أي المشتري بأن يقول: اشتريت النخلة بشمرها، وكذا إذا قال اشتريت العبد بماله، فإنه يدخل فيه المال، لكن لا بد أن يكون المال معلوماً عند الشافعي وأبي حنيفة للاحتراز عن الغرر، وظاهر مذهب المالكية والحنابلة والظاهرية الإطلاق. ويستفاد من أمثال هذه الأحاديث أن الشرط الذي لا ينافي العقد لا يفسد، كذا في «شرح المسند».

(٢) قوله: قال من باع... إلخ، هذا موقوف في رواية نافع، ورقعه سالم عن أبيه، أخرجه البخاري ومسلم، ورواه النسائي من طريق سالم عن أبيه عن عمر مرفوعاً وفيه ضعف.

(٣) قوله: وله مال... إلخ، استدل به المالكية على أن العبد يملك، قال أحمد والشافعي في القديم: يملك إذا ملكه سيده مالا، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلاً واللام للاختصاص والانتفاع، كذا في «شرح المسند».

(٤) في بعض النسخ: أن عبد الرحمن بن عوف قال: إنه اشترى

جارية، فوجدتها^(١) ذات زوج فردّها^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا يكون^(٣) بيعها طلاقاً^(٤)، فإذا كانت ذات زوج فهذا^(٥) هيب تردّ به. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٩٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن عبد الله^(٦) بن عامر أهدى^(٧) لعثمان بن عفان جارية من البصرة ولها زوج، فقال عثمان: لن أقربها^(٨) حتى يفارقها زوجها، فأرضى ابن عامر زوجها

(١) أي ظهر له بعد الشراء أنها ذات زوج.

(٢) أي بخيار العيب.

(٣) أي لا يكون بيع الجارية المتزوجة طلاقاً وفُرقة من زوجها، كما قاله بعض العلماء.

(٤) في نسخة: طلاقاً.

(٥) قوله: فهذا عيب، قال في «المحيط» وغيره: النكاح والذّين عيب في العبد والجارية، وعند الشافعي إن كان الذّين عن شراء أو استقراض بغير إذن المولى فليس بعيب لأنه يتأخر إلى ما بعد العتق.

(٦) قوله، أن عبد الله، قال الزرقاني: هو ابن عامر بن كريز بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، وُلد في العهد النبوي، وأُتي به إليه فتَقَلَّ عليه، قال ابن حبان: له صحبة، ولأه ابن خاله عثمان بن عفان البصرة سنة ٢٩ هـ، وافتتح خراسان وكرمان، مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وخمسين، وأبوه صحابي من مُسلمة الفتح.

(٧) أي وهب.

(٨) أي لن أطاها لحرمتها علي.

٢٣ - (باب^(٢) عَهْدَةُ الثَّلَاثِ وَالسَّنَةِ)

٧٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، قال:

(١) أي طلقها فحلت لعثمان بعد العدة.

(٢) قوله: باب عهدة الثلاث والسنة، قال مالك: ما أصاب العبد أو الوليد في الأيام الثلاثة من حين يُشترى، حتى تنقضي الثلاثة فهو من البائع، وإن عهدة السنة من الجنون والجذام والبرص، فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها. قال الزرقاني^(١): إنما يقضى بهما إن شرطاً أو اعتيذاً في رواية أهل مصر عن مالك، وروى المدنيون عنه يقضى بهما مطلقاً. انتهى. رني كتاب «الحجج» وهو من تصانيف عيسى بن أبيان القاضي، من تلامذة المؤلف وصاحبه على ما ذكره الكفوي في «طبقات الحنفية» - وقيل من تأليفات المؤلف محمد بن أبي حنيفة - : إذا اشترى العبد أو الوليد بغير البراءة فقبض ما اشترى فأصاب العبد شيء، أو حدث به عيب في الأيام الثلاثة، أو بعد ذلك من جنون أو جذام أو برص أو غير ذلك، لم يقدر المشتري على أن يرده العبد، بما حدث عنده لأنه حدثت عنده فكيف يرده بأمر حدث عنده. وقال أهل المدينة: ما أصاب العبد أو الجارية عند المشتري في الأيام الثلاثة يرده، فإذا مضت الأيام الثلاثة لم يرده من شيء إلا من ثلاث خصال، الجنون والجذام والبرص، فإذا أصابه شيء من هذه الثلاثة في السنة من حين يشترى رده بذلك، فإذا مضت السنة، فقد برئ البائع من

(١) شرح الزرقاني ٢٥٤/٣.

سمعت أبا ن بن عثمان وهشام^(١) بن إسماعيل يُعلمان الناس عهدة
الثلاث والسنة، بخطبان^(٢) به على المنبر.

قال محمد: لسنا نعرف^(٣) عهدة الثلاث، ولا عهدة السنة إلا أن

العهدة كلها^(٤). انتهى.

(١) قوله: وهشام، هو ابن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة
المخزومي، والي المدينة لعبد الملك بن مروان، ذكره ابن حبان في كتاب
«الفتا».

(٢) قوله: بخطبان به على المنبر، قال الزرقاني: فالعمل به أمر قائم
بالمدينة، قال الزهري: والفضاة منذ أدركنا يقضون بهما. وروى أبو داود عن
الحسن البصري عن عقبة مرفوعاً: عهدة الرقيق ثلاث. ولم يسمع الحسن من عقبة،
وروى ابن أبي شيبة، عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً: عهدة الرقيق ثلاثة أيام. وفي
سماع الحسن من سمرة خلاف.

(٣) قوله: لسنا نعرف، يعني في الشرع بالطريق الذي يجب به العمل، فإن
عهدة الثلاث والسنة إن كان من فروع خيار العيب، فليس بمنكر وإلا فلم يثبت إلا
خيار الشرط، أو خيار العيب، أو خيار الرؤية، أو خيار التعيين، أو نحو ذلك، قال
في كتاب «المحجج»^(٤): لو كان عندكم في ذلك حديث مفسر عن رسول الله ﷺ
أو عن أحد من أصحابه لا تحتاجتم به، وإنما هذا رأي منكم اصطالحتم عليه،

(١) وكان الشافعي لا يعتبر الثلاث والسنة في شيء منها، وينظر إلى العيب فإن كان حدث مثله
في مثل تلك المدة التي اشتراء فيها إلى وقت الخصومة فالقول بقول البلع مع يمينه، وإن
كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة رد على البائع، وضعف أحمد حديث العهدة وقال:
لا يثبت في العهدة حديث، كذا أفاده الشيخ في «البلد». أوجز المسالك ٦٤/١١.

(٢) ص ٢٠٦.

يشترط^(١) الرجل خيارَ ثلاثة أيام، أو خيارَ سنة فيكون ذلك على ما اشترط^(٢)، وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار^(٣) إلا ثلاثة أيام.

وليس يقبل هذا منكم إلا بالحق والبرهان، وكيف مرقمتم بين الرقيق في هذا وبين الدواب، وهو حيوان يحدث فيهما شيء، كما يحدث في الحيوان.

(١) قوله: إلا أن يشترط، يشير إلى أن المهلة المنقولة إن كانت بالشرط ينحل في خيار الشرط. فيعتبر بما شرط؛ لكن لا نحصى له بالثلاث والسنة، وإلا فلا.

(٢) قوله: على ما اشترط، سواء كان خيار شهر أو سنة أو أكثر. وبه قال أبو يوسف ومحمد، واستدل لهم بحديث «المسلمون على شروطهم»: وذكر صاحب «الهداية» في دليلهما أن ابن عمر أحجز الخيار إلى شهرين، وقال في «الغنية»: لهما حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أحجز الخيار إلى شهرين، وقال الأنزاري. روى أصحابنا في شروح «الحامع الصغير» أن ابن عمر أحجز الخيار إلى شهرين، وكذا ذكره فخر الإسلام وقال العتابي: إن ابن عمر باع بشرط الخيار شهراً، وقال في «المختلف» روي أنه باع جارية وجعل للمشتري الخيار إلى شهرين وهذا كله لم يشتهر بإسناد صحيح، كذا في «النباية» وقد يستدل لهما باب الخيار إما شرع للحاجة إلى المكر والتأمل وقد تمس الحاجة إلى الأكثر فصار كالتأجيل في الزمن.

(٣) قوله: فلا يجوز الخيار إلا إلى ثلاثة أيام، وبه قال زفر والشافعي وأحمد، وحجتهم حديث حبان بن سفيان، وقد مر ذكره من قبل.

٢٤ - (باب بيع (١) الولاء)

٧٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ (٢) نهى (٣) عن بيع الولاء وهبته.

قال محمد: وبهذا (٤) نأخذ. لا يجوز بيع الولاء، ولا هبته، وهو قول أبي حنيفة، والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: بيع الولاء، قال القاري: يتبع الواو والمد لغة، بمعنى المقاربة والمناصرة، وشرعاً: عبارة عن عصوية متواخية عن عصوية النسب يرث منها المعتقد، وقد ورد: (الولاء لمن أعتق)، رواه أحمد والطبراني عن ابن عباس، وفي رواية: (الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يُباع ولا يُوهب)، رواه الطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى والحاكم والبيهقي عن ابن عمر.

(٢) قوله: أن رسول الله... إلخ، هكذا أخرجه أبو حنيفة عن عطلة بن يسار، عن ابن عمر، وعند الشيخين وغيره من طريق ابن دينار، عن ابن عمر، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، واحتج أبو نعيم بجمع طرقه، عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً عنه، وأخرجه أبو عروبة في «صحيحه» من طريق عبيد الله بن عمرو بن دينار وعمرو بن دينار كلهم عن ابن عمر، وعند الدارقطني في «غرائب مالك» عن عبد الله بن دينار، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وظاهره أن ابن دينار لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر وليس كذلك ففي «مسند الطيالسي» أن شعبة قال له: سمعت ابن عمر يقول هذا؟ فحلف بسماعه، وفي الباب أخبار كثيرة، والتفصيل في «شرح المسند».

(٣) لكونه ليس بمال.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، ربه قال الجمهور سلفاً وخلفاً، إلا ما روي عن ميمونة أنها وهبت سليمان بن يسار لابن عباس، وروى عبد الرزاق عن عطاء جواز أن يذعن السيد لعبد، أن يوالي من شاء، وجاء عن عثمان جواز بيع الولاء، وكذا عن =

٧٩٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أرادت أن تشتري وليدة^(١) فتعتقها، فقال أهلها^(٢):

= عروة وابن عباس. ولعلهم لم يبلغهم الحديث وقد أنكر ذلك ابن مسعود في زمان عثمان، وقال: أبيع أحدكم نسبه؟ أخرجه عيد الرزاق، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(١) قوله: وليدة، أي جارية، هي بريرة، بفتح الباء وكسر الراء الأولى، كما صرح به أبو حنيفة في روايته عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وكانت مكاتب لقوم من الأنصار، وقيل لبني هلال، والحديث مروى في الصحيحين والسنن وغيرها، وفي بعض الروايات: أنها جاءت إلى عائشة تستعين بها في كتابتها، وفي بعضها عن عائشة: جاءت بريرة فقالت: كاتب أهلي على تسع أواق^(١)، في كل عام أوفية فأعنيني، فقالت: إن أحبوا أن أعدّها لهم علة واحدة، واعتقك، فعلت، ويكون ولاؤك لي فأبوا ذلك إلا أن يكون الولاء لهم. وظاهره يدل على جواز بيع المكاتب إذا رضي بذلك، ولو لم يعجز نفسه، وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وابن جرير وابن المنذر، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها، واستعانتها بعائشة يدل على ذلك، وهو يحتاج إلى دليل، وذهب جمع من العلماء إلى جواز بيع المكاتب إذا وقع التراضي بذلك، كذا في «شرح المسند».

(٢) أي مالكوها المكاتبون.

(١) قد اختلفت الروايات في قصة بريرة وجمع بينها شيخ شيخنا في البطل ٢٦١/١٦، فارجع إليه.

يبيعك على أن ولاهما^(١) لنا، فذكرت ذلك^(٢) لرسول الله ﷺ، فقال: لا يمنعك^(٣) ذلك،

(١) أي بشرط أن يكون ولاؤك لنا لا لها.

(٢) أي شرطهم.

(٣) قوله: لا يمنعك ذلك، أي لا يمنعك من الشراء شرطهم، فإن الشرط باطل شرعاً، وظاهره أن اتسع بالشرط الفاسد جائز، والشرط باطل، وبه قال قوم، ونخصه قوم بشرط العتق، وقد مر البحث فيه، وللضحاوي في «شرح معاني الآثار» كلام طويل محصنه بعد روايات هذه القصة، أن الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع، بل في أداء عائشة الكتابة إليهم بدليل رواية عروة، عن عائشة، جاءت بريرة طائفة، إني كانت أهلي على نسع أواق فاعينني، ولم يكن قضت من كتابتها شيئاً، فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلك، فإن أحسوا أن أعطيتهم ذلك جميعاً، ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت فأنوا، وقالوا: إن شئت أن نعتب عليك فلتفعل، ويكون ولاؤك لنا، فذكرت عائشة لرسول الله ﷺ فقال: لا يمنعك ذلك - أي لا ترجعين لهذا المعنى عما كنت نويت في عتاقها من الثواب - اشتريتها فاعتقيتها، فكان ذكر الشراء هنا استدعاء من رسول الله ﷺ ولم يكن ثبلاً بين عائشة وأهل بريرة، انتهى ملخصاً. وعبر حنفي على الماهر العارف بطرق القصة أن ما أولها به ليس بمصحح، وأن كثيراً من الطرق دالة على أن ذكر البيع كان جرى قبل ذلك وأن الشرط كان في البيع^(١)، ورواية عروة مختصرة، والحدِيث يفسر بعض طرقه بعضاً.

(١) قال السدي على البخاري: هذا مشكل جداً، لأنه شرط معقد ومع ذلك نعرير للبائع والخليفة له، وأوله بعضهم لكن السوق يأباه فالوجه أنه شرط مخصوص بهذا المبيع وقع لمصلحة اقتضته، ونلشاع التخصيص في مثله. وقريب منه ما قاله في الكوكب الدرّي. وقال الرازي في التفسير الكبير، إن التلام معنى على أي اشترط عليهم الولاء. بهذا المجهود ٣٩٢/١٦

فإنما الولاء لمن أعتق^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ. الولاء لمن أعتق، لا يتحول^(٢) عنه، وهو كالنسب^(٣). وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

٢٥ - (باب بيع أمهات^(٤) الأولاد)

٧٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، قال^(٥):

(١) أي بشرط غير المعتقد يكون الولاء له باطل شرعاً.

(٢) أي لا يستقل منه، لا بالشروط ولا بسبب من أسباب الانتقال.

(٣) أي في لزوم.

(٤) هي الإماء اللاتي يطأها مولاهن وتلد منه ويدهي نسه.

(٥) قوله: قال: قال عمر، هذا موقوف على عمر وعند الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً: إذا لولد الرجل أمته ومات عنها فهي حرة، وقال الدارقطني: الصحيح وقفه على ابن عمر عن عمر، وكذا قال البيهقي وعبد الحق، وقال ابن دقيق العيد: المعروف فيه الوقف، والذي رفعه ثقة، وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً: أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة من دبر منه، أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والبيهقي، وله طرق، وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جداً. وعنه أنه قال رسول الله ﷺ في مارية التي استولدها النبي ﷺ: أعتقها ولدها، أخرجه ابن ماجه والبيهقي، وفي سننه ضعيف. وأخرج عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: سمعت غبيدة السلماني قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي ابن عمر في أمهات الأولاد أن لا يعن، ثم رأيت بعد ذلك أن يعن، فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحك. وأخرج نحوه البيهقي، وأخرج عبد الرزاق بسند حسن

قال عمر بن الخطاب: أُمِّيَا وَلِيدَةٌ^(١) وَلِدْتُ مِنْ سَيِّدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَبِيعُهَا وَلَا يُورَثُهَا^(٢)، وَهُوَ يَسْتَمْتَعُ^(٣) مِنْهَا فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ.

قال محمد: وَبِهَذَا^(٤) نَأْخُذُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

= رَجَعَ عَلَيَّ مِنَ الْجَوَازِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ يَبِيعُ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مَبَاحاً فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَنَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمْ يَشْتَهَرْ ذَلِكَ النَّهْيُ، فَلَمَّا بَلَغَ عُمَرُ أَجْمَعُوا عَلَى النَّهْيِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ فِي الْمَهْدِ النَّبَوِيِّ حَدِيثُ جَابِرٍ: كُنَّا نَبِيعُ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالتَّبَيُّ ﷺ حَتَّى لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْساً، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كَذَا فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ.

(١) أَيُّ جَارِيَةٍ.

(٢) قَالَ الْقَارِي: بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ، أَيُّ لَا يَعْطِيهَا الْإِرْثَ مِنْ مَالِهِ.

(٣) أَيُّ يَسْتَفْعُ بِهَا فِي حَيَاتِهِ بِالْخِدْمَةِ وَالْوَطْءِ.

(٤) قَوْلُهُ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهِيَ قَالُ الْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ، بِنِجَافٍ لِبَشَرَيْنِ عِمَاثَ وَدَاوُدَ السَّطَاهِرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ جَوَازَ الْبَيْعِ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلَيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمْ، كَذَا فِي «الْبَهَايَةِ».

٢٦ - (باب بيع الحيوان^(١) بالحيوان نسيئة^(٢)) ونقداً

٧٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا صالح بن كيسان، أن الحسن^(٣) بن محمد بن علي، أخبره^(٤) أن علي بن أبي طالب باع بجمالاً^(٥) له يُدعى^(٦) غصيفيراً^(٧) بعشرين بعيراً إلى أجل.

(١) تَسَاكَانُ أو غير نسيئاً.

(٢) قوله: نسيئة ونقداً، قال شارح المسند: لم يختلف العلماء في جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان يداً بيد. وإذا كان نسيئةً فمن أحمد ثلاث روايات: إحداهما: الجواز مطلقاً، وثانيتها: المنع مطلقاً، وثالثتها: إن كانت من جنس واحد، لم يجوز بيع بعضها ببعض، وإن كان من جنسين جازت النسيئة، وهو قول مالك والشافعي، ومنع أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في رواية النسيئة مطلقاً^(١).

(٣) قوله: الحسن، هو الحسن بن محمد المعروف بابن الحنفية بن علي بن أبي طالب كما ذكره الزرقاني، لا الحسن بن محمد الباقر ابن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما ظنه القاري، وقد أشبه أحد المحمدين، وأحد العلين بالآخر.

(٤) فيه انقطاع فإن الحسن لم يدركه حياً.

(٥) بفتحين أي بعيراً.

(٦) بصيغة المجهول أي يسمى.

(٧) بلفظ تصغير عصفور.

(١) تمسك الأولون بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وما ورد في معناه من الآثار، وأجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المثال، واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر وابن عباس وما في معناه من الآثار، وبعضها يقوي بعضها فهي أرجح من حديث عبد الله بن عمر، ودليل التحريم أرجح من دليل الإباحة. وأما الآثار الواردة عن الصحابة فلا حجة فيها وعلى فرض ذلك فهي مختلفة. انظر بذل المجهود في حل أبي داود ١٤/١١.

٨٠٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة^(١) بأربعة أبعرة^(٢) مضمونة^(٣) عليه، يوفئها^(٤) إياه بالربذة.

قال محمد: بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف هذا^(٥).

٨٠١ — أخبرنا ابن أبي ذؤيب^(٦)، عن يزيد^(٧) بن عبد الله بن

(١) أي ناقة قوية ترحل عليها.

(٢) بوزن أفعلة جمع بعير.

(٣) أي ثابتة في ذمة ابن عمر إلى أجل.

(٤) قوله، يوفئها، من التوفية أو الإيفاء، أي يعطي ابن عمر تلك الأبعرة.

إياه، أي البائع. بالربذة بمنح الثراء المهمة والباء الموحدة فذال معجمة: قرية قرب المدينة.

(٥) أي خلاف ما دل عليه الأثران المذكوران.

(٦) قوله: ابن أبي ذؤيب، بصيغة التصغير ذكره ابن حبان في وثقات التابعين، حيث قال: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب الأسدي الحجازي، يروي عن ابن عمر، وروى عنه ابن أبي نجيح، ومن قال: إنه ابن أبي ذؤيب فقد وهم. انتهى. وذكر في تهذيب التهذيب أنه إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، وقيل أبي ذؤيب، روى عن ابن عمر وعطاء بن يسار، وعنه ابن أبي نجيح، وثقه الدارقطني، وأبو زرعة، وابن سعد. انتهى ملخصاً. وأما ابن أبي ذؤيب فهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذؤيب السدي، روى عن عكرمة ونافع وخلق، وعنه معمر وابن المبارك ويحيى القطان ذكره الذهبي في «الكاشف».

(٧) قال ابن حجر في «التقريب»: يزيد بن عبد الله بن قسيط مصنفراً،

ابن أسامة اللبني أبو عبد الله المدني الأهرج، ثقة مات سنة ١٢٢ هـ.

قَسَيْط، عن أبي حسن البزّار^(١)، عن رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: أنه^(٢) نهى عن بيع البعير بالبعيرين إلى أجل، والشاة بالشاتين إلى أجل. وبلغنا^(٣) عن

(١) قوله: البزّار، بتشديد الراء المعجمة آخره راء مهملة نسبة إلى بيع البزّار، كما أن البزّار بالمعجمتين نسبة إلى بيع البزّ أي الثياب، ذكره السمعاني. قال ابن حبان في «ثقات التابعين»: أبو الحسن البزّار يروي عن علي: لا يصلح الحيوان بالحيوان نسبة روى عنه أبو العُميس. انتهى.

(٢) قوله: أنه نهى، وعند عبد الرزاق من طريق ابن المسيّب عن علي: كره بيعاً ببعيرين نسيئة. وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عنه، فهذا يخالف ما أخرجه مالك عن علي. وجاء عن ابن عمر أيضاً ما يخالف ما رواه عنه، فأخرج عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طلوس، عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن بيع ببعيرين إلى أجل، فكرهه، قال الحافظ في «التلخيص»: يمكن الجمع بأنه كان يرى فيه الجواز وإن كان مكروهاً على الترتيب. انتهى.

(٣) قوله: وبلغنا... إلخ، هذا البلاغ قد أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بطرفه من حديث سَمُرَة وابن عمر وابن العاص وجابر، وجعله ناسخاً لما جاء في الجواز، وأخرج عن ابن مسعود: السُّلْفُ في كل شيء إلى أجل، مسمّى ما خلا الحيوان، وكذا أخرجه عن حذيفة. وفي «شرح المسند»: استدلوا في ذلك بما أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث الحسن، عن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وصححه الترمذي وقال غيره: رجاله ثقات، ورواه ابن حبان والدارقطني، ورجاله ثقات أيضاً، وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث جابر بإسناد لثين. واحتج من أجاز بحديث ابن عمر، أن النبي ﷺ أمر أن يجهز جيشاً، فنفلت الإبل فأمره أن يأخذ على ثلاثين^(٤) الصدقة، فكان

(١) قلائص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، مجمع يعلا الأنوار ٢/٣١٢.

الأنبياء ^(١) عن سح الخيوان بالخيوان نسيئة، فهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٢٧ - (باب الشركة ^(٢) في البيع)

٨٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، أن داء أخبره قال: أخبرني ^(٣) أبي قال كنت أبيع البز ^(٤) في زمان عمر بن الخطاب، وإن سمر قال لا يبيعه ^(٥) في سوق ^(٦) أعجمي ^(٧)،

- يأخذ الصغير بصغيرين إلى يسر الصدقة، أخرجه نوداود والدارقطني، قال المحافظ إسماعيل فوي، وجاء ابن ^(٨) استنلف بغيراً تكراً - البكر الصغير من الإبل، والرؤى على بالفتح، ما به ست سنين، قاله ابن حجر - ونصي رباعياً، أخرجه البخاري، وأخرج عبد الرزق أن دافع بن حجاج اشترى بغيراً بغيراً، فأعطى أحدهما، وقال آتاك الآخر ذكراً، وهو قول ابن المنجب وابن مسروق، وحيث تعارضت الأدلة في بيع الحيوان نسيئة ^(٩) أثبتنا وترجح الأدلة السابقة ^(١٠) في نسخة: أنه نهي.

(٢) كسر الشين أي لاشترائك

(٣) قوله، أخبرني أبي، هو يعقوب المدني سوني الحرفة، مضاف، وسه عبد الرحمن الحرفي، منه إلى حرفه فسه الحاء مهملة وفتح الراء المهملة بعدها قاف، نص من حماد، وقيل من حبيته، وهو الصحيح، أنه أبو ثعلب العلاء مولى الحرفة، مات سنة ١٣٢ هـ، ذكرهم ابن حبان في «اللقاق»، كذا في «التقريب» والأنساب.

(٤) بشديد التاء، بعدها را، معجمة: أي ثياب.

(٥) صيغة الخبر مواد بها لنهي، وفي نسخة لا يبيعه بالنهي

(٦) أي سوق المدينة

(٧) أي غير عربي.

فإنهم لم يفقهوا^(١) في الدين، ولم يقيموا في الميزان والمكيال. قال يعقوب: فذهبت إلى عثمان بن عفان، فقلت له: هل لك^(٢) في غنيمة باردة؟ قال: ما هي؟ قلت: بئر، قد علمت مكانه^(٣)، يبيعه صاحبه^(٤) برخص^(٥)، لا يستطيع بيعه^(٦)، أشتريه لك ثم أبيعك^(٧) لك، قال: نعم، فذهبت فصفقت^(٨) بالبز، ثم جئت به، فطرحته^(٩) في دار عثمان، فلما رجع عثمان فرأى المكنوم^(١٠) في داره، قال: ما هذا؟ قالوا^(١١): بئر جاء به يعقوب، قال: ادعوه لي، فجئت، فقال: ما هذا؟ قلت: هذا الذي قلت لك، قال: أنظرت^(١٢)؟ قلت: كفيته^(١٣) ولكن رأته^(١٤)

(١) أي لم يعرفوا مسائل الشرع في المعاملات كالعرب.

(٢) أي هل لك ميل إلى منفعة زائدة؟

(٣) أي عرفت موضعاً يباع فيه.

(٤) أي مالكة.

(٥) أي بسعر أرخص من سعر السوق.

(٦) أي لأنه عجمي، لا يقدر على بيعه بالسوق، أو لغير ذلك.

(٧) أي اشتريته من الصفقة وهو العقد.

(٨) أي ألفت فيه.

(٩) بالضم بمعنى العذل.

(١٠) أي أهل بيت عثمان.

(١١) أي أبصرته وتأملتته، ما فيه نقص.

(١٢) أي صرت لك كافياً عن هذه المؤنة.

(١٣) أي ألقاه في الريب والشك مخافة أن يمنعوه.

خُرْسُ^(١) عمر، قال: نعم، فذهب عثمان إلى حرم عمر، فقال: إن يعقوب يبيع بَزِّي فلا تمنعوه^(٢)، قالوا: نعم^(٣)، جئت بالبَز السوقي، فلم ألبث^(٤) حتى جعلتُ ثمنه في يَزْوِدٍ^(٥) وذهبت به^(٦) إلى عثمان وبالذي^(٧) اشتريتُ البَز منه^(٨)، فقلت^(٩): عُدْ الذي لك فاعتدّه وبقي مال كثير، قال: فقلت لعثمان: هذا لك، أما^(١٠) إني لم أَظْلِمُ به^(١١) أحداً، قال: جزاك الله خيراً، وفرح بذلك، قال^(١٢): فقلت: أما إني قد علمتُ مكانَ بيعها مثلها

(١) بفتحين: جمع الحارس، أي حَفَاطَ عمر في السوق المانعين عن بيع المعجمي.

(٢) أي من البيع في السوق.

(٣) أي لا تمنعه.

(٤) أي لم أمكث.

(٥) بكسر الميم وفتح الواو: وعاء للزاد.

(٦) أي بذلك الثمن.

(٧) أي بالثمن البَز.

(٨) أي من ذلك الرجل.

(٩) قوله: فقلت، قال القاري: فقلت أي لبائعته: عُدْ الذي لك أي من ثمنه فاعتدّه بتشديد الدال، أي عدّه وأخذ به وبقي مال كثير أي زائد على قدر ثمنه.

(١٠) حرف تنبيه.

(١١) أي لم أنقص حق أحد.

(١٢) قوله: قال، أي يعقوب، فقلت لعثمان. أما، حرف تنبيه. قد علمت مكانَ بيعها، أي عكناً تُباع فيه الثياب مثلها، أي بمثلها في الفائدة أو أفضل أي

أو أفضل، قال: وعائد أنت؟ قال: قلت: نعم، إن شئت، قال: قد شئت، قال: فقلت: فلان باع خيراً فأشركني، قال: نعم بيني وبينك.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بأن يشترك الرجلان في الشراء^(١) بالنسيئة، وإن لم يكن لواحد منهم رأس مال، على أن الربح بينهما، والوضيعة^(٢) على ذلك، قال: وإن ولي^(٣) الشراء والبيع أحدهما دون صاحبه، ولا يفضل^(٤) واحد منهما صاحبه في الربح، فإن ذلك^(٥)

= أنفع مما بعته. قال عثمان: وعائد أنت؟ أي أراجع أنت إلى مثل هذه الصفقة النافعة؟ وهل تريد أن تشتري الزَّ بالسر الرخص، وتبيعه بالنفع؟ قال يعقوب: قلت: نعم إن شئت أنت يا عثمان، قال عثمان: قد شئت أنا مثل هذه المراجعة، قال يعقوب: فقلت لعثمان. إني باع - طالب خير - نفعاً ولائدة. فأشركني، بفتح الهمزة أي اجعلني لك شريكاً في ما يحصل من الربح، قال عثمان: نعم أنت شريك في الربح بيني وبينك، أي الربح بيني وبينك على التناصف^(٦).

(١) أي شراء مال من غير نقد ثمنه، بل مؤجلاً.

(٢) قوله: والوضيعة، على وزن فعيلة، بمعنى الخسران والنقصان، يقال: وضع في تجارته إذا خسر ولم يربح، ربيع الوضيعة بخلاف بيع المراجعة، كذا في «المغرب» وغيره، يعني لا بد أن يشترط الاشتراك في النقصان كما اشترط الاشتراك في الربح، فإن شرط الربح دون الوضيعة فالشركة فاسدة.

(٣) من الولاية أي بأمر وعمل.

(٤) أي لا يزيد واحد في الربح الآخر بل يستويان.

(٥) أي ذلك العقد.

(١) قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن القراض مئة معمول بها. أوجز المسالك ١١/٤٠٧.

لا يجوز أن يأكل^(١) أحدهما ربح ما ضمن صاحبه. وهو قول أبي حنيفة والعلامة من فقهاءنا.

٢٨ - (باب القضاء^(٢))

٨٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن الأخرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: لا يمنع^(٣) أحدكم جازه أن يغرر^(٤) خشبة^(٥) في جداره^(٦)، قال: ثم قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها

(١) بيان لسبب عدم الجواز، أي سببه أن لا يأكل أحدهما ربح ما ضمنه الآخر، أو بدل من ذلك أي لا يجوز ذلك وهو أن يأكل.

(٢) أي بعض ما يتعلق بقضاء القاضي.

(٣) بصيغة التثني مراداً به النهي، وفي رواية: بالنهي.

(٤) أي يركز فوق جداره، أو في وسط جداره.

(٥) قوله: خشبة، بفتح الخاء والتثنية بصيغة الواحد، وفي رواية «خشبة» بالضمير بصيغة الجمع، قال الحافظ في «التلخيص»: هذا الحديث متفق عليه، ورواه الشافعي وأبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وفي الباب عن ابن عباس، ومجمع بن جارية عند ابن ماجه، وقال عبد الغني بن سعيد: كل الناس يقولون خشبة بالجمع إلا الطحاوي فإنه يقوله بلفظ الواحد، قلت: لم يقله الطحاوي إلا ناقلاً عن غيره، قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى، يقول: سألت ابن وهب عنه، فقال: سمعت من جماعة «خشبة» على لفظ الواحد، قال: وسمعت روح ابن القرج، يقول: سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس عنه، فقالوا: خشبة بالنصب والتثنية، ورواية مجمع يشهد لمن رواه بالجمع.

(٦) قوله: في جداره، قال الزرقاني: النهي للتزيه فيستحب أن لا يمنع عند الجمهور ومالك وأبي حنيفة والشافعي في الجديد جمعاً بينه وبين قوله عليه =

معرضين؟ والله لأزيمين بها بين أكتافكم.

قال محمد: وهذا^(١) عندنا على وجه التوسع من الناس بعضهم

= السلام: لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه، رواه الحاكم. وقال الشافعي في القديم وأحمد وإسحاق وأصحاب الحديث: يُجبر إن امتنع، واشترط بعضهم تقلّم استئذان الجار لرواية أحمد: مَنْ سألَه جاره، وكذا لابن حبان، قال البيهقي: لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلاّ عمومات لا يُنكر أن يخصها، وقد حمله الراوي على ظاهره، وهو أعلم بما حدث به، يشير إلى قول أبي هريرة: ما لي أراكم عنها - أي عن هذه المقالة - معرضين. ففي «الترمذي» لما حدثهم بذلك طأطأوا رؤسهم، فقال: والله لأزيمين أي لأصرعن بهذه المقالة بين أكتافكم، رويناه بالفوقية جمع كفف، وبالنون جمع كفف بفتحها بمعنى الجانب، قال ابن عبد البر: أي لأشيعن هذه المقالة فيكم، ولأقرعنكم بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه، فيستيقظ من غفلته، أو الضمير للخشبة أي إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به، لأجعلن الخشبة بين رقابكم كارهين، وأراد به المبالغة، قاله الخطابي. وبهذا التأويل جزم إمام الحرمين، وقال: إن ذلك وقع من أبي هريرة، حين كان يلي إمرة المدينة، لكن هذه ابن عبد البر، من وجه آخر: لأزيمين بها بين أكتافكم وإن كرهتم، وهذا يرجع التأويل الأول.

(١) قوله: وهذا عندنا، أي هذا الخبر عندنا محمول على التلب^(١)،

(١) قال صاحب «المحلى»: لم تلب عند أبي حنيفة، ولم يجاب عند أحمد وإسحاق وأهل الحديث، وللشافعي وأصحاب مالك قولان: أصحهما التلب كما في الأوجز ٢٢٧/١١. وقال الموفق: أما وضع الخشبة إن كان يضرب بالحائط لضعفه عن حمله لم يجز بغير خلاف نعلمه لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»، وإن كان لا يضرب به إلا أن به غية عنه لإمكان وضعه على غيره، فقال أكثر أصحابنا: لا يجوز أيضاً، وهو قول الشافعي وأبي ثور، لأنه انتفاع

على بعض، وحسن الخلق، فأما في الحكم فلا يجبرون على ذلك. بلغنا أن شريعاً اختصم^(١) إليه^(٢) في ذلك، فقال للذي وضع الخشبة: ارفع رجلك^(٣) عن مطية^(٤) أخيك. فهذا الحكم في ذلك، والتوسع أفضل.

٢٩ - (باب الهبة والصدقة)

٨٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المري^(٥)، عن مروان بن الحكم، أنه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: من وهب^(٦) هبةً لصلوةٍ رحم،

= والأولوية، لاستحباب التوسع على الناس، وحسن الخلق في ما بينهم، الذي مقتضاه عدم المنع، فأما في الحكم الشرعي الظاهر الذي يتعلق بالقضاة فليس فيه جبر، فإن منع فله المنع، وإن لم يمنع فهو أحسن.

(١) بصيغة المجهول، أي تخصم بعضهم بعضاً عنده.

(٢) في نسخة: عنده.

(٣) كناية عن رفع الخشبة عن الجدار.

(٤) أي مركبه. وهذا من قبيل الأمثال الدائرة.

(٥) نسبة إلى مرة، بطن من غطفان.

(٦) قوله: من وهب هبة^(١)، أي شيئاً موهوباً، أو المعنى من فعل هبة على =

بملك الغير بغير إذنه فلم يجز، وأشار ابن عقيل إلى الجواز لحديث الباب، فأما إن دعت الحاجة إلى وضعه بحيث لا يمكنه التسقيف بذونه فإنه يجوز له وضعه بغير إذنه، وبهذا قال الشافعي في القديم، وقال في الجديد: ليس له وضعه، وهو قول أبي حنيفة ومالك. المنهني ٥٥٥/٤.

(١) بسط الكلام عليه الباجي في المنتقى ١١٦/٦.

أو هل وجه صدقة، فإنه لا يرجع^(١) فيها، ومن وهب هبة يرى^(٢) أنه إنما أراد بها الثواب^(٣)، فهو على هبته، يرجع فيها إن لم يرخص منها^(٤).

قال محمد: وهذا نأخذ. من وهب^(٥) هبة لذي رحم محرم،

طريق التجريد، بقصد صلة رحم، أي قرابة، أو وهبه للفقير على وجه الصدقة في سبيل الله فلا يجوز للواهب الرجوع فيه، ومن وهب هبة مجرّدة لغرض الثواب دون الصلة والتصلّق يجوز له الرجوع، وهذا في «الموطأ» مرفوع على عمر، قال الحافظ في «التنخيص»: ورواه أبيهقي من حديث ابن وهب عن حفظة عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه، قال: ورواه عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم، عن حفظة مرفوعاً، وهو وهم، وصححه الحاكم وابن حزم، وروى الحاكم من حديث الحسن، عن سمرة مرفوعاً: إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع. وأخرجه الدارقطني ومن حديث ابن عباس بسند ضعيف.

(١) أي لا يجوز له ولا يعمل برجوعه.

(٢) بصيغة المصروف، أي يظن الواهب، أو بصيغة المجهول.

(٣) أي الجزاء والمكافأة الدنيوية والعوض.

(٤) أي من تلك الهبة.

(٥) قوله: من وهب هبة... إلخ، تفصيله بحيث تظهر فوائد قيوده، على ما في «الهداية» وشروحه: أن الهبة لا تخلو إما أن تكون مقبوضة، أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها، ويعمل برجوعه لأن الهبة غير^(١) المقبوضة لا تفيد ملكاً كما قال النخعي: لا تجوز الهبة حتى تقبض، والصدقة تجوز قبل أن تقبض، ويدل على اشتراط القبض حديث نحلة أبي بكر الصديق كما سيأتي، وإن كانت مقبوضة، فلا يخلو إما أن يكون لذي رحم محرم، أي للذي قرابة =

(١) في الأصل الغير المقبوضة وهو تحريف.

أو على وجه صدقة، فقبضها الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيها، ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم، وقبضها، فله أن يرجع فيها إن لم يقب^(١) منها، أو يؤخذ^(٢) خيراً^(٣) في يده^(٤)، أو يخرج من ملكه^(٥) إلى ملك غيره. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= المحرمية، كالأصول والفروع، وإما أن يكون لغيره سواء كان أجنبياً محضاً أو كان ذا قرابة، ولم يكن محرماً، كبنى الأعمام، أو كان محرماً ولم يكن ذا رحم كالأخ الرضاعي، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه، لأن المقصود صلة الرحم، وقد حصل، وكذلك في هبة أحد الزوجين الآخر ويدل عليه حديث مسرة مرفوعاً: إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها، أخرجه الحاكم وقال: على شرط البخاري، والدارقطني والبيهقي في مستههما، وضعفه ابن الجوزي بالكلام في أحد رواته عبد الله بن جعفر وخطاه ابن حبيب العميد، وقال: هو على شرط الترمذي، وإن كان الثاني فإن كان على سبيل الصدقة على الفقير يقصد بها وجه الله فحسب فلا رجوع أيضاً، وإلا فله الرجوع، إلا أن يمنع مانع، نحو أن يعرض عنها الموهوب له، فحينئذ تنقلب الهبة لازمة، وكذا إذا زاد الموهوب له في الموهوب خيراً، كالخمس والبناء وكذا إذا خرج من ملكه بالبيع أو الهبة، وكذا إذا هلك الموهوب أو مات أحدهما، وفي المسألة إبعث استدلالاً واختلافاً مذكورة في مقالنا.

(١) مجهول من الإثابة بمعنى العود والرجوع أي إن لم يعرض.

(٢) أي ذلك الشيء الموهوب.

(٣) أي منفعة وزيادة.

(٤) أي للموهوب له.

(٥) أي للموهوب له.

٣٠ - (باب النُّحْلَى) (١)

٨٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف، وعن محمد بن النعمان بن بشير، يُحدثانه عن النعمان بن بشير قال: إِنَّ أَبَاهُ (٢) أَتَى بِهِ (٣) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ (٤):

(١) قوله: باب النُّحْلَى، بضم النون على وزن العُمَرَى والرَّقَبَى والكُبَرَى والصُّغَرَى بمعنى العطية، يقال: نحلته بمعنى أعطيته ووعته.

(٢) قوله: قال: إِنَّ أَبَاهُ، هو بشير بن سعد بن جُلَّاس بن زيد بن مالك الخزرجي الأنصاري أبو النعمان، شهد بدرًا وأحداً والمشاهد بعدها، والغُفَّة الثانية، وهو أول من بايع أبا بكر الصديق يوم السَّقِيفَةِ، وقُتِلَ مع خالد بن الوليد بعد انصرافه من اليمامة يوم عين التمر سنة ١٢، وابنه النُّعْمَان بضم النون، وَلَدَ قَبْلَ وفاة النبي ﷺ بست سنين، وقيل: بثمان سنين، قال ابن عبد البر: لا يصحُّح بعض أهل الحديث سماعه من رسول الله ﷺ وهو عندي صحيح، استعمله معاوية على حمص، ثم على الكوفة، واستعمله عليها بعده ابنه يزيد، ولَمَّا مات دعا الناس إلى خلافة ابن الزبير بالشام، فقتله أهل حمص سنة أربع وستين، كذا في «أسد الغابة» في معرفة الصحابة، وابنه محمد أبو سعيد من ثقات التابعين، ذكره في «التقريب» وغيره.

(٣) أَيِ بِالنُّعْمَانِ.

(٤) قوله: فقال، قال الررقاني: رَوَى هذا الحديث عن النعمان بن بشير عددٌ كثير من التابعين، منهم عروة بن الزبير عند مسلم وأبي داود والنسائي، وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي، والمنفلت بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أبي عوانة، والشعبي في «الصحيحين».

إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غَلَامًا^(١) كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ وَلَيْدُكَ
نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَوْرَجْهُ^(٢).

٨٠٦ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ^(٣) نَحَلَهَا جُذَاذَ عَشْرِينَ

(١) أَيُّ عَبْدًا مَمْلُوكًا لِي.

(٢) قَوْلُهُ: فَأَوْرَجْهُ، أَمْرٌ وَجُوبٌ عِنْدَ طَاوُسٍ وَالثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ
وَأَسْحَاقٍ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَلِإِنَّهُمْ قَالُوا: يَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي الْهَبَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، وَقَالُوا:
لَوْ هَبَ مِنْ غَيْرِ تَسْوِيَةٍ فِيهِ بِاطْلَةِ، وَحِنْدُ الْجَمْهُورِ هُوَ أَمْرٌ نَدْبٌ، وَالضَّافِلُ
مَكْرُوهٌ^(٤) وَلَا يَعْطَلُ الْهَبَةُ، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

(٣) قَوْلُهُ: كَانَ نَحَلَهَا جُذَاذَ، يَكْسُرُ الْجِيمَ وَضَمُّهَا رِيْدَالَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ، وَقِيلَ:
بِمَعْجَمَتَيْنِ، بِمَعْنَى الْقَطْعِ، قَالَ الْقَلْبِيُّ. وَفِي «مَوْطَأِ يَحْيَى» جُذَاذَ عَشْرِينَ وَسَقًّا،
قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: هُوَ صِفَةٌ لِلشَّعْرِ مِنْ جَدٍّ إِذَا قُطِعَ، يَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ يُجَدُّ مِنْهَا، وَقَالَ
الْأَصْمَعِيُّ: هَذِهِ أَرْضٌ جَذَاذٌ مَائَةٌ وَسَقٌّ أَيُّ يُجَدُّ ذَلِكَ مِنْهَا فَهُوَ صِفَةُ النَّحْلِ الَّتِي وَهَبَهَا
شُرَوتَهَا، يَرِيدُ نَحْلًا يُجَدُّ مِنْهَا عَشْرُونَ وَسَقًّا، وَالْوَسَقُ مِثْرُونَ صَاعًا.

(١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ: يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ فِي الْمَعْطِيَةِ، إِذَا لَمْ يَخْتَصِ أَحَدُهُمْ
بِمَعْنَى بِيْعِ التَّضْفِيلِ، فَلِإِنَّ فَاضِلَ بَيْنَهُمْ لَكُمْ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، إِمَّا رَدًّا
مَا قُضِيَ بِهِ الْبَيْعُ، وَإِمَّا بِإِتْمَامِ نَصِيبِ الْآخَرِ، قَالَ: قِيلَ عَصَى بَعْضُهُمْ لِمَعْنَى يَقْتَضِي
تَخْصِيمَهُ، مِثْلَ اخْتِصَاصِهِ بِحَاجَةِ أَوْزَانِهِ أَوْ عَمَى أَوْ كَثْرَةِ عَالَةٍ أَوْ اشْتِفَالِهِ بِالْعِلْمِ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ
الْإِنْفِصَالِ أَوْ عَصْفِ صِلَتِهِ عَنْ بَعْضٍ وَلِلَّهِ لِنَفْسِهِ أَوْ بَدْعَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ
مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ لَفْظِهِ الْمَنْعُ مِنَ التَّضْفِيلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَقَالَ
مَالِكٌ وَاللَيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَبَابٍ الرَّائِي: ذَلِكَ جَائِزٌ. انْظُرْ: «الْمُعْتَمِدُ» ٥/٦٦٤ وَ ٦٦٥.

وسقاً من ماله بالعمالية^(١)، فلما حضرته الوفاة، قال: والله يا بُنَيَّةُ^(٢) ما من الناس أحبُّ إليَّ^(٣) غنىً بعدي منك، ولا أعرزُ^(٤) عليَّ فقراً منك، وإنِّي كنت نَحَلْتُكَ من مالي جُذاذَ عشرين وسقاً فلو كنت جَذَذْتِيهِ^(٥)، واحتزْتِيهِ^(٦) كان^(٧) لك، فإِغَا هو اليوم مال وارث^(٨)، وإِغَا^(٩) هو

(١) قوله: بالعمالية، قال القاري: أي بقرية من العوالي حول المدينة، وفي «موطأ يحيى»: بالغابة بمعجمة وموحدة: موضع على بريد من المدينة.

(٢) تصغير للشفقة.

(٣) أي بالنسبة إلى بقية الورقة.

(٤) أي أشق وأصعب.

(٥) أي قطعته.

(٦) بإسكان الحاء المهملة والزاء المعجمة بينهما فوقية مفتوحة أي خَذَّيْهِ وجمعه أي قبضته.

(٧) لأن الحيازة والقبض شرط الملك في الهبة^(١).

(٨) قوله: وارث، أي من يرث مني لأنه فاعل في تركتي، وغير خارج من ملكي، وهذا نص على أن الهبة لا تنفذ الملك، إلاَّ مُحَوَّزة مقبوضة، وهو مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، والأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: تصح الهبة والصدقة من غير قبض، ورُوي ذلك من عليٍّ من وجه لا يصح، قاله ابن عبد البر.

(٩) قوله: وإنما هو أخوك، كذا في بعض النسخ، وعليه شرح القلوي، وفسره بمحمد بن أبي بكر وفي «موطأ يحيى»: وإنما هو - أي الوارث لما تركته -

(١) الحيازة والقبض شرط في تمام الهبة عند الأئمة الثلاثة، وتصح عند أحمد بغيره. (شرح الزرقاني ٤/٤٤٤).

أخوك^(١) وأختك^(٢)، فاقسموه على^(٣) كتاب الله عز وجل، قالت: يا أبت^(٤)، والله لو كان^(٥) كذا وكذا لتركته^(٦)، إنما هي^(٧) أسماء، فمن الأخرى؟^(٨) قال: ذو بطن^(٩) بنت خارجة أراها^(١٠) جارية، فولدت^(١١) جارية.

٨٠٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري^(١٢) أن عمر بن الخطاب قال: ما بال

= أخراك وهو الظاهر، والمراد بهما ابنة محمد وعبد الرحمن، وأختك وهي أسماء بنت أبي بكر وأم كلثوم، التي كانت في بطن زوجته حبيبة بنت خارجة بن زيد بن أبي زهير الأنصاري، وولدت بعد وفاته، قال الزرقاني: يريد به من يرثه بالبنوة، لأنه ورثه معهم زوجته أسماء بنت عميس وحبيبة وأبوه أبو قحافة.

(١) في نسخة: أخواك.

(٢) أي حسب الفرائض المذكورة في الكتاب.

(٣) في نسخة: أبي.

(٤) كناية عن شيء كثير، أزيد مما وهبه لها.

(٥) أي طلباً لرضاك.

(٦) أي الأخت.

(٧) أي التي ذكرتها بقولك: أختك.

(٨) أي الكائنة في بطن بنت خارجة.

(٩) أي أظنها أنها أنثى، قيل ذلك لرؤيا رآها، وعد هذا من كراماته.

(١٠) أي بنت خارجة بعد موت أبي بكر.

(١١) بتشديد الياء صفة لعبد الرحمن، نسبة إلى قارة قبيلة.

رجالٍ يَنْحَلُونَ^(١) أبناءهم نُحْلًا^(٢)، ثم يُمَسْكُونَهَا^(٣)، قال^(٤) : فإن مات ابنُ أحدهم^(٥) قال : مالي بيدي^(٦) ولم أعطه أحداً، وإن مات هو^(٧) قال : هو لابي^(٨)، قد كنت أعطيته إياه . من نحل^(٩) نحلة لم يَحْزُها الذي نُحِلَّها حتى تكون إن مات لورثته فهي باطل .

٨٠٨ — أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيَّب، أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ^(١٠) أن يحوز نحلة

(١) يفتح أوله وثالثه، أي يُعطون .

(٢) قوله : نُحْلًا، بالضم فسكون : عطية، قاله الزرقاني، أو بكسر فتح جمع نحلة بمعنى المتحول، أي عطاة، قاله القاري .

(٣) من الإمساك، أي لا يقتضونه للموهوب له .

(٤) أي عمر بن الخطاب .

(٥) أي الموهوب له .

(٦) أي في قبضي .

(٧) أي الأب الواهب .

(٨) أي ليحرم بنية ورثته، مع أن الهبة بدون القبض غير مفيدة للملك .

(٩) قوله : من نحل، أي أعطى نحلة بالكسر أي عطية ومنحولاً لم يَحْزُها — بضم الحاء المهملة بعدها زاء معجمة — من الحوز أي لم يجمعها ولم يتبعضها الذي نُحِلَّها، بصيغة المجهول، أي الذي أُعْطِيَها، وهو الموهوب له، حتى تكون أي النحلة إن مات لورثته، أي الواهب، فهي — أي تلك النحلة — باطل، لا تفيد ملكاً، بل هو مشترك بين الورثة .

(١٠) قوله : لم يبلغ، أي لم يصل إلى حدٍّ أن يحوز ويقبض الموهوب له، بأن لم يبلغ سنَّ التمييز .

فأعلن بها، وأشهد^(١) عليها، فهي جائزة، وإن وليها^(٢) أبوه.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ. ينبغي للرجل أن يسوي^(٣) بين ولده^(٤) في النحلة^(٥)، ولا يُفَضَّلُ بعضهم على بعض، فمن نَحَلَ نَحْلَةً ولدًا أو غيره، فلم يقبضها الذي نُحِلَّهَا^(٦)، حتى مات الناحل

(١) بيان للإعلان، وهو أمر مستحب.

(٢) قوله: وإن وليها أبوه، الظاهر أن (إن) مشددة مكسورة، واسمها وإيها، وخبره أبوه، أي: إن ولي هذه النحلة هو أبوه الواهب، فإن قبضه ينوب مناب قبض الصغير، ويُحْتَمَلُ أن يكون أن وصايته وولي فعل ماضٍ وفاعله أبوه أي من أعطى للصغير نَحْلَةً، فأعلن بها، فهو جائز، وإن كان ونيا الأب.

(٣) قوله: أن يسوي، قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: اختلف أصحابنا في السوية، فقال أبو يوسف: يسوي فيها الأنثى والذكر، وقال محمد بن الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث للذكر مثل حظ الأنثيين، انتهى. ثم رجَّح قول أبي يوسف بأن قوله ﷺ: سَوَّوْا بينهم في العطية كما تحبون أن يسورا لكم في البر، دليل على أنه أراد التسوية بين الإناث والذكور^(١).

(٤) يفتحان أو بضم فسكون، أي أولاده.

(٥) أي العطية.

(٦) بصيغة المجهول.

(١) قال النووي: التسوية المستحبة أن يقسم على حسب فسخة الله تعالى الميراث، فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وبهذا قال عطاء وشريح وسحاق ومحمد بن الحسن، قال عطاء: ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المبارك: تُعْطَى الأنثى مثل ما يُعْطَى الذكر، لأن النبي ﷺ قال ليشير بن سعد: اسوي بينهم. المعنى ٦٦٦/٥، والأوجز ٦٥٧/١٢.

و^(١) المنحول فهي مردوحة على الناحل^(٢)، وعلى ورثته^(٣)، ولا تجوز^(٤) للمنحول حتى يقبضها، إلا الولد الصغير، فإن قبض والده^(٥) قبض، فإذا أعلنها وأشهد بها فهي جائزة لولده، ولا سبيل^(٦) للوالد إلى الرجعة فيها، ولا إلى اغتصابها^(٧) بعد أن أشهد عليها. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٣١ - (باب العُمري^(٨) والسُّكّني)

٨٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن

(١) الواو بمعنى أو.

(٢) إن كان حيّاً.

(٣) إن كان ميتاً.

(٤) أي لا يجوز للموهوب له ذلك الموهوب أن يتصرف فيه.

(٥) أي في حكم قبضه.

(٦) لعدم جواز رجوع الواهب من ذي الرحم المحرم، إلا أن يكون العقد السابق مما اشتمل على أمر ممنوع، كما في قصة النعمان وأبيه.

(٧) أي أخذها منه جبراً.

(٨) قوله: باب العُمري^(٩) والسُّكّني، العُمري: بضم العين على وزن الكُفري أن يجعل داره له مدة عمره، فإذا مات المتعمر له، تُردّ على المعير بكسر الميم، وصورته أن يقول: أعمرتك داري هذه أو هي لك عمري أو ما هشت أو هيّة حياتك، أو ما حيت، فإذا مات فهي ردّ عليّ، وهو جائز عند الجمهور، وشرط الردّ =

(٩) وكذلك الرقبى هي العمري عند الجمهور، وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد: باطل، وأبو يوسف مع الجمهور، وكذا قال العيني. هلش بذي المجهود ٢٣٦/١٥.

عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّهَا (١) رَجُلُ
أَعْمَرُ (٢) تُمَرِّى لَهُ وَلَعَقِبَهُ (٣) فَإِنَّهَا لِلَّذِي

= باطل، بل هي في حكم الهبة فهي للمعمر له حياً ولورثته بعده، ولا يرتد إلى المعمر
الواهب عند أصحابنا، وبه قال الشافعي في الجديد، ونقل ذلك عن ابن عمر
وابن عباس وعلي، وعن شريح ومجاهد وطاوس والثوري. وقال مالك والليث
والشافعي في القديم: المعمرى تملك المنافع، لا العين، ويكون للمعمر له
السكنى، فإذا مات حانت إلى المعمر، فإن قال لك ولعقبك كان سكناها لهم، فإذا
انقضت عاد إلى المعمر. وعن جابر: إنما أجاز له رسول الله ﷺ التمرى أن يقول:
هي لك ولعقبك، فإذا قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى المعمر، وكان
الزهري يفتي به، أخرجه مسلم. فهذا قول ثالث بالفرق، وقال أصحابنا: غيره من
الأحاديث مطلقة، فنعمل بالمطلق والمقيد جميعاً. وأما السكنى: بالضم مثل أن
يقول دارى لك سكنى، أو تسكنها ونحو ذلك، فهي عارية للمنافع لا هبة، فيرد بعد
موته إلى المعمر (١)، كذا في «البيان» وغيرها.

(١) مركب من «أي» مضاف إلى ما بعده ومن «ما» الزائدة.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) قوله: ولعقبه، أي ورثته، وهو يفتح العين وكسر الفاء، ويجوز إسكانها
مع فتح العين وكسرها، أولاد الإنسان ما تناسلوا، ذكره النووي.

(١) هناك ثلاثة أحوال: أحدها: أن يقول: هي لك ولعقبك فهذا صريح في أنها له ولعقبه
لا ترجع إلى المعمر حتى يتقضى العقب عند ملك، وعند غيره لا ترجع أبداً. ثانياً: أن
يقول: هي لك ما عشت، فإذا مات رجعت إليّ فهذه عارية مؤقتة، فإذا مات رجعت إلى
المعطى، وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية، والأصح عند أكثرهم لا ترجع،
وقالوا: إنه شرط خلد ملئى، وقالوا أن يقول: أهدتكها ومطلق، وفي رجوعها إلى المعمر
خلاف فمالك يرجع وغيره لا يرجع، كذا في الأوجز ١٢/٢٨٠.

يُعطاها^(١) لا ترجع إلى الذي أعطاها، لأنه أعطى^(٢) عطاءً وقعت الموارث فيه.

٨١٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر ورث حفصة^(٣) دارها، وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد^(٤) بن الخطاب ما عاشت^(٥)، فلما توفيت بنت زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن، ورأى^(٦) أنه له.

(١) بصيغة المجهول.

(٢) قوله: لأنه أعطى... إلخ، هذا مدرج من قول أبي سلمة، بين ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر فيما أخرجه مسلم، وقال محمد بن يحيى الذهلي: إنه من قول الزهري، ولمسلم من طريق جابر قال: جعل الأنصار يعمرّون المهاجرين، فقال النبي ﷺ: امسكوا عليكم أموالكم، ولا تُفسدوها فإنه من أعمار عمرى، فهي للذي أصمرها حياً وميتاً ولعقبه. وللطحاري في شرح معاني الآثار روايات كثيرة في هذا الباب.

(٣) قوله: ورث حفصة، أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب دارها أي بعد موتها.

(٤) هي بنت عمه.

(٥) أي ما دامت حياتها.

(٦) قوله: ورأى أنه له، أي ظن أنه حقه لإرثاً من أخته حفصة، دلّ هذا على أن السكنى عنده عارية ترجع إلى المعطي وإلى ورثته بعد موته، بعد موت من أعطى له السكنى وأما العمري فعنده أنها له ولعقبه بعده، ليس فيه رد ولا رجوع، أخرجه الطحاري عنه.

! قال محمد: وبهذا نأخذ. 'العمرى هبة' (١) فمن 'عمر شيئاً' (٢) فهو له، والسكنى له عارية نرجع إلى (٣) الذي أسكنها، وإلى (٤) وأرضه من بعده. وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا، والعمرى إن قال هي له ولعقبه أو لا يقل ولعقبه فهو سواء (٥).

(١) قوله: هبة، أي شرعاً، لزوم الأحاديث الكثيرة بما يبيد ذلك، وما مأثور عن ابن الأعرابي أنه قال: لم يختلف العرب في أن العمرى والرقيس والصنعة والعربة والسكنى، أنها على ملك أربابها وماله لمن جعلت له، وانقل إجماع أهل المدينة على ذلك، فردّه العبي، بأن دعوى الإجماع غير صحيحة، لاختلاف كثير من الصحابة فيه، وكونه عند العرب تدليك المسامح لا بصر إذا نقلها إشارع إلى تدليك أثرقة. كما هي الصلابة.

(٢) داراً كن أو مستاناً.

(٣) أي في حال حياته.

(٤) أي بعد وفاته.

(٥) قوله: فهو سواء، أي في كون ذلك الشيء المسمّر أنه ولعقبه بعده، ذكر لفظ عقب م لم يذكره. لإسلاق كثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب.

(كتاب الصرف^(١)، وأبواب^(٢) الربا)

٨١١ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن عبد الله، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا تبيعوا الورق^(٣) بالذهب، أحدهما هائب^(٤) والآخر ناجز^(٥)، فإن استنظرك^(٦) إلى أن يبلغ^(٧) بيته فلا تنظره^(٨). إني^(٩) أخاف عليكم الرماء، والرماء^(١٠) هو الربا.

(١) هو بيع الفرد والأثمان بجنسها.

(٢) أي أنواعه وطرقه المنهي عنها، فهو معطوف على الصرف، وليس في بعض النسخ الواو.

(٣) بكسر الراء والسكون: الفضة.

(٤) أي نسيئة.

(٥) أي نقد.

(٦) أي استمهلك البائع أو المشتري، وطلب منك التأخير.

(٧) أي يخلل بيته.

(٨) من الانتظار، أي فلا تمهله.

(٩) استئناف تعليلي.

(١٠) قوله: والرماء، هو بفتح الراء المهملة بعده ميم: الربا، وهو تفسير من ابن عمر على ما هو الظاهر لاتفاق نافع وابن دينار عليه، قاله الزدقاني.

٨١٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر بن الخطاب: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً^(١) بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الذهب^(٢) بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز، وإن استنظر^(٣) حتى يلج بيته فلا تنظر، إني أخاف عليكم الربا^(٤).

٨١٣ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع^(٥)، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب^(٦) إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُوا^(٧) بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً^(٨) بنجز.

(١) أي في الوزن.

(٢) وكذا العكس.

(٣) أي طلب منك النظرة إلى المهمة.

(٤) زاد في «موطأ يحيى» بعده: والرماء الربا.

(٥) هو مولى ابن عمر.

(٦) أي إلا حال كونهما متماثلين أي المتساويين وزناً من غير اعتبار الجودة والرداءة.

(٧) قوله: ولا تُشِفُوا، قال الزرقاني: بضم الشوق وكسر الشين المعجمة وضم الفاء المشددة، من الإشفاف، أي لا تفضلوا، والشف هو الزيادة، وفيه دليل على أن الزيادة وإن قلت حرام لأن الشفوف الزيادة القليلة، ومنه شفافة الإناء لبقية الماء.

(٨) قوله: غائباً بنجز، بنون وجيم وزء معجمة أي مؤجلاً بحاضر، بل لا بد من التقابض في المجلس، ولا خلاف في مع الصرف المؤخر إلا في دينار =

٨١٤ - أخبرنا مالك، حدثنا موسى^(١) بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما^(٢).

= في ذمة أحد صرفه الآن، أو في دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيقاصان معاً، فذهب مالك إلى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وأن يتناجزا في المجلس، وأجاز أبو حنيفة الصورتين معاً وإن لم يحل ما في الذمة ليهما للمراعاة براءة الفهم وأجاز الشافعي الأولى دون الثانية، قاله القاضي عياض^(٣).

(١) قوله: موسى بن أبي تميم المدني، قال أبو حاتم: ثقة ليس به بأس ذكره السيوطي، وقال الزرقاني: ليس له في الموطأ مرفوع إلا هذا الحديث الواحد.

(٢) قوله: لا فضل بينهما، أي لا زيادة لأحدهما على الآخر مع التقابض، فإن اختلف الجنسان حل التماثل مع حرمة النساء، كما في رواية علي عند ابن ماجه والحاكم: فمن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب، ومن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق، والصرف هاء وهاء.

(١) قال المؤلف: ويجوز اقتضاء أحد التقديرين من الآخر. ويكون صرفاً يعني ذمة في قول أكثر أهل العلم، ومنع منه ابن عباس وأبو سلمة بن عبد الرحمن وابن شبرمة لأن القبض شرط وقد تخلف، ولنا ما روى أبو داود والأثرم عن ابن عمر كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينار وأخذ الدراهم، الحديث وفيه: فقال ﷺ، لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا وليس بينكما شيء، قال أحمد: إنما يقضيه إياها بالسعر، لم يختلفوا أن يقضيه إياه بالسعر إلا ما قال أصحابنا إن الرأى: إنه يقضيه مكنونها ذهباً على التراضي لأنه بيع في الحال فيجوز ما تراخى عليه إذا اختلف الجنس، ولنا حديث ابن عمر المذكور، فإن كان المقضي الذي في الذمة مؤجلاً فقد توقف فيه أحمد، وقال القاضي: يحتمل وجهين: أحدهما المنع وهو قول مالك ومشهور قول الشافعي لأن ما في الذمة لا يستحق قبضه، والآخر الجواز وهو قول أبي حنيفة لأن الثابت في الذمة بمنزلة المقبوض. المغني ٥٥/٤.

٨١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن مالك^(١) بن أوس ابن الحذثان، أنه أخبره^(٢) : أنه^(٣) التمس صرفاً بمائة دينار، وقال : لندعني طلحة^(٤) بن عبيد الله، فقال : فتراوئنا^(٥) حتى اصطف^(٦) مني، فأخذ طلحة الذهب يلقبها^(٧) في يده، ثم قال : حتى^(٨) يأتيني خازني من الغابة^(٩)، وتمر بن الخطاب يسمع كلامه،

(١) قوله : عن مالك، قال ابن الأثير في «جامع الأصول» : مالك بن أوس ابن الحذثان بن عوف بن ربيعة، أبو سعيد النصري، من بني نصر بن معاوية، اختلف في صحته، وأبوه صحابي، قال ابن عبد البر : الأكثر على إثباتها، وقال ابن مندة : لا يثبت، وروى عن العشرة المبشرة وغيرهم، مات بالمدينة سنة اثنتين وتسعين. والحذثان بفتح الحاء والذال المهملتين، والنصري بفتح النون.

(٢) أي أخبر ابن شهاب.

(٣) قوله : أنه التمس، أي طلب صرفاً أي بيع الصرف : بيع مائة دينار من ذهب عنده بالفضة.

(٤) أي أحد العشرة المبشرة.

(٥) قوله : فتراوئنا، بإسكان الصاد المعجمة، يقال : تراوئ البائع والمشتري إذا جرى بينهما حديث البيع والشراء، والزيادة والنقصان، فيرتضي أحدهما بما يرتضي به الآخر.

(٦) أي أخذ طلحة مني ما كان عندي صرفاً.

(٧) من التقلب أي يجعل ظهره بطناً وظهره ظهراً.

(٨) أي اصبر إلى إتيائه.

(٩) غوله : من الغابة، قال الزرقاني : يفني معجمة قائل فموحدة، موضع

قرب المدينة به أموال لأهلها، وكان لطلحة بها مال نخل وغيره، وإنما قال ذلك =

فقال^(١): لا، والله لا تفارقه حتى تأخذ^(٢) منه، ثم قال^(٣): قال رسول الله ﷺ: الذهب بالفضة^(٤) رباً إلا هاء^(٥) وهاء^(٦)، والتمر بالتمر رباً إلا هاء^(٧) وهاء، والشعر بالشعر رباً إلا هاء وهاء.

= طلحة لفظه جوازه كسائر البيوع، وما كان بلفظه حكم المسألة، قال المأزني: وإنه كان يرى جواز المواعدة في الصرف، كما هو قول عندنا، وإنه لم يقضها وإنما أخذ بقلبها.

(١) أي لملك بن أوس.

(٢) أي عوض الذهب في المجلس.

(٣) أراد به الاستناد بالسنة على ما أفتاه به.

(٤) في نسخة: بالورق.

(٥) قوله: إلا هاء وهاء^(١)، قال النووي: فيه لغتان المد والقصر، والمد أفصح وأشهر وأصله هاء، فأبدلت المد من الكاف، ومعناه خذ هذا، ويقول لصاحبه مثله.

(٦) في «موطأ يحيى» بعده: وأبّر بالبر رباً إلا هاء وهاء.

(٧) أي في جميع الأحوال إلا أن يقال من الجانبين خذ هذا، خذ هذا، ويحصل التقابض.

(١) قال ابن الأثير: هاء وهاء هو أن يقول كل واحد من اليمين: هاء نعطيه ما في يده كالحديث الآخر: «لأ يدا بيد» يعني مقابلة في المجلس، وقيل: «عند وأعط». وقال الطبري: محله التصب على الحال، والمشتق منه مقدر يعني بيع الذهب بالذهب رباً في جميع الحالات إلا حال التقابض، ويكنى عن التقابض بقوله: هاء وهاء، لأنه لازمه، وعبر بذلك لأن المعطي قال: خذ يلسان الحال مراد وجد معه لسان النقال أولاً، قال الشيخ مفزع: انظر دلائع المراسي على جامع البخاري ١١٥/٦ - ١١٦.

٨١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء

ابن يسار، أو عن سليمان^(١) بن يسار: أنه أخبره أن معاوية بن أبي سفيان باع مبقاية^(٢) من ورق أو ذهب بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً^(٣)، بثل، قال له معاوية: ما نرى به بأساً^(٤)، فقال له أبو الدرداء: من يعذرني^(٥)

(١) قوله: أو عن سليمان بن يسار، الشك لعله من صاحب الكتاب، فإن في رواية يحيى الأندلسي عن عطاء بن يسار من دون شك.

(٢) قوله: مبقاية، بالكسر هي البرادة: الإناء التي يبرد فيها الماء، قاله الزرقاني.

(٣) أي سوله في القدر.

(٤) قوله: ما نرى به بأساً^(١)، بمثل هذا البيع، وإنما قال ذلك إما لأنه حمل نهي الفضل على المسبوك، الذي به التعامل وقيم المتلفات، ورأى جوازه في الأنية المصبوغة من الذهب والفضة ونحوهما، وإما لأنه كان لا يرى ربا الفضل، كما كان ملهيب ابن عباس أولاً أخذاً من حديث: ولا ربا إلا في النسبة من أن الربا إنما هو في تأجيل أحدهما وتعجيل الآخر، لا في الفضل حالاً، وقد قال قوم به، وخالفهم الجمهور بشهادة الأخبار الصحيحة، ولا حجة بقول أحد مخالف للكتاب والسنة كائناً من كان، وقد ثبت في بعض الروايات رجوع ابن عباس عن هذه الفتيا بعد ما وصلت إليه الروايات، كما بسطه الحازمي في «كتاب التاسخ والمنسوخ».

(٥) قوله: من يعذرني، بكسر الهمزة أي من يلومني على فعله =

(١) قال أبو عمر: لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبي الدرداء إلا من هذا الوجه، ودواء الشافعي في «الرسالة» فقرة ١٢٢٨، بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر.

من معاوية، أَخْبِرُهُ^(١) عن رسول الله ﷺ ونخبرني عن رأيه،
لا أَسَاكَتَكَ^(٢) بأرض^(٣) أنتَ بها، قال: فقَدِمَ^(٤) أبو الدرداء على
عمر بن الخطاب فأخبره^(٥)، فكتب إلى معاوية أن لا يبيع ذلك^(٦) إلا
مثلاً بمثل، أو^(٧) وزناً بوزن.

٨١٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قَسِيط اللبني:

= ولا يلومني على فعلتي، أو من يقوم بعذري إذا جازيته بصنعه، أو من ينصرتني،
يقال: عذرتك إذا نصرتك.

(١) قوله: أخبره، أي أخبره أنا بالحديث، ويخبرني هو عن رأيه ويقول:
ما أرى به بأساً، ولا رأيي بعد الكتاب والسنة، ولله زجر عظيم على مَنْ يرد الحديث
بالرأي أو يقابله به، ولقد عظمت هذه البلية في الأزمنة المتأخرة في الطوائف
المقلدة، إذا وصل إليهم حديث مخالف لمذهبهم وقوه برأيهم وقابلوه برأي أئمتهم،
فأله يهديهم ويصلحهم.

(٢) قوله: لا أَسَاكَتَكَ، فيه جواز أن يهجر المرء من لم يسمع ولم يطعه
وصدرو منه أمر غير مشروع، لا للنفص والعناد والهوى بل لوجه الله خاصة، وشهد
له نصوص كثيرة، ذكرها السيوطي في رسالته «الزجر بالهجر».

(٣) أي أرض الشام.

(٤) أي إلى المدينة.

(٥) أي بما جرى بينه وبين معاوية.

(٦) أي الذهب والفضة مطلقاً.

(٧) شك من الراوي ومعناها واحد.

أنه رأى سعيد بن المسيّب يُراطل^(١) الذهب بالذهب، قال: فيُفرغ^(٢) الذهب في كِفّة الميزان، ويُفرغ^(٣) الآخر الذهب في كِفّته الأخرى، قال: ثم يرفع الميزان، فإذا اعتدل^(٤) لسان^(٥) الميزان، أخذ^(٦) وأعطى صاحبه^(٧).

قال محمد: وبهذا كله نأخذ على ما جاءت الآثار، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: يُراطل، من رطلت الشيء كتصر: وزنته بيدك لتعرف وزنه تقريباً، قاله القاري.

(٢) بيان لكيفية المرافلة. قوله: فيُفرغ، بالتشديد والتخفيف، أي يلقيه في كِفّة الميزان بكسر الكاف وتشديد الفاء، وجاء ضم الكاف، وهو أحد جانبيه اللذين يوضع فيهما الأشياء وتوزن.

(٣) بأن لم يرفع أحد الكِفّتين عن الأخرى بل استويا.

(٤) قوله: لسان الميزان، بكسر اللام (زيانه ترازو)^(٥) كذا في «متهى الأرب»، وفي «البرهان القاطع»: زبانه بفتح أول (بروزن بهانه آنچه در میان شاهین ترازو باشد و شاهین بروزن لاجین چوب ترازو)^(٦). انتهى.

(٥) أي مال صاحبه.

(٦) أي ماله.

(١) بالفلسية.

(٢) بالفارسية.

١ - (باب الربا فيما يُكال^(١) أو يُوزن)

٨١٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أسو الزناد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: لا ربا إلا في ذهب أو فضة أو ما يُكال أو يُوزن مما يُؤكل أو يُشرب.

قال محمد: إذا كان ما يُكال من صنف واحد، أو كان ما يوزن من صنف واحد^(٢)، فهو مكروه أيضاً، إلا مثلاً^(٣) بمثل، يداً^(٤) بيد، بمنزلة الذي يؤكل ويشرب وهو قول إبراهيم التخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال^(٥): قال رسول الله ﷺ: التمر بالتمر مثلاً بمثل، فقليل: يا رسول الله إن عاملك^(٦) على خير - وهو رجل من بني عدي من

(١) أن يُباع بالكيل كالحطة، أو الوزن كالذهب والفضة.

(٢) قوله: من صنف واحد، وإن لم يكن مأكولاً ولا مشروباً كالجص والنورة ونحوهما، فإن علة حرمة الربا عندنا هو الفتر والجنس، فإذا وجد حرم ثرباً، وإذا وجد أحدهما حلّ الفصل، وحرم النساء، والمسألة بخلافها مبسوطة في الهداية وشروحها.

(٣) أي متساوياً في الكيل والوزن.

(٤) أي أيضاً بقبض في المجلس.

(٥) قوله: قال: قال: هذا حديث مرسل في الموهاء ورواه داود بن

قيس، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ، الحديث، قاله ابن عبد البر.

(٦) اسمه سواد بن غزيرة

الأنصار - يأخذ الصاع^(١) بالصاعين^(٢)، قال. ادعوه لي^(٣)، فدعي^(٤) له، فقال رسول الله ﷺ: لا تأخذ الصاع بالصاعين، فقال: يا رسول الله، لا يعطوني^(٥) الجنيب بالجمع إلا صاعاً بصاعين، قال^(٦) رسول الله ﷺ: بع بجمع بالدراهم واشتر بالدراهم جنيب.

٨٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٧) عبد المجيد بن سهيل

(١) أي من التمر الجند

(٢) أي من التمر الرديء

(٣) أي طلبه عبادي (٤) بالمجهول أي طلب ذلك العامل عنده

(٥) قوله لا يعطوني، أي أصحاب التمر وملاكه، أي لا يبيعوني الجنيب بالجمع إلا بالتفصيل، ولا يبيعوني المساواة، قال الحافظ في التلخيص: الجنيب، بالفتح: سوع من تمر، وهو أخوه، والجمع بإسكان الميم تمر رديء يخلط لرداءه، وعام خبير صاحب القصة هو سواد بن غزوة، حكى ذلك عن الدارقطني، وذكره الخطيب في «بهيماته» قال وقيل: مالك بن صعصعة.

(٦) علمه سورة لا تدخل فيها^(٧) أرياء مع حصول المقصود.

(٧) قوله أخبرنا عبد المجيد بن سهيل والزهرري. هكذا وجدنا في نسخ عديدة من هذا الكتاب، وكذا هو في نسخة عنها شرح الفاري، وظاهر أن لمالك في هذه الرواية شيخ زبارة عن ابن المسيب. أحدهما عبد المجيد، والثاني الزهرري، والذي يظهر أن الرواية أخذت عن الزهرري من زلة النسخ، وهو صفة لعبد المجيد نفسه، وهو شيخ لمالك في هذه الرواية لا غيره، واحتسبوا في تسميته، فقيل: عبد المجيد كما في الكتاب، وقيل: عبد الحميد، وليس بصحيح فهي «موضاً يحيى» وشرحه لنزرقابي. مالك عن عبد الحميد بالسهملة ثم الميم، =

(١) في الأصل: امه. وهو خطأ.

والزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة^(١): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ^(٢) رجلاً على خيبر، فجاء بتمر جنب^(٣)، فقال له رسول الله ﷺ:

= كذا رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف، وقال جمهور رواة «الموطأ»: عبد المجيد بميم تليها جيم، وهو المعروف، وكذا ذكره البخاري والعقيلي، وهو الصواب والحق الذي لا شك فيه، والأول غلط، قاله أبو عمر: ابن سهل، بالتصغير زوج الثريا بنت عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ثقة حجة، له مرفوعاً في «الموطأ» هذا الحديث الواحد، عن سعيد بن المسيب إلخ، وفي «إسعاد السيرطي»: عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو محمد المدني عن عمه أبي سلمة وسعيد بن المسيب وأبي صالح ذكوان وعنه مالك والدارودي وآخرون، وثقة النسائي وابن معين انتهى. ومثله في «التقريب» و«الكاشف» وغيرهما.

(١) قوله: وعن أبي هريرة، قال ابن عبد البر: ذكر أبي هريرة لا يوجد في غير رواية عبد المجيد، وإنما المحفوظ عن أبي سعيد كما رواه قتادة عن ابن المسيب عنه، ويحيى بن أبي كثير. عن أبي سلمة وعقبة بن عبد الغافر، عن أبي سعيد انتهى. وقال أيضاً في «الاستذكار»: الحديث محفوظ عن أبي سعيد وأبي هريرة انتهى. وهذا بناء على كون راوي الزيادة أي عبد المجيد ثقة فلا تكون زيادته شاذة.

(٢) قوله: استعمل رجلاً، أي جعله عاملاً، قال الزرقاني: هو سواد - بخفة الواو - بن غزيرة يمعجمتين بوزن عطية، كما سماه الدارودي عن عبد المجيد، عند أبي عوانة والدارقطني.

(٣) قوله: بتمر جنب، هكذا هو في رواية الشيوخ وجماعة وذكر جمع من المحتبة منهم صاحب «الهداية» و«النهاية» و«المنهاج» وغيرهم، في بحث المزابة.

أَكُلَ^(١) تمر خبير هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله، ولكن الصاع^(٢) من هذا بالصاعين^(٣)، والصاعين^(٤) بالثلاثة^(٥)، فقال رسول الله ﷺ: فلا تفعل، يبع تمره^(٦) بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جَنْيَبًا،

= في هذا الحديث: أنه أهدي إلى رسول الله رُطْبًا، فقال: أو كُلُّ تمر خبير هكذا؟ ويتوا عليه ما ذهب إليه أبو حنيفة من جواز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل من غير اعتبار نقصان الرطب عند الجفاف لأنه ﷺ ساء تمرًا، والتمر يجوز بيمه بمثله، ولا وجود لما ذكره في شيء من الطرق كما حققه الزيلعي والعيني.

(١) بهمة الاستفهام، أي هل كل تمره جنب كما أتيت به عندي؟

(٢) أي تأخذ الصاع من الجنب.

(٣) أي من الجمع.

(٤) من الجنب.

(٥) من الجمع.

(٦) قوله: يبع تمره... إلخ، أشار إليه بما يجنب به عن الربا مع حصول المقصود، وبه احتج جماعة من فقهاءنا وغيرهم، على جواز الحيلة في الربا، ويتوا عليها عروعا، والحق أن العبرة في أمثال هذا على النية فإنما لكل امرئ ما نوى، ونقل ابن القيم في «إغاثة اللهفان» عن شيخه أنه لا دلالة للحديث على ما ذكره لوجه، أحدها: أنه ﷺ أمره أن يبيع سلعة الأولى، ثم يحتاج بشمئها سلعة، ومعلوم أن ذلك يقتضي البيع الصحيح، ومنى وجد الإيمان الصحيحان فلا ريب في جوازه. الثاني: أنه ليس فيه عموم وليس فيه أنه أمره أن يتناع من المشتري ولا أمره أن يتناع من غيره، ولا ينقد ولا بغيره، الثالث: أنه إنما يقتضي حصول البيع الثاني بعد انقضاء الأول، وهو بعيد عما راموه. وفي المقام أبحاث طويلة مظانها الكتب المبسوطة.

وقال^(١) في الميزان مثل ذلك.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨٢١ - أخبرنا مالك، عن رجل^(٢): أنه سأل سعيد بن المسيّب، عن رجل يشتري طعاماً من الجار^(٣) بدينار ونصف درهم،

(١) قوله: وقال في الميزان مثل ذلك، أي قال في ما يوزن إذا احتيج إلى بيع بعضه ببعض مثل ذلك القول الذي قال في التمر المكوي، أي يباع غير الجيد الموزون بتمن، ثم يشتري به موزون جيد، وهذا القول: قال أبيهفي: الأشبه أنه من قول أبي سعيد، يعني قوله: وكذلك الميزان، كما في رواية.

(٢) قوله: عن رجل أنه سأل. في «موطأ يحيى» وشرحه: مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم الخزازي، قال أبو حاتم: شيخ مدني صالح، وذكره ابن حبان في «الثقات»، أنه سأل سعيد بن المسيّب، فقال: إني رجل أبتاع الطعام يكون من الصكوك^(١) - جمع صك - بالجار، بالنجم الساحل المعروف. فربما ابتعت منه بدينار ونصف درهم، فأعطني بالنصف طعاماً؟ فقال سعيد: لا، ولكن أعط أنت درهماً، وخذ بقيته طعاماً. انتهى، وبه يُعذّم الرجل المسم.

(٣) حملة القاري على الشريك في التجارة، والذي يظهر من «موطأ يحيى» وشرحه، أنه اسم موضع قرب المدينة.

(١) قال البانجي: يريد من «الصكوك» التي تحرق بالأعطية لأهلها، على وجه الهبة والعطية المخصصة دون وجه من المعاوضة. المنقذ ١٢/٥.

أ^(١) يعطيه^(٢) ديناراً أو نصف^(٣) درهم طعاماً^(٤) قال لا، ولكن يعطيه ديناراً ودرهماً، ويزد^(٥) عليه البائع نصف درهم^(٦) طعاماً.

قال محمد: هذا الوجه أحب إلينا، والوجه الآخر^(٧) يجوز أيضاً إذا لم يعطه^(٨) من الطعام الذي اشترى أقل مما يصيب^(٩) نصف الدرهم منه في البيع الأول، فإن أعطاه منه^(١٠) أقل مما يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول، لم يجز^(١١)، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) بهمزة الاستنهام.

(٢) أي ذلك المشتري.

(٣) أي مقدره طعاماً.

(٤) ليكون بيعاً ثانياً، وإسقاطاً للذين.

(٥) أي مقدره الطعام.

(٦) هو الذي منعه ابن المسيب^(١١).

(٧) أي السائع

(٨) أي من مقدار يقابل نصف الدرهم في البيع الأول.

(٩) أي ذلك الطعام الذي اشتراه

(١٠) نكوته مؤدياً إلى الربا.

٢ - (باب الرجل يكون له العطايا^(١))

أو الذئبن على الرجل فيبعه^(٢) قبل أن يقيضه)

٨٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد: أنه سمع جميل

المؤذن^(٣) يقول لسعيد بن المسيب: إني رجلٌ اشتري^(٤) هذه الأرزاق التي يُعطىها^(٥) الناس بالجار^(٦) فأبتاع^(٧) منها ما شاء الله، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون^(٨) عليّ إلى ذلك الأجل، فقال له سعيد: أتريد أن تسوّفهم^(٩) من تلك الأرزاق التي ابتعت^(١٠)؟ قال: نعم.

(١) أي من الإمام في بيت المال أو غيره.

(٢) أي ذلك العطله أو الذئبن.

(٣) قوله: جميل المؤذن، هو جميل بفتح الجيم بن عبد الرحمن المؤذن المدني، أمه من ذرية سعد القرظ، سمح ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز، ومنه مالك بواسطة يحيى وبلا واسطة، قاله الزرقاني.

(٤) أي من أصحابها.

(٥) في نسخة: يُعطّاها بالمجهول.

(٦) قوله: بالجار، قال القاري: بتخفيف الراء مدينة بساحل البحر بين وبين المدينة يوم ليلة، كذا في «النهاية». وقال الزرقاني: موضع بساحل البحر يُجمع فيه الطعام ثم يفرّق على الناس بصكك وهو الورقة التي يكتب فيها وليّ الأمر برزق من الطعام المستعفه.

(٧) أي اشترى إلى أجل في الثمن.

(٨) أي الذي اشترته وهو مضمون عليّ من جهة الثمن.

(٩) أي أصحاب الأرزاق الذين باعوه أولاً.

(١٠) أي اشتريت أولاً.

فنهائه^(١) عن ذلك .

قال محمد : لا ينبغي^(٢) للرجل إذا كان له دين أن يبيعه حتى يستوفيه لأنه غرر^(٣) فلا يذرى^(٤) أيجزج^(٥) أم لا يجزج . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٨٢٣ — أخبرنا مالك ، أخبرنا موسى بن قيسرة : أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيب فقال : إني رجل أبيع الذين^(٦) ، وذكر له شيئاً^(٧) من ذلك ، فقال له ابن المسيب : لا تبع إلا ما آوت^(٨) إلى رحلك .
قال محمد : وبه نأخذ . لا ينبغي للرجل أن يبيع ديناً له على إنسان

(١) قوله : فنهائه عن ذلك ، قال الزرقاني : قال مالك : وذلك رأيي أي خوقاً من التساهل في ذلك حتى يشترط القبض من ذلك الطعام أو يبيعه قبل أن يستوفيه فمنع من ذلك سداً للذريعة التي يخاف منه التطرق إلى محذور .
(٢) قوله : لا ينبغي . . . إلخ ، استنباط هذا الحكم من الأثر المذكور غير ظاهر .

(٣) أي يبيع فيه تردد .

(٤) بصيغة المعروف أو المجهول .

(٥) أي من المديون .

(٦) أي ديني على إنسان .

(٧) أي بعض صوره .

(٨) قوله : إلا ما آوت ، من الإيواء . إلى وخلقك ، بالفتح أي منزلك أي لا تبع إلا ما قبضته لئلا يكون البيع بالغرر .

إلا من^(١) الذي هو عليه لأن بيع الدين غرراً لا يُدْرَى^(٢)، أخرج منه أم لا. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣ - (باب الرجل يكون عليه الدين

فيقضي^(٣) أفضل مما أخذه)

٨٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن حماد قال: استسلف^(٤) عبد الله بن عمر من رجل دراهم، ثم قضى خيراً منها، فقال الرجل^(٥): هذه خير من دراهمي التي أسلفتك، قال ابن عمر: قد علمت^(٦) ولكن نفسي بذلك طيبة^(٧).

٨٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع^(٨): أن رسول الله ﷺ

(١) قوه: إلا من الذي، أي من المدين، لأنه ليس فيه غرر.

(٢) معروف أو مجهول

(٣) أي يؤدِّي الدائن

(٤) أي أخذ قرصاً.

(٥) قوه: فقال الرجل، كأنه حشي أن يكون ذلك دناً

(٦) أي كونه خيراً.

(٧) أي راضية.

(٨) قوه: عن أبي رافع، هو مولى رسول الله ﷺ. وكان أولاً مولى العباس

قوه: لرسول الله ﷺ فأعتقه، اسمه علي الأشهر سلم السطري، وقيل إبراهيم أو ثابت أو هرمز أو مستاد أو صالح أو يسار أو عبد الرحمن أو يزيد أو قزمان، توفي في =

استسلف^(١) من رجل^(٢) بَكْرًا^(٣) فَقَلِصَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا
رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ^(٤) الرَّجُلَ

خِلَافَةَ حُثَّانٍ، وَتَيْلٍ: فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ وَهُوَ الصَّوَابُ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«الْإِسْتِيعَابِ» وَغَيْرِهِ.

(١) قَوْلُهُ: اسْتَسْلَفَ، أَيِ أَخَذَ سَلْفًا وَقَرْضًا، وَفِيهِ دَلِيلٌ لِلْجُمْهُورِ فِي تَجْوِيزِ
ثَبُوتِ الْحَيَوَانِ فِي الذِّمَّةِ قَرْضًا، وَلَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَجْوِيزِ السَّلَفِ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَصْبِرُ
مَعْلُومًا بِبَيَانِ الْجِنْسِ وَالسِّنِّ وَالصِّفَةِ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَنْتَهِي التَّفَاوُتُ إِلَّا الْيُسِيرَ، وَمَنْعَهُ
أَصْحَابُنَا قَاتِلَيْنِ بَأَنِ التَّفَاوُتِ فِي الْحَيَوَانَاتِ فَاحْتِشَى فِي الْمَالِيَةِ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى
الْبَاطِنِيَّةِ، فَلَا يُمْكِنُ تَوْصِيفُهُ بِحَيْثُ لَا يَقْضِي إِلَى الْمَنَازَعَةِ، وَلَا ثَبُوتُهُ فِي الذِّمَّةِ
وَلَا أَدَاءُ مِثْلِهِ. وَهَذَا مَعْنَى دَقِيقٍ قَوِيٍّ يَجِبُ اعْتِبَارُهُ لَوْلَا وُجُودُ النُّصُوصِ بِخِلَافِهِ، وَقَدْ
مَرَّ بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَقَامِ فِي مَا مَرَّ، وَاجَابَ الطُّحَاوِيُّ لِي (فِي تَفْصِيلِ مَعْنَى الْأَثَرِ)
عَنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَلَالَةَ بِإِحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَبْلَ تَحْرِيمِ الرِّبَا ثُمَّ حُرْمِ الرِّبَا وَحَرَمِ
كُلِّ قَرْضٍ جَرِ مَنْفَعَةٍ، وَوُذِّتِ الْأَشْيَاءُ الْمُسْتَقْرَضَةُ إِلَى مِثْلِهَا، فَلَمْ يَجْزِ الْقَرْضُ إِلَّا فِي
مَا لَهُ مِثْلٌ، وَقَدْ كَانَ أَيْضًا يَجُوزُ قَبْلَ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً ثُمَّ نَسَخَ، وَسَطَ
ذَلِكَ بَسْطًا بَسِيطًا لَا يَرْجِعُ حَاصِلُهُ إِلَّا إِلَى الْحَكْمِ بِالنَّسَخِ بِإِحْتِمَالٍ وَبِالنَّوْأِيِّ،
وَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يُقَالَ بِتَرْجِيحِ أَحَادِيثِ الْحَرَمَةِ عَلَى أَحَادِيثِ الْجَوَازِ.

(٢) فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» مَا يُفِيدُ أَنَّهُ أَهْرَاسِيٌّ، وَفِي «أَوْسَطِ الطُّبُورَانِيِّ» عَنْ
الْعَرَبِيَّاتِ مَا يُنْفَرُ مِنْهُ أَنَّهُ هُوَ، وَيُقْفَهُمْ مِنْ «مُسْنَدِ النَّسَائِيِّ» وَالْحَاكِمِ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

(٣) قَالَ السَّيْرُطِيُّ: بِالْفَتْحِ الصَّغِيرَ مِنَ الْإِبِلِ كَالْغَلَامِ مِنَ الْإِنْسَانِ.

(٤) قَوْلُهُ: أَنْ يَقْضِيَ، أَيِ يُؤَدِّي الرَّجُلَ الَّذِي اسْتَسْلَفَ مِنْهُ بَكْرًا مِنْ إِبِلِ
الصَّدَقَةِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا مَا يُسْتَشْكَلُ فُقِيَ: كَيْفَ قَضَى مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ أَجُودَ
مَنْ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْغَرِيمُ مَعَ أَنَّ النَّظَرَ فِي الْعِصْفَقَاتِ لَا يَجُوزُ تَبَرُّعُهُ مِنْهَا، وَالْجَوَابُ
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اقْتَرَضَ لِنَفْسِهِ فَلَمَّا جَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ اشْتَرَى مِنْهَا بَعِيرًا وَرَبَاعِيًّا مِنْ

بِكْرِهِ، فَرَجَعَ^(١) إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا^(٢) إِلَّا جَمَلًا وَبَاعِيًا خِيَارًا^(٣)، فَقَالَ: أَعْطَاهُ^(٤) إِيَّاهُ، فَإِنْ^(٥) خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ^(٦) نَأْخُذُ. لَا بِأَسَنِ بِذَلِكَ^(٧) إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ^(٨) اشْتَرَطَ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

= استحقه، فملكه يشتمه وأوفاه، متبرعاً بالزيادة من ماله، ويدل عليه أن في صحيح مسلم قال: اشترؤا فأعطوه إليه^(١). والرَّبَاحِيُّ من الإبل بالفتح ما استكمل ست سنين ودخل في السابعة، كذا في «تنوير الحوالك».

(١) أي عاد أبو رافع.

(٢) أي لي إبل الصدقة.

(٣) بالكسر أي جيداً حسناً.

(٤) أي أعطى الرباعي لذلك الغريم.

(٥) قوله: فَإِنْ، أي فَإِنْ خِيَارَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ وَأَكْثَرَهُمْ ثَوَاباً أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً لِلدَّيُونِ الَّذِينَ يَتَبَرَّعُونَ بِالْفَضْلِ وَلَا يَبْحَسُونَ.

(٦) قوله: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ، لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَعْدَ رَوَايَةِ الْمَرْفُوعِ وَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ: وَبِهَذَا الْحَدِيثِ نَأْخُذُ وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ نَأْخُذُ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ لِكُونَ بَعْضُ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ جَوَازِ قَرْضِ الْحَيَوَانِ مُخَالَفَةً لَهُ.

(٧) أي يقضاه تَبَيَّنَ أَفْضَلُ مِمَّا أَخَذَهُ.

(٨) قوله: إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ اشْتَرَطَ، أي حَالَةَ الْمَدَايِنَةِ وَالْعَقْدِ لِكُلِّ مَا يَكُونُ رِبَاً، فَإِنْ كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ بِهِ مَنَافَعَةٌ فَهُوَ حَرَامٌ. كَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ.

(١) أو أنه أيضاً من المسلمين المفتقرين، فكان له حق في بيت المال أيضاً، كذا في «التركيب الشري»، ٣٤٠/٧.

٨٢٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: من أسلف سلفاً^(١) فلا يشترط^(٢) إلا قضاءه^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي^(٤) له أن يشترط أفضل^(٥) منه^(٦) ولا يشترط عليه أحسن^(٧) منه، فإن الشرط في هذا لا ينبغي. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤ — (باب ما يكره من قطع الدراهم والدنانير)

٨٢٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قطع^(٨)

(١) أي استقرض قرضاً.

(٢) أي عند العقد.

(٣) إلا قضاء مثله من دون زيادة ونقصان.

(٤) أي لا يحل لمن أسلف.

(٥) أي في الكمية.

(٦) أي من الذي أعطى.

(٧) أي في الكيفية.

(٨) قوله: أنه قال: قطع الورق والذهب، الظاهر أن مراده من قطعهما نقص شيء منهما لتصير أخف وزناً من الدراهم المتعارفة، وفي معناهما غشهما لأنه نوع سرقة يل أكبر لسراية ضررها إلى العامة، وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله في حقهم: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾، الآية^(٩)، كما ذكره الفاري في «شرح» =

(٩) سورة المائدة: الآية ٣٣.

الورق^(١) والذهب من الفساد في الأرض.

قال محمد: لا ينبغي^(٢) قطع الدراهم والدنانير لغير منفعة.

= وقال أيضاً: مراد محمد من قطعهما كسرهما، وإسقاط صورهما وجعلهما مصنوعاً وظروفاً. انتهى. وقال بيروني زاده في «شرحها»: لم نعلم ما المراد من القطع في قول ابن المسيب غير أن ابن الأثير قال: كانت المقابلة بها في صدر الإسلام عدداً لا وزناً، فكان بعضهم يقص أطرافها فنهوا عنه. انتهى. وقال «شارح المسند»: أظن أن قول ابن المسيب: قطع الورق بكسر القاف وفتح الطاء المهملة جمع قطعة، وهي التي تتخذ من الذهب أو الورق فلوساً صغيرة ليرفق التعامل بها كما هو الرائج في زماننا كالداووين في الحرمين والخماسيات في اليمن. وإنما عدما من الفساد في الأرض لأنه ربما لا يلاحظ التعامل بها أموراً واجبة في التبايض والتماثل^(٣). انتهى.

(١) أي الفضة.

(٢) أي لا يحل لما فيه من الضرر العام.

(١) قيل: مراد الدراهم والدنانير المضروبة، يسحق كل واحدة منهما سكة، لأنه طبع بسكة الحديد أي لا تكسر إلا بمقتضى كرداعتها أو شك في صحتها نقدها، وإنما كره ذلك لما فيها من اسم الله تعالى، أو لأن فيه إضاعة المال، وقيل: إنما نهى أن يصاد نهر، وأما للمنفعة فلا. ينك المجهود ١٢٢/١٥.

وفي الأوجز ١٧٨/١١: الصحيح من معانيه أنه إن كسره أصلاً فله إضاعة، لأن المسكوك يروج ما لا يروج غير المسكوك مع أن إنفاق المسكوك لا ينتشر به إلى وزنه لكونه معلوم المقدار فيأخذ كل أحد من غير تردد أو ريب، وأما إذا كسر شيئاً منه فلما أن يكسر ما يحسن به أنه مكسور فهو داخل في الأول، لأنه لا يفتق نفاق الصحيح، وإن أخذ منه شيئاً غير معلوم للرأي في بلدي نظره كما يفعله البعض بإلقائه في أدوية حارثة فيه تقرير ومجديعة.

٥ - (باب المعاملة والمزراعة في النخل^(١) والأرض)

٨٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أن حنظلة^(٢) الأنصاري أخبره أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع^(٣) فقال: قد نهي عنه^(٤)، قال حنظلة: فقلت لرافع: بالذهب^(٥) والورق؟

(١) لف ونشر مرتب.

(٢) قوله: أن حنظلة، هو ابن قيس بن عمرو بن حصن الزرقني الأنصاري التابعي الكبير، قيل: وله صحبة، ذكره الزرقاني.

(٣) جمع مزرعة بالفتح: موضع الزرع.

(٤) قوله: قد نهي عنه، ظاهره منع كرائها مطلقاً، وإليه ذهب الحسن وطاوس والأصم، ومن حجتهم حديث الصحيحين وغيرهما مرفوعاً: «من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجرها، فإن لم يفعل فليمسك» وتأول مالك وأصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطعام أو بما تُبْتَنَى، وأجازوا كرائها بما سوى ذلك لحديث أحمد وأبي داود عن رافع مرفوعاً: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثلث ولا ربع ولا طعام مسنًى»، وتأولوا النهي عن المحاقلة بأنها كراء الأرض بالطعام، وجعلوه من باب الطعام بالطعام نسبية، وأجاز الشافعية والحنفية كراءها بكل معلوم من طعام أو غيره لما في «الصحيح» عن رافع بعد قوله: أما بالذهب والفضة فلا بأس به: إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذنات وأقيال الجداول، فيهلك هذا ويسلم هذا، فلذلك زجر عنه، وأما يشيء معلوم مضمون فلا بأس به. فيُن أن علة النهي الضرر، وأجاز أحمد كراءها بجزء مما يزرع فيها، كذا في «شرح الزرقاني».

(٥) أي هل يجوز ذلك أم لا.

قال رافع: لا بأس بكراثةها^(١) بالذهب والورق

قال محمد: وبهذا ذهب. لا بأس بكراثة ما بالذهب والورق بالحنطة^(٢) كيلاً معلوماً وضرباً معلوماً^(٣) ما لم يُشترط ذلك ما يخرج منها، فإن شُرط مما يخرج منها^(٤) كيلاً معلوماً فلا خير فيه^(٥)، وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا. وقد سُئل عن كراثة سعيد بن جببر بالحنطة كيلاً معلوماً فرخص^(٦) في ذلك، فقال: هل ذلك إلا مثل البيت يُكرى^(٧)

٨٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن^(٨) رسول الله ﷺ

(١) أي الأرض المروعة

(٢) أي ونحوها من الشعير والدرء من التمثنيات.

(٣) أي صفاً معشاً.

(٤) أي من ملك الأرض.

(٥) قوله: فلا خير فيه، أي لا يحل ذلك فعله لا يخرج منه إلا ذلك لقدر

المعهود فهذا الشرط لكونه ماسداً يفسد العقد، نعم كراثة ما شئت ما يخرج أو ريعه ونحو ذلك من الكور جائز كراثة

(٦) أي أجره

(٧) أي ليس ذلك إلا مثل كراثة البيت بالذهب والفضة والحنطة المعنونة

وغير ذلك، فكما حاز ذلك جاز هذا

(٨) قوله: أن رسول الله، مرسل أرسله جميع روة والموصي؛ وأكثر أصحاب =

حين^(١) فتح خيبر، قال لليهود^(٢) : أَقْرُكُمْ^(٣) ما أَقْرُكُمْ الله على أن
الشمز بيننا وبينكم، قال^(٤) : وكان^(٥) رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن
رَواحة، فيخرم^(٦) بينه وبينهم. ثم يقول: إن شئتم فلکم، وإن شئتم

ابن شهاب، ووصله منهم طائفة، منهم صالح بن أبي الأخضر، فزاد عن
أبي هريرة، قاله ابن عبد البر.

(١) قوله: حين فتح خيبر، بوزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون ونخل على
ثمانية بُرْد من المدينة إلى جهة الشام، وكان فتحه في صفر سنة سبع عند
الجمهور، وفي الصحيحين عن ابن عمر: لما ظهر على خيبر أُرِدَ إخراج اليهود
منها فآلوه أن يقرهم بها على أن يكفوه العمل، ولهم نصف الثمر، قاله الزرقاني.
(٢) الذين كانوا بخيبر.

(٣) قوله: أَقْرُكُمْ، أي أثبتكم على نخل خيبر على أن تعملوا فيها، والشمز
بيننا وبينكم، أي على التناصف كما في رواية الصحيحين وغيرهما: ما دام
أقْرُكم الله أي إلى ما شاء الله، وقد كان عازماً على إخراج اليهود من جزيرة العرب،
فذكر ذلك لليهود منتظراً القضاء والرحي فيهم إلى أن حضرته الوفاة فأجلّى اليهود
بعده عمر من جزيرة العرب إلى الشام، قال القرطبي: يحتمل أنه حدّ الأجل
فلم ينقله الراوي.

(٤) أي ابن السبب.

(٥) قوله: وكان، هنا ههنا ليس للاستمرار فإنه إنما بعث عاماً واحداً، فإن
عبد الله بن رَواحة بالفتح بن ثعلبة بن امرئ القيس الأنصاري من أهل بدر،
استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان، كما ذكره ابن الأثير وغيره.

(٦) قوله: فيخرم، أي يقدّم ما على النخل من الثمار خرمصاً وتخمناً،
ويفصل حصّة النبي ﷺ وحصّة اليهود خرمصاً، ويقول: إن شئتم فلکم كله
وتضمنون نصيب المسلمين، وإن شئتم فلنا كله وأضمن مقدار نصيبكم، فأخذوا =

فلي، قال^(١) : فكانوا يأخذونه .

٨٣٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار : أن^(٢) رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة فيخْرُص بينه وبين اليهود، قال : فجمعوا حُلِيًّا^(٣) من حُلِيّ نسائهم، فقالوا^(٤) : هذا لك^(٥)، وخَفَّف^(٦) عَنَّا، ونَجَّأوْهُ^(٧) في القِسْمة، فقال : يا معشر اليهود،

= الثمرة كلها، وفي رواية : أنه خرص عشرين ألف وسق فأثروا عشرة ألف وسق، قال ابن عبد البر : الخرص في الساقاة لا يجوز عند جميع العلماء لأن المساكين شريكان لا يقتسمان إلا بما يجوز به بيع الثمار بعضها ببعض والأدخلته المزبنة، قالوا : وإنما بعث رسول الله من يخرص على اليهود لإحصاء الزكاة لأن المساكين ليسوا شركاء معينين، فلو ترك لليهود وأكلها وطباً وانصرف فيها أضرت ذلك سهم المسلمين قالت عائشة : إنما أمر رسول الله بالخرص لكي تُحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتُفْرَق.

(١) أي ابن المسيب.

(٢) هذا مرسل في «الموطأ»، وموصول بطرق عن جابر وابن عباس، عند أبي داود وابن ماجه.

(٣) بضم الحاء وكسر اللام وشد الياء : جمع، أو يفتح الحاء وسكون اللام : مفرد.

(٤) لعبد الله بن رواحة.

(٥) أي هدية لك.

(٦) أي اجعل التخفيف علينا.

(٧) أي سامع فيها واغمض.

والله (١) إنكم لن أبغض خلق الله إلي، وما ذاك بحاملي أن أحيف عليكم، أما الذي عرضتم (٢) من الرشوة فلإنها سُحِتْ (٣) وأنا لا نأكلها (٤)، قالوا: بهذا (٥) قامت السموات والأرض.

قال محمد: وهذا نأخذ. لا بأس (٦) بمعاملة النخل على

(١) قوله: والله إنكم، أي وإن كنتم أبغض خلق الله إلي لكونكم - مع كونكم من أهل الكتاب - لم تسلموا، لكن لا يحملني هذا البغض على أن أحيف أي أجور وأظلم عليكم، من الخيف بمعنى الجور. فإن الظلم لا يحل على أحد ولو كان كافراً.

(٢) أي أحضرتكم عندي لتخيف القسمة.

(٣) بالضم، أي حرام.

(٤) لحرمتها. وفيه تعريض على اليهود، فإنهم كانوا أكثارين للسحت والرشوة، كما أخبر به الكتاب.

(٥) قوله: بهذا، أي بهذا العدل الذي نفعله، أو بهذا الامتناع عن أكل السحت قامت السموات بغير عمد، والأرض استقرت على الماء، ولولاه لفسدنا. قال ابن عبد البر: فيه دليل على أن الرشوة عند اليهود أيضاً حرام، ولولا حرمة عندهم ما غيرهم الله بقوله: ﴿أَكَالُونَ لِلْسُحْتِ﴾ وهو حرام عند جميع أهل الكتاب.

(٦) قوله: لا بأس بمعاملة... إلخ، المعاملة بلفظ أهل المدينة عبارة عن دفع الأشجار الكروم أو النخيل وغير ذلك إلى من يقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم من ثمرها، ويقال له المساقة أيضاً، وهو عقد جائز عندهما وعليه الفتوى، وبه قال أحمد وأكثر العلماء ويشترط ذكر المدة المعلومة وتسمية جزء مما يخرج مشاع، إلا أن الشافعي خصه بالنخل والكرم في قوله الجديد، وعم في كل شجر في قوله القديم، وحجتهم في ذلك حديث معاملة خيبر وقبر ذلك،

الشُّطْر^(١)، والثُّلث، والرَّبع، وبمزارعة الأرض البيضاء على الشُّطْر، والثُّلث، والرَّبع، وكان أبو حنيفة يكره ذلك ويذكر^(٢) أن ذلك هو المخابرة التي نهي عنها رسول الله ﷺ.

٦ - (باب إحياء الأرض^(٣)) بإذن الإمام أو بغير إذنه

٨٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه قال:

= والمزارعة عبارة عن عقد على الأرض البيضاء أي الخالية عن الزرع ببعض معين سما يخرج عنه، ويجوز له قبال الجمهور، وروي عند ابن أبي شيبة وغيره عن علي وابن مسعود وسعد وجماعة من التابعين من يعلمهم، وقد ورد لي بعض روايات معاملة تخيير المقلد على الزرع أيضاً. وأما أبو حنيفة فحكم بفسادهما مستنداً بالنهي عن المخابرة، ورد ذلك من حديث جابر عند مسلم، وزيد بن ثابت عند أبي داود، وروافع بن خديج عند مسلم، وغيره كذا في «البناءة».

(١) بالقص: أي النصف.

(٢) قوله: ويذكر، والجواب عن حديث معاملة تخيير بأن ما فعل النبي ﷺ ليس بعقد مساقاة، بل هم كانوا عبيداً له، والذي قلدهم كان نفقة لهم، وتُعقَّب بأنهم لو كانوا عبيداً لما صح إجلاؤهم إلى الشام، وقد يُقال: إنه منسوخ بالنهي عن المخابرة، وفيه أن الظاهر أن الأمر بالعكس، فإن المعاملة التي وقعت في العهد النبوي دام عليها عَصْلُ أبي بكر وعمر إلى وقت الإجماع، ولو كان منسوخاً لَنَقَضُوهَا، والجمهور حملوا حديث النهي عن المخابرة على ما إذا تضمن على الغرر، كما ورد في النهي عن كراء الأرض. وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه.

(٣) أي الموات^(١): التي لا يعرف مالكتها ولا يُستفَع بها. وإحيائها تحصيل النفع فيها بالزرع وغيره.

(١) يفتح الميم والواو الخفيفة، فتح البكري ١٨/٥. وقال الجوهري: الموات بالضم الموت، =

قال^(١) النبي ﷺ: من أحيى أرضاً^(٢) ميّنة فهي له، وليس^(٣) لعمرق

(١) قوله: قال: قال، هذا مرسل باتفاق رواة الموطأ، واختلف أصحاب هشام، فطائفة رَوَّه مرسلًا كمالك، وطائفة: عنه عن أبيه، عن سعيد بن زيد، وطائفة: عنه، عن وهب بن كيسان، عن جابر، وطائفة: عنه، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع، عن جابر، وهو حديث مقبول تلقاه فقهاء المدينة وغيرهم، كذا قال ابن عبد البر. وذكر الزيلعي في وتخريج أحاديث الهداية، وغيره أن هذا الحديث رُوِيَ من طريق تسعة من الصحابة بأنماط متاربة: ١ - ابن عباس عند الطبراني وابن عدي، ٢ - وعائشة عند البخاري وأبي يعلى الموصلي وأبي داود الطيالسي والندراقلبي وابن عدي، ٣ - وسعيد بن زيد عند أبي داود والترمذي والنسائي والبيهقي، ٤ - وجابر عند الترمذي والنسائي وابن حبان وابن أبي شَيْبَةَ، ٥ - وعبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني، ٦ - وفضالة بن عبيد عند الطبراني، ٧ - ومروان عنده أيضاً، ٨ - وصحابي آخر عنده أيضاً، ٩ - وسمرة عند الطحاوي.

(٢) قوله: أرضاً ميّنة، قيل بالتشديد، ولا يقال بالتحفيف فإنه إذا خُفِف حُدِّثَ منه ناء التانيث، والميئة والموات بالفتح والموتان بفتحين: الأرض المخراب التي لم تعمر، سُمِّيت بذلك تشبيهاً لها بالميئة في عدم الانتفاع.

(٣) قول: وليس لعمرق^(١)، بالكسر، قال الخطّابي في شرح سنن أبي داود: من الناس من يرويه بإضافته إلى الظالم، وهو الغارس الذي خرص في =

وبالفتح ما لا روح فيه، والأرض التي لا مالك لها من الأميين ولا ينفع بها أحد، كذا في الأوجز ٢١٤/١٢.

(١) قال الحافظ في الفتح ١٩/٥: في رواية الأكثر تنوين عرق، وظالم: صفة له، وهو راجع إلى صاحب العرق، أي: ليس لذي عرق ظالم. أو إلى العرق: أي: ليس لعمرق ذي ظلم، ويرى بالإضافة، ويكون الظالم صاحب العرق. فيكون المراد بالعمرق الأرض، وبالأول جزء مالك والشافي والأزهري، وابن فارس، وغيرهم.

ظالم حق^(١).

٨٣٢ — أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن همر بن الخطاب رضي الله عنه قال: من أحيى أرضاً ميتة فهي له.

قال محمد: وهذا نأخذ. من أحيى أرضاً ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه فهي له^(٢)، فأما أبو حنيفة فقال: لا يكون له^(٣) إلا أن يجعلها له

= غير حقه، ومنهم من يجعل الظالم نعتاً للعرق، ويريد به الغراس والشجر، وجعله ظالماً لأنه نبت في غير محله، واختار الأزهري وابن قارس ومالك والشافعي كونه بالتثوين كما بسطه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات».

(١) أي في إبقائه.

(٢) قوله: فهي له، لأنه مال مباح غير مملوك سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ فَيَمْلِكُهُ كَمَا فِي الْاِحْتِطَابِ وَالْاِصْطِيَادِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَنُقِلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَرِيباً مِنَ الْعَامِرِ فِي مَوْضِعٍ يَتَسَامَعُ النَّاسُ فِيهِ افْتَقَرَ إِلَى إِذْنِ الْإِمَامِ وَالْأَفْلَا، وَحُجَّتُهُمْ إِبْطَالُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَاشْتَرَطَ فِي كَوْنِهِ لَهُ إِذْنُ الْإِمَامِ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِحَدِيث: «الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ أَحْيَى شَيْئاً مِنْ مَوْتَانِ^(١) الْأَرْضِ فَلَهُ وَقَبْتُهَا»، أَخْرَجَهُ أَبُو يُونُسَ فِي دُكْتُابِ الْخُرَاجِ فَلَزِمَهُ أَضَافُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَكُلُّ مَا أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ رَجُلًا بِالْبَصْرَةِ قَالَ لِأَبِي مُوسَى: اقْطَعْنِي أَرْضاً لَا تَقْصُرُ بِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَرْضَ خُرَاجٍ، فَكُتِبَ أَبُو مُوسَى إِلَى عُمَرَ، فَكُتِبَ عُمَرُ إِلَيْهِ: اقْطَعْهُ لَهُ فَإِنَّ رِقَابَ الْأَرْضِ لَنَا، كَذَا فِي «الْبَيْتَانِ».

(٣) أي لا يملكه الذي أحياه.

(١) في الأصل مَوْتَانِ، وهو تحريف.

الإمام، قال: وينبغي^(١) للإمام إذا أحيّاها أن يجعلها له^(٢) وإن لم يفعل لم تكن له.

٧ - (باب الصلح في الشرب^(٣) وقسمة الماء^(٤))

٨٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(٥) بن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال في^(٦) سبيل مهزور ومذنب: يُمسك حتى يبلغ

(١) أي يستحب.

(٢) أي للذي أحيّاه.

(٣) هو بالكسر عبارة عن نصيب الماء.

(٤) أي المشترك.

(٥) قوله: عبد الله بن أبي بكر، أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل بوجه من الوجوه مع أنه حديث مدني مشهور مستعمل عندهم، وسئل البزار عنه فقال: لست أحفظ عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ حديثاً ثبت، انتهى. وهو تفسير منهما، فله إسناده موصول عن عائشة عند الدارقطني في «الغرائب» والحاكم وصحاحه، وأخرجه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن. واختلفوا في معنى الحديث، فقيل: معناه يرسل صاحب الحائط الأعلى جميع الماء في حائطه حتى إذا بلغ الماء إلى كعبي من يقوم فيه أغلق مدخل الماء، وقيل: يسفي الأول حتى يروي حائطه، ثم يُمسك بعد رؤيه ما كان من الكعبين إلى أسفل ثم يرسل، كذا في «شرح الزرقاني».

(٦) قوله: في سبيل مهزور، يفتح الميم وإسكان الهاء وضم الزاء وسكون الواو آخره. ومذنب^(١)، بضم الميم وفتح الذال وياء ساكنة، وكسر النون بعده =

(١) في معجم البلدان: مذنب: بوزن تصغير المذنب وباء بالمدينة. الأبرج ١٢/٢١٨.

الكعين، ثم يُزبِلُ الأعلى على الأسفل.

قال محمد: ومه نأخذ، لأنه كان كذلك الصلح بينهم: لكل^(١) قوم ما اصطَلَحُوا وأسلموا^(٢) عليه من عيوهم وسيوهم وأشهارهم وشريهم^(٣).

٨٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا حمرو بن يحيى، عن أبيه^(٤) أنَّ الضحَّاك^(٥) بن خليفة ساق حُلَيْجاً^(٦) له حتى النهر الصغير^(٧) من العُرَيْض^(٨)، فلراد أن يمرَّ به^(٩) في أرض لمحمد بن مسلمة، فأبى^(١٠)

= بله. واديان يسيلان بالمطر بالمدينة يتنافس أهل المدينة في سيلهما، قاله الزرقاني.

(١) أي ليس فيه حِلٌّ معين شرعاً، بل الأمر مقوَّض إلى آراء الشركاء.

(٢) أي انقادوا واتفقوا عليه.

(٣) أي نصيبهم من المياه.

(٤) هو يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني.

(٥) قوله: أنَّ الضحَّاك بن خليفة، بن ثعلبة الأنصاري الأشهلي، شهد غزوة بني النضير، وليت له رواية وكان يُتهم بالتفاني، ثم تاب وأصلح، كذا في الإصابة وغيره.

(٦) بالقص: النهر الصغير يُقطع من النهر الكبير.

(٧) ليس هذا في «موطأ يحيى»، ولعله يعني النهر الصغير تفسيراً للمخليج.

(٨) بالضم وادٍ بالمدينة^(١).

(٩) أي بذلك الخليج.

(١٠) أي امتنع منه ومنعه منه.

(١) عن بعض: ناحية من المدينة في طرف حُرَّة واقم (الحرة الشرقية)، قد شملها العمران اليوم.

محمد بن مسلمة، فقال الضحاك : لِمَ^(١) تمنعني وهو لك^(٢) منفعة تشرب به^(٣) أولاً وآخرأ، ولا يضرك، فابى^(٤)، فكلّم^(٥) فيه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فدعا^(٦) محمد بن مسلمة فأمره أن يُحَلِّي^(٧) سبيله فابى^(٨)، فقال عمر: لِمَ تمنع أخاك^(٩) ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضرك؟ قال محمد: لا^(١٠) والله، فقال^(١١) عمر: والله ليُحرَّن^(١٢) به^(١٣) ولو على بطنك^(١٤). فأمره^(١٥) عمر أن

(١) أي لاي سبب.

(٢) قوله: وهو لك منفعة، قال الباجي: يحتمل أنه كان مُرَطَّطاً له ذلك، ويحتمل أن يريد أن ذلك حكم الماء أن الأعلى أولى حتى يروى.

(٣) بيان للمنفعة.

(٤) أي امتنع ابن مسلمة.

(٥) أي الضحاك.

(٦) أي عمر.

(٧) أي يتركه بما يفعله من إجراء الخليفة.

(٨) أي ابن مسلمة مع حكم عمر.

(٩) أي في الإسلام أو في الصحة.

(١٠) أي لا أرضى به.

(١١) في نسخة: قال.

(١٢) أي بالخليفة.

(١٣) قاله مبالغة في الزجر.

(١٤) قوله: فأمره عمر أن يُجْرِيه، أي أمر عمر الضحاك أن يُجْعِلَ به خليجاً =

٨٣٥ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ (٢) : أَنَّهُ (٣) كَانَ فِي حَائِطِ جَدِّهِ رَبِيعٌ (٤) لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ (٥) بْنِ عَوْفٍ،

= فِي أَرْضِ ابْنِ مَسْلَمَةَ وَلَوْلَمْ يَرْضَ بِهِ . قِيلَ : إِنْ عَمِرَ لَمْ يَفْضَرْ عَلَى مُحَمَّدٍ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ لِيَرْجِعَ إِلَى الْأَفْضَلِ (٦) نَفَقَةً أَنَّهُ لَا يَحْتَكُ (٧)، وَقِيلَ : هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْحَكْمِ، وَقَالَ مَالِكٌ . كَانَ يَقَالُ : تَحَدَّثَ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةُ بِفَدْرٍ مَا يُحَدِّثُونَ مِنَ الْفُجُورِ، فَلَوْ كَانَ الشَّيْءُ مُعْتَدَلًا فِي رِمَانَتَا كَأَعْتَدَالِهِ فِي زَمَنِ عَمْرِو رَأَيْتُ أَنْ يُقْضَى نَهْ بِإِجْرَاءِ مَا فِي أَرْضِكَ لِأَنَّكَ تَشْرَبُ بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَلَا بِضُرِّكَ، وَلَكِنْ فَسَدَ النَّاسُ، فَخَافَ أَنْ يَطُولَ وَيَنْسَى مَا كَانَ عَلَيْهِ جَرِي الْمَاءِ، فَيُدْعَى بِهِ جَارُكَ فِي أَرْضِكَ، كَذَا فِي «شرح الموطأ» للبخاري

(١) فِي نَسَخَةٍ : يَجْبَرُهُ .

(٢) أَيِ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي حَسَنِ الْمَازَنِيِّ .

(٣) قَوْلُهُ : أَنَّهُ، ضَمِيرٌ لِلشَّيْءِ . كَانَ فِي حَائِطٍ، أَيِ سِتَانٍ . جَدُّهُ، أَيِ جَدِّ يَحْيَى، وَهُوَ أَبُو حَسَنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الصَّحَابِيِّ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ . وَقَدْ مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ وَتَرْجُمَةُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ .

(٤) عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ : النَّهْرُ الصَّغِيرُ .

(٥) أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ .

(٦) قَالَ الْبَاقِي : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَفْضَرْ بِذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَإِنَّمَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ لِمَا أَقْسَمَ تَحَكُّمًا عَلَيْهِ فِي الرُّجُوعِ إِلَى الْأَفْضَلِ فَقَدْ يَفْضَمُ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ فِي مَالِهِ تَحَكُّمًا عَلَيْهِ وَثِقَةً بِأَنَّهُ لَا يَحْتَكُ فَيَسْرِ بِقِسْمِهِ . الْمَتْنُ ٦/٤٦، وَالْأَوْجُزُ

٢٣١/١٢

(٧) فِي الْأَصْلِ . لَا يَحْلُطُهُ، وَهُوَ خَطَا

فأراد عبد الرحمن أن يحولَه^(١) إلى ناحية من الحائط هي^(٢) أرفق لعبد الرحمن وأقرب إلى أرضه^(٣)، فمنعه صاحب^(٤) الحائط، فكلم عبد الرحمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقضى^(٥) لعبد الرحمن بتحويله.

٨٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، عن عمرة بنت عبد الرحمن^(٦)

(١) من التحويل أي يصرف ريعه في جهة أخرى من حائط أبي حسن.

(٢) أي تلك الجهة أرق وأسهل سقياً.

(٣) أي أرض ابن صوف.

(٤) أي أبو الحسن.

(٥) قوله: فقضى، أي حكم بتحويله لعبد الرحمن، لأنه حمل حديث: «لا يمنع أحدكم جاره» على ظاهره، وعدّاه إلى كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه، وقال مالك: ليس العمل على حديث عمر هذا، ولم يأخذ به مالك، وروي عنه أنه إن لم يضّر قضي عليه. والمشهور من مذهب مالك وأبي حنيفة عدم القضاء بشيء من ذلك إلا بالرضاء لحديث: «لا يحل مال امرء مسلم إلا عن طيب نفس منه»، وروي أصبغ عن ابن القاسم: لا يؤخذ بقضاء عمر على محمد بن مسلمة في الخليج، ويؤخذ بتحويل الربيع، لأن مجراه ثابت لابن صوف في ناحية، وهذا قول الشافعي في القديم، وفي قوله الجديد: لا يقضى بشيء من ذلك، كذا ذكره الزرقاني^(١).

(٦) مرسل، وصله أبو قرة موسى بن طارق، وسعيد الجمحي عن مالك به سنداً عن عائشة.

أَنْ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُمْنَعُ^(٢) نَقْعُ بَشَرٍ.

قال محمد: وبهذا نأخذ. أيما رجل كانت له بشر فليس له أن يمنع الناس منها أن يستقوا^(٣) منها لشفاهم ولبنهم وغنمهم، وأما لزرعهم^(٤) ونخلهم فله^(٥) أن يمنع ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) في نسخة: عن.

(٢) قوله: لَا يُمْنَعُ، بصيغة المجهول. والتنع، بفتح النون وسكون القاف، قال بعض الرواة عن مالك: أي فضل مائها، يقال ينقع به أي يروي به، قال البلجي: ويروي: رهوا^(١) ماء، وهو بمعناه.

(٣) قوله: أَنْ يَسْتَقُوا، أي من أن يستقوا من تلك البشر لشفاهم ودوابهم، وهو جمع شَقَّةٍ بالفتح وهو شرب بني آدم بشفتهم، وأصله شففه، ولذا صُغِرَ بِشْفِهِ وَجُمِعَ بِشْفَاهُ، يقال هم أهل الشقة أي لهم حق الشرب بشفاهم، قاله العيني.

(٤) أي إن قصدوا أن يستقوا منها لزرعهم وأشجارهم.

(٥) قوله: فله، أي لصاحب الماء أن يمنع من ذلك سواء أضر به أو لم يضر، لأنه حق خاص ولا ضرورة في ذلك، ولو أبيع ذلك لانقطعت منفعة الشرب. وهذا بخلاف مياه البحار والأنهار الكبار والأودية غير^(٢) المملوكة لأحد، فإن للناس فيها حق الشرب وسقي الدواب، والأشجار وغير ذلك، لحديث: والناس شركاء في ثلاثة: الماء، والكلأ، والنار، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس، والطبراني من حديث ابن عمر، وغيرهما. وأما إذا كان الماء محرزاً في الأواني، وصار مملوكاً له بالإحراز ففيه حق المنع. والمالة بتفاريعها ميسوطة في الهداية وشروعها.

(١) قال أبو الرجال: النقع وهو هو الماء للواقف الذي لا يسقى عليه أو يسقى وفيه فضل.

شرح الزرقاني ٣١/٤، والمنتقى ٣٩/٦.

(٢) في الأصل: الغير المملوكة، وهو خطأ.

٨ - (باب الرجل يعتق نصيباً^(١)) له من مملوك

أو يُسَيِّب سائبة^(٢) أو يُؤْصِي بِعَتَق

٨٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن

أبا بكر سَيِّب سائبة^(٣).

قال محمد: قال رسول الله ﷺ^(٤) في الحديث المشهور: «الولاء لمن

(١) أي حصة من مملوك مشترك.

(٢) قوله: أو يُسَيِّب سائبة، قال في «المغرب»: السائبة كل ناقصة تُسَيِّب

للنذر، أي تهمل لترجي حيث شاءت، ومنه صبي مسيب، أي مُهْمَلٌ لمس معه
رقيب، وبه سُمِّيَ والد سعيد بن المسيب، وعنده سائبة أي مُعْتَقٌ لا ولاء بينهما.

(٣) قوله: سَيِّب سائبة، لا خلاف في جواز العتق بلفظ أنت سائبة، أو بشرط

أن لا ولاء بينهما، ولزومه، وإنما كره جماعة من العلماء العتق بلفظ السائبة
لاستعمال الكفار لها في الأنعام المسمية للأصنام، واختلفوا في ولائه، فذهب مالك
إلى أنه لا يُؤَالِي أحداً وأن ميراثه للمسلمين وعقوله إن جنى عليهم وهو مذهب
جمع من السلف والخلف^(١)، وذهب جمع من المالكية والشافعية والحنفية إلى أن
ولاء لمعتقه، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) قوله: قال رسول الله ﷺ، استدلال على أن ولاء السائبة للمعتق

لا لغيره، بالحديث المشهور عند أهل الحديث «الولاء لمن أعتق» من غير تخصيص
بعبد دون عبء، ويقول ابن مسعود: «لا سائبة في الإسلام» أي لا حكم لها على
ما كان في الجاهلية من سقوط حق المعتق في الولاء، وبأنه لو صرح أن يكون ولاء
السائبة لغير معتقه لا له لصح أن يشترط شرط على المالك بعتق عبده بشرط أن =

(١) وإليه ذهب مالك وجماعة من أصحابه وكثير من السلف، وقال ابن الماجشون وابن دافع

والشافعية ولاؤه للمعتق، شرح الزرقاني ١٠٠/٤.

أعتق،، وقال عبد الله بن مسعود: لا سائبة في الإسلام^(١)، ولو استقام^(٢) أن يُعتق الرجلُ سائبةً فلا يكون لمن اعتقه ولاؤه^(٣) لا استقام لمن^(٤) طَلَبَ من عائشة أن تُعتق، ويكون الولاء لغيرها، فقد طَلَبَ^(٥) ذلك منها، فقال^(٦) رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»، وإذا استقام أن لا يكون لمن أعتق ولاء استقام أن يُستثنى عنه^(٧) الولاء فيكون لغيره، واستقام أن يهب الولاء وبيعه، وقد نهي رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته. والولاء عندنا بمنزلة النسب^(٨) وهو لمن أعتق^(٩) إن أعتق سائبة أو غيرها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨٣٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن

= لا يكون الولاء للمعتق بل له، فإنه لا فرق بين ذلك وبين هذا، وقد دلت قصة بريرة كما مر ذكرها على أنه لا يجوز ذلك، وبأنه لو صح ذلك لصح انتقال الولاء عن المعتق بيعاً وهبة، وهو باطل بالنصوص الواردة وقد مر ذكرها.

(١) أي إنما كان عادة أهل الجاهلية.

(٢) أي لو صح.

(٣) أي ولاء المعتق سائبة.

(٤) وهم موالي بريرة.

(٥) بالمجهول والمعروف، أي مولى بريرة.

(٦) ودأ عليهم وإبطالاً لشرطهم.

(٧) أي المعتق.

(٨) فلا يُباع ولا يوهب ولا يتقل.

(٩) أي سواء فيه إعتاقه سائبة لو غير سائبة.

رسول الله ﷺ قال: من أعتق شريكاً^(١) له في عبده^(٢) وكان له^(٣) من المال ما يبلغ^(٤) ثمن العبد، قُوم^(٥) قيمة العدل، ثم أعطني^(٦) شركاؤه حصصهم^(٧) وعتق عليه^(٨) العبد،

(١) قوله: شركاً، بكسر الشين، وفي رواية للبخاري: شقصاً على وزنه،
ولي أخرى عنده: نصيباً، والكل بمعنى واحد.

(٢) قوله: في عبد، وكذا في أمة كما في رواية عند مسدد في «مسند»: من أعتق ثوبك له في مملوك، وأصوح منه ما في رواية الدارقطني والطحاوي: عبداً وأمة، وشذ ابن رعيه فقال بتخصيص الحكم في العبد، وقال: لا تقويم في عتق الإماء، قال القاضي عياض: أنكره عليه حذاق الأصول، لأن الأمة في هذا المعنى كالعبد.

(٢) أي للمحقق.

(٤) قوله: ما يبلغ ثمن العبد، أي قدر قيمة بقية العبد، كما في رواية النسائي: وله مال يبلغ قيمة أنصباء شركائه، فإنه يضمن لشركائه أنصباءهم ويُعتَق العبد.

(٥) قوله: قَوْمٌ، مجهول من التشويم. قيمة العدل، بالفتح أي الوسط من غير زيادة ولا نقصان، ويوضحه رواية مسلم: لَا وَكْشَ وَلَا قِطْعًا^(١).

(٦) بصيغة المجهول أو المعروف فما بعده مرفوع أو منصوب.

(٧) أي قيمة α -

(٨) أي على ذلك المعنى الضامن، فالولاء كله له.

(١) الوكس: ينفتح الواو ويكوّن الكاف بعدها مهملة: القصص، والخطط: الجوز. فتح الباري ١٥٢/٥.

والأ^(١) فقد عتق منه ما أعتق^(٢).

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ من أعتق

(١) قوله: والأ، أي إن لم يكن له مال عتق منه ما عتق — بفتح العين في الأول، ويجوز الفتح والضم في الثاني قاله الدراوردي، وردّه ابن التين بأنه لم يقله غيره، وإنما يقال عتق بالفتح، وأعتق بضم الهمزة، ولا يعرف عتق بضم أوله — . وهذه الجملة من المرفوع الموصول عند مالك، وزعم جماعة أنه مفرج تعلّقاً بما في «صحيح البخاري» عن أيوب: قال فافع: والأ فقد عتق منه ما عتق. قال أيوب: لا أدري شيء. قاله نافع أم هو في الحديث؟ والصحيح أنه ليس بمدرج كما حققه في «فتح الباري»^(٤).

(٢) وفي رواية: عتق.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ^(٥)، وبه قال أبو يوسف وقتادة والثوري والشعبي، وهو مروي عن عمر وغيره، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، إلا أن مبنى الحكم عتقهما على أن العتق لا يتجزأ فإعتاق البعض إعتاق كله، وهو مذهب الشافعي في ما إذا كان المالك واحداً وكان المعتق معسراً، أما لو كان موسراً يبقى ملك الساكت كما كان حتى يجوز له بيعه وهبته، وبه قال مالك وأحمد. وأما أبو حنيفة فقال بالتجزئ فخير الساكت بين الإعتاق والاستعاء والتضمين إن كان المعتق موسراً، =

(١) ١٥٤/٥.

(٢) إن المسألة خلافية شهيرة جداً. ذكر النووي فيها عشرة مذاهب. والمبني على البخاري أربعة عشر مذهباً، وفي الأرجز عشرين مذهباً وفي آخرها: اختلاف هذه المذاهب كلها مبني على اختلاف في أصل كلي، وهو أن العتق مجتزئ عند الإمام أبي حنيفة ومن وافقه في فروع هذا الفصل مطلقاً بمعنى في حالتي اليسر والعسر معاً، وليس بمجتزئ مطلقاً عند صاحبه ومن وافقه، ومجتزئ في حالة العسر دون اليسر في المشهور من أقوال الأئمة الباقية. لامع الدراري ٤٤٠/٦.

شَقِصاً^(١) في مملوك فهو حر^(٢) كله، فإن كان الذي أعتق موسراً^(٣) ضمن
 حصّة^(٤) شريكه من العبد، وإن كان معسراً^(٥) سعى العبد لشركائه في
 حصصهم. وكذلك^(٦) بلغنا عن النبي ﷺ. وقال أبو حنيفة: يُعْتَقُ
 عليه بقدر ما أعتق، والشركاء بالخيار: إن شاءوا^(٧) أعتقوا كما أعتق،
 وإن شاءوا ضمّموه^(٨) إن كان موسراً، وإن شاءوا استسغوا^(٩) العبد

وبين الأولين إن كان معسراً، كذا في «البناءة». واستدل الطحاوي لمذهبيهما وقال:
 إنه أصح القولين بأحاديث مرفوعة دالة على مذهبيهما، واستدل به بما أخرجه عن
 عبد الرحمن بن يزيد قال: كان لنا غلام بيني وبين أمي وأخي الأسود فأرادوا عتقه
 وكنت يومئذ صغيراً، فذكر الأسود ذلك لعمر فقال: أعتقوا أتم، فإذا بلغ
 عبد الرحمن فإن رغب فيما رغبتم أعتق وإلا ضمّنكم.

(١) بالكسر: أي نصيباً في مملوك مشترك.

(٢) لأن العتق لا يشجز.

(٣) أي ذا مال ويسار يقدر على أداء الضمان.

(٤) أي قدر قيمته.

(٥) أي فقيراً غير قادر على الضمان.

(٦) قوله: كذلك بلغنا، قد ورد ذلك من طرق عدة من الصحابة، منهم
 أبو هريرة عند الأئمة الستة، وابن عمر عندهم، وجابر عند الطبراني، وغيرهم كما
 بسطه الزيلعي في «نصب الراية»، وأخرجه الطحاوي من طرق عديدة.

(٧) بيان للخيار.

(٨) أي المعتق، أي جعلوه ضامناً وأختلوا الضمان منه.

(٩) أي طلبوا العبد من السحابة فيؤديهم من المال مقدار حصصهم ليعتق

كله.

في حصصهم، فإن استسعوا أو أعتقوا كان الولاء^(١) بينهم على قدر حصصهم، وإن ضَمَّنُوا المَعْتَق كان الولاء^(٢) كله له، ورجع^(٣) على العبد بما ضَمَّن واستسعا به^(٤).

٨٣٩ — أخبرنا مالك، حَدَّثَنَا نافع: أن عبد الله بن عمر أعتق ولد زني وأمه^(٥).

قال محمد: لا بأس بذلك. وهو حسن^(٦) جميل، بلغنا عن

(١) لأن المَعْتَق وقع منهم جميعاً.

(٢) لخلوص عتق الكل له.

(٣) أي المَعْتَق الضامن.

(٤) بيان للرجوع أي طلب منه السعاية بقدر ما أداه^(١).

(٥) أي والدته التي زنت.

(٦) قوله: وهو حسن جميل، أي عتق ولد الزنا وأمه، وكذا عتق العبيد الفساق أو الأراذل، وأحسن منه عتق الصالحين ذوي الانساب.

(١) حاصل مذاهب الأئمة الستة في ذلك أن الرجل إذا أعتق بعض مملوكه يعتق كله في الحال بغير استسعاء عند الأئمة الثلاثة وصاحب أبي حنيفة، وقال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى: يستعي في الباقي وإن كان العبد مشتركاً بينهما فاعتق أحدهما نصيبه، فقال الإمام أبو حنيفة: الشريك الآخر مخير بين الثلاثة: يعتق نصيبه أو يستعني العبد، فالولاء لهما في الوجهين، أو يغرم الأول فالولاء له ويستعني العبد، وقال صاحبه: ليس له إلا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الإعسار ولا يرجع العبد على المَعْتَق بشيء والولاء للمَعْتَق في الوجهين، وقالت الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم: إن كان الأول موسراً يخرم والولاء له، وإلا فقد عتق منه ما عتق ولا يستعني. لامع الدراري ٤٤١/٦.

ابن عباس أنه سئل عن عبد بن: أحدهما لبنيّة (١) والآخر لمرشدة (٢): أيهما يُعتق؟ قال: أحدهما (٣) ثمناً بدينار (٤)، فهكذا (٥) تقول، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨٤٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: توفي (٦) عبد الرحمن بن أبي بكر في يوم (٧) ثامنه، فاعتقت عائشة رقاباً (٨) كثيرة. قال محمد: ويهذا نأخذ. لا بأس (٩) أن يُعتق عن الميت، فإن كان

(١) قوله: لبنيّة، بفتح الباء وكسر الغين المعجمة وتشديد الياء، أي زانية أو بكسر الياء وسكون الغين وفتح الياء: مصدر بمعنى الزنا وهما نسختان، قاله الفاري.

(٢) بكسر الراء وسكون الشين: أي سالحة.

(٣) بالمعجمة أي أهلهما ثمناً.

(٤) أي ولو كان التزايد بدينار.

(٥) قوله: وهكذا تقول وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الجمهور: إن الأولى أن يعتق ما كان ثمنه أكثر، وقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي ذر: سئل رسول الله ﷺ عن أفضل الرقاب قال: أكثرها ثمناً، وأنقمها عند أهلها، وفي رواية: أغلاها ثمناً.

(٦) في طريق مكة سنة ٥٣، وقبل بضعها.

(٧) أي فجأة في يومه.

(٨) أي ممالك كثيرة عن أخيها عبد الرحمن.

(٩) قوله: لا بأس أن يعتق عن الميت (١)، فإن المعتق من أفضل أنواع الصدقة، =

(١) قال ابن عبد البر: الصدقة والمعتق كل منهما جائز عن الميت إجمالاً. والولاء للمعتق عند =

أوصى بذلك^(١) كان الولاء له^(٢)، وإن كان لم يُوصر كان الولاء لمن أعتق، ويلحقه^(٣) الأجر إن شاء الله تعالى^(٤).

= والصدقة بجميع أقسامها وكذا العبادات المالية والبدنية ثوابها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمغفرته، ورفع درجاته، به وردت الأخبار وشهدت به الآثار، كما بسطه السيوطي في شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور وغيره في غيره، وورد في العتق عن الميت آثار من أحسنها ما أخرجه النسائي عن واثلة قال: كنا عند النبي ﷺ في غزوة تبوك، فقلنا: إن صاحباً لنا قد مات، فقال رسول الله: أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار.

(١) أي بالعتق.

(٢) أي للميت فينتقل إلى ورثته، لأنه هو المعتق حقيقة بالوصية.

(٣) أي من أعتق له وهو الميت.

(٤) قوله: إن شاء الله، متعلق بلحوق الأجر، والظاهر أنه لمجرد التبرك واختيار الأدب في تعليق الأحكام على المشيئة الإلهية لا للشك في الحكم، فإنه لا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه، وأوصل ثوابه إليه، وإن لم يوصر. نعم إن كان الإعتاق أَوْشِيء من الصدقات وإيجاباً على الميت فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك ويُحكم ببراءة نعمته عن ذلك الواجب، وإن لم يوصر وتبرع الوصي بأداء ما وجب عليه يُحكم ببراءة النعمة إن شاء الله تفضلاً منه ومِنَّةً.

= مالك وأصحابه قاله الزرقاني، وهكذا نقل الإجماع على ذلك الباجي، كذا في الأوجز ٢٨٠/١٠.

٩ - (باب بيع (١) المديبر)

٨٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، محمد بن

(١) قوله: باب بيع المديبر، هو مفعول من التدبير، وهو تعليق العتق بالموت
 بأن يقول: إذا مت فانت حر، أو أنت حر عن دبر مني، ونحو ذلك، واختلفوا في
 جواز بيعه وهبه ونحوهما من التصرفات الموجبة نقل مملوك من مالك إلى مالك
 بعدما اتفقوا على جواز الاستخدام والإجارة والوطء والتزويج ونحو ذلك، فعندنا
 لا يجوز بيعه وإخراجه من ملكه لكونه مستتراً لإبطال حق الحرية الثابت للمديبر
 جزماً، وبه قال مالك وعامة العلماء من السلف والخلف من الحجازيين والشاميين
 والكوفيين، وهو المروي عن عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت، وبه قال
 شريح وقتادة والثوري والأوزاعي. وقال الشافعي وأحمد ودلود بجواز البيع وغيره،
 هذا في المديبر المطلق، وأما المديبر المقيد - وهو من علق عتقه بالموت على
 صفة كان يقول: إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا فانت حر، - فيجوز بيعه
 عندنا أيضاً، لأن سبب الحرية لم يقع في الحال للتردد في وقوع تلك الصفة، كلا
 في «البنية». واحتج المجوزون لبيع المديبر المطلق بآثار مفيدة لذلك: منها أثر
 عائشة المذكور في هذا الباب أنها باعت مديبرتها^(١) التي سحرتها، ورواه الشافعي
 والحاكم أيضاً، وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجه، والبيهقي أيضاً، وإسناده
 صحيح قاله الحافظ في «التلخيص». والجواب عنه على ما في «نصب الراية» وغيره
 من وجهين، الأول: أنا نحمله على بيع الخدمة والمنفعة، والثاني: أنا نحمله على
 المديبر المقيد، وعندنا يجوز بيعه، إلا أن يئسوا أنها كانت مديبرة مطلقة وهم
 لا يقدرون على ذلك. ومنها حديث جابر أن رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره،
 فقال رسول الله ﷺ: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن النحام، أخرجه الشيخان
 وأصحاب السنن وابن حبان وغيرهم. قال الإتياني في «غاية البيان»: هو محمول
 على المديبر المقيد، أو على ابتداء الإسلام حين كان يباع الحر لوعلى بيع الخدمة =

(١) في الأصل: «مديبرته»، وهو خطأ.

عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن: أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت اعتقت جارية لها عن دُبُر^(١) منها، ثم إن عائشة رضي الله عنها بعد ذلك اشتكت^(٢) ما شاء الله أن تشتكي، ثم إنه^(٣) دخل عليها رجل سِنْدِي^(٤)، فقال لها^(٥): أَنْتِ مَطْبُوءَةٌ، فقالت له عائشة: ويلك، من طَبِي^(٦)؟ قال: امرأةٌ مِنْ نَعْتِهَا^(٧) كذا وكذا، فَوَصَفَهَا، وقال: إِنَّ فِي

= أجمعوا على عدم جواز بيعه، وَلَمَّا نَشَأَ الشَّافِعِيُّ جُوزَهُ، فصار هذا خرقاً للإجماع منه. انتهى. وروَّاهُ العينيُّ في «البنية» بأنه كيف يوفق بين حديثنا وحديثنا لم يبلغ إلى الصحة وحديثه صحيح، وكون قول الشافعي خرقاً للإجماع غير مسلم، فإن الشافعي لم ينفرد به، بل هو مذهب جابر وعطاء وواقفه أحمد وإسحاق وداود، وجُوزَ المالكية بيع المدبِّر إذا كان على سيِّئه دينٌ، ولا مال له سواه، وعليه حملوا حديث جابر، ففي رواية النسائي في ذلك الحديث: «وكان عليه دينٌ»، فلا يفيد إلا جواز بيعه عند الدين، لا جواز بيعه مطلقاً. وهذا القول أقرب إلى الإنصاف والمعقول.

(١) بضمتين: أي عن عقبها وبعد موتها أي جعلتها مدبرة.

(٢) أي مرضت أياماً.

(٣) ضمير الشأن.

(٤) بكسر السين: نسبة إلى السند مملكة معروفة كالهند

(٥) قوله: فقال لها: أَنْتِ مَطْبُوءَةٌ، أي مسحورة، يقال: طَبَّهَ أي سَحَرَهُ،

وفي رواية: أن عائشة مرضت فتطلول مرضها، فذهب بنو أخيها إلى رجل فذكروا له مرضها، فقال: إنكم تخبروني خبر امرأة مطبوءة، فذهبوا ينظرون، فإذا جارية لها سحرناها، وكانت قد دبَّرتُها، الحديث.

(٦) أي من سحرني.

(٧) أي من وصفها كذا وكذا، وذكر وصفها.

حَجَرُهَا^(١) الْآنَ^(٢) صَبِيًّا قَدْ بَالَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: ادْعُوا لِي^(٣) فَلَانَةً جَارِيَةً^(٤) كَانَتْ تَخْدُمُهَا، فَوَجَدُوهَا فِي بَيْتِ جِيرَانٍ لَهُمْ فِي حَجَرِهَا صَبِيًّا، قَالَتْ: الْآنَ^(٥) حَتَّى أَغْسِلَ بُولَ هَذَا الصَّبِيِّ، فَغَسَلَتْهُ ثُمَّ جَاءَتْ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أَسْحَرْتَنِي^(٦)؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: لِمَ^(٧)؟ قَالَتْ: أَحْبَبْتُ^(٨) الْعَتَقَ، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ لَا تَعْتَقِينَ^(٩) أَبَدًا. ثُمَّ أَمَرَتْ عَائِشَةُ ابْنَ أُمِّهَا^(١٠) أَنْ يَبْعَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ^(١١) عَنْ يَسِيءٍ مَلَكَتْهَا، قَالَتْ:

(١) يَضْحَحُ الْحَاءُ وَسُكُونُ الْجِيمِ.

(٢) أَيِ فِي هَذَا الْوَقْتِ.

(٣) أَيِ اطْلُبُوا عِنْدِي.

(٤) بَدَلٌ مِنْ فَلَانَةٍ وَبَدَلٌ لَهَا.

(٥) أَيِ أَحْضِرِ الْآنَ فَلْتَصْبِرْ حَتَّى أَغْسِلَ الْبُولَ.

(٦) بِهَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ وَصِبْقَةِ الْخُطَابِ.

(٧) أَيِ بَلَّيْتُ سَبَبَ سَحَرْتَنِي.

(٨) أَيِ أَرَدْتُ أَنْ تَمُوتَ حَتَّى أَعْتَقَ.

(٩) أَيِ زَجَرْتُ وَهَوَيْتُ لَكَ، فَمَنْ حَجَلٌ بِالشَّيْءِ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوَقِبَ بِعَرْمَانِهِ.

(١٠) فِي نَسْخَةٍ: ابْنُ أُمِّهَا.

(١١) قَوْلُهُ: مِنَ الْأَعْرَابِ، أَيِ الْهَدَاوِيِّ. مِمَّنْ يَسِيءُ مَلَكَتْهَا، أَيِ يَشُقُّ عَلَيْهَا

بِكُتْرَةِ خِدْمَتِهَا وَقَلَّةِ رَاحَتِهَا، يُقَالُ: فُلَانٌ حَسَنُ الْمَلَكَةِ، بِفَتْحَاتِ أَيِ حَسَنُ الصَّنْعِ إِلَى مَمَالِيكِهِ وَسَيِّءُ الْمَلَكَةِ أَيِ يَسِيءُ صَحْبَةَ الْمَمَالِكِ، كَذَا فِي «الْنَهَايَةِ».

ثم ابتغ لي (١) ثمنها رَقَبَةً (٢) ثم عَتَقَهَا، فقالت عمرة فليَبِّتْ (٣) عائشة رضي الله عنها ما شاء الله من الزمان، ثم إياها رَأَتْ في المنام أن اغتسلي من آبار ثلاثة يَدُّ بعضها بعضاً فلأنك تُشْفَيْنُ (٤)، فدخل على عائشة إسماعيل بن أبي بكر وعبد الرحمن بن سعد بن زُرَّارة، فذكرت أم عائشة الذي رأت (٥)، فاطلقنا إلى قَآءِ (٦)، فوجدنا آباراً ثلاثة (٧) يَدُّ بعضها بعضاً، فاستَقَوْا من كل بئر منها ثلاث (٨) شُجْبٍ حتى مَنَوُوا الشُّجْبَ من جميعها؛ ثم أَتَوْا بذلك اناء إلى عائشة، فاغتسلت فيه فَشُفِيَتْ.

قال محمد: أم نحن فلا نرى (٩) أن يُباع المدبر، وهو قول ريد بن

(١) أي شتر لي.

(٢) أي حارية أخرى.

(٣) أي في ذلك تعرض بسبب السحر.

(٤) صيغة المحوّل.

(٥) أي مناسها.

(٦) قوله: إلى قَآءِ، القَآءُ: بالفتح مجرى أنماء تحت الأرض، كذا في المعنوي، وفي النهاية: القَآءُ: الآبار التي تُحفر في الأرض متتابعة يُستخرج ماؤها ويسج على وجه الأرض، كذا قال القاري.

(٧) أي متفارة متصلة بعض المدد من بعضها إلى بعض.

(٨) قوله: ثلاث شُجْبٍ. قال القاري: يضمّ جمع شُجْبٍ بالفتح لسكون، وهي القرية البالية.

(٩) قوله: فلا نرى أن يُباع، وذلك لما أخرجه لداقطني من رواية عبيدة بن

ثابت، وعبد الله بن عمر، وه نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: من أعتق^(١) وليدة عن ذبّر منه؛ فإنّ له أن يطلّها وأن يزوّجها، وليس له أن يبيعها ولا أن يهبها، وولدها^(٢) بمنزلتها.

قال محمد: وه نأخذ. وهو قول أبي حنيفة^(٣) والعامّة من فقهاءنا.

* حسّان، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «المدير لا يباع ولا يوهب» وهو حرّ من ثلث المال قال الدارقطني لم يسه غير عبدة، وهو ضعيف، وإنّما هو عن ابن عمر من قوله، وأخرجه أيضاً عن علي بن طيار عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: المدير من الثلث. وعليّ ضعيف، والموقوف أصح. كما بسطه الربيعي في «نصب الراية» والمعيني.

(١) أي علّق عتقها بموته ودمرها

(٢) قوله. وولدها بمنزلتها، فإنّ النحل يتبع أمه في الرقّ والحرية، وكذا الولد.

(٣) قوله. وهو^(١) قول أبي حنيفة، خلافاً للشامي فإنه قال: إن المدير إذا

(١) وهي البدائع ولد المدير من غير سيدها بمنزلتها لإجماع الصحابة على ذلك. ممّن روي عن عثمان غوصم إليه في أولاد مدير، فقصي أنّ ما ولدته قبل التدبير عد، وما وسته بعد التدبير مدير، وكان ذلك بمحض من الصحابة، ولم يكر عليه أحد منهم فيكون إجماعاً، وهو قول شريح ومسروق وعطاء وطائوس ومجاهد وأبو جابر والحسن بقتادة، ولا يعرف في السلف خلاف ذلك، وإنّما قال به بعض أصحاب الشامي فلا يفتد به بخلاف الإجماع أواخر المسالك ٥/١٣

١٠ - (باب الدعوى والشهادات وأدعاء التَّسَبُّبِ)

٨٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان عُتْبَةُ^(١) بن أبي وقاص

= ولدت من نكاح أوزنى لا بصير ولدها مدبراً، ولذا الحمل ذات دُبر صار ولدها مدبراً. وعن جابر بن زيد وعطاء لا يتبعها ولدها في التذبير حتى لا يمتق موت سيدها، كذا ذكر الثَّقَارِيُّ.

(١) قوله: كان عُتْبَةُ بن أبي وقاص. هو بضم العين وسكون القاء، ابن أبي وقاص، مالك الزهري مات على شركه، كما حُزِمَ به الذمياطِي قال الحافظ في «الإصابة»: ولم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن مَنَدَه، واشتد إنكار أبي يعين عليه، وقال: هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ يوم أحد، ما علمت له إسلاماً، وفي «مصنف عبد الرزاق» أنه ﷺ دعا على عُتْبَةَ حين كسر رباعيته أن لا يَحُولَ عليه الحولُ حتى يموت كافرًا، فكان كذلك رؤي عن سعد بن أبي وقاص، كما أحرجه ابن إسحاق عنه: ما حُرِّضْتُ على قتل رجل قطُّ حرصي على قتل أخي عتبة، لما صنع برسول الله، ولقد كفاني منه قول رسول الله: اشتد غضبُ الله على من دَمَى وجهَ رسوله، وذمعة - الذي ادعى عتبة ابن حارثة - بفتح الزاء المعجمة وسكون الميم وقد تَفَنَّح: ابن القيس العامري ولد سودة أم المؤمنين، وابنه عبد القرشي العامري أحمر سودة، كان من سادات الصحابة من مُسلمة الفتح، ولم تُسَمَّ الوليدة في رواية، وانها المخاضِم فيه كثر من صفات الصحابة، اسمه عبد الرحمن، وأصل القصة أنه كانت لهم في الجاهلية إماء تزني، وكانت ساداتهن تأتيهن في خلل ذلك: فإذا أتت إحداهن بولد ربا يذعيه السيد، وربما يذعيه الرائي، فإن مات السيد، ولم يكن أدعاء ولا أنكره فادعاه ورثته لحق به إلا أنه لا يشاركه مسلحته في ميراثه إلا أن يسلمحه قبل القسمة، وإن كثر أنكره السيد لم يلحق به، وكاد لرمعة بن قيس أمة زني، وكان يطأها زمعة أيضاً، فظهر بها حمل كان يُظَنُّ أنه من عتبة أخي سعد، فأوصى عتبة إلى أخيه قبل موته أن يسلمحه =

عَهْدٌ^(١) إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ^(٢) زَمَعَةَ مِثِّي^(٣)،
فَأَقْبَضَهُ^(٤) إِلَيْكَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، وَقَالَ: ابْنُ

بِهِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ رَأَى سَعْدُ الْغُلَامَ فَعَرَفَهُ بِالثَّبَّيْنِ، فَاحْتَجَّ بِوَصِيَّةِ أَخِيهِ
وَاسْتَلْحَاقَهُ، فَلَمَّا تَخَاصَمَ عَبْدُ بْنُ زَمَعَةَ مَعَ سَعْدٍ أَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعْوَى
الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ»، أَيُّ لِمُصَاحِبِ الْفَرَّاشِ وَهُوَ الزَّوْجُ وَالسَّيِّدُ،
وَاللِّعَاضُ الْزَّانِي الْحَبْرُ، بِفَتْحَيْنِ عَلَى الْأَشْهُرِ، أَيُّ الْخِيَةِ وَالْخُسْرَانِ، وَلَا حَقَّ لَهُ
فِي الْوَلَدِ بِالْوَطْءِ الْمَحْرَمِ، وَإِنْ كَانَ مُشَابِهًا لَهُ صُورَةً وَصَدْرَهُ الدَّعْوَى، يُقَالُ:
فُلَانٌ فِي فِيهِ الْحَجَرِ وَالتَّرَابِ كُنَايَةً عَنْ حُرْمَانِهِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْحَجَرِ الرَّجْمُ
بِالْحِجَارَةِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ فَلَيْسَ كُلُّ زَانٍ يُرْجَمُ، وَقِيلَ: هُوَ يَفْتَحُ الْأَوَّلَ وَسُكُونُ الْجِيمِ
أَيُّ الْمَنْعِ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُبْلِغُ نَفْظَ الْفَرَّاشِ وَوُجُوهَهُ فِي مُورِدِ عَاصِمٍ: وَهُوَ وَلَدٌ
جَاهِلِيٌّ زَمَعَةُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَتْ الْمُسْتَفْرِشَةُ أُمَةً
وَمُصَاحِبُ الْفَرَّاشِ سَيِّدًا أَوِ الْمُسْتَفْرِشَةُ زَوْجَةً وَمُصَاحِبُ الْفَرَّاشِ زَوْجًا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ
إِلَى ادْعَائِهِمَا، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَلَدِ الْأُمَةِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ وَلَدَ الزَّوْجَةِ
لِلزَّوْجِ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ أَوَّلَمَ يَشْبِهُهُ بَعْدَ إِمْكَانِ الْوَطْءِ لِقِيَامِ الْعَقْدِ مَقْلَمَهُ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ
وغيرهم إِلَى أَنَّ وَلَدَ الْأُمَةِ يُلْحَقُ بِسَيِّدِهَا أَوَّلَمَ يَحْبُو بَعْدَ ثَبُوتِ وَطْئِهَا، فَإِنْ الْأُمَةُ
تَشْتَرِي لِرَجْمِهِ كَثِيرَةٌ فَلَا تَكُونُ فَرَّاشًا إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ الْوَطْءِ، وَقَالَ الْحَنْفِيُّ: لَا تَكُونُ
فَرَّاشًا إِلَّا بِوَلَدٍ اسْتَلْحَقَهُ قَبْلَ، فَمَا تَلَدَ بَعْدَهُ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَعِ، وَأَمَّا الْوَلَدُ
الْأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَرَبَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ مَبَاحِثُ وَمَذَاهِبُ مَبْسُوطَةٌ فِي «فَتْحِ
الْبَارِي»، وَشَرَحَ الزَّرْقَانِيُّ. وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهُمَا كَفَايَةٌ هَهُنَا وَسَيَأْتِي بَعْضُ مَا بَقِيَ.

(١) أَيُّ لَوْصِيٍّ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَى أَخِيهِ سَعْدٍ أَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ.

(٢) أَيُّ جَارِيَةٍ.

(٣) أَيُّ مَنْ مِثْلِي وَهُوَ ابْنِي.

(٤) أَيُّ أَخَذَهُ وَضَعَهُ إِلَيْكَ.

أخي^(١) قد كان عهد إليّ أخي فيه ، فقام إليه عبدُ بن زُمعة ، فقال : أخي^(٢) وابن وليدة أبي وُلد على فراشه . فتساوقا^(٣) إلى رسول الله ﷺ ، فقال سعد : يا رسول الله ، ابن أخي قد كان عهد إليّ فيه أخي عتبة ، وقال عبد بن زُمعة : أخي^(٤) ابن وليدة أبي ، وُلد على فراشه ، فقال رسول الله ﷺ : هـولك^(٥) يا عبد بن زُمعة ، ثم قال . الولد للفراش

(١) أي هذا ابن أخي عتبة فأنا أحق به .

(٢) أي هو أخي ، وابن جارية أبي .

(٣) أي ساقى كل منهما صاحبه إلى رسول الله ﷺ وتدافعا عنده .

(٤) أي هو أخي ، وابن جارية أبي .

(٥) قوله : هـولك ، زاد الفعني عند البخاري وغيره : هو أخوك يا عبد بن زُمعة ، بضم الدال على الأصل ، ويروى بالنصب والنون ، منصوب على الوجهين ، وسقط في رواية النسائي أداة النداء ، فبنى على ذلك بعض الحنفية أن المراد أنه هـولك ، وأنه عبدٌ لاس زُمعة لأنّه ابن أمة أبيه لا أنه الحق به ، قال القاضي عياض : وليس كما زعم ، فإن الرواية بيا ، وعلى تقدير إسقاطها فعبد علم ، والعلم يحذف منه حرف النداء ، مع أن رواية الفعني صريحة في رد هذا الزعم ، وظاهر الحديث يفيد الاستلحاق ، وإن لم يدع السيد ، ولم يقل به الحنفية مع أن الأخ لا يصح استلحاقه عند الجمهور ، لكونه متفلساً على الإقرار على الغير من دون تصديقه ، ولذا قالت طائفة : إنه ﷺ قضى بعلمه أنه أخوه لأن زُمعة كان والد زوجته ، ومراشه كان معلوماً عنه لا بمجرد دعوى عبد على أبيه ، وكان النبي ﷺ من خصائصه الحكم بعلمه ، وللطحاوي في «شرح معاني الآثار» كلام طويين محصّله : أن معنى هـولك ، أي يهلك نسج من سواك كاللقطة ، أو عبدك لا أنه أخوك ، وإلا لما أمر النبي ﷺ بسودة بالاحتجاب منه ، ودّة بأن ظاهر الروايات بل صريح بعضها نصّ في الحكم بالأخوة ، والأمر بالاحتجاب إنما كان احتياطاً للشبهة :

وللعاهر الحجر، ثم قال لسودة^(١) بنت زمعة: احتجبي منه^(٢) لما رأى من شبهه بثبة، فما رآها^(٣) حتى لقي الله عز وجل^(٤).

قال محمد: وهذا نأخذ. الولد للفراس وللعاهر الحجر. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

١١ - (باب اليمين مع الشاهد)

٨٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه: ^(٥) أن

= لما أنه رأى في ذلك الولد مشابهة عتبة بن أبي وقاص وفي المقام أبحاث طويلة مذكورة في «شرح الموطأ»، لابن عبد البر والزرقاتي وغيرهما^(١).

(١) قوله: لسودة، هي أم المؤمنين، سودة بالفتح بنت زمعة بن قيس بن زيد بن عمرو بن ليث بن عبد بن النجار تزوجها رسول الله ﷺ بعد موت خديجة قبل عائشة، وقيل بعدها، وكانت امرأة ثقيلة فأمنت عند رسول الله فهم بطلاقها، فقلت: لا تطلقني وإني وهيت يومي لعائشة، وكانت وفاتها في آخر زمان عمر، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

(٢) أي من عبد الرحمن بن وليلة زمعة والد سودة.

(٣) أي سودة.

(٤) أي حتى توفي.

(٥) قوله: عن أبيه، أي محمد الباقر بن زين العابدين، علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في «الموطأ» ووصله عن مالك جماعة فقالوا: عن جابر، منهم عثمان بن خالد وإسماعيل بن موسى، =

(١) انظر الأجزاء ١٢/٢٩٦.

النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

قال محمد: ويلغتنا عن النبي ﷺ خلاف^(١) ذلك، وقال: ذكر

= وأسنده عن جعفر عن أبيه عن جابر جماعة. انتهى. وفي «التلخيص الكبير» ذكر ابن الجوزي في «التحقيق» عدد من روى هذا الحديث، فزادوا على عشرين صحابياً، وأصح طرقه حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والشافعي وزاد فيه عن عمرو بن دينار أنه قال: إنما كان ذلك في الأموال، وإسناده جيد، قاله النسائي. ثم حديث أبي هريرة أخرجه الشافعي وأصحاب السنن وابن حبان وإسناده صحيح، قاله أبو حاتم. وحديث جابر: قضى رسول الله بالشاهد الواحد ويسمى الطالب، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والبيهقي من رواية جعفر عن أبيه عنه، وقال الدارقطني: كان جعفر ربما أرسله وربما وصله. وفي رواية ابن عدي، وابن حبان من طريق إبراهيم بن أبي حية، وهو ضعيف، عن جعفر عن أبيه عن جابر مرفوعاً: أتاني جبريل وأمرني أن أقضي باليمين مع الشاهد. انتهى ملقطاً. وبهذه الأحاديث ذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى القضاء بشاهد واحد ويمين المدعي.

(١) قوله: خلاف ذلك، وهو أنه لا يجوز عود اليمين إلى المدعي، ففي «مصنف ابن أبي شيبة»: نا سويد بن عمرو نا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال: لا يجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين. وقال ابن أبي شيبة أيضاً: نا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: هي بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وسنده على شرط مسلم. وفي «مصنف عبد الرزاق»: أخبرنا معمر عن الزهري قال: هذا شيء أحدثه الناس، لا بد من شاهدين، كذا أورده السيد مرتضى في «الجواهر». وبهذه الروايات وأمثالها ويانحديث الصحيح: «اليمين على المدعي واليمين على من أنكر»، وغيره من الأحاديث المشهورة المفيدة لحصر اليمين على المدعي.

ذلك^(١) ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري، قال^(٢): سألت^(٣) عن
اليمن مع الشاهد فقال: بدعة، وأول من قضى بها^(٤) معاوية، وكان

عليه، ويظهر قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُكُمْ﴾^(٥) الآية، ذهب
أصحابنا والثوري والأوزاعي والزهري والنخعي وطاء وغيرهم إلى بطلان القضاء
بشاهد ويمن، وأجابوا عن الأحاديث السابقة بطرق: منها التأويل بأن المراد قضى
بشاهد واحد للمدعي ويمن المدعي عليه، وهو مردود بنصوص بعض الروايات.
ومنها الكلام في طرق حديث ابن عباس وأبي هريرة بالانقطاع في السند كما بسطه
الطحاوي، وليس بجيد، فإن الكلام فيها ليس بحيث يسقط الاحتجاج بها كما
لا يخفى على الماهر. ومنها أن أنصار الأحاد إذا أثبتت زيادة على القرآن والأحاديث
المشهورة لا تعتبر بها، فإن الزيادة نسخ وخبر الواحد لا ينسخهما، وهذه قاعدة
مبرهنة في أصول الحنفية غير مسلمة عند غيرهم، فإن ثبتت تلك القاعدة بما لا مرد
له ثبت المرام وإلا فالكلام موضع نظر وبحث^(٦).

(١) أي خلاف ما مر.

(٢) أي ابن أبي ذئب.

(٣) أي ابن شهاب.

(٤) أي باليمن مع الشاهد.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٢) وفي البذل ١٥/٢٩٣: كتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه - رضي الله
عنه - قوله يمين وشاهد، هما للجنس، والمعنى قضى بهذا أحياناً، وبذاك أحياناً إذا
لم يوجد شاهد للمدعي، والحاجة إلى ذلك التأويل للجمع بقوله الكافي: البيّنة على
المدعي... إلخ. وهو مشهور بل قريب من المتواتر. اهـ.

ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة^(١) من غيره، وكذلك ابن جريج أيضاً، عن عطاء بن أبي رباح قال^(٢): إنه^(٣) قال: كان القضاء الأول^(٤) لا يقبل إلا شاهدان، فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبدُ الملك بن مروان.

١٢ - (باب استخلاف^(٥) الخصوم)

٨٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، أنه سمع أبا غطفان^(٦) بن طريف المري^(٧) يقول: اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع^(٨) في دار إلى مروان^(٩) بن الحكم، فقضى^(١٠) على زيد بن

(١) هكذا في نسخة عليها شرح القاري، وفي سخين معتمدتين: أهل المدينة بالحديث.

(٢) أي ابن جريج.

(٣) أي ابن أبي رباح وكان أعلم أهل مكة بالحديث في عصره.

(٤) أي في الزمان الأول، زمان النبي ﷺ وأصحابه.

(٥) أي طلب حلف المدعى عليهم وتحليمهم.

(٦) اسمه سعد.

(٧) بضم الميم وتشديد الراء.

(٨) أي عبد الله بن مطيع بن الأسود المدوي المدني، له رؤية، قُتل مع

ابن الزبير، سنة ثلاث وسبعين، ذكره الزرقاني.

(٩) أي حين كونه أميراً بالمدينة من جهة معاوية.

(١٠) أي حكم مروان.

ثابت باليمين على المنبر^(١)، فقال له زيد: أخلف له مكاني^(٢)، فقال له مروان: لا والله إلا عند مقاطع^(٣) الحقوق، قال^(٤): فجعل زيد يحلف أن حقه^(٥) لحق، وأبى^(٦) أن يحلف عند المنبر، فجعل مروان يعجب من ذلك^(٧).

قال محمد: ويقول^(٨) زيد بن ثابت تأخذ.....

(١) أي عند المنبر النبوي.

(٢) أي في مكاني لا عند المنبر.

(٣) أي عند المنبر الذي يُقطع عنده الحقوق ويتميز الحق من الباطل.

(٤) أي أبو غطفان.

(٥) أي حقه في الدرر لثابت.

(٦) أي امتنع زيد من الحلف عند المنبر.

(٧) قوله: يعجب من ذلك، أي يتعجب من امتناع زيد مع علمه أن اليمين تغلظ بالمكان، وأن المنبر مقطع الحقوق، قال في «فتح الباري»: وجدت لمروان سلفاً فأخرج الكرايسي بسند قوي عن ابن المسيب قال: ادعى مدعي على آخر أنه خصب له بغيراً فخاصمه إلى عثمان فأمره أن يحلف عند المنبر، فقال: أخلف له حيث شاء، فأبى عثمان أن يحلف إلا عند المنبر، ففرم له بغيراً مثل بغيره ولم يحلف.

(٨) قوله: ويقول زيد بن ثابت تأخذ، يعني أنه لا يلزم على المدعي عليه إلا اليمين عند الاستحلاف من دون تعيين زمان ومكان، ولا يلزم عليه أن يحلف في المسجد أو عند المنبر النبوي، أو بين الركن والمقام، فإن فعل ذلك لا بأس به^(٩).

(٩) وفي «الشرح الكبير»، لا ين قدامة: إن رأى الحاكم تغليظها يلفظ أوزن أو مكان جازء =

وحيثما^(١) حلف الرجل فهو جائز، ولو رأى زيد بن ثابت أن ذلك يلزمه ما أبى أن يعطي الحق الذي عليه، ولكنه كره أن يعطي ما ليس عليه، فهو^(٢) أحق أن يؤخذ بقوله وفعله ممن استحلّفه^(٣).

١٣ - (باب الرهن)

٨٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب^(٤) أن رسول الله ﷺ قال: لا يُغْلَقُ الرهن^(٥).

(١) قوله: وحيثما، يعني في أي مكان حلف المدعى عليه فهو جائز، فإنه لو رأى زيد أن الحلف عند المنبر لازم له ما أنكر أن يؤدي الحق الذي عليه، وهو اليمين عند المنبر، ولكنه كره أن يعطي ما لا يجب عليه لئلا يتوهم أنه لازم.

(٢) أي زيد بن ثابت.

(٣) أي مروان بن الحكم.

(٤) قوله: عن سعيد بن المسيّب، هذا مرسل عند جميع رواة «الموطأ» إلا عن ابن عيسى فوصله عن أبي هريرة قاله ابن عبد البر، وهو موصول من حديثه عند ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي بلفظ: لا يُغْلَقُ الرهن من رهنه، له غُتْمه وعليه غُرْمه، ورواه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بلفظ: لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، وله غُتْمه وعليه غُرْمه. قال الشافعي: غُتْمه زيادته، وغُرْمه هلاكه. وله طرق بسطها الحافظ في «التلخيص».

(٥) قوله: لا يُغْلَقُ الرهن، يقال: غُلِقَ الرهن، بغين مفتوحة وكسر اللام

وظاهر كلام الخري أن اليمين لا تغلظ إلا في حق أهل اللغة، ولا تغلظ في حق المسلم، وبه قال أبو بكر. ومن قال: لا يشرع التغلظ بالزمان والمكان في حق المسلم أبو حنيفة وصاحبه، وقال مالك والشافعي: تغلظ ثم اختلقا، كذا في الأوجز ١٢/١٣٤.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وتفسير قوله: «لا يُغلق الرهن»، أن الرجل كان يرهن الرهن^(١) عند الرجل، فيقول^(٢) له: «إن جئت بك إلى^(٣) كذا وكذا، وإلا فالرهن لك^(٤) بمالك، قال رسول الله ﷺ: لا يُغلق الرهن، ولا يكون للمرتهن^(٥) بماله. وكذلك نقول. وهو قول أبي حنيفة. وكذلك فسره^(٦) مالك بن أنس.

وقاف، يُغلق بفتح أوله واللام خلقاً: أي استحققه المرتهن إذا لم يفتك في الوقت المشروط قاله الجوهري، قال صاحب «النهاية»: كان هذا من قول أهل الجاهلية، أن الراهن إذا لم يرد ما عليه في الوقت المعين ملكه المرتهن فأبطله الإسلام، واستدل بهذا الحديث جمع من العلماء على أن الرهن إذا هلك في يد المرتهن لا يضيع بالدين، بل يجب على الراهن أداء غرضه وهو الدين، وردّه الطحطاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه قال أهل العلم في تأويله غير ما ذكرت، ثم أخرج عن مغيرة عن إبراهيم في رجل دفع إلى رجل رهنًا، وأخذ منه دراهم، وقال: «إن جئت بك بمالك إلى كذا وإلا فالرهن لك بحفك». وأخرج عن طلوس وسعيد بن المسيب ومالك مثل ذلك، فعلم أن الغلق المذكور في الحديث هو الغلق بالبيع لا بالضياع.

(١) أي الشيء المرهون.

(٢) أي الراهن.

(٣) أي إلى علة معينة.

(٤) أي مبيع لك ومغلق عندك عوض مالك.

(٥) بل يردّه على الراهن ويأخذ منه ماله أو يبيعه بإذنه ويأخذ قدر ماله ويرد الفضل.

(٦) ذكر تفسيره يحيى في «موطأ»^(١).

(١) وبهذا فسره أحمد، كذا في الأجزاء ١٢/١٤٣.

١٤ — (باب الرجل يكون عنده الشهادة)

٨٤٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه

أخبره عن عبد الله^(١) بن عمرو بن عثمان، أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري أخبره، أن زيد بن خالد الجهني أخبره أن رسول الله ﷺ قال: ألا^(٢) أخبركم بخير الشهداء؟^(٣) الذي^(٤) يأتي بالشهادة، أو^(٥) يُخبر بالشهادة قبل أن يُسألها.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٦). من كانت عنده شهادة لإنسان

(١) قوله: عن عبد الله بن عمرو، بفتح العين، بن عثمان بن عفان الأموي، وفقه بالمطراف، يسكن الطاء المهملّة وفتح الراء ثقة شريف تابعي مات بمصر سنة ٩٦هـ. أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، وفي رواية يحيى: عن أبي عمرة الأنصاري، قال ابن عبد البر: هكذا رواه يحيى وابن القاسم وأبو مصعب ومصعب الزبيري، وقال القعنبي وممن ويحيى بن بكير: عن ابن أبي عمرة، وكذا قال ابن وهب وعبد الرزاق: عن مالك وسُمّي به بعد الرحمن فرفعا الإشكال، وهو الصواب، وعبد الرحمن هذا من خيار التابعين، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) بحرف الاستفهام.

(٣) جمع شهيد يعني الشاهد.

(٤) أي خيرهم الذي يؤتي الشهادة قبل أن يسأله صاحب الحق.

(٥) شك من الراوي.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، قد يقال إنه معارض بحديث: «خير القرون قرني ثم

الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون».

الحديث أخرجه الشيخان، وعند الترمذي: ثم يجيء قوم يعطون الشهادة قبل أن

يسألوها، وعند ابن حبان: «ثم يفسو الكذب حتى يحلف الرجل على يمين قبل أن =

لا يعلم ذلك الإنسان بها، فليُخَيَّرْ^(١) بشهادته، وإن لم يسألها إياه.

يُتَحْلَف. ويشهد على الشهادة قيل أن يُسْتَشْهَد. وَجُمِعَ بهما بحمل حديث الباب، وهو حديث زيد على أداء الشهادة الحقّة، والثاني على شاهد الرور وبحمل الثاني على الشهادة في باب الأيمان كأن يقول أنشهد بالله ما كان كذا لأنّ ذلك نظير الحلف وإن كان صادقاً والأول على ما عدا ذلك. وبحمل الثاني على الشهادة على المسلمين بأمر مغيب كما يشهد أهل الأهواء على مخالفينهم بأنهم من أهل النار، والأول على من استعذ للأداء وهي أمانة عنده. وبحمل الثاني على ما إذا كان يعلم به صاحبها فيكره التسرع إلى أدائها والأول على ما إذا كان صاحبها لا يعلم بها، كذا في «التلخيص الحبير»^(٢).

(١) إحياء للحقوق ودفعاً للأصرار.

(كتاب اللُّقطة^(١))

٨٤٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري: أَنَّ ضَوَّالَ الإِبِلِ^(٢) كانت في زمن عمر رضي الله عنه إبلاً مرسلة^(٣) تَنَاجُ لا يَمْسُهَا

(١) قوله: كتاب اللُّقطة، هي فُعْلة بضم الفاء وفتح العين: وصف مبالغة للفاعل كهُمَزَةٍ وَلُحْزَةٍ وَلُعْنَةٍ وَصُحْكَةٍ، لكثير الهمز وغيره، ويسكونها للمفعول، أي الشيء الملتقط كصُحْكَةٍ وَهُزْزَةٍ للذي يضحك منه، وإنما قيل للمال لقطة بالفتح لأن طباع النفوس في الغالب يبادر إلى أخذه لانه مال، فصار المال باعتبار أنه داع كأنه كثير الالتقاط. وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه بفتح القاف: اسم للمال أيضاً، فمحمول على هذا، يعني يُطلق على المال أيضاً، كذا قال ابن الهمام في «فتح القدير».

(٢) قوله: أَنَّ ضَوَّالَ الإِبِلِ، جمع ضَالَّة^(١)، مثل دَابَّةٍ ودَوَابٍّ، والأصل في الضلال الغَيَّة، ومنه قيل للحيوان الضائع ضالَّة، ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة يقال: ضلَّ البعير إذا ضاب وخفي عن موضعه، كذا ذكره الزرقاني نقلاً عن الأزهري.

(٣) قوله: إبلاً مرسلة، أي متروكة مهملة لا يتعرضها أحد. تَنَاجُ، أي =

(١) قال الخطابي: الضالَّة لا يقع على الدراهم والدنانير والتماع ونحوها، وربما اسم للحيوان الذي يضل عن أمه كما للإبل والفر والطير، كذا في الأوضح ١٢/٣٠٩.

أحد، حتى إذا كان من زمن^(١) عثمان بن عفان أمر بمعرفتها وتعريفها،
ثم تباع فإذا جاء صاحبها^(٢) أعطي ثمنها.

قال محمد: بحال^(٣) الوجهين حسن. إن شاء الإمام تركها حتى
يجيء أهلها، فإن خاف عليها الضيعة^(٤) أو لم يجد من يرهاها^(٥) فباعها،

= نتائج بعضها بعضاً فحذف إحدى التائين. لا يمسها أحد، أي لا يمسكها أحد،
وذلك للهي عن أحد صلاة الإبل، فعن زيد الجهني: جاء رجل يسأل النبي ﷺ
عن اللقطة فقال: اعرف عفاصها ووكاءها وعرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا
فشأنك، قلت: فضالة الغنم؟ قال: هي لك أو لأخيك أو للذئب - وفي رواية
خدها - قلت: فضالة الإبل؟ قال: ما لك ولها؟ معها سقاؤها وترد الماء وتأكّل^(٦)
الشجر، فليرها حتى يجعلها ربها، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم، فظاهره أن ضالة
الإبل لا ينبغي أخذها لعدم خوف ضياعها، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في البقر
والإبل والفرس، إن الترك أفضل، وقال أصحابنا وغيرهم: كان ذلك إذ ذاك لقلبة
أهل الصلاح، وفي زماننا لا يأمن وصول يد خائنة، فني أخذها لإحيائها، فهو أولى.
وقد بسط الكلام فيه ابن الهملم، ويؤيد ما قال أصحابنا ما ثبت في زمان عثمان
لانقلاب الزمان حيث أمر بتعريفها بعد التقاطها خوفاً من الخيانة ثم يبيعها وإمسك
ثمنها في بيت المال لأربابها.

(١) في نسخة: زمان.

(٢) أي مالِكها.

(٣) أي ما كان في زمن عمر وما كان في زمن عثمان.

(٤) بالفتح أي التلف والضياع.

(٥) من رعي الكلأ.

(٦) في الأصل نروي، وهو خطأ.

ووقف^(١) ثمتها حتى يأتي أوابها فلا بأس بذلك .

٨٤٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن رجلاً وجد لُقطة^(٢)،

فجاء إلى ابن عمر، فقال: إني وجدت لُقطة، فما تأمرني فيها؟ قال ابن عمر: عرفها^(٣)، قال: قد فعلت، قال: زد، قال: قد فعلت، قال: لا أمرك^(٤) أن تأكلها، لو شئت^(٥) لم تأخذها .

٨٥٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعت

سليمان بن يسار يحدث أن ثابت بن ضحّاك^(٦) الأنصاري حَدَّثَهُ: أنه وجد بعيراً بالحرّة^(٧) فعرّفه، ثم ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأمره أن يُعرّفه، قال ثابت لعمر: قد شغلني عنه ضيّعي^(٨)، فقال

(١) تشديد الغاف من التوقيف، أي جعل ثمتها موقفاً ومحفوظاً .

(٢) أي شيئاً ملتقطاً، بفتح الغاف أو سكونها .

(٣) أي افعل فيه تعريفاً معروفاً في الشرع في المجامع والمجالس .

(٤) أي لا أجيزك أكلها .

(٥) أي كان لك بد من أخذها فإذا أخذتها وجب عليك حفظها لأنه أمانة .

(٦) قوله: أن ثابت بن ضحّاك، بفتح الضاد وتشديد الحاء بن خليفة

الأنصاري الأسدي، الصحابي الشهير، توفي سنة أربع وستين على الصواب، كما في الإصابة وغيره .

(٧) بالفتح وتشديد الراء موضع قرب المدينة .

(٨) قوله: ضييعي، بالفتح بمعنى العقار والمتاع أي شغلني عن تعريفي

الاشتغال بعقاري فإني مشغول به لا أجد فرصة أن أعرفها مرة بعد مرة. وفي «موطأ يحيى»: شغلني عن ضييعي، أي منعني تعريفي عن عقاري .

له حمور: أَرَبِلُهُ حَيْثُ وَجَدْتَهُ (١).

قال محمد: وبه نأخذ. من التقط (٢) لُقطة تساوي عشرة دراهم فصاعداً عَرَفَهَا حَوْلًا (٣)، فَإِنْ عُرِفَتْ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا، فَإِنْ كَانَ (٤) مَحْتَاجاً أَكَلَهَا (٥)، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا (٦) خَيْرُهُ (٧) بَيْنَ الْأَجْرِ وَبَيْنَ أَنْ يُقْرِمَهَا (٨) لَهُ.

(١) أي في المكان الذي وجدته.

(٢) قوله: من التقط لُقطة تساوي... إلخ، الفرق بين لُقطة العشرة فصاعداً وليس لُقطة ما دونها مرري عن أبي حنيفة. وعنه إن كانت مائتي درهم يُعَرَفُهَا حَوْلًا، وإن كانت أقل منها إلى عشرة يُعَرَفُهَا شَهْرًا وإن كانت أقل من العشرة يُعَرَفُ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى. وعنه أنه إن كان ثلاثة فصاعداً يُعَرَفُهَا عَشْرَةَ أَيَّامًا، وإن كانت درهماً فصاعداً يُعَرَفُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ كَانَتْ دَانِقًا فَصَاعِدًا يُعَرَفُهَا يَوْمًا، وَشَيْءٌ مِنْ هَذَا لَيْسَ بِتَقْدِيرٍ لَازِمٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ بِالتَّعْرِيفِ بِالْحَوْلِ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ لِحَدِيث: «مَنْ التَّقَطَّ شَيْئًا فَلْيُعَرَفْهُ سَنَةً» أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوَيْه، وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي التَّعْرِيفِ بِالْحَوْلِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَقْدِيرٍ لَازِمٍ فَوَرَدَ فِي رَوَايَةٍ: التَّعْرِيفُ بِثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْكَثِيرَ يَعْرِفُ قِيَهُ حَوْلًا، وَالْعَشْرَةَ فَمَا قَوْقَهَا كَثِيرٌ عِنْدَنَا بِدَلِيلِ تَقْدِيرِ نَصَابِ السَّرْقَةِ وَالْمَهْرِ بِهِ، وَمَا دُونَهُ قَلِيلٌ. وَالْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ بِحَدَاثِهَا فِي الْبَنَاءِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ، وَغَيْرِهِمَا.

(٣) أي سنة كاملة.

(٤) أي الملتقط.

(٥) قوله: أَكَلَهَا، يشير إلى أنه لو كان غنياً لم يأكلها لعدم الضرورة بل يحفظ أو يتصدق على المساكين.

(٦) أي مالئها.

(٧) أي الملتقط من التخير.

(٨) أي يضمها له.

وإن كان قيمتها أقل من عشرة دراهم عَرَفَها على قدر^(١) ما يرى أياماً، ثم صنع بها كما صنع^(٢) بالأولى، وكان الحكم فيها إذا جاء صاحبها كالحكم في الأولى، وإن رَدَّها^(٣) في الموضع الذي وجدها فيه برىء منها، ولم يكن عليه في ذلك ضمان.

٨٥١ - أخبرنا مالك حدثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مستند^(٤) ظهره إلى الكعبة: من أخذ ضالة فهو ضالٌّ^(٥).

قال محمد: وبهذا نأخذ. وإنما^(٦) يعني بذلك من أخذها ليذهب

(١) أي حسب ما يظن أياماً معدودة أنه إذا عُرِفَ فيها ظهر مالكها إن كان.

(٢) أي تصدق أو ياكل.

(٣) أي اللقطة.

(٤) قوله: وهو مستند ظهره إلى الكعبة، فيه جواز الجلوس مستنداً بالكعبة ويجدار القبلة في المسجد، وجواز جعل الكعبة وجهتها خلفه، وهو ثابت بأثر آخر أيضاً.

(٥) قوله: فهو ضالٌّ، أي عن طريق المصواب أو أثم أو ضامن إن هلكت عنده، عبر به عن الضمان للمشاكلة، وأصل هذا في حديث معروف أخرجه أحمد ومسلم والنسائي عن زيد مرفوعاً: «من أوى ضالة فهو ضالٌّ ما لم يُعرَّفْها» فقيّد الضلال بمن لم يُعرَّفْها، فلا حجة لمن كره اللقطة مطلقاً في أثر عمر هذا، ولا في قوله ﷺ: «ضالة المسلم حرق النار» أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن الجاود العبدى، لأن الجمهور حملوه على ما إذا أخذه من غير تعريف، كذا في «شرح الزرقاني».

(٦) قوله: إنما يعني بالمعروف، أي إنما يريد عمر رضي الله عنه بقوله: من

بها، فأما من أخذها ليردّها (١) أو ليعرفها (٢) فلا بأس به .

١ - (باب الشفعة (٣))

٨٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبيدة (٤)، أخبرني

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه قال: إذا وقعت الحدود (٥) في أرض فلا شفعة فيها، ولا

= أخذ ضائفة فهو ضالّ، من أخذ اللقطة ليذهب بها ويتصرف فيها، أو بالمجهول أي إنما يراد بذلك القول ولمثاله مرفوعاً كان أو موقوفاً.

(١) أي على مالكها.

(٢) أي ليُعرف مالكها فيردّها إليه.

(٣) قوله: باب الشفعة، بالضم اسم من الشفع، وهو الضم، وهو شرعاً عيارة عن تمكك العقار على المشتري بمثل ما اشتراه به، وهي عند الحنفية وجمع من فقهاء الكوفة تثبت بالشركة في نفس الشيء، والشركة في حق الشيء، والجوار. ونفى الأخير غيرهم (١).

(٤) بضم العين ابن عمرو بن حزم الأنصاري.

(٥) قوله: إذا وقعت الحدود، جمع حدّ، وهو ما يميز به الأملاك بعد =

(١) قال الترمذي: أجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العنار، لأنه أكثر الأنواع ضرراً وانقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والأمتعة ومائر المقول، قال القاضي: وشذ بعض الناس فأنبت الشفعة في القروض وهي الرواية عن عطاه ثبتت في كل شيء حتى في الثوب. ومن أحمد رواية أنها ثبتت في الحيوان. أما المقسوم فهل ثبت فيه الشفعة بالجوار: فيه خلاف مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء لا تثبت بالجوار وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري ثبتت بالجوار. انتهى مختصراً. التركيب القوي ٣٥٩/٢.

شفعة^(١) في بئر ولا في فحل نخل .

٨٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة^(٢) بن عبد الرحمن: أن رسول الله ﷺ قضى^(٣) بالشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه .

قال محمد: قد جاءت^(٤) في هذا أحاديث مختلفة، فالشريك

= القسمة، وأشار به إلى أنواع القسمة . فالشفعة تثبت في ما لم يقسم، فإذا قُسم وميز بين أملاك الشركاء ثم باع أحدهم حصته فلا شفعة بسبب الاشتراك .

(١) قوله: ولا شفعة في بئر ولا في فحل نخل، أي ذكر نخل، وكذا في كل شجر إلا إذا بيع تبعاً للأرض، وفيه أن الشفعة خاص بالعقار والحوادث وعند البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: الشفعة في كل شيء، ورجاله ثقات، وبه قال عطاء شذاً أخذاً بظاهره، فقال بالشفعة في كل شيء حتى الثياب، وحمله الجمهور على الأرض لدلالة كثير من الأحاديث على ذلك .

(٢) قوله: عن أبي سلمة، وفي «موطأ يحيى»: عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة، وهو مرسل عن مالك عند أكثر رواة الموطأ، ووصله ابن الماجشون وأبو عاصم النبيل وابن وهب عن أبي هريرة، واختلف فيه روة ابن شهاب أيضاً، فمنهم من وصله، ومنهم من أرسله، كما بسطه ابن عبد البر في «المهذب» .

(٣) أي حكم .

(٤) قوله: قد جاءت في هذا، يعني وردت في هذا الباب أحاديث مختلفة، بعضها تدل على انحصار الشفعة على الشركة وأن لا شفعة بالجواري، وبعضها تدل على ثبوت الشفعة للجوار، وهي واردة بطرق كثيرة بألفاظ مختلفة وحملها مالك والشافعي وأحمد القائلون بعدم الشفعة بالجوار على الجار الشريك وهو حمل

أَحَقُّ^(١) بِالشَّعْعةِ مِنَ الْجَارِ، وَالْجَارُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٨٥٤ — أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ^(٢) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْلَى الثَّقَفِيُّ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ^(٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ^(٤).

وَهَذَا نَأْخُذُ. وَهُوَ قَوْلُ^(٥) أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهائِنَا.

= بعيد، وأجاب مشناه عن الأحاديث الدالة على أن لا شفعة بعد القسمة على نفى الشفعة بالشركة وهو مختل صحيح توفيقاً وجمعاً. كما هو مبسوط في «شروح الهداية».

(١) تقديماً للأقوى على الأدنى.

(٢) قوله: عبد الله بن عبد الرحمن، قال في «التقريب»: عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى أي بالفتح وسكون العين وفتح اللام ابن كعب الطائفي، أبو يعلى الثَّقَفِيُّ، صدوق. وعمرُو بن الشَّرِيدِ، يفتح المعجمة، الثَّقَفِيُّ، أبو الوليد الطائفي ثقة والشَّريد بن سويد الثَّقَفِيُّ صحابي، شهد بيعة الرضوان.

(٣) بصيغة التصغير.

(٤) قوله: يَصْقِبُهُ، يفتحون أي بشقعة. قال القاري: أخرجه أبو داود والبخاري والنسائي وابن ماجه، وفي رواية لأحمد، الأربعة بلفظ: «الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر له إن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً».

(٥) وبه قال الثوري وابن المبارك ذكره الترمذي.

١ - (باب المكاتب^(١))

٨٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول:

المكاتب عبد ما بقي عليه^(٢) من مكاتبته شيء.

قال محمد: وهذا نأخذ. وهو^(٣) قول أبي حنيفة، وهو بمنزلة

العبد^(٤) في شهادته^(٥) وحلوه وجميع أمره^(٦)، إلا أنه لا سبيل

(١) هو الذي قال له مولاه: إذا أدبت إلي كذا فانت حر، وهو مملوك رقة، مالك بدأ وتصرفاً.

(٢) قوله: ما بقي عليه من مكاتبته، أي مال كتابته شيء ولو قل، وعند ابن أبي شيبة عنه قال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وورد مرفوعاً عند أبي داود والنسائي والحاكم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: العبد مكاتب ما بقي عليه من مكاتبته درهم، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجمهور السلف والخلف، وكان فيه اختلاف الصحابة، فعند ابن عباس يُعتق المكاتب بنفس عقد الكتابة، وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتابة، ففي «مصنف ابن أبي شيبة» عنه قال: إذا بقي عليه خمس أواق أو خمس ذود أو خمس أومق فهو غريم. وعند ابن مسعود: يعتق إذا أدنى قدر قيمة نفسه، فأخرج عبد الرزاق عنه قال: إذا أدنى قدر ثمنه فهو غريم. وعند زيد بن ثابت: لا يعتق وإن بقي عليه درهم، أخرج عنه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي. ومثله أخرج ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان، وعبد الرزاق عن أم سلمة وعائشة وابن عمر، وهو مؤيد بالأحاديث المرفوعة الثابتة، كذا ذكره العيني في «البنية».

(٤) أي المكاتب.

(٥) أي في باب الشهادات، وحلوه الزنا أو السرقة وغيره.

(٦) أي جملة أحكامه.

مولاً^(١) على ماله ما دام محتجباً.

٨٥٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي: أن مكاتب^(١) لابن التوكل ملك^(٢) بمكة وترك عبده^(٣) ثقية^(٤) من مكاتبته، وديون الناس، وترك ابنة^(٥)، فأشكّل^(٦) على عامل مكة القضاء في ذلك، فكتب^(٧) إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك، فكتب إليه عبد الملك أن يد^(٨) بديون الناس فأقضيها، ثم اقض^(٩) ما بقي عليه من مكاتبته، ثم اقسمه ما بقي من ماله بين ابنته ومواليه.

(١) أي لا يجوز له التصرف في كسبه لأنه مالك في يده.

(٢) قال الأزرقاني: اسمه عباد.

(٣) أي بنت.

(٤) أي على ثقيته، مات قبل الإداء.

(٥) أي قدر أس مال كسبه الذي كنيه مولاً عليه.

(٦) أي من ورثته.

(٧) أي قوله: فأشكّل، أي روج الإشكال على أمير مكة وعاملها. من يدب عبد الملك بن مروان الخليفة إذا ذاك الحكم في هذه الصورة لعدم علمه بذلك وتردده في أنه مات حرّاً أم عبداً.

(٨) أي قوله: فكتب، أي كتب ذلك عامل إلى ابن مروان، وكان دليلاً بماله عن الحكم في هذه الصورة.

(٩) أي تؤول ديون الناس على المكاتب من ماله.

(١٠) أي: مولاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا^(٢) إذا مات بُدِيَء بَدْيُونِ النَّاسِ ثم بمكاتبته^(٣)، ثم ما بقي كان ميراثاً لورثته الأحرار مَن كانوا^(٤).

٨٥٧ — أحرنا مالك، أحرني الثقة عندي: أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى ولده ثم هلك^(٥)

(١) قوله: وبهذا نأخذ، تفصيله على ما في الهسابة، وشرحه، أنه إذا مات الم كاتب من غير أداء جميع بدل كتابته أدى بعضه أو لم يؤد شيئاً، فإن كان له مال لم تنسخ الكتابة، وقضى ما عليه من بدل الكتابة وحُكِمَ بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته، وما بقي فيه وميراث ثورثته ونعتق أولاده المولودون في الكتابة والشرود فيها، فإن كان عليه دين للناس أدى بأدائه. وهو المروي عن علي، أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وابن مسعود أخرجه البيهقي. وبه قال الحسن وابن سيرين والحكمي والشعبي والثوري وعمر بن دينار وإسحاق بن راهوية، وأهل الطاهر. وعند الشافعي تبطل الكتابة ويحكم بموته عبداً، وما ترك فهو لمولاه لا لورثته، وبه قال أحمد وقتادة وعمر بن عبد العزيز وإمامهم فيه زيد بن ثابت أخرجه البيهقي عنه. وإن لم يترك ولاء وترك ولد مولوداً في الكتابة بقي في كتابة أبيه على نجوم أبيه لا دخوله في كتابته، فإذا أدى حكم يمتق أبيه قبل موته، وعُتِقَ الولد. والمسألة بسبوطه بنحوها في موضعها يدلانها.

(٢) أي المكاتب.

(٣) أي مآذنها إلى المولى.

(٤) وجالاً أو نساءً من أصحاب الفرائض أو العصات.

(٥) أي مات.

المكاتب وترك بنين، أيسعون في مكاتبة أبيهم أم هم عبيد^(١)؟ فقال: بل يسعون^(٢) في كتابة أبيهم، ولا يوضع^(٣) عنهم لموت أبيهم شيء.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة فإذا أدوا عتقوا جميعاً.

٨٥٨ — أخبرنا مالك، أخبرني عمر أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقاطع^(٤) مكاتبتها بالذهب والورق.
والله تعالى أعلم.

١ — (باب السبق^(٥) في الخيل)

٨٥٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت

(١) أي أرقاء خالصون لا يسعون.

(٢) لكونهم مكاتبين.

(٣) أي لا يحط عنهم ولا ينقص شيء.

(٤) قوله: كانت تقاطع، أي تأخذ منهم عاجلاً في نظير ما كاتبهم عليه.
مكاتبتها بالذهب والورق، بكسر الراء أي الفضة وكانت قد كتبت عدة، منهم سليمان وعطاء وعبد الله وعبد الملك، كلهم أبناء يسار، وكلهم أخذ العلم عنها، وعطاء أكثرهم حديثاً، وسليمان أفقهم، وكلهم ثقات، وكتبت أيضاً تيهان وتفيماً، كذا في شرح الزرقاني.

(٥) قوله: باب السبق، بفتح السين، ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، ويقال له الرهان أيضاً — بالكسر — وبالفتح والسكون: مصدر سبق يسبق، كذا في التهذيب وغيره.

سميد بن المسيب يقول: ليس برهان^(١) الخيل بأس، إذا أدخلوا فيها
 محلاً^(٢) إن سبق^(٣) أخذ السبق^(٤)، وإن سبق^(٥) لم يكن عليه شيء^(٦).
 قال محمد: وبهذا يأخذ. إنما يكره^(٧) من هذا أن يضع كل واحد

(١) أي لا بأس بما يتراهن عليها عند المسابقة

(٢) بكسر اللام هو من يكون باعناً على جمل العقد

(٣) أي ذلك المخل.

(٤) أي ذلك المال الذي وُضع عند ذلك.

(٥) بالمجهول أي مبغه غيره.

(٦) أي لم يفترم شيئاً.

(٧) قوله. إنما يكره... إلخ، تفصيله على ما في «المحيط» و«الذخيرة»

وعبرهما، أن المسابقة إن كانت بغير شرط وعوض فهو جائز، وإن كان بعوض
 وشرط فإن كان من الجانبين بأن يقول الرجل لأخيه إن سبق فرسك أو ملك
 أو سهمك أعطيتك كذا، وإن سبق فرسي وغير ذلك أخذت منك كذا، أو يضع كل
 منهما مالاً بشرط أن السابق أيهما كان يأخذهما، فهو غير جائز لأنه من صور القمار
 والميسر المهيء عنه، وفيه تعليق التمليك بالخطر، فأمّا إذا كان المال من أحدهما
 بأن يقول: إن سبقني فلنك كذا، وإن سبقك فلا شيء لنا، أو كان المال من اثنين
 لثالث، بأن يقولوا إن سبقنا فالمالان لك، وإن سبقك فلا شيء عليك، فهو جائز،
 وإما جازت المسابقة في غير صورة النمار لاشتماله على التحريض لا سيما في آلات
 الحرب كالفرس والسهم وغير ذلك، والمراد بالحواز في صورة الجواز حل أخذ
 المال لا الاستحقاق، فإنه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقبض، صرح به
 في «الفتاوي البرازية»، وهكذا الحال في المسابقة بالأقدام، والشرط في المسائل،
 قال في «الذخيرة»: لم يذكر محمد في «الكتاب» المحاطرة في الاستباق بالأقدام،

منهما سَبَقاً^(١)، فإن سبق أحدهما أخذ السَّيِّقُ^(٢) جميعاً، فيكون هذا كالمبايعة^(٣)، فأما إذا كان السَّبِق من أحدهما أو كانوا^(٤) ثلاثة والسَّبِق من اثنين منهم، والثالث ليس منه سبق، إن سَبِقَ^(٥) أَخَذَ^(٦) وإن لم يسبق لم يَفْرَمَ^(٧)، فهذا لا بأس به أيضاً. وهو

ولا شك أن المال إذا كان مشروطاً من المجائين لا يجوز، وإن كان كان من جانب واحد يجوز كحديث الزهري: كانت المسابقة بين أصحاب رسول الله ﷺ في الخيل، والركاب، والأرجل. ولأن الفَرَاة يحتاجون إلى رياضة أنفسهم كما يحتاجون إلى رياضة الدواب. وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل: أنه إذا وقع الخلاف في المتنافسين في مسألة فأراد الرجوع إلى الأستاذ وشرط أحدهما لصاحبه أنه إن كان الجواب كما قلت أعطيتك كذا، وإن كان الجواب كما قلت فلا أخذ منك شيئاً ينبغي أن يجوز وإن كان من المجائين لا يجوز.

(١) أي مَالاً للغالب^(١).

(٢) سَبِقَ نفسه وسَبِقَ غيره.

(٣) أي كالقمار.

(٤) أي المتنافسون.

(٥) أي الثالث.

(٦) أي فلك المال.

(٧) أي لم يضمن لغيره شيئاً.

(١) السبق — ينتهين — ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، وهو الذي يسمى جُحْلاً، يضم الجيم ويكون العين، ويشترط عند المالكية أن يكون مما يصح بيعه، كذا في الأوجز ٣٩٧/٨.

المحلل^(١) الذي قال سعيد بن المسيّب.

٨٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: إِنَّ الْقَصْوَاءَ^(٢) ناقة النبي ﷺ كانت تُسَبِّقُ^(٣) كلها وقعت في سَبَاقِ^(٤)، فوقعت^(٥) يوماً في إيل، فسُبِّقت^(٦)، فكانت على المسلمين^(٧) كآبة^(٨) أَنْ سُبِّقَتْ، فقال رسول الله ﷺ: إِنَّ النَّاسَ^(٩) إِذَا

(١) أي الثالث.

(٢) قوله: إِنَّ الْقَصْوَاءَ، بالفتح هي الناقة المقطوعة الأذن في الأصل، والمضباء في الأصل مشقوقة الأذن، وكان لرسول الله ناقة تسمى بهذين الاسمين، وكان ذلك لقباً لها، ولم تكن مشقوقة الأذن ولا مقطوعتها، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(٣) أي على غيرها من النوق.

(٤) أي سابقة.

(٥) قوله: فوقعت، في رواية البخاري عن أنس: كان للنبي ﷺ ناقة تسمى المضباء لا تُسَبِّقُ، فجاء أعرابي على قَعْوَدٍ - وهو بالفتح: ما استنح للركوب من الإبل - فسبقها، فسق ذلك على المسلمين حتى عرفه، فقال: حقّ على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وَضَعَهُ.

(٦) أي صارت مسبوقة.

(٧) في نسخة: المؤمنين.

(٨) يمدّ الألف أي حزن ولال يسبب أن صارت لمتابعة النبوة مسبوقة.

(٩) قول: إِنَّ النَّاسَ، قال القاري: يشير إلى مفهوم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ومفهوم الحديث أنهم إذا خفصوا أو أرادوا خفض شيء رفعه الله نقضاً عليهم وتنبهاً لهم أنه هو الرافع الخافض لا رافع لما خفضه، ولا خافض لما

رفعوا^(١) شيئاً، أو أرادوا رَفَعَ شيء، وَضَعَهُ اللَّهُ^(٢) .

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس^(٣) بالسُّبْقِ في النَّصْلِ والحافِرِ والخُفِّ.

رفعه، وأنهم لو اجتمعوا على شيء لم يقله الله لم يقلوا عليه، ولم يصلوا إليه، وإن كان من جملتهم الأنبياء والأولياء.

(١) أي في رصمهم.

(٢) أي خَفَّضَهُ وأظهر فيه نقصاً.

(٣) قوله: لا بأس بالسُّبْقِ، بالفتح والسكون: مصدر، أي المِسابَقَةُ في النَّصْلِ هو بالفتح، حذيفة السهم أي في المِسابَقَةِ في السهام، والحافر، أي حافر الخيل والسمال والحمير. والخُفُّ أي خُفُّ الإبل. وقد ورد: «لا سبق إلا في نَصْلِ أو خِفِّ أو حافِر» أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً. وبه قَضَر مالك والشافعي حوازي المِسابَقَةِ بهذه الأشياء، ونخصه بعض العلماء بالخيل. وأجازاه عطاء في كل شيء قاله الزرقاني.

(أَبْوَابُ السَّيْرِ^(١))

٨٦١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ^(٢)، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا ظَهَرَ الْغُلُولُ^(٣) فِي قَوْمٍ قَطَّ إِلَّا أَلْقَى
فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ^(٤)، وَلَا فَشًا^(٥) الزَّنَى فِي قَوْمٍ قَطَّ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمْ^(٦)

(١) قَوْلُهُ: أَبْوَابُ السَّيْرِ، بِالسَّكَرِ فَالْمَتَحِ، جَمْعُ سَيْرَةٍ بِالسَّكَرِ فَالسَّكُونِ،
بِمَعْنَى الطَّرِيقَةِ، وَيُطْلَقُ فِي عَرَفِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَحْوَالِ الْمَغَازِي، وَالْجِهَادِ وَمَا يَتَعَلَّقُ
بِهِ، الْمُنْتَفَاةُ مِنْ طَرِيقَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ^(١).

(٢) قَوْلُهُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، هَذَا مَوْقُوفٌ فِي حُكْمِ السَّرْفِ لَأَنَّهُ سَأَلَ
لَا يُدْرِكُ بِالرَّأْيِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْصُولًا، وَفِي سُنَنِ
ابْنِ مَاجَةَ، نَحْوَهُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٣) بِالضَّمِّ وَهُوَ السَّرْقَةُ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ

(٤) بِالضَّمِّ أَيْ الْخَوْفُ مِنَ الْعَدُوِّ وَالْمَجِينِ.

(٥) أَيْ كَثُرَ.

(٦) كَمَا فِي قِصَصِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا الْكِتَابُ يَمُورُ بِالسَّيْرِ وَالْجِهَادِ وَالْمَغَازِي، فَالسَّيْرُ جَمْعُ سَيْرَةٍ وَهِيَ فُتْلَةٌ
بِكُسرِ الْفَاءِ مِنَ السَّيْرِ، فَتَكُونُ لِبَيَانِ هَيْئَةِ السَّيْرِ وَحَالَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ غَلِبَتْ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ عَلَى
أُمُورِ الْمَغَازِي وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا كَالْمَنَاسِكِ عَلَى أُمُورِ الْحَجِّ. لَامِعُ الدَّرَارِيِّ ٢٤٣/٧.

الموت، ولا نَقَصَ قَوْمُ المَكِيَالِ والمِيزَانِ إِلَّا قُطِعَ^(١) عَلَيْهِمُ الرِّزْقُ،
ولا خَكَمَ قَوْمٌ بغيرِ الحَقِّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ^(٢)، ولا خَرَّ^(٣) قَوْمٌ بِالْعَهْدِ
إِلَّا سُلِّطَ^(٤) عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ.

٨٦٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ^(٥) سَرِيَّةً قَبِلَ نَجْدًا، فَغَنِمُوا إِسْلًا كَثِيرًا، فَكَانَ
سُهِمَاتُهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

(١) أَي قُطِعَ بِرُكْنِهِ عَنْهُمْ أَوْ نَقَصَهُ.

(٢) أَي ظَهَرَ فِيهِمُ الْقِتَالُ وَسِيلَ الدِّمَاءِ.

(٣) أَي غَلَرُوا وَخَالَفَ الْعَهْدَ.

(٤) جَزَاءً بِمَا كَسَبُوهُ.

(٥) قَوْلُهُ: بَعَثَ سَرِيَّةً، يَفْتَحُ السَّيْنَ وَيَتَشَدَّدُ إِلَيْهَا بَعْدَ الرِّاءِ الْمَكْسُورَةِ، قِطْعَةً
مِنَ الْجَيْشِ تَبْلُغُ أَرْبَعَ مِائَةٍ وَنَحْوَهَا، سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تَسِيرُ فِي اللَّيْلِ وَيَخْفَى ذَهَابُهَا
فَهِىَ لِمَاعِلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، قَالَ السَّيْرُوطِيُّ، وَذَلِكَ فِي شَجَبَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ قَبْلَ فَتْحِ
مَكَّةَ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ. وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْجُمَادِيِّ الْأُولَى، وَقِيلَ: فِي
رَمَضَانَ، وَكَانَ أَمِيرُهَا أَبُو قَتَادَةَ، وَكَانُوا خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا. قِيلَ، بِكُسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ
الْبَاءِ أَيْ جِهَةَ نَجْدٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَسَبَّحُوا الْغَارَةَ، فَجَاهَلُوا فَغَنِمُوا إِسْلًا كَثِيرًا، وَعَتَدَ
مُسْلِمٌ: فَاصْبِنَا إِسْلًا وَغَنَمًا، وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ السَّيْرِ أَنَّهَا مِائَتَا بَعِيرٍ، وَالْقَا شَاةٌ. فَكَانَ
سُهِمَاتُهُمْ، بِضَمِّ السَّيْنِ جَمْعُ سَهْمٍ أَيْ نَصِيبٍ كُلُّ وَاحِدٍ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَفِي «مَوْطَأٍ»
يُحْيَى: «أَوْ وَاحِدَ عَشَرَ بَعِيرًا بِالشَّكِّ، وَتَقَلُّوا بِضَمِّ النَّونِ مِثْنَى لِلْمَفْعُولِ، أَيْ أُعْطِيَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زِيَادَةٌ عَلَى السَّهْمِ الْمَسْتَحَقِّ بِعِيرًا بَعِيرًا، يُقَالُ: نَقَّلَ الْإِمَامُ الْغَزَاوِي،
إِذَا أَصْطَافَ زَائِدًا عَلَى سَهْمِهِ، وَنَقَّلَهُ نَقْلًا بِالتَّخْفِيفِ، وَتَقَلَّ تَقْلِيلًا مُشَدَّدًا، لِفَتْحَانِ
فَصِيحَتَانِ، وَالتَّقَلُّ بِفَتْحَتَيْنِ الْغَنِيمَةُ، وَجَمْعُهُ أَنْقَالٌ، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ وَالْمِصْبِيُّ.

قال محمد: كان النفل لرسول الله ﷺ ينقل من الخمس أهل الحاجة، وقد قال الله تعالى^(١): ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، فأما اليوم

(١) قوله: وقد قال الله تعالى، ذكر أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في باب الغنيمة حين تشاجروا يوم بدر في تقسيمها، فالمعنى ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ﴾ أي الغنائم ﴿وَالرَّسُولِ﴾ فقسمها بينهم رسول الله على السوية، يعني حكم الغنائم لله والرسول، ونزل بعد ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن الله خُمُسُهُ﴾ وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. وانفقوا على أن ذكر الله وعلج للتبرك، وذهب الحنفية إلى سقوط سهم ذوي القربى بموت رسول الله ﷺ، وكذا قالوا: أن لا سهم للرسول بعده، فعندهم يقسم خمس الغنيمة على المحاويع من اليتامى وابن السبيل والمساكين، وعند طائفة من العلماء: سهم الرسول باقي بصرفه الخليفة حسيماً راء، وما بقي بعد الخمس يقسم على الفزاة حسب حصصهم المقررة شرعاً. وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد من الآية كون الغنائم كلها لله والرسول بصرفها إلى من يشاء ما يشاء، وقالوا: صار هذا الحكم منسوخاً ب ورود المصاف، ولذا أسهم النبي ﷺ يوم بدر بعض من لم يحضر غزوته. وقال بعضهم: المراد بالأنفال هو الزيادات على سهم الغنيمة، وإن المعنى للزيادات حكمها لله والرسول يعطيها من يشاء لا استحقاق لهم فيها. والروايات في كل ما ذكرنا مبسطة في «الدور المشورة» وغيره، وذكر أصحابنا في كتبهم أن للإمام أن ينقل حالة القتال فيقول: من قتل قتيلاً فله سلبه، أو يقول للسرية: قد جعلت لكم الربع بعد الخمس لأنه نوع تحريض على الجهاد ولا ينقل بعد إحراز الغنيمة بدور الإسلام إلا من الخمس، لأنه لا حق للغانمين فيها فله الخيار فيه، وما سواه تعلق فيه حقهم على السواء، فلا يطل حقهم. إذا عرفت هذا كله، فاعلم أنه لا يخلو إما أن يكون المراد بالنفل في قول صاحب الكتاب: (كان النفل لرسول الله ﷺ): الغنيمة، كما اختاره القاري، فهو بفتحين، وحيث يكون المعنى: كانت الغنيمة للرسول خاصة، بصرفها إلى من يشاء ويعطي من يشاء ما يشاء، ويكون الآية منداً

فلا تُنقل بعد إحراز الغنيمة إلا من الخمس لمحتاج.

١ - (باب الرجل يعطي^(١) الشيء في سبيل الله)

٨٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن

المسيب: أنه سُئل عن الرجل يُعطي الشيء في سبيل الله^(٢)، قال: فإذا بلغ^(٣) رأس مَغْزَاة^(٤) فهو له.

عليه على أحد الأقوال الواردة فيه. وحيث يكون قوله: يُنقل من الخمس أي خمس الغنيمة الذي هو مصروف إلى الإمام. أهل الحاجة، بياناً للتفصيل الزائد، لكن لا يرتبط حيث قيل قوله: فأما اليوم، أي بعد العصر النهري فلا تُنقل بالفتح فالتسكون أي لا زيادة على السهام بعد إحراز الغنيمة بدار الإسلام إلا من الخمس لمحتاج لا لغني لأنه خارج عن مصرفه بما قبله ارتباطاً مناسباً. وإما أن يكون المراد بالنقل في قوله: (كان النقل) الزيادة، فحيث يكون المعنى كان إعطاء الزيادة موكولاً إلى رسول الله ﷺ، وكان له الاختيار في أن ينقل بعد الإحراز أو قبله بعد رفع الخمس أو قبله، فأما اليوم فلا تُنقل بعد الإحراز إلا من الخمس. وحيث يكون الآية سبباً على تأويله الآخر، ويكون قوله: (ينقل من الخمس أهل الحاجة) بياناً للتفصيل من الخمس. فليحرر هذا المقام.

(١) أي يهب شيئاً لغايت.

(٢) أي في طريق الغزو.

(٣) أي المعطى له.

(٤) قوله: رأس مَغْزَاة، بفتح الميم وسكون الغين المعجمة، موضع

الغزو، ومحل العدو فهو له، أي للمعطى له أي يملكه، وفي «موطأ يحيى»

وشرحه: مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أعطى شيئاً في سبيل الله يقول

لصاحبه: إذا بلغت وادي القُرَى - بضم القاف وفتح الراء مقصورة: موضع بقرب

الصدبية، لأنه رأس المغزاة، فمنه يدخل إلى أول الشام - فثأنك به. يعني أنه =

قال محمد: هذا قول سعيد بن المسيّب، وقال ابن عمر: إذا بلغ وادي القرى فهو له، وقال أبو حنيفة وغيره من فقهاءنا: إذا دفعه^(١) إليه صاحبه فهو له.

٢ - (باب إثم الخوارج^(٢)) وما في لزوم الجماعة^(٣) من الفضل

٨٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج فيكم^(٤) قوم يُحَقِّرون^(٥)

ملكه له، وإنما قال ذلك خيفة أن يرجع المعطي فتتلف العطية ولم يبلغ صاحبه مراده فيها، فإذا بلغ الوادي كان أغلب أحواله أن لا يرجع حتى يغزو.
(١) أي دفعه المعطي إلى المعطى له أو قبضه فهو له، كما في سائر الهبات والعطيات^(١).

(٢) هم الخارجون^(٢) عن طاعة الإمام بشبهة ضئيلة، وأولهم الخوارج على عثمان، والخوارج على علي رضي الله عنه.

(٣) أي جماعة المسلمين.

(٤) أي في ما بينكم أيها الأمة.

(٥) قوله: يُحَقِّرون، من التحقير. صلاتكم مع صلاتهم وأعمالكم مع :

(١) أوجز المسالك ٢٤٤/٨.

(٢) هم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه يوم النهروان فقتلهم، فهم أصل الخوارج وأول خارجة خرجت إلا أن طائفة منهم كانت ممن قصد المدينة يوم بدر في قتل عثمان رضي الله عنه. سُمُوا خوارج من قوله يخرج، قاله في التمهيد، كذا في الأوجز ١٣٤/٤.

صَلَاتِكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَعُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَتَّاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ^(١) مِنَ الدِّينِ مَرْوَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، تَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، تَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، تَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَتَمَارَى فِي الْفُوقِ.

أَعْمَالُهُمْ، أَي تَنْظُرُونَ عِبَادَاتِكُمْ حَقِيرَةً قَلِيلَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِبَادَاتِهِمْ لِكَمَالِ جَهْدِهِمْ فِي تَحْسِينِ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، وَاهْتِمَامِهِمْ فِي أَدَائِهَا وَإِتْيَانِ آدَابِهَا مِنْ غَيْرِ مَبَالَاةٍ بِفُسَادِ الْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ وَالْأُمُورِ الْقَلْبِيَّةِ وَخَبِيثِهَا. يَقْرَعُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ، أَي الْقُرْآنَ أَوْ ثَوَابَ جَمِيعِ أَعْمَالِهِمْ. حَتَّاجِرَهُمْ، بَفَتْحِ الْأَوَّلَيْنِ وَكَسْرِ الرَّابِعِ، جَمْعُ الْحَنْجَرَةِ، بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي، يَمَعْنِي الْحَلَقُومُ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ لَا يَرْفَعُهَا وَلَا يَقْبَلُهَا فَكَأَنَّهُ لَا تَجَاوِزَ حَتَّاجِرَهُمْ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ يَقْرَعُونَ الْقُرْآنَ مَعَ غَيْرِ عِلْمٍ بِمَا فِيهِ وَلَا عَمَلٍ بِمَا فِيهِ فَلَا يَحْصُلُ لَهُمْ إِلَّا مَجْرَدُ الْقِرَاءَةِ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَثَرُهَا

(١) قَوْلُهُ: يَمْرُقُونَ، بِضَمِّ الرَّاءِ أَي يُخْرِجُونَ مِنَ الدِّينِ، أَي طَاعَةِ الْإِمَامِ أَوْ دِينَ الْإِسْلَامِ. مَرْوَقٌ، بِضَمَّتَيْنِ أَي كَخُرُوجِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَشَدِّ الْيَاءِ، أَي الصَّيْدِ الْمُرْمِي إِلَيْهِ السَّهْمُ. تَنْظُرُ، أَنْتَ أَيُّهَا الرَّاكِعُ، أَوْ يَنْظُرُ بِالْقَائِبِ. فِي النَّصْلِ، بِالْفَتْحِ هُوَ الْحَدِيدَةُ الَّتِي عَلَى رَأْسِ السَّهْمِ. فَلَا تَرَى، عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ أَثَرِ الدَّمِ. تَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ، بِكَسْرِ الْقَافِ أَي أَصْلِ السَّهْمِ فَلَا تَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا. تَنْظُرُ فِي الرِّيشِ، أَي رِيشِ السَّهْمِ الْمُرْكَبِ عَلَيْهِ، فَلَا تَرَى شَيْئًا. وَتَتَمَارَى، أَي تَشْكُكُ^(٢) فِي الْفُوقِ بِالضَّمِّ مَوْضِعَ الْوَتَرِ مِنَ السَّهْمِ، هَلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَثَرِ الدَّمِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ قَبُولِ الْعِبَادَاتِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَصِيبٌ، كَذَا فِي وَشْرَحِ الْقَارِي، وَغَيْرِهِ.

(١) مَكْنًى فِي الْأَصْلِ وَالظَّاهِرُ تَشْكُكُ.

قال محمد: وهذا فاعخذ. لا تخبرني الخروج^(١)، ولا ينبغي إلا لزوم الجماعة.

٨٦٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: من حمل علينا^(٢) السلاح فليس منا.

قال محمد: من حمل السلاح على المسلمين فاعترضهم به لقتلهم^(٣)، فمن قتله^(٤) فلا شيء^(٥) عليه، لأنه^(٦) أحل قتله باعتراض^(٧) الناس بسيفه.

٨٦٦ — أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، أنه سمع

(١) أي عن طاعة الإمام وموافقة أهل الإسلام ومتابعة السلف الكرام^(١).

(٢) قوله: من حمل علينا، أي على أهل الإسلام إفساداً وعتاداً. السلاح، بالكسر أي آلات الحرب. فليس منا، أي من أهل طريقنا. وللحديث مخرج في الصحيحين والسنن.

(٣) أي لقتل المسلمين.

(٤) أي ذلك الحامل لدفع فسادهم وبقاء نفسه وأصحابه.

(٥) أي من الذية والقصاص.

(٦) أي من حمل السيف وقصد الفساد في الأرض.

(٧) في نسخة: باعتراضه.

(١) قد بسط الحافظ الكلام على الخوارج وعلى أنه خروجهم أشد البسط في «فتح الباري».

٢٩٨/١٢

سعيد بن المسيب يقول^(١) : ألا^(٢) أخبركم أو^(٣) أخذتكم بخير من كثير^(٤) من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى^(٥)، قال: إصلاح ذات البين^(٦)، وإياكم والبغضة^(٧) فإنما هي الحالقة^(٨).

(١) قوله: يقول ألا أخبركم، هذا موقوف على سعيد عند جميع رواة «الموطأ» إلا إسحاق بن بشر، وهو ضعيف فإنه رواه عن مالك، عن يحيى، عن سعيد، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ. ورواه الدارقطني، عن يحيى، عن سعيد قال: قال رسول الله ﷺ، مرسلاً. وأخرجه البزار من طريق أم الدرداء، عن أبي الدرداء مرفوعاً. وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث أبي الدرداء مرفوعاً، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.

(٢) حرف تنبيه.

(٣) شك من الراوي.

(٤) أي بأكثر ثواباً من كثير من العبادات النافلة.

(٥) أي لنخبرنا.

(٦) قوله: إصلاح ذات البين، أي إصلاح الحال التي بين الناس، وأنها خير من نوافل الصلاة وما ذكر معها، قاله الباجي. وقال غيره: أي إصلاح أحوال البين حتى تكون أحوالكم أحوال صحة وألفة، أو هو إصلاح الفساد والفتنة التي بين الناس لما فيه من عموم المنافع الدينية والدنيوية. وفي «المغرب» قولهم: إصلاح ذات البين أي الأحوال التي بينهم، وإصلاحها بالتمهد والتفقد، ولما كانت ملازمة للبين وصفت به قليل ذات البين.

(٧) بكسر الباء وسكون الغين تأنيث: شدة البغض.

(٨) قوله: فإنما هي الحالقة، في رواية يحيى: فإنها هي الحالقة أي الخصلة التي شأنها أن تحلق أي تهلك، وتتأصل الدين كما يحلق الموسى الشعر. قال الباجي: أي أنها لا تبقى شيئاً من الحسنات حتى تذهب بها.

٢ - (باب قتل النساء^(١))

٨٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه^(٢) امرأةً مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي أن يُقتلَ في شيء من المغازي امرأة ولا شيخ^(٣)، فإن: إِلَّا أَنْ تُقَاتِلَ الْمَرْأَةُ فَتُقْتَلَ.

(١) أي نساء الكفار والمرتدين.

(٢) قوله: رأى في بعض مغازيه، أي غزوة فتح مكة كما في «أوسط الطبراني» من حديث ابن عمر. والحديث مفرَّج في الصحيحين والسنن - إلا أن ابن ماجه - ومسند أحمد وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم، وفي بعض رواياتهم: رأى امرأةً مقتولة فقال: ها ما كانت هذه تقاتل فلم تُقتل؟ وبهذا الحديث أجمع العلماء على عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهن عن القتل، وقصورهم عن الكفر، وفي استبقائهم منفعة بالاسترقاق أو القداء. وحكى الحازمي قولاً لبعض العلماء بجواز ذلك على ظاهر حديث الصعب بن جشامة عند الأئمة الستة: مثل رسول الله من أهل الدار يبيتون من المشركين فُصَاب من نسائهم وذواريهم؟ قال: هم منهم. وأشار أبو داود إلى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي، كذا في «فتح الباري» وغيره من شروح صحيح البخاري.

(٣) قوله: ولا شيخ فإن، أي من كبريته وخرف عقله، وأما إن كان كاملاً العقل ذا رأي في الحرب فيُقتل، وهو المراد من حديث: «اقتلوا شيوخ المشركين»، وعند الشافعي: يُقتل الشيخ مطلقاً، وفي رواية: قوله كقولنا، وبه قال مالك، وكذا لا يُقتل عندنا الممقَد والأعمى والزُبلن ومقطوع الأيدي والأرجل إلا إذا كانوا ذوي رأي. والمرأة إذا كانت مقبلة أو مملكة ذا رأي ومشورة في الحرب تُقتل دفعاً للفساد وإلا لا، كذا قال العيني.

٤ - (باب المرتد^(١))

٨٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن^(٢) بن محمد بن عبد القاري، عن أبيه، قال: قدم رجل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قبل^(٣) أبي موسى، فسأله^(٤) عن الناس، فأخبره ثم قال: هل عندكم من مغربة^(٥) خبر؟ قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه، فقال:

(١) هو الذي يرتد أي يرجع إلى الكفر من الإسلام.

(٢) لوله: عبد الرحمن^(١) بن محمد بن عبد القاري، هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد كما في «موطأ يحيى» ونسبته ينسب إلى قلوة بطن من العرب، وكان من أهل المدينة عامل عمر بن الخطاب على بيت المال، ثقة، روى عنه هرو، وحفيد بن عبد الرحمن وإبناه إبراهيم ومحمد، مات سنة ٨٨ ثمان وثمانين، ذكره السمعاني وأبوه، قال في «التقريب»: محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد - بغير إضافة - القاري بغير همز، المدني، مقبول.

(٣) بكسر القاف، أي من جانب أبي موسى الأشعري وجهته من اليمن.

(٤) أي سأل عمر عن أحوال الناس.

(٥) بضم الميم على صيغة الفاعل أي قصة مغربة وخبر غريب.

(١) بسط شيخنا الكلام عليه في الأجزاء ١٢/١٧٩، وقال: وما ذكره صاحب «التعليق الممجّد» من ترجمته التيس عليه من ترجمة أخيه جده، فإن عامل عمر المتوفى سنة ٨٨ هـ هو عبد الرحمن القاري، وولادة الإمام مالك بعد وفاته، فكيف يروي عنه، بل عبد الله بن عبد القاري أخو عبد الرحمن، وعبد الرحمن هذا كان عامل عمر رضي الله عنه، وجد يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري، أخرجه له مالك في الموطأ، وكذلك عبد الرحمن بن محمد هو الذي روى عنه مالك في هذا الحديث.

ماذا فعلتم به؟ قال: قُربناه^(١) فضربنا عنه، قال عمر رضي عنه: فهلاً^(٢) طبقتم عليه بيتاً - ثلاثاً - وأطعتموه كل يوم رغباء، فاستتموه لعله يتوب ويرجع إلى أمر الله، اللهم إني لم آمر، ولم أحضر، ولم أرض إذ بلغني.

قال محمد: إن شاء الإمام^(٣) أخرج المرتد ثلاثاً^(٤)، إن طمع في توبته، أو سألته^(٥) عن ذلك المرتد، وإن لم يطمع في ذلك ولم يسأله المرتد^(٦) فقتله فلا بأس بذلك.

(١) بتشديد الراء أي أحضرناه فقتلناه.

(٢) قوله: فهلاً. حرف تحميص. طبقتم، تشديد الباء من التطبيق عليه. أي أغلقتم عليه بيتاً وجستموه فيه ثلاثاً. أي ثلاث ليالٍ وأطعتموه كل يوم رغباء أي بقدر سد الرمو ليضيق عليه الأمر فيتوب، فاستتموه أي طبعتموه بثوبة لعله يتوب من كفره، ويرجع إلى أمر الله أي دية الإسلام، ثم قال عمر: اللهم إني لم آمر ولم أحضر - أي هذه الواقعة - ولم أرض به إذ بلغني خبره فلا تؤاخذني به. والحاصل أن المرتد^(٦) يستسهل ثلاث ليالٍ ويستتاب، فإن تاب تاب وإلا قتل الحديث: "من بدل دية هاقنوه".

(٣) هذا أولى وأحسن.

(٤) هذا التحديد من قوله تعالى: ﴿كُفُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾

(٥) أي طلب المرتد المهنة

(٦) أي لم يستمهله.

(١) قال ابن بطال اختلف في استتابة المرتد، فقليل يستتاب فإذا تاب والأفضل وهو قول الجمهور، وقيل: يجب قتله في الحال، جاء ذلك عن الحسن وطائفة من أصحابنا، ففتح الباري ٢٦٩/١٢.

٥ - (باب ما يُكره من لبس الحرير والذّيّاج^(١))

٨٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ «رأى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ»^(٢) قُبَّاعٌ عند باب المسجد^(٣)، فقال: يا رسول الله لو اشتريت^(٤) هذه الحُلَّةَ فلبستها^(٥) يوم الجمعة

(١) بكسر الدال ما رُقِّ من الحرير.

(٢) قوله: حلة سيرة، روي بالإضافة كما يُقال: ثوب حرير، وعن بعضهم بالتنوين على الصفة أو البذل، والحلة ثوبان إزار ووداء، والسَّيراء قال في النهاية، بكسر السين وفتح الياء نوع من اليزَّ يخالطه حرير كالسيور أي الخطوط، أو شرحه بعضهم بالحرير الخالص، كذا ذكره السيوطي في «شرح سنن ابن ماجه» وغيره.

(٣) قوله: عند باب المسجد، أي المسجد النبوي، وعند مسلم: رأى عمر عطاره التميمي يقيم حُلَّةً في السوق وكان رجلاً يفتش الملوك ويصيب منهم.

(٤) هو لمجرد التمني أي لو اشتريته لكان أحسن.

(٥) قوله: فلبستها يوم الجمعة وللوفود، وفي رواية للبخاري: فلبستها لتعبد والوفد، وللنسائي: وتجمّلت بها للوفود والعرب إذا أنوَّك، وإذا خطبت الناس يوم عيد وغيره. والمراد بالوفود القاصدون الذين كانوا يجيئون إليه من قبل السلاطين وغيرهم، ودلّ الحديث^(١) على أنه يُستحب لبس أحسن الثياب في الجمعة =

(١) قال البخاري: الحديث يقتضي أن يوم الجمعة شرع فيه التجميل. وأيضاً قد شرع التجميل للوادعير والوافدين في المحافل التي تكون لغير آية مخوفة كالزلازل والكسوف وعند الحاجة إلى التصريح والوخة للاستسقاء، لأن النبي ﷺ قال عمر رضي الله عنه على ما دعا إليه من التجميل في حِلين الموطنين، وإما أنكر عليه لبس هذا النوع فثبت أن التجميل إما شرع بالتجميل من المباح. المصنّى ٢٢٩/٧.

والموفود^(١) إذا قَدِمُوا عليك؟ قال: إنما يَلْبَسُ^(٢) هذه من لا خلاق^(٣) له في الآخرة. ثم جاء رسول الله ﷺ منها حُلَّةً^(٤) فأعطى عمر منها حُلَّةً^(٥)، فقال: يا رسول الله، كَسَوْنِيهَا^(٦) وقد قُلْتَ^(٧) في حُلَّةِ عَطَارِدٍ^(٨) ما قُلْتَ؟ قال: إني لم أَكْسُكْهَا^(٩).....

= والعبدین، وأنه يجوز التجمل إذا عَرِيَ عن الكِبَر والاحتضار والشهرة للأحباب وأصحاب الملاقاة والمعارف ليكون أَمِيبٌ وأَعَزُّ في نظرهم.

(١) أي الوفود بجمع الواقد.

(٢) في رواية: إنما يلبس الحرير.

(٣) قوله: من لا خلاق له، بالفتح أي لا نصيب له من نعيم الجنة، وهذا على سبيل التشديد وإلا فلا بد للمؤمن من نعيم الجنة، وتبس الحرير فيها، ولو بعد مدة، وقيل: معناه من يلبسها في الدنيا يكون محروماً من لبسها في الآخرة، وإن دخل الجنة. وقد مرّ نظير ذلك في شرب الخمر.

(٤) أي من جنس تلك الحُلَّة المبراء.

(٥) أي واحدة.

(٦) قوله: كَسَوْنِيهَا، أي أَكْسَوْنِيهَا؟ كما في بعض الروايات بهمزة الاستفهام، سأله عنه لما حصل له التعجب من إعطائه إياه مع تحريمه سابقاً.

(٧) أي والحال أنك قلت في مثلها ما قلت.

(٨) قوله: في حُلَّةِ عَطَارِدٍ، بضم العين وكسر الراء، ابن حاجب بن زلوة بن عدي التميمي الدارمي. وقد في بني تميم وأسلم وحسن إسلام، وله صحبة وهو صاحب الحُلَّة المبراء، كذا في الإصابة وغيره.

(٩) أي لم أعطها ليلبسك بل للاتضاع.

لَتَلْبَسَهَا^(١) فَكَسَاهَا عَمْرٌ أَخَاهُ مِنْ أُمِّهِ^(٢) مُشْرِكاً بِحِكْمَةٍ.

قال محمد: لا ينبغي للرجل المسلم أن يلبس الحرير والديباج والذهب؛ كل ذلك مكروه للتذكور من الصغار^(٣) والكبار، ولا بأس به للإناث ولا بأس به^(٤) أيضاً بالهدية إلى المشرك المحارب، ما لم يُهْدَ إليه صلاح^(٥) أو درع. هو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦ - (باب ما يكره^(٦) من التخنم بالذهب)

٨٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر

قال: اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً^(٧) من ذهب، فقام^(٨) رسول الله ﷺ

(١) قوله: لَتَلْبَسَهَا، فيه دليل على جواز هبة ما يتحرّم لبسه، وجواز بيعه وشراؤه لعدم انحصاره في اللبس.

(٢) قوله: أَخَاهُ مِنْ أُمِّهِ، سماه ابن الحذاء: عثمان بن حكيم، ونقله ابن يشكوال، قال الذهبي: هو السلمي أخو خولة بنت حكيم بن أمية وهو أخو زيد بن الخطاب لأنه فمن أطلق أنه أخو عمر لأنه لم يصب، وقيل: يحتمل أن عمر رضع من أم أخيه فيكون أخاً له لأنه رضاعاً، كذا في «شروح صحيح البخاري».

(٣) قوله: من الصغار، الكراهة في حقهم للأولياء فلا يجوز لهم أن يلبسوه لباساً محرماً لئلا يعتادوه

(٤) في بعض النسخ: ولا بأس بالهدية أيضاً.

(٥) أي آلات الحرب أو درع الحديد فإن في هديته إليه إغاثة له على فساد.

(٦) أي للرجال.

(٧) بفتح القاء ما يُخْتَمُ به.

(٨) أي خطيباً على المنبر كما في رواية.

فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ (١) أَلَسَ هَذَا أَخَاتِي، فَنَاءَهُ (٢)، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلَسُهُ
أَبَدًا (٣)، قَالَ: فَذِهِ النَّاسُ حَوَاتِمُهُمْ (٤)

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ. لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَخَتَّمَ بِدَهَبٍ
وَلَا حَدِيدٍ وَلَا صُفْرٍ (٥) وَلَا يَتَخَتَّمُ (٦) إِلَّا بِالْقَصَّةِ فَأَمَّا النِّسَاءُ فَلَا تَأْمُرُ
بِتَخَتُّمٍ لِدَهَبٍ لَهْنٍ (٧)

(١) يَكُونُهُ مَبَاحًا قَبْلَ ذَلِكَ

(٢) أَيَّ صَرْحِهِ وَالْقَاءُ (١١)

(٣) قَوْلُهُ: وَإِنَّهُ لَا أَلَسُهُ أَبَدًا، أَيَّ نَحْرِبُهُ، زَادَ فِي دَوِيَّةٍ لَصَحِيحِينَ: ثُمَّ
تَخَذَ خَتَمًا مِنْ قَصَّةٍ فَتَخَذَ النَّاسُ حَوَاتِمَهُمْ اغْضُتْ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: فَسَسَ الْحَاتِمُ
حَدَّ بِلُحَّةٍ أَوْ كَرْتَمٍ عَمْرٍو، ثُمَّ عَشْرُونَ وَقَعَ مِنْهُ فِي بَثْرٍ أَرِيحَ

(٤) أَيَّ مِنْ دَهَبٍ، حَتَّى فِي شِمَالِي التِّرْمِذِيِّ

(٥) قَوْلُهُ: وَلَا صُفْرٍ، قَالَ الْقَارِي: يَضُمُّ فَسَكُونُ هُوَ النِّحَاسُ، وَقَالَ:
تُجَوِّدُهُ، بَعْدَ إِخْرَاجِهِ أَوْدُودَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ أَبِيهِ:
حَدَّثَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ عَلَيْهِ حَبِيَّةٌ
أَهْلُ النَّبَا؟ سَمِعْتَهُ وَعَلَيْهِ حَتَمٌ مِنْ مَسْهِ (٦)، فَقَالَ: مَا لِي أَحَدٌ عَلَيْكَ رِيحٌ أَلَا تُصَدِّمُ؟
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَيُّ شَيْءٍ أَحَدُهُ؟ قَالَتْ: ابْنُ رَوَيْدٍ وَلَا تُنَمُّ مَتَقَلًّا

(٦) حَصَرُ إِصْفِي لَا حَفْظِي فَإِنَّهُ يَحْوِزُ بِالْعَقْبِ وَغَيْرِهِ

(٧) لَيْسَ الدَّهَبُ مِنْ

(١١) إِنْ أَخَاتَهُ الَّذِي طَرَحَهُ جَبِي ﷺ بِمَا هُوَ حَاتِمٌ بِدَهَبٍ، قَالَ النَّحَاسِيُّ، وَرَوَى ابْنُ شَهَابٍ،
عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْدٍ أَنَّ ابْنِي ﷺ لَحَدَّ خَتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ بَدَأَ رِبْدَ الدِّمَنِ وَهَذَا وَهْمٌ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالتَّصَوُّبِ السُّعْتِيُّ ٢٥١/٧

(٢) بِضَمِّ الْمَعْمَدَةِ وَالْمَحْدَدِ، صَرَفَ ابْنُ إِسْحَاقٍ يُشَبِّهُ الدَّهَبَ بِدَمِ الْمَخْجُودِ ١٧ ١٢٢.

٧ - (باب الرجل يمرّ على ماشية^(١) الرجل
فيحلبها^(٢) بغير إذنه)

٨٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يحلبن أحدكم ماشية امرئ^(٣) بغير إذنه، أوجب أحدكم أن تؤذي مشربته فتكسر خزائنه فينتقل^(٤) طعامه؟ فإنما تخزن لهم ضرع مواشيهم أطعمتهم، فلا يحلبن^(٥) أحد ماشية امرئ بغير إذنه.

قال محمد: وهذا نأخذ. لا ينبغي لرجل مرّ على ماشية رجل أن

(١) أي دوابه كالغنم والإبل والبقر.

(٢) أي يستخرج اللبن من الضرع بغير إذن المالك.

(٣) قوله: ماشية امرئ، أي دواب رجل: من البقر والغنم والإبل وغيرها. بغير إذنه، أي صراحة أو دلالة. أوجب، بهمة الاستفهام بمعنى الإنكار. أحدكم أن تؤذي، أي يأتي أت. مشربته، بضم الميم وفتح الراء، الغرفة أي البيت الفوقاني الذي يوضع الطعام فيه. فتكسر، بالمجهول. خزائنه، بكسر الخاء، ولا تفتح الخزانة كما لا تكسر القصعة. فينتقل طعامه، أي المجموع في الغرفة، أي فكما لا يجب أحدكم ذلك بل يحزن به، فكذلك ينبغي أن لا يحلب ماشية غيره بغير إذنه. فإنما تخزن، بضم الزاء أي تحفظ لهم أي ملاك المواشي. ضرع، بالضم جمع ضرع: الثدي الذي فيه اللبن. مواشيهم أطعمتهم، مفعول تخزن. والمراد بالأطعمة الأشربة على سبيل التمثيل والتوسيع فالضرع كالخزانة في الغرفة لا يجوز كسرها وأخذ ما فيها.

(٤) في نسخة: فينتقل.

(٥) إعادة للحكم بعد ضرب المثل تأكيداً.

يُحَلِّبُ مِنْهَا شَيْئاً^(١) بِغَيْرِ أَمْرِ أَهْلِهَا^(٢)، وَكَذَلِكَ إِنْ مَرَّ عَلَى حَائِطٍ^(٣) لَهُ فِيهِ نَخْلٌ أَوْ شَجِيرٌ^(٤) فِيهِ ثَمَرٌ فَلَا يَأْخُذُنْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، وَلَا يَأْكُلُهُ إِلَّا بِلِذْنِ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ^(٥) إِلَى ذَلِكَ؛ فَيَأْكُلُ وَيَشْرِبُ وَيَغْرِمُ^(٦) ذَلِكَ لِأَهْلِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

٨ - (بَابُ نَزُولِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ

وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ)

٨٧٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ^(٧) لِلنَّصَارَى وَالْيَهُودِ

(١) أَيِ وَلَوْ قَلَّ.

(٢) أَيِ مَالِكِهَا.

(٣) أَيِ بَسْتَانٍ.

(٤) تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ.

(٥) قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ، فَإِنْ حَالَتْ الْاضْطِرَارُ تَبِيحُ الْمَحْرُمَاتِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ عَلَيْهِ بَاعٍ وَلَا غَايَةَ فَإِنَّ الْبَيْعَ عَفْوٌ رَجِيمٌ﴾^(١)، فَتَبِيحُ أَكْلِ الْحَلَالِ مَمْلُوكِ الْغَيْرِ بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ إِلَّا أَنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ أَدَاءً لِحَقِّهِ نَظَرًا لِلْجَابِئِينَ.

(٦) أَيِ يَضْمَنُ قَلْبَ قِيَمَتِهِ.

(٧) قَوْلُهُ: ضَرَبَ، أَيِ عَيَّنَ لَهُمْ حِينَ أَرَادَ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ إِقَامَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَهْلَةِ. يَضْرِبُونَ، أَيِ يَذْهَبُونَ إِلَى السُّوقِ، وَيَقْضَوْنَ حَوَائِجَهُمْ فِيهِ وَغَيْرَهُ ثُمَّ يَخْرُجُونَ.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٧٣.

والمجوس^(١) بالمدينة إقامة ثلاث ليال يتسوّفون ويقضون حوائجهم، ولم يكن أحدٌ منهم يقيم^(٢) بعد ذلك^(٣).

قال محمد: إن مكة والمدينة وما حوّلها^(٤) من جزيرة العرب^(٥)، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه لا يبقى^(٦) دينان في جزيرة العرب. فأخرج

(١) هم عبدة النار.

(٢) أي في المدينة وما حولها

(٣) أي بعد ثلاث ليال.

(٤) كجدة وغيرهما.

(٥) قوله: من جزيرة العرب^(١)، قال القاري: هي ما أحاط به بحر الهند، وبحر الشام، ثم دجلة والفرات، أو ما بين ساحل البحر إلى أطراف الشام طولاً، ومن جدة إلى ريف العراق عرضاً كذا في «القاموس». وقال الأصمعي: من أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً، ومن جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً، قال الأزهري: سُميت جزيرة، لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطا بجانبها، وأحاطها بالجانب الشمالي دجلة والفرات.

(٦) أي لا يجتمع^(١) دين الإسلام وغيره.

(١) قال صاحب المحلى بعد حديث الباب: فلا يسكن للكافر مشركاً كان أو يهودياً أو نصرانياً من السكنى في أرض العرب، ويجب إخراجهم منه، وبه أخذ أبو حنيفة ومالك، وهو قول للشافعي. غير أنه خص المنع بالحمل خاصة، ثم قال في الهداية وشرحه: إنهم لا يسكنون من السكنى في أرض اليمن وينتمون أن يملأوا أرض العرب مسكناً ووطناً بخلاف سائر الأمصار. أوجز المسالك ١٤/٥٩.

(١) قال الزرقاني: خير بمعنى النهي للرواية قبله: لا يبقى. شرح الزرقاني ٢٢٤/٤.

عمر رضي الله تعالى عنه من لم يكن مسلماً من جزيرة العرب لهذا الحديث.

٨٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسماعيل بن حكيم^(١)، عن عمر بن عبد العزيز قال: بلغني^(٢) أن النبي ﷺ قال: لا يقين دينان بجزيرة العرب.

قال محمد قد فعل^(٣) ذلك^(٤) عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

٩ - (باب الرجل يُقيم الرجل من مجنسه
ليجلس فيه وما يُكره من ذلك)

٨٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كان يقول: لا يقيم^(٥) أحدكم الرجل من

(١) قوله: أخبرنا إسماعيل بن حكيم. هكذا في نسخة عليها شرح القاري وغيره، والصحيح إسماعيل بن أبي حكيم كما في نسخة يحيى.

(٢) قوله: قال بلغني، هذا مرسل في الموطأ وموصوف في الصحيحين وغيرهما عن عائشة وغيرهما عن طرق، وفي بعضها قالت: كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: فأتى الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يقين دينان لأرض العرب. وفي رواية من حديث ابن عباس وأن عمر وغيرهما في الصحيحين وغيرهما: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب.

(٣) في زمن خلافته في سنة عشرين، كما ذكره السيوطي في تاريخ الحلقات.

(٤) أي ما أشار إليه رسول الله ﷺ.

(٥) لا فيه إضراراً به

مجلسه فيجلس فيه^(١).

قال محمد: وهذا نأخذ. لا ينبغي للرجل المسلم أن يصنع هذا بأخيه ويقيم من مجلسه، ثم يجلس فيه.

١٠ - (باب الرقي^(٢))

٨٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني حمزة: أن أبا بكر دخل على عائشة رضي الله عنها وهي تشتكي^(٣)، ويودية رقبها، فقال: أرقها^(٤) بكتاب الله.

(١) قوله: فيجلس فيه، بل ينبغي أن يجلس حيث وجد خالياً وإلا فحيث انتهى المجلس، ولا يقعد وسط الحلقة، فعند الطبراني والبيهقي وغيرهما مرفوعاً: إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فإن وسع له فليجلس، وإلا فلينظر إلى أوسع مكان يراه فيجلس فيه إن شاء وإلا انصرف ولا يزاحم غيره فيؤذيه. وعند الترمذي عن حذيفة رضي الله تعالى عنه: ملعون على لسان محمد ﷺ من قعد وسط الحلقة، وعند الشيخين من حديث ابن عمر مرفوعاً: لا يقيم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تقشعوا وتوسعوا.

(٢) قوله: الرقي، بضم الراء جمع رقية، وهو ما يقرأ وينقث على المريض للمعالجة وإرادة الشفاء.

(٣) أي مريضة.

(٤) قوله: أرقها بكتاب الله، أي بالقرآن إن رجي إسلامها أو التوراة إن كانت معربة بالعربي لو أمن تغييرهم لها، فتجوز الرقية به، وبأسماء الله وصفاته، وبالألسان العربي، وبما يعرف معناه من غيره بشرط اعتقاد أن الرقية لا تؤثر بنفسها، بل بتقدير الله، قال عياض: اختلف قول مالك في رقية اليهودي والنصراني المسلم، وبالجواز قال الشافعي إذا رقوا بكتاب الله، كلما قال الزرقاني. وفي =

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بالرقى بما كان^(١) في القرآن، وما^(٢) كان من ذكر الله، فأما ما كان لا يعرف من الكلام فلا ينبغي أن يُرقى به.

٨٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن سليمان بن يسار أخبره، أن عروة بن الزبير أخبره^(٣): أن رسول الله ﷺ دخل بيت

= «شرح القاري»: يحتمل أن يكون أمراً بأن ترقبها بما في كتاب التوراة من أسماء الله الحسنى وصفاته العلى مما يعرف صحته ومعناه، ويحتمل أن يكون على صيغة المتكلم أي أنا لرقبها بكتاب الله فيكون متضمناً للنهي عن رقبها.

(١) قوله: بما كان في القرآن، أي بآياته وحروفه، وكذا مطلق الذكر بشرط أن يكون بلسان عربي أو غيره ويعرف معناه، وكذا يجوز أن يكتب شيء من القرآن أو غيره على شيء ويفسل به ويسقى المريض. - ولآيات الشفاء الواردة في القرآن - والقرآن كله شفاء - ولسورة الفاتحة في هذا الباب تأثير بليغ مجرب، ولا يجوز أن يكتب شيء من القرآن بالدم أو غيره من النجاسات، ومن حَكَمَ بجوازه فقد أتى بما يرضى به الشيطان. وأما ما كان لا يُعرف معناه بأن يكون فيه ألفاظ مجهولة المعنى غريبة المبنى فلا يجوز أن يُرقى به لاحتمال أن يكون فيه كلمة كفر أو شرك مما يتضمنه رقى أكثر أرباب الرقى إلا أن يكون عُرض على النبي ﷺ وأجازاه، وزيادة التفصيل في هذا البحث في «مدارج النبوة» و«المواهب اللدنية» وشرحه، و«الحصن الحصين» وشرحه.

(٢) في نسخة: بما.

(٣) قوله: أخبره، أي سليمان بن يسار. هذا مرسل عند جميع رواة «الموطأ» ويسند معناه من طرق ثابتة، وقد أخرجه البزار من طريق عروة، عن أم سلمة، قاله ابن عبد البر.

أم سلمة وفي البيت صبي يكي^(١)، فذكروا أن به العين^(٢)، فقال له رسول الله ﷺ: أفلا تسترقون^(٣) له من العين؟

قال محمد: وبه تأخذ. لا نرى بالرقية بأساً إذا كانت من ذكر الله تعالى.

٨٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن خُصيفة: أن عمرو^(٤) بن

(١) أي بشدة وكثرة.

(٢) أي النظرة التي يصيب من شخص إلى شخص فمعجبه وبضرة.

(٣) قوله: أفلا تسترقون له من العين، هذا وأمثاله مصرح بجواز الرقية، وورد في الروايات المنع من الرقية، فمن ابن مسعود مرفوعاً: أن الرقى - جمع رقية - والتائم - جمع تامة، وهي ما يعلق في العنق أو يشد في العضد من التمريذات - والتولة - بالكسر ثم الفتح، هي شيء من أنواع السحر، أو شبيه به تفعله النساء لمحبة الأزواج - : شرك، أخرجه ابن حبان والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وهو وأمثاله محمول على الرقى والتائم على اعتقاد أنها تدفع البلاء وأن لها تأثيراً بنفسها كاعتقاد أرباب الطبائع والجهالة، وما خلا عن هذا الاعتقاد فلا بأس به، وقيل: الممهي عنه ما كان بغير لسان العرب، فلم يدبر ما هو، فلمنه قد دخل فيه سحر أو كفر فأما إذا كان معلوم المعنى، وكان فيه ذكر الله فيستحب الرقى به، ويجوز تعليقه، كذا حققه الخطابي في حواشي متن أبي داود وغيره^(١).

(٤) قوله: أن عمرو بن عبد الله، هكذا في نسخة عليها شرح القاري وغيره، =

(١) في الميجي: اختلف في الاستشفاء بالتفريق بأن يقرأ على المريض أو الملتزم الفاتحة، أو يكتب في ورق ويعلق عليه أو يمسح به ويسقى، وعن النبي ﷺ أنه كان يمسح نفسه، قال: وعلى الجواز حمل الناس اليوم، وبه وردت الآثار، ولا بأس بأن يمسح للمجنب والمحتمل التعاويل على العضد إذا كانت ملفوفة. أوجز المسالك ١٤/ ٣٧٣.

عبد الله بن كعب السلمي، أخبره أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره،
عن عثمان^(١) بن أبي العاص: أنه أتى^(٢) رسول الله ﷺ، قال عثمان:
ويجي وجمع^(٣) حتى كاد يهلكني قال: فقال رسول الله ﷺ: امسحه^(٤)

= وفي «موطأ يحيى»: عمرو بن صفح الميم، وقال السيوطي في «الإسماعيل»: عمرو بن
عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي، عن نافع بن جبير، وأنه يزيد بن
خصيفة، وثقه النسائي. انتهى. ونسبه السلمي بفتحين، قاله الزرقاني.

(١) لوله: عن عثمان بن أبي العاص، استعمله النبي ﷺ على الطائف ثم
أمّره أبو بكر وعمر، مات سنة إحدى وخمسين، ذكره في «أسد الغابة» وغيره.

(٢) لوله: أنه أتى، القصة مخرّجة عند البخاري ومسلم وأبي داود
والترمذي والنسائي وغيرهم، ذكره الحافظ المنذري في كتاب «الترغيب
والترهيب». وفي بعضها: أتاني رسول الله ﷺ ويحي وجمع حتى كاد يهلكني، وعند مسلم:
أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم. وعنده أيضاً زيادة:
«بسم الله» قبل «أعوذ»، وزيادة «وأحضر» بعد «أجد»، وعند الترمذي وغيره عن
محمد بن سالم، قال لي ثابت البناني: إذا اشتكيت فضع يدك حيث تشككي، ثم
قل: بسم الله، أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد من وجعٍ هذا، ثم ارفع يدك
ثم أعذ ذلك وتراً. قال: قال أنس بن مالك: إن رسول الله ﷺ حدثه بذلك. وهذه
الأدعية الواردة في هذه الروايات وأمثالها مما هو مذكور في كتب الحديث، وجمع
كثيراً منها صاحب «المواهب» وغيره، من الأدعية الروحانية الإلهية نافعة جداً، بل
لا أثر للأدوية الطبيعية تماماً بدونها، وقد جربتُ نفعها وأخذتُ بحفظها، وقد عرض لي
مراتٍ أمراض مهلكة أعجزت الأطباء فعالجت بهذه فكأنني نشطت من عقال.
والله الحمد على ذلك ومن كمل إيمانه وحسن اعتقاده، وجد مثل ما وجدته.

(٣) بفتحين أي مرض شديد.

(٤) أي موضع الوجع.

بيمينك سبع مرات^(١) وقال : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد ،
ففعلت ذلك ، فأذهب الله ما كان^(٢) بي فلم أزل بعد أمر به^(٣) أهلي
وغيرهم .

١١ - (باب ما يُستَحَبُّ من القول والاسم الحسن)

٨٧٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد^(٤) ، أن النبي ﷺ
قال لِلْقَمْعَةِ^(٥) عنده : من يحلب هذه الناقة ؟ فقال^(٦) رجل فقال له :
ما اسمك ؟ فقال له مُرَّة^(٧) ، قال^(٨) : اجلس ، ثم قال : من يحلب هذه
الناقة ؟ فقال رجل فقال له : ما اسمك ؟ قال : حرب^(٩) ، قال : اجلس ،
ثم قال : من يحلب هذه الناقة ؟ فقال آخر فقال : ما اسمك ؟ قال :

(١) لهذا العدد تأثير بليغ في الرقى .

(٢) أي من الوجع .

(٣) أي بعد هذه الواقعة .

(٤) وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن
الحارث بن يزيد ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن يعش الغفاري .

(٥) قوله : لِلْقَمْعَةِ ، اللقحة بالفتح والكر ناقة قرية العهد بالنتاج .

(٦) أي لحلبها .

(٧) بضم الميم وتشديد الراء .

(٨) قال ابن عبد البر : ليس هذا من باب الطيرة ، لأنه محال أن ينهى عن
شيء وينعله ، وإنما هو من باب طلب القول الحسن ، وقد كان أخيراً أن شر الأسماء
حرب ، ومُرَّة ، فأكد ذلك حتى لا يسمي بهما أحد .

(٩) بالفتح ثم السكون .

يَعِيشُ^(١) قَالَ: احلب.

١٢ - (باب الشرب قائماً)

٨٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن عائشة زوج النبي ﷺ وسعد بن أبي وقاص كانا لا يريان بشرب الإنسان وهو قائم بأماً^(٢).

٨٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرني^(٣) غَيْرٌ: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وصلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم كانوا^(٤) يشربون قياماً.

(١) على وزن يبيع.

(٢) أي شدة وكراهة.

(٣) قوله: أخبرني مخبر، في «مرطاً يحيى»: مالك أنه بلغه أن عمر... إلخ، قال شارحه: بلاغ مالك صحيح كما قال ابن عيينة.

(٤) قوله: كانوا يشربون قياماً، ظاهره أنهم كانوا يعتادون من غير اعتقاد كراهة، وهو مفاد قول ابن عمر: كنا نشرب ونحن قياماً ونأكل ونحن نسمى على عهد رسول الله ﷺ أخرجه أحمد في مسنده وفيه تمتك مالك وغيره في أنه لا كراهة في ذلك، وأيدوه بما ورد من شربه ﷺ قائماً من زمزم ومن فضل وضوئه، أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما، وبحديث كبشة دخل علي رسول الله ﷺ فشرّب من في ثربة معلقة قائماً، أخرجه الترمذي، وقال قوم بكراهة الشرب قائماً ما عدا شرب فضل الوضوء وزمزم، فإنه مستحب قائماً وأخذوا بما ورد من النهي عن الشرب قائماً، أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه ومسلم من حديث أنس، ومسلم من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وفي روايته: لا يشرب أحدكم قائماً فمن نسي فليستعيء، وفي رواية أحمد عنه: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: قم،

قال محمد: وهذا نأخذ. لا نرى بالشرب^(١) قائماً بأساً. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٣ - (باب الشرب في آنية^(٢): الفضة)

٨٨١ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن زيد^(٣) بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله^(٤) بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله

فقال: لم؟ فقال: أسرتك أن يشرب معك الهرة؟ قال: لا، قل: قد شرب معك من هو شر منه، وهو الشيطان، ورجانه ثقات قاله الدلمي في «حياة الحيوان»، وذهب جمع من العلماء إلى كون حديث النهي متسوخاً بحديث الحواري، وقال بعضهم بالعكس. قال السوي في «شرح صحيح مسلم»: من زعم نسخاً فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكبب بصر إلى السح مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ وأنى له ذلك. انتهى. والحق في هذا الباب على ما ذكره النيهي والسوي والقاري، والسيوطي وغيرهم: أن النهي نستزيه، والفعل لبيان الجزاء^(٥)، وذكر الطحاوي وغيره أن النهي لأمر طبعي لأن في الشرب قائماً آفات لا لأمر شرعي.

(١) قوله: بالشرب، أي إذا كان لحاجة أو أحياناً وإلاً فالأولى هو الشرب قاعداً، لأنه كان هدي السي ﷺ المعتاد، كما ذكره في وزاد المعاد.

(٢) جمع إناء.

(٣) هو أكبر ولد ابن عمر على ما قيل، ولد في حياة جده، وتوفي ابن حبان ذكره السيوطي وغيره.

(٤) قال في «التقريب» ثقة، مات بعد السبعين.

(١) هو مختار أكثر أصحابنا حتى إن المجلسي نقل عليه الإجماع، كذا في الأجزاء ١٤/٢٧٢.

عنه، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: إن الذي يشرب^(١) في أنية الفضة إنما يجرجر^(٢) في بطنه نار جهنم.

قال محمد: وبهذا تأخذ. يكره^(٣) الشرب في أنية الفضة والذهب ولا نرى بذلك بأساً في الإناء المفضض^(٤). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) في رواية لمسلم زيادة: «ويأكل»، وفي رواية له أيضاً زيادة: والذهب.

(٢) قوله: إنما يجرجر، بضم أوله وفتح ثانيه وكسر رابعه من الجرجرة، صوت وقوع الماء في الجوف، ورواه بعض الفقهاء بالياء للمفعول، ولا يُعرف في الرواية، ونار جهنم مفعول الفعل بالنصب، والفاعل ضمير الشارب، أو هو فاعل بالرفع كذا ذكره السيوطي. والحدث أخرجه الشيخان والطبراني، وفي رواية في آخره: إلا أن ينوب. وفي الباب عن حفصة عند الطبراني، وابن عباس عند أبي يعلى والطبراني، وابن عمر عند الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» ومعاوية عند أحمد، وأبي هريرة عند السائي، والبراء عند البخاري، وعليّ عند الطبراني، وحذيفة عند أبي حنيفة وغيره، وأسانيد بعضها وإن كانت ضعيفة لكنه غير مضر كما بسطه «شارح المسند». وقد اتفق العلماء على تحريم الأكل والشرب في أنية الذهب والفضة للرجل والمرأة، قال الحافظ: ويلحق بهما ما في معناه مثل التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمال وهو قول الجمهور ونشد من خالفه^(٥).

(٣) أي تحريماً.

(٤) قوله: في الإناء المفضض، قال «شارح المسند»: مذهب الحنفية أنه يحل الشرب من الإناء المفضض، أي المزوّق بالفضة، والركوب على السرج المفضض، والجلوس على كرسي مفضض بحيث يتقي موضع الفضة، وكذا الإناء =

(١) كذا في فتح الباري ٩٧/١٠.

١٤ - (باب الشرب والأكل باليمين^(١))

٨٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر^(٢) بن

عبيد الله، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إذا أكل^(٣)
أحدكم فليأكل بيمينه، وليشرب^(٤) بيمينه، فإن

المضيب بالذهب أو الفضة، أي المشنود. والذي تقرر عند الشافعية أن الفضة إن كانت من الفضة، وهي كبيرة للزينة تحرم، وللحاجة تجوز، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً، ووافق مالك وإسحاق الحنفية في ضبة الفضة، والأصل في ذلك ما أخرجه البخاري عن عاصم، قال: رأيت قدام النبي ﷺ عند أنس بن مالك، وكان قد انصدع فسلله بفضة^(٥)، وأما المطلبي بالذهب والفضة فلا بأس به.

(١) أي باليد اليمنى.

(٢) قوله: عن أبي بكر بن عبيد الله، بضم العين ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهذا مما اتفق عليه رواية الموطأ إلا يحيى، فقال: أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، بفتح العين وهو خطأ، قاله ابن عبد البر، قال الزرقاني: أبو بكر هذا قاضي، ثقة، مات بعد الثلاثين ومائة، وبُوه عبيد الله شقيق سالم بن عبد الله. قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن بكير: في هذه الرواية زيادة عن أبيه عن ابن عمر، ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك، ولا ينكر أن أبا بكر يروي عن حمه.

(٣) أي لراد الأكل.

(٤) عند مسلم وأبي داود: إذا شرب فليشرب بيمينه^(٦).

(١) انظر فتح الباري ١٠/١٠٦.

(٢) على الاستحياب عند الجمهور، ويكره تنزيهاً لا تحريماً عند الجمهور فعلمهما بالشمال إلا لعذر وأخذ جمع من المتأخلة والمالكية حرمة الأكل والشرب بالشمال لأن فاعل ذلك الشيطان أو شبهه. انظر أوجز المسالك ٢٥٩/١٤.

الشیطان^(١) يأكل بشماله ويشرب بشماله.

قال محمد: وبه نأخذ. لا ينبغي أن يأكل بشماله ولا يشرب بشماله إلا من علة^(٢).

١٥ — (باب الرجل يشرب ثم يُلَوِّد^(٣) مَنْ عَنْ يَمِينِهِ)

٨٨٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ أتى^(٤) بلبن قد شيب بماء، وعن يمينه أعرابي، وعن

(١) قوله: فإن الشيطان يأكل بشماله، حمله بعضهم على المجاز بأن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك، وردّه ابن عبد البر وغيره بأنه ليس بشيء فإنه إذا أمكنت الحقيقة بوجه ما لا يجوز الحمل على المجاز، ومن نفى عن الجن والشيطان الأكل والشرب فقد وقع في إلحاد وضلال وقد بسط الكلام في هذا البحث القاضي بدر الدين الشبلي النمشقي في كتابه «أكام المرجان في أحكام الجن». وهو كتاب نفيس لم يسبقه بمثله أحد.

(٢) أي مرض أو ضرورة.

(٣) أي يعطي من كل من جانبه الأيمن كبيراً كان أو صغيراً^(١).

(٤) قوله: أتى، بصيغة المجهول وهو في دار أنس، بلبن حليب من شاة داجن. قد شيب، بكسر الشين أي خلط، ومزج على ما كانت عادتهم بماء من البئر التي كانت في دار أنس، وقد بين ذلك كله في رواية عند البخاري، والحديث مخرّج عند الشيخين، وعند الأربعة وغيرهم، وعن يمينه أعرابي لم يسم في رواية، =

(١) ترجم البخاري في صحيحه: باب الأيمن فالأيمن في الشرب، قال المحافظ: يقلّم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذي من يمين الثاني وهلم جراً، وهذا مستحب عند الجمهور، وقال ابن حزم: يجب. فتح الباري ١٠/٨٦.

يساره أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فشرب^(١) ثم أعطى الأعرابي،
ثم قال: الأيمن^(٢) فالأيمن.

قال محمد: وبه نأخذ.

٨٨٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو حازم، عن سهل بن سعد

وزعم بعضهم أنه خالد بن الوليد وهو غلط، فإن الأعرابي كان ههنا عن يمينه،
وخالد كان عن يساره في القصة التي بعده فاشتبه عليه حديث سهل في الأشياخ
الذين منهم خالد مع الغلام وهو ابن عباس كما في رواية ابن أبي شيبة وغيره
بحديث أنس في أبي بكر والأعرابي، وهما قصتان كما يسطه ابن عبد البر، وأيضاً
لا يُقال لخالد أعرابي فإنه من أجنة قريش، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قوله: فشرب، في رواية للبخاري: فقال عمر — وخاف أن يعطي
الأعرابي — : أعط أبا بكر يا رسول الله فاعطى أعرابياً.

(٢) قوله: الأيمن فالأيمن، ضبط بالنصب أي أعط الأيمن، وبالرفع على
تقدير الأيمن أحق قاله الكرمانى وغيره، ويؤيد الرفع قوله في بعض طرق الحديث:
الأيمنون فالأيمنون، قال الزرقاني: قال أنس: هو سنة أي تقدم الأيمن^(١)، وإن
كان مفضولاً، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم فقال: لا يجوز تقدم غير الأيمن
إلا بإذنه. وأما حديث أبي يعلى المرصلي بإسناد صحيح عن ابن عباس، قال:
كان رسول الله ﷺ إذا استقى قال: ابدؤوا بالكبراء، أو قال: بالأكابر، فمحمول
على ما إذا لم يكن على جهة يمينه أحد، بل كانوا كلهم تلقاء وجهه مثلاً، وإنما
لم يستأذن الأعرابي ههنا، واستأذن الغلام في الحديث الذي بعده امتثالاً لقلب
الأعرابي وشفقة أن يحصل في قلبه شيء يهلك به لقربه بالجاهلية، ولم يجعل
للغلام ذلك لأنه لقربته وبيته دون الأشياخ، فاستأذنه تأدباً وتعلماً بأنه لا يدفع لغير
الأيمن إلا بإذنه.

(١) إن الجمهور على منيته خلافاً لابن حزم القاتل بالوجوب. أجزالمسلك ١٤/ ٢٧٦.

الساعدي: أن النبي ﷺ أتى بشارب^(١) فشرّب منه، وعن يمينه غلام^(٢)
وعن يساره أشياخ^(٣) فقال للغلام: أتأذن لي في أن أعطي^(٤) هؤلاء^(٥)؟
فقال: لا والله لا أوثر^(٦) بتصبيبي منك أحداً، قال^(٧): فقله^(٨)
رسول الله ﷺ في يده.

١٦ - (باب فضل إجابة^(٩) الدعوة)

٨٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن
رسول الله ﷺ قال: إذا دُعِيَ^(١٠) أحدكم إلى وليمة^(١١).....

(١) بالفتح أي مشروب وكان لبناً كما ورد في رواية.

(٢) أي صغير لم يبلغ مبلغ الرجال.

(٣) أي شيوخ الصحابة وكبرائهم منهم خالد بن الوليد.

(٤) أي ذلك اللبن.

(٥) أي أشياخ الصحابة.

(٦) من الإيثار أي لا أختار بحصتي من مؤثرك وما أمتحقه لكوني يمينك
على نفسي غيري.

(٧) أي الراوي.

(٨) بتشديد اللام: أي وضعه ودفعه في يد الغلام.

(٩) قوله: إجابة الدعوة، بفتح الهمزة على المشهور خاص بإثداء والطلب
إلى الطعام، وهي أعم من الوليمة لأنها خاصة بالعرس، وهي الدعوة التي يدعى
لها بعد الزفاف، وأما الدعوة بالكسر فهي للنسب، ذكره النووي.

(١٠) أي طلب.

(١١) هي طعام النكاح مشتق من الوُثْم بمعنى الجمع.

فليأتها^(١).

٨٨٦ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه كان يقول^(٢): بشس الطعام طعام الوليمة يُدعى لها^(٣) الأغنياء ويُترك

(١) قوله: فليأتها، وفي رواية لمسلم: إذا دعا أحدكم أخوه فليُجِبْ عرساً كان أو غيره، وزاد في رواية: فإن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليترك أي يدعوه له بالبركة. ويظهر هذه الروايات ذهب الظاهرية إلى وجوب إجابة الدعوة مطلقاً، وذهب بعض المالكية إلى وجوب إجابة الوليمة دون غيرها، وعند غيرهم الأمر للندب إلا أن الندب في الوليمة أكد^(٤).

(٢) قوله: أنه كان يقول، قال ابن عبد البر: جُلَّ رواة مالك لم يصرحوا برفعه، وزواه روح بن القاسم مصرحاً برفعه، وكذا أخرجه الدارقطني في «الترائب» من طريق إسماعيل بن سلمة بن قعنب، عن مالك مصرحاً برفعه، والحديث مخرج في صحيح البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم بألفاظ متقاربة، منها شَرَّ الطعام طعام الوليمة يُدعى لها الأغنياء ويُترك الفقراء. وفي الباب عن ابن عمر عند أبي الشيخ، وعن ابن عباس عند البزار، ذكره الحافظ في «التلخيص»^(٥).

(٣) قوله: يُدعى لها، أي طعام الوليمة التي شأنها أن يُدعى لها الأغنياء ويُترك الفقراء، فالتعريف في الوليمة للعهد الخارجي، وكان من عادتهم أنهم يدعون لها الأغنياء، وجملة «يدعى لها» استتاف بيان للشربة أو هو صفة للوليمة، بجعل اللام للعهد الذهني، وعلى كل تقدير فليس فيه وفي أمثاله من الأخبار المرقوعة تقييح طعام الوليمة مطلقاً بل طعام الوليمة الخاص، ومنهم من حمّله على =

(١) كذا في الأوجز ٤٤٧/٩.

(٢) وكذا في فتح الباري ٢٤٥/٩.

المساكين^(١)، ومن لم يأت^(٢) الدعوة فقد عصي الله^(٣) ورسوله .

٨٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعته يقول: إن غيظاً^(٤) دعا رسول الله ﷺ إلى طعام منعه^(٥)، قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرب^(٦) إلى رسول الله ﷺ خبزاً من شعير ومرقاً^(٧) فيه

= مطلق الوليمة، وقوله يدعى لهاه بياناً واقعياً باعتبار الغالب فاحتاج إلى حذف «من» التمييزية، والأول أولى كما حققه الطيبي وغيره من معشي المشكاة.

(١) قوله: ويترك المساكين، قال النووي: بين الحديث وجه كونه شراً الطعام بأنه يدعى له الغني ويترك المحتاج لأكله، والأولى العكس وليس فيه ما يدل على حرمة الأكل إذ لم يقل أحد بحرمة الإجابة، وإنما هو ترك الأولى، والقصد من الحديث الحث على دعوة الفقير وأن لا يقتصر على الأغنياء.

(٢) قوله: ومن لم يأت الدعوة، الظاهر منه مطلق الدعوة، وحمله جمع من شراح الحديث على الوليمة بناءً على وجوب إجابته جمعاً بينه وبين الروايات الأخرى.

(٣) هذا يدل على أنه مرفوع مسند لأنه لا دخل في هذا الحكم لرأي الصحابي.

(٤) بتشديد الباء: الذي يخطئ الثياب. قال الحافظ: لا يُعرف اسمه.

(٥) أي طبخه وهما.

(٦) أي الداهي.

(٧) شوربا بفتحين^(١).

(١) باللغة الأردنية.

دُبَاء^(١)، قال أنس: فرأيت رسول الله ﷺ يَتَّبِعُ^(٢) الدُّبَاءَ من حول^(٣) القصعة^(٤)، فلم أزل^(٥) أَحِبُّ الدُّبَاءَ منذ يومئذ.

(١) قوله: فيه دُبَاء، بضم الدال وشدّ الباء والمدّ، الواحدة دبَاءة فهمزته منقلبة عن حرف علة أي فيه قرع، قاله الزرقاني. وعند الترمذي وغيره زيادة: وَلَذِيذُ أَي لحم معلوج مُجَقَّف في الشس أو غيرها، قال علي القاري في شرح «شمائل الترمذي»: في الحديث جواز أكل الشريف طعام مَنْ دونه من محترف وغيره وإجابة دعوته ومؤكلة الخادم، وفيه الإجابة إلى الطعام وإن كان قليلاً، ذكره العسقلاني، وأنه يَسُنُّ محبة الدُّبَاءَ لمحبة رسول الله ﷺ وكذا كل شيء كان يحبه، ذكره النووي، وأن كسب الخياط ليس يذني.

(٢) بالتاءين من التَّبِع: أي يطلب ويتجسس الدُّبَاءَ من أطراف القصعة.

(٣) قوله: من حول القصعة، هي بالفتح ما يأكل منها عشرة أنفس، وفي بعض نسخ «شمائل الترمذي» حول الصُّفحة، وهي بالفتح إناء يأكل منها خمسة أنفس، وفي رواية متنق عليها حوالي القصعة، وهو بفتح اللام ومكون الياء مفرد اللفظ مجموع المعنى أي من جوانبها، ولا يعارضه نهيه ﷺ عن مثل ذلك، وقوله: كل مما يليك، لأنه للقدّر والإيذاء. وفيه دليل على أن الطعام إذا كان مختلفاً بجوز أن يَمُدَّ يده إلى ما لا يليه إذا لم يعرف من صاحبه كراهة، وكذا في «جمع الوسائل» لشرح الشمائل للقاري.

(٤) في نسخة: الصُّفحة^(٦).

(٥) قوله: فلم أزل، وفي نسخة قال: هذا قول أنس أي فلم أزل أَحِبُّ الدُّبَاءَ محبة شرعية أو زائدة على ما كان قبل من حين رأيت رسول الله ﷺ يَتَّبِعُ ويحبه^(٧). وفي جامع الترمذي عن أبي طالبوت قال: دخلت على أنس بن مالك =

(٦) قال القاري في جمع الوسائل: كان سبب محبته ﷺ له ما فيه من إفادة العقل والرطوبة المحتدلة. أوجز المسالك ٤٥٥/٩. (٢) في نسخة: «الصفحة»، وهو خطأ.

٨٨٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال أبو طلحة^(١) لأم سليم: لقد سمعت^(٢) صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً

= وهو يأكل القرع، وهو يقول: ما لك شجرة ما أجبك إلا لحب رسول الله ﷺ إياك^(٣).

(١) قوله: قال أبو طلحة، هو جد إسحاق شيخ مالك في هذه الرواية، وزوج أم أنس، اسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام التجاري الخزرجي الأنصاري شهد بيعة العقبة، وشهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وقال له رسول الله ﷺ صوتي في الجيش خير من مائة رجل، مات سنة ٣٦ أو سنة ٣٤ أو سنة ٥١ على الاختلاف، وزوجته أم سليم بضم السين بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام التجارية الأنصارية، اسمها سهلة بالفتح أو رُميلة مصغراً، أو رُميلة أو مليكة مصغرين، أو الغميصاء أو الرُميصاء^(٢) بضم أولهما، كانت تحت مالك بن أبي النضر، والد أنس في الجاهلية، فلما جاء الله بالإسلام أسلمت مع قومها وعرضت الإسلام على زوجها فغضب وهلك كافراً، فترجها أبو طلحة وولدت له غلاماً مات صغيراً، وهو أبو حمير المذكور في حديث النُّفَيْر، ثم ولدت له عبد الله بن أبي طلحة فبورك فيه، وهو والد إسحاق، وإخوته كانوا عشرة، كلهم أخذ عنهم العلم، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

(٢) وكان ذلك في غزوة الخندق كما صرح به في رواية.

(١) انظر سنن الترمذي ٣٨٤/٤ باب ما جاء في أكل اللبنة، كتاب الأطعمة.

(٢) صحابية، فاضلة، توليت في خلافة عثمان: تقريب التهذيب ٢/٢٢٢.

أعرف^(١) فيه الجوع فهل عندك من شيء؟^(٢) قالت: نعم، فأخرجت أقراصاً^(٣) من شعير، ثم أخذت خماراً^(٤) لها ثم لفت الخبز ببعضه^(٥)، ثم دنته^(٦) تحت يدي وردتني^(٧) ببعضه، ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ، فذهبت به^(٨)، فوجدت رسول الله ﷺ جالساً^(٩) في

(١) قوله: أعرف فيه الجوع، فيه رد على دعوى ابن جبان أنه لم يكن يجوع، وأن أحاديث ربط الحجر على البطن تصحيف محتجاً بقوله ﷺ يطعمني ربي وسقيني، ورد بأن الأحاديث صحيحة فوجب الحمل على اختلاف الأحوال كما بسطه القسطلاني في «المواهب».

(٢) أي لأكله.

(٣) قوله: أقراصاً، جمع قرص بالضم قطعة من عجين مقطوع منه، ويقال لقطعة الخبز، ولأحمد: عمدت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطحته. وعند البخاري: إلى مد من شعير فطحته ثم عملته عصيدة أي خلطته بالسمن. ولمسلم: أتى أبو طلحة بمدين من شعير فأمر فصنع طعاماً. قال الحافظ: ولا منافاة لاحتمال تعدد القصة أو أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظه الآخر.

(٤) بالكسر أي القنعة التي تقنع بها المرأة رأسها.

(٥) أي الخمار، أي جعل الخبز ملفوفاً فيه.

(٦) بتشديد السين: أي أدخلته بقوة تحت إبطي.

(٧) أي جعلت بعض الخمار رداء علي حفاظة من الشمس وغيره.

(٨) أي بذلك الخبز.

(٩) قوله: جالساً في المسجد، المراد به الموضع الذي أحده للصلاة عند الخندق في غزوة الأحزاب لا المسجد النبوي، فإن القصة كانت خارج المدينة، كما صرح به شراح صحيح البخاري.

المسجد ومعه الناس، فقامت عليهم^(١)، فقال لي رسول الله ﷺ :
 (٢) «أرسلتك أبو طلحة؟ قلت: نعم، قال: فقال: يطعام^(٣)؟ قلت: نعم،
 فقال رسول الله ﷺ لمن معه: قوموا^(٤)، قال: فانطلقت^(٥) بين أيديهم،
 ثم رجعت إلى أبي طلحة، فأخبرته^(٦)، فقال أبو طلحة: يا أم سليم قد
 جاء رسول الله ﷺ بالناس^(٧)، وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم^(٨)،

(١) أي وقفت عندهم قاصداً أن أخلو برسول الله ﷺ وأحضرتك انخبز عنده.

(٢) بجملة الاستفهام.

(٣) في رواية يحيى: «لطعام» باللام أي لأجله.

(٤) قوله: قوموا، ظاهره أنه فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله، وأول
 الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلوا الخبز مع أنس، فيجمع بأنهما أرادا
 بوزن الخبز أن يأخذه فيأكله. فلما رحل أنس ورأى كثرة الناس حوله استحيى
 وأظهر أنه يذره ليقوم وحده إلى المنزل ليحصل قصده من إطعامه. وأكثر الروايات
 في صحيح مسلم وغيره يقتضي أن أبا طلحة استدعاه، كذا ذكره الحافظ في «فتح
 الباري».

(٥) قوله: فانطلقت بين أيديهم، أي متتبعاً عليهم، وفي رواية: فلما قلت
 له: إن أبي يدهوك، قال لأصحابه: تعالوا، ثم أخذ بيدي فشدها، ثم أقبل
 بأصحابه حتى إذا ذنوا أرسل يدي فشطت وأنا حزين لكثرة ما جاء معه.

(٦) في رواية فقال أبو طلحة: يا أنس فضحتنا.

(٧) أي بالجماعة الكثيرة.

(٨) أي قدر ما يكفيهم.

كيف نصنع؟ فقالت: الله ورسوله أعلم^(١)، قال: فانطلق^(٢) أبو طلحة حتى لقي^(٣) رسول الله ﷺ، فأقبل هو ورسول الله ﷺ حتى دخلا^(٤)، فقال رسول الله ﷺ: هَلُمِّي^(٥) يا أم سليم ما عندك، فجاءت بذلك^(٦) الخبز، قال: فأمر به رسول الله ﷺ فَتَت^(٧)، وعَصَرَت أم سليم عُكَّةَ لها^(٨)، فادَمَّتْه^(٩)، ثم قال رسول الله ﷺ فيه ما شاء الله^(١٠) أن يقول، ثم

(١) قوله الله ورسوله أعلم، أي منك وما بحالك وحالتنا، أُمّارت بـعَسَ عَقْلُهَا إِلَى أَنْ لَا يَسْمَعَ التَّحَرُّمَ وَالْحَرَمَ. فإنه أعلم فلما جاء الناس لا بد أن يظهر أمر خارق العادة.

(٢) أي من بيته مستقلاً لنبئ.

(٣) قوله: حتى لقي، زاد في رواية فقال: يا رسول الله ما عندنا إلا قرص عملته أم سليم، وفي رواية قال: إنما أرسلتُ أنما يدعوك وحدك وم يكن عندنا ما يُشبع من أرى، فقال رسول الله ﷺ ادخل فإن الله سيبارك في ما عندك.

(٤) أي في بيت أبي طلحة وقعد من معه بالياب.

(٥) قوله: هَلُمِّي، قال الزرقاني: باباء على لغة تميم، وفي رواية: هَلُمُّ بلاياء على لغة الحجاز أي هات يا أم سليم ما عندك.

(٦) الذي كانت أرسلت به مع أنس.

(٧) بضم الفاء وتشديد التاء أي كسر كسرات وقطعت قطعات.

(٨) قوله: عُكَّةَ لها، بضم النون وتشديد الكاف: إناء من جلد مستدير يجعل فيه السمن غالباً، وعند أحمد فقال: هل من سمن؟ فقال أبو طلحة: قد كان في العُكَّةَ شيء فجاء بها فجعلها يعصرها حتى خرج منه.

(٩) أي جعلت ما خرج إذاً له.

(١٠) قوله: ما شاء الله أن يقول، عند مسلم فمسحها ودعا بالبركة، وعند =

قال: ائذن لعشرة^(١)، فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا^(٢)، ثم قال: ائذن لعشرة، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا، ثم قال: ائذن لعشرة، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا، ثم قال: ائذن لعشرة، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا، ثم قال: ائذن لعشرة، حتى^(٣) أكل القوم^(٤) كلهم، وشبعوا وهم سبعون أو ثمانون^(٥) رجلاً.

= أحمد: فتح رباطها أي العكة وقال: بسم الله اللهم أعظم فيها البركة، وفي رواية له: ثم مسح القرص فانتفخ وقال بسم الله.

(١) أي ممن كانوا قعدوا خارج البيت.

(٢) في رواية لأحمد، ثم قال لهم: قوموا وليدخل عشرة مكانكم.

(٣) أي فما زال يدخل عشرة عشرة حتى... إلخ.

(٤) قوله: حتى أكل القوم كلهم، ولمسلم من حديث أنس: حتى لم يبق منهم إلا دخل فأكل حتى شبع، وفي رواية له: ثم أخذ ما بقي، فجمعه ودعاه بالبركة، فعاد كما كان، وفي رواية لأحمد ثم أكل ﷺ وأهل البيت وتركوا سؤراً، أي فضلاً، وفي رواية لمسلم: وأفضلوا ما بلغوا جيرانهم. قال الحافظ ابن حجر: سئلت في مجلس الإملاء عن حكمة تبعضهم، فقلت: يحتمل أنه صرف قلة الطعام، وأنه في صحفة واحدة فلا يتصور أن يتحللها ذلك العدد الكثير، فقيل: لم لا يدخل الكل، ويظهر من لم يسمه التحليق، وكان أبلغ في اشتراك الجميع في الاطلاع على المعجزة بخلاف التبعض في الدخول لاحتمال تكرار وضع الطعام في الصحفة، فقلت: يحتمل أن ذلك لضيق البيت^(١).

(٥) بالشك من الراوي، وعند مسلم من حديث أنس: ذكر ثمانين من غير شك، وعند أحمد كانوا ثيفاً وثمانين.

قال محمد: وهذا نأخذ. ينبغي^(١) للرجل أن يجيب الدعوة العامة، ولا يتخلف عنها إلا لعلة، فاما الدعوة الخاصة فإن شاء أجاب وإن شاء لم يجيب.

٨٨٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: طعام الاثنين^(٢) كافٍ للثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ للأربعة.

(١) قوله: ينبغي، على سبيل الشئ والتأكد. للرجل أن يجيب الدعوة العامة، التي لا تكون لرجل خاص بحيث نعلم الداعي أنه لا يحضر لا يفعله. ولا يتخلف عنها، أي من الدعوة العامة. إلا لعلة بالكر، كمرض وحاجة ونحو ذلك، فلما الدعوة الخاصة فإن شاء أجاب وهو السنة إذا خلا عن الرياء والسمعة ونحو ذلك، لأنه من حسن البشارة. وإن شاء لم يجيب، إلا إذا خاف ملال أخيه.

(٢) قوله: طعام الاثنين، أي الطعام الذي يشبع الاثنين كافٍ للثلاثة، والمشبع للثلاثة كافٍ للأربعة. وفي «صحيح مسلم» من حديث عائشة: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية، وعند ابن ماجه: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة وإن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة. وعند الطبراني: كلوا جميعاً ولا تفرقوا فإن الطعام الواحد يكفي الاثنين. والفرس من هذه الأحاديث الحس على المكلمة والتغنى بالكفاية، والمواصلة بأنه ينبغي إدخال ثالث لطعامهما وزابع أيضاً حسبما يحضر وإن البركة تنشأ من كثرة الاجتماع^(٣) فكلما ازداد الجمع زادت، كذا في «الكوكب الدراري» و«فتح الباري» وغيرهما.

(١) قال ابن بطال: الاجتماع على الطعام من أسباب البركة. فتح الباري ٥٧٤/١٠.

١٧ - (باب فضل المدينة^(١))

٨٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله: أن أعرابياً^(٢) بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، ثم أصابه وَعَكُ^(٣) بالمدينة، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال: أفلني^(٤) بيعتي، فأبى^(٥)، ثم جاء فقال: أفلني بيعتي، فأبى، ثم جاء فقال: أفلني

(١) النبوة على ساكنها أفضل الصلوات والتحية.

(٢) قوله: أن أعرابياً، قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه إلا أن الزمخشري ذكر في «ربيع الأبرار» أنه قيس بن أبي حازم، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور، صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات، فإن كان محظوظاً فلهذه رجل آخر، وفي «الذيل» لأبي موسى المدني في الصحابة قيس بن حازم المنقري.

(٣) قوله: وَعَكُ، بالفتح ويفتحين، الحُمَى، وكانت المدينة في أوائل الإسلام ذا وياحٍ وحُمَى شديدة، فلما دعا النبي ﷺ، فنقل حُمَاهَا إلى الجُحْفَةِ وكانت إذ ذاك مسكن اليهود وصارت المدينة أطيب البلاد أرضاً وهواءً وماءً ورد بذلك اختيار بسطها السيوطي في رسالته «كشف الغمى عن فضل الحُمَى».

(٤) من الإقالة، أي ردّ عليّ بيعتي فإني لست براضٍ به^(١).

(٥) قوله: فأبى، وقيل: إنما استقاله من الهجرة، ولم يُردّ الارتداد عن :

(١) قوله: (أفلني بيعتي) إنما كان ظناً منه أن البيعة كما كانت اتعقدت به ﷺ فلكذلك انفساخها مشروط بحشيته وإرادته، ولم يكن الأمر كذلك بل للحداد في ذلك على عقيدة المسترشد بإرادته إن ثبت على عهد الذي علق فلكذلك وإلا انفسخ، وإنما أبى النبي ﷺ إقالته ذلك الذي عهد لأنه كان ارتداداً من الإسلام، فكيف لا ينكره النبي ﷺ. الكوكب الدرّي ٤٥٩/٤.

يعني، فأبى، فخرج^(١) الأعرابي، فقال رسول الله ﷺ: إن المدينة كالكير^(٢)، تنفي خبيثها وتنصع طيبها.

١٨ - (باب اقتناء^(٣) الكلب)

٨٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن خُصيفة، أن السائب بن

الإسلام، ولو أراد الردة لقتله هناك، وقيل: استغله من القيام بالمدينة، وقيل: كانت بيعته على الإسلام إن كانت بعد^(١) الفتح فلم يُقنه، لأنه لا يحل الرجوع إلى الكفر، وإن كان قبله فهي على الهجرة والمقام مع المدينة ولا يحل للمهاجر أن يرجع إلى وطنه الأصلي.

(١) أي من المدينة إلى البو.

(٢) قوله: إن المدينة كالكير، بكسر الكاف المنفخ الذي يُفخ به النار، أو الموضع المشتمل عليها. تنفي، بفتح الفوقية وسكون النون وبالفاء. خبيثها، بفتحين ما تبرزه النار من وسخ وقذر من الذهب والفضة، ويروى بضم الخاء وسكون الباء. وتنصع، بفتح الفوقية، وفي رواية بفتح التحتية وسكون النون وفتح الصاد من التصوع، بمعنى الخلوص أي يخلص ويميز. طيبها، بكسر الطاء وسكون الياء، شبه المدينة وما يصيب ساكنها من الجهد بالكير، وما يلحقه عليه بمنزلة الخبث فيذهب الخبث ويبقى الطيب، فكذا المدينة تنفي شرورها^(٢) بالبلاء وتطهر خيارهم وتركبهم، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) أي انخافه وتربته.

(١) في الأصل: «قبل الفتح»، وهو تحريف. انظر شرح الزرقاني (٢٢١/٤).

(٢) قال العيني: فإن قلت إن المنافقين سكنوا في المدينة وماتوا بها ولم تنفهم، قلت: كانت المدينة دارهم أصلاً ولم يسكنوها بالإسلام ولا حباً له، وإنما سكنوها لما فيها من أصل معاشهم، ولم يرد ﷺ بضرب المثل إلا من عقد الإسلام راغباً فيه ثم خيبت قلبه. حمله القاري ٢٤٩/١٠.

يزيد أخيره، أنه سمع سفيان^(١) بن أبي زهير وهو رجل من شُئْوَعة، وهو^(٢) من أصحاب رسول الله ﷺ يحدث^(٣) أناً معه، وهو عند باب المسجد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من اقتنى^(٤) كلباً لا يُغني به

(١) قوله: سفيان بن أبي زهير، بضم الزاء، قال ابن المديني وخليفة: اسم أبيه القرد، وقيل: نمير بن عبد الله بن مالك، ويقال له التميمي لأنه من ولد النمر بن عثمان بن نصر بن زهران، نزل المدينة، وكان رجلاً من لُؤد بفتح الهمزة وسكون الزاء المعجمة، شُئْوَعة بفتح الشين وضم النون بعد الواو همزة مفتوحة ابن العوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان من سبأ، قبيلة معروفة، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) هذا كلام أحد الرواة والظاهر أن قائله السائب بن يزيد.

(٣) أي سمع سفيان حال كونه يحدث عند باب المسجد النبوي.

(٤) قوله: من اقتنى، من الاقتناء، وهو من القنبة بالكسر أي اتخذ كلباً. لا يغني به، أي لا يحفظ صاحبه به أو لا يحفظ الكلب بنفسه، أو لأجل صاحبه، وفي «موطأ يحيى»: لا يغني عنه زرعاً، بالفتح أي حرثاً. ولا ضرعاً، بالفتح المراد به المواشي أصحاب الضروع كالغنم والبقر. نقص من عمله، أي لجر أعماله وثواب عبادته كل يوم من أيام الاقتناء ما لم يتب. قيراط، قال الباجي: هو قدر لا يعلمه إلا الله يعني أن الاقتناء يكون سبباً لنقصان ثوابه وحرماته، فإن من السيئات ما يحبط الحسنات، وقيل: المراد من النقص أن الإثم الحاصل بقدر قيراط أو قيراطين فيوازن ذلك القدر من أجر عمله، وقيل: المراد أنه لو لم يتخذه لكان عمله كاملاً، فإذا اتخذته نقص من ذلك العمل. وسبب النقص إما امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه كلب أو ما يلحق المارّين من الأذى أو عقوبة لمخالفة النهي عن الاتخاذ، وفي رواية ابن عمر نقص من عمله قيراطان، قال الزرقاني: قيل من عمل الليل قيراط، ومن عمل النهار قيراط، وقيل: من الغرض قيراط، ومن النفل قيراط، ولا يخالفه قوله في الحديث السابق: قيراط لأن الحكم للزائد أو ينزل على حالين.

زرعاً ولا ضرعاً تُقَص من عمله كل يوم قيراط. قال^(١): قلت: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: إي^(٢) ورب الكعبة ورب هذا المسجد.

قال محمد: يكره^(٣) اقتناء الكلب لغير منفعة، فأما كلب الزرع أو الضرع أو الصيد أو الحرس^(٤) فلا بأس به.

٨٩٢ - أخبرنا مالك، عن عبد الملك^(٥) بن قيسرة، عن إبراهيم

(١) أي السائب من سفيان طلباً لتحقيق روايته.

(٢) بالكسر^(١) كلمة لإيجاب أي نعم أنا سمعت منه.

(٣) قوله: يكره اقتناء الكلب لغير منفعة، هذا بالإجماع، وأما بيعه فلا يجوز عند الشافعي مطلقاً، وبه قال أحمد، وعند بعض المالكية يجوز بيع الكلب المأذون بأمساكه، وعندنا يجوز مطلقاً إلا إذا كان عقراً لا يقبل التعليم والأدلة المذكورة في الهداية وشروحها.

(٤) بالفتح أي حفاظة البيوت وغيرها.

(٥) قوله: عن عبد الملك بن قيسرة، بفتح الميم وفتح السين بينهما ياء مثناة تحتية، كذا ضبطه في «المعني» وفي «تهذيب التهذيب» عبد الملك بن ميرة الهلالي، أبو زيد العامري الكوفي، روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وطائفة وسعيد بن جبير وغيرهم، وعنه شعبة وسمر ومنصور، قال ابن معين والنسائي والعجلي: ثقة، وذكره البخاري في من مات في العشر الثاني من المائة الثانية. ■

(١) (أي) حرف جواب بمعنى: ورب هذا المسجد، لولولقسم، هكذا نطق البخاري، وفي رواية سليمان بن بلال: رب هذه القبلة، قال الحافظ: القسم لتأكيد وإن كان السامع مصدقاً، كذا في الأوجز ١٥/١٦٣.

النَّخَعِي قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْبَيْتِ الْقَاصِي^(١) فِي الْكَلْبِ
يَتَخَذَرْنَهُ.

قال محمد: فهذا^(٢) للحرَّس.

٨٩٣ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍ، قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا — إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيًا^(٣) — نَقَصَ مِنْ
حِمْلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطَانٍ.

= انتهى ملخصاً. وهناك ابن ميسرة آخر وهو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة
العزمي الكوفي، روى عن أنس وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبيرة، وعنه شعبة
والشوري والقطان وغيرهم، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وابن مسعود وغيرهم
مات سنة ١٤٥، ذكره في «تهذيب التهذيب» أيضاً.

(١) أي العبد عن العمارة المحتاح إلى الحرامة.

(٢) قوله: فهذا، أي هذا الذي رخصه رسول الله ﷺ لِأَهْلِ الْبَيْتِ الْقَاصِي
كَانَ لِلْحَفْظِ، فَعَلِمَ جَوَازَهُ مِنْهُ.

(٣) قوله: أو ضارياً، أي معلماً للصيد معتاداً له، ومقتضى هذه الرواية
حصص الجواز في كلب الصيد وحفظ المواشي، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم
والترمذي وغيرهما إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، ومدار الحصر على اختلاف المقامات
واعتماد السامعين، فالمقام الأول اقتضى إخراج كلب الصيد، والثاني استثناء كلب
الزَّوْعِ وَلَا تَنَافِي فِي ذَلِكَ، كَذَا فِي «الكوكب الدراري».

١٩ - (باب ما يُكره من الكذب

وسوء الظن والتجسس^(١) والنميمة^(٢))

٨٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم، عن^(٣)

عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ سأل رجل فقال: يا رسول الله أكذب^(٤) أم أتي؟ قال رسول الله ﷺ: لا خير^(٥) في الكذب، فقال يا رسول الله: أجد^(٦)ها وأقول^(٧)، قال^(٨) رسول الله ﷺ: لا جناح^(٩) عليك.

قال محمد: وهذا نأخذ. لا خير في الكذب في جد^(١٠) ولا هزل،

(١) أي التجسس عن عيوب الناس وسرائرهم.

(٢) أي نقل كلام قوم إلى قوم على جهة الإفاد.

(٣) قوله: عن عطاء بن يسار، ليس في «موطأ يحيى» ذكره، بل فيه مالك عن صفوان بن سليم أن رجلاً، الحديث، قال ابن عبد البر: لا أحفظه مستنداً بوجه من الوجوه، ورواه ابن عينة عن صفوان، عن عطاء مرسلًا.

(٤) يحلف الاستفهام أي أكذب من أمأتي؟

(٥) أي بل هو شر كله من أمرته كان لو من غيرها.

(٦) قوله: أجد^(٦)ها، يحلف همزة الاستفهام أي أجد^(٦)ها من الوعدة. وأقول، أي لها يلساني أفعل لك كذا وكذا ولا يكون في نيتي إيذائه.

(٧) في رواية «يحيى»: فقال أي في جوابه.

(٨) قوله: لا جناح، بالضم أي لا إثم عليك في ذلك، للفرق بين الكذب والوعد لأن ذلك ماضٍ وهذا مستقبل، وقد يمكنه تصديق خبره فيه، قاله الباجي في «شرح الموطأ».

(٩) قوله: في جد، بكسر الجيم وتشديد الدال خلاف الهزل، والهزل =

فإن وسع الكذب^(١) في شيء ففي خصلة واحدة أن ترفع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة، فهذا نرجو أن لا يكون به بأس.

٨٩٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأصرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: إياكم^(٢) والظن، فإن الظن أكذب^(٣) الحديث.....

= بالفتح إظهار ما ليس في قلبه وصدق معناه بلسانه لرضاء المخاطب وسروره ونحو ذلك.

(١) قوله: وسع الكذب، أي إن جاز في صورة ففي صورة واحدة وهي أن توقع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة بكسر اللام أي ظلماً بسبب الكذب، ومنه الكذب للإصلاح بين الناس، وفيه إشارة إلى أن التعريض في مثل هذه الصور أحوط.

(٢) قوله: إياكم والظن، أي احذروا وقوا أنفسكم من الظن، أي عن السوء بالمسلم وهو تهمة يميل إليها^(٤) القلب بلا دليل، ويركن إليها والمراد به عقد القلب، وحكمه على غيره بالسوء بلا دليل، وهو حرام كسوء القول، وأما الخراطير وحديث النفس فعفو، كذا حقه الغزالي في (إحياء العلوم).

(٣) قوله: أكذب الحديث، أي حديث النفس لأنه يكون بوسوسة الشيطان في قلب الإنسان، قال الخطابي: ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالباً، بل المراد ترك تحييق الظن الذي يضر بالمعتقون به، وكذا ما يقع في القلب بلا دليل، وقال عياض: استدل بالتحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأي، وحمله المحققون على ظن مجرّد عن الدليل ليس مبنياً على أصل ولا تحقيق نظر.

(١) في الأصل إليه، وهو تحريف.

ولا تجسسوا^(١) ولا تنافسوا^(٢) ولا تحاسدوا^(٣) ولا تباغضوا^(٤) ولا تدابروا، وكونوا عباداً^(٥) الله إخواناً^(٦).

٨٩٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن

(١) قوله: ولا تجسسوا، من التجسس، وهو البحث والتفتيش عن معائب الناس وسرائرهم، وفي رواية: بزيادة «ولا تحسسوا» بالحاء مكان الجيم من التجسس، وهو بمعنى التجسس، ومنهم من فرق بأن الذي بالحاء استماع حديث القوم، والثاني البحث عن العورات، رقيق غير ذلك، كما بسطه الزرقاني في «شرح».

(٢) قوله: ولا تنافسوا، من المنافسة، الرغبة في الشيء وطلب الانفراد به، وحُلُوهُ فيه، والمنهي عنه التنافس في أمور الدنيا لطلب الملو والفخر على الناس، وأما في أمور الخير فجائز، بل مستحب لقوله تعالى: ﴿فليتنافس المتنافسون﴾^(١).

(٣) قوله: ولا تحاسدوا، من الحسد وهو تمنّي زوال ما أنعم الله على غيره لأواه لنفسه أم لم يود، وأما تمنّي مثله لنفسه من غير أن يزول عن غيره فهو غبطة بالكسر جائزة.

(٤) قوله: ولا تباغضوا، أي لا تكسبوا أسباباً مفضية إلى البغض والعداوة، وهو مذموم إذا كان لغير الله، وأما إن كان في الله فهو مندوب، وكذا التدابر أي مهاجرة أخيه وترك السلام والكلام معه، كأنّ كلّاً منهما يُؤلّي ذنبه ويُعرض عن أخيه فإن لم يكن في الله فهو حرام، وإن كان لله كمهاجرة أهل البدع من حيث ابتدأهم فهو مندوب، كما بسطه السيوطي في رسالته «الزجر بالهجرة».

(٥) أي عبيده الخواص الكاملين.

(٦)، خير بعد خبر أي متآخين ومتحابين في ما بينهم.

(١) سورة المطففين: الآية ٢٦.

أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: من شرَّ الناس^(١) ذو الوجهين الذي^(٢) يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه.

٢٠ — (باب الاستغفار^(٣) عن المسألة والصدقة)

٨٩٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري: أنَّ ناساً^(٤) من الأنصار سألوا

(١) أي عند الله يوم القيامة.

(٢) قوله: الذي يأتي، تفسير لذي الوجهين وإشارة إلى أنه ليس المراد به تعدد الوجه حقيقة فما جعل الله لرجل من وجهين في جسده، بل المراد أنه يأتي قوماً بوجه وقوماً بوجه آخر، فيظهر عند كل أحد ما يخفيه عن الآخر كذباً وخداعاً، وإفساداً ونفاقاً.

(٣) قوله: باب الاستغفار^(١) عن المسألة، أي السؤال، وأخذ الصدقة أي طلب العفّة والكفّ عنه من غير حاجة.

(٤) قوله: أنَّ ناساً، قال الحافظ ابن حجر: لم يتعين لي أسماؤهم إلا أنَّ في النسائي ما يدل على أن أبا سعيد الراوي منهم، وللطبراني عن حكيم بن حزام أنه خوطب ببعض ذلك لكنه ليس أنصارياً إلا بالمعنى الأعم، وردّه العيني بأنَّ في النسائي عن أبي سعيد: مرَّختني أمي إلى رسول الله ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة فأتته فاستقبلني، فقال: من استغنى أغناه الله، الحديث وزاد فيه: من سأل وله أوقية فقد الحف، فقست: ناقتي خير من أوقية فرجعت ولم أسأله. وليت شعري أي دلالة هذا من أنواع الدلالات وليس فيه شيء يدل على كونه مع الأنصار في حالة سؤالهم.

(١) ترجم البخاري: باب الاستغفار عن المسألة، قال الحافظ: أي في شيء من غير المصالح الدينية، فتح الباري ٣/٣٣٦.

رسول الله ﷺ فاعطاهم، ثم سألوه فاعطاهم، ثم سألوه فاعطاهم، حتى أنفذ^(١) ما عنده، فقال: ما يكن^(٢) عندي من خير فلن أدخره^(٣) عنكم، من يستعِف^(٤) يَغْفُه^(٥) الله، ومن يستغن^(٦) يُغْنِه الله، ومن يتَصَبَّر^(٧) يُصْبِرَه الله، وما أعطى أحد عطاءً هو خير^(٨)، وأوسع من الصبر^(٩).

٨٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هبيل الله بن أبي بكر، أن أبا^(١٠)

(١) أي أفرغ وأنتى، ولم يبق منه شيء.

(٢) شرطية وفي رواية: ما يكون فما موصولة.

(٣) قوله: فلن أدخره، بتشديد الدال المهملة أي لن أحفظه وأجعل ذخيرة معرضاً عنكم بل كل ما يكون عندي أعطيه لكم.

(٤) بتشديد الفاء وكسر العين أي يطلب العفة، ويكف عن السؤال.

(٥) قوله: يَغْفُه، بفتح حرف المضارع وضم العين وفتح الفاء المشددة، أو من الإغفاف أي يرزقه العفة ويوفقه ما يمنعه عن الذلة.

(٦) قوله: ومن يستغن، أي يظهر الغنى بما عنده عن المسألة. يُغْنِه الله، من الإغناء أي يمدد بالغنى عن الناس فلا يحتاج إلى أحد.

(٧) قوله: ومن يتصبر، بتشديد الباء أي يعالج صبراً ويتكلفه مع الضيق. يُصْبِرَه الله، أي يرزقه صبراً ويوفقه له.

(٨) في رواية خيراً بالنصب صفة عطاء.

(٩) لكونه جامعاً لمكارم الأخلاق.

(١٠) قوله: أن أبا، أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وفي رواية أحمد بن منصور البلخي، عن مالك، عن عبد الله، عن أبيه، عن أنس.

أخبره: أن رسول الله ﷺ استعمل (١) رجلاً من بني عبد الأشهل (٢) على الصدقة، فلما قدم سأله أبجرة (٣) من الصدقة، قال (٤): فغضب رسول الله ﷺ حتى عُرف (٥) الغضب في وجهه، وكان مما يُعرف به الغضب في وجهه أن (٦) يَحْمَرُّ عيناه، ثم قال: الرجل يسألني ما (٧) لا يصلح لي ولا له، فإن منعته كرهت (٨) المنع، وإن أعطيته أعطيته ما لا (٩) يصلح لي ولا له، فقال الرجل: لا أسألك منها (١٠) شيئاً أبداً.

قال محمد: لا ينبغي أن يُعطى من الصدقة (١١) غنياً. وإنما نرى (١٢)

(١) أي جعله عاملاً وناظراً.

(٢) بالفتح وسكون الشين: بطن من الأوس.

(٣) قوله: أبجرة، بالفتح وسكون الباء وكسر العين جمع بجر، أي سأله عدداً من تلك الإبل زيادة على قدر عمله.

(٤) أي الراوي.

(٥) أي باثره وهو الحُمرة.

(٦) لشدة الغضب وكظمه الغيظ.

(٧) ومنه مال الصدقة.

(٨) لتكون جيلته على الجود والكرم.

(٩) لعدم جله لي وله.

(١٠) أي من الصدقة.

(١١) أي إلا العامل عليها بقدر عمله.

(١٢) أي ظُنَّ.

أن النبي ﷺ قال ذلك^(١)، لأن الرجل كان غنياً^(٢)، ولو كان فقيراً لأعطاه منها.

٢١ - (باب الرجل يكتب إلى الرجل يبدأ^(٣) به)

٨٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أنه كتب^(٤) إلى أمير المؤمنين عبد الملك يبايعه^(٥) فكتب^(٦): بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد^(٧)، لعبد

(١) أي ذلك الكلام الدال على الامتناع لذلك العامل.

(٢) قوله: كان غنياً، كما يفيد قوله إن أعطيته أعطيته بما لا يصلح لي وله، فلا يحل له من مال الصدقة إلا بقدر عمله لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾^(١).

(٣) قوله: يبدأ به، أي بالرجل المكتوب إليه، ويذكر اسمه ونعته في صدر مراسلته، ثم يذكر اسم نفسه وما يقوم مقامه.

(٤) قوله: أنه كتب، في رواية البخاري، عن ابن دينار قال: شهدت ابن عمر حين اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان، يعني بعد قتل عبد الله بن الزبير، وانتظام الملك له وفقره به، ومبايعة الناس له.

(٥) جملة حاله.

(٦) أعاده تفسيراً وثبثاً.

(٧) قوله: بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد، هذه كلمة ينبغي استعمالها في صدور الكتب والرسائل، وقد استعمالها النبي ﷺ في صدور مكاتبه إلى كسرى =

(١) سورة التوبة: الآية ٦٠.

الله^(١) عبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر، سلام عليك^(٢)، فإني أحمد^(٣) إليك الله الذي لا إله إلا هو وأقر^(٤) لك بالسمع^(٥) والطاعة على

= وهرقل وغيرهما، ويقال: أول من تكلم بها دلود على نبينا وعليه الصلاة والسلام، ويستحب أيضاً البداية بالبسملة، وعليه كانت كتب النبي ﷺ بعدما نزلت حكاية كتابه سليمان إلى ملكة سبأ بلقيس: وإنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم، وقد ورد أن النبي ﷺ كان يكتب أولاً باسمك اللهم، كما كان أهل الجاهلية يكتبونه حتى نزلت: ﴿بسم الله فمجرها وممرنها﴾^(١) فكتب بسم الله إلى أن نزلت: ﴿قال ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾ فكتب بسم الله الرحمن إلى أن نزلت آية كتاب سليمان، فكتب البسملة التامة، أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو عبيد عن الشعبي. وفي الباب، عن أبي مالك أخرجه أبو داود في «مراسيله»، وميمون بن مهران، أخرجه ابن أبي حاتم، وكذا عبد الرزاق وابن المنذر، عن قتادة، كما ذكره السيوطي في «الدر المنثور».

(١) قوله: لعبد الله، أي هذا مكتوب لأجده أو اللام بمعنى إلى، ووصفه بعبد الله إشارة إلى أنه ينبغي له الخضوع وعدم الافتراء بالملك.

(٢) قوله: سلام عليك، بالتكثير وهو التعريف فيه متاويان، وقيل: التذكير أولى اقتضاء بما في القرآن: ﴿سلام على نوح﴾ و﴿سلام على إبراهيم﴾ وغير ذلك، وقيل عند الخطاب والمشافهة التعريف أولى اقتداء بالأحاديث الواردة به.

(٣) أي أنهى^(١) إليك حمده.

(٤) أي سمع ما تأمره وتنهى، والإطاعة فيه لقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾^(٢).

(١) سورة هود: الآية ٤١.

(٢) والأظهر أن يقال أحمد الله متبهاً إليك، كما في الأوجز ١٥/١١٥.

(٣) سورة النساء: الآية ٥٩.

سُنَّةِ اللَّهِ^(١)، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا اسْتَطَمَتْ^(٢).

قال محمد: لا بأس إذا كتب الرجل إلى صاحبه أن يبدأ بصاحبه^(٣) قبل نفسه.

٩٠٠ - عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت: أنه كتب إلى معاوية: بسم الله الرحمن الرحيم، لعبد الله معاوية أمير المؤمنين، من زيد بن ثابت^(٤).

(١) قوله: على سُنَّةِ الله، أي على طريقته وطريقة رسوله وشريعته، أشار بذلك إلى ما ورد ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، أخرج الترمذي نحوه وغيره.

(٢) أي في ما قلرت^(١) فإن التكليف والاتباع ليس إلا بحسب الوضع، وما هو خارج عنه.

(٣) أي يذكره قبل ذكره.

(٤) قوله: من زيد بن ثابت، تتمته: سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإني كتبت تسألني عن ميراث الجد والإخوة، وإن الكلالة وكثيراً مما نقضي به في هذه الموارث لا يعلم مبلغها إلا الله، وقد كنا نحضر من ذلك أموراً عند الخلفاء بعد رسول الله ﷺ فوعينا منها ما شئنا أن نعي، فتحن نقضي بعد من استغتنا في الموارث، كذا أورده السيوطي في «الدر المنثور»، في آخر سورة النساء مستنداً إلى رواية الطبراني عن خارجة بن زيد.

(١) قال الباجي: على حسب ما كان النبي ﷺ يأخذ عليهم من قوله: «فيما استطعتم»، وأنه إذا ألزم ذلك للنبي ﷺ بشرط الاستطاعة فبان يفتقر ذلك لغيره أولى وأحرى. لوجز المسالك ٢٦٤/١٥.

ولا بأس^(١) بأن يبدأ الرجل بصاحبه قبل نفسه في الكتاب.

٢٢ - (باب الاستئذان^(٢))

٩٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار^(٣): أن رسول الله ﷺ سأل رجلاً، فقال: يا رسول الله

(١) قوله: ولا بأس، إعادة لما مر تأكيداً. ومراده به بيان الجواز من غير كراهة أخذاً من فعل زيد وابن عمر وإلا فالأفضل هو البداية بنفسه قيل ذكر صاحبه افتدأ بكتاب سليمان، وكتب النبي ﷺ إلى السلاطين فإنها مُصَدَّوَةٌ بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى النجاشي وإلى كسرى وإلى غير ذلك، بل قد وردت فيه أخبار قوية مردوها السيوطي في «الجامع الصغير» وعليّ المتقي في «منهج العمّال في سنن الأقوال»، فأخرج الطبراني في «المعجم الأوسط» عن أبي الدرداء مرقوعاً: «إذا كتب أحدكم إلى إنسان فليبدأ بنفسه وإذا كتب فليُتَرِّبْهُ فإنه أنجح للمحاجة» وهو من التريب أي يلقي التراب عليه ليَجِفَّ وينجح، وأخرج الطبراني في «الكبير» من حديث النعمان بن بشير: إذا كتب أحدكم إلى أحد فليبدأ بنفسه، وأخرج الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أبي هريرة: العجم يبدأون بكبارهم إذا كتبوا فإذا كتب أحدكم فليبدأ بنفسه.

(٢) قوله: باب الاستئذان، أي طلب الإذن بالدخول المأمور به في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْأَلُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾^(١) الآية، قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله هذا التسليم قد عرفناه فما الاستئناس؟ قال: يتكلم الرجل بشيخة وتكبره وتحميدة ويتحنن فيودن أهل البيت، أخرجه ابن أبي شيبة، والطبراني، والحكيم الترمذي.

(٣) قال ابن عبد البر: مرسل صحيح لا أعلمه يُستَدُّ من وجه صحيح

صالح.

(١) سورة النور: الآية ٢٧.

استأذن^(١) على أمي؟ قال: نعم، قال الرجل: إني معها^(٢) في البيت، قال: استأذن عليها، قال: إني أخذتها، قال رسول الله ﷺ: أُنْجِبُ^(٣) أن تراها عريانة؟ قال: لا، قال: فاستأذن عليها.

قال محمد: وبهذا نأخذ. الاستئذان حَسَنٌ^(٤)، ويتبني أن يستأذن الرجل على كل^(٥) من يَحْرُمُ عليه النظر إلى عورته ونحوها.

٢٣ — (باب التصاوير^(٦) والجُرس وما يُكره منها)

٩٠٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا تافع، عن سالم بن عبد الله، عن

(١) يحذف حرف الاستفهام.

(٢) قوله: إني معها في البيت، يعني أنا وأني يكونان في بيت واحد، والاستئذان إنما شُرِعَ في غير بيته فكأنه أراد بذكر هذا ثم بذكر خدمته لها الاطلاع على علة شرعية الاستئذان في مثل هذا، أو قصد التحفيف لتعسر الاستئذان في كل مرة، فنبه النبي ﷺ على علة شرعية بقوله: أُنْجِبُ أن تراها — أي أمك — عريانة؟ باستفهام إنكاري، يعني إذا لم تحب فإن دخلت عليها بلا إذن فلعلها عند ذلك تكون عريانة فتراها كذلك^(١).

(٣) بهمزة الاستفهام.

(٤) أي مستحب مستحسن.

(٥) ولو كان من محارمه لا على زوجته وأخته.

(٦) قوله: باب التصاوير، جمع تصوير مصدر مستعمل في المصور. والجُرس، محرّكة ما يُعَلَّقُ بعق الدابة فيصوت، كذا في «المغرب».

(١) إن ترك الاستئذان على المحارم وإن كان غير جائز إلا أنه أيسر لجواز النظر إلى شعرها وصلوها ونحوهما، انظر الأوجز ١٥/١٢٤.

الجراح^(١) مولى أم حبيبة عن أم حبيبة^(٢) : أن رسول الله ﷺ قال :
الخير^(٣) التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة^(٤) .

قال محمد : وإنما روي^(٥) ذلك في الحرب لأنه يُنذَر به العدو .

٩٠٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو النضر^(٦) مولى عمر بن

(١) قوله : عن الجراح ، قال القاري : بالفتح وتشديد الجيم . انتهى . وقال
السيوطي في «إسماف المبطأ» : كنيته أبو الجراح ، عن مولاته أم حبيبة وعثمان ،
وعنه سالم وغيره ، وثقه ابن حبان ، ويقال اسمه الزبير .

(٢) أخت معاوية أم المؤمنين .

(٣) بالكسر أي القافلة .

(٤) أي ملائكة الرحمة غير الكتبة .

(٥) في نسخة : نرى . قوله : وإنما روي ذلك ، أي تعليق الجرس في أعناق
الدواب لأنه يُنذَر - مجهول - من الإنذار أي يُخَوَّف به العدو ، فجاء ذلك بهذه التوبة
ليكون أهيب وأخوف في نظر الكفار ، قال علي القاري : فيه أن العبرة لعموم اللفظ
لا لخصوص السبب ، وقد ورد : الجرس مزامير الشيطان ، رواه أحمد في «مسنده»
ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة ، ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة :
«لا تصحب الملائكة رفقة فيها كذب ولا جرس» ، وأبو داود بلفظ ولا تدخل الملائكة
بيتاً فيه جرس» .

(٦) قوله : أخبرنا أبو النضر ، سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله بن
عبيد الله ، عن عبد الله بن عتبة - بضم العين - ابن مسعود الهذلي . أنه ، أي
عبد الله بن عتبة هكذا في نسخ عديدة ، وعليها شرح القاري ، وفيه اختلاج من
وجوه : أحدها : أن أبا النضر إنما هو مولى لعمر بن عبيد بن معمر التيمي لا لعمر بن
عبد الله بن عبيد الله كما مر ذكره في (باب الوضوء من المذي) . وثانيها : أن سالماً =

عبد الله بن عبيد الله، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يَمُودُه^(١)، فوجد عنده^(٢) سَهْلَ بْنَ حَنْفٍ^(٣)، فدعا أبو طلحة إنساناً^(٤) يَنْزِعُ^(٥) نَمَطاً تحتَه، فقال سهل بن حنيف: لِمَ

أنا النظر لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عتبة بن مسعود بل عن ابنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أحد الفقهاء السبعة وثالثها: أن صاحب الرواية والداخل على أبي طلحة ليس هو عبد الله بن عتبة بل ابنه كما حققه ابن عبد البر^(٦). فالصواب ما في «موطأ يحيى»: مالك عن أبي النظر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة. فلعل تبديل عبيد في قوله مولى عمر بن عبيد بعبد الله لتبديل عن عبيد الله بـابن عبد الله بن عبد الله من زلة النسخ، وفي بعض نسخ هذا الكتاب آخرتها أبو النظر مولى عمر بن عبد الله. عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود... إلخ، وهذا هو الصحيح.

(١) أي لعبادته في مرضه

(٢) أي عند أبي طلحة.

(٣) بصيغة التصغير.

(٤) أي من خدمه.

(٥) قوله - يَنْزِعُ - أي ليخرج نَمَطاً كان تحتَه، وهو يفتح النون ويفتح^(٧) الميم. ضرب من النسط له حمل رقيق، قاله السبوطي.

(٦) قال ابن عبد البر لم يختلف رواية الموطأ في إسناد هذا الحديث ومعه. وزعم بعض العلماء أن عبيد الله لم يلق أباً طلحة، وما أدري كيف قال ذلك، وهو يروي حديث مالك هذا؟ وأظنه يقول بعض أهل السير مات أبو طلحة سنة ٣٤هـ، وعبيد الله حينئذ لم يكن من يصح له السماع. وهذا ضعيف، والأصح أن وفاة أبي طلحة بعد الخمسين، كذا في الأحرز ١٤٦/٩٥.

(٧) في الأصل - كسر الميم - وهو خطأ انظر مجمع بحار الآثار ٧٨٧/٤

تَرْعُهُ^(١)؟ قال: لَأَنْ فِيهِ^(٢) تصاوير، وقد قال رسول الله ﷺ فيها ما قد علمت^(٣). قال سهل: أَوَلَمْ يَقُلْ إِلَّا مَا كَانَ

(١) أي لَأَيُّ سبب نخرجه من تحتك؟

(٢) أي في ذلك النمط.

(٣) قوله: ما قد علمت، من أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة. وفي رواية عند الشيخين: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة. وعند أبي داود والنسائي وابن حبان: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب ولا كلب والمراد بالجنب الذي يعتاد ترك الغسل ويتهاون به قاله الخطابي، وأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان: أناني حبريل فقال لي: أنيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل، وكان في البيت قيرام - بالكسر أي ستر - فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فترأس التمثال الذي في البيت فيقطع فيصير كهية الشجرة ومُر بالستر فيقطع فيجعل وسادتين منبوذتين توطآن ومُر بالكلب فيخرج. وفي الباب أخبار أخر مبسوطة في «كتاب الترهيب والترهيب» للمندري وغيره، قال ابن حجر المكي الهيثمي في كتابه «الزواجر عن اقتراف الكبائر»: عُد هذا أي تصوير ذي روح على شيء كان كيرة هو صريح الأحاديث الصحيحة، ولا ينابيه قول الفقهاء: يجوز ما على أرض وساط ونحوهما من كل مُتَمَتَّن، لأن المراد أنه يجوز بقاؤه ولا يجب إتلافه، وأما جعل التصوير لذي روح فهو حرام مطلقاً، ثم رأيت في شرح مسلم ما بصرح بما ذكرته حيث قال ما حاصله: تصوير صورة الحيوان حرام من الكبائر سواء صنعه لما يُتَمَتَّن أو لغيره، سواء كان ببساط أو درهم أو ثوب، وأما تصوير صورة الشجر ونحوها فليس بحرام، وأما المصوّر بصورة الحيوان فإن كان معلّقاً على حائط أو ملبوس كثوب أو عمامة بما لا يُتَمَتَّن فحرام، أو ممتناً كسباط يداس ووسادة فلا يحرم. لكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت؟ الأظهر أنه عام في كل صورة. هذا تلخيص مذهب جمهور علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم كالشافعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم.

زُقماً^(١) في ثوب؟ قال: بلى^(٢)، ولكنه أطيب^(٣) لنفسي.

قال محمد: وبهذا تأخذ. ما كان فيه من تصاوير من بساط ييسط
أو فراش^(٤) يقرش أو وسادة^(٥) فلا بأس بذلك. إنما يكره^(٦) من ذلك في
الستر، وما يُنصب^(٧) نصياً. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فضهائنا.

(١) بالفتح أي نقشاً^(١). قوله: إلا ما كان رقماً، ظاهره جواز الرقم في
الثوب مطلقاً وهو قول طائفة، وذهب جماعة إلى المنع مطلقاً، وقالت طائفة بالفرق
بين الممنهّن والمعلّق، وقالت جماعة: إن كانت ثابتة الشكل قائمة الهيئة حرم، وإن
تفرقت الأجزاء جاز. قال ابن عبد البر: إنه أعدل الأقوال.

(٢) أي قد قال ذلك وجوز إبقاء التصوير في البساط.

(٣) من التطيب أي أظهر للتقوى واختيار الأولى.

(٤) حرف التردد للتنويع والتوضيح.

(٥) بالكسر ما يتوسّد ويتكى به.

(٦) لما فيه من تعظيم الصورة.

(٧) أي يقام ويعلّق.

(١) نقشاً رؤسياً. كذا في الأرجز ١٥/١٤٧.

٢٤ - (باب اللّعب^(١)) بالنّرد^(٢)

٩٠٤ - أخبرنا مالك، عن موسى بن ميسرة، عن سعيد^(٣) بن أبي هند، عن أبي موسى^(٤) الأشعري^(٥): أن رسول الله ﷺ قال: من لعب بالنّرد فقد عصى الله ورسوله^(٦).

(١) بالفتح.

(٢) قوله: بالنّرد، بفتح النون وإسكان الراء، لعب معروف ويسمى الكعاب والنردشير، قاله الدّميري في «حياة الحيوان» عند ذكر المقرب، قال ابن خلكان في ترجمة أبي بكر الصّولي، الكاتب المشهور: إنه كان أوحّد زمانه في لعب الشطرنج، وزعم كثير من الناس أنه الذي وضعه، وهو غلط، وواضعه رجل يقال له صبيّة بصادين مهملتين الأولى مكسورة، والثانية مشددة مفتوحة، وضعه لملك الهند «شهرام» بكسر الشين، وكان أردشير بن بابك أول ملوك الفرس قد وضع النرد، ولذا قيل له نردشير نسبه إليه، وجعله مثلاً للدنيا وأهلها، فجعل الرقعة اثني عشرة بيتاً بعدد شهور السنة، وجعل القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام الشهر، وجعل الفصوص مثل القضاء والقدر، فانتخرت الفرس بوضع النرد، فوضع صبيّة الهندي الحكيم الشطرنج لملك الهند ففضت حكماً ذلك العصر بتجميع الشطرنج. انتهى. والصواب أن الملك الذي وضع له الشطرنج بلهيت كما قاله شيخنا الياضي وغيره.

(٣) قال السيوطي: سعيد بن أبي هند الفزاري المدني مولى مبرة، وثقه ابن حبان، مات في أول خلافة هشام.

(٤) اسمه عبد الله بن قيس من أجلة الصحابة، مات سنة أربع وأربعين، ذكره في «أمس الغابة» وغيره.

(٥) نسبة إلى أشعر بفتح قيلة باليمن.

(٦) قوله: ورسوله، وفي رواية أبي داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى «من لعب بالنردشير فكأنما صبّغ يده بدم خنزيره». ولمسلم وأبي داود وابن ماجه: «فكأنما حمّس يده في لحم خنزير ودمه». وعند أحمد وأبي يعلى

قال محمد: لا خير^(١) باللعب كلها من الترد^(٢) والشطرنج^(٣) وغير ذلك.

والبيهقي وغيرهم: أنه ﷺ قال: «مثل الذي يلعب الترد ثم يقوم يصلي مثل الذي يتوضأ بالقبح ودم الخنزير ثم يقوم فيصلّي». وعند البيهقي، عن يحيى بن أبي كثير: مر رسول الله ﷺ على قوم يلعبون بالترد، فقال: «قلوب لاهية وأيدي عاملة وألبسة لافية» وبهذه الأحاديث ذهب أكثر العلماء إلى كون اللعب بالترد حراماً^(٤)، تردُّ به شهادة اللاعب. وهناك أقوال لبعض الشافعية مخالفة لهذا القول قد رُدّها ابن حجر المكي في «الزواجر».

(١) قوله: لا خير باللعب كلها، فإنه إن كان مقامراً به فهو ميسر محرم بالكتاب، وإن لم يكن مقامراً فهو عبث باطل لحديث: «كل لهو يُكره إلا ملاعبة الرجل زوجته ومشيته بين الهدفين» أي هدف السهم المرمي - وتعليم فرسه، أخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» بسند ضعيف. وفي الباب عن عتبة بن عاصم بلفظ: «ليس من اللهو إلا ثلاث: تاديب الرجل فرسه، وملاعبته مع أهله، ورميه بقوسه وتبئله» أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والطبراني. وعند النسائي وإسحاق بن راهويه ومعجم الطبراني من حديث جابر بن عبد الله، والبخاري وابن عساکر من حديث جابر بن عميرة مرفوعاً: «كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهو ونعب إلا أربعة: ملاعبة الرجل أهله، وتاديب الرجل فرسه، ومشية الرجل بين الفرضين، وتعلم الرجل السباحة» وعند الحاكم بسند ضعيف من حديث أبي هريرة نحوه، ذكر ذلك كله الزيلعي في «نصب الرتبة» والعيني في «البيان».

(٢) لما مر فيه من الأخبار.

(٣) قوله: والشطرنج، بكسر الشين المعجمة، وقد يقال بكسر السين =

(١) وفي المحلى: ويحرم الترد ثالث الأئمة الأربعة والجمهور، وقال أبو إسحاق المروزي من الشافعية: يكره ولا يحرم. الأوجز ٩٥/٩٠.

٢٥ - (باب النظر إلى اللعب^(١))

٩٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر، أنه أخبره من سمع

المهملة، ولا يقال بالفتح كذا في «القاموس»، وغيره، واختلفوا فيه على أقوال: قيل: مباح لما فيه من تشجيع الخواطر. وقيل: مكروه تنزيهاً ما لم يقامر به أو يفتني إلى تصييع الصلوات، وهو الأصح عند الشافعية، وذكر الدمشقي في «حياة الحيوان» أن تجوزته مروى عن عمر وأبي هريرة وأبي اليسر والحسن البصري والقاسم بن محمد وأبي مجلز، وعطاء وسعيد بن جبير وغيرهم. وقيل: هو مكروه تحريماً إن خلا عن القمار وتصييع الصلوات، وإلا فحرام، وهو مذهب أصحابنا، وتسببه الدمشقي إلى أحمد ومالك أيضاً. وذكر ابن حجر المكي في «الزواجر» أن المنع منه مأثور عن أبي موسى الأشعري، فإنه قال: لا يلعب بالشطرنج إلا خاطئاً، وعن ابن عمر قال: إنه شر من الميسر، وابن عباس والنخعي ومجاهد وإسحاق بن راهوية وغيرهم. ويؤيدهم ما أخرجه الأثرم في «جامعة» بسند ضعيف من حديث وثالة مرفوعاً، إن لله في كل يوم ثلاث مائة وستين نظرة إلى خلقه ليس لصاحب النشأ فيها نصيب، والمراد به صاحب الشطرنج لقوله شناه. وأخرج أبو بكر الأجرى من حديث أبي هريرة: إذا مررتم بهؤلاء الذين يلعبون بهذه الأزام النرد والشطرنج وما كان من اللهو فلا تسلموا عليهم. وفي رواية: أشد الناس عذاباً يوم القيامة صاحب النشأ^(٢). وهذه الروايات على تقدير ثبوتها دالة على الكراهة التعريمية أو الحرمة^(٣). وفي المقام نظر.

(١) أي اللعب المباح الذي لم يرد فيه منع شرعي.

(١) انظر كتر العمال ١٥/٤٠٦٤٤.

(٢) وقد ذهب جمهور العلماء إلى تحريم الشطرنج وعليه الأئمة الثلاثة، وحكى البيهقي إجماع الصحابة على ذلك. وذهب الشافعي إلى كراهته تنزيهاً على الصحيح المشهور عنه ما لم يواطئ عليها. انظر أوجز المسالك ١٥/٩٣.

عائشة تقول: سمعت (١) صوت أناس يلعبون (٢) من الحيش (٣) وغيرهم يوم عاشوراء، قالت: فقال رسول الله ﷺ: أغيبين (٤) أن تري (٥) لعيبيهم؟ قالت: قلت: نعم، قالت: فأرسل إليهم رسول الله ﷺ فجاؤوا (٦)، وقام رسول الله ﷺ (٧) بين الناس فوضع كفه على الباب، ومضَّ يده (٨)، ووضعت ذقني (٩) على يده، فجعلوا يلعبون (١٠) وأنا أنظر (١١)، قالت: فجعل رسول الله ﷺ يقول: حسبك (١٢)، قالت:

(١) قوله: سمعت صوت أناس، وفي رواية: صبيان من الحيشة. وفي الحديث دليل على إباحة اللعب المباح والنظر إليه تطيُّباً وتشريعاً بشرط أن لا يتجرأ إلى أمر مكروه، وشدُّ من استند لإباحة الغناء لا سيما مع المزامير والرقص للنساء والأمازد بهذا، وتفوه بأن النبي ﷺ نظر إلى رقص الحيشة، وهو قول باطل قد فام لردِّ حملة الشريعة قديماً وحديثاً. ومن أراد تفصيل المرام فليرجع إلى كتاب «السماع» من إحياء العلوم وغيره.

(٢) بالحربة وغيرها.

(٣) يفتحون جنس من السودان.

(٤) بهمة الاستفهام.

(٥) في نسخة: ترين.

(٦) أي قريب الدار.

(٧) أي خارج باب حجرة عائشة.

(٨) لزيادة الحجاب.

(٩) أي من داخل الحجرة.

(١٠) في المسجد النبوي.

(١١) إلى لعيبيهم. (١٢) أي بكفيك، أي هل تكفيك؟

وأسكت مرتين^(١) أو ثلاثاً، ثم قال لي: حبسك، قلت: نعم. فأشار إليهم فأنصرفوا.

٢٦ - (باب المرأة تصل^(٢) شعرها بشعر غيرها)

٩٠٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن: أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج^(٣) وهو على المنبر^(٤) يقول: يا أهل المدينة أين علماءكم؟^(٥) - وتناول^(٦) قصة^(٧) من

(١) أي لم أقر بالكفاية.

(٢) لغرض ازدياد شعرها وتحصيل جمالها.

(٣) أي في السنة التي حج فيها.

(٤) أي منبر مسجد المدينة.

(٥) أي أين علماءكم العارفون بالسنن حيث لا يستعملون مثل هذا.

(٦) أي أخذ في يده.

(٧) قوله: قصة^(١) من شعر، بضم القاف وتشديد الصاد، خصلة مجتمعة

من الشعر تزيدها المرأة في شعرها لتظهر كثرتها، كانت في يد خرسى بفتحسين أي واحد من الحرس أي الخدم الذين يحرسون وفي رواية للشيخين. أنه أخرج كُتَبَ من شعر فقال: ما كنت أرى أحداً يفعله إلا اليهود، وأن رسول الله ﷺ يلعبه قسماه الزور. وعند الطبراني بسند ضعيف: أن رسول الله ﷺ خرج يوماً بقصة، فقال: إن

(١) هي شعر الناصية والمراد قطعة من الشعر، كذا في الأوجز ٩/١٥. وخرسنى قال الجوهري.

الحرس هم الذين يحرسون السلطان والراحد خرسى لأنه قد صار اسم جنس فتنبأ إليه.

عمدة القاري ٢٢/٢٣.

شعر، كانت في يد خرسى - سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا ويقول: إنما هلكت^(١) بنو إسرائيل حين اتخذ هذه^(٢) فساؤهم.

قال محمد: وهذا نأخذ. يكره للمرأة أن تصل شعراً إلى شعرها^(٣) أو تتخذ قُصَّة شعر، ولا بأس بالوصل في الرأس^(٤) إذا كان^(٥) صوفاً^(٦). فأما الشعر من شعور الناس فلا ينبغي^(٧). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

نسأى بني إسرائيل كنَّ يجعلن هذا في رؤوسهن، فلمنَّ وحُرِّم عليهن المساجد. وفي الصحيحين والسنن: قال رسول الله ﷺ: لعن الله الواصلة والمستوصلة. وفي الباب أخبار كثيرة بسطها المعتزلي في كتاب «الترغيب والترهيب» وغيره نالة على كون الوصل كبيرة لا يحل بحال وإن أمرها زوجها.

(١) أي بالعذاب والبلاء.

(٢) أي القُصَّة.

(٣) وإن لم يكن قُصَّة مجتمعة بل طاقاً مفرداً.

(٤) أي في شعره.

(٥) أي الموصول.

(٦) أي شعر^(١) الضأن، وكذا غيره من الحيوانات.

(٧) لحرمه استعمال جزء الأدمي لكرامته.

(١) ملهب النحفية أن الوصل بشعر الأدمي حرام وبغيره يجوز وهو مذهب ابن عباس والليث، وحكاه أبو حنيفة عن كثير من الفقهاء وهو مؤيد ما رواه أبو داود عن سعيد بن جبيرة والإمام أحمد، كذا في الأرجز ١٥/١٢٦.

٢٧ - (باب الشفاعة^(١))

٩٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لكل نبي دعوة^(٢)، فأريد إن شاء الله أن

(١) قوله: (باب الشفاعة^(١))، أي الشفاعة المحمدية يوم القيامة، وهي لأصحاب الكبار والصغائر وغيرهم من المسلمين، وقد قسمها السبكي في «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، وبسط فيها الكلام، منها الشفاعة العلية التي يمجز عنها النبيون، ويحتاج فيها إليه الأولون والآخرين وهي المقام المحمود الذي يحمده فيه السابقون والآخرين وهي للإراحة من طول الموقف. ومنها الشفاعة لإدخال قوم في الجنة بغير حساب، وهم سبعون ألفاً مع كل سبعون ألفاً. ومنها الشفاعة عند الحساب والميزان. ومنها الشفاعة بإخراج الموحدين من النار. ومنها الشفاعة لأهل الجنة في رفع درجاتهم. وذكر بعضهم لها نوعاً آخر وهو شفاعة لبعض الكفار كأبي طالب في تخفيف العذاب.

(٢) قوله: دعوة، أي دعاء مستجاب لإهلاك قومه أو هدايتهم، أو رفع البلاء عنهم إلى غير ذلك مما ورد أن الأنبياء دعوا به فاستجيب لهم. وفيه إشعار بأنه لا يلزم أن يكون كل دعاء نبي مستجاباً.

(١) قال القاري: الشفاعة خمسة أقسام: أولها: مستخة بنينا ﷺ وهي الإراحة من هول الموقف، وتحويل الحساب. الثانية: في إدخال قوم الجنة بغير حساب، وهذه أيضاً وردت في نبينا ﷺ. الثالثة: الشفاعة لقوم استوجبوا النار فيشفع فيهم النبي ﷺ ومن شاء الله. الرابعة: فمن دخل النار من الملئنين فقد جاءت الأحاديث بإخراجهم من النار بشفاعة نبينا والملائكة وإخوانهم من المؤمنين. الخامسة: للشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها، وهذه لا تنكرها. انتهى أي هذه الأخيرة لا ينكرها المعتزلة وغيرهم أيضاً. الكوكب الدرري ٢٨١/٣

أَخْتَبِيءُ (١) دَعَوِي شَفَاعَةً لِأَمْتِي يَوْمَ الْقِيَمَةِ.

٢٨ - (بَابُ الطَّيِّبِ لِلرَّجُلِ) (٢)

٩٠٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّ عَمْرِينَ

الْخَطَّابَ كَانَ يَطْطِيبُ بِالْمِسْكِ الْمُقْتَتِ (٣) الْيَابِسَ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. لَا بَأْسَ (٤) بِالْمِسْكِ لِلْحَيِّ وَلِلْمَيِّتِ أَنْ

(١) قَوْلُهُ: أَنَّ أَخْتَبِيءَ، أَيِ أَخْتَفِي وَأُدْخِرَ دَعَائِي لِأَمْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ

اِحْتِيَاجَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ أَكْثَرَ، وَفَرَّهَمَ إِلَى دَعَائِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَظْهَرَ.

(٢) وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ.

(٣) بِتَشْدِيدِ التَّاءِ الْأُولَى أَيِ الْمَكْسُرِ.

(٤) قَوْلُهُ: لَا بَأْسَ بِالْمِسْكِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ اسْتِعْمَالُهُ، بَلْ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ

مُطْلَقاً حَيّاً وَمَيِّتاً لَاسْتِعْمَالِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ حَيّاً وَمَيِّتاً، بَلْ قَدْ وَرَدَ أَنَّ الطَّيِّبَ مِمَّا

لَا يُرَدُّ. وَفِي الْمَقَامَةِ الْمَسْكِيَّةِ، لَجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ. قَدْ طُيِّبَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

حَضْرَتِهِ عِنْدَ رِفَاتِهِ وَقَضَلَتْ مِنْهُ فَضْلَةٌ، فَأَوْصَى عَلِيٌّ أَنْ يُحْتَضَبَ بِهِ تَبَرُّكاً بِفَضْلَتِهِ،

وَأَوْصَى سُلَيْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ احْتِفَازِهِ أَنْ يُرَشَّ بِهَ الْبَيْتِ فِي أَثَرِ الصَّحِيحِ،

وَقَالَ: إِنَّهُ يَحْضُرُنِي مَلَائِكَةٌ لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ وَلَكِنْ يَجِدُونَ الرِّيحَ، وَكَمْ وَوَيْلَا

حَدِيثاً صَحِيحاً جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ الْمِسْكِ صَرِيحاً، مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ شَبَّهَ بِهِ دَمَ الشَّهِيدِ وَخُلُوفَ

لِمْ الصَّائِمِ، وَجَعَلَ لَهُ عَلَيْهِ الْمَزِيدَ، وَقَدْ أَمَرَهُ ﷺ الْحَاضِرُ إِذَا تَطَهَّرْتَ وَاغْتَسَلْتَ.

انْتَهَى. وَفِي «حَيَاةِ الْحَيَوَانِ» حَقِيقَتُهُ دَمٌ يَجْتَمِعُ فِي سُرَّةِ الْغَزَالِ أَيِ الْعُظْبِيِّ بِإِذْنِ اللَّهِ

فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ مِنَ السَّنَةِ بِعَنْزِلَةِ الْمَوَادِّ الَّتِي تَنْصَبُّ إِلَى الْأَعْضَاءِ، وَهَذِهِ السُّرَّةُ

جَعَلَهَا اللَّهُ مَعْدِناً لِلْمِسْكِ فَهِيَ تَسْرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ. انْتَهَى. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ

صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عِنْدَ حَدِيثِ «وَالْمِسْكِ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ»: ذَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ ظَاهِرٌ،

يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْبَدَنِ، وَالتَّوْبِ، وَجُوزَ بَعْضُهُ، وَهَذَا كُلُّهُ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ وَنَقْلٌ =

يتطَّيَّب . وهو قول أبي حنيفة والعمامة رحمهم الله تعالى .

٢٩ - (باب الدماء)

٩٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: دعا رسول الله ﷺ على الذين قُتلوا^(١) أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة؛ يدعو على رجلٍ وذَكَوَان وعُصَيَّة: عصيت الله ورسوله. قال أنس: نزل في الذين قُتلوا بئر معونة قرآن قرأناه حتى نُسَخ: بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنَا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا وَرَضِيَ اللَّهُ عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ.

= أصحابنا عن الشيعة مذهباً باطلاً وهم محجوجون بإجماع المسلمين وبالأحاديث الصحيحة في استعمال النبي ﷺ وأصحابه. انتهى.

(١) قوله: على الذين قُتلوا، أي من المشركين. أصحاب بئر معونة بفتح الميم وضَمَّ العين المهملة وسكون الواو بعدها نون، موضع بين مكة وعُسفان، وذلك في صفر على رأس ستة وثلاثين شهراً من الهجرة. ثلاثين غداة أي صباحاً يدعو على رجلٍ - بكسر الراء وسكون المهملة - بطن من بني سليم، وذَكَوَان - بفتح المعجمة - بطن من بني سليم أيضاً، وعُصَيَّة - بالتصغير - عصيت الله ورسوله: أي هذه الطوائف. والحديث بروي في صحيح مسلم وغيره، وكان السرية تُعرف بسرية القُرَاء^(١)، وكانوا مبعين، وقيل: أربعين، وقيل: ثمانين. قال أنس: نزل في الذين قُتلوا أي في حق المقتولين قرآن أي بعض منه قرأناه أولاً ثم نُسَخ أي تلاوته وهو قوله تعالى حكاية عنهم: «بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنَا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا»، يحتمل فاعلاً ومفعولاً ورضي عنا ورضينا عنه، كذا ذكره القاري.

(١) وكانت مع بني رجل وذَكَوَان فتح الباري ٢/٢٧٩. وكانت هذه السرية في أوائل سنة أربع، كذا في اللامع ٨/٣٦٤.

٣٠ - (باب ردة السلام)

٩١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو جعفر القاري، قال: كنت مع ابن عمر، فكان يسلم^(١) عليه، فيقول^(٢): السلام عليكم، فيقول^(٣) مثل ما يقال له.

قال محمد: هذا لا بأس به. وإن زاد الرحمة^(٤) والبركة فهو أفضل^(٥).

٩١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أن الطفيل^(٦) بن أبي بن كعب أخبره: أنه كان يأتي

(١) بصيغة المجهول أي يسلم عليه الناس.

(٢) أي المسلم.

(٣) أي ابن عمر.

(٤) بأن قال: ورحمة الله وبركاته.

(٥) قوله: فهو أفضل، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾^(١) لما ورد في الأحاديث عند أصحاب السنن مما يدل على فضل الزيادة.

(٦) قوله: أن الطفيل، بضم الطاء وفتح الفاء ابن أبي بضم الألف وفتح الباء وتشديد الياء، ابن كعب الأنصاري الخزرجي، من ثقات التابعين، ويقال: إنه ولد في العهد النبوي وهو عزيز الحديث، وكنيته أبو بطن يالفتح، كذا ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول».

(١) سورة النساء: الآية ٨٦.

عبد الله بن عمر، فيخْتُمُ معاً^(١) إلى السوق، قال: وإذا غَدَوْنَا إلى السوق لم يَمُرَّ عبد الله بن عمر على سَقَّاطٍ^(٢)، ولا صاحب بيعٍ^(٣)، ولا مسكينٍ^(٤)، ولا أحدٍ^(٥) إلا سَلَّمَ عليه. قال الطنيل بن أبي بن كعب: فجئت عبد الله بن عمر يوماً^(٦) فاستتبعني^(٧) إلى السوق، قال: فقلت^(٨) ما تصنع في السوق؟ ولا تقف^(٩) على البيع، ولا تسأل عن السلع، ولا تساوم بها، ولا تجلس في مجلس السوق، اجلس بنا ههنا

(١) أي يذهب الطنيل مع ابن عمر صباحاً إلى السوق.

(٢) قوله: على سَقَّاطٍ، قال الزرقاني: يفتح السين وشد القاف بائع رديء الطعم، ويقال له سقطي أيضاً، والمتاع الرديء سقط والجمع أسقاط.

(٣) أي مطلقاً، أي بائع كان، وفي موطأ يحيى: صاحب بيته وهو بمعناه.

(٤) أي محتاج في السوق.

(٥) تعميم بعد تخصيص.

(٦) أي في يوم من الأيام.

(٧) أي طلب مني أن أتبعه.

(٨) لابن عمر.

(٩) قوله: ولا تقف على البيع، يفتح الباء وشد النحوية المكسورة مثل

البائع، أي لا تقف على البيع لتشتري أو تبيع. ولا تسأل عن السلع - بكسر ففتح - جمع سلعة: المتاع الذي في معرض البيع. ولا تساوم، من المساومة بها أي لا تسأل عن قيمة السلعة، وما يتعلق بها. ولا تجلس في مجلس السوق، أي لتنظر إلى من يمر بها، ويعامل فيها، وإذا كان كذلك فما يخرجك إلى السوق؟ بل هرع، اجلس بنا ههنا نتحدث في أمور ديننا ودنيانا ولا نذهب إلى السوق.

تحدث، فقال عبد الله بن عمرو: يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن^(١) إنما نَعُدُّو^(٢) لأجل السلام، نسلم^(٣) على من لقينا.

٩١٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اليهود^(٤) إذا سلم عليكم أحدهم فلما يقول: السلام عليكم، فقولوا^(٥): عليك».

(١) أي كان بطنه عظيماً وبه كُتِبَ بابي بطن.

(٢) أي نذهب إلى السوق.

(٣) قوله: نسلم على من لقينا، أي لإدراك هذه الفضيلة المتضمنة لإنشاء السلام، وقد ورد به الترغيب الوافر، فأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي عن ابن مسعود مرفوعاً والبخاري في «الأدب المفرد» موقوفاً: السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض فأفشوه بينكم، وإذا مر الرجل بالقوم فسلم عليهم فردوا عليه كان له عليهم فضل درجة، وإن لم يردوا عليه ردَّ عليه من هو خير منهم والفضل. ونحوه عند البيهقي من حديث أبي هريرة. وفي «الأدب المفرد» من حديث أنس، وعند الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة: ألا أدلكم على أمر إذا أنتم فعلمت تحاببتهم: أفشوا السلام بينكم. وقال: وفي الباب عن عبد الله بن سلام وشريح ابن هاني، عن أبيه وعبد الله بن عمرو والبراء وأنس وابن عمر.

(٤) قوله: إن اليهود، وعند البخاري: إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم.

(٥) قوله: فقولوا عليك، بلا واو لجميع رواية الموطأ، وعند البخاري بالواو، وجاءت الأحاديث في صحيح مسلم بحذفها وإثباتها وهو أكثر. واختار ابن حبيب المالكي الحذف لأن الواو تقتضي إثباتها على نفسه حتى يصح العطف، فيدخل معهم في ما تعقوا به، وقيل: هي للاستئناف لا للعطف، وقال القرطبي: كأنه قال: والسلام عليك، والأولى أن يقال: إنها للعطف غير أننا نجاب فيهم ولا يُجَابون كما =

٩١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو نعيم وهب بن كيسان، عن محمد^(١) بن عمرو بن عطاء، قال: كنت جالساً عند عبد الله بن عباس، فدخل عليه رجل يمانى^(٢) فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ثم زاد^(٣) شيئاً مع ذلك أيضاً^(٤) قال^(٥) ابن عباس رضي الله عنهما: من^(٦) هذا؟ وهو يومئذ^(٧) قد ذهب بصره قالوا: هذا اليماني الذي يَخْشَاكَ^(٨)،

= روي عن رسول الله ﷺ. وقال النووي: الصواب جواز الحذف، والإثبات، وهو أجود، ولا مفسدة فيه لأن السام هو الموت، وهو علينا وعليهم، وقال عياض: قال قتادة: مرادهم بالسام السامة أي تسامون دينكم مصغر ستمت سامة وسامة وساماً مثل رضاعاً، وجاء هكذا مفسراً مرفوعاً، وعلى هذا فرواية حذف الواو أحسن.

(١) قوله: عن محمد بن عمرو بن عطاء، بن عباس بن علقمة العامري، القرشي، المدني، من ثقات التابعين، روى عن أبي حميد، وأبي قتادة، وابن عباس، كذا في «جامع الأصول».

(٢) بفتح الياء وكسر النون وشد الياء أي من أهل اليمن.

(٣) أي ذلك المسلم اليماني.

(٤) أي مع ذكر الرحمة والبركة.

(٥) أي للناس الحاضرين في مجلسه.

(٦) أي هذا المسلم الذي زاد على بركاته من هو؟

(٧) قوله: وهو يومئذ، هذا كلام أحد من الرواة، والظاهر أنه محمد بن عمرو يعني أن ابن عباس كان قد ذهب بصره، وصار أعمى في ذلك الوقت. فلذلك سأل الناس عن ذلك الرجل وإلا لراه بيته ولم يسأل عن تشخيصه.

(٨) أي يأتبك ويتردد في مجلسك.

فعرّفوه^(١) إياه حتى عرفه، قال ابن عباس: إن السلام انتهى إلى البركة.
قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
فليكف^(٢)، فإن اتباع السنة أفضل^(٣).

(١) أي ذكروا نعتة ووصفه حتى عرفه.

(٢) أي ليمك عن الزيادة

(٣) قوله: فإن اتباع السنة أفضل، لأن العمل الكثير في بدعة ليس خيراً من
عمل قليل في سنة، وظاهره أن الزيادة على وبركاته خلاف السنة مطلقاً كما يفيد
ظاهر قول ابن عباس ويوافقه ما في «مرطاً يحيى»: مالك عن يحيى بن سعيد أن
رجلاً سأل علي بن عمر فقال: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، والغاديات
والرائحات^(١)، فقال ابن عمر: عليك ألفاً، ثم كأنه كره ذلك. ويطابقه ما أخرجه
البيهقي على ما ذكره في «الدر المنثور» عن عروة بن الزبير أن رجلاً سأل علي
فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال عروة: ما ترك لنا فضلاً إن السلام
انتهى إلى البركة. لكن قد ورد في بعض الأحبار المرفوعة تجويز الريادة فعند
أبي داود والبيهقي: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: السلام عليكم، فردّ عليه،
فجلس، فقال النبي ﷺ: عشرة، ثم جاءه آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله،
فردّ عليه، فجلس، فقال: عشرون ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته، فردّ عليه فقال: ثلاثون ثم أتى آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته ومغفرته، فقال: أربعون، وقال: هكذا تكون الفضائل. وفي كتاب «عمل
اليوم واليلة» لابن السني - قال النووي: هي «الأذكار» إسنادها ضعيف - عن أنس:
كان رجل يمر بالبي ﷺ يمرى دواب أصحابه، فيقول: السلام عليك يا رسول الله،
فيقول رسول الله ﷺ: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه، فيقول
يا رسول الله تسلم عليّ هذا سلاماً ما تسلمه على أحد من أصحابك، قال: =

(١) التسم الأتية غدوة وروحة. انظر الأوجز ١١٩/١٥.

٣٩ - (باب الدعاء^(١))

٩١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، وقال: رأيت ابن عمر وأنا أدعو^(٢) فأشير بأصبعي أصبع من كل يد فنهاني.

قال محمد: ويقول ابن عمر تأخذ. ينبغي أن يُشير بأصبع واحدة^(٣). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٩١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع

= وما يمنعني من ذلك وهو يصرف بأجر بضعة عشر رجلاً^(٤). فالأولى القول بتجويز ذلك أحياناً والاكتفاء على وبركاته أكثرياً.

(١) في بعض النسخ باب الإشارة في الدعاء.

(٢) قوله: وأنا أدعو فأشير بأصبعي، أي بكلا الأصبعين فنهاني عن ذلك، الظاهر أنه كان عند الإشارة في التشهد، فإنه يستحب فيه التوحيد، فمعنى أدعو أتشهد، ويوافقه ما أخرجه ابن أبي شيبة، عن بشر بن حوب أنه سمع ابن عمر يقول: إن رفعكم أيديكم في الصلاة لبدة، والله ما زاد رسول الله ﷺ على هذا، يعني الإشارة بأصبعه. وعن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعه فقال له رسول الله ﷺ: أحد أحد، أي أثير بواحدة، أخرجه الترمذي والنسائي والبيهقي. وعلى هذا فلا يناسب إيراد هذا الأثر في هذا الباب ويحتمل أن يكون المراد الدعاء حقيقة.

(٣) قوله: بأصبع واحدة، قال القاري: أي حالة الدعاء مطلقاً، وكذا في التشهد عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله. انتهى. ولا نعرف رفع الأصبع في حالة الدعاء مطلقاً فليُتأمل.

(١) لكن الحديث أيضاً ضعيف، فالمعروف في السنة هو الانتهاء إلى البركة وإليه أشار الإمام محمد، كذا في الأوجز ١٥/١٠٤.

صعید بن المسیب يقول : إن الرجل ليرْفَعُ ^(١) بدعاء ولده من بعده . وقال بيده فرقها إلى السماء .

٣٢ - (باب الرجل يهجر ^(٢) أخاه)

٩١٦ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ قال : لا يحل ^(٣) لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ ^(٤) ، يلتقيان ^(٥) ، فيعرض ^(٦) هذا ويعرض هذا ، وخيرهم ^(٧) الذي يبدأ بالسلام .

(١) قوله : إن الرجل ليرْفَعُ ، أي في درجته ومنزلته - وإن لم يكن بالغاً إليها بعمله - بدعاء ولده له بقوله : اللهم اغفر لي ، ولوالدي ، ونحو ذلك . من بعده أي بعد موته كما ورد : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له . أخرج ابن ماجه وغيره . وقال بيده ، أي أشار ابن المسيب بيده فرفعها إلى السماء تفهيماً لعنو درجات الرجل . ولعلي انقاري في تفسير هذه الكلمة ما لا ينبغي ذكره كما لا يخفى على من راجع شرحه .

(٢) قوله : يهجر ، أي يترك من الهجرة بمعنى الترك بترك السلام والكلام والملاقاة ونحو ذلك . أخاه ، حقيقةً كان بالنسب أو حكمياً بالإسلام والسبب .

(٣) هكذا وجدنا في نسخ هذا الكتاب ، والذي في «موسم يحيى» وغيره عن أبي أيوب : أن رسول الله قال : لا يحل . . . إلخ .

(٤) قوله : فوق ثلاث ليالٍ ، قال القاضي : ظاهره إباحة ذلك في الثلاث لأن البشر لا بد له من غضب رسوء المخلوق فمصح تلك المدة .

(٥) جملة مستأنفة لبيان الهجر .

(٦) من الإعراض .

(٧) قوله : وخيرهم ، أي أنصلهما وأكثر ثواباً منهما الذي يبدأ أخاه بالسلام =

قال محمد : وهذا نأخذ . لا ينبغي ^(١) الهجرة بين المسلمين .

الذي هو جالب للمحبة، ودافع للنفرة وعند أبي داود : فإن سرت به ثلاث فلقية فليسلم عليه ، فإن ردّ فقد اشتركا في الأجر وإن لم يردّ عليه فقد باء بالإثم ، وخرج المسلم من الهجرة .

(١) قوله : لا ينبغي الهجرة ^(٢) بين المسلمين ، أي إذا كان لأمر غير ديني ، وأما إذا كان كذلك فهو جائز ، قال ابن عبد البر : العموم مخصوص بحديث كعب بن مالك ورفيقه ^(٣) ، حيث أمر رسول الله ﷺ بهجرهم ، وأجمع العلماء على أن من تخاف من مكالمه أحد وصليته ما يفسد عليه دينه أو يدخل عليه مضرة في دينه أنه يجوز له مجانته ويمنه ، ورب هجر جميل خبر من مخاطبة ^(٤) مؤذية . انتهى . وقال النووي : وردت الأحاديث بهجران أهل البدع والفسوق ومناذقي السنة وأنه يجوز هجرانهم دائماً ، والنهي عن الهجران فوق ثلاث ليال إنما هو لمن هجر لحظ نفسه ومعاش الدنيا ، وأما هجران أهل البدع ونحوهم فهو دائم .

(١) والسلام يخرج من الهجران عند مالك والأكثرين ، وعند أحمد : لا بد من عودته إلى الحال التي كان عليها أولاً . شرح الزرقاني ٣٦١/٤ .

(٢) في الأصل رفيقه هو تحريف .

(٣) هكذا في الأصل والظاهر مخالطة ، كما في الأوجز ١٤٣/١٢ .

٣٣ - (باب الخصومة في الدين^(١))

والرجل يشهد^(٢) على الرجل بالكفر

٩١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز قال: من جعل دينه غرضاً^(٣) للخصومات أكثر التثقل^(٤).
قال محمد: وبهذا تأخذ. لا ينبغي^(٥) الخصومات في الدين.

(١) قوله: باب الخصومة في الدين، قال حجة الإسلام العزالي في «إحياء العلوم»: الخصومة رواد الجدال والمراء، فالبراء طعن في كلام الغير بإظهار خلل فيه من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير وإظهار مزلة الكياسة، والجدال: عبارة عما يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها، والخصومة لجناح في الكلام ليسوفي به مال أو حق مقصود، وذلك تارة يكون بالابتلاء، وقد يكون بالاعتراض، والمراء لا يكون إلا بالاعتراض على كلام سبق. انتهى. وفيه أيضاً في بحث المراء والجدال: ذلك منهى عنه، قال ﷺ: لا تمار أخاك ولا تمارحه ولا تبعه موعداً فتخلفه. وقال ﷺ: من ترك المراء وهو متجئ بني له بيت في أعلى الجنة، ومن تركه وهو مبطل بني له بيت في رضى الجنة. وقال أيضاً: ما ضل قوم يعد أن هداهم الله إلا أوتوا الجدال. وقال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التثقل. انتهى منحصراً.

(٢) من الشهادة.

(٣) «نشأته»^(١). بفتحين أي هدفاً لسهم الخصومة.

(٤) في نسخة النقل، أي الانتقال من شيء إلى شيء.

(٥) قوله: لا ينبغي، قال الفاري: لعله أراد المجادلة في أصول الدين بالأدلة العقلية مخالفاً لقواعد المجتهدين الذين مدار أمرهم على الأدلة النقلية، إما =

(١) بالأرجية.

٩١٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: أيما امرئ قال لأخيه: كافر، فقد باء^(١) بها أحدهما.

قال محمد: لا ينبغي لأحد من أهل الإسلام أن يشهد على رجل من أهل الإسلام بذنوب^(٢) أذنبه بكفر، وإن عظم جرمه^(٣)، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

بالمطرق القطعية وإما بالشواهد الطنية. انتهى. وهذا تخصيص من غير مخصص فإن المجادلة في فروع الدين أيضاً كذلك.

(١) قوله: فقد باء بها أحدهما، قال البلخي: إن كان المقول له كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن خيف على الفائل أن يصير كذلك. انتهى. ومعنى باء به: رجع به أي بالكفر^(١).

(٢) قوله: بذنوب أذنبه، أي ارتكبه، وإن كان كبيرة أو أكبر الكبائر أو كان ذنب عقيلة ما لم يبلغ إلى حد الكفر، فإن انتجر سوء اعتقاده إلى الكفر جاز تكفيره. ومن ثم نقل عن السلف — منهم إمامنا أبو حنيفة — أنا لا نكفر أحداً من أهل القبلة، وعليه بنى أئمة الكلام عدم تكفير الروافض والخوارج والمعتزلة والمجسمة وغيرها من فرق الضلالة سوى من بلغ اعتقاده منهم إلى الكفر، وأما ما وضح به متأخرو الفقهاء كتبهم من أن سب الشيخين كفر ونحو ذلك فهو من تخريجاتهم مخالفة لسلفهم فإن لم يكن مؤولاً فهو مردود.

(٣) بالضم أي كبر ذنبه.

(١) كذا في الأجزاء ١٥/٢٦٦.

٣٤ - (باب ما يكره من أكل الثوم^(١))

٩١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد^(٢) بن المسيب: أن النبي ﷺ قال: من أكل من هذه الشجرة^(٣) - وفي رواية: الخبيثة^(٤) - فلا يقرين^(٥) مسجدنا^(٦)، يؤذينا بريح الثوم.

(١) بالضم. لهسن^(٧).

(٢) قوله: عن سعيد بن المسيب، قال السيوطي في «تنوير الحوالك»: قال ابن عبد البر: هكذا هو في «الموطأ» عند جميعهم مرسل إلا ما رواه محمد بن معمر عن روح بن عباد، عن صالح بن أبي الأخضر، ومالك عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة موصولاً. وقد وصله معمر ويونس وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب. قلت: رواية معمر أخرجه مسلم، ورواية إبراهيم أخرجه ابن ماجه، ورواية يونس صزاها ابن عبد البر إلى 'ابن وهب' والبخاري من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال ذلك في غزوة خيبر.

(٣) قوله: من هذه الشجرة، يعني الثوم. وفيه مجاز، لأن المعروف لغة أن الشجر ما له ساق وما لا ساق له قنجم، وبه قسّر ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٨)، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) صفة للشجرة.

(٥) بفتح الباء وتشديد النون، وفيه مبالغة فإن القرب إذا كان ممنوعاً فالداخل بطريق أولى.

(٦) قوله: مسجدنا، قيل: هذا خاص بمسجد النبي ﷺ، والجمهور على أنه عام في كل المساجد، ومعنى مسجدنا، يعني مساجد المسلمين، ويدل عليه عموم التعليل بقوله: يؤذينا بريح الثوم، جملة مستأنفة أو حالية، بل ورد في رواية: =

(١) باللغة الأردنية.

(٢) سورة الرحمن: الآية ٦.

قال محمد: إنما كره ذلك^(١) لريجه، فإذا أمته^(٢) طَبِخاً فلا بأس^(٣) به. وهو قول أبي حنيفة والعمامة رحمهم الله تعالى.

٣٥ - (باب الرؤيا^(٤))

٩٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت أبا سلمة^(٥) يقول: سمعت أبا قتادة يقول: سمعت رسول الله ﷺ

= فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم، وهذا يدل على أن علّة النهي هو الرائحة الكريهة المؤذية لأهل المسجد من بني آدم والملائكة. وبه استدل على كراهة كل ما له رائحة كريهة كالبصل والفجل والكراث ونحو ذلك، ومثله شرب الدخان المتداول في هذه الأزمان، وتداوله بليّة عامة شملت الخواص والعوام واختلقت فيه أقوال الكرام فمن محرّم، ومن مبيح بلا كراهة، ومن حاكم بالكراهة تحريماً أو تنزيهاً. وقد حققت الأمر فيه في رسالتي «نرويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان» فلتراجع.

(١) أي أكل الثوم أو قرب المسجد بعد أكله.

(٢) من الإمامة، أي أزلته، ودفعته بالطبخ مع اللحم وغيره.

(٣) قوله: فلا بأس به، لقول علي رضي الله عنه: نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً أخرجه الترمذي، وذكر أنه روي مرفوعاً.

(٤) قوله: باب الرؤيا، بالفصر مصدر كالبشرى، مختصة بما يرى مناماً وما يرى بالعين يَنْقُطَة يقال رؤية. وقيل الرؤيا عام يقال لرأي العين أيضاً في اليقظة إلا أن الأغلب استعماله في المنام، وقد بسط الكلام فيه القسطلاني في «المواهب اللدنية» والزرقاني في «شرحه» في بحث المعراج.

(٥) ابن عبد الرحمن بن عوف.

يقول: الرؤيا^(١) من الله والحلم من الشيطان، فإذا رأى^(٢) أحدكم الشيء^(٣) يكرهه فلينفث^(٤) عن يساره^(٥) ثلاث مرات إذا استيقظ، وليتعوذ^(٦) من شرها

(١) قوله: الرؤيا من الله^(١)، في رواية يحيى الصالحة، وهي صفة موضحة، وهي ما فيها بشارة أو تنبيه على غفلة، ومعنى كونها من الله من فضله ورحمته أو من إنذاره وتبشيريه أو من تنبيهه وإرشاده. والحلم، بضم الحاء هو لغة عالم للرؤية الحسنة والسيئة غير أن الشرع خص الخير باسم الرؤيا، والشر باسم الحلم. من الشيطان، أي من إلقائه وتخويفه ولعبه بالنائم.

(٢) أي في المنام.

(٣) أي أمراً مكروهاً يحزنه.

(٤) بضم الفاء وكسرها، وهذا لطرده الشيطان.

(٥) تخصيصه لكونه جانب الشيطان.

(٦) قوله: وليتعوذ من شرها، أي شر تلك الرؤيا بأن يقول إذا استيقظ: =

(١) في المسوى، في قوله ﷺ: الرؤيا الصالحة من الله، والحلم من الشيطان، فيه بيان أنه ليس كل ما يراه الإنسان في منامه يكون صحيحاً، إنما الصحيح فيه ما كان من الله يأتيك به ملك الرؤيا من نسخة أم الكتاب، وما سوى ذلك أضغاث أحلام لا تأويل لها، وهي على أنواع: قد يكون من فعل الشيطان يلعب بالإنسان، أو يريه ما يحزنه، وأمر النبي ﷺ في ذلك بأن يصف عن يساره، ويتعوذ بالله منه كأنه يفسد به طرده إخراجاً، وقد تكون من حديث النفس كمن يكون في أمر أو حرفة يرى نفسه في ذلك الأمر، والعاشق يرى معشوقه، وقد يكون ذلك من مزاج الطبيعة كمن غلب عليه الدم يرى المفسد والرعاف والحمرة، ومن غلبه للصفراء يرى النار والأشياء الصفراء، ومن غلب عليه السوداء يرى الظلمة والأشياء السوداء، والأهوال والموت، ومن غلب عليه البهيم يرى البياض والمياه والتلج، ولا تأويل لهذه الأشياء. لموجز المسالك ٦٩/١٥.

فلانها^(١) لن تضره إن شاء الله تعالى .

٣٦ - (باب جامع الحديث^(٢))

٩٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٣) يحيى بن سعيد، عن محمد بن حبان، عن يحيى، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: سمى رسول الله ﷺ عن يمينين^(٤)، وعن يسارين^(٥)، وعن صلاتين، وعن صوم يومين، فأما

= أعوذ بما عازت به ملائكة الله ورسله من شر رؤيائي هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني أو دنياي، أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، عن إبراهيم النخعي . وأخرج ابن السني الترمذي بلفظ: اللهم إني أعوذ بك من عمل الشيطان وشرهات الأحلام . وفي «الصحيح» بعد ذكر الترمذي: ولا يحدث بها أحداً، وفي رواية لمسلم: وليتحول عن جنبه الذي كان عليه، وفي رواية للشيخين: وليقم فليصل .

(١) أي تلك الرؤيا .

(٢) أي الأحاديث الجامعة بين الأحكام المختلفة من الأبواب المتشعبة^(١) .

(٣) قوله: أخبرنا يحيى بن سعيد، الأنصاري، عن محمد بن حبان بفتح الحاء وتشديد الباء، عن يحيى، عن محمد بن يحيى بن حبان، هكذا في نسخ عديدة، وعليها شرح القاري، والصحيح ما في بعض النسخ^(٢): أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج... إلخ، كما يظهر من معاينة طرق الحديث .

(٤) قال ابن حجر: بفتح الباء، ويجوز الكسر على إرادة الهيئة .

(٥) بكسر اللام^(٣) .

(١) في رواية يحيى كتب الجامع . انظر الأوجز ١/١٥ .

(٢) ومنها النسخة التي اعتمد عليها الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف . انظر ص ٢٣٨ .

(٣) أي عن اليمينين من هيئة اللباس .

اليومين : المنايذة^(١) والملاسة ، وأما الليستان : فاشتغال الصائم والاحتباء بشوب واحد كاشفاً عن فرجه^(٢) ، وأما الصلاتان : فالصلاة^(٣) بعد العصر^(٤) حتى تغرب الشمس والصلاة^(٥) بعد الصبح^(٦) حتى تطلع الشمس ، وأما الصيامان فصيام يوم الأضحى^(٧) ويوم الفطر .
قال محمد : وبهذا كله فأخذ . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

(١) قوله : المنايذة والملاسة ، هذان من يبيع الجاعلية ، فالأول أن ينبد أي يطرح الرجل إلى الرجل ثوبه ، وينبد إليه الآخر من غير تأمل ، ويقول كل واحد : هذا بهذا . والثاني أن يلمس الرجل ثوبه ولا يتبين له ما فيه ، وإنما نهى عنهما لكونهما من يبيع الغرر .

(٢) قوله : كاشفاً عن فرجه ، قيد لكل منهما لإفادة أن الصائم والاحتباء إنما منع عنهما لأجل كشف العورة ، فإن أمن من ذلك فلا بأس به ، وقد روى أبو داود في سننه : نهى رسول الله ﷺ عن الجبوة ، والإمام يخطب ، ثم ذكر أنهم كانوا يحبون حال الخطبة ، ولم يكرهها إلا عبادة بن نسي ، وقال الخطابي : إنما نهى عنه حال الخطبة لأنه يجلب النوم ، ويعرض طهارته للانتفاض . وقال السيوطي في «مرقاة الصعورد» الجبوة بكسر الحاء وضمة هاء ، اسم من الاحتباء ، وهو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بشوب يجمعها به مع ظهره ، ويشد عليه ، وقد يكون باليدين عرض الثوب .

(٣) أي النافلة دون القضاء .

(٤) أي بعد صلاته .

(٥) أي التوافل ما خلا سنة الفجر .

(٦) أي بعد طلوع الصبح الصادق .

(٧) أي يوم عيد الأضحى في ذي الحجة ، ويوم الفطر في شوال ، فإنهما وما فطر وأكل وشرب .

٩٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرني عُثْبَرُ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو^(١) قَالَ - وَهُوَ يُوصِي^(٢) رَجُلًا - : لَا تَعْتَرِضْ^(٣) فِيهَا لَا يَعْنيكَ، وَاعْتَزَلْ عَدُوَّكَ، وَاحْذَرْ خَلِيلَكَ إِلَّا الْأَمِينَ، وَلَا أَمِينَ إِلَّا مَنْ خَشِيَ اللَّهَ، وَلَا تَصْحَبْ

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ مَكَانَ ابْنِ عَمْرِو عَمْرٍ، وَمِثْلُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو يُونُسَ فِي: كِتَابِ الْخُرَاجِ، عَنْ عَمْرٍ.

(٢) أَيُّ يَنْصَحُ رَجُلًا مِنْ أَحِبَّائِهِ وَخُدَّامِهِ.

(٣) قَوْلُهُ. لَا تَعْتَرِضْ. أَيُّ لَا تَتَحَرَّضْ وَلَا تَشْتَغَلْ قِيَمًا لَا يَعْنيكَ أَيُّ لَا يَفِيدُكَ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا فَإِنَّ مِنْ حَسَنِ الْإِسْلَامِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنيهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا. وَاعْتَزَلْ مِنَ الْاعْتِزَالِ، هَلُوكَ، أَيُّ كُنْ مِنْهُ عَلَى حَذَرِكَ وَلَا تَخَالِطْهُ فَيُضْرِبَكَ. وَاحْذَرْ، مِنَ الْحَذَرِ بِمَعْنَى الْخَوْفِ خَلِيلَكَ، مِنْ أَنْ يَخُونَكَ فِي دِينِكَ أَوْ دُنْيَاكَ. وَلَا أَمِينَ، أَيُّ بِأَمَانَةٍ كَامِلَةٍ إِلَّا مَنْ خَشِيَ اللَّهَ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَخْشَهِ لَا يَسَالِي بِالْحَيَاةِ وَلَا تَصْحَبُ فَاجِرًا، أَيُّ قَاسِمًا كَيْ لَا تَتَعَدَّ مِنْ فَجْورِهِ، فَإِنَّ الصَّحْبَةَ مُؤَثِّرَةٌ وَالنَّفْسُ أَمَارَةٌ وَلِذَا وَرَدَ وَالْمَرْءُ عَلَى دِينِ حَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ مِنْ يَخَالِلُهُ. وَلَا تَفْشِرْ، مِنَ الْإِفْشَاءِ بِمَعْنَى الْإِظْهَارِ إِلَيْهِ أَيُّ الْفَاجِرِ. سَرَّكَ - بِالْكَسْرِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ - لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ فِي دِينِهِ وَأَمْرُ نَفْسِهِ فَكَيْفَ فِي أَمْرِ غَيْرِهِ. وَاسْتَشِرْ، مِنَ الْاسْتِشَارَةِ بِمَعْنَى طَلَبِ الْمَشُورَةِ فِي أَمْرِكَ دِينِيًّا كَانَ أَوْ دُنْيَوِيًّا الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ، لِإِنَّهُمْ يَنْصَحُونَكَ، وَيَخْصِرُونَ الْأَمْرَ لَكَ، رَفِيعُ نَبِيٍّ عَلَى فَضْلِ الْمَشُورَةِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى لَنَبِيِّ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١)، وَقَوْلُهُ فِي وَصْفِ أَصْحَابِهِ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى﴾^(٢)، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَا خَالَجَ مِنْ اسْتِخَارَ وَلَا نَدِمَ مِنْ اسْتِشَارَ»

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: الْآيَةُ ١٥٩.

(٢) سُورَةُ النُّورِ: الْآيَةُ ٣٨.

فاجراً كي تتعلم من فجوره، ولا تُفكر إليه سرّاً، واستشر في أمرك
الذين يخشون الله عز وجل.

٩٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن
عبد الله: أن رسول الله ﷺ نهى^(١) أن يأكل الرجل بشماله، ويمشي في
نعل واحدة، وأن يشتمل^(٢) الصماء أو يجتبي في ثوب واحد، كاشفاً عن
فرجه.

(١) قوله: نهى أن يأكل الرجل بشماله... إلخ، علة النهي عن الأكل
بالشمال لكون الأكل من باب الإكرام واليمين موضوعاً له، وللتجنب عن مشابهة
الشیطان، فإنه يأكل بشماله ويشرب بشماله، وأما النهي عن المشي في نعل واحدة
وكذا في خف واحد فقيل: لأن الشيطان يمشی كذلك، وقيل: هو إرشادي نلّا
يكون أحد الرجلين أرفع من الأخرى فيكون سبباً للفتنة، وقيل: لما فيه من قلّة
المروءة، وقيل: غير ذلك، وثبت عند الطبراني وغيره: أنه ﷺ كان إذا انقطع شمع
نعله مشى في نعل واحدة والأخرى في يده حتى يجد شمعها، وهو محمول على
بيان الجواز. وقد فصلت هذا البحث بما له وما عليه في رسالتي وخاية المقال في
ما يتعلق بالنعال.

(٢) قوله: وأن يشتمل الصماء، بالفتح وتشديد الميم، هو أن يشتمل الرجل
بالثوب الواحد على أحد شقيه فيظهر أحد شقيه ليمس عليه ثوب، هذا هو تفسير
مالك، وصرح به في رواية أبي سعيد الخدري، وعند النخوين هو أن يشتمل
بالثوب حتى يخلل به جسده، لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده، ولذلك
سميت صماء لسد المنافذ كلها كالصخرة الصماء لا خرق فيها ولا صدع^(١)، كذا
ذكره الزرقاني.

(١) فيكره على هذا المعجزة عن الاستعانة بيده فيما يحرض له في الصلاة كدفع بعض
الهوام. اهـ. كذا في الأوجز ٣٠٣/١٤.

قال محمد: يُكره للرجل أن يأكل بشماله، وأن يشتمل الصَّيَّاء، واشتمال الصَّيَّاء أن يشتمل رجليه ثوب^(١)، فيشتمل به^(٢) فتتكشف عورته من الناحية التي تُرفع^(٣) من ثوبه، وكذلك الاحتباء^(٤) في الثوب الواحد.

٣٧ - (باب الزهد والتواضع^(٥))

٩٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر أخبره: أن رسول الله ﷺ كان يأتي قُبَاءَ^(٦) راكباً وماشيّاً.

(١) أي واحد

(٢) بحيث يستر يديه كله.

(٣) أي تنكشف وتظهر.

(٤) قوله: وكذلك الاحتباء، بأن يقعد على أَلْيَتِهِ، وينصب ماقبه ملصقاً بثوب أوليه^(٥).

(٥) قوله: باب الزهد^(٦) والتواضع، قال القاري: الزهد في الدنيا ترك الحرص والقناعة بما رُزق منها، والتواضع ضد التكبر، والتبخر، وحاصلهما ترك صحبة المال والجاه.

(٦) قوله: كان يأتي قُبَاءَ، بضم القاف ممدوداً ومقصوراً أي مسجد قباء - وهو أول مسجد أُسِّس على التقوى - راكباً، أحياناً، وماشيّاً، أحياناً وهذا من تواضعه ﷺ فإنه كان قادراً على الركوب كل مرة فترك ذلك واختار المشي مع بعد المسافة تواضعاً.

(١) كذا في شرح الزرقاتي ٣٧٧/٤.

(٢) قد بسطت معنى الزهد وحقيقته في مقدمة كتاب الزهد الكبير، الذي حققت وعلقت عليه وطبع في دار القلم بالكويت

٩٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: أن أنس بن مالك حدثه هذه الأحاديث الأربعة، قال أنس: رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ^(١) أمير المؤمنين قد رقع بين كتفيه برقاع ثلاث، لبّد بعضها فوق بعض، وقال أنس: وقد رأيت يُطَرَّحُ^(٢) له صاع تمر فيأكله^(٣) حتى يأكل حشفه^(٤)، قال أنس: وسمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوماً، و^(٥)خرجت معه^(٦) حتى دخل

(١) قوله: وهو يومئذ، أي يوم رؤيتي على الحالة المذكورة. أمير المؤمنين وخليفة رسول الله في الأرضين، ومع هذا السلطان والجاه اختار التواضع والزهد في اللبس وغيره لله. رأيت قد رقع من الترقيع ماضٍ معروف كما اختاره القاري، أو كتفح أي جعل رقعة مكان قطع الثوب كما اختاره الزرقاني^(١). بين كتفيه، أي في ثوبه وقميصه في المقام الذي بين كتفيه برقاع ثلاث بالكسر، وفي بعض الروايات برقع بالضم ثم الفتح كل منهما جمع رقعة بالضم، وهي قطعة من الثوب وغيره تُخاط أو تلزق مكان قطع الثوب. لبّد، من التليبد أي ألزق بعضها ببعض وجعل بعضها فوق بعض لأن المقصود كان هو الستر لا القبح حتى تصلح الحياطة وتفرق الرقعة.

(٢) بصيغة المجهول أي يلقي بين يديه.

(٣) لكمال تواضعه وحذره عن صنيع أبواب الفخر من أكل الثمن، وترك الرديء.

(٤) بفتح تين أي رديء الثمر ويابس.

(٥) حالية.

(٦) أي عمر.

(١) ٢٧٩/٤، وفي المحلى: وروي أنه رضي الله عنه خطب وهو خليفة وعليه إزار فيه اثنتا عشرة رقعة. كذا في الأوجز ٢٠٨/١٤.

حائطاً^(١)، فسمعتَه يقول^(٢): و^(٣)بيني وبينه جدار وهو في جوف الحائط: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يخُرخُ والله يا ابن الخطاب لتتقين الله أوليَعَذْبُكَ، قال أنس: وسمعت عمر بن الخطاب وسلم^(٤) عليه رجل، فردَّ عليه السلام، ثم سأل^(٥) عمر الرجل: كيف أنت؟ قال الرجل: أحمد الله إليك، قال عمر رضي الله عنه: هذه أردت منك.

(١) أي بستاناً.

(٢) قوله: فسمعتَه يقول، أي يخاطب نفسه ويعاتبها، فيقول عمر بن الخطاب أمير المؤمنين وخليفتهم ورأسهم وناظم أمورهم، يخُرخُ أي عظم الأمر، وفخم، الأول منون، والثاني مسكن - وجاء تسكينهما وتشديدهما - كلمة تقال عند الرضى والتعجب بالشيء كذا في «القاموس». والله يا ابن الخطاب خاطب نفسه، لتتقين الله أي تخافه، وتحذر عقابه، في أمور نفسه ومن هو أميره، أوليَعَذْبُكَ الله، فلا تنتر بالخلقة فإنها تاجية إذا اتصلت بالتقوى وهالكة إذا انضمت مع الهوى^(١).

(٣) أي والحال أن بيني وبينه جدار البستان أنا خارجه وهو داخله.

(٤) جملة حالية.

(٥) قوله: ثم سأل عمر الرجل، من كمال تواضعه وحسن خلقه: كيف أنت؟ أي كيف حالك؟ فقال الرجل: أحمد الله إليك أي حمداً منتهياً إليك، قال عمر: هذه أي هذه الكلمة المنقضية لحمد الله أردت منك بسؤالي هنك. قال الزرقاني: قد وافق عمر المصطفى في ذلك، فأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: كيف أصبحت يا فلان؟ فقال: أحمد الله إليك يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: ذلك الذي أردت منك.

(١) وفي السحلي: إذا كان مثل عمر رضي الله عنه يقول ذلك من الخوف، فغيره أولى بذلك فلا يامن مكر الله إلا القوم الخاسرون. كذا في الأوجز ٣٦٥/١٥.

٩٢٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قلت عائشة: كان عمر بن الخطاب يبعث^(١) إلينا بأحفظائنا من الأكارع والرؤوس.

٩٢٧ — أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، أنه سمع القاسم^(٢) يقول: سمعت أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول: خرجت^(٣) مع عمر بن الخطاب وهو يريد الشام^(٤)، حتى إذا دنا^(٥) من الشام أناخ عمر، وذهب

(١) قوله: كان عمر بن الخطاب يبعث إلينا، أي إلى أمهات المؤمنين. بأحفظائنا، أي حظوظنا وأنصابتنا. من الأكارع والرؤوس، أي أكارع الغنم ورؤوسها عند ذبحها. والمعنى أنا نأكل منها ولا نرغب عنها لزهدنا في الدنيا ورغبنا في العقبى، كذا قال القاري. والأكارع بفتح الهمزة جمع كراع بالضم، وهي أطراف الشاة من الأيدي والأرجل، والحظ بالفتح والتشديد جمعه حظوظ، ويحفظ بالكسر والتشديد ذكره في «القاموس» وغيره.

(٢) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٣) أي في زمان خلافته.

(٤) أي يقصد عمر بلاد الشام ويسافر إليه.

(٥) قوله: حتى إذا دنا، أي قرب من الشام أناخ أي أجلس عمر بعيره. وذهب لحاجته، قضاء حاجته، قال أسلم: فطوحت قروني — بالفتح — أي أقيت قروني الذي كنت إليه. بين شقي، بالكسر مَرْفِي رَحْطِي، بالفتح أي رحل بعيري، فلما فرغ عمر من قضاء الحاجة عمد أي قصد لغاية توافعه إلى بعيري الذي كان عليه الفروة، فركبه على القرو الذي كان عليه، وركب أسلم مولاة على بعيره أي بعير سيده عمر، فخرجوا يسيران إلى الشام على تلك الهيئة حتى لقيهما =

لحاجة^(١)، قال أسلم: فطرحنا قُرُوتِي بَيْنَ شِقَاقِي رَحْلِي، فلما فرغ عمر عَمَدَ إِلَى بَعِيرِي فركبه على الفروة وركب أسلم بغيره، فخرجوا يسيران حتى لقيهما أهل الأرض، يَتَلَقُّونَ^(٢) عمر، قال أسلم: فلما دَنَوْا مِنَّا أَشْرَتْ لَهُم إِلَى عُمَرَ، فَجَعَلُوا يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، قال عمر: تَطْمَحُ أَبْصَارُهُمْ إِلَى مَرَاقِبٍ مَن لَا خِلَاقَ لَهُمْ، يريد^(٣) مراكب المعجم.

٩٢٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَأْكُلُ خَبِزًا مَفْتُوتًا^(٤) بِسَمْنٍ، فَدَعَا^(٥) رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَجَعَلَ^(٦) يَأْكُلُ وَيَتَّبِعُ^(٧) بِاللَّقْمَةِ وَضَرَ الصَّحْفَةَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ:

= أهل الأرض أي سُكَّانُ الشَّامِ يَسْتَقِيلُونَهُ وَيَلَاقُونَهُ، فلما دَنَوْا أَي قَرَّبُوا مِنَّا أَشْرَتْ لَهُمْ إِلَى عُمَرَ أَنَّهُ هُوَ الرَّكَّابُ عَلَى الْفُرُوعِ لِثَلَا يَطْفُونَا الْمَوْلَى هَبْدًا وَالْعَبْدَ مِيدًا لِاخْتِلَافِ الْمُرَكَّبِينَ، فَجَعَلُوا أَي أَهْلُ الشَّامِ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ تَعْجَبًا مِنْ صَنِيعِ عُمَرَ وَقَوَاضِعِهِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. قال عمر لَمَّا رَأَى تَحَدُّثَهُمْ وَتَعْجِبَهُمْ: تَطْمَحُ أَي تَقَعُ وَتَطْرَحُ أَبْصَارُهُمْ إِلَى مَرَاقِبٍ مَن لَا خِلَاقَ لَهُمْ أَي لَا نَصِيبَ لَهُمْ مِنْ مَلُوكِ الْمَعْجَمِ الْكَفَرَةِ كَكُسْرَى، وَتَقْبِرُ، فَكَانُوا يَطْفُونُ أَنْ مَرَكَبَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَثَلَ مَرَاقِبَهُمْ فِي الْفَخْرِ وَالزَّيْنَةِ وَالشَّهْرَةِ.

(١) في نسخة: لحاجة.

(٢) في نسخة: يبتغون.

(٣) أي يقصد عمر من قوله: مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُمْ.

(٤) مَنْ فَتَّ الْخَبِزَ إِذَا كُسِرَ إِلَى قِطْعَاتٍ.

(٥) أَي لِيَأْكُلَ مَعَهُ.

(٦) ذَلِكَ الرَّجُلِ.

(٧) قَوْلُهُ: وَيَتَّبِعُ، بِشَدِّ الْفُرُوعِ بِاللَّقْمَةِ أَي لَقْمَةِ الْخَبْزِ. وَضَرَ الصَّحْفَةَ

كَأَنَّكَ مُفْقِرٌ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ سَمْنًا وَلَا رَأَيْتُ أَكْلًا بِهِ مِنْذُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا أَكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يُحْيِيَ النَّاسُ مِنْ أَوْلِ مَا أَحْيَا.

٣٨ - (بَابُ الْحُبِّ فِي اللَّهِ)

٩٢٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ^(١): وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟ قَالَ:

— بِالْفَتْحِ — أَيِ الْقِصَّةِ وَهِيَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ بَعْدَهُ رَاءُ مَهْمَلَةٍ. الْوَسْخُ أَيِ وَسْخِ الْقِصَّةِ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ أَثَرِ السَّمَنِ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ، لَذَاكَ الرَّجُلُ الْبَادِي: كَأَنَّكَ مُفْقِرٌ، بَضْمِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْقَافِ أَيِ ذَا فَقْرٍ وَاجْتِيَاجٍ حَيْثُ تَتَّبِعُ وَسْخَ الْإِنَاءِ فَلَعَلَّكَ لَا تَجِدُ إِدَامًا وَلِي بَعْضِ النَّسْخِ: مَقْفَرٌ بِتَقْدِيمِ الْقَافِ، وَالْفَقْرُ الْخَالِي. قَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ سَمْنًا وَلَا رَأَيْتُ أَكْلًا بِهِ أَيِ بِالسَّمَنِ مِنْذُ كَذَا وَكَذَا، أَيِ مِنْ مَدَّةِ ذِكْرِهِمَا، فَقَالَ عُمَرُ، بِكَمَالِ تَوَاضُعِهِ وَحَسَنِ مِرَافَقَتِهِ وَمُوَافَقَةِ رَعِيَّتِهِ لَمَّا سَمِعَ أَنَّ فِي رَعِيَّتِهِ مَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ أَكْلُ السَّمَنِ مَدَّةً مَدِيدَةً، وَكَانَتْ تِلْكَ السَّنَةُ سَنَةَ قَحْطٍ وَجَدَبٍ: لَا أَكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يُحْيِيَ — مَجْهُولٌ — مِنَ الْإِحْيَاءِ، النَّاسُ أَيِ يَعْيشُ النَّاسُ عَيْشًا طَيِّبًا. مِنْ أَوْلَى مَا أَحْيَا، أَيِ كَمَا كَانُوا يَحْيَوْنَ سَابِقًا أَيِ حَتَّى يَحْصَلَ لَهُمُ الْمَطَرُ وَالْخَصْبُ وَيَتَيَسَّرَ لَهُمُ الرِّزْقُ وَالْإِدَامُ.

(١) لِي فِي أَيِ وَقْتٍ تَقُومُ الْقِيَامَةُ.

(٢) قَوْلُهُ: قَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا، أَيِ مَا عَيَّيْتُ لِلْسَّاعَةِ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ حَيْثُ تَشْتَأِقُ إِلَيْهَا، وَتَسْأَلُ^(٣) عَنْ وَقْتِهَا.

(١) هَذَا الرَّجُلُ هُوَ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ الْبَسَاطِي الَّذِي بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي ٥٥٥/١٠.

لا شيء^(١)، والله إني لقليل الصيام والصلاة وإن أحب الله ورسوله، قال^(٢): إنك مع من أحببت.

٣٩ - (باب فضل المعروف والصدقة)

٩٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد^(٣)، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ليس المسكين^(٤) بالطواف الذي

(١) أي ما هيأت لها شيء من الخدعات

(٢) قوله - قال، أي رسول الله ﷺ: إنك مع من أحببت. يعني إن حببت في الله بلغك إلى مرافقة من تحبه، وإن كنت قليل العمل، وفي معناه ما ورد: «المرء مع من أحب» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم؛ وشاهده قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(١).

(٣) عبد الله بن ذكوان.

(٤) قوله. ليس المسكين^(٢)، أي المسكين الكامل في المسكنة الذي يربو لصدقة عليه ويصاعف لها ثواباً ليس بالطواف، بعسجة المسألة أي كثير الطواف والندور على الناس للسواك فيعطيه واحد لقمة واحد لقمين فيرجع، بل تكمل في المسكنة هو الذي ليس عنده ما يكفيه ويعنيه إلا أنه تمنعه وترك سؤاله وإلحاحه. لا يقطن، أي لا يحتم مسكنه. ولا يقوم يسأل الناس، بل هو مشرور في بيته قدح صابر معتمد على ربه، فهذا المسكين الذي إذا أعطي أصاب المعطي ثواباً مضاعفاً.

(١) سورة النساء: الآية ٦٩

(٢) قيل في حديث مسند: ذهب إليه أبو حنيفة ومالك أن المسكين هو الذي لا يملك شيئاً وله أسوة حالاً من الفقير. كذا في الأبرار ١٤/٢٥٤

يطوف على الناس، ترده اللقمة واللقمتان، والتمر والتمرتان، قالوا^(١)؛
 فيما^(٢) المسكين يا رسول الله؟ قال: الذي ما عنده ما يُغنيه ولا يَفْطِن^(٣) له
 فيُتَصَدَّقَ عليه^(٤)، ولا يقوم^(٥) فيسأل الناس^(٦).

قال محمد: هذا^(٧) أحق بالعطية، وأبى أعطيه زكائك أجزاك
 ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فتهائنا.

٩٣١ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن معاذ^(٨) بن

(١) أي الصحابة الحاصرون.

(٢) في رواية: فمن.

(٣) بصيغة المجهول.

(٤) أي لا يعلم أنه مسكين حتى يُتَصَدَّقَ عليه — بصيغة المجهول — لعدم
 اطلاع الناس على حاله.

(٥) أي من بينه

(٦) قوله: فيسأل الناس، مرقع المضارع في الموضعين عطفاً على المنفي
 أي لا يَفْطِن ولا يتصدق عليه، ولا يقوم فلا يسأل الناس، أو بالنصب فيها بأن
 مضمره جواباً للنفي، قاله بعض شراح المصاييح.

(٧) قوله. هذا، يعني ليس الغرض من الحديث نفي المسكنة عن السائل
 الطواف وحصره على المتعفف حتى لا يجزىء أداء الزكاة وغيرها إلى الطواف؛ بل
 الغرض منه أن هذا أحق بالعطية، وثواب الصدقة عليه أكثر، وإيهما — طوافاً كان
 أو غيره — أعطيت ركاته أجزأ لكون كل منهما من أفراد مطلق المسكين.

(٨) قوله. عن معاذ بن عمرو بن معاذ، عن معاذ، عن جده، هكذا في
 نسخ متعددة، والصواب ما في «موطأ يحيى» وشرحه: مالك عن زيد بن أسلم
 العدوي، عن عمرو — بنتح العين — بن سعد بن معاذ نسبة إلى جده، إذ هو =

عمرو بن سعيد، عن معاذ، عن جدته: أن رسول الله ﷺ قال: يا نساء المؤمنات^(١)، لا تحقرن^(٢) إحداكن لجارتها ولو كُراع شاة مُحرق.

٩٣٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي بجيد^(٣)

= عمرو بن معاذ بن سعد بن معاذ الأشجلي، المدني يكنى أبا محمد، وقلبه بعضهم فقال: معاذ بن عمرو وهو تابعي، ثقة، عن جدته، قال ابن عبد البر: قيل اسمها حواء بنت يزيد بن السكن، وقيل: إنها جلة ابن بجيد أيضاً صحابية مدنية.

(١) قوله: يا نساء المؤمنات، بإضافة العام إلى الخاص، وفي رواية يا نساء المؤمنات بالرفع. لا تحقرن إحداكن، يُحتمل أن يكون نهياً للمهدي إليها، وأن يكون نهياً للمهدية لجارتها أي لا تستكفرن من إهداء شيء حقير أو قبوله. ولو كان كُراع شاة بالضم ما دون العقب من المواشي والدواب. محرق، نعت لكراع، والمراد به المبالغة في إهداء شيء وقبوله من غير استكلفه بسبب قلته لو حفرته، كذا في «شرح الزرقاني» وغيره.

(٢) بنون للتأكيد.

(٣) قوله: عن أبي بجيد، بضم الباء وفتح الجيم، وفي نسخة ابن بجيد، وهو الموافق لما في «موطأ يحيى» وغيره، الأنصاري ثم الحارثي، نسبة إلى بني حارثة بطن من الحزرج من الأنصار، عن جدته هي أم بجيد مشهورة بكتبتها، واسمها حواء بفتح الحاء وتشديد الواو، بنت يزيد بن السكن، قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة»: اتفق رواة الموطأ على إيهام ابن بجيد إلا يحيى من

(١) وروي بضم الهمزة منادى مفرد، والمؤمنات: صفة له، فُرفع على اللفظ ونصب بالكر على المحل، ولا تحقرن: نهى يحتمل أن يكون للمهدية أو المهدي إليها. والكراع بالضم: ما دون العقب من الرجل للمواشي والدواب وهو مؤنث. ولعل تذكره لغة «شرح الزرقاني» ٤٦/٤.

الأنصاري ثم أخارثي، عن جدته: أن رسول الله ﷺ قال: ردوا^(١) المسكين ولو بظلف^(٢) محرق.

٩٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَي^(٣) عن أبي صالح^(٤) السَّمان، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: ينصأ رجل^(٥) عشي

= بكبير فقال: عن محمد بن بجيد، وبه جزم ابن أبي رقي فيما حكاه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ»، روقع في أطراف الجزئي أن النسائي أخرجه من وجهين: عن مالك عن زيد، عن عبد الرحمن بن بجيد ولم يترجم في: «التهذيب» لمحمد بن جزم في «مبهمات» أنه عبد الرحمن. وليس بجيد فإن النسائي إنما رواه غير مسمى كأكثر رواة الموطأ، ومستند من سواه عبد الرحمن ما في الستين الثلاثة عن الثليث عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن بجيد، ولا يلزم من كون شيخ المقبري عبد الرحمن أن لا يكون شيخ زيد بن أسلم فيه، أحر اسمه محمد، كذا في شرح الزرقاني.

(١) لي أعطوه.

(٢) قوله: ولو بظلف^(١)، قال الثقاري: ماله كسر لقبقر والغنم، كالحقير للفرس والبغل، والخلف للبعير. محرق، على الثمت، والسراد به المبانغة على إعطاء المسائل أو محمول على أيعم القحط الكامل.

(٣) بالتصغير.

(٤) اسمه ذكوان، وكان يبيع السمن فلقبه سماناً بالفتح وتشديد الميم.

(٥) قال الحافظ: لم يسم.

(١) قال الساجي: حض بذلك ﷺ على أن يعطي المسكين شيئاً، ولا يرد حائباً، وإن كان ما يعطاه ظلفاً محرقاً، وهو أقل ما يمكن أن يعطى، ولا يكاد له يقبله المسكين، ولا يبيع به إلا في وقت المجاعة والشدّة انتهى ٢٣٤/٧

بطريق^(١) فاشتد عليه العطش فوجد بشراً فنزل فيها، فشرب ثم
خرج^(٢)، فإذا كلب يلهث^(٣) يأكل الثرى من العطش فقال^(٤): لقد بلغ
هذا الكلب من العطش مثل^(٥) الذي بلغ بي، فنزل البشري فملا^(٦)
خفه^(٧) ثم أمسك^(٨) الخف يقيه حتى رقي فسقي الكلب، فشكر الله له

(١) قوله: بطريق، وعند الدارقطني يمشي بطريق مكة، وفي رواية له:
يمشي بفلاة.

(٢) أي من البئر.

(٣) قوله: يلهث يأكل الثرى، يفتح الأول مقصوراً التراب الندي، واللهث:
شدة توقر النفس من تعب وغيره، ويقال: لهث الكلب لسانه إذا أخرجه من شدة
العطش، كذا في «النهاية» وغيره.

(٤) أي ذلك الرجل في نفسه.

(٥) قوله: مثل الذي، ضبطه بعضهم بالنصب، وفاعل بلغ الكلب أي بلغ
مبلغاً مثل الذي بلغ بي، وبعضهم بالرفع على أنه فاعل والكلب مفعول.

(٦) أي من الماء.

(٧) بالضم وتشديد الضاء «موزة»^(١).

(٨) قوله: ثم أمسك الخف، أي رأسه يمه ليصعد من البئر ليمس الرقي من
البئر، حتى رقي — بفتح الراء وكسر القاف — أي صعد من البئر، فسقي الكلب أي
ذلك الماء، زاد في رواية الصحيحين: فلروه أي جعله ريّاً. فشكر الله له، أي
قبل عمله واستحسنه، ورضي منه، فغفر له تجاوز عن سيئاته وأدخله الجنة.
واستشكل سقيه الكلب من خفه بأن سؤر الكلب ولعابه نجس فيلزم تنجس خفه

(١) باللغة الأردنية.

فغفر له، قالوا^(١): يا رسول الله، وإن لنا في البهائم^(٢) لأجراً؟ قال: في كل ذات كبد^(٣) وطية^(٤) أجر.

٤٠ - (باب حق الجار)

٩٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عمرة حدثته: أنها سمعت عائشة تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما زال جبرئيل يوصيني بالجار^(٥) حتى ظننت^(٦) ليورثته^(٧).

وأجيب بأنه يجوز أن يكون خارج البئر إزاء الماء بالخف، وجعله فيه وسقاه منه، وعلى تقدير التسليم إنما بعث على ذلك الضرورة والشفقة، وغسل الخف يعله ممكن. هذا كله على تقدير ثبوت نجاسة لعاب الكلب في الأديان السابقة أيضاً وإلا فلا إشكال.

(١) قوله: قالوا، أي الصحابة الحاضرون، سُمي منهم سراقه بن مالك عند أحمد.

(٢) أي في الإحسان إليها.

(٣) بالفتح ثم الكسر.

(٤) قوله: وطية، أي برطوبة الحياة يعني في الإحسان إلى كل ما به حياة لجر، قيل: هذا في بني إسرائيل، وأما في الإسلام فهو مخصص بما لم يؤمر بقتله وإهلاكه كالكلب والخنزير، وقد بانه لا حاجة إليه فإن الأمر بالقتل لا يستلزم أن لا يكون في الإحسان إليه أجراً.

(٥) أي بالشفقة والإحسان به.

(٦) أي ظننت بكثرة وصيته وشدة اهتمامه أنه يجعله وارثاً.

(٧) في نسخة: ليورثه.

٤١ - (باب اكتاب العلم)^(١)

٩٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر ابن عمرو بن حزم: أن انظر^(٢) ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سُنَّته^(٣) أو حديث عمر أو نحو هذا^(٤) فاكتبه لي^(٥)، فإني قد خِفْتُ

(١) قوله: باب اكتاب العلم، قال القاري: أي انتساخها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَتُحِبُّونَ الْأَوَّلِينَ اكْتَبُهَا فِيهِ تَمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(١).

(٢) بيان لما كتبه أي تأمل وتفكر ما وصل إليك أو في روايتك من الأحاديث.

(٣) أي طريقته المروية تقريراً أو بلاغاً.

(٤) من أحاديث نقيّة الخلفاء وغيرهم.

(٥) قوله: فاكتبه لي، هذا أصل في كتابة العلم والشرعة، وفي رواية أبي تميم في «تاريخ أصبهان» عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى أهل الأفاق، انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه، وذكره البخاري في «صحيحه» تعليقاً، فيستفاد منه كما أفاده الحافظ ابتداء تدوين الحديث النبوي، وقال الهروري في «ذم الكلام»: لم تكن الصحابة والتابعون يكتبون الأحاديث إنما كانوا يزدونها حفظاً ويأخذونها نطقاً إلا كتاب الصدقات والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء التام حتى يخيف على عمر بن عبد العزيز الدروس، وأسرع الموت في العلماء فأمر أبا بكر بن محمد بالكتابة، كذا في «إرشاد الساري»، ومما يستدل به في الباب قول أبي هريرة: ما من أصحاب رسول الله أحد أكثر حديثاً مني عنه إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب، وأنا لا أكتب، أخرجه البخاري،

(١) سورة الفرقان: الآية ٥.

قُروس^(١) العلم وذهاب العلماء.

قال محمد: وبهذا نأخذ. ولا نرى بكتابة العلم بأساً^(٢). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٤٢ - (باب الخضاب)^(٣)

٩٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرنا محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، أن عبد الرحمن بن الأسود بن

والترمذي، وغيرهما. وكذا ما أخرجه البخاري وغيره في حديث طويل: أن النبي ﷺ خطب خطبة بمكة، فقال رجل من الذين يقال له أبو شاه: اكتب لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي شاه. وكذا ما أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأحمد وغيرهم: من أنه سئل عليّ هل عندكم كتاب؟ فقال: لا إلا كتاب الله أو ما في هذه الصحيفة، فأخرج صحيفة فيها بعض أحكام الدّية، ونحو ذلك. فهذه الآثار والأخبار أجاز الجمهور كتابة العلم وتلويثه لا سيما إذا خاف ذهاب العلم، فحيث لا يكون واجباً، وقد كان الصحابة ومن قرب منهم مُستغنين عن ذلك غير معتلدين لذلك لاعتمادهم على حفظهم، وكثرة حملة العلم فيهم، فلما صار الأمر إلى ما صار احتيج إلى الكتابة لإبقاء للنسبة.

(١) بالضم أي اندراس العلم بموت العلماء.

(٢) قوله: بأساً، وقد ورد عن أبي سعيد: استأذنا عن رسول الله في الكتابة فلم يأذن لنا. وهو محمول على أول الأمر لما يُخاف باختلاطه بكتاب الله، أو على عدم الضرورة بدليل ما عن أبي هريرة: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله فيسمع منه الحديث، فيعجبه ولا يحفظ، فشكاه ذلك إليه فقال رسول الله: استعن بيمينك وأوماً بيده للخط، أخرجهما الترمذي.

(٣) قوله: باب الخضاب، يكسر الخاء من خطب يخضب خضاباً إذا صبغ شعره الأبيض.

عبد يغوث كان جليساً^(١) لنا، وكان أبيض^(٢) اللحية والرأس، ففدا^(٣) عليهم ذات يوم، وقد حمرها، فقال له القوم: هذا^(٤) أحسن، فقال: إن أمي^(٥) عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت إليّ البارحة^(٦) جاريته^(٧) نخيلة^(٨) فاقسمت^(٩) عليّ لأصبغ^(١٠)، فأخبرتني^(١١) أن أبا بكر رضي الله عنه كان يصبغ^(١٢).

(١) أي مجالساً ومصحباً.

(٢) أي كان شعر لحيته ورأسه أبيض.

(٣) قوله: ففدا عليهم، أي فمّر عبد الرحمن عليهم يوماً من الأيام صباحاً، وقد جعلها أحمر وصبغها بالحمرة.

(٤) أي هذا اللون أحسن بالنسبة إلى البياض.

(٥) قوله: إن أمي، أطلق عليها أم لأنها أم المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ آمَنَ لَهُنَّ﴾.

(٦) أي في الليلة الماضية.

(٧) قوله: نخيلة، بضم التون وفتح الخاء معجمة عند يحيى وغيره، ومهملة عند البعض، وسكون التحتية، اسم جارية لعائشة، قاله الزرقاني.

(٨) أي عائشة أو نخيلة من جانب عائشة.

(٩) أي عائشة بواسطة لو نخيلة عنها.

(١٠) قوله: كان يصبغ، قال الزرقاني: قال مالك: في هذا الحديث بيان أن رسول الله ﷺ لم يصبغ ولو صبغ لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود مع قولها إن أبا بكر كان يصبغ أو يمدونه، وقد أنكر أنس كونه ﷺ صبغ. وقال ابن عمر: إنه رآه يصبغ بالصقرة. وقال أبو رمة: أتيت النبي ﷺ وعليه بردان أخضران، وله شعر قد علاه الشيب، وشبهه محضروب بالجنأ، رواه الحاكم وأصحاب السنن.

قال محمد: لا نرى بالخطاب بالوسمة^(١) والحناء^(٢) والصفرة

وسئل أبو هريرة: هل خضب رسول الله؟ قال: نعم. رواه الترمذي. وجمع بأنه صيغ في وقت وترك في معظم الأوقات فأخبر كل بما رأى.

(١) قوله: بالوسمة، بفتحين، ويفتح الأول وسكون الثاني، وبكسره أيضاً على ما في «القاموس» و«المغرب»، هو ورق النيل، والخطاب به صرفاً لا يكون سواداً خالصاً بل مائلاً إلى الصفرة، وكذا إذا خلط بالحناء وخضب به، نعم لو خضب الشعر أولاً بالحناء صبراً ثم الوسمة عليه يحصل السواد الخالص ليكون ممنوعاً كما سيأتي ذكره.

(٢) قوله: والحناء، بكسر الحاء وتشديد النون، ورق معروف يخضب النساء به أيديهن وأرجلهن، ويكون لونه أحمر. والصفرة بالضم أي غير الزعفران فإنه مكروه للرجال. بلساً أي خوفاً وضيقاً ففي «مسند أحمد» عن أبي أمامة مرفوعاً: يا معشر الأنصار حمروا لو صفروا وخالفوا أهل الكتاب. وإن تركه أبيض من غير خطاب فلا بأس، وأما الخطاب بالسواد الخالص فغير جائز لما أخرجه أبو داود^(١)، والنسائي وابن حبان، والحاكم وقال: صحيح الإسناد عن ابن عباس مرفوعاً: يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام^(٢)، لا يريحون رائحة الجنة. وفتح ابن الجوزي في «العلل المتناهية» إلى تضعيفه مستنداً بما روي أن سعداً والحسين بن علي كانا يخضبان بالسواد، وليس بجيد =

(١) أخرجه أبو داود في السنن رقم ٤٢١٢ باب الترجل، ويقول المثرفي كما في درجات مرقاة الصعود ص ١٧٦: أخرجه النسائي وفي إسناده عبد الكريم ولم ينسبه أبو داود، ولا النسائي وذكر بعضهم أنه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري والصواب أنه عبد الكريم بن مالك الجزري وهو من الثقات اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بعديثه، قال الحديث صحيح مختصراً.

(٢) دانه هان سينهائي كيوتران بالفارسية.

باساً، وإن تركه أبيض فلا بأس بذلك، كل ذلك حسن^(١).

٤٣ — (باب الولي^(٢)) يستقرض من مال اليتيم

٩٣٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: جاء رجل^(٣) إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال له: إن لي^(٤) يتيماً وله إبل فأشرب^(٥) من لبن إبله؟ قال له ابن عباس:

= فلعله لم يبلغهما الحديث، والكلام في بعض روايته ليس بحيث يخرج من حيز الاحتجاج به، ومن ثم عد ابن حجر المكي في «الزواجر» الخضايا بالسواد من الكباير، ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن أبي السرياء مرفوعاً: من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة، وعند أحمد: وغيروا الثيب ولا تقربوا السواد. وأما ما في «سنن ابن ماجه» مرفوعاً: إن أحسن ما اختضيت به هذا السواد أرغب لتسائلكم وأحب لكم في صلور أحدائكم، ففي سنده ضعف فلا يعارض الروايات الصحيحة، وأخذ منه بعض الفقهاء جوازه في الجهاد.

(١) أي من الخضايا والترك.

(٢) في نسخة: الوصي. أي من يرثي اليتيم، ويصلح أموره.

(٣) في رواية: أعرابي. قد أخرج هذه القصة سعيد بن منصور وحيد بن حميد وابن جرير وابن المنذر واللعاس أيضاً.

(٤) أي في تربيتي وحفظي.

(٥) قوله: فأشرب من لبن إبله، يحتمل أن يكون خيراً وأن يقلر استفهاماً^(١)

وعلى كل تقدير فمراده الاستفتاء، قال له ابن عباس: إن كنت تبغي ضالة إبله، أي تطلب ما فقد من إبله وضاع من ماله وتخدم في ما يتعلق بحاله. وتهناً، أي تظلي =

(١) كما في نسخة يحيى: لأشرب.

إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَّةَ إِبِلِهِ، وَتَهْنَأُ جَرَبَاهَا وَتَلِيطُ حَوْضَهَا، وَتَسْقِيهَا يَوْمَ
وَرْدِهَا فَاشْرَبْ غَيْرَ مَضْرٍ يَنْسَلُ، وَلَا نَاهِكٍ فِي حَلْبٍ.

قال محمد: بلغنا^(١) أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ذكر

يقال: هنا الإبل، إذا طلاه وذلك على جسده القطران بالفتح وهو دواء يُطلى به
الإبل المبتلاة بالجرب وغيره. جرباها^(٢)، بالفتح إبله الجرباء بالقطران. وتليط
حوضها، وفي نسخة تلوط أي تغلّنه وتصلحه، وليحيى: تَلَطَّ بغض اللام وتشديد
الطاء. وتسقيها، أي الإبل يوم وردها بالكسر أي شربها، فاشرب من لبنه فيأكل^(٣)
تستحقه من خدمتك، غير مضر بالتصب أي حال كونك غير ضار، ينسل يفتح
أي بالولد الرضيع، ولا ناهك بكسر الهاء أي غير ضائع في حلبه، يقال: نهكت
الناقة أنها كها إذا لم يبق في ضروعها لبناً، والعلب يفتحين اللبن المحلوب
ويتسكن اللام الفعل، والمعنى غير مستأصل اللبن، كذا ذكره القاري وغيره^(٤).

(١) قوله: بلغنا، هنا البلاغ أخرجه عبد الرزاق، وابن سعد وسعيد بن
منصور وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا، وابن جرير وابن المنذر
والنحاس في «ناسخه» والبيهقي في سننه من طريق عن عمر، قال: إني أنزلت
نفس في مال الله بمزلة والي اليتيم، إن استغنى استعفت وإن احتجت أخذت
منه بالمعروف، فإذا أيسرت قضيت. وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق
علي، عن ابن عباس: ومن كان فقيراً قليلاً بالمعروف يعني القرض. وكذا أخرجه
ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه، وأخرج عبد بن حميد والبيهقي من طريق

(١) والجري: مؤنث الجرب، كذا في المحلى. أوجز المسالك ١٤/٣٣٩.

(٢) في الأصل: «غلّنه».

(٣) قال الباجي: وقوله: فاشرب غير مضر ينسل: والمحدث على معنى إباحة له ليشرب من

لبنها على شرطين: أحدهما: لا يضر بالولدها. والثاني: أن لا يستأصل في اللبن.

المتقى ٧/٢٣٨.

والي اليتيم، فقال: إن استغنى استغف، وإن افتقر أكل بالمعروف قرضاً. بلغنا عن سعيد بن جبير فسر هذه الآية ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قال: قرضاً^(١).

٩٣٨ — أخبرنا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق^(٢)، عن صيلة^(٣) بن زُقر: أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: أوصني^(٤) إلى يتيم، فقال: لا تشتري^(٥) من ماله شيئاً ولا تستقرض من

ابن جبير عنه قال: والي اليتيم إن كان غنياً فليستغف ولا يأكل، وإن كان فقيراً أخذ من فضل اللين، وأخذ بالقوت لا بجارزه، وما يستر من عورته فإذا أيسر لقى، وإن أعسر فهو في جِلٍّ. وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عنه، قال: إذا احتاج والي اليتيم وضع يده فأكل من طعامهم ولا يلبس منه ثوباً ولا عمامة. وأخرج ابن المنذر والطبراني عنه قال: يأكل ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله، ومنفعته له ما لم يسرف أو يئثر. ولي الباب آثار آخر مبسوطة في الدر المتوهر للسيوطي.

(١) أي في معنى الأكل بالمعروف

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن علي السبيعي الهمداني الكوفي.

(٣) قوله: عن صيلة، هو صيلة بكسر الصاد وفتح اللام، بن زُقر يظم الزاء وفتح الفاء أبو العلاء العبسي الكوفي، روى عن عمار وحذيفة وابن مسعود وعلي، وابن عباس، وعنه أبو وائل، وأبو إسحاق السبيعي، وأيوب السخيتي وغيرهم، قال الخطيب وابن خراش وابن حبان: ثقة، وكذا عن ابن معين والبخاري وابن نمير، مات في خلافة مصعب بن الزبير، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) أي انصحنني في أمر يتيم هو في كفالتي.

(٥) بصيغة النهي مع التوكل المشددة.

ماله شيئاً^(١).

والاستعفاف^(٢) عن ماله عندنا أفضل . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٤٤ - (باب الرجل ينظر إلى عورة^(٣) الرجل)

٩٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن عامر يقول: بينا^(٤) أنا أغتسل ويثيم كان في حجر أبي، يصبُّ أحدهما على صاحبه إذ طلع علينا عامر ونحن كذلك، فقال: ينظر بعضكم إلى عورة بعض؟ والله إني كنت لأحسبكم خيراً منا . قلت^(٥):

(١) قوله: ولا تستقرض من ماله شيئاً، هذا بظاهره دالٌّ على عدم جواز الاستقراض أيضاً وهو محمول على حالة الاستغناء وعدم الحاجة، وأما عند الحاجة فيجوز كما قلت الآثار السابقة فإن اضطر إلى الأكل جاز أكله .

(٢) هذا قول المؤلف أي الكف عن ماله ولو استقراضاً إذا لم يحتج إليه أفضل من غيره .

(٣) بفتح العين: ما يجب ستوه .

(٤) في نسخة: بينما . قوله: بينا أنا أفضل ويثيم كان في حجر - بالفتح - أبي، يعني كان في نريبة أبي عامر . يصبُّ أحدهما أي أحد منا، أنا واليقيم، وكأنا يفتلان عارين في موضع واحد فيلقي الماء أحدهما على صاحبه الآخر . إذ طلع علينا، أي ظهر علينا جاء إلينا أبي عامر بن ربيعة، ونحن أنا واليقيم كذلك، أي نغتسل ونصب الماء فقال أي عامر متعجباً وذاجراً: ينظر بعضكم إلى عورة بعض وهو حرام، والله إني كنت لأحسبكم أي تظنكم خيراً منا أي في الديانة والتقوى، وقد ظهر خلاف ذلك حيث لا تخاف الله وتنتظر إلى ما لا يحل النظر إليه .

(٥) قوله: قلت، أي في خاطري: قوم، أي هم قوم ولدوا - مجهول - في الإسلام أي وعلموا الأحكام ولم يولدوا في شيء من الجاهلية ل يكونوا معلومين في

قوم ولدوا في الإسلام لم يؤمنوا في شيء من الجاهلية، والله لأظنكم الخلف.

قال محمد: لا ينبغي للرجل^(١) أن ينظر إلى عورة أخيه المسلم^(٢) إلا من ضرورة لمداواة ونحوه^(٣).

٤٥ - (باب النفع في الشرب^(٤))

٩٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أيوب^(٥) بن حبيب مولى سعد بن

= الجهل ببعض الآداب الدينية: والله لأظنكم الآن الخلف بفتح الخاء وسكون اللام لا بفتحها، ففي «المصباح» هو خلف صدق من أبيه إذا قام مقامه، وهو خلف سوء بالسكون هذا أكثر كلامهم، ومنهم من يجز الفتح والسكون في النوعين، وعلى السكون جلد التنزيل «فَخَلَفَ مِنْ بَـمُدِّهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ»^(٦)، كذا ذكره الفاري.

(١) وكذا للصبي المراهق.

(٢) وكذا الكافر.

(٣) قوله: إلا من ضرورة لمداواة، بالضم ونحوه^(٣)، فإن الضرورات تُبيح المخطورات فيجوز النظر إلى عورة الرجل والمرأة للاحتقان، والختان، والخفض أي ختان المرأة، وموضع القرحة وغير ذلك، ومن مواضع الضرورة حالة الولادة فيجوز للقاتلة النظر إلى فرج المرأة، ومنها النظر إلى موضع البكارة إذا احتج إليه في مسألة الجنين. والبسط في كتب الفقه.

(٤) في نسخة: الشراب. بالضم مصدر، أي في حالة شرب الماء وغيره.

(٥) قوله: أخبرنا أيوب بن حبيب، قال الذهبي في «الكاشف»: أيوب بن =

(١) سورة مريم: الآية ٥٩.

(٢) في نسخة: ونحوها.

أبي وقاص، عن أبي المثنى الجهني^(١) قال: كنت عند مروان بن الحكم فدخل أبو سعيد^(٢) الخدري على مروان، فقال له مروان^(٣): أسمعك من رسول الله ﷺ أنه نهى عن التفرغ في الشراب؟ قال: نعم^(٤)، فقال

= حبيب المدني، عن أبي المثنى، وعنه مالك وفليح وثقه النسائي. وقال أيضاً في «الكنى»: أبو المثنى الجهني، عن سعد وأبي سعيد، وعنه أيوب ومحمد بن أبي يحيى ثقة. انتهى. وقال ابن عبد البر: لم أرف على اسمه.

(١) بالضم نسبة إلى جهينة.

(٢) سعد بن مالك.

(٣) استخبار.

(٤) قوله: قال نعم، سمعته نهى عن التفرغ في الشراب، وروي النهي عنه أيضاً من حديث ابن عباس عند أحمد، وزيد بن ثابت عند الطبراني، وزاد أبو سعيد الخدري على الجواب ذاكراً سؤال رجل عن رسول الله ﷺ وجوابه عند نهيه عن التفرغ في الشراب، فقال: فقال له أي لرسول الله ﷺ رجل ممن حضر ذلك المجلس: إني لا أروى - بفتح الالف وسكون الراء - من نفس - بفتح النون - واحد، يعني لا يحصل لي الري من الماء في تنفس واحد، فلا بد لي أن أتنفس في الشراب، فقال له رسول الله ﷺ: إين - أمر من الإبانة - القذح - بالفتح - أي قذح الشراب عن فيك ثم تنفس، قال ذلك الرجل: إني أرى القذاة - بالفتح - عود أو شيء في الشراب يتأذى به الشارب فيه أي الماء، فلا بد لي أن أتفرغ في الشرب ليهرب ذلك القذاة. قال له رسول الله ﷺ: فأهرقها بسكون الهاء من الإراقة بزيادة الهاء أي غارق تلك القذاة عن الشراب، ولا تفرغ فيه. وإنما نهى عن التفرغ في الشراب لئلا يقع من ريقه فيه شيء فيقتلوه، وقد يتغير الماء بالتفرغ^(١)، وفي

(١) والأطباء الروميون في هذا الزمان يشهدون في النهي عن التفرغ أشد النهي، ويترجمون أن

له رجل: يا رسول الله، إني لا أروى من نفس واحد، قال: فأين القدح
عن فيك ثم تنفس، قال: قلبي أرى القذاة فيه، قال: فأهرقها.

٤٦ - (باب ما يُكره^(١) من مصافحة النساء)

٩٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر، عن أميمة^(٢)
بنت ربيعة أنها قالت: أتيت رسول الله ﷺ في نسوة تباعيه^(٣) فقلنا:

= الحديث دليل على إباحة الشرب من نفس واحد لأنه لم ينه الرجل عنه، بل قال له
ما معناه: إن كنت لا تروى من واحد فأين القدح، حكاه ابن عبد البر عن مالك،
وورد النهي عن ذلك أيضاً، ومجرد الجواز لا ينافي الكراهة، فعند الترمذي:
لا تشربوا واحدة كشرب البعير، ولكن اشربوا مني وثلاث ومنوا إذا أنتم شربتم

(١) قوله: باب ما يُكره، ذكر صاحب «الهداية» وغيرها أنه لا يجوز مصافحة
النساء إذا كانت مما تشبهن، أما لو كانت مجوزاً لا تشبهن أو كان الرجل شيخاً
كبيراً فلا بأس به لانعدام خوف الفتنة.

(٢) قوله: عن أميمة، بضم الهمزة وفتح الميم وتحتية ساكنة ثم ميم، بنت
ربيعة بفاين على وزن أميمة، وهي أخت خديجة أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد،
فخديجة عمالة أميمة، وأبوها نجدة بن عبد الله بن عمير، وقيل: عبد الله بن نجدة
القرشي، كذا في «الاستيعاب» وغيره.

(٣) في نسخة: تباعيه. قوله: لي نسوة تباعيه، قال القاري: صفة لجماعة
النسوة، ويحتمل أن يكون بنون المتكلم، وتسمى هذه البيعة بيعة النساء^(١)، =

النفس تخرج الأبرة الحارة السمية الممتلئة على الجراثيم فتختلط بالشراب فإذا شربه
أخذ عن ذلك ترجع هذه الجراثيم إلى الجوف فتحدث أمراضاً كثيرة، كذا في الأوجز
٧٦٥/١٤.

(١) قال الباجي: هذه البيعة التي ذكرها أميمة كانت بالمدينة بعد المدينة، المتفق ٣٠٧/٧.

يا رسول الله، نَبَايَعُكَ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِالله شَيْشاً^(١)، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِي، وَلَا نَقْتُلَ^(٢) أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِيَهْتَانِ نَفْتَرِيهِ^(٣) بَيْنَ أَيْدِينَا^(٤) وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ^(٥)، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ^(٦)، وَأَطَقْتُمْ، قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا^(٧) مِنَّا بِأَنْفُسِنَا،

= قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ، وَلَا يَزْنِينَ، وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبِهْتَانٍ يَنْفَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ، وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ قَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللهُ﴾^(١).

(١) هَامٌ لكونه في سياق النبي.

(٢) كما كانت عادة أهل الجاهلية يقتلون أولادهم خشية إهلاك.

(٣) أي نخلفه.

(٤) قوله: بين أيدينا وأرجلنا، قال الزرقاني: أي من قبل أنفسنا فكتبت بالأيدي والأرجل عن الذات، لأن معظم الأفعال بهما، أو أن البهتان ناشيء هما بخلفه القلب الذي هو بين الأيدي والأرجل ثم يبرزه بلسانه.

(٥) قوله: معروف، أي في ما عُرِفَ شرعاً وفيه إشارة إلى أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(٦) أي هذا كله بحسب طاقتكم.

(٧) قوله: أرحم، أي حيث قال الله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١)، وقال رسوله: فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ، فأوجب الامتثال بحسب الطاقة البشرية ولم يُكَلِّف بما ليس في الوسع.

(١) سورة الممتحنة: الآية ١٢.

(٢) سورة التغابن: الآية ١٦.

هَلُمَّ^(١) تُبَايِعُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ^(٢)، إِنَّمَا قَوْلِي لِمَاةٍ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي^(٣) لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ^(٤) مِثْلَ قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.

(١) قوله: هَلُمَّ، أي تعال نبايحك باليد كما تبايح الرجل بالمصافحة، وعند النسائي فقلن: ابسط يدك نصافحك.

(٢) قوله: إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ، فيه دليل على أنه لا ينبغي المصافحة عند البيعة بالنساء، وأن بيعة النبي ﷺ بالنساء لم يكن بأخذ اليد، وهو مفاد قول عائشة: مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ إِلَّا امْرَأَةٌ يَمْلِكُهَا، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْهَا: وَمَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي الْمُبَايَعَةِ، مَا يَبَايِعُهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ: قَدْ بَايَعْتُكَ عَلَى ذَلِكَ. وَأَخْرَجَ أَبُو نَعِيمٍ فِي «كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ» مِنْ حَدِيثِ نَهْيَةِ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكْرِيَّةِ قَالَتْ: وَقَدِمْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعَ الرِّجَالَ وَمَصَافَحَهُمْ، وَبَايَعَ النِّسَاءَ وَلَمْ يَصَافَحْهُنَّ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَصَافِحُ النِّسَاءَ. وَجَاءَتْ أَخْبَارٌ ضَعِيفَةٌ بِمَصَافَحَتِهِ النِّسَاءَ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَحْيَانًا، فَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَافِحُ النِّسَاءَ فِي بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ مِنْ تَحْتِ الثُّوبِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عَطَاءِ وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَايَعَ لَمْ يَصَافِحِ النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى يَدِهِ ثُوبٌ^(١)، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَالزُّرْقَانِيُّ، وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَصَافَحَةِ الْعَجَائِزِ، وَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ الْيَابِ وَلَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ الثَّابِتُ بِالطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ مَصَافَحَتِهِ.

(٣) أي في حصول البيعة ووجوب الطاعة.

(٤) شك من الراوي في اللفظ والمعنى واحد.

(١) وضع الثوب على يده كان في أول الأمر، كذا في الأريز ٢٦٢/١٥.

٤٧ - (باب فضائل أصحاب^(١) رسول الله ﷺ)

٩٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: سمعت سعد بن أبي وقاص يقول: لقد جمَعَ لي^(٢) رسول الله ﷺ أبويّه يوم أحد.

٩٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: قال ابن عمر رضي الله عنهما: بحث رسول الله ﷺ بحثاً^(٣) فأمر^(٤) عليهم أسامة بن زيد، فطعن^(٥) الناس^(٦) في إمرته، فقام رسول الله ﷺ، وقال: إن تطعنوا في إمرته فقد كنتم تطعنون^(٧) في إمرة أبيه من قبل،

(١) أي بمضهم.

(٢) قوله: لقد جمع لي، أي نال يوم غزوة أحد أرم فذاك أبي وأمي، وكذا جمع للزبير بن العوام كما عند الترمذي وغيره، وفيه منقّة عظيمة لهما.

(٣) بالفتح، أي أرمّل جيشاً^(١).

(٤) أي جعله أميراً عليهم.

(٥) قوله: فطعن الناس في إمرته، قال القاري: بكسر الهمزة أي في إمارته وولايته لكونه صغير القوم رحقيرهم في الصورة، ولأنه من الموالى، وكان في القوم أبوبكر وعمر.

(٦) أي المنافقون أو أجناف العرب.

(٧) قوله: فقد كنتم تطعنون، أي قيل ذلك في إمارة أبيه زيد بن حارثة متبني رسول الله ﷺ وجّه.

(١) قال الحافظ: هو البحث الذي أمر بنجهبه في مرض وفاته. فتح الباري ٨٧/٧.

وَأَيْمُ^(١) اللَّهِ إِنَّ^(٢) كَانَ^(٣) لَخَلِيفًا^(٤) لِلْإِمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ^(٥) لَيُنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مِنْ بَعْدِهِ^(٦).

٩٤٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٧) بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ عُثَيْدٍ^(٨) يَعْنِي ابْنَ حَنْزَلَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْمَنْبَرِ^(٩) فَقَالَ: إِنَّ عَبْدًا^(١٠)

(١) بَهْمَزَةٌ مَفْتُوحَةٌ بِمَعْنَى الْقَسَمِ.

(٢) مَخْضُفَةٌ مِنْ مَثَلَةٍ مَكْسُورَةٍ.

(٣) أَيْ أُسَامَةٌ.

(٤) أَيْ لَأَكْفَأُ.

(٥) أَيْ أُسَامَةٌ.

(٦) أَيْ بَعْدَ أَبِيهِ زَيْدٌ.

(٧) فِي نَسْخَةٍ: عُبَيْدُ اللَّهِ.

(٨) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّحْرِيمِ»: عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ بَنُو لَيْثٍ مَصْرُوعٌ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ ثِقَةٌ، قَلِيلُ الْحَدِيثِ، مَاتَ سِتَّةَ خُمْسٍ وَمِائَةٍ.

(٩) أَيْ لِلْخُطْبَةِ.

(١٠) قَوْلُهُ: إِنَّ عَبْدًا، وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْعِبُودِيَّةِ لِأَنَّهَا الْمَرْتَبَةُ الْكَامِلَةُ اقْتِدَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّهِ: ﴿سَتَجِدُنِي أَوْسَرَى بِعَبِيدِهِ لَبِيبًا﴾^(١)، وَبِقَوْلِهِ تَارُكُ: ﴿الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾^(٢)، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾^(٣)، =

(١) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: آيَةُ ١.

(٢) سُورَةُ الْفُرْقَانِ: آيَةُ ١.

(٣) سُورَةُ الْحَنْقِ: آيَةُ ٩ - ١٠.

خبره الله تعالى بين أن يُؤتية من زهرة الدنيا^(١) ما شاء، وبين ما عنده^(٢)،
فاختار العبد ما عنده، فبكى أبو بكر^(٣) رضي الله عنه، وقال: قدّيتك
بآبائنا وأمّهاتنا، قال: فمعجبنا^(٤) له، وقال الناس: انظروا إلى هذا

= ويقول تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ خَيْدُ اللَّوْ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدَأْ﴾^(٥) فإن المراد
بالعبد في هذه الآيات هو النبي ﷺ، وإنما أبهم الأمر، ولم يعين نفسه من بلو
الأمر لإحالة على إفهام حذائق الصحابة وامتحاناً لفهمهم، ولئلا يحصل لهم الملل
دفعاً بسماع خبر مصيبة عظيمة.

(١) قوله: من زهرة الدنيا، بالفتح أي بهجتها وزينتها، قال النووي في
«شرح صحيح مسلم»: المراد بزهرة الدنيا نعيمها وأعراضها وحلودها، شبهها بزهرة
الروض.

(٢) أي ما عنده من لذة العقبى والدرجات العلى.

(٣) قوله: فبكى أبو بكر، لما أنه كان من أفقه الصحابة وأعلمهم بالأسرار
النبوية، ففهم أن مراده بالعبد المخير المختار ما عند الله هو نفسه، فبكى حزناً على
فراقه، وقال: قدّيتك بآبائنا وأمّهاتنا أي أنت عندي بآبائنا معاشر المسلمين،
وأمّهاتنا، فإن بقاءك خير لنا من بقاء آبائنا وأمّهاتنا.

(٤) قوله: قال فمعجبنا، أي قال أبو سعيد الخدري: فمعجبنا - نحن حضار
الصحابة - من بكاء أبي بكر، وقال الحاضرون بعضهم لبعض على سبيل
الاستعجاب: انظروا إلى هذا الشيخ مع كبر سنّه ووقور علمه بخير رسول الله بخير
عبد من عباد الله، وهو يقدي الآباء والأمّهات عليه. وهذا التعجب إنما كان لعدم
وصول الأفهام إلى ما فهمه أبو بكر، ثم ظهر لهم ما ظهر له أن العبد الذي أخبر عنه
رسول الله كان نفسه.

(١) سورة الجن: الآية ١٩.

الشيخ يُخبر رسول الله ﷺ بخبر عبده خيره الله تعالى، وهو يقول: فدينناك بأبائنا وأمهاتنا. فكان رسول الله ﷺ هو المُخَيَّرُ^(١)، وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلمنا به^(٢). وقال^(٣) رسول الله ﷺ: إن أَمِنُ الناسَ^(٤) عليَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنتُ متخذاً^(٥) خليلاً لا تأخذُ أبا بكر

(١) أي بين الأمرين الدنيا والعقبى.

(٢) أي بهذا الأمر، أو بالنبي ﷺ ورسره، وفيه منقبة عظيمة لأبي بكر بإقرار الصحابة.

(٣) أي في تلك الخطبة.

(٤) قوله: إن أَمِنُ الناسَ، قال ذلك تسلياً لأبي بكر، ودفعاً لحزن حصل له بخبر الرحلة النبوية، وإظهاراً لفضله على سائر الصحابة، ومعناه أن أَمِنُ الناسَ اسم تفضيل من المَنَ يعني كثير المنَّة والإحسان عليَّ في صحبته وماله أبو بكر حيث صحبه إذ لم يصحبه غيره فكان رفيقه في الفار، وأسلم حين لم يسلم أحد من الرجال، وكان له عند ذلك على ما روي أربعون ألفاً أنفقها كلها على رسول الله ﷺ. وعند الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: ما لأحدٍ عندنا يدٌ إلَّا قد كافأناه ما خلا أبا بكر فإنَّ له عندنا يدٌ يكافئه الله بها يوم القيامة^(١)، وما نفعتني مال أحد قطُّ ما نفعتني مال أبي بكر.

(٥) قوله: ولو كنت متخذاً، قال النووي في شرح صحيح مسلم: قال القاضي: أصل الخلَّة الافتقار والانقطاع، فخليل الله المنقطع إليه، وقيل: الخلَّة الاختصاص، وقيل: الخلَّة الاصطفاء، وقيل: الخليل من لا يسع قلبه غيره، والمعنى أن حبَّ الله لم يبق في قلبه موضعاً لغيره.

(١) قال الحافظ: فإن ذلك يدل على ثبوت يد لغيره إلَّا أن لأبي بكر رجحاناً، فالحاصل أنه حيث أطلق أراد أنه أرجحهم في ذلك. فتح الباري ١٣/٧.

خليلاً ولكن أخوة^(١) الإسلام، ولا يُتَقَنَّ^(٢) في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر.

٩٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن إسماعيل^(٣) بن

(١) أي الإخوة الحاصلة بيني وبينه بسبب الإسلام كافية، وفي رواية: ولكن أخي وصاحبي، وفي رواية لمسلم والترمذي: إلا أني أبرأ إلى كل حل من حله، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، إن صاحبكم خليل الله.

(٢) قوله: ولا يُتَقَنَّ، تصيغة المجهول في المسجد. خوذة، بالفتح باب صغير إلى المسجد يدخل منه، إلا خوذة أبي بكر، وفيه منقبة عظيمة لأبي بكر، وإشارة إلى استخلافه لكون الخليفة محتاجاً إلى المسجد في كل وقت، وقد ورد نظير ذلك لعلي من قوله ﷺ: «سُدُّوا الأبواب كلها إلا باب علي»، أخرجه أحمد والنسائي في «السنن الكبرى» والضياء في «المختارة» والحاكم والترمذي والطبراني وغيرهم بالفاظ متقاربة متعددة، وقد أخطأ ابن الجوزي حيث حكم بوضعه زعماً منه أنه معارض لما في الصحاح من حديث خوذة أبي بكر، ونيس كذلك فإن علياً لم يكن له باب إلا إلى المسجد، وكان الأصحاب لهم بابان باب إلى المسجد وباب إلى خارجه، فأمر النبي ﷺ بسد الأبواب إلا باب علي ثم أحدث الناس الخوذة إلى المسجد، فأمر الناس بسدّها إلا خوذة أبي بكر، وكانت القصة الأولى قيل غزوة أحد، والثانية في مرض الوفاة النبوية، كذا حققه الحافظ ابن حجر في «القول المسدد في الذب عن مستند أحمد»^(١) والسيوطي في «شد الأبواب في سد الأبواب».

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري المدني، ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين».

(١) وكذا في فتح الباري ١٥/٧.

محمد بن ثابت الأنصاري، أن ثابت^(١) بن قيس بن شئس^(٢) الأنصاري، قال: يا رسول الله. لقد خُيِّبْتُ أن أكون قد هلكْتُ قال: لم؟^(٣) قال: نهانا الله أن نُحِبَّ أن نُحْمَدَ^(٤) بما لم نفعل، وأنا امرؤ أُحِبُّ الحَمْدَ^(٥)، ومهانا عن الخِيَلِ^(٦)، وأنا امرؤ أُحِبُّ الجمالَ^(٧)، ونهانا الله

(١) هو من أعلام الأنصار شهد أحداً وما بعدها، وكان خطيب الأنصار، استشهد يوم اليمامة سنة ٦٢ هـ، كذا في «جامع الأصول»

(٢) متح الشين المعجمة وتشديد الميم.

(٣) في نسخة: ثم قال: سم، أي لأي شيء هلكت.

(٤) قوله: نهانا الله أن نُحِبَّ أن نُحْمَدَ، بصيغة المجهول. بما لم تفعل، أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحْمَدُونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَعْمَلُوا﴾^(١) الآية نزلت في شأن المنافقين.

(٥) أي ثناء الناس لي.

(٦) يضم الحاء وفتح الياء، الكبير

(٧) قوله: وأنا امرؤ أُحِبُّ الجمالَ، كأنه ظن أن مجرد حب الجمال من الخِيَلِ، وقد نهي عنه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(١)، وقد روى الترمذي عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، فقال رجل: إني أعجبي أن يكون نوسي حساً وبعلي حساً، فقال: إن الله يحب الجمال، وتكن الخُسْرُ مَنْ سَطَرَ الحق، وغَنَصَ الناس. أي احتقرهم واحتقر عليهم.

(١) سورة آل عمران الآية ١٨٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٣٦.

أَنْ تَرْفَعَ^(١) أَصْوَاتَنَا فَوْقَ صَوْتِكَ، وَأَنَا رَجُلٌ جَهِيرٌ^(٢) الصَّوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا ثَابِتُ، أَمَّا^(٣) تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ^(٤) حَيِّدًا^(٥)، وَتُقْتَلَ شَهِيدًا^(٦)، وَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ^(٧).

٤٨ - (بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ)

٩٤٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا^(٨) رِبِيعَةُ، عَنْ^(٩) أَبِي

(١) قوله: أَنْ تَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا، بقوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ»^(١).

(٢) أي عالي الصوت، وكان في سمعه ثقل، من كان كذلك يكون جهير الصوت غالباً.

(٣) بهمزة، وما نافية قاله تالية له.

(٤) أي في الدنيا.

(٥) أي محموداً.

(٦) وكان كذلك.

(٧) قوله: وَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ، قال القاري: لعل قوله ﷺ يبشّره إلى الجنة متضمن أنه ليس ممن يظن نفسه أنه في الخصائل الدنية والشمائل الرديئة.

(٨) قوله. أَخْبَرَنَا رِبِيعَةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هكذا في نسخ عديدة، والصواب في بعض النسخ موافقاً لما في «موطأ يحيى» وغيره: عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ... إلخ، وهو المعروف بربيعة الرأي.

(٩) في نسخة: بِنَ

(١) سورة الحجرات: الآية ٢.

عبد الرحمن، أنه سمع أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ: ليس بالطويل البائن^(١)، ولا بالقصير، ولا بالأبيض الأمهق، وليس بالأدم، وليس باليجعد القَطَط، ولا بالسَّيْط، بعثه الله على رأس أربعين سنة^(٢)،

(١) قوله: ليس بالطويل البائن، مِنْ بَأْنٍ إِذَا ظَهَرَ أَيُّ الْمُقَرَّبِ فِي الطَّوْلِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ أَيُّ الْبَائِنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنِ الْبَرَاءِ يَعْنِي أَنَّهُ بَيْنَهُمَا، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ: كَانَ رَبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ. وَلَا بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ، مِنَ الْمَهْقِ، شِدَّةُ الْبَيَاضِ أَيُّ لَيْسَ شَدِيدَ الْبَيَاضِ، كُلُّونَ الْجَحْصِ. وَلَيْسَ بِالْأَدَمِ، بِالْمَدِّ، أَيُّ لَا شَدِيدَ السَّمَرَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَخَالِفُ بَيَاضَهُ الْخُمْرَةَ. وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ، بِفَتْحِ الْجِيمِ وَمِثْلُهَا، وَدَالٍ مَهْمَلَةٍ أَيُّ مَنبُضِ الشَّعْرِ، يَتَجَعَّدُ وَيَتَكَثَّرُ كَشَعْرِ الْجَحْشِ، وَالزَّنَجِ. الْقَطَطُ، بِفَتْحِ الْقَافِ وَالطَّاءِ الْأُولَى وَيَجُوزُ كَسْرُهَا، وَهُوَ مُقَابِلُ السَّيْطِ بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ، أَيُّ الْمُنْبَسُطِ الْمُسْتَرَسِلِ يَعْنِي أَنَّ شَعْرَهُ لَيْسَ تَهَابَةً فِي الْجَعْدَةِ وَلَا فِي السَّبُوطَةِ بَلْ وَسَطًا بَيْنَهُمَا كَذَا فِي «شرح شمائل الترمذي» لعلي القاري وغيره.

(٢) قوله: على رأس أربعين سنة، أي آخر أربعين سنة من عمره، وهذا القول بأنه بُعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه وُلِدَ فِي الرَّيْحِ الْأَوَّلِ وَبُعثَ فِي رَمَضَانَ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ حِينَ الْبُعْثِ أَرْبَعُونَ سَنَةً وَنِصْفٌ أَوْ تِسْعَ وَثَلَاثُونَ وَنِصْفًا، فَمَنْ قَالَ أَرْبَعِينَ أَلْفَى الْكُسْرُ، أَوْ جَبْر. وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ بُعثَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ^(١)، وَعَنْ مَكْحُولٍ أَنَّهُ بُعثَ ابْنُ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ فَشَاءَ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ.

(١) وَقَالَ الْقَارِي: وَلَعَلَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ بُعثَ النَّبِيُّ فِي أَوَّلِ الْأَرْبَعِينَ وَبُعثَ الرِّسَالَةَ فِي رَأْسِ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ، كَذَا فِي الْأَوْجَزِ ١٤/٢٦٣.

فأقام بمكة عشر سنين^(١)، وبالمدينة^(٢) عشر سنين، وتوفاه الله على رأس ستين سنة^(٣) وليس في رأسه ولحيته عشرون^(٤) شعرة بيضاء.

٤٩ — (باب قبر النبي ﷺ وما يستحب من ذلك^(٥))

٩٤٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر:

(١) قوله: فأقام بمكة عشر سنين، عند البخاري عن ابن عباس: لبت بمكة ثلاث عشرة سنة، ومُعت لأربعين، ومات وهو ابن ثلاث وستين، وجمع السُّهيلي بأن من قال ثلاث عشرة عدَّ من أول ما جاء به المَلَك، ومن قال عشراً: عدَّ ما بعد الفترة، فإنَّ الوحي فتر بعد ما نزل ثلاث سنين، كما رواه أحمد. وهناك أقوال وروايات أخر مبسوطة في «فتح الباري».

(٢) أي بعد الهجرة، وهذا بالاتفاق.

(٣) قوله: على رأس ستين، روي عن جمع من الصحابة منهم معلوبة في عمره ثلاث وستون، وروي عن ابن عباس وأُس وعائشة ستون، وروي عنهم ما يوافق المشهور أيضاً فهو المعتمد.

(٤) قوله: عشرون، أي بل أقل، فعند البخاري عن عبد الله بن بسر: كان في عفتة شعرات بيض، وفي «صحيح مسلم» عن أنس: كان في لحيته شعرات أبيض، وعند ابن سعد عن أنس: ما كان في رأسه ولحيته إلا سبع عشرة لؤلؤماني عشرة.

(٥) قوله: وما يستحب من ذلك، أي من زيارة قبره، اختلف فيه بعد ما اتفقوا على أن زيارة قبره ﷺ من أعظم القُرَّات، وأفضل المشروعات، ومن نازع في مشروعيته فقد ضلَّ، وأضلَّ، فقيل: إنه سنة ذكره بعض المالكية، وقيل: إنه واجب، وقيل قريب من الواجب، وهو في حكم الواجب، مستدلاً بحديث «من حج ولم يَزُرني فقد جفاني» أخرجه ابن عدي، والدارقطني وغيرهما، وليس بموضوع كما ظنه ابن الجوزي وابن تيمية، بل منله حسن عند جمع، وضعيف =

كان إذا أراد سفراً^(١)، أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ فصلى عليه، ودعا ثم انصرف.

= عند جمع، وقيل: إنه مستحب بل أعلى المستحبات، وقد ورد في فضله أحاديث، فمن ذلك «من زار قبري وجبت له شفاعتي». أخرجه الدارقطني وابن خزيمة وسنده حسن، وفي رواية الطبراني «من جامني زائراً لا تعلمه^(٢) حاجة إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شافعاً». وعند ابن أبي الدنيا عن أنس: من زارني محتسباً كتبت له شفعاً وشهداً. وأكثر طرق هذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة لكن بعضها سالم عن الضعف القادح، وبالمجموع يحصل القوة كما حققه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» والنفي السبكي في كتابه «شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام»، وقد أخطأ بعض معاصريه، وهو ابن تيمية، حيث ظن أن الأحاديث الواردة في هذا الباب كلها ضعيفة بل موضوعة، وقد ألّف في هذا البحث رسائل على رغم أنف المعاند الجاهل، حينما ذهب بعض أفاضل عصرنا إلى مكة ورجع من غير زيارة مع استطاعته، وألّف ما لا يليق ذكره فالله يصلحنا ويصلحه ويوفقنا ويوفقه.

(١) قوله: كان إذا أراد سفراً، وفي رواية عبد الرزاق: كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله. وفي رواية: كان يقف على قبره، فيصلّي على النبي وعلى أبي بكر وعمر. وفي رواية عن نافع: كان ابن عمر يسلم على القبر، ورأيتُه مائة مرة أو أكثر يأتي ويقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على أبي. وظاهره أنه كان دأبه وإن لم يسافر، كذا في «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» و«المواهب» وشرحه، وفي الباب عن أنس عند البيهقي وابن أبي الدنيا، وجابر عند البيهقي، وأبي أيوب عند أحمد والطبراني والنسائي.

(١) هكذا في الأصل، وفي مجمع الزوائد ٢/٤: لا يعلم له حاجة.

قال محمد: هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة^(١) يأتي قبر النبي ﷺ

٥٠ - (باب فضل الحياة^(٢))

٩٤٨ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، يرفعه^(٣) إلى أبي بصير، قال: من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه^(٤).

قال محمد: هكذا ينبغي للمسلم^(٥) أن يكون تاركاً لما لا يعنيه

(١) بيان لهذا أي يحضر عده ويصلي ويسلم عليه.

(٢) موصلة تنفي عن التبع

(٣) قوله: يرفعه، هذا موصول عند جميع رواة الموطأ إلا خالد بن عبد الرحمن الحارثي، وصلة عن مالك. عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن أبيه، وخالد ضعيف، قاله ابن عبد البر. والحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى، وأبو داود، وابن ماجه وأحمد وأبو داود، والحاكم وغيرهم من طرق، كما سطره لبيد، وتردقني.

(٤) ما فتح من عاه إذا تعلقت عنايته به أي ما لا يفيد من فضول الأقوال وسببات الأعمال^(١)

(٥) لقوله تعالى ﴿وَتَذِيرٌ لَهُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^(٢)

(١) قال ابن عبد البر: هذا الحديث من كلام الصحابة للمعاني الكثيرة المحبلة في الغلو القليلة. هذا في الأوجز ١٢٠/١٤

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧

٩٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا سلمة^(١) بن صفوان الزرقاني، عن يزيد بن طلحة الركابي، أن النبي ﷺ قال: إِنَّ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا^(٢)، وَخُلُقُ^(٣) الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ.

٩٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٤)، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ عَلَى رَجُلٍ^(٥) بِعَظٍّ^(٦) أَخْبَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَهُ^(٧) فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ.

(١) قوله: سلمة، فتحتين ابن صفوان بن سلمة الزرقاني، بضم الزاء، وفتح الراء. نسبة إلى بني زريق، مدني ثقة عن يزيد بن طلحة الركابي بالضم، نسبة إلى مكانه، وهو والد طلحة، وهو ابن عبد يريد بن هاشم، وذكر ابن حبان يريد هذا في «نقات التابعين» كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) بضمين وتسكن اللام أي خصلة وطريقة شرعت فيه

(٣) أي طبع هذا الدين الذي به قوامه: الحياء.

(٤) في «رواية يحيى»: مالك عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر.

(٥) قال الحافظ: لم أعرف اسم الواعظ ولا أخيه.

(٦) أي يصححه ويلزمه على كثرتة وأنه يصره

(٧) أي اتركه على هذا المخلوق، ولا تمنعه فإن الحياء شعيرة من شعب

الإيمان^(١)

(١) قال الهادي: إن خلق الإسلام الحياء، والعباء يحتمل بأهل الإسلام والمراد بالحياء - والله أعلم - للحياء مما شرع فيه الحياء، وأما حياء يؤذي إلى ترك التعلم فليس بمشروع. كذا في المستقى ٢١٣/٧، والأوجز ١٣٦/١٤.

٥١ - (باب حق الزوج على المرأة)

٩٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني^(١)

بشير بن يسار، أن حُصَيْنَ بن حُصَيْنٍ أخبره: أن عَمَّةً له أنت رسول الله ﷺ، وأنها^(٢) زعمت أنه قال^(٣) لها: أذات^(٤) زوج أنت؟ فقالت: نعم، فزعمت^(٥) أنه قال لها: كيف أنت له؟ فقالت: ما آلوه إلا ما هيجزت عنه، قال: فانظري أين أنت منه، فإِذَا هو جِثَّتْ أو^(٦) نازك.

(١) قوله: أخبرني، بشير هو بشير على وزن فعيل، بن يسار بالفتح، الحارثي، المملتي، وثقه ابن معين، وقال ابن سعد: كان شيخاً كبيراً أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ وكان قليل الحديث، وشيخه في هذه الرواية هو حُصَيْنَ مصفراً، ابن حُصَيْنَ بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، ذكره ابن حبان في وثقات التابعين، وقال ابن السكن: يُقال له صحبة غير أن روايته عن عَمَّتِه، وليست له رواية عن رسول الله ﷺ، كذا في «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب».

(٢) أي أن عَمَّتِه قالت.

(٣) أي قال لها رسول الله حين أنت عنده.

(٤) بهمزة استفهام.

(٥) قوله: فزعمت أنه، أي فقالت: إنه قال لها رسول الله: كيف أنت لزوجك في الرضاء والسخط والخدمة؟ فقالت: ما آلوه أي ما أقصُر في خدمته ورضائه ما استطعت، فقال له^(١) رسول الله لها: انظري أي تأملي وتفكرِي في كل وقت أين أنت منه؟ أم وراضٍ عنك؟ أم ساخط؟ فإن رضي عنك يُدخلك الجنة، وإن سخط عليك يُدخلك النار، فهو باعث دخول الجنة والنار.

(٦) في نسخة: و.

(١) في الأصل: زيادة «له»، وهو خطأ.

٥٢ - (باب حق الضيافة)

٩٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد المقبري، عن أبي شريح^(١) الكعبي: أن رسول الله ﷺ قال: من كان يؤمن^(٢) بالله واليوم الآخر^(٣) فليكرم^(٤) ضيفه، جائزته^(٥) يومً وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد

(١) قوله: عن أبي شريح، بضم الشين مصقراً. الكعبي، نسبة إلى كعب بن عمرو بطن من خزاعة، اسمه خويلد بن عمرو على الأشهر، أو عمرو بن خويلد، أو هاني، أو كعب بن عمرو أو عبد الرحمن، أسلم قبل الفتح مات بالمدينة سنة ٦٨ هـ، كذا في «الاستيعاب» وغيره.

(٢) أي إيماناً كاملاً.

(٣) ذكره إشارة إلى أنه يوم الثواب والعذاب، فمن آمن به إيماناً كاملاً طلب الأعمال الحسنة وتجنب عن السيئة.

(٤) قوله: فليكرم، قال الزرقاني: الأمر بالإكرام للاستحياب عند الجمهور لأن الضيافة من مكارم الأخلاق لا واجبة لقوله جائزة، والجائزة تفضل وإحسان، هكذا استدل به الطحاوي وابن بطال وابن عبد البر، وقال الليث وأحمد: تجب الضيافة ليلة واحدة للحديث المرفوع: ليلة الضيف واجبة على كل مسلم وأجاب الجمهور عن هذا وما أشبهه أن هذا كان في صدر الإسلام حين كانت المواساة واجبة وبأنه محمول على ضيافة المضطرين.

(٥) قوله: جائزته، بالرفع مبتدأ في منيحه وعطيته وإتحائه بأفضل ما يُقدر عليه يوم وليلة، بالرفع خبر المبتدأ ويروى جائزته بالنصب فيكون مفعولاً ثانياً، والمعنى وهي يوم وليلة. والضيافة ثلاثة أيام يعني من غير تكلف، كالتكلف الذي في اليوم الأول، فإذا مضت الثلاث فقد مضى حق الضيف، فما كان بعد ذلك فهو صدقة. في التعبير عنه إشارة إلى التخيير عنه، ولا يعمل له أي للضيف أن يشوي بفتح الياء وسكون الهمزة المثناة وكسر الراء أي يقيم عنده أي عند من أضافه حتى

ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يتوَيَّع عنده حتى يُخرجَه.

٥٣ - (باب تسميت (١) العاطس)

٩٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه (٢): أن رسول الله ﷺ قال: إن عطس (٣) فسمَّته (٤)، ثم إن عطس فسمَّته، ثم إن عطس فسمَّته، ثم إن عطس فقل له: إنك

يُخرجَه بضم الراء وكسر الراء أي يوقعه في الحرج والضيق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قوله: باب تسميت، هو بالشين المعجمة معناه الإبعاد عن الشماتة، والتسميت بالمهمة معناه الدعاء بالهداية إلى السمات الحسن، والخلق المستحسن، وكل منهما يستعملان في جواب العطسة بترحمك الله، كذا في «تهذيب النووي».

(٢) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري.

(٣) بفتح الطاء.

(٤) قوله: فسمَّته، ظاهر الأمر للوجوب (١)، وبه قال أصحابنا وغيرهم: إن جواب العطسة واجب إلا أنه مقيّد بما إذا حمّد لحديث: إذا عطس أحدكم فحمد الله، فسمَّوه؛ وإذا لم يحمد فلا تسمَّوه، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».

(١) قال النووي في «الأذكار»: قال أصحابنا: التسميت سنة على الكفاية لقول بعضهم أجزاء عنهم، لكن الأفضل أن يقول كل واحد منهم، واختلف أصحاب مالك، فقال القاضي عبد الوهاب سنة كفاية، وقال تين مزين: يلزم كل واحد منهم، واختاره أبو بكر بن العربي، والصحيح من مذهب الحنفية أنها تجب على الكفاية، وفي رواية يستحب، وفي «سمر السملعة» ظاهر الأخبار الصحيحة الافتراض عيناً اهـ. أرجمت المسالك ١٣٤/١٥.

مضنوك^(١) . قال عبد الله بن أبي بكر: لا أدري^(٢) أبعد الثالثة أو الرابعة .

قال محمد: إذا عطس فشتمته، ثم إن عطس فشتمته، فإن لم تشمته حتى يعطس مرتين أو ثلاثاً أجزاك^(٣) أن تشمته مرة واحدة .

٥٤ - (باب الفرار من^(٤) الطاعون)

٩٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٥) بن المنكدر، أن عامر بن سعد بن أبي وقاص أخبره، أن^(٦) أسامة بن زيد أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: إن هذا الطاعون^(٧)

(١) قوله: إنك مضنوك، بضاد معجمة أي مريض، والضنك بالضم الزكام، والقياس مضنك ومزكم، لكنه جاء على ضنك ومزكم، قاله ابن الأثير في «النهاية» .

(٢) قوله: لا أدري، أي لا أحفظ قوله إنك مضنوك هل قال بعد العطسة الثالثة أو الرابعة، وعند أبي داود وأبي يعلى وابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه، فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ولا يشمت بعد ثلاث .

(٣) أي يكفي التشميت الواحد لأن العبادات المتجانسه تتداخل .

(٤) أي من موضع وقع فيه

(٥) في رواية يحيى: وأبو النضر .

(٦) في رواية يحيى: أن عامراً سمع أباہ يسأل عن أسامة: هل سمعت رسول الله ﷺ في الطاعون شيئاً؟ فقال أسامة سمعته يقول . . الحديث .

(٧) قوله: إن هذا الطاعون، فسرّه كثير من أصحاب العرب، وشراح الحديث بالوباء وهو كل مرض عام بسبب فساد الهواء، وليس بحديد، بل هو أخص :

رَجَزٌ^(١) أُرْسِلَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَوْ أُرْسِلَ^(٢) عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ -
شَاك^(٣) ابْنُ الْمُنْكَدَرِ فِي أَيِّهَا قَالَ - فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ^(٤) بِأَرْضِ فَلَا تَدْخُلُوا

منه بدليل أنه ورد في الحديث أن الطاعون لا يدخل المدينة، وورد أن المدينة كان فيها^(١) وباء الحُمى، ولذا قال القاضي عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، وقال النووي: هو بشر وورم مؤلم جداً يخرج مع لهب يحصل مع خفقان القلب والقيء، ويخرج في الأباط والأيدي والأصابع وسائر الجسد، وقد بسط الكلام في تحقيق معناه، وذكر الاختلاف فيه وإيراد الأخبار الواردة فيه الحافظ ابن حجر في رسالته «بذل الماعون في فضل الطاعون».

(١) بكسر الراء أي عذاب^(٣).

(٢) قوله: أَوْ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، أخرج قصة نزوله على قوم فرعون وعلى بني إسرائيل عبدُ بن حميد والطبري وابن أبي حاتم وإبراهيم الحربي وغيرهم، وقد ورد أنه مات من قوم موسى بالطاعون في يوم واحد سبعون ألفاً، وورد أيضاً عند أحمد والبخاري أن الطاعون كان عذاباً على الأمم السابقة، وهو رحمة وشهادة لهذه الأمة. وورد أيضاً عند أحمد والطبراني وابن خزيمة وأبي يعلى وغيرهم أَنَّ الطاعون وَغَزُ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجَنِّ، وهو - بالفتح - الطعن غير^(٣) الناقذ. وقد بسط الكلام على هذه الأخبار مع فوائد شريفة الحافظ في «بذل الماعون».

(٣) أي في أَنَّ أَيِّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ قَالَ.

(٤) أي بوقوعه ببلد أنتم تخرجون عنه.

(١) في الأصل: «فيه»، وهو خطأ.

(٢) الرجز: بالزاي. المذاب، وبالسين: الخيث أو النجس أو القدر، وقد يرد بمعنى العذاب أيضاً، قال الحافظ: المحفوظ بالزاي أي عذاب، كذا في الأوجز ٨٢/١٤.

(٣) في الأصل الغير، وهو تحريف.

عليه^(١) وإن وقع في أرض فلا تخرجوا فراراً منه^(٢).

قال محمد: هذا حديث معروف^(٣) قد روي عن غير واحد^(٤).

(١) قوله: فلا تدخلوا عليه، قال ابن دقيق العيد: الذي يرجع عندي في النهي عن الفرار، وعن الدخول أن الإقدام عليه تعرض للبلاء ولعله لا يصبر عليه، وربما كان فيه ضرب من الدهوى لمقام الصبر أو التوكل، فمنع ذلك لاغترار النفس، ولما الفرار فقد يكون داخلًا في باب التوغل في الأسباب متصورًا بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه فيقع التكليف في القعود كما يقع في الفرار فأمر بترك التكلف فيهما.

(٢) قوله: فراراً منه، أي لأجل الفرار عن الطاعون، فإن قضاء الله لا يؤرد: ﴿ولو كنتم في بروج مشيدة﴾^(١)، وفيه إشارة إلى أنه لو خرج لا لهذا القصد بل لحاجته فلا بأس به، وقد أخرج الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ، فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾^(٢)، من طريق محمد بن إسحاق، عن وهب بن منبه قال: كان حزقيل بن يورى، ويقال له ابن المعجوز هو الذي دعا للقوم الذين خرجوا من ديارهم وهم أُلُوف حذرو الموت، قال ابن إسحاق: قبلتني أنهم خرجوا من بعض الأرياء من الطاعون أو من سقم كان يصيب الناس، حذروا من الموت، الحديث. ونحوه عند عبد الرزاق، وابن أبي حاتم وغيرهم.

(٣) أي مشهور.

(٤) أي عن كثير من الصحابة بطرق متعددة

(١) سورة النساء: الآية ٧٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٢.

فلا بأس إذا وقع ^(١) بآرض أن لا يدخلها اجتناباً له .

٥٥ - (باب الغيبة ^(٢) والبهتان ^(٣))

٩٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الوليد ^(٤) بن عبد الله بن صياد، أن
المطلب ^(٥) بن عبد الله بن حنطب المخزومي : أخبره أن رجلاً سأل

(١) أي الطاعون ^(١) وكذا الحكم في كل وباء عام .

(٢) بكسر الخين ^(٢) .

(٣) بضم الباء .

(٤) قوله : أخبرنا الوليد بن عبد الله بن صياد : هو أخو عمارة بن عبد الله بن صياد،
قال الزرقاني : لم يذكره البخاري في «تاريخه» ولا ابن أبي حاتم، ولا ترجم له
ابن عبد البر، لكن ذكره ابن حبان في «الثقات» وكفى برواية مالك عنه توثيقاً .

(٥) قوله : أن المطلب بن عبد الله بن حنطب، وقع في «موطأ يحيى» :
حويطب، وهو غلط وهو أبو الحكم المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بفتح
الحاء المهملة وسكون التون وفتح الطاء المهملة بعدها باء موحدة ابن الحارث بن
عبيد بن عمر بن مخزوم المخزومي، القرشي، المدني من ثقات التابعين، كذا في
«جامع الأصول» . وذكر الحافظ أن روايته هذه مرسلة وهو كثير الإرسال، ولهله أخذه من
عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبي هريرة، وقد أخرجه مسلم والترمذي من طريق
العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هريرة .

(١) وقد وقع النهي عن القدوم عليه وعن القرار عنه، فالتهي الأول لبيان التحذر من التمرص
للفتاء، والثاني لبيان لزوم التوكل والرضا بقضائه الله ولياً أن العذاب الواقع لسبب
المعصية لا يدفعه الفرار، وإنما يدفعه التوبة والاستغفار، كذا في الأوجز ٧٦/١٤ .

(٢) قال الغاري : الغيبة - بكسر الغين - أن تذكر آحاك بما يكره في الغيبة - بالفتح - بشرط أن
يكون ذلك موجوداً ولا فهو بهتان . مرقاة المفاتيح ١٣٥/٩ .

رسول الله ﷺ، ما الغيبة^(١)؟ قال رسول الله ﷺ: «أَنْ تَذْكُرَ»^(٢) من المرء ما يكره أن يسمع، قال: يا رسول الله، وإن كان حقاً؟^(٣) قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُلْتَ بِاطْلَاقٍ»^(٤) فذلك

(١) قوله: ما الغيبة، أي ما حقيقتها وما هي التي أمرنا الله تعالى بالاجتناب عنها بقوله: «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ»^(١).

(٢) قوله: «أَنْ تَذْكُرَ»، أي هو ذكرك من المرء مسلماً كان أو كافراً، بالغاً كان أو صبيّاً، متعباً كان أو فاجراً، سواء كان الذكر كتابةً أو نطقاً، أو رمزاً أو إشارةً أو محاكاةً، ونحو ذلك، لكن يشترط أن يكون في الغيبة فإن كان في حالة الحضرة فهو ليس بغيبة بل من أنواع السب مشافهة. ما يكره أن يسمع، أي شيئاً يكرهه ويحزن منه إن سمعه المختاب في دينه أو دنياه أو خلقه أو أهله، أو خادمه أو ثوبه أو حركته أو طلاقته إلى غير مما يتعلق به. وقد استثنى الفقهاء صوراً^(٢) من الغيبة حكموا بجوازها لضرورة أو لمصلحة، بسطها الغزالي في «إحياء العلوم»، وقد شرعت في تأليف رسالة طويلة في هذا الباب مشتملة على الأحاديث والحكايات مع ذكر ما يجوز منها، وما لا يجوز منها، في السنة الثانية والثمانين بعد الألف والمائتين من الهجرة وكتب منها أجزاء كثيرة ثم وقعت عوائق عن إتمامها وأسأل الله أن يوفقني لاختتامها.

(٣) أي وإن كان ما ذكره حقاً صادقاً كأنه ظن أن الغيبة لا يكون إلا بالكذب فاستفسر عن حقيقة الأمر.

(٤) أي قولاً كاذباً في حقه.

(١) سورة الحجرات: الآية ١٢.

(٢) قال عيسى بن دينار: لا غيبة في ثلاثة: إمام جائر، وفاسق معطن فسقه، وصاحب بدعة المعنى ٣١٢/٧.

قال محمد: وهذا نأحد. لا ينبغي أن يذكر لأحيه المسلم^(٢) الرُّة^(٣) تكون مه كما يكره، فأما صاحب الهوى^(٤) المتعالي بهواه المتعرف^(٥) به، والفساق المتعالي بنفسه فلا بأس^(٦)، أن تذكر هذين بفعلهما. فإذا ذكرت من المسلم ما ليس فيه فهو المهتان، وهو الكذب^(٧)

-
- (١) أي هو قسم آخر، وهو الافتراء والبهتان وهو أعظم من انغية معصية^(١).
 (٢) قوله. المسلم؛ تشبيهاً لتناقض كما قيد في بعض الروايات بالأخ والأخ
 فالغية نعم الكافر. ونحو غية الذمي كالمسلم، وفي عية الكفر الحربي قولان
 (٣) قوله. الرُّة، مفتوح الزاء وتشديد اللام أي المعصية على سبيل الغفلة.
 (٤) أي من يتمع هو نفسه ويستدع برأيه
 (٥) أي يطالب الشهرة به.
 (٦) قوله: فلا بأس أن تذكره. لكن لا لغرض التحقير بل ليحذر الناس
 منهما، ويحصل الزجر والحياء لهما، وقد ورد: «أترغون عن ذكر الفاجر بما فيه
 اهتكوه حتى يعرغه الناس، اذكروه بما فيه حتى يحلوه الناس». وعند أبي شيخ:
 «من ألقى جلباب الحياء فلا غية له»
 (٧) أي برع منه هو الافتراء والكذب على الغير.

(١) هذا الباقي: لما فيه من لباطل. أوحز انصرفت ٢٨٤/١٥

٥٦ - (باب النواذر^(١))

٩٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير^(٢) المكي، عن جابر بن عبد الله . أن رسول الله ﷺ قال . أَعْلِقُوا الباب^(٣) ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ ،

(١) قال القاري . أي الأمور النادرة في الأحوال النادرة الصادرة .

(٢) محمد بن مسلم بن تدرس .

(٣) قوله : أَغْلِقُوا الباب ، بفتح الهمزة من الإغلاق ، أي حراسة للنفس والمال من أرباب النفس والشيطان وَأَوْكُوا ، بفتح الهمزة وسكون الواو من الإيكاء أي ارتبطوا . السَّقَاءُ ، بكسر السين القُرْبَةُ التي يسقى منها أي شَدَوْا رأسه بالوكاء وهو بالكسر المحيط الذي يُشَدُّ به فم القُرْبَةِ ، وهذا لئلا يمنع من الشيطان واحترار عن الرباء الذي ينزل في ليلة من السنة كما ورد به في الخبر . رَأَكُنُوا الإِنَاءَ ، بقطع الهمزة وكسر الفاء ، وبوصلها وضَمَّ الفاء الأول رُباعي ، والثاني ثلاثي أي اقلسوه ولا تتركوه للعق الشيطان والهواة المؤذية أو خَمُرُوا ، من التخمير بمعنى تغطية الإِنَاءِ ، قيل : إنه شك من الراوي . وقيل : هو من الحديث أي اكفوه إن كان حلياً وخَمُرُوا إن كان شاعراً ، وأَطْفَسُوا المصباح ، من الإطفاء أي عند الرقاد . فإن الشيطان لا يفتح عنقاً بفتحين أي دأباً مُعْتَقاً إذا ذكر اسم الله عليه ولا يحل ، بفتح حرف المضارع وضَمَّ الحاء . وكاء ، خيطاً رُبَّطَ به ولا يكشف إساءة ، إذا خَمَرَ أو أكفى . وإن الموسيقى نصغير الفاسقة أي الفارة . قَضَرُمُ^(١) بفتح حرف المضارع وكسر الراء من الضرم أي تَوَقَّدَ على الناس ستم مأل تجر الفتيلة المشتعلة فتلقبها على ثوب أو غيره . وهذه الأوامر إرشادية^(٢) . وفيها منافع دنيوية . كذا في «شرح الزرقاني» وغيره

(١) قال القاري يضم التاء وكسر الراء ، مخففة ، وفي نسخة : تشبهها أي توفد النار وتحرق .

مرقة المصباح ٢٣١/٨

(٢) ويحتمل أن تكون للمدب لا سيما فيمن يولي مثلاً الأمر كذا في المرقاة

وكفوا والإباء - أو خروا للإباء - وأظفونوا المصباح، فإن الشيطان لا يفتح علفاً، ولا يخل بكاء، ولا يكشف إباء، وإن لفوسقة تظرم على الناس بينهم^(١)

٩٥٧ - أنه ربما ماتك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: المسلم يأكل في ميمى والكافر يأكل في سبعة أمعاء^(٢).

(١) في نسخة، بيوتهم.

(٢) قوله: في سبعة أمعاء، جمع معنى بالكسر مقصوداً وهو الأشهر، وفيه الفتح والياء، وجمع المقصود أمعاء، كقمت وعنا، والمعدد أمعاء كحمار وأحمر. وقد روي هذا الحديث في صحيحين رئيسيهما طرق غنيته، واحتقوا في معناه لما ذكره الحسن بن سعيد مؤلف كتابه في الإسلام، في بيان السلام عليه. والمراد خاص، وهو ما في الصحيح البخاري: عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يأكل كثيراً، فأسلم، فكان يأكل قليلاً فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: إن المؤمن يأكل في ميمى واحد، الحديث. وبهذا جزم ابن عبد البر: لأن المعايمة هي أصح علوم الحواس تدفع أو تكون ذلك في كل مؤمن وكافر، وقيل: ليست حافية، عند مرادة بل المراد قلة كل السمين، وكثرة أكل المكبر. وقيل: المؤمن ثقلة - رحمه الله - ولا معنى واحد. والكافر لا يشبع إلا سلا أمعاء تسعة. وقيل: المؤمن إذا أكل سقى. والكافر ثم يسم فيشرك معه الشيطان، فيأكل كثيراً، والحجم سلى هذه الأقوال عجائي، وقيل غير ذلك، كما سطره الروقي في شرحه^(٣).

(١) وسط شيخنا في لأجر ١٤/٣٢٩.

٩٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم^(١) يرفعه^(٢) إلى رسول الله ﷺ، أنه قال: الساعي^(٣) على الأرملة^(٤) والمسكين، كالذي يجاهد في سبيل الله أو^(٥) كالذي يصوم النهار ويقوم الليل.

٩٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرني ثور بن زيد النخيلي، عن أبي الغيث^(٦) مولى أبي مطيع، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ مثل ذلك.

(١) بالتصغير.

(٢) أي يجعل صفوان هذا الخبر مرفوعاً.

(٣) أي بالخدمة والنفقة^(١).

(٤) قوله: على الأرملة، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الميم، المرأة التي مات زوجها وهي فقيرة وجمعها الأرمال، والحديث مخرج عند الشيخين والنسائي وأحمد والترمذي وابن ماجه من رواية أبي هريرة، ذكره القاري.

(٥) أي في الثواب.

(٦) قال القاري للشك أو للتنبؤ.

(٧) قوله: عن أبي الغيث^(١) مولى أبي مطيع، ذكر في «تهذيب التهذيب» و«التقريب» مولى ابن مطيع، وأن اسم أبي الغيث سالم المدني، ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٢) ورواه ابن سعد وابن معين.

(١) قال الحافظ: معنى الساعي الذي يلعب ويحيي في تحصيل ما يقع الأرملة والمسكين. فتح الباري ١/٢٩٩.

(٢) أبو الغيث: مولى ابن مطيع لا أبي مطيع كما في «التقريب» (١/٢٨١) واسم أبي الغيث سالم المدني ثقة من الثالثة.

(٣) قال ابن حبان: أبو الغيث، مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي، عده في أهل المدينة يروي عن أبي هريرة، روى عنه ثور بن زيد. كتاب الثقات (٤/٣٠٦).

٩٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الله بن صَعْصعة، أنه سمع سعيد بن يَسَار^(١) أبا الحُبَاب^(٢) يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: من يَرِد الله به خيراً يُصِيب منه^(٣).

٩٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم وحمزة^(٤) ابني عبد الله بن عمر، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: إن الشُّوم^(٥) في المرأة والدار والفرس.

(١) بفتح الياء والسين.

(٢) بضم الأول.

(٣) قوله: يُصِيب منه، قال القاري: أي ابتلاءً بالمصائب والأمراض وهو بضم أوله وكسر ثانيه، وفاعله ضمير راجع إلى الله، وضمير «منه» راجع إلى «من»، والرواية بالبناء للفاعل في الأشهر على ما ذكره السيوطي، والحديث رواه البخاري وأحمد.

(٤) هوشبيق سالم بن عبد الله، مدني ثقة كذا في «التقريب».

(٥) قوله: إن الشُّوم، بضم الشين، وواو، همزة حُفِّقَتْ فصارَتْ وَاوًا وهو ضد الهمزة. في المرأة والدار والفرس، أي كائن فيها، وقد اختلفوا في معناه لكونه مخالفاً لظاهر الأحاديث الواردة بنفي الطُّيْرة ونفي الشُّوم على أقوال، منها: ما أشار إليه صاحب الكتاب من أن أصل الحديث إن كان الشُّوم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس، فليس فيه إلباس فيها بل معناه إن كان في شيء ففي هذه الأشياء لكنه ليس فيها ولا في غيره، وهذا اللفظ أخرجه مالك وأحمد والبخاري وابن ماجه من حديث سهل بن سعد، والشيخان من حديث ابن عمر، ومسلم والترمذي من حديث جابر، وفيه أن بعض طرق الحديث مصرحة بوجود الشُّوم في هذه الأشياء ففي بعضها عند الشيخين «لا علوى وطيرة»، إنما الشُّوم في ثلاثة، ومنها: أنه إخبار عما كان يعتقه أهل الجاهلية، وقد أنكرت عائشة على أبي هريرة حين سمعت أنه يروي ذلك،

قال محمد: إنما بلغنا أن النبي ﷺ قال: إن كان الشؤم في شيء
ففي الدار والمرأة والفرس.

٩٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: كنت مع
عبد الله بن عمر بالسوق عند دار خالد^(١) بن عقبة، فجاء رجل يريد^(٢)
أن يُناجيه، وليس معه أحدٌ غيري وغير الرجل الذي يريد أن يُناجيه،
فدعا عبد الله بن عمر رجلاً آخر حتى كنّا أربعة^(٣) قال^(٤): فقال لي

وقلت: ما قاله رسول الله ﷺ وإنما قال: إن أهل الجاهلية كانوا يتطهرون بذلك. وفيه
أنه لا معنى لإنكاره فقد وافق أبا هريرة جمع من الصحابة بروايته من غير ذكر
الجاهلية. ومنها: وهو أرجحها أن الشؤم يكون في هذه الثلاثة غالباً بحسب العادة
لا بحسب الخلقة ولا يكون شيء من ذلك إلا بقضاء الله وقدره، فمن وقع له شيء
من هذه الأشياء أبيع له توكه. وهناك أقوال أخر أيضاً مبسطة، في «فتح الباري»^(١)
وغيره.

(١) قوله: خالد بن عقبة، بضم العين وسكون القاف ابن أبي معيط القرشي
الأموي، صحابي من مُسلمة الفتح وداره كانت بسوق المدينة، ذكره الزرقاني.

(٢) أي يقصد أن يُسلِّروا ابن عمر.

(٣) أي صرنا أربعة أنا وابن عمر والمناحي وآخر.

(٤) أي ابن دينار.

(١) ٦١/٦، وفي بذل المجهود ٢٥١/١٦، أن الطيرة بمعنى الشؤم الذاتي والنحوسة الذاتية
منتفية حيث أوردتها بلفظ إن الشرطية الدالة على أنه غير واقع، فالمعنى لو تحقق الشؤم في
شيء بهذا المعنى لكان في هذه الثلاثة لكنه غير متحقق فيها فلا يتحقق في شيء، وأما
الشؤم بمعنى ما يلحق من المضار أحياناً لوقلة الجلودى في بعض أفرادها نسبة إلى البعض
الأخر منها فغير منفي بل أثبت بعد قوله الشؤم في الدار إلى آخره.

وللرجل الذي دعا: استرخياً^(١) شيئاً فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:
لا يتناجي^(٢) اثنان دون واحد^(٣).

٩٦٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر:
أن رسول الله ﷺ قال^(٤): إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها

(١) أي استأخراً عن هذا الموضع قليلاً بحيث لا يسمعان التناجي.

(٢) بآلف مفصولة.

(٣) قوله: اثنان دون واحد، لأنه يُوقع الحزن والملال في قلبه، وقد يخطر
بباله أن التناجي في ما يتعلق بحاله فيتأذى به، وهو منافع لحسن البشارة والمودة،
وخصه بعضهم بالسفر لأنه مظنة الخوف وليس بجيد، بل العلة عامة والحكم يعمُّ
بعمومها.

(٤) قوله: قال، في رواية للبخاري: قال ابن دينار: صحبت ابن عمر إلى
البدية فقال: كنا عند رسول الله ﷺ فأتني بجُمارة، فقال: إن من الشجر أي من
جنسه شجرة بالنصب اسم لأن وغيرها مقدم، والتنوين للتنويع أي نوعاً لا يسقط
بضم القاف معروف، فاعله ورَقُّها بفتحين أي في أيام سقوط أوراق الأشجار.
وإنها، يكرر الهمزة أي تلك الشجرة. مثل، بكسر الميم أو بفتحين. المسلم، أي
حاله العجيب الغريب، وصفته كصفة تلك الشجرة، ووجه الشبه أنه كما لا يسقط
ورقها، وكذلك لا يذهب نور إيمانه ولا تسقط دعوته كما هو عند الحارث
ابن أبي أسامة عن ابن عمر: كنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: إن مثل المؤمن
كمثل شجرة لا يسقط لها أئمة، أتدرون ما هي؟ قالوا: لا، قال: هي النخلة،
لا يسقط لها أئمة^(١) ولا يسقط لمؤمن دعوة فحذَّرنوني ما هي؟ خطاب إلى
الحاضرين من الصحابة، واستفيد منه جواز اختبار العالم حُضار مجلسه. قال فوقع =

(١) هي الأصل أئمة، وهو تحريف والصواب أئمة كما في فتح الباري ١/١٤٥

مَثَلُ الْمُسْلِمِ فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُؤَادِيِّ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ: فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالُوا: حَدِّثْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هِيَ؟ قَالَ: النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ^(١) عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالَّذِي وَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَأَنْ تَكُونَ^(٢) قُلَّتْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا.

٩٦٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: غِفَارٌ^(٣) غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمَ: سَأَلَهَا اللَّهُ، وَغَضَبَهُ: عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

= النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُؤَادِيِّ، أَيِ ذَهَبَتْ أَفْكَارُهُمْ إِلَى أَشْجَارِ الْبَادِيَةِ دُونَ النَّخْلَةِ. فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، أَيِ ظَنَنْتُ أَنَّ هَذِهِ الَّتِي شَبَّهَ بِهَا الْمُسْلِمَ هِيَ النَّخْلَةُ. فَاسْتَحْيَيْتُ، مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِحَضْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ تَوَلَّيْراً لَهُمْ وَهَيْئَةً. فَقَالُوا: حَدِّثْنَا، بِصِغَةِ الْأَمْرِ، كَذَا فِي دَفْتَحِ الْيَارِي، وَغَيْرِهِ.

(١) أَيِ أَخْبَرْتَهُ بِأَنَّهُ وَقَعَ فِي قَلْبِي وَلَمْ أَذْكَرْهُ حَيَاةً.

(٢) أَيِ أَنَّ فُلُوكَ إِنَّهَا النَّخْلَةُ فِي الْحَضْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عِنْدَ اخْتِبَارِهِ كَانَ أَحَبَّ لِي مِنْ كَذَا وَكَذَا مِنَ الدُّنْيَا لِأَنَّهُ مَنْقِبَةٌ عَظِيمَةٌ.

(٣) قَوْلُهُ: غِفَارٌ، نَالَ الْقَارِي: مَنْوُناً، وَغَيْرَ مَنْوُنٍ: رَهْطٌ مِنْهُمْ أَبُو ذَرٍّ الْبُقَارِيُّ. غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، أَيِ أَقُولُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِمْ، وَكَانَ بَنُو غِفَارٍ يَسْرِفُونَ الْمَحْجَاجَ قَدَمًا لَهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَمَا أَسْلَمُوا لِيَذْهَبَ عَنْهُمْ ذَلِكَ الْعَارُ. وَأَسْلَمَ، بِالتَّخْفِ قَبِيلَةٌ أُخْرَى. سَأَلَهَا اللَّهُ، أَيِ صَنَعَ اللَّهُ مَا يُوَافِقُهُمْ وَلَا يُؤْذِيهِمْ. وَإِنَّمَا دَعَا لَهُمَا لِأَنَّهُمَا دَخَلَا فِي الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ حَرْبٍ. وَغَضَبَهُ، بِالتَّصْغِيرِ جَمَاعَةٌ قَتَلُوا قُرْأَةً بِشَرِّ مَعُونَةِ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٩٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: كنا حين نبايع رسول الله ﷺ على السمع^(١) والطاعة^(٢) يقول لنا: فيما استطعتم^(٣).

٩٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لأصحاب^(٤) الجحجر: لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعديين^(٥) إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم^(٦) مثل ما أصابهم.

(١) أي سمع الأوامر والنواهي.

(٢) أي طاعة الله ورسوله وأولي الأمر.

(٣) بكمال شفقتة^(١).

(٤) قوله: لأصحاب الجحجر، بكسر الحاء وسكون الجيم أي في حفرهم، وهم ثمود قوم صالح المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا لأَصْحَابِ الْجَحْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) وجحجر مدينتهم بين المدينة النبوية وبين الشام، وكان مرورا ﷺ عليها في سنة غزوة تبوك، ولما مر به قال: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم، وتقنع يردائه وأصرع السجر حتى جاز الوادي، ذكره البغوي في «تفسيره».

(٥) بصيغة المفعول.

(٦) أي كراهة أن يصيبكم مثله أو لئلا يصيبكم مثله.

(١) قال صاحب المعلى: أي يلقي أحدهم أن يقوله: «فما استطعتم» لئلا يدخل في بيعته ما لا يطيقه، قاله النووي، كذا في الأرجز ٢٥٧/١٥.

(٢) سورة الحجر: الآية ٨٠.

٩٦٧ — 'خبرنا مالك، 'خبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر،

عن أبي مخيريز^(١) قال: أدركتُ ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون من^(٢) شرط^(٣) الساعة نعلمه المعروفة^(٤) أن يرى^(٥) الرجل يدخل بيت لا يشك من رآه أن يدخله لسوء^(٦) غير أن الجذر^(٧) توبه.

٩٦٨ — 'خبرنا مالك، 'خبرني عَمِي أوسهيل^(١) قال: سمعتُ

أبي^(٢) يقول: ما أعرف شيئاً مما كان الناس عليه إلا النداء بانصلاة

(١) قوله: عن أبي مخيريز، تضم نحية وفتح نحاء وسكون الياء وسحر الراء ثم سكون الياء ثم زاء معجمة وفي نسخة ابن مخيريز، وهو أبو مخيريز عليه الله بن مخيريز بن حنادة المكي، من رهط أبي محذورة كان يتيماً في حجره، روى عن أبي محذورة وأبي سعيد الخدري ومعاوية وعادة بن الصامت. وأما النداء وغيرهم، كما في نسخة من حار المسلمين، كما في 'تهذيب'، 'تهذيب'.

(٢) معصية، ولعرف من بيان مسند الزناد وشيوخ المعصيات.

(٣) جمع شرط بالفتح بمعنى العلامة

(٤) ساعة الساعة أو يد الشرط

(٥) بصيغة نخصب

(٦) أي المعصية من رآه أو سرقه

(٧) تسمى جمع حذر يعني أن الحذر تسميه.

(٨) اسمه نافع.

(٩) هو مالك بن أبي عامر الأصمجي أحد الأعلام هناك

(١٠) قوله: ما أعرف شيئاً مما أدركت للناس، أي أصحابه عليه إلا النداء =

٩٦٩ - أخبرنا مالك أخبرني^(١) مخبر: أن رسول الله ﷺ قال:
إني^(٢) أنسى لأسن.

= بالصلاة، أي الأذان فإنه باقٍ على ما كان عليه، ثم يدخل فيه تقيُّر ولا تدبيل بخلاف غيره حتى الصلاة فقد أخرت من أوقاتها، كذا قال الباقي، وما يوافق قول أبي الدرداء حيث دخل على أم الدرداء مغضباً فقالت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً. وهذا بالنسبة إلى زمان الصحابة والتابعين، فكيف لو رأينا زماننا هذا الذي شاعت فيه البدعات وراجت المنكرات أو اتخذت البدعة سنة، والنسبة بدعة، وصار المنكر معروفاً والمعروف منكراً، فإن الله وأنا إليه راجعون.

(١) قوله: أخبرني مخبر، قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن رسول الله ﷺ مستداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير «الموطأ» مسندة ولا مرسله بمعناه صحيح في الأصول. انتهى. قال الزرقاني: وما وقع في «فتح الباري» أنه لا أصل له فمعناه يحتاج به لأنّ البلاغ من اتسام الضعيف وليس معناه أنه موضوع إذ ليس البلاغ بموضوع عند أهل الفن لا سيما من مالك.

(٢) قوله: إني أنسى، قال القاري: بتشديد السين بمعنى على المفسول أي يرد عليّ النسيان. لأسن، بفتح فضم فتشديد أي لا بين طريقاً يسلك في الدين فهو سبب لإيراد النسيان وعروضه. انتهى. ووقع في «موطأ يحيى»: إني لأنسى أو أنسى لأسن، الأول بصيغة المعروف والثاني بصيغة المجهول. وأولئك عند بعضهم، وقال عيسى بن دينار، وابن نافع: ليست لك، بل معنى ذلك أنسى أنا أو ينسني الله، ووجهه أن يراد: إني لأنسى في اليقظة وأنسى في النوم فأضاف النسيان في اليقظة إليه، لأنها حالة التحرز، والنسيان في النوم إلى الله لما كانت حالاً لا يقبل التحرز، ويحتمل أن يراد: إني أنسى حسب ما جرت به العادة من النسيان مع السهر والذهول، أو أنسى مع تذكر الأمر، فأضاف الثاني إلى الله كذا

٩٧٠ — أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن عبادة^(١) بن تميم، عن عمه عتبة: أنه رأى^(٢) رسول الله ﷺ مستنقياً^(٣) في المسجد^(٤)، واضعاً إحدى يديه^(٥) على الأخرى.

= ذكره النجاشي. وذكر القاسمي عياض في «نشأة» أنه روي: إني لا أنسى ولكي أنسى لأستأجر، وروى أنست أسى ولكي أنسى لأست.

(١) قوله عن عبادة بن تميم عن عمه عتبة، هكذا وجدنا في نسخ عديدة. والذي في موطأ يحيى: «مالك»، عن عبادة بن تميم الماربي، عن عمه. وهكذا أخرجه البحري في أبواب المساجد. وأبواب المدس، وأبواب الاستئذان، ويسمونه في أبواب اللباس، وأبواب الدار في الأدب، وشرمدي في الاستئذان، وقال: حسن صحيح، والساماني في اصطلاح: كلهم من طريق مالك. ونصبت لشرمدي عن أبي عبد الله عباد بن تميم الماربي هو عبد الله بن زيد الماربي، وكذا نص عليه شراح صحيح البخاري: من حجه في «فتح الماربي»، العبي في «عمدة القاري»، «الكرمانى في الكواكب الدراري»، و«تقطيعي في «ارشاد الثاري». يذكروا أيضاً أن عباد بن تميم العبي وشديك أبناء. وأن عبد الله بن زيد عمه أخوانية لأب، وقد مر من ذكرهما في ما سبق.

(٢) فيه حذف الاستلقاء والائتداء وتماخ الاستراحة في المسجد

(٣) حان

(٤) أي المسجد النبوي.

(٥) قوله واضعاً إحدى يديه على الأخرى، قال ابن فضال: فيه بيان حوار هذا الفعل، واليهي الوارد فيه، وهو ما روي عن حابر. نهى رسول الله ﷺ أن يضع الرجل إحدى يديه على الأخرى وهو مستنق، أخرجه مسلم وغيره مسروح، وبه جزم ابن بقل، وقال الحافظ ابن حجر: «ظاهر أنه فعل ذلك بين الحوار، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا في مجتمع الناس لما عُرف من عادته ﷺ من الجلوس بينهم =

٩٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما كانا يفعلان ذلك^(١).

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٩٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: قيل لعائشة رضي الله عنها: لو دُفِنْتَ^(٢) معهم قال: قالت: إني إذا لأنا^(٣) المبتدئة بعلمي.

٩٧٣ - أخبرنا مالك قال: قال سلمة لعمر بن عبد الله: ما شأن عثمان بن عفان لم يُدْفَن معهم^(٤)؟ فسكت ثم أعاد عليه قال: إن الناس كانوا يومئذ متشاغلين^(٥).

= بالوقار التام. وجمع البيهقي والبيهقي بأن النهي حيث يخشى بدو العورة والجواز حيث يؤمن ذلك. وهو أولى من دعوى أن النهي منسوخ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال.

(١) قوله: كانا يفعلان ذلك، وكذا نُقِلَ فعل ذلك أي الامتلاء واضعاً إحدى رجله على الأخرى عن ابن مسعود وابن عمر وأسماء بن زيد وعثمان وأنس، أخرجه ابن أبي شيبة، وبه قال الحسن البصري والشمسي وابن الصب ومحمد بن الحنفية وغيرهم. وزوي عن محمد بن سيرين ومجاهد وطاووس والنخعي وابن عباس وكعب بن عجرة الكراهة، كذا في «عمدة القاري».

(٢) أي لو وُصِفَتْ بأن تدفني مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الحجرة لكان أحسن.

(٣) أي إني حينئذ لمستأنفة بعلمي في المستقبل، ويحيط بعلمي الماضي، يعني لو فعلت ذلك لحبط علمي كأنها قالت تواضعاً وأدباً.

(٤) أي مع نبيّه وضحيقه.

(٥) أي في أمر الفتنة فلم يتيسر لهم ذلك ودفنوه بقرب البقيع.

٩٧٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار^(١): أن النبي ﷺ قال: من وقى^(٢) شرَّ اثنين وليج^(٣) الجنة — وأعاد^(٤) ذلك ثلاث مرات — من وقى شرَّ اثنين وليج الجنة ما بين لحيته وما بين رجليه.

٩٧٥ — أخبرنا مالك قال: بلغني أن عيسى^(٥) بن مريم عليه السلام كان يقول: لا تكثروا^(٦) الكلام بغير ذكر الله، فتفسدوا^(٧) قلوبكم

(١) قوله: عن عطاء بن يسار، مرسلًا بلا خلاف أعلمه عن مالك، قاله ابن عبد البر. قال الزرقاني: ورواه البخاري والترمذي موصولًا من حديث سهل بن سعد، والعسكري وابن عبد البر وغيرهما عن جابر، والترمذي والحاكم وابن حبان عن أبي هريرة، والبيهقي والذهلي عن أنس.

(٢) مجهول لي حفظ.

(٣) من الولوج بمعنى الدخول.

(٤) قوله: وأعاد، أي أعاد رسول الله ﷺ هذا القول ثلاث مرات، وقال له رجل في كل مرة ألا تخبرنا؟ فسكت، فقال رسول الله ﷺ في المرة الرابعة مفسرًا «من وقى شرَّ اثنين وليج الجنة». ما بين لحيته — يفتح اللام: هما العظماء النابتان في جانب الفم اللتان عليهما شعر اللحية وما بينهما هو اللسان — وما بين رجليه يعني فرجه، ووقع في «موطأ يحيى» تكرار هذا العبارة ما بين لحيته وما بين رجليه ثلاث مرات، قال ابن بطال: دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا لسانه وفرجه فمن وقى شرَّهما وقى أعظم الشر.

(٥) خاتم أنبياء بني إسرائيل.

(٦) أي بل أكثروا ذكر الله.

(٧) بالنصب أي بسبب الغفلة عن الله.

فإِنَّ الْقَلْبَ^(١) الْقَاسِيَّ مَعِيدٌ مِنْ^(٢) اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ^(٣)
وَلَا تَنْظُرُونَ فِي ذُنُوبِ النَّاسِ كَذُنُوبِ أَرْيَابٍ^(٤)، وَانْظُرُوا فِيهَا كَأَنْكُمْ^(٥)
عَبِيدٌ مِلْحَا النَّاسِ^(٦) مُبْتَلَى^(٧) وَمُعَايٍ مَرَحِمُوا^(٨) هَـنَّ السَّاءُ^(٩)
وَحَمْدُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعَاقِبَةِ^(١٠).

(١) نَعْلِيلٌ نَسِي

(٢) أَيِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَطَفِهِ

(٣) قَوْلُهُ: وَنَكُنْ لَا تَعْلَمُونَ، أَيِ هَذَا الْأَمْرُ أَنْ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِعَبِيرِ الدَّرَجَةِ يُنْسِي
الْقَلْبَ، وَأَنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ، وَوَرَدَ مِثْلُ هَذَا عَنْ بَيْتِ بْنِ مَرْزُوقٍ: لَا تُكْثِرِ الْكَلَامَ بِعَبِيرِ ذِكْرِ اللَّهِ،
فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِعَبِيرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَسْوَةٌ لِلْقَلْبِ، وَبِأَنَّ أَعْدَاءَ النَّاسِ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِيَّ،
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ

(٤) جَمَعَ رَبُّ أَيِ لَا تَنْظُرُوا إِلَى الْمُتَذَلِّينَ بِظُلْمِ الْحُفَّارَةِ كَمَا يَنْظُرُ رَبُّ إِبْنِي

عَدُوِّ

(٥) يَحْصُلُ كَمِ الْحَشِيَّةِ وَالْخَوْفِ

(٦) لَا يَحِلُّ سَاسَ عَرِّ أَحَدٍ مَعِينٍ

(٧) أَيِ بِالذُّنُوبِ^(١)

(٨) بِالْمَدْعَاءِ لَهُمْ، وَمِنْهُمْ عِيْوَهُمْ

(٩) أَيِ الْمُبْتَلَى بِالذُّنُوبِ

(١٠) مِنَ الْمَذْنُوبِ

(١) أَوْ نَعْلَمَتْ وَنَعْلَمَتْ كَمَا فِي: تَوْجِهُ ١٥، ٢٨٠، ١٤

٩٧٦ أنه يرزاه الملك، حدثني سمي^(١) مولى أبي بكر، عن
 أبي صالح^(٢) السمرني، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: السفر
 قطعة^(٣) من العذاب، يمنع أحدكمومه وطعامه وشرابه، فإذا قضى

(١) قوله. حدثني سمي، هكذا عند جميع رواه الموطأ إلا أن عند بعضهم
 «عن سمي» بدون ذكر التحديث، وشذ خالد بن مخلد، فقال: مالك، عن سهيل
 أخرج ابن عدي، وذكر الأذرقطني أن ابن لمناجشون رواه عن مالك، عن سهيل
 وأنه وهم فيه، والمحفوظ عن مالك عن سمي، ورواه عتيق بن يعقوب، عن مالك،
 عن أبي النضر، أخرجه المازقطني، والنضر بن وهب فيه أيضاً علم، مالك، ورواه
 زياد بن الحجاج، عن مالك، عن ربيعة، عن القاسم، عن عثينة، وعن سمي. عن
 السمراني. إلخ، فزاد إسناداً آخر أخرجه الأذرقطني. وقال: أخفنا فيه زياد وأبى
 من ينجبه، والمعروف أن مالك يفرّد بهذا الإسناد بهذه الرواية من سمي حتى
 قال عبد الملك المنجشون. قال مالك ما لأهل العراق بسألوني عن حديث السمر
 قطعة من لعذاب^١ه فقليل لم يروه عن سمي غيره، فقال: لو عرفت ما حدثت به
 وكذا يفرّد سمي بروايته عن أبي صالح ولا يحفظ عن غيره. وروى أبو مصعب عن
 عبد العزيز الدراوردي، عن سهيل، عن أبيه مثله. وهذا يدل على أن له في حديث
 سهيل أصلاً، وأما أبو صالح فلم يفرّد به بل رواه عن أبي هريرة سعيد المقبري
 عنه أحمد وجهان عند ابن عمير ولم يفرّد به أبو هريرة أيضاً، فرواه الأذرقطني
 ولناكم بإسناد جيد، عن هشام بن عروة، عن أبي، عن عثينة، وفي الباب عن
 ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدي بأسانيد ضعيفة. هذا ما نحصل
 من بسطه ابن عبد البر وابن حجر

(٢) اسمه ذكوان.

(٣) قوله. قطعة، بالفتح، أي جزء من العذاب. ويؤي وجهه قوله. يمنع
 أحدكم أي في السفر نومه وطعامه وشرابه يصب أو أحرها بنزع الحافض أو عسى أنه
 معقول ثاب، والأول أحده أي يمنع السفر أحدكم معتاده في النوم وغيره. وسئل =

أحدكم نهمته^(١) من وجهه^(٢) فليتعجل^(٣) إلى أهله.

٩٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو علمت أن أحداً^(٤) أقوى على هذا الأمر مني لكان أن أقدم^(٥) فوضرب عنقي أهون^(٦) علي.

= إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه: لم كان السفر قطعة من العذاب؟ فأجاب على الفور لأن فيه فراق الأحباب، قال ابن بطال: ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر مرفوعاً: «سافروا تصحوا»، لأنه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب. انتهى. وفي «شرح الزرقاني» ورد علي سؤال من الشام هل ورد السفر قطعة من سقر كما هو دارج على الألسنة فأجبت لم أقف على هذا اللفظ، ولم يذكره الحافظان البخاري والسيوطي في الأحاديث المشهورة على الألسنة، فلعل هذا اللفظ حدث بعدهما، ولا تجوز روايته بمعنى الحديث الوارد إذ من شرط الرواية بالمعنى أن يُقطع بأنه أدنى بمعنى اللفظ الوارد، وقطعة من سقر لا يؤدي معنى قطعة من العذاب بمعنى التألم من المشقة لأن لفظ سقر يقتضي المشقة جداً. انتهى. وفي «شرح القاري»: ما اشتهر على الألسنة أن السفر قطعة من السقر فليس بمحفوظ، وإنما يحكى عن علي^(١).

(١) بفتح النون أي حاجته.

(٢) أي من مقصده، وعند ابن عدي: فإذا قضى أحدكم وطره من سقره.

(٣) من التعجيل: أي فليرجع إلى أهله عاجلاً لينجو من العذاب والمشقة.

(٤) أي أحداً من الصحابة أقوى على إقامة الخلافة وانتظامها.

(٥) أي بين يدي الناس.

(٦) أي أسهل علي من تحلل هذا الأمر الخطير.

(١) الحديث أخرجه البخاري في باب العمرة تحت باب السفر قطعة من النار.

فَمَنْ وَلِيَ هَذَا الْأَمْرَ بَعْدِي ^(١) فَلْيَعْلَمْ أَنَّ سِيرَتَهُ عَنْهُ ^(٢) الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ،
وَأَيُّمَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَا قَاتِلَ النَّاسِ عَنْ نَفْسِي.

٩٧٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ ^(٣) وَفَقًا ^(٤) لَا شَوْكَ فِيهِ، وَهُمْ الْيَوْمَ شَوْكٌ ^(٥)
لَا وَرَقَ فِيهِ، إِنْ تَرَكْتَهُمْ ^(٦) لَمْ يَتْرَكُوا وَإِنْ نَقَلْتَهُمْ نَقَلُواكَ.

٩٧٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ
الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ ^(٧) عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلَ النَّاسِ ضَيْفَ الضَّيْفِ،

(١) أَي مِنْ صَارَ وَلِيًّا لِلْخَلَافَةِ بَعْدَ مَوْتِي.

(٢) قَوْلُهُ: فَلْيَعْلَمْ أَنَّ سِيرَتَهُ عَنْهُ، أَي عَنْ نَفْسِهِ بِاللُّطْفِ وَالْعَنَفِ. الْقَرِيبُ
وَالْبَعِيدُ، أَي أَهْلُ بَلَدِهِ وَغَيْرِهِمْ، أَوِ الْأَقْرَبُ وَالْأَجَانِبُ. وَأَيُّمَ اللَّهِ قَسَمٌ. إِنْ كُنْتُ،
أَي قَدْ كُنْتُ لَا قَاتِلَ النَّاسِ شَخْصَةً وَعَامَةً عَنْ نَفْسِي حَتَّى لَا يَكُونَ لِأَحَدٍ عَلَيَّ اعْتِرَاضٌ
فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَعَرَضِي، كَذَا ذَكَرَهُ الْقَارِي.

(٣) أَي السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ.

(٤) يَفْتَحَتَيْنِ: أَي كَوْرَقٍ مِنْ أَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ الْخَالِيَةِ عَنِ الشَّوْكِ، أَي لَمْ يَكُنْ
ضَرَرٌ فِي مَصَاحِبَتِهِمْ.

(٥) أَي يَضُرُّ مَجَالِسَتَهُمْ وَيُصِلُ النِّقْصَانُ مِنْهُمْ.

(٦) قَوْلُهُ: إِنْ تَرَكْتَهُمْ، أَي إِنْ تَرَكْتَهُمْ عَلَى حَالِهِمْ وَلَمْ تَعْرِضْ مِنْهُمْ
لَا يَتْرَكُونَكَ بَلْ يَبْحَثُونَ عَنْ حَالِكَ، وَإِنْ نَقَلْتَهُمْ بَأَن تَكَلَّمْتَ فِي حَقِّهِمْ مَا هُوَ الْحَقُّ،
وَتَعَرَّضْتَ بِأَحْوَالِهِمْ، وَمَيُوتُ بَيْنَ حَقِّهِمْ وَبِاطِلِهِمْ نَقْدُوكَ، وَتَكَلَّمُوا فِي حَقِّكَ عَوَضًا
وَلَوْ بِالْبَاطِلِ. وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى فُسَادِ الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَصْرِهِ فَمَا يَأْلَهُ
مِنْ عَصْرِنَا هَذَا؟

(٧) قَوْلُهُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ، الْخَلِيلُ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ السَّلَامُ. أَوَّلَ النَّاسِ ضَيْفَ

وأول الناس ^(١) اختتن، وأول الناس قصَّ شاربته، وأول الناس رأى الشيب، فقال: يا رب ما هذا؟ فقال الله تعالى: وقارياً إبراهيم، قال: رب زمني وقاراً.

٩٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يحدثه عن أنس أنه قال: قال ^(٢) رسول الله ﷺ: كأي

= الضيف، وكان له فيه اهتمام ينبغ حتى كان لا يأكل بغير ضيف. وأول الناس اختتن - من الاختتان وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم بالفتح كما أخرجه الشيخان وهو بالفتح - اسم آلة النجار - يعني الفاس، وقيل هو اسم موضع وقع اختنانه فيه، وفي رواية لابن حبان وغيره: أنه اختتن وهو ابن مائة وعشرين وعاش بعده ثمانين. وأول الناس قصَّ شاربته، أي قطعه. وأول الناس رأى الشيب، أي بياض الشعر، فقال: يا رب ما هذا؟ مثله تعجباً لما لم يكن له سابقة به. فقال الله: وتذكر، أي باعث وتغار وعزة بين الناس، فقال: رب زمني وقاراً. وكذا ورد عن النبي ﷺ: لا تتفوا الشيب فإنه نور الإسلام. ومن أوليات إبراهيم أنه أول من قصَّ أظفاره واستحذ، ذكره ابن أبي شيبة، عن أبي سعيد، وأول من قَسَزُول، وأول من فرق كما عند ابن أبي شيبة عن أبي هريرة، وأول من خضب بالحناء والكم، أخرجه الدهلي عن أنس مرفوعاً، وأول من خطب على المنبر أخرجه ابن أبي شيبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، وأول من قاتل في سبيل الله أخرجه ابن عساكر عن جابر، وأول من رتب العسكر ميمنة وميسرة، أخرجه ابن عساكر عن حسان بن عطية، وأول من حمل القسي، أخرجه ابن أبي الدنيا، عن ابن عباس، وأول من عافق، أخرجه ابن أبي الدنيا عن نعيم الداري، وأول من ثَرَّد الشريد، أخرجه ابن سعد عن الكلبي، وأول من اتخذ الخبز المبلطس أخرجه الدهلي عن تيهظ بن شريط، وأول من راغم، أخرجه أحمد، عن مطرف، كذا ذكره السيوطي.

(١) في نسخة: من.

(٢) في بعض أسفاره حين رأى موسى يذهب إلى مكة مليئاً.

أنظر^(١) إلى موسى عليه السلام يبط^(٢) من ثنية^(٣) هَرَشِي مَاشِيًا، عليه ثوب أسود.

٩٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع أنس بن مالك يقول: دعا رسول الله ﷺ الأنصار ليقطع^(٤) لهم بالبحرين^(٥)، فقالوا: لا والله إلا أن تقطع^(٦) لإخواننا من قریش مثلها، مرتين أو ثلاثًا، فقال: إنكم سترون بعدي^(٧) أثرًا فاصبروا حتى تلقوني.

(١) فيه إثبات حياة الأنبياء وأنهم يحبون ويصلون.

(٢) أي يتزل.

(٣) بفتح الهمزة المثناة وكسر النون وتشديد الهمزة. وهَرَشِي، بفتح الهاء وسكون الواو بعدها شين مفتوحة مقصورة موضع بين مكة والمدينة، كما في «النهاية».

(٤) أي من إقطاع الأراضي بالبحرين.

(٥) بلد قريب البصرة.

(٦) قوله: إلا أن تقطع، أي لا ترضى بأن تقطع لنا إلا أن تقطع لنا مرتين أو ثلاث مرات لإخواننا من قریش المهاجرين، فإن لهم علينا فضلًا. وهذا من كمال زهد الأنصار ومواساتهم للمهاجرين.

(٧) قوله: إنكم سترون بعدي: أي بعد موتي أثر^(٨) بفتح الحين أي يستأثر عليكم غيركم في ما تستحقونه من المناصب العالية كالإمامة والقضاء فاصبروا حتى =

(١) قال المحافظ: أشار بذلك إلى أن الأمر يصير في غيرهم فيختصمون دونهم بالأموال وكان الأمر كما وصف ﷺ، وهو معدود فيما أخبر به من الأمور الآتية فوق كما قال فتح الباري ١١٨/٧.

٩٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعت علقمة^(١) بن أبي وقاص^(٢) يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول^(٣): إنما

= تلقوني أي يوم القيامة. ورواه أحمد والشيخان والترمذي والنسائي بلفظ إنكم ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض، كذا في «شرح القاري».

(١) هكذا في نسخ عديدة وفي نسخة علقمة بن وقاص وهو الصحيح الموافق لروايات كثيرين، قال في «التعريب» علقمة بن وقاص شديد القاف اللثي السدني، ثقة ثبت. أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل. لأنه ولد في العهد النبوي، مات في خلافة عبد الملك.

(٢) في نسخة: ابن وقاص.

(٣) قوله: يقول، هذا الحديث أحد أركان الإسلام قد أخرجه جمع من العظام، فرواه البخاري في «صحيحه» في مواضع^(١): في باب الرحي بلفظ: «إنما الأعمال بالنيات» وفي كتاب النكاح بلفظ: «والعمل بالنية»، وفي كتاب العتق بلفظ: «الأعمال بالنية»، وكذا في الهجرة، وفي كتاب الأيمان بلفظ: «إنما الأعمال بالنية»، وكذا في كتاب الجهاد. وعند مسلم في الجهاد «إنما الأعمال بالنية»، وكذا أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي، وعند ابن حبان والحاكم والأعمال بالنيات». وهذه الطرق كلها تدور على يحيى بن سعيد، عن التيمي، عن علقمة، عن عمر. وذكر ابن دحية أنه أخرجه مالك في «الموطأ» ونسبه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» وفي «التلخيص الحبير» إلى الوهم، وقال: صدر هذا الوهم من الاختراع بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك، ورواه السبوطي في «تنوير الحوالك» بقوله في «موطأ محمد بن الحسن»، عن مالك أحاديث بسيرة زائدة على =

(١) انظر رقم: ١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣.

الأعمال بالنية، وإنما لامرئ^(١) ما نوى، فمن كانت هجرته^(٢) إلى الله ورسوله فهجرته^(٣) إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة^(٤) يتزوجها فهجرته إلى ما

ما في سائر الموطآت، منها حديث إنما الأعمال بالنية، وبذلك يتيقن صحة قول من عزى روايته إلى «الموطأ»، وهم من خطئه في ذلك. انتهى. وهذا الحديث لم يصح إلا من هذا الطريق الفرد، فلم يصح عن رسول الله إلا عن عمر، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية النخعي، ولا عن روايته إلا من رواية يحيى، وانتشر عنه وصار مشهوراً، فرواه أكثر من مائتي إنسان، وقد وردت لهم متابعات لا يخلو أساتيلهم عن شيء كما حققه الحافظ في شرح النخبة وغيره.

(١) قوله: وإنما لامرئ ما نوى، ذكر القرطبي وغيره أنه تأكيد للجمله الأولى، والأولى ما ذكره النووي أنها تفيد اشتراط تعيين المنوي كمن عليه فائنة لا يكفيه أن ينوي الفائنة فقط حتى يعينها. والجمله الأولى تفيد اشتراط مطلق النية، ومعناه إنما ثواب الأعمال بالنية وهذا متفق عليه، أو صحة الأعمال بالنية، وفيه خلاف مشهور بين الحنفية والشافعية في العبادات الغير^(١) المقصودة.

(٢) أي كان قصده من هجرته وتركه دار الحرب طاعة الله ورسوله ورضاه.

(٣) أي فهي موجبة للثواب ولرضاه الله ورسوله.

(٤) قوله: أو امرأة، ذكرها على حدة مع دخولها تحت دنيا للزيادة في التحقير لأن الافتتان بها أشد، وقيل: خصها^(٢) بالذكر لما أن رجلاً هاجر من مكة إلى

(١) هكذا جاء في الأصل: (الغير المقصودة) وهو استعمال خاطيء، وظل شلق، لما جمع فيه من إفعال «أله على» وغيره مع الإضافة إلى ما فيه «أله» وصولاً به أن يقال (العبادات غير المقصودة).
(٢) في الأصل: «محصه»، وهو خطأ.

هاجر^(١) إليه.

٥٧ - (باب الفأرة^(٢) تقع في السمن)

٩٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله^(٣) بن عتبة، عن عبد الله بن عباس^(٤) : أن النبي ﷺ مثل^(٥) عن فأرة وقعت

= المدينة ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، وكان يقال له مهاجر أم قيس، فلهاذا خص في الحديث ذكر المرأة، قال الحافظ في «فتح الباري» : قصة مهاجر أم قيس، رواها سعيد بن منصور والطبراني، لكن ليس فيه أن هذا الحديث مبنى لأجله.

(١) أي من أمور الدنيا لا خلاق له في العيش.

(٢) موش^(١).

(٣) نسبة إلى جده فإنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة - بالضم - بن مسعود.

(٤) قوله : عن عبد الله بن عباس، ظاهره أن الحديث من مسند ابن عباس، وكذا رواه الثعنبي وغيره، ورواه أشهب وغيره عنه بترك ابن عباس، وذكر ميمونة بعد عبيد الله، وأبو مصعب ويحيى بن بكير عنه بإسقاطها، والصواب ما في «موطأ يحيى» : مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن ميمونة، واختلف فيه أصحاب ابن شهاب أيضاً، فرواه ابن عينة ومعر عنه على الصواب، والأوزاعي بإسقاط ميمونة، وهنبل مرسلاً بإسقاطهما، كذا ذكره ابن عبد البر.

(٥) قوله : مثل، السائل هو ميمونة كما رواه الذارقطني من طريق يحيى

القطان وجريرية كلاهما، عن مالك به أن ميمونة استعت عن الفأرة تقع في السمن أي الجامد، كما في رواية ابن مهدي، عن مالك، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي =

(١) بالفارسية.

في سمن فمات؟ قال: خذوها^(١) وما حولها من السمن فاطرحوه^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا كان السمن^(٣) جامداً^(٤) أخذت الفأرة وما حولها من السمن فرمى به، وأكل^(٥) ما سوى ذلك، وإن كان

= في «مسنده» عن سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب وزاد البخاري عن ابن عيينة، عن ابن شهاب فمات، وعند أبي داود وغيره من حديث أبي هريرة سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن قال: إذا كان جامداً فألقها وما حولها^(٦)، وإن كان مائعاً فلا تقربوها، وبه أخذ الجمهور في الجامد والمائع، إن المائع ينجس كله دون الجامد، وتختلف في المائع جمع منهم الزهري والأوزاعي، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) أي الفأرة.

(٢) أي القوه، وكلوا الباقى^(٧).

(٣) وكذا نحوه من الأشربة.

(٤) في بعض النسخ جامداً وهو بمعناه.

(٥) لعدم وصول النجاسة إليه بسبب جموده.

(١) قال الباجي: هذا يقتضي أنه سئل عن سمن جامد ولو كان قابلاً لم يتميز ما حولها من غيره ولكنه لما كان جامداً نجس ما جارورها بنجاستها، وبقي الباقي على ما كان عليه من الطهارة. المنتقى ٢٩٢/٧.

(٢) في البذل: فيه دليل على المسألة المتفية، وهي أن النجاسة إذا لم يعلم وقت وقوعها بحكم يوقعها بالنسبة إلى الوقت الحادث إلى أقرب الأوقات كأنها وقعت في هذا الوقت، فإن الفأرة لم يعلم بأنها متى وقعت في السمن، وعلى كونه السمن وقت وقوعها سائلاً أو جامداً أو كان بين بين، فاعتبر رسول الله ﷺ وقوعها في الحال. انظر أوجز المسالك ١٥/١٨٥.

ذائلاً^(١) لا يؤكل منه^(٢) شيء، واشتُصِبَ^(٣) به. وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا.

٥٨ - (باب دباغ^(٤) الميتة)

٩٨٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي وحلة^(٥)
المصري، عن عبد الله بن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: إذا دُبِغَ
الإهاب^(٦) فقد طهر^(٧).

٩٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٨) يزيد بن عبد الله بن قسيط^(٩)،

(١) أي مائعاً سائلاً.

(٢) لئلا ينجسه كله.

(٣) قوله: اشتُصِبَ، مجهول من الاستصباح أي استعمل في السراج وغيره،
وقوله الفقهاء في كبهم بغير المسجد فلا يجوز فيه الاستصباح بالسمن والدمن
النجس.

(٤) قوله: دباغ الميتة، أي جلد التي ماتت من غير ذبح شرعي، وهو يكسر
الذال عبارة عن إزالة الرائحة الكريهة والرطوبات النجسة باستعمال الأدوية
أو غيرها. وقد أخرج صاحب الكتاب في كتاب «الألوان» عن أبي حنيفة، عن
حماد، عن إبراهيم قال: كل شيء يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ.

(٥) عبد الرحمن بن ولاة بالفتح.

(٦) هو بالكسر الجلد الغير المدبوغ، وجمعه أقب بضمتين وثنتين، كذا
في «المصباح» والمغرب.

(٧) بضم الهاء.

(٨) في كثير من النسخ زيد وليس بصواب.

(٩) على صيغة التصغير.

عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أمه^(١)، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ أمر أن يُستمتع^(٢) بجلود الميتة إذا دُبغت.

٩٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن

(١) قال الزرقاني: هي تابعة مقبولة لا يُعرف اسمها.

(٢) قوله: أمر أن يُستمتع، أي يُتضع على أي وجه كان، وفي رواية للنسائي وابن حبان، عن عائشة مرفوعاً: دباغ جلود الميتة طهورها، وفي رواية للنسائي: ذكاة الميتة دبّاغها، وعند الدارقطني والبيهقي عنها: طهور كل أديم دبّاغ. وفي الباب عن زيد مرفوعاً: دباغ جلود الميتة طهورها، وسلمة بن المحبق أن رسول الله ﷺ أتى في خزوة تبوك على بيت فلذا قرية معلقة فسال الماء فقالوا: يا رسول الله إنها ميتة، فقال: دبّاغها ذكاتها، وبهذه الأحاديث ونظائرها ذهب الجمهور إلى الطهارة بالدبّاغ مطلقاً إلا أنهم استثنوا من ذلك جلد الإنسان لكرامته وجلد الخنزير لنجاسة عينه، واستثنى أيضاً جلد الكلب من ذهب إلى كونه نجس العين، وهو قول جمع من الحنفية وغيرهم، ولم يلد عليه دليل قوي بعد، ومنهم من ذهب إلى طهارة جلد مأكول اللحم بالديغ دون غيره أخذاً من قصة شاة ميمونة، قال النووي: هو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وإسحاق بن راهويه. انتهى. والأحاديث المطلقة العامة حجة عليهم، ومنهم من قال: لا يظهر شيء من الجلود بالدبّاغ، قال النووي: روي هذا عن عمر وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد، واحدى الروايتين عن مالك. انتهى. والأحاديث الواردة في الطهارة بالدبّاغ حجة عليهم، وقال أحمد في القديم: لا يظهر جلد الميتة بالدبّاغ، ثم رجع عنه لما رأى قوة الأخبار الواردة فيه^(٣).

(١) بسط شيخنا مذهب العلماء في دباغ الجلود الميتة وطهارتها بالدبّاغ في الأوجز، فارجع إليه.

١٨٧/٩.

عبيد الله، قال (١) : مرُّ رسول الله ﷺ بشاة كان أعطاها مولى لميمونة (٢)
 زوج النبي ﷺ ميتة (٣) فقال رسول الله ﷺ : هلا (٤) انتفعتم بجلدها،
 قالوا : يا رسول الله إنها ميتة، قال : إنما حُرِّمَ أكلها (٥).
 قال محمد : وبهذا تأخذ. إذا دبغ إهاب الميتة فقد طهر، وهو (٦)
 ذكاته ولا بأس بالانتفاع (٧) به، ولا بأس ببيعه. وهو قول أبي حنيفة
 والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) قوله : قال : مرُّ، هكذا رواه جمع من رواة الموطأ عن عبيد الله مرسلاً
 كابن بكير والقعنبي، والصحيح وصله عن ابن عباس كما رواه يحيى وابن وهب
 وابن القاسم وجماعة ومعمرو ويونس والزيدي، وعقيل من أصحاب ابن شهاب، كذا
 قال ابن عبد البر.

(٢) قوله : كان أعطاها مولى لميمونة، في رواية يحيى : أعطاها مولاة
 لميمونة. وظاهرهما أن تلك الشاة قد أعطاها مولى أو مولاة لأحد. والذي في عامة
 الكتب : صحيح مسلم وسنن النسائي وسنن أبي داود وغيره : أنها تَصَلَّقَ بها على
 مولاة لميمونة.

(٣) صفة لشاة.

(٤) حرف تمضيض وفي رواية : أفلا.

(٥) قوله : إنما حُرِّمَ أكلها، مجهول من التحريم أو معروف ثلاثي يضم الراء
 أي لم يحرم إلا أكل الميتة لا الانتفاع بأجزائها وجلدها، واستدل بظاهره الزهري
 كما حكاه أبو داود وأحمد عنه أن جلود الميتة طاهرة يتنفع بها بخير الدباغة، وردّه
 الجمهور بأنه ورد التثبيد بالدباغ في روايات أخرى صحيحة فوجب القول به، كذا
 في «فتح الباري».

(٦) أي ذبحه كذكاته بالفتح أي ذبحه.

(٧) وأما قبل الدبغ فلا يجوز البيع ولا الانتفاع.

٥٩ — (باب كُتِبَ الْحَجَّامُ)

٩٨٧ — أخبرنا مالك، حدثنا حميد الطويل، عن أس بن مالك

قال: حججتم^(١) أبو طيبة رسول الله ﷺ فأعطاه صاعاً من تمر وتمر أهله^(٢) أن يحفظه^(٣) عنه من حراحه^(٤).

قال حميد: وهذا نأخذ. لا بأس أن يعطى الحجَّام تبراً على حرامته. وهو قول أبي حنيفة^(٥).

(١) قوله حججتم أبو طيبة. اسمه مافع. وقيل: مسرة، وقيل: دشار، ذكره السيوطي. وفي جامع الأصول: أبو طيبة نافع الحجَّام مولى محبصة بن مسعود الأنصاري صحابي معروف. وثبة منحه لطاء، وسكود الآية وساء الموحدة

(٢) أي موائيه.

(٣) من الحنيفة.

(٤) قوله من حراحه. ما منحه هو ما يحمل العبد على نفسه نسيته في كل

يوم

(٥) قوله وهو قول أبي حنيفة، به قال الحميد^(١)، أخذاً من أحاديث جماعة نسي ﷺ وإعطائه أجرة، وقال من عباس: احتججتم رسول الله ﷺ في الأشلعين وبين الكمين وأعطى الحجَّام أجرة، ولو كان سراً لم يعطه. أخرجه الترمذي في الشمسان. وروى: نسب الحجَّام خبيث، أخرجه الترمذي وغيره، بعد أحمد وأصحاب السنن عن مجاهد: أنه سأل النبي ﷺ عن نسب الحجَّام، فنهاه، فذكر له الحاجة فقال: اعطه بواضحك. ورحمته المحمدر غنى لنهي للتزويده. ومنها من قال: محلل أجزاره إذا كانت الأجرة معلومة. والمنع ما إذا كانت مجهولة. ورحم =

(١) كذا في الأم ح ٥ / ٢٠١

٩٨٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا قافع، عن ابن عمر قال: المملوك وماله لسيده^(١) ولا يصلح^(٢) للمملوك أن يُنفق من ماله شيئاً بغير إذن سيده إلا أن يأكل^(٣) أو يكتسي^(٤) أو يتفق^(٥) بالمعروف^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة إلا أنه يرخّص له في الطعام الذي يوكل أن يطعم^(٧) منه، وفي عارية الدابة ونحوها^(٨). فأما هبة درهم ودينار أو كسوة ثوب فلا. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٩٨٩ — أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: كانت لعمر بن الخطاب تسع صحاف^(٩)

= الطحاوي إلى نسخ حديث المنع بحديث الجواز، كذا في «جمع الوسائل شرح الشمايلة» لعلي القاري.

(١) لكونه مالكا أقربته وبه.

(٢) أي لا يجوز.

(٣) أي المملوك.

(٤) في نسخة: لويلس. والمعنى واحد.

(٥) من الإنفاق أي في بعض ضرورياته أو المراد به التصرف بما يعنم رضى مولاه.

(٦) قيد الأخير أو للكل.

(٧) أي يطعم منه غيره فقيراً أو جنبساً.

(٨) من المنافع.

(٩) قوله: تسع صحاف، بكسر الصاد جمع صحيفة بالفتح وهي القصعة الواصفة.

يبعث^(١) بها^(٢) إلى أزواج النبي ﷺ، إذا كانت الطَّرْفَةُ^(٣) أو الفاكهة أو القَسَم، وكان يبعث بأخبرهن^(٤) صحيفة إلى حفصة^(٥)، فإن كان^(٦) قلة أو نقصان كان بها.

٩٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيَّب يقول^(٧): وقعت^(٨) الفتنة - يعني فتنة^(٩) عثمان - فلم يبق من أهل بدر^(١٠) أحد، ثم وقعت

(١) أي في عهد خلافته.

(٢) أي براحلة منها إلى واحدة منهن.

(٣) قوله: إذا كانت الطَّرْفَةُ، بالضم أي إذا وجدت بالتحفة من المأكول والمشروب. أو الفاكهة أو القَسَم، بالفتح أي القسمة من اللحم وغيره، قاله القاري.

(٤) أي بعد أن يرسل إلى سائر الأزواج.

(٥) لكونها بنته فلا تضر القلة ولا تحزنها.

(٦) قوله: فإن كان، أي فإن وجدت قلة في كمية ذلك الشيء المبعوث أو نقصان في كميته كان ذلك بحصة حفصة لكونها آخر الحصص، والنقصان إنما يظهر في الآخر.

(٧) قوله: يقول، مقصوده الإشارة إلى ارتفاع البركة بوقوع الفتنة، وأن الفتن معدن المحن، وأنه لا يأتي زمان إلا وبعده شر منه.

(٨) أي في سنة ٣٥هـ.

(٩) أي فتنة شهادته.

(١٠) أي من الأصحاب الذين كانوا في غزوة بدر.

فتنة^(١) الحرة فلم يبق من أصحاب^(٢) الحديبية أحد، فإن وقعت الثالثة لم يبق بالناس طباخ^(٣).

٩٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: كلُّكم راع^(٤) وكلُّكم مسؤول عن رعيته^(٥)، فالأمير^(٦) الذي على الناس راع عليهم، وهو مسؤول عنهم^(٧)، والرجل راع على أهله^(٨) وهو مسؤول عنهم، وامرأة الرجل راعية على مال زوجها، وهي مسؤولة عنه^(٩)، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو

(١) قوله: ثم وقعت فتنة الحرة، بفتح الحاء وتشديد الراء المهملة أرض ذات حجارة سود بقرب المدينة الطيبة وكانت الفتنة هناك زمن يزيد سنة ٦٣ ابتلي بها أهل المدينة ابتلاءً شديداً.

(٢) أي الذين حضروا الحديبية مع الرسول وبايعوه تحت الشجرة.

(٣) قوله: لم يبق بالناس طباخ، بالكسر بمعنى العقل، يعني إن وقعت فتنة ثالثة لا يبقى في الناس عقل ولا خير ويلذهب بركة وجود الصحابة الذين هم زينة الدنيا والدين مطلقاً.

(٤) قوله: كلُّكم راع، من الرعاية بمعنى الحفاضة أي كلُّكم راع لرعيته وناظم لأمر من يتبعه، فبأن كل عن رعيته عما وقع منه في حقهم من العدل والظلم.

(٥) بالفتح ثم الكسر ثم التشديد مع الفتح.

(٦) أي السلطان ومن ينوب منابه.

(٧) أي عما صدر منه فبهم.

(٨) أي زوجته وأولاده وأخواته وأخبرهم ممن يعوله.

(٩) أي عن مال زوجها أنفقت في محله أم في غيره؟

مسؤول عنه^(١)، فكلُّكم راعٍ^(٢) وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته.

٩٩٢ — أخبرنا مالك، حدَّثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الغادر^(٣) يقوم يوم القيامة يُنصب له لواء، فيقال هذه غُدرة فلان.

٩٩٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: الخيل في نواصيها^(٤) الخير إلى يوم القيامة.

٩٩٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر:

(١) من جهة أمانته ونجاته.

(٢) قوله: فكلُّكم راعٍ، قال الفاري: هذا تأكيد لما قبله مُجَمَّلاً ومُفَصَّلاً في صورة التبيجة، ولا يبعد أن يقال: إن الرجل وحده مسؤول عن رعيته من أعضائه وهي السمع والبصر واليد والرجل واللسان والأذن ونحو ذلك كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(١) والحديث رواه الشيخان وأحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر.

(٣) قوله: إن الغادر، أي من يغير بعهده ويخلف في وعده من الكفار وغيرهم، يقوم يوم القيامة على رؤوس الأشهاد. يُنصب، بصبغة المجهول أي يُرفع له. لواء، بالكسر يكون علامة على غدرته يطلق عليها الناس فيقال من جانب الملائكة هذه غُدرة فلان بالضم.

(٤) قوله: في نواصيها، جمع ناصبة مقدم الرأس إشارة إلى فضل الخيل لكونه آلة الجهاد. وكون الخير في ناصيته إلى يوم القيامة إشارة إلى دوام فتح أهل الإسلام وغللتهم بخيلهم.

(١) سورة الإسراء- الآية ٣٦.

أنه وآه^(١) يبول قائماً.

قال محمد: لا بأس بذلك، والبول جالساً أفضل.

٩٩٥ — أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: فزوني^(٢) ما تركتكم فإنما هلك من

(١) قوله: أنه وآه، أي رأى عبد الله بن دينار ابن عمر يبول قائماً، ولعله كان أحياناً اقتداءً بالنبي ﷺ، فإنه كان من أشد الناس اقتداءً به حتى في المباحات والاتفاقيات، وقد روى حذيفة أنه ﷺ أتى مُبَاطَةً قوم قبل قائماً، أخرجه أبو داود وغيره. وروى الحاكم والبيهقي عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ بال قائماً من جرح كان بمأبضه، وهو بهيمة ساكنة: عرق في باطن الركب. وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» عن مجاهد قال: ما بال رسول الله ﷺ قائماً إلا مرة في كتيب أعجبه. وعن الشافعي: كانت العرب تستشفى وجع الصلب بالبول قائماً. فلعلة كان به إذ ذاك وجع صلب، وقيل لم يكن هناك موضع القعود لبال قائماً. وأخرج الطبراني عن سهل بن سعد: أنه رأى النبي ﷺ يبول قائماً. وهذا كله لبيان الجواز وإلا فالعادة المستمرة للنبي ﷺ وأصحابه هو البول قاعداً حتى قالت عائشة: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بِالَ قَائِماً فَلَا تَصَدِّقُوهُ، أخرجه النسائي والترمذي وقال: إنه أحسن شيء في الباب، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، كذا فصله السيوطي في «مرقاة السعود إلى سنن أبي داود» وزهر الرُّبَى على المجتبى وغيرهما.

(٢) قوله: فزوني، أي اركوني ما تركتكم ولا تتعرضوا بالتفتيش والسؤال، فإنما هلك من كان قبلكم من الأمم السابقة كبنِي إِسْرَائِيلَ بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم كما ذكر الله في كتابه في قصة البقرة وسؤال رؤية الله ودخول قرية الجبارين وغير ذلك. فما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما لم أنه عنه فامسكوا عنه ولا تتعرضوا له بالسؤال والتشديد فيشدد الله عليكم. وفيه إشارة إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل المنع، وفي رواية ابن جرير وأبي الشيخ وابن مردويه عن

كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فيما نهيتكم عنه فاجتنبوه.

٩٩٦ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن

أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: رأيت ابن أبي قحافة^(١) نزع ذنوباً أو ذنوبين^(٢)، في نزعها ضعف والله يغفر له^(٣)، ثم قام عمر بن الخطاب، فاستحالت^(٤) غريباً، فلم أر عبقرية^(٥) من الناس ينزع

= أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فقام عكاشة بن محصن الأسدي فقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ فقال: أما إني لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت ثم تركتم لضللتم، اسكتوا عني ما سكنت عنكم فإنما هلك من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فأنزل الله: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ^(١). وفي الباب عن أبي أمامة الباهلي عند ابن جرير والطبراني وابن مردويه، وابن عباس عند ابن مردويه، وابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما كما بسطه السيوطي في «الدر المنثور».

(١) أي أبا بكر، وأبو قحافة بالضم كنية والده.

(٢) بالفتح: الدلو الكبير، أي أخرج من البشر.

(٣) أي يتجاوز عنه ولا يأخذه بضيقه لعدم تقصيره.

(٤) بالفتح: الدلو الكبير من الذنوب أي فصارت تلك الدلو دلواً عظيماً أخرج به ماء كثيراً.

(٥) بفتح العين وسكون الباء وفتح القاف وكسر الراء وشدّ الياء: أي شديداً قوياً.

(١) سورة المائدة: الآية ١٠١.

نَزَعُهُ^(١)، حتى ضرب الناس بِعَطْن^(٢).

٦٠ - (باب التفسير^(٣))

٩٩٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي يَرْبُوعَ^(٤) الْمَخْزُومِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: الصَّلَاةُ

(١) منصوب بتزع الخافض أي كنزعه^(١).

(٢) قوله: حتى ضرب الناس بِعَطْن، مفتحتين موضع يجلس فيه الدواب حول الحوص والماء للسقي والمعنى نزع عمر ورؤي الناس بشربهم حتى جملوا العطن، أبركوا دوابهم للسقي لكثرة الماء. وفي الحديث إشارة كالصراحة إلى قلة مدة خلافة أبي بكر وإلى ما وقع في زمن خلافته من اضطراب الأحوال بسبب ارتداد العرب وظهور المتبئين، وإلى قوة عمر في أمر الدين وطول خلافته وشيوع الدين في زمنه، وقد وقع كل ذلك كما رأى، وكانت رؤيته ذلك مناماً كما في رواية الصحيحين وغيرهما، بينما أنا نائم وأبشني على قلب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ثم أخفها ابن أبي قحافة، الحديث. وبه ظهر ما في كلام الفقاري حيث فسروا قوله رأيت بقوله أي علمت بالكشف أو الإلهام، أو رأيت في المنام. انتهى فإن التردد مختل بالنظام لنسب الرؤية المسامية برواية الأعلام، ومن المعلوم أن مام الأنبياء وحي عند علماء الإسلام.

(٣) أي لبعض آيات كتاب الله.

(٤) قوله: عن أبي يربوع المخزومي، في نسخة: ابن يربوع، وهو الموافق لما في «موطأ يحيى»، وهو عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع بفتح الياء المخزومي، أبو محمد المدني، نسب إلى جدّه، من ثقات التابعين، ذكره في «التقريب».

(١) فيه إشارة إلى إشاعة أمره وإجراء أحكامه. فتح الباري ٢٩/٧.

الْوَسْطَى (١) صلاة الظهر.

(١) قوله: الصلاة الوسطى، أي المذكورة في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ (١) وقد اختلف فيه الصحابة ومن بعدهم، وتخالفت الروايات عنهم، فمن ابن عباس عند البيهقي وابن جرير وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وسعيد بن منصور أنها صلاة الصبح، ومثله عن عليّ عند البيهقي، وابن عمر عند ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وعبد بن حميد، وورد مثله عن عطاء وجابر بن زيد وطاوس وعكرمة. هذا أول الأقوال، الثاني: أنها صلاة الظهر وهو قول زيد بن ثابت أخرجه البخاري وأبو داود وابن جرير والطحاوي وأبو يعلى والطبراني والبيهقي وابن أبي حاتم وأحمد وابن منيع والضياء المقدسي وغيرهم، وهو مروى عن ابن عمر عند الطبراني، وعن أبي سعيد الخدري عند البيهقي، وعن عليّ عند ابن المنذر. والثالث: أنها العصر وهو مذهب عليّ رجع إليه بعد ما كان يظن أنها الصبح لما سمع قول النبي ﷺ يوم الأحزاب: ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارا شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومسلم والنسائي وغيرهم، وهو المروى عن ابن عمر عند ابن جرير والطحاوي وعبد بن حميد وعن أبي أيوب عند البخاري في تاريخه وابن جرير وابن المنذر وعن أبي سعيد الخدري عند الطحاوي وابن المنذر، وعن أم سلمة عند ابن أبي شيبة وابن المنذر، وعن عائشة عند ابن جرير وابن أبي شيبة، وعن حفصة عند عبد بن حميد وغيره. والرابع: أنها صلاة المغرب ورد ذلك عن ابن عباس عند ابن أبي حاتم. وهناك أقوال أخر مبسطة في «فتح الباري» وغيره، والأثر المذكورة وغيرها مبسطة في «الدر المنثور» والذي يظهر بعد التتبع أن أصح الأقوال هو القول الثالث لكونه موافقاً لكثير من الأحاديث الصحيحة المرفوعة، وإليه ذهب أكثر الصحابة كما ذكره

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

٩٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عمرو بن رافع^(١)، أنه قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوج النبي ﷺ قالت: إذا بلغت هذه الآية^(٢) فأدني^(٣)، فلما بلغت أذنتها^(٤) فقالت: حافظوا^(٥) على الصلوات والصلاة الوسطى، وصلاة العصر وقوموا لله قانتين.

٩٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن القَعْقَاع^(٦) بن

= الترمذي، وجمهور التابعين كما ذكره الماوردي، وأكثر علماء الأثر كما قاله ابن عبد البر، وهو الصحيح عند الحنفية والحنابلة، وذهب أكثر الشافعية وبعض المالكية مخالفاً لقول إماميهما أنها الصبح.

(١) هو عمرو بن رافع العدوي مولاهم، مقبول، ذكره في «التقريب».

(٢) أي التي فيها ذكر الصلاة الوسطى.

(٣) أي أخبرني.

(٤) أي أعلمتها.

(٥) قوله: حافظوا، أي اكتب هكذا بزيادة «وصلات العصر»، وهذه الكتابة وكتابة عائشة قبل أن تُجمع المصاحف المختلفة على مصحف واحد في زمن عثمان فإنه لم يكتب بعد ذلك إلا ما أجمع عليه وثبت بالتواتر أنه قرآن، قاله ابن عبد البر.

(٦) بفتح القافين بينهما عين ساكنة: كَتَانِي، مدني، ثقة، ذكره في «الكشاف».

(٦) قال الحافظان ابن حجر والعيني: النجمور على أنها العصر، كذا في الأوجز ٥٢/٣.

حكيم، عن أبي يونس^(١) مولى عائشة، قال: أَمَرْتُني أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا، قَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾، فَلَمَّا بَلَغَتْهَا أَذْنَتْهَا وَأَمَلْتُ^(٢) عَلِيٍّ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةَ الْعَصْرِ﴾^(٣) وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ^(٤)، سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٠٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عِمَارَةُ بْنُ صِيَادٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ^(٥) فِي الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ: قَوْلُ الْعَبْدِ:

(١) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: مِنْ ثِفَاتِ التَّابِعِينَ، لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ.

(٢) أَيُ^(١) كَتَبْتُ عَلِيٍّ وَأَمَرْتُني بِكِتَابَتِهَا هَكَذَا.

(٣) قَوْلُهُ: وَصَلَاةَ الْعَصْرِ، اسْتَدَلَّ بِهِ وَبِحَدِيثِ حَفْصَةَ مَنِ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى غَيْرُ الْعَصْرِ، يَجْعَلُ الْعَطْفَ لِلْمُغَايِرَةِ، وَمَنْ قَالَ بَاتِحَادِهِمَا يَجْعَلُ الْعَطْفَ لِلْيَانِ، وَهَرِ الْمَوَافِقِ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ.

(٤) أَيُ: سَاكِنِينَ أَوْ خَاجِجِينَ أَوْ دَائِمِينَ، عَلَى اخْتِلَافِ التَّفْسِيرِ. وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ بِشَأْنِ نَزُولِهَا فَإِنَّهَا نَزَلَتْ نَحْوًا لِلتَّكْلُمِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا بَسَطْتُهُ فِي رِسَالَتِي «إِمَامُ الْكَلَامِ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ».

(٥) قَوْلُهُ: يَقُولُ فِي الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ، أَيُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾^(١)، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَنْقُولٌ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا كَمَا بَسَطَهُ السَّيوطِيُّ فِي «الدَّرَرِ الْمَثُورِ»، فَأَخْرَجْتُ =

(١) فَأَمَلْتُ: بِتَشْدِيدِ الْمَلَامِ مِنَ الْإِمْلَالِ وَبِتَخْفِيفِهَا مِنَ الْإِمْلَاءِ وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى لِي الْفَتْ. بِذَلِكَ الْمَجْهُودُ ٢٠٠/٣. وَفِي نَسْخَةِ الْقَارِي: قَالَتْ بِذَلِكَ وَأَمَلْتُ، وَبِی الْبَذَلِ: فَأَمَلْتُ.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ: الْآيَةُ ٤٦.

سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم.

١٠٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب وسئل (١) عن

ابن أبي شيبة وابن المنذر، عن ابن عباس قال في تفسيره: سبحان الله والحمد لله
ولا إله إلا الله والله أكبر. وأخرج سعيد بن منصور وأحمد وابن جرير وابن أبي حاتم
وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً:
«امتكثروا من الباقيات الصالحات قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: التكبير
والتسبيح والتحميد ولا حول ولا قوة إلا بالله. ونحوه أخرجه سعيد بن منصور وأحمد
وابن مردويه من حديث الثعمان بن بشير والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم
والطبراني في المعجم الصغير والحاكم وابن مردويه والبيهقي من حديث
أبي هريرة، والطبراني وابن مردويه من حديث أبي الدرداء، وابن مردويه من حديث
أنس، وابن أبي شيبة وابن المنذر من حديث عائشة كلهم ذكروه مرفوعاً وهو
المنقول عن عثمان، أخرجه أحمد وابن جرير وابن المنذر، وعن ابن عمر أخرجه
ابن جرير والبخاري في «تاريخه».

(١) قوله: وسئل، أي والحال أن ابن شهاب سئل عن المحصنات من
النساء لي قوله تعالى ﴿والمحصنات من النساء﴾ إلا ما ملكت أيانكم ﴿عظفنا على أمهاتكم
في قوله قبله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم﴾ (١) الآية، قال
ابن شهاب: سمعت سعيد بن المسيب يقول: هن ذوات الأزواج، فالمنعنى حُرِّمَتْ
عليكم المحصنات بالفتح اللاتي لهن أزواج ما لم يُطلقوا أو يموتوا ﴿إلا ما ملكت
أيانكم﴾ يعني السبايا التي سُبِنَ ولهن أزواج في دار الحرب فلمن يحمل لملأكن
وطؤهن بعد الاستبراء لأن بالسبي وتخالف الدارين يرتفع النكاح. وهذا التفسير
مروي عن ابن عباس عند ابن أبي حاتم وابن جرير وابن المنذر وعبد بن حميد

(١) سورة النساء: الآية ٢٣، ٢٤.

المحضّات من النساء، قال: سمعت سعيد بن المسيّب يقول: هنّ ذوات الأزواج. ويرجع^(١) ذلك إلى أن الله حرم الزنا.

١٠٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن أباه أخبره، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ، أنها قالت: ما رأيت^(٢) مثل ما رَغِبت هذه الأمة عنه، من

والحاكم والبيهقي، وعن ابن مسعود عند أبي شبة وابن جرير وابن المنذر وعبد بن حميد، وعن أنس عند ابن المنذر وغيرهم من الصحابة والتابعين. وأخرج الطحاوي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأبو يعلى وابن جرير وابن المنذر والبيهقي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ بعث يوم حنين جيشاً إلى أوطاس فلقوا عدواً فظهروا عندهم، وأصابوا سبائهم فكان ناصباً من أصحابه تحرّجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله هذه الآية.

(١) أي حاصل هذا التفسير حرمة الزنا.

(٢) قوله: ما رأيت مثل ما رَغِبت هذه الأمة عنه، وأعرضت عنه بأن تركت العمل بمقتضاها مثل هذه الآية فإن الآية ناصّة على أنه يجب الصلح بين المتنازعين وإرشاد الياغبين إلى حكم الله ورسوله فإن أبوا فالقتل إجماعاً للعالم عن شرهم وقد ترك أكثر الناس العمل به، وكلا نزول هذه الآية لما كانت امرأة من الأنصار تحت رجل وكان بينها وبين زوجها شيء فحبسها فجاء قومها وقومها واقتتلوا بالأيدي والتعال. وقيل: نزلت لما انطلق رسول الله ﷺ إلى عيّد الله بن أبي المنافق راكباً على حمار، فلما أتاه قال: إليك عني لقد آذاني ثَنُّ حمارك، فقال رجل من الأنصار: والله لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فشتما، ووقعت المقاتلة بالأيدي والنعال، كذا ذكره البغوي في معانم التنزيل، وقال أيضاً: فيه دليل على أن البغي لا يُزِيل اسم الإيمان، ويدل عليه ما روي عن علي أنه سئل وهو القدوة في قتال أهل البغي عن أهل الجمل وصفين =

هذه الآية: ﴿وَإِنْ (١) طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٢) اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ (٣) إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء (٤) إلى أمر الله فَإِنْ قُتِلَتْ فَأَصْلَحُوا (٥) بَيْنَهُمَا﴾.

١٠٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب في قول الله (٦) عز وجل: ﴿الزاني لا.....

= أهم مشركون؟ قال: من الشرك فرّوا، قليل: منافقون؟ فقال: لا، لأن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، قيل: فما حالهم؟ قال: إخواننا بقوا علينا.

(١) شرطية.

(٢) فيه حجة قوية لأهل السنة على أن الكفار لا تُخرج العبد عن الإيمان.

(٣) من البغي وهو الخروج عن الحد، أي تعدت.

(٤) أي ترجع إلى حكم الله.

(٥) بالعدل بحملها على الإنصاف والرضاء بحكم الله.

(٦) قوله: في قول الله، قال البصري: اختلف العلماء في معنى هذه الآية (١)

وحكمها، فقال قوم: قدم قوم المهاجرون المدينة، وفيهم الفقراء لا مال لهم ولا عسائر، وبالمدينة نساء بغايا وهم يومئذ مشركات، فرغب ناس من فقراء المهاجرين إلى نكاحهن لينتقلن عليهم، فنزلت ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنهن مشركات، هذا قول مجاهد وعطاء وقتادة والزهري والشعبي. وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان رجل يقال له مرثد بن أبي مرثد القنوي كان يحمل الأسارى بمكة وكانت بمكة بني يقال لها عناق، وكانت صديقه في الجاهلية، فلما أتى مكة دعت عناق إلى نفسها، فقال مرثد: إن الله حرم الزنا، ■

ينكح^(١) إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك^(٢)، قال^(٣) : وسمعت^(٤) يقول : إنها نسخت^(٥) هذه الآية بالتي بعدها ثم قرأ : ﴿وأنكحوا^(٦) الأيامى^(٧) منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم﴾ .

قال محمد : وبهذا تأخذ . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا

= فضالت : فأنكحني ، فقال : حتى أسأل رسول الله ﷺ فقراها عليه ، وقال : لا تنكحها . فعلى قول هؤلاء كان التحريم خاصاً في حق أولئك دون سائر الناس . وقال قوم : المراد بالنكاح هو الجماع ومعناه الزاني لا يزني إلا يزانية أو مشركة ، وهو قول سعيد بن جبير والضحاك . وقال سعيد بن المسيب وجماعة : إن حكم هذه الآية منسوخ ، وكان نكاح الزانية حراماً بهذه الآية فتسخها قوله تعالى : ﴿وأنكحوا الأيامى^(٨)﴾ فدخلت الزانية في أيامى المسلمين^(٩) .

(١) هو وما بعده خير بمعنى النهي .

(٢) أي يحيى بن سعيد .

(٣) أي سعيد بن المسيب .

(٤) بصيغة المجهول .

(٥) خطاب إلى الأولياء .

(٦) جمع أيام : من لا زوج لها وهو مطلق يشمل الزانية وغيرها .

(١) سورة التور : الآية ٣٢ .

(٢) روجع هذا القول للإمام أبو جعفر الطبري وقال : وأولى الأقوال عندي بالصواب قول من قال : عنى في هذا الموضع الوطء . وإن الآية نزلت في اليافيا المشركات ذوات الرايات وذلك لقيام الحاجة على أن الزانية من المسلمين حرام على كل مشرك ، وإن الزاني من المسلمين حرام عليه كل مشركة من عبدة الأوثان . تفسير الطبري ٥٨/٨ .

لا بأس بتزوّج^(١) المرأة، وإن كانت قد فجرت^(٢)، وإن يتزوجها من لم يفجر^(٣).

١٠٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أنه كان يقول في قول الله عز وجل ﴿وَلَا تُنَاجِهْ﴾^(٤) عليكم فيما عرضتم به من خطبة انشاء أو أكنّتم في أنفسكم^(٥)، قال: أن^(٦) تقول

(١) قوله: يتزوّج المرأة^(١)، وإن كان بين زنى بها وإن كانت حبيى بالزنى، لكن إذا تزوجت الحبيى ما زنا بغير الزاني لا يحل له الوطء إلى وضع الحمل وإن نكحت بالزاني يجوز له الوطء.

(٢) أي زنت.

(٣) أي من لم يزني.

(٤) قوله: وَلَا تُنَاجِهْ، بالصم أي لا إثم. عليكم فيما عرضتم به^(٢)، من التعريض، وهو التلويح بشيء يفهم به السامع مراده من غير التصريح من بيان لما خطبة - بالكسر - وهي التماس نكاح النساء المعتدات المذكورات في ما قبل هذه الآية. أو أكنّتم، أي أضمرتم وأخفيتم في أنفسكم، كذا في «معالم التنزيل».

(٥) بيان للتعريض أي هو قولك للمرأة في حال العدة.

(١) في بدل السجدة ١٠/١٩: ومذهب الحنفية في ذلك، وهو ما قال الجمهور بأن الزانية لا يحرم نكاحها على الرائي ولا على غيره، وكذلك لا يحرم نكاح الزاني بالمؤمنة ولا بتزانية، وقد حالف في ذلك الشيخ ابن القيم في «إراد المعاد» وقال بالحرمة والله أعلم.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

للمرأة وهي في عِدَّتِها من وفاة^(١) زوجها: إنك علي^(٢) كريمة وإني فيك
لراغب، وإن الله سائق^(٣) إليك رزقاً، ونحو هذا من القول.

١٠٠٥ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، قال:
دُلوك^(٤) الشمس مَيْلها.

(١) وكذا في عِدَّة طلاقها.

(٢) أي عندي مكومة.

(٣) أي موصل إليك رزقاً حسناً يعني بتزويجي إليك.

(٤) قوله: دُلوك الشمس، أي المذكور في قوله تعالى: ﴿اقم الصلاة لدلوك
الشمس إلى غسق﴾ — بفتحين — الليل وقرآن المجزأ قرآن الفجر كان مشهوداً^(١)، وفيه
إشارة إلى الصلوات المكتوبات وأوقاتها، فقرآن الفجر إشارة إلى صلاة الفجر. ومعنى
قوله مشهوداً: يشهده ملائكة الليل والنهار المتعاقبون يجتمعون عند ذلك، وبه فسر
ابن عباس في رواية ابن جرير وابن أبي شيبة وابن مسعود كما في رواية سعيد بن
منصور وابن جرير وابن المنذر، وأبو هريرة في روايته عن النبي ﷺ، أخرجه
البخاري ومسلم وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وابن مردويه، وغسق الليل
أشار به إلى صلاة العشاء، وبه فسر ابن مسعود أخرجه عنه الطبراني، وعن
ابن عباس غسق الليل بدء الليل، أخرجه ابن جرير، وأخرج ابن أبي شيبة، عن
مجاهد وعبد الرزاق، عن أبي هريرة: غسق الليل غروب الشمس، فيكون إشارة
إلى صلاة المغرب، وعن ابن عباس أنه ظلمة الليل أخرجه ابن الأنباري وابن المنذر
فيكون شاملاً لصلاتي المغرب والعشاء، وهو أولى الأقوال. ودلوك الشمس فسر
ابن مسعود بالغروب كما أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة
وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وابن مردويه، وكذا

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

١٠٠٦ — أخبرنا مالك، حدثنا داود بن الحصين، عن (١) ابن عباس قال: كان يقول: دُلُوكَ الشَّمْسُ مِثْلَهَا (٢) وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته.

قال محمد: هذا قول (٣) ابن عمر وابن عباس، وقال عبد الله بن مسعود: دُلُوكَهَا غُرُوبُهَا، وكلُّ حَسَنٍ (٤).

= أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن علي، فيكون إشارة إلى المغرب ولا يكون لصلاة الظهر دُلُوكٌ في هذه الآية وكذا للعصر، وفُسِّرَ ابن عمر بالزوال أخرجه مالك وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، وهو رواية عن ابن عباس فيكون إشارة إلى صلاة الظهر، ويستغاد العصر من قوله إلى غسق الليل. والأثار في هذا الباب مبسطة في «الدر المنثور».

(١) قوله: عن، في «موطأ يحيى»: مالك عن داود بن الحصين أخبرني مُخْبِرٌ عن ابن عباس، قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: المُخْبِرُ المُبْتَهَمُ عَكْرَمَةُ، كان مالك يكتُمُ اسمه لكلام ابن المسيب فيه.

(٢) أي ذوالها من نصف النهار.

(٣) وهو قول عطاء وقتادة ومجاهد والحسن وأكثر التابعين، وقول ابن مسعود اختاره النخعي ومقاتل والصحاك والسُّدِّي، كذا ذكره البغوي.

(٤) قوله: وكلُّ حَسَنٍ، لأن اللفظ يجمع المعنيين فإن أصل البدلوك الميلان، والشمس تميل إذا زالت وإذا غربت، لكن لا يخفى أن التفسير بالزوال أولى القرنين لكثرة القائلين، ولأننا إذا حملنا عليه كانت الآية جامعة لمواقيت الصلاة كلها بخلاف القروب كذا قال البغوي، ومما يؤيد ترجيح تفسير الزوال بموافقته لكثير من الأخبار المرفوعة، فأخرج ابن مردويه، عن عمر، عن النبي ﷺ لدُلُوكِ الشمس، قال: لزوال الشمس. وأخرج اليزار وأبو الشيخ وابن مردويه والديلمي

١٠٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، أن عبد الله بن عمر أخبره: أن^(١) رسول الله ﷺ قال: **إِنَّمَا أَجَلُكُمْ**^(٢) **فِيمَا خَلَا مِنْ** **الْأَمَمِ، كَمَا**^(٣) **يَنْ صَلَاةَ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرَبِ**^(٤) **الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ**^(٥) **وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَالًا**^(٦) **نَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى**

= يستند ضعيف، عن ابن عمر مرفوعاً. دلوك الشمس زوالها. وأخرج ابن جرير، عن عتبة بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: **أَنَا بِي جَبْرِيلَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ حِينَ زَالَتْ** **فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ.** وأخرج ابن جرير عن أبي برة الأسلمي: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** **يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ.**

(١) هذا الحديث معروف بحديث القيراط، أخرجه البخاري في مواضع، ومسلم والترمذي وغيرهم وله طرق كثيرة.

(٢) بفتحين أي مدة بقائكم بالنسبة إلى من مضى من الأمم.

(٣) أي التشبيه في القلة.

(٤) مصدر ميمي بمعنى القروب.

(٥) قوله: **وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ،** المثل بفتحين في المعنى كالمثل بكسر الميم، وهو انظير ثم قيل: **لِلْمَقُولِ**^(١) **الْأَسَاوِرُ الْمَثَلُ** مضربه بمورده مثل، ولم يضربوا مثلاً إلا بقول فيه غرابة، وههنا تشبيه للمركب بالمركب فالمشبه والمشبه به هما المجموعان الحاصلان في الطرفين، وإلا كان القياس أن يقول كمثل أقوام استأجرهم رجل، كذا قال العمري في وعمدة القاري^(٢).

(٦) بضم العين وتشديد النيم جمع عامل أي قومياً يعملون له العمل بالأجرة.

(١) في الأصل: المقول هو تحريف.

(٢) عمدة القاري ٥٣/٥.

نصف النهار على قيراط^(١) قيراط؟ قال: فعلت اليهود^(٢)، ثم قال^(٣):
 من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط؟ فعلت^(٤)
 النصارى على قيراط قيراط، ثم قال^(٥): من يعمل لي من صلاة العصر
 إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين. ألا^(٦) فأنتم الذين يعملون من
 صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، قال^(٧): فغضب
 اليهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثر عملاً^(٨)

(١) قوله: على قيراط قيراط، قال الكرمانى في: التكاويب الدراري: «العيراط
 نصف دانق، وأصله قرّاط بالتشديد لأن جمعه قيراط فأبدل أحد حرفي التضعيف
 كما في الدينار، والمراد به هنا الصبب والنحصة، وكُرّر ليدل على تقسيم القيراط
 على جميعهم كما هو عادة كلامهم.

(٢) أي فهذا مثل اليهود استعملهم الله بأجر إلى مدة طويلة فعلوا.

(٣) أي ذلك الرجل المستعمل.

(٤) إشارة إلى قلة مدة النصارى بالنسبة إلى اليهود.

(٥) أي المستعمل.

(٦) حرف تنبيه نبّه به النبي ﷺ على فضل هذه الأمة

(٧) أي رسول الله ﷺ.

(٨) قوله: نحن أكثر عملاً، قال الكرمانى: وإن قلت قول اليهود ظاهر، لأن

الوقت من الصبح إلى الظهر أكثر من العصر إلى المغرب، لكن قول النصارى
 لا يصح إلا على مذهب الحنفية حيث يقولون: وقت العصر حين يصير ظل كل
 شيء مثليه، وهذا من حملة أدلتهم فما هو جواب الشافعية عنه حيث قالوا: هو
 مصير الظل مثلاً وحيث لا يكون وقت الظهر أكثر من وقت العصر؟ قلت: لا نسلم
 أن وقت الظهر ليس بأكثر منه، وليس سلماً فليس هو نصاً في أن كلاً من الطائفتين =

وأقل^(١) عطاء، قال: هل ظلمتكم^(٢) من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فإنه فضلي^(٣) أعطيه من شئت^(٤).

قال محمد: هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل^(٥) من

= أكثر عملاً لصدق أن كلهم مجتمعين أكثر عملاً، أو يقال: لا يلزم من كونهم أكثر عملاً أكثر زماناً لاحتمال كون العمل أكثر في زمان أقل، وجاء في آخر صحيح البخاري في باب السنة، قال أهل التوراة ذلك. انتهى كلامه. ومثله في عمدة القاري وغيره.

(١) بالنسبة إلى الأمة المحمدية الأخذة بقرائطين.

(٢) أي نقصت من حقكم الذي قرّرت لكم جزاء لعملكم شيئاً.

(٣) أي تفضلي وإحساني.

(٤) أي فإني مختار لا أسأل عما أقصّل فلا ينبغي تكلمكم إلا إن كنت نقصت حقكم^(١).

(٥) قوله: أفضل من تعجيلها، استنبط أصحابنا الحنفية أمرين، أحدهما: ما ذكره أبو زيد الدبوسي في كتابه «الأسرار» وتبعه الزيلعي شارح «الكنز» وصاحب «النهاية شرح الهداية» وصاحب «البدائع» وصاحب «مجمع البحرين» في شرحه وغيره أن وقت الظهر من الزوال إلى صيرورة ظل كل شيء مثليه، ووقت العصر منه إلى الغروب كما هو رواية عن إمامنا أبي حنيفة، وأفتى به كثير من المتأخرين، وجه الاستدلال به بوجوه كلها لا تخلو عن شيء، أحدها: أن قوله ﷺ: إنما أجلكم فيما خلا كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس يفيد قلة زمان هذه الأمة بالنسبة

(١) قال المحافظ: فيه حجة لأهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الإحسان منه جل جلاله. فتح الباري ٤/٤٤٦.

= إلى زمان من خلا، وزمان هذه الأمة هو مثبته بما بين العصر إلى المغرب فلا بد أن يكون هذا الزمان أقل من زمان اليهود، أي من الصبح إلى الظهر، ومن زمان النصارى أي من الظهر إلى العصر ولن تكون القلة بالنسبة إلى زمان النصارى إلا إذا كان ابتداء وقت العصر من حين صيرورة الظل مثليه، فإنه حينئذ يزداد وقت الظهر، أي من الزوال إلى المثلين، على وقت العصر من المثلين إلى الغروب، وأما إن كان ابتداء العصر حين المثل فيكونان متساويين، وفيما ذكره في «فتح الباري» و«بستان المحدثين» و«شرح القاري» وغيرها: أما أولاً: فلأن لزوم المساواة على تقدير المثل ممنوعة فإن المدة بين الظهر والعصر لو كان يصير ظل كل شيء مثله يكون أزيد بشيء من ذلك الوقت إلى الغروب على ما هو محقق عند الرياضيين، إلا أن يقال هذا التناوت لا يظهر إلا عند الحساب، والمقصود من الحديث تفهيم كل أحد. وأما ثانياً: فلأن المقصود من الحديث مجرد التمثيل، ولا يلزم في التمثيل التسوية من كل وجه. وأما ثالثاً: فلأن قلة مدة هذه الأمة إنما هي بالنسبة إلى مجموع مدتي اليهود والنصارى، لا بالنسبة إلى كل أحد، وهو حاصل على كل تقدير. وأما رابعاً: فلأنه يحتمل أن يراد بنصف النهار في الحديث نصف النهار الشرعي، وحينئذ فلا يستقيم الاستدلال. وأما خامساً: فإنه ليس في الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من الزوال إلى العصر، ومن المعلوم أن صلاة العصر لا يتحقق في أول وقته غالباً، فالقلة حاصلة على كل تقدير، وإنما يتم مرام الاستدلال إن تم لو كان لفظ الحديث ما بين وقت العصر إلى الغروب وإذا ليس فليس. وثانيها: أن قول النصارى نحن أكثر عملاً لا يستقيم إلا بقلة زمانهم ولن تكون القلة إلا في صورة المثلين، وفيه ما مر سابقاً وآتياً. وثالثها: ما نقله العيني أنه جعل لنا النبي ﷺ من زمان الدنيا في مقابلة من كان قبلنا من الأمم بقدر ما بين صلاة العصر إلى الغروب، وهو يدل على أن بينهما أقل من ربع النهار، لأنه لم يبق من الدنيا ربع الزمان لحديث: بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار بالسبابة والوسطى، فنسبة ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما مضى مقدار ما بين السبابة والوسطى. =

= قال السهيلي^(١): وبينهما نصف سبع لأن الوسطى ثلاثة أسباع كل مفصل منها سبع، وزيدتها على السبابة نصف سبع. انتهى. وفيه أيضاً ما مر سالفاً. ثم لا يخفى على المستيقظ أن المقصود من الحديث ليس إلا التمثيل والتفهيم. فلا استدلال لمرتب بجميع تقاريره لم يخرج تقدير وقت العصر بالمثلين إلا بطريق الإشارة. وهناك أحاديث صحيحة صريحة دالة على مضي وقت الظهر ودخول وقت العصر بالمثل، ومن المعلوم أن العبارة مقدّمة على الإشارة، وقد مرّ منا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكلام. الأمر الثاني: ما ذكره صاحب الكتاب من أن هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر - أي من أول وقتها - أفضل من تعجيلها. وقال بعض أعيان متأخري المحدثين في «بستان المحدثين» ما معرّبه: ما استنبطه محمد من هذا الحديث صحيح، وليس مدلول الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من نصف النهار إلى العصر ليصح قلة العمل وكثرته. وهذا لا يحصل إلا بتأخير العصر من أول الوقت. انتهى. ثم ذكر كلاماً مطوّلاً محصّله الردّ على من استدلل به في باب المثلين، وقد ذكرنا خلاصته، ولا يخفى أن هذا أيضاً إنما يصح إذا كان الأكثرية لكل من اليهود والنصارى وإلا فلا، كما ذكرنا، مع أنه إن صح فليس هو إلا بطريق الإشارة والأحاديث الدالة على التحميل بالعبارة مقدّمة عليه عند أرباب البصائر. وقد مرّ منا ما يتعلق به في صدر الكتاب، والله أعلم بالصواب. ألا ترى، تنوير للمدعى أنه ﷺ جعل ما بين الظهر إلى العصر، أي إلى صلاة العصر أكثر مما بين العصر، أي صلاته إلى المغرب، أي وقته وهو غروب الشمس في هذا الحديث. ومن جعل العصر، أي صلاة في أول وقته وهو صيرورة الظل مثلاً كما هو رأي جمهور العلماء به قال صاحب الكتاب وصاحبه أبو يوسف وهو رواية عن شيخهما أبي حنيفة، بل قيل: إنه رجع إليه وهو الموافق للأحاديث الصحيحة الصريحة. كان ما بين الظهر، أي أول وقته وهو الزوال إلى العصر، أقل مما بين

(١) انظر مجلة القاري ٥/ ٥٣.

= **العصر**، أي وقت صلاته إلى المغرب، قال صاحب «بستان المحدثين» معترضاً عليه انقضاء المثل على حسب قواعد الأطلاق إنما يكون عند بقاء ربيع النهار في أكثر البلاد فيكون الوقتان متساويين، لا أقل وأكثر، ثم قال مجيباً يمكن التوجيه بأن مراد الإمام محمد من قوله ما بين الظهر ما بين وقته المتعارف للصلاة يعني متأخراً عن ابتداء وقته لا سيما في الصيف فإن الإبراد فيه مستحب. انتهى بمرعبه، وفيه ما فيه، فإن وقت الظهر من الزوال إلى المثل حسبما حققه الحساب يكون أقل من ربيع النهار تحقيقاً، وإن كان ربيع النهار تقريباً، وكلام صاحب الكتاب مبني على التحقيق لا على التقريب، لهذا يدل على تأخير العصر، قال القاري: في «شرحه»: لا يخفى أن الحديث بظاهره يدل على تأخير دخول وقت العصر كما قال به أبو حنيفة لا على تأخيره بطريق الأفضلية. انتهى. وأنت تعلم أنه دعوى بلا دليل، بل الظاهر خلافه كما ذكرنا تفصيله، وتأخير العصر، أي من أول وقتها أفضل، أي أكثر ثواباً من تعجيلها، أي أدائها في أول وقتها ما دامت الشمس بيضاء نقية، بتشديد الياء، وهذا يبان لمدة التأخير، وبين معنى البيضاء النقية بقوله: لم نخالطها، أي الشمس صفرة، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء، أي فقهاء العراق^(١) وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكتاب، والعلم عند من عنه أم الكتاب.

هذا آخر الكلام في هذا التعليق، والحمد لله على أن جعل لنا التوفيق خبير رفيق، والصلاة على رسوله وآله وصحبه الفائزين بأعلى التحقيق، وكان اختتامه يوم الخميس الثامن من شعبان من شهور السنة الخامسة والتسعين بعد الألف والمائتين =

(١) ويؤيدهم حديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وأشار بالسبابة والوسطى، فهذا يشير إلى قصر المدة، قال العمري: شبه ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما انقضى بقدر ما بين السبابة والوسطى من التفوت. عمدة القاري ٥٣/٥.

تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مما بين العصر إلى المغرب في هذا الحديث، ومن عجل العصر كان ما بين الظهر إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب، فهذا يدل على تأخير العصر، وتأخير العصر أفضل من تعجيلها، ما دامت الشمس بيضاء نقيّة لم تحالطها صُفْرَةٌ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

= من الهجرة حين إقامتي بالوطن حفظ عن شروء الزمن، وكان الشروع فيه في شوال من السنة الحادية والتسعين حين إقامتي بحيدرآباد الدكن نقّاه الله عن البدع والفتن^(١).

(١) يقول الفقير إليه تعالى الدكتور تقي الدين الندوي القاطن بمدينة العين أستاذاً ومعلماً في جامعة الإمارات العربية المتحدة: فرحت من خدمة هذا الكتاب والتعليق عليه يوم الجمعة في ٢٥ ذي القعدة ١٤١١ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٩١ م. اللهم تقبله منا كما تقبلت من عبادك المتربين الصالحين، واجعله خاتمة لوجهك الكريم واغفر لنا ما وقع منا من الخطأ والزلل، وما لا ترضى به من العمل، فإنك غفور كريم رب غفور رحيم.

(خاتمة الطبع) (١)

حامداً ومصلحاً وبعد، فلا يخفى على أولي النهى ذوي العقل والوجدان أن موطأ مالك برواية الإمام محمد بن الحسن تلميذ الإمام أبي حنيفة من أجل كتب الحديث وأنفعها، فيه من الفوائد واللطائف أرفعها، وقد كان جمع من العلماء والطلبة معتدي الاعتناق إلى طبعه مُحشًى ومُصحَّحاً فإنه وإن طُبِع مرة بعد أخرى لكنه لم يُهْتَم بتصحيحه كما ينبغي لا في الأخرى ولا في الأولى، فتوجه الفاضل الكامل فخر الأماحد والأمائل مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحي اللكنوي أدام الله فضله العملي إلى تصحيحه وتعليق حاشية عليه، فألَّفَ تعليقاً مسمى «بالتعليق الممجد على موطأ محمد»، وصحح نسخة منه بمقابلة نسخ عديدة اثنتان منها مطبوعتان وخمس منها مكتوبة، إحداهما نسخة جرى عليها نظر الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله الولي، فصارت نسخته المقابلة بها مما لا نظير له ولا مثيل له، وقد اهتم بذكر أحوال الرواة وتراجمهم، ومنهم من تكرر ذكرهم تنبيهاً على شيء من الاختلاف زيادةً للفائدة وقد أعلمت أسامي الرواة بعلامة الصفحة التي مرَّ ذكرهم فيها ليسهل الأمر على الطالب، ثم توجه ذو المجد والامتنان محمد عبد الواحد ثمان بن المرحوم محمد مصطفى خان بأمر العجايب المولوي محمد

(١) هذه خاتمة الطبعة الأولى، ثم طبع هذا الكتاب في مطبعة غلبونغي بأمر مولانا الحاج المولوي المفتي محمد يوسف القرنكي محلي في سنة ثلاث مائة بعد الألف وخمسة عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية، وبعد ذلك طبع الكتاب عدة مرات بالخط الفارسي، في الهند وباكستان

خادم حسين العظيم أبادي سلمه الله ذو الأيادي، إلى طبعه في المطبع المصطفائي مع الاهتمام التام بالصحة والمقابلة فجاءت بحمد الله كما يجب الناظر ويفرح الناظر، وكان ذلك في شهر رجب من شهور السنة السابعة والتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية.

صورة ما قرّطه الأديب الأريب الفاضل اللبيب المتوقّد الذكي الأورحد المولوي محمد عبد العلي المدرّسي مؤرخاً لهذا التعليق الممجّد على موطأ محمد:

نَشْكُرُ الْبِنْعَامَ شُكْرًا عَامًّا إِنْعَامُهُ
شَاعَ فِي الْأَفَاقِ طَرًّا دِيْنُهُ إِسْلَامُهُ
كُلُّهُ أَقْوَالُهُ أَحْوَالُهُ أَحْكَامُهُ
بِلَعْنِهِ فَرَضَ عَلَيْكُمْ رَاجِبُ إِعْلَامِهِ
سَقَطَ بِهِ دَلَالِي تَوَمُّةِ أَرْقَانِهِ
فَهَمُّهُ ضَوْءُ التَّقَى نُورُ الْهُدَى إِنْهَامُهُ
مُنْتَبِهٌ فِي كُلِّ عِلْمٍ مُبْتَدِئٌ قُدَامُهُ
دَائِمًا فِي نَشْرِ عِلْمٍ تَنْقِصِي لِيَامُهُ
بَيْنَ بَيْنِ الْوَرَى تَعْظِيمُهُ إِكْرَامُهُ
إِنَّهُ مَخْدُومٌ كُلَّابٌ وَهُمْ خُدَّامُهُ
إِنْ فِي تَحْسِينِهِ مَشْهُورٌ اسْتِهْمَامُهُ
بَلْ لَتَارِيخِيْنِ شَتَا إِذْ بَدَأَ إِنْعَامُهُ
إِنْ تَعْلِيْقُ الْمَوْطَأِ تَمْ حَقًّا عَانُهُ

سنة ١٢٩٧هـ

نَحْمَدُ الْبِنْفَصَالَ حَمْدًا مُسْتَمِرًّا قَبْضُهُ
ثُمَّ صَلَوَاتُ رَكِيَّاتٍ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى
بَعْدَهُ طَوِيْلُ لِمُفْتَائِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى
بِمَادِرُوا بِأَيُّهَا الْخَلَاءُ هَذَا دِيْنُكُمْ
إِنْ تَعْلِيْقُ الْمَوْطَأِ تَمْ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ
لَعْنَةُ شَمْسِ الْفَضْحَى مَعْنَاهُ بَلَرُ فِي الدَّجَى
صَنَفَ الْمَوْلَى أَبُو الْحَسَنِاتِ عَبْدُ الْحَيِّ ذَا
وَهُوَ فِي عُلَمَائِنَا حَبْدٌ كَبِيرٌ فِي النُّجُومِ
لَيْسَ مُتَحَاجًّا إِلَى مَدْحِي لَعْمَرِي فَضْلُهُ
كَانَ مُطْبَعًا بِأَمْرِ الْمَوْلَوِي خَادِمِ حُسَيْنِ
اِعْتَنَى بِالطَّبْعِ عَبْدُ الْوَاحِدِ الْحَفَّانِ الْمُدِيرِ
قَدْ سَأَلْنَا مِنْ مُنَادِي الْغَيْبِ تَارِيخِ الْوَحْتَامِ
قَالَ تَعْلِيْقُ الْمَوْطَأِ تَمْ مُجْمُوعًا لَنَا



الفهرس الفنية

- (١) فهرس لأحاديث القولية
- (٢) فهرس لأحاديث الفعلية
- (٣) فهرس آثار الصحابة والتابعين .
- (٤) فهرس لأعلام المترجم لهم .
- (٥) فهرس لمسائل الفقهية .
- (٦) فهرس لمسائل الحديثية .
- (٧) فهرس لمراجع التحقيق .
- (٨) فهرس لموضوعات .

(١) فهرس الأحادس القولفة

المحدث	الراوي	م/ص (٥)
[أ]		
ثلاث عشرة	أنس بن مالك	٤٠٠/٣
أجلس	يحيى بن سعيد	٣٨٥/٣
أحلب	يحيى بن سعيد	٣٨٦/٣
أفخروا الثلث وتصدقوا بما بقي . . .	عائشة	٦١٨/٢
أذبح ولا حرج	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤١٦/٢
أدهس حتى تضعي	عبد الله بن أبي مليكة	٨٦/٣
أرجع فها وهب إلى أناطح مكة . .	صفوان بن عبد الله	٥٧/٣
أركها . . .	أبرهيرة	٢٨٧/٣
أرم ولا حرج	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤١٤/٢
استأذن منها	عطاء بن يسار	٤١٧/٣
اعتمرى في رمضان فبن عمرة فيه كحجة	أنو بكر بن عبد الرحمن	٣٤١/٢
أفعل ولا حرج	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤١٦/٢
أفعل ما بفعل الحاج غير أن لا تطوي	عائشة	٣٥٦/٢
أفعلوا	أنس بن مالك	٤٤٥/٢
أفصب عنها	سعد بن علفة	١٦٩/٢
أفصيا يوماً مكانه	الزهري	٢٠٢/٢
أكلأ لنا الصبح	يد بن المسيب	٥٤٨/١
أسحه بميك سبع مرات . .	عثمان بن أبي العاص	٣٨٤/٣

الحدث	الراوي	م/ص
اتجرها وكني فلا دنها أو نعلها	عروة بن الزبير	٢٧٩/٢
انزع قميصك واغسل هذه الصفرة عنك	عن عطاء بن أبي رباح	٣٠٨/٢
انقصي رأسك وامشطي وأهني ..	عائشة	٣٥٨/٢
أأرسلك أبو طلحة؟	أنس بن مالك	٣٩٨/٣
أكر أم نيس؟	سعيد بن المسيب	٩٣/٣
أتأذن لي في أن أعطيه ..	سهل بن سعد الساعدي	٣٩٢/٣
أتأتي جبريل عليه السلام فأمرني أن أمر أصحابي ...	السائب بن جراح	٦٥١/٢
أتحب أن تراها هريانة؟	عطاء بن يسار	٤١٧/٣
أتحب أن أرى لهم؟	عائشة	٤٢٥/٣
أتطمعيتها مما لا تأكلين؟	عائشة	٦٣٧/٢
إذا استيقظ أحدكم عن نومه فليغسل يده ..	أبو هريرة	١٨٩/١
إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل	ابن عمر	٦٩٤/١
إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ..	ابن عمر	٣٨٩/٣
إذا آمن الإمام فأمسوا ..	أبو هريرة	٤٤٣/١
إذا نوب بالصلاة فلا تأتوها نسقون ..	أبو هريرة	٢٦٢/١
إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت	محمد بن الديلمي	٥٨٩/١
إذا دبع الإهاب فقد طهر	ابن عباس	١١٧/٣
إذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين ..	أبو قتادة	٣٣/٢
إذا دعي أحدكم إلى ولية ..	ابن عمر	٣٩٢/٣
إذا زمت فاجلدوها	زيد بن خالد	٩٩/٣
إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن	أبو سعيد الخدري	٥٣/١
إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدرى كم صلى ..	عطاء بن يسار	٥٣/١
إذا صلى أحدكم ثم حس في صلاه ..	أبو هريرة	٧٨/٢
إذا صلى أحدكم لثلاث فليحذف فإن فيهم	أبو هريرة	٤٥/١
إذا قلت باطلاً فذلك اليهن	الحطاب بن عبد الله	٩٢/٣
إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت ..	أبو هريرة	١٥/١
إذا كان أحدكم يصلي فلا يهتق ..	ابن عمر	٤٢/٢
إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر ..	أبو سعيد الخدري	٢٨/٢
إذا كان المحر فليبرد من الصلاة ..	أبو هريرة	٤٣/١
إذا ماتت فأذنوني بها ..	أبو أمامة	٢١/٢

٢٦٦/١	المقداد من الأسود	إذا وحد أحدكم ذلك فليصح فرجه وليتوضأ .
٤٨٥/٣	حصص من محصن	أذات روح أنت ؟
١٠٨/٣	علي بن أبي طالب	أرى أن تضربه ثمانين . .
٥٩١/٢	عائشة	أوله ولأنه لم يلمس لحفصة من الرضاعة . . .
٦١٥/٢	أبيراه من عازب	أربع وهي العرجلة . . .
٤٥١/١	أبو هريرة	أصلق ذو اليدين
٢٦٨/١	سليمة بن عبد الرحمن بن صوف	أصلتان معاً ؟
٣٠٤/٣	أبو رافع	أعطه ياه، فإن خيار الناس . .
٤٩٤/٣	حابر بن عبد الله	أغلقوا الباب وأركبوا السقاء . .
٢٨٣/٣	عروة بن الزبير	أفلا تستغفرون له من النمر ؟
٣٠٩/٣	سعيد بن المسيب	أنزكم ما أنزكم الله علي أن النمر . .
٦٣٢/٢	أبو هريرة	أكل كل ذي ناب عن الساع حرام
٢٩٧/٣	أبو هريرة	أكل نمر حبيب هكذا ؟
٢٧٧/٣	الحنان بن بشير	أكل ولندك سحلت مثل هذا ؟
١٢٢/٢	أبو أمامة	ألم أمركم أن تؤذوني ؟
٢٨٥/٢	عائشة	ألم تري أن قومك حين سوا الكعبة اقتصروا . . .
٢٦٣/٢	عائشة	ألم تكن ضلقت معك بالبيت ؟
٥٥٤/١	ابن عمر	ألا حسنوا في الرجال
٣٤٤/٣	زيد بن خالد الحنفي	ألا أحبركم بخير الشهداء ؟
٤٠/٣		إما أن يدوا صلحكم وإما أن يؤذنوا
٢١٤/٢	عمرو بن المغاص	أما علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالفطر
٨٤/٣	أبو هريرة وزيد بن خالد	أما والذي نفسي بيده لأقصين . .
٢٣٣/٢	ابن عمر	أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة
٣١١/٢	سعيد بن أبي وقاص	أمر رسول الله ﷺ بقتل الوزغ
٤٦١/٢	ابن شهاب	أمسك عنهن أردعاً ودرق سائرهن
٤٩٢/٣	المطلب بن عبيد الله	أن تذكر من الحرم ما يكره أن يسمع . . .
٤٧٣/٣	ابن عمر	إن قطعوا في إمرته فقد كتم قطعون . .
٤٨٧/٣	أبو بكر بن محمد	إن حصص فشمت . . .
٤٩١/٣		إن كان الشؤم في شيء . . .
٤٤٨/١	أبو هريرة	إن أحدكم إذا دم في الصلاة جاءه الشيطان . . .

المحدث	الرواي	م/ص
إِنَّ لِمَنْ التَّمَسَّ عَلِيًّا فِي صَبْحِهِ وَمَالَهُ أَبُو بَكْرٍ ..	أبو سعيد الخدري	٤٧٦/٣
إِنَّ مَلَأَ يَتَدَي بَلِيل فَكَلُوا ..	ابن عمر	١٦٩/٢
إِنَّ النَّفْيَ حَرَمٌ شَرِبَهَا حَرَمٌ بَيْنَهَا	ابن عباس	١١٢/٣
إِنَّ النَّفْيَ يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفَضَّةِ ...	أم سلمة	٣٨٨/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمَعَ بِجُلُودٍ ...	عائشة	٥١٨/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي يَمَضٍ مَغَازِيهِ امْرَأَةً مَقْتُولَةً ..	ابن عمر	٣٧٠/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَوَالِيَا ..	أبو هريرة	١٨٠/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ ...	زيد بن ثابت	١٨٠/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّحَايَا ...	جابر بن عبد الله	٦٢٠/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ ...	جابر بن عبد الله	٤٤٧/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ ...	أبو ثعلبة الخشني	٦٣١/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّحَايَا ...	ابن عمر	٦١٧/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّحَايَا بِمِثْلِ ثَلَاثِ	جابر بن عبد الله	٦٢٠/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَلِ حَتَّى ...	غفرة	١٨٨/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا	ابن عمر	١٨٨/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ وَعَنْ شِرَاثِهَا ...	ابن عمر	٢١٣/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ خَبْلِ الْخَبْلَةِ ...	ابن عمر	٢٢١/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانَ بِاللَّحْمِ	سعيد بن المسيب	٢٢٧/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغُرُورِ ...	سعيد بن المسيب	٢١٨/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَرَابَةِ ...	سعيد بن المسيب	٢٢٤/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَرَابَةِ	ابن عمر	٢٢٣/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتْ	ابن عمر	٢٥٩/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَلْقِيِ السِّلْعِ حَتَّى تَهْبَطَ ...	ابن عمر	٢٠٨/٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الشَّفَارِ	ابن عمر	٤٦٥/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامٍ مِنْ	سليمان بن يسار	٢١٣/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لَيْسِ الْفَسْفِ ...	علي بن أبي طالب	٥٦/٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْوَصَالِ	ابن عمر	٢٠٧/٢
إِنَّ الرَّجُلَ لِيَرْفَعُ بَدْعَاءَ وَلَهُ ...	سعيد بن المسيب	٤٣٧/٣
إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ ...	عبد الله الصنبلحي	٥٤٠/١
بَيْنَ الشُّؤْمِ فِي الْمَرْأَةِ وَالْإِدَارِ وَالْقُرْسِ	ابن عمر	٤٩٧/٣

الحديث	الراوي	م/ص
إن عبداً خيرهُ الله تعالى بين أن يؤتية ...	أبو سعيد الخلري	٤٧٤/٣
إن النادر يقوم يوم القيامة ...	ابن عمر	٥٢٤/٣
إن لكل دين خلقاً وخلق الإسلام الحياء	يزيد بن طلحة	٤٨٤/٣
إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته ...	جابر بن عتيك	٩٣/٢
إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ...	ابن عمر	١٧٥/٣
إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ...	ابن عمر	٤٩٩/٣
إن المدينة كالكر ...	جابر بن عبد الله	٤٠٣/٣
إن الناس إذا رفعوا شيئاً ...	سعيد بن المسيب	٣٦٠/٣
أن النبي ﷺ نهى أن يبيذ في الدباء والمزفت	أبو العلاء بن عبد الرحمن	١٢٠/٣
أن النبي ﷺ نهى عن شرب التمر ...	أبو قتادة الأنصاري	١١٨/٣
إن هذا الطاهون رجز ...	أسامة بن زيد	٤٨٨/٣
إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم ...	ابن عمر	٤٣٣/٣
إنا لم نرّه عليك إلا أنا حرم	الصعب بن جثامة	٣٢٩/٢
إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً ...	سعد بن أبي وقاص	١٥٢/٣
إنك مع من أحببت	أنس بن مالك	٤٥٤/٣
إنكم سترون بعدي أثره ...	أنس بن مالك	٥١٢/٣
إنما أجلكم فيما خلا من الأمم	ابن عمر	٥٣٨/٣
إنما الأعمال بالنية ...	عمر بن الخطاب	٥١٣/٣
إنما جعل الإمام ليؤتم به ...	قنس بن مالك	٤٩١/١
إنما حرم أكلها.	عبيد الله بن عبد الله	٥١٩/٣
إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل ...	ابن عمر	٥٢٩/١
إنما نهيتكم من أجل الدابة ...	عائشة	٦١٩/٢
إنما هذا من أخوان الكهان	سعيد بن المسيب	٢٤/٣
نما وليس هذه من لا خلاق له ...	ابن عمر	٣٧٤/٣
نه (ﷺ) رخص لرعاة الإبل في البيوتة ...	عاصم بن عدي	٤٠٧/٢
نها ليست بسجس إنها من الطوافين ...	أبو قتادة	٣٤٧/١
نهم ليكون عليها وإنها لتعذب في قبرها	عائشة	١٢٧/٢
ني أقول ما لي أنازع القرآن؟	أبو هريرة	٤٠٣/١
ني أنس لأنس		٥٠٣/٣
ي كنت أليس هذا المختام ...	ابن عمر	٣٧٦/٣

الحديث	الراوي	م/ص
إني لست كهيتكم ...	ابن عمر	٢٠٧/٢
إني لست كهيتكم ...	أبو هريرة	٢٠٨/٢
إني لا أصالح النساء	لميمة بنت رقيقة	٤٧٢/٣
أو لكلكم ثوبان؟	أبو هريرة	٥٠٦/٦
أولم ولو بشاة	أنس بن مالك	٤٥٣/٢
لماكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	أبو هريرة	٤٠٨/٣
لماكم والوصال ...	أبو هريرة	٢٠٨/٢
أيشنكي؟ أبه جنة؟ ...	سعيد بن المسيب	٩٣/٣
الأيام أحق بنفسها من دليها ...	ابن عباس	٤٧٧/٢
أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر ...	ابن عمر	٤٤٠/٣
أيما يمان تبايعا فالقول ...	ابن مسعود	٢٤١/٣
أيما رجل أعمر عمرى ...	جابر بن عبد الله	٢٨٣/٣
أيما رجل باع متاعاً ...	عبد الرحمن بن الحارث	٢٤٤/٣
أينقص المرطب إذا بس؟ ...	سعد بن أبي وقاص	١٩٥/٣
أيها الناس قد أن لكم كن تنتهوا ...	زيد بن أسلم	٨٩/٣
الأيمن فالأيمن	أنس بن مالك	٣٩١/٣

[ب]

بطعام؟	أنس بن مالك	٣٩٨/٣
بع الجمع بالدرهم واشتر ...	عطاء بن يسار	٢٩٥/٢
بم ساروته؟	ابن عباس	١١٢/٣
بني هلين	زيد بن أسلم	٨٨/٣
بيما رجل يمشي في طريق فاشتد ...	أبو هريرة	٤٥٧/٣
بيما رجل يمشي وجد خصن ثوبه ...	أبو هريرة	٩٥/٢

[ت]

تحرروا ليلة القدر في السبع الأواخر من رمضان	ابن عمر	٢٢٣/٢
تحرروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان	عروة بن الزبير	٢٢٤/٢
تجلفون وتستحقون دم صاحبكم ...		٤٠/٣
توبت يمينك ومن أين يكون الشبه؟	أم سلمة	٣٣٠/١

الحدث	الراوي	م/ص
تُؤذَن الأبقار في أنفسهم...	سعيد بن المسيب	٤٧٩/٢
تشد عليها إزارها ثم شئتكَ بأعلاها	زيد بن أسلم	٣٣٠/١
تُكلم...	أبو هريرة وزيد بن خالد	٨٢/٣
توضأوا وحمل ذكرَكَ وتم	عمر بن الخطاب	٣٩٠/١
النمر بالتمر مثلاً بمثل...	عطاء بن يسار	٢٩٤/٣

[ث]

الثلث، والثلاث كثير...	سمد بن أبي وقاص	١٥١/٣
------------------------	-----------------	-------

[ج]

جرح المعجماء جبار...	أبو هريرة	٢٨/٣
الجار أحنُّ بصقبة	الشريد بن سويد	٣٥٣/٣

[ح]

حبك	عائشة	٤٢٥/٣
حبك	عائشة	٤٢٦/٣

[خ]

خُذْ هذا فتصدق به	أبو هريرة	١٧٣/٢
خلوها وما حولها من الشمن...	ابن عباس	٥١٦/٣
خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم...	ابن عمر	٣٠٩/٢
خمس من الدواب من قتلهم وهو محرم...	ابن عمر	٣١٠/٢
الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	ابن عمر	٥٢٤/٣

[د]

دفعه، لأن الحياء من الإيمان	ابن عمر	٤٨٤/٣
دهن لثا وجب فلا تبكين بأكية...	جابر بن عتيك	٩٢/٢
هبة الخطأ أتملص: عشرون بنت مخاض...	ابن مسعود	١٢/٣
الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم...	أبو هريرة	٢٨٨/٣

الحدث	الراوي	م/ص
[٥]		
فروني ما تركتكم لإني أهلك ...	أبو هريرة	٥٢٥/٣
الذهب بالذهب مثلاً يحل ...	حيافة بن الصامت	٢٠٥/٣
الذهب بالفضة رياءً إلا هاء ...	عمر بن الخطاب	٢٩٠/٣
الذي ما عنده ما يفتنه ولا يفتن له ...	أبو هريرة	٤٥٥/٣
[٦]		
رأيت ابن عمر وأنا أدعو ...	عبد الله بن دينار	٤٣٦/٣
رأيت ابن أبي قحافة نزع فتوى ...	أبو هريرة	٥٢٦/٣
رخص رسول الله ﷺ لأهل البيت القاضي في الكلب ...	إبراهيم النخعي	٤٠٦/٣
رقوا المسكين ولو بظلف محرق	جدة الحارثي	٤٥٧/٣
الرجل يسألني ما لا يصلح لي ولا له ...	محمد بن عمرو	٤١٢/٣
الربوا من الله والحلم من الشيطان	أبو قتادة	٤٤٣/٣
[٧]		
زادك الله حرصاً ولا تقلد	الحسن	٥٤/٢
[٨]		
سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا ...	أبو الدرداء	٢٩١/٣
سأوا الله عليها ثم كلوها	حروة بن الزبير	٦٥٣/٢
الناسي على الأرملة والمسكين ...	صفوان بن سليم	٤٩٦/٣
السفر قطعة من العذاب	أبو هريرة	٥٠٨/٣
[٩]		
الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله ...	جلبر بن عتيك	٩٣/٢
الشهداء خمسة: المبطلون شهيد ...	أبو هريرة	٩٦/٢
[١٠]		
صلاة أحلكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائل	عبد الله بن عمرو	١٨٨/١
صلاة القاعد على نصف صلاة القائم	عبد الله بن عمرو	١٨٩/١

الحديث	الراوي	م/ص
صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين .. الصلاة الوسطى	كعب بن عجرة زيد بن ثابت	٤٢٠/٢ ٥٢٧/٣
[ط]		
طعام الاثنين كافٍ للثلاثة ... طوفي من وراء الناس وانت راكبة ..	أبو هريرة أم سلمة	٤٠١/٣ ٣٧٨/٢
[ع]		
عليكم بالسكينة عليكم بالسكينة لأن البر ليس بلاضاع .. الغير التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة	أم حبيبة	٣٩٨/٢ ٣٩٦/٢ ٤١٨/٣
[غ]		
غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم غمار عمر الله لها عليها عنك يا أبا الربيع	أبو سعيد الخدري ابن عمر جابر بن عتيك	٢٩٥/١ ٥٠٠/٣ ٩٢/٢
[ف]		
فأخرجني فانظري أين أنت منه فأبى الفدح عن فبك ثم تنفس فأهرقها فبما كان ذلك؟ فتحلف لكم بهود . فضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده . فلا تفعلوه مع تمرك بالدلعهم .. لعل لسانك تزعجه يرق نهي (رسول الله ﷺ) عنه (بيع الرطب إذا ييس بالنس) هل فيها من أورد؟ هلا قبل أن تأتيني به .	عائشة حصين بن محصن أبو سعيد الخدري أبو سعيد الخدري أبو هريرة أبي عمر أبو هريرة أبو هريرة سعد بن أبي وقاص أبو هريرة صفوان بن عبد الله	٣٦٤/٢ ٤٨٥/٣ ٤٧٠/٣ ٤٧٠/٣ ٥٧٢/٢ ٤١/٣ ٥٥٦/١ ٢٩٧/٣ ٥٧٢/٢ ١٩٥/٣ ٥٧٢/٢ ٥٨/٣

المحدث	الراوي	م/ص
فوق هذا . . .	زيد بن أسلم	٨٨/٢
في الركاز الخمس		١٥٧/٢
في كل ذات كبد رطبة أجر	أبو هريرة	٤٥٩/٢
فيما استلستم	ابن عمر	٥٠١/٢
فيما استلمتم وأظفتم	أميمة بنت رقيقة	٤٧١/٢
[ق]		
قال الله عز وجل: أَسْمَتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ هَبْلِي . . .	أبو هريرة	٤٠٧/١
قتل الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	أبو هريرة	١٢٨/٢
قد أجرتنا من أجرت يا أم هانئ	أم هانئ	٥٠٤/١
قد رأيت الذي صنعتكم البارحة . . .	حاشة	٦١٩/١
قولوا: اللهم صل على محمد . . .	أبو حميد الساعدي	٦٨/٢
قولوا: اللهم صل على محمد . . .	أبو مسعود: عقبه بن عمرو	٧١/٢
قوموا	أنس بن مالك	٢٩٨/٢
قوموا فلتصل بكم	أنس بن مالك	٥٢٤/١
[ك]		
كانني أنظر إلى موسى عليه السلام يهبط . . .	أنس بن مالك	٥١١/٢
كثير كثير		٤٠/٢
كل ذلك لم يكن . (جواباً على ذي اليلين)	أبو هريرة	٤٥٠/١
كلا، والله ما أحللتها اللهم إني لا أحل . . .	عمر بن الخطاب	١٢٣/٢
كيف أتيت له؟	حصين بن محسن	٤٨٥/٢
كل شراب أسكر فهو حرام	حاشة	١٠٩/٢
كلكم راع وكلكم مسؤول . . .	ابن عمر	٥٢٣/٢
كلوا واشربوا حتى يتلوي ابن أم مكتوم		١٧٢/٢
كلوا وتزودوا وادعروا	جابر بن عبد الله	٦٢٠/٢
كله (لأن لم يجد الصدقة في كفارة إفطار)	أبو هريرة	١٧٣/٢
[ل]		
ليك اللهم ليك . . .	ابن عمر	٢٤١/٢
لنتظر الليالي والأيام التي كانت تحيض من الشهر . . .	أم سلمة	٣٣٣/١
لست بأكله ولا صحره	ابن عمر	٦٣٥/٢

الحديث	الراوي	ق/ص
لكل نبي دعوة...	أبو هريرة	٤٧٨/٣
لم	ثابت بن قيس	٤٧٨/٣
لو اغتسلتم (أي غسل الجمعة)	عائشة	٣٠٩/١
لو يعلم المار بين يدي العصل...	أبو جهم الأنصاري	٢٦/٢
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول...	أبو هريرة	٩٦/٢
لولا حدثان قومك بالكفر	هائشة	٣٨٦/٢
ليس بك على أمك عوان...	أبو بكر بن عبد الرحمن	٤٤٨/٢
ليس عنى المسلم في عبده ولا في مره صدقة	أبو هريرة	١٥٠/٢
ليس فيما دون خمسة أوقع من التمر صدقة...	أبو سعيد الخدري	١٣٣/٢
ليس المسكين بالطواف الذي يغتوب...	أبو هريرة	٤٥٤/٣
اللهم ارحم المحنقين	ابن عمر	٣٥٣/٢

[٢]

ما اسمك؟	يحيى بن سعيد	٣٨٥/٣
ما تجترون في الخزانة في شأن الرجل؟	ابن عمر	٧٩/٣
ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه...	ابن عمر	١٤٦/٣
ما رآه المؤمنون حساً فهو عند الله حسن...	عائشة	٦٣٣/١
ما زال جبريل يوصيني بالجر...	عائشة	٤٥٩/٣
ما من امرئ تكون له صلاة بالليل يغلبه...	عائشة	٥١٢/١
ما منعك أن تصلي مع الناس؟	محب بن الديلمي	٥٨٩/١
ما يكن عندي من خير قلن لوغره	أبو سعيد الخدري	٤١١/٣
مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم...	أبو هريرة	٨٧/٢
مشى مشى، فلذا خشى أحدكم أن يصح...	ابن عمر	٥٠٧/١
مرحباً بأم هانئ،	أم هانئ	٥٠٣/١
نؤذ ظهير أحدها ثم يمسكها حتى تطهر...	ابن عمر	٥٠٥/٢
رما فلتحتل ثم نهل	القاسم بن محمد	٣٦٦/٢
من امتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقضه	ابن عمر	١٩٨/٣
من اقتنى كلاً لا يفني به زرعاً...	سفيان بن أبي زهير	٤١٤/٣
من أحب منكم أن يستمتع بنياه...	محمد بن علي	٢٣٧/٢
من أحبس أرضاً ميتة فهي له...	هروة	٣١٣/٣

الحديث	الراوي	م/ص
من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس...	أبو هريرة	٥٥٣/١
من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة	أبو هريرة	٤٣٤/١
من أعتق شركاً له في عبد...	ابن عمر	٣٢٣/٣
من أكل من هذه الشجرة	سعيد بن المسيب	٤٤١/٣
من باع نخلاً قد أثمرت	ابن عمر	٢٥٣/٣
من يابسته فقل لا خلافة	ابن عمر	٢٤٧/٣
من قوصاً فليستشره ومن استجمر فليوتر	أبو هريرة	١٨٣/١
من قوصاً يوم الجمعة فيها ونعمت...	أنس بن مالك والحسن البصري	٣٠٢/١
من حلف على بيمين فرأى غيرها...	أبو هريرة	١٧٤/٣
من حمل علينا السلاح فليس منا	ابن عمر	٣٦٨/٣
من شر الناس ذو الوجهين	أبو هريرة	٤١٠/٣
من شرب الخمر في الدنيا...	ابن عمر	١١٤/٣
من حسن إسلام المرأة تركه ما لا يهيه	علي بن حسين	٤٨٣/٣
من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة	جابر بن عبد الله	٤١٦/١
من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة	جابر بن عبد الله	٤٢١/١
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمثلة الكتاب فهي جداج	أبو هريرة	٤٠٦/١
من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له...	أبو سنان بن عبد الرحمن	٦٢٣/١
من كان احتكف بمي فليعتكف العشر الآخر...	أبو سعيد الخدري	١٢٢/٢
من كان له إمام فإن قراءته له قراءة	عبد الله بن شداد	٤٢٩/١
من كان معه حدي فليهل بالحج والعمرة...	عائشة	٣٥٧/٢
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم...	أبو شريح الكعبي	٤٨٦/٣
من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله	أبو موسى الأشعري	٤٢٢/٣
من نذر أن يطيع الله فليطعه...	عائشة	١٧٠/٣
من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها...	سعيد بن المسيب	٥٥٠/١
من وقف معرقة فقد أدرك حجة		٤٣٣/٢
من وقى شركائين ولج الجنة	عطاء بن يسار	٥٠٦/٣
من ولد له ولد فأحب		٦٥٩/٢
من يطلب هذه الثلاثة؟	يحيى بن سعيد	٣٨٥/٣
من يره الله به غيراً نجيب منه	أبو هريرة	٤٩٧/٣
المال الذي خلفه الله تعالى في الأرض		١٥٨/٢

الحديث	الراوي	م/ص
استباحان كل واحد منهما للحبار	ابن عمر	٢٣٢/٢
المسلم يأكل في معي	أبو هريرة	٤٩٥/٣

[ن]

نعم	عطاء بن يسار	٤١٦/٣
نعم (لما سئل عن الذبابة في الحج)	ابن عباس	٣٩١/٢
نعم (لما سئل عن الذبابة في الحج)	ابن عباس	٣٩٢/٢
نعم (لما سئل عن الذبابة في الحج)	ابن سيرين	٣٩٣/٢
نعم، فلتقتل (لما سئل عن المرأة ترى في المنام . . .)	أم سليم	٣٣١/١
نهى أن يئبد في الذبابة والمزفت	ابن عمر	١١٠/٣
نهى (اليسى) عن بيع الحيوان بمسقة . . .		٢٦٧/٣
نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً . . .	ابن عمر	٣٠٣/٢
نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهنته		٣١٢/٢
نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين . . .	أبو هريرة	٤١٤/٣
نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات	عبد الله الصائبي	٥٤١/١
نهى رسول الله ﷺ عن صياهما (يومي العبد) . .	عمر بن الخطاب	٦٠٧/١
نهى رسول الله ﷺ عن الرابة والمحاولة . .	أبو سعيد الخدري	٢٢٤/٣
نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر .	علي بن أبي طالب	٥٤٧/٢
نهى عن بيع الحيوان باللحم	سعيد بن المسيب	٢٢٦/٣
النخلة	أبو عمر	٥٠٠/٣

[هـ]

هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه	معاوية بن أبي سفيان	٢٢١/٢
هذه مكان عمرتك	عائشة	٣٥٨/٢
قل علمت أن الله عز وجل حرمها	ابن عباس	١١١/٣
قل قرأ معي منكم من أحد	أبو هريرة	٤٠٣/١
قل لك من إبل	أبو هريرة	٥٧٢/٢
قل هو إلا بضعة من حسدك (من منى الذكر)	طلح بن علي	٢٠٣/١
لأأنتصم بجلدها .	عبيد الله بن عبد الله	٥١٩/٣
لمني يا أم سليم ما عندك؟	أنس بن مالك	٣٩٩/٣

الحديث	الرواي	م/ص
هو الطهور ماؤه الحال ميتة هو لك يا حيد بن زعدة ...	أبو هريرة عائشة	٢٧٤/١ ٣٣٦/٢
[٩]		
وأما أهل اليمن فيهلون من يللم وأنا أصبح جنباً ثم أغتسل ... والذي نفسي بيده إنها لتمدل ثلث القرآن والذي نفسي بيده لو ددت أن أقاتل في سبيل الله ... والله إني لأتقاكم الله وأعلمكم بحدوده . والله إني لأرجو أن أكون أحشاكم الله ... والله لا ألبسه أبداً وما أضحت لها؟ وما ذاك؟ والنقصين الولاء لمن أعتق الولاء لمن أعتق الولد للفراش وللماهر الحجر ...	ابن عمر أبو يونس أبو سعيد الخدري أبو هريرة عطاء بن يسار أبو يونس ابن عمر أنس بن مالك عائشة ابن عمر عائشة	٢٣٢/٢ ١٧٦/٢ ٥٢٦/١ ٨٨/٢ ١٨٨/٢ ١٧٦/٢ ٣٧٦/٢ ٤٥٣/٢ ٦١٩/٢ ٣٥٣/٢ ٣٢١/٢ ٣٢٢/٢ ٣٣٧/٢
[١٠]		
لا أحب العقوق لا إله إلا الله وحده لا شريك له ... لا بأس بها كلوها . لا بأس بها كلوها . لا تأخذ الصاع بالصاعين ... لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ... لا تحل لك حتى تلقى العسيلة لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة ... لا تدخلوا على هؤلاء القوم المحلبين ... لا تصرموا حتى تروا الهلال ...	ابن عمر سعد بن معاذ أو معاذ بن سعد عطاء بن يسار عطاء بن يسار أبو سعيد الخدري الزبير بن عبد الرحمن عطاء بن يسار ابن عمر ابن عمر	٦٥٨/٢ ٤٣٥/٢ ٦٢٨/٢ ٦٢٢/٢ ٢٩٥/٢ ٢٨٧/٢ ٤٤٤/٢ ١٦٢/٢ ٥٠١/٢ ١٦٧/٢

الحديث	الراوي	م/ص
لا تقسم ورثتي ديناراً	أبو هريرة	١٣٥/٣
لا تقطع اليد في ثقل من عشرة دراهم...		٦٣/٣
لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام...	عبد الله بن مسعود	٤٧٤/١
لا جناح عليك	عطاء بن يسار	٤٠٧/٣
لا خير في الكذب	عطاء بن يسار	٤٠٧/٣
لا خير فيها...	عطاء بن يسار	١١٠/٣
لا قطع في المرملة	عبد الله بن عبد الرحمن	٤٩/٣
لا قطع في ثمر ولا ثمر	رافع بن خديج	٥٢/٣
لا نورث، ما تركناه صدقة	عائشة	١٣٥/٣
لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي...	خالد بن الوليد	٦٣٤/٢
لا يبيع بعضكم على بعض...	ابن عمر	٢٢٩/٣
لا يفتن دينان بجزيرة للعرب	عمر بن عبد العزيز	٣٨٠/٣
لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس...	ابن عمر	٥٣٩/١
لا يتنجس اثنان دون واحد	ابن عمر	٤٩٩/٣
لا يجمع للرجل بين المرأة وعمتها...	أبو هريرة	٤٥٥/٢
لا يحشم المحرم إلا أن يضطر إليه	ابن عمر	٤٤٤/٢
لا يحتلب أحدكم مشية لموى...	ابن عمر	٣٧٧/٣
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد...	عائشة وحفصة	٥٥٧/٢
لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه...	أبو أيوب الأنصاري	٤٣٧/٣
لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه.	أبو هريرة	٤٥٧/٢
لا يرث المسلم الكافر	أسامة بن زيد	١٣٦/٣
لا يزال الناس بخير ما عجلوا الإفطار	سهل بن سعد	٢٠٣/٢
لا يغلق الرجل	محمد بن المسيب	٣٤٤/٣
لا يلجم أحدكم الرجل من مجلسه	ابن عمر	٣٨٠/٣
لا يلبس الفخص ولا العمائم ولا السرويات...	ابن عمر	٣٠١/٢
لا يمس القرآن إلا طاهر	عبد الله بن أبي بكر	٨٢/٢
لا يمنع أحدكم جأزه أن يقرؤ...	أبو هريرة	٢٧١/٣
لا يمنع تقع بثر	عمرو بنت عبد الرحمن	٣١٩/٣
لا يملك ذلك فإن الولاء...	عائشة	٢٦١/٣
لا يترك المحرم ولا يخطب ولا يترك	عثمان بن عفان	٣٢١/٢

الحديث	الراوي	م/ص
لا يؤمن الناس أحد بعدي حالاً	عمر الشعبي	٤٩٩/١
[ي]		
يا أما بطن	أمن عمر	٤٣٣/٣
يا ثابت أما ترضى أن تعيش حميداً .	ثابت بن قيس	٤٧٩/٣
يا عائشة عيني تمانان ولا ينام قلبي	عائشة	٦٢٣/١
يا معشر المسلمين، هذا يوم جعله الله تعالى عيداً	أس الساق	٢٩٦/١
يا نساء المؤمنين لا تحقرن إحداكن لحارثها .	جدة معاذ	٤٥٦/٣
يا هزال، لو سترته بردالك . . .	يحيى بن سعيد	٩٤/٣
يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة	عائشة	٥٩٢/٧
يحرج ليكم قوم تحقرون صلاتكم . . .	أبو سعيد الخدري	٣٦٦/٣
بظهره ما بعده	أم سلمة	٨٦/٢
يمسك حتى يبلغ الكعبين . .	عبد الله بن أبي بكر	٣١٥/٣
يهل أهل المدينة من ذي النخيلة . .	ابن عمر	٢٣٠/٢

(٢)

فهرس الأحاديث الفعلية

الاسم	المحدث	م/ص (٣)
ابن بصينة	صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم قام ولم يجلس...	٤٥٤/١
ابن شهاب	أن النبي ﷺ كان يصلي يوم الفطر والأضحي قبل المخطبة...	٦١٠/١
ابن شهاب	فلما رآه النبي ﷺ وثب إليه فرحاً...	٥٧٤/٢
أبو أيوب	هكذا ركبته (ﷺ) يفعل (كيف كان يفعل النبي ﷺ رأسه وهو محرم)	٢٩٨/٢
أبو أيوب الأنصاري	صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً...	٣٩٩/٢
أبو بكر محمد بن عمرو	أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً من بني...	٤١٢/٣
أبو بكر محمد بن عمرو	فغضب رسول الله ﷺ حتى عرف الغضب...	٤١٢/٣
أبو جعفر	كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح...	١٤/٢
أبو سعيد الخدري	كان رسول الله ﷺ يحتكف العشر الوسط...	٢٢٦/٢
أبو سلمة بن عبد الرحمن	أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم...	٣٥٢/٣
أبو قتادة	أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمانة...	٥٧/٢
أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ سجد في «إذا السماء انشقت»	٢١/٢
أبو هريرة	فقضى فيه رسول الله ﷺ بكرة عبد أو وليدة...	٢٥/٣
أبو واقد الليثي	كان (رسول الله ﷺ) يقرأ بفاف والقرآن المعيد...	١١٤/١
أصامة بن زيد	كان (رسول الله ﷺ) يسير المفق حتى إذا وجد...	٣٩٦/٢
ثم سلمة	أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم	١٨٧/٢

(٣) م = المجلد + ص = الصفحة.

الاسم	الحديث	٤/ص
أم الفضل ابنة الحارث	أرسلت أم الفضل ففتح من لهن وهو ﷺ وألقف بعرقته .	٢١٠/٢
أم قيس بنت مخضن	أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فوصفه في حجره	٢٥٤/١
أم هانئ	قال علي ثوبه فدعا بماء فصبغ عليه ولم يمسسه	٥٠٢/١
أنس بن مالك	أن رسول الله ﷺ صلى عام الفتح ثمان ركعات . أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح وعليه رأسه .	٢٤٤/٢
أنس بن مالك	فرايت رسول الله ﷺ يتبع الذبابة من حول القصعة . . .	٣٩٥/٣
أنس بن مالك	كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن . . .	٤٨٠/٣
أنس بن مالك	حجيم أبو طيبة رسول الله ﷺ فأعطاه صاعاً . . .	٥٢٠/٣
جابر بن عبد الله	أن رسول الله ﷺ رمل من الخجر إلى الخجر	٣٤٤/٢
جابر بن عبد الله	أن رسول الله ﷺ حين عطش من الصفا مشى . . .	٣٧٦/٢
حفصة بنت عمر	ما رأيت النبي ﷺ يصلي في سبحة قاعداً قط . . .	٤٨٧/١
حفصة بنت عمر	أن رسول الله ﷺ كان إذا سكنت قمود . . .	٦٣٨/١
ختساء ابنة غيثام	أن أباها زوجها وهي تيب فكرحت ذلك فجاءت . . .	٤٥٨/٢
ربيعة بن أبي عبد الرحمن	أن رسول الله ﷺ أقطع لبلال بن الحارث معادن . . .	١٥٦/٢
الزهرى	كان رسول الله ﷺ يمشي أمام الحائزة، والحلفاء	١٠٦/٢
الزهرى	أن النبي ﷺ أخذ من مجرى البحرين الحرة . . .	١٤٥/٢
زيد بن خالد الجعفي	فقام (أي النبي ﷺ) فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى .	٤١٠/١
سميد بن مجيبة	. . . فتضى رسول الله ﷺ على أهل المعانط . . .	٣١/٣
سميد بن المسيب	أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم . . .	١١٩/٢
سميد بن المسيب	أن رسول الله ﷺ نعى في النجاشي يقتل . . .	٢٢/٣
سميد بن المسيب	كان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة فيخبره . . .	٣٠٩/٣
سميد بن يسار	أن النبي ﷺ أوتر على راحلته	٧/٢
سليمان بن يسار	أن رسول الله ﷺ علم حجة الوداع كان . . .	٢٥٢/٢

الاسم	الحديث	م/ص
سليمان بن يسار	أن رسول الله ﷺ احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم ..	٤٤٢/٢
سليمان بن يسار	أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة ..	٣١٠/٣
سهل بن سعد	فقله رسول الله ﷺ بلاء ..	٣٩٢/٣
سويد بن سعدان	أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر ...	٢٣٥/١
الضحك بن سفيان	كتب إلي رسول الله ﷺ في أشيم انصياي ...	٢٠/٣
طاوس بن كيسان	أن رسول الله ﷺ بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ...	١٥٩/٢
عائشة	أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس ...	١٦٦/١
عائشة	أبي النبي ﷺ يصلي قبل على ثوبه فدعا بماء ...	٢٥٩/١
عائشة	كان رسول الله ﷺ يصيب من أهله ثم يتام ولا يمس ماء ...	٢٩٢/١
عائشة	أن رسول الله ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ...	٥٠٨/١
عائشة	ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ...	٦٢١/١
عائشة	أن رسول الله ﷺ كان لا يسلم في ركعتي التويز	١٩/٢
عائشة	فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم	١٨٠/٢
عائشة	كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقال: لا يفطر ...	٢١٨/٢
عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يذهب إلى رأسه ...	٢٢٥/٢
عبد الرحمن بن هرمز	كان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر في سقر ...	٥٦٩/١
عبد الله بن زيد	خرج رسول الله ﷺ إلى المصلي فاستسقى ...	٧٤/٢
عبد الله بن عباس	أن رسول الله ﷺ أكل جنب شاة ثم صلى ولم يتوضأ	٢٢٩/١
ابن عباس	فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها ...	٥١٤/١
ابن عباس	أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان ...	١٩٦/٢

الاسم	المحدث	م/ص
ابن عباس	وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجهه لفصل يده...	٣٩٠/٢
عبد الله بن عمر	كان رسول الله ﷺ إذا اتضح الصلاة رفع يده...	٣٧٤/١
عبد الله بن عمر	كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة وضع كفه...	٤٦٢/١
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ كان إذا حُجِل به السير جمع بين المغرب والعشاء	٥٦٧/١
عبد الله بن عمر	كان رسول الله ﷺ يصلي على راحته في السفر...	٥٧٣/١
عبد الله بن عمر	فإن رسول الله ﷺ كان يؤثر على البصر	٥٧٦/١
عبد الله بن عمر	كان رسول الله ﷺ يفعله (الصلاة على الذابة)...	٥٨٢/١
عبد الله بن عمر	رأيت رسول الله ﷺ على حاجته مستقبل بيت المقدس	٣٧/٢
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ يصلي قبل الظهر ركعتين...	٧٩/٢
عبد الله بن عمر	أما الأركان فإني لم أَر رسول الله ﷺ استلم إلاّ الهمانتين...	٢٨٣/٢
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسماء...	٢٨٧/٢
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة...	٢٩٩/٢
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ كان إذا قل من حج أو عمرة...	٤٣٥/٢
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ كان إذا صلوا من الحج أو العمرة...	٤٣٦/٢
عبد الله بن عمر	أن النبي ﷺ قطع في مجن...	٥٩/٣
عبد الله بن عمر	فكمر بهما رسول الله ﷺ فرجما	٨٠/٣
عبد الله بن عمر	أن النبي ﷺ خطب في بعض مغازيه	١٢٠/٣
عبد الله بن عمر	كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله ﷺ...	٢٠٠/٣
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ يمشي سرية قبل نجد...	٢٦٣/٣
عبد الله بن عمر	اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب...	٢٧٥/٣
عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ كان يأتي قبله...	٤٤٨/٣
حبة	أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد...	٥٠٤/٣
حروة بن الزبير	أن النبي ﷺ لم يمتز إلا ثلاث عَمَر...	٣٤١/٢
عطاء بن يسار	أن رسول الله ﷺ كَبُر في صلاة من الصلوات ثم أُنزل...	٥٢٢/١

الاسم	الحديث	م/ص
علي بن أبي طالب	أن رسول الله ﷺ كان يقوم في المجازة...	١٠٩/٢
علي بن الحسين	كان رسول الله ﷺ يكبر كلما خفض وكلما رفع...	٣٧٨/١
محمد بن زين العابدين	أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد	٣٣٧/٢
المغيرة بن شعبة	أن النبي ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك...	٢٧٦/١
النعيمان بن بشير	كان (رسول الله ﷺ) يقرأ:	
	﴿هل أتاك حديث الفاتية﴾...	٦٠٣/١



(٣)

فهرس آثار الصحابة والتابعين

الاسم	م/ص (١)	الأثر
[١]		
أبو هريرة	١٥٦/١	أنا أخبرك؛ صل الظهر إذا كان ظلك...
أبو هريرة	١١١/٢	أنا لعمر الله أخبرك، أتبعها من أهلها...
سعيد بن المسيب	١٤٤/٣	أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعلام...
عائشة	٥٥٩/٢	اتق الله وأريد المرأة إلى بيتها
عمر بن الخطاب	٣٦/٣	لتحلفون خمسين يمينا ما مدت منها؟
عائشة	٢٢٣/١	لتدري ما مثلك؟ إذا جاز الختان الختان...
سعيد بن المسيب	٣٠٠/٣	تريد أن توفهم من تلك الأرزاق...
أبو هريرة	٥٣٧/١	أحسن إلى غنمك وأطب مراحها...
زيد بن ثابت	٣٤١/٣	أحلف له مكاني...
عثمان بن عفان	٤٧٠/٢	أحلتها آية وحرمتها آية...
عمر بن الخطاب	٢٠/٢	ادخل الخباء حتى أتيتك...
سليمان بن يسار	١٥٦/٢	أدركت الناس وهم إذا أخطأ
سعيد بن المسيب	٥٣٩/٢	إذا ألى الرجل من امرأته ثم فاء...
زيد بن ثابت	٥٤٠/٢	إذا ألى الرجل من امرأته قمضت...
عبد الله بن مسعود	٥٤٠/٢	إذا ألى الرجل من امرأته قمضت...
عثمان بن عفان	٥٤٠/٢	إذا ألى الرجل من امرأته قمضت...
عمر بن الخطاب	٥٤٠/٢	إذا ألى الرجل من امرأته قمضت...
سروة بن الرزير	٢٨٧/٢	إذا اضطربت إلى بدنتك فركبها...

الأثر	الاسم	م/ص
إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان.	عمر بن الخطاب	٢٨٠/١
إذا أصيبت السن فاسودّت . . .	سعيد بن المسيب	١٥/٣
إذا بلغت حله الآية فأذني . . .	عائشة	٥٣٠/٣
إذا نوضاً أحدكم فليجعل في أنفه ثم ليستثر	أبو هريرة	١٨٣/١
إذا دخل بها نوق بينهما ولم يجتمعا أبداً . .	عمر بن الخطاب	٤٩٢/٢
إذا دخل الرجل بإمراته . . . وأرخيت قلنسور . .	زيد بن ثابت	٤٦٣/٢
إذا سلم على أحدكم وهو يصلي . . .	ابن عمر	٥٢٩/١
إذا صلى أحدكم مع الإمام فحسبه نراة الإمام . . .	ابن عمر	٤٠٤/١
إذا صليت المشاء صليت بعلمها خمس ركعات	أبو هريرة	٥/٢
إذا طلق العبد امرأته اثنتين . . .	ابن عمر	٥١٨/٢
إذا فاتك الركعة فاتتك السجدة	ابن عمر	٤٣٦/١
إذا قال الرجل: إذا نكحت فلانة . . .	ابن عمر	٥١٨/٢
إذا علم الإمام فاستمعوا وأنصتوا . . .	عثمان بن عفان	٦٠٥/١
إذا قامت الصلاة فاحذروا الصفوف . . .	عثمان بن عفان	٣٧١/١
إذا لم يستطع المريض السجود أومى برأيه	ابن عمر	٤٠/٢
إذا من الختان الختان فقد وجب العمل	عمر بن الخطاب	٣٢٣/١
إذا من الختان الختان فقد وجب الغسل	عثمان بن عفان	٣٢٣/١
إذا من الختان الختان فقد وجب الغسل	عائشة	٣٢٣/١
إذا ملك الرجل امرأته أمرها . . .	ابن عمر	٥٢٧/٢
إذا ملك الرجل امرأته أمرها . . .	سعيد بن المسيب	٥٢٧/٢
إذا نتجت البذرة فليحمل ولدها معها . . .	ابن عمر	٢٨٩/٢
إذا نهوت الناقة فلذكة ما في بطنها . . .	ابن عمر	٦٤٤/٢
إذا وضعت لقد حلت . . .	ابن عمر	٥٢٦/٢
إذا وضعت ما في بطنها حلت . . .	ابن عمر	٥٢٧/٢
إذا وقعت الحدود في أرض فلا شقة فيها . . .	عثمان بن عفان	٣٥١/٣
إذا نخرجوا دينه	عمر بن الخطاب	٣٣/٣
أذهب إلى مكة فلق بالبيت سبعاً . . .	عمر بن الخطاب	٣١٣/٢
ارتجفها إن شئت فليتما هي واحدة . . .	زيد بن ثابت	٥٢٢/٢
أرضها بكتاب الله	أبو بكر الصديق	٣٨١/٣
أرضه يا أمير المؤمنين أحق بزوجتها . . .	عبد الله بن مسعود	٥٨٠/٢

الأنس	الاسم	م/ص
أرسلت من بك ما كلان لك من فضل	ابن عباس	٥٤٢/٢
أرسله حيث وجدته	عمر بن الخطاب	٣٤٩/٣
أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل علي	عائشة	٥٩٦/٢
أسرعوا بجنائركم فإنما هو خير تظلمونه...	أبو هريرة	١٠٥/٢
اشربوا العسل	عمر بن الخطاب	١٢١/٣
أصب على رأسي...	عمر بن الخطاب	٣١٠/٢
أصلي صلاة المسافر ما لم أجمع...	ابن عمر	٥٦١/١
إصلاح ذات البين...	سعيد بن المسيب	٣٦٩/٣
أطعم لثمة من طعام	عمر بن الخطاب	٣٣٥/٢
افصلوا بين حجكم وعمرتكم فإنه أتم...	عمر بن الخطاب	٢٦٤/٢
أفلا قطعته... وهل ذكرتك ألا كسائر جسدك؟	عبد الله بن مسعود	٢٢٤/١
أفي كتاب الله وجدت هذا...	عبد الله بن عمر	٧١/٣
ألا أخبركم أرأيتكم يخبر من كثير...	سعيد بن المسيب	٣٦٩/٣
ألا صلوا في المرحال	ابن عمر	٥٥٣/١
امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله	المريضة بنت مالك	٥٦٤/٢
إما أن نريد في السعر وإما أن نرفع	عمر بن الخطاب	٢٤٨/٣
أما إياه ثم يئخني عنكما إلا خيراً...	عمر بن الخطاب	٤١٤/٢
أما والله لو احترقت لجعلتك تكالاً...	عمر بن الخطاب	٥١٤/٢
إن استغنى استغنى، وإن افتقر...	عمر بن الخطاب	٤٦٦/٣
أرأيتكم كما كان من حديث رسول الله ﷺ أو منه...	عمر بن عبد العزيز	٤٦٠/٣
إن أحبوا فحلما منهم ولردها عليهم...	عمر بن الخطاب	١٥٥/٢
إن تزوجتها فلا تغربها حتى تكفر	عمر بن الخطاب	٥٢٠/٢
إن شتمت فلكم، وإن شتمت...	سعيد بن المسيب	٣٠٩/٣
إن صددت عن البيت صنعنا...	ابن عمر	٢٥٤/٢
إن علمت أن منك بضعة نحسة فاقطعها	سعد بن أبي وقاص	٢٢٥/١
إن كلان نجساً فاقطعنه	عبد الله بن مسعود	٢١٢/١
إن كنت تحي ضالة إبله...	ابن عباس	٤٦٥/٣
إن كنت تستجبه فاقطعنه	عبد الله بن عباس	٢١٩/١
إن لم تعب الوجه...	سليمان بن يسار	٢٧/٣
إن مات أبوه وهو عبد لم يعتق...	سعيد بن المسيب	١٤٣/٢

الاسم	م/ص	الأثر
نافع	٢٦٥/٢	أن ابن عمر اشترى راحلة...
نافع	٣٥٠/٢	أن ابن عمر اعتصر ثم أقبل حتى إذا كان يقنيد...
نافع	٢٣٣/٢	أن ابن عمر أحرم من إيلياء
نافع	٢٣٣/٢	أن ابن عمر أحرم من القرع
نافع		أن ابن عمر أعتق ولد زنى وأمه
نافع	٢٨١/١	أن ابن عمر يال بالسوق، ثم توفياً...
نافع	٥٦٩/١	أن ابن عمر حين جمع بين المغرب والعشاء...
سالم بن عبد الله	٥٥٩/١	أن ابن عمر خرج إلى دهم فقصر الصلاة...
نافع	٢٤/٢	أن ابن عمر سجد في سورة الحج سجنتين
نافع	٣٦٦/١	أن ابن عمر سمع الإقامة وهو بالقيع فأسرع المشي
نافع	٥٦٥/٢	أن ابن عمر طلق امرأته...
نافع	٣٧٧/١	أن ابن عمر كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه...
نافع	٢٨٨/١	أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة أفرغ...
عبد الله بن دينار	٤٨١/٢	أن ابن عمر كان إذا أراد سراً...
نافع	٣٥٤/٢	أن ابن عمر كان إذا خلق في حج...
نافع	٥٥٨/١	أن ابن عمر كان إذا خرج إلى خيبر قصر الصلاة
نافع	٥٥٩/١	أن ابن عمر كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً قصر الصلاة...
نافع	١١٤/٢	أن ابن عمر كان إذا صلى على جنازة...
نافع	٤٣٢/١	أن ابن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة مع الإمام...
نافع	٢٧١/٢	أن ابن عمر كان إذا سحر في سنام بدنته...
نافع	٣٤٢/١	أن ابن عمر كان يغسل جواربه وجلبه...
نافع	٢٩٧/١	أن ابن عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا اغتسل
نافع	٥٩٩/١	أن ابن عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا وهو مذهب...
مجاهد	٥٨١/١	أن ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة...
نافع	٤٢٢/٢	أن ابن عمر كان لا يشق جلال يده...
نافع	١٩٥/٢	أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر
نافع	٢٩٥/٢	أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم...
نافع	١٦٣/٢	أن ابن عمر كان يبيت بركة القنطر...
نافع	١٩١/٢	أن ابن عمر كان محتجماً وهو صائم...
نافع	٣٩٧/٢	أن ابن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسراً...

٦٤١/٢	نافع	أن ابن عمر كان يُحلب ثنائه وجولريه . . .
٢٤٦/٢	نافع	أن ابن عمر كان يدع اقلية إذا انتهى إلى الحرم . . .
٢٧١/٢	نافع	أن ابن عمر كان يشعر بقلته في الشق الأيسر . . .
٣٩٤/٢	نافع	أن ابن عمر كان يصلي الظهر والعصر . . .
١١٤/٢	نافع	أن ابن عمر كان يصلي على الجنازة . . .
٣٩٨/٢	نافع	أن ابن عمر كان يصلي المغرب والمشاء بالمزلفة . . .
٣٩٥/٢	نافع	أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة يوم عرفة . . .
٣١٠/١	نافع	أن ابن عمر كان يغتسل قبل أن يدخل إلى العيد . . .
٤٢١/٢	سالم وعبد الله ابن عمر	أن ابن عمر كان يقدم صليانه من المزلفة . . .
٥٦٦/١	نافع	أن ابن عمر كان يقرأ في السفر في الصبح . . .
٤١٠/٢	نافع	أن ابن عمر كان يكبر كلما رمى الجمرة بحصاة . . .
٣١٥/٢	نافع	أن ابن عمر كان يكره أن يتزع المحرم . . .
٣١٨/٢	نافع	أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم . . .
١٥٥/٣	نافع	أن ابن عمر كان يكثر من يعينه . . .
٤٢٨/٢	نافع	أن ابن عمر كان ابنه واقد بن عبد الله . . .
٤٢٢/٢	نافع	أن ابن عمر كان يكره من أهله يقال له المعجبر . . .
٥٧٧/١	نافع	أن ابن عمر لم يصل مع صلاة الفريضة في السفر . . .
٦١٤/٢	نافع	أن ابن عمر لم يكن يضحك عما في بطن المرأة . . .
٢٨٤/٣	نافع	أن ابن عمر ورث حفصة دارها . . .
٣٢١/٣	عروة	أن ابن عمر كان لا يأخذ من مال صدقة حتى . . .
١٣٨/٢	القاسم بن محمد	أن أبا بكر كان لا يتبع بنار بعد موته . . .
١٠٩/٢	سعيد بن أبي سعيد	أن أبا بكر كان يدخل مكة ليلاً وهو معتمر فيطوف . . .
٣٧١/٢	عبد الرحمن بن قاسم	إن أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا صلاة الجماعة . . .
٥٥٥/١	زيد بن ثابت	إن أمي عائشة زوج النبي ﷺ . . .
٤٦٢/٣	عبد الرحمن بن الأسود	أن أنس بن مالك صلى بهم في سفر كان معه فيه . . .
٤٥٩/١	يحيى بن سعيد	أن تقول للمرأة وهي في عنقها . . .
٥٣٥/٣	القاسم	أن الزبير بن العوام كان يتزود صفيغ الظباء في الإحرام . . .
٣٣٥/٢	عروة بن الزبير	أن سعداً وابن عمر كانا يحتجمان رهما صائمان . . .
١٩٢/٢	الزهري	

الأمم	الاسم	م/ص
أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يكرهان . . .	أبو الزناد	٢٠٧/٢
إن السلام انتهى إلى الميركة	ابن عباس	٤٣٥/٢
أن ضوالة الإبل كانت في راس عمر . . .	ابن شهاب الزهري	٢٤٦/٢
أن عائشة كانت إذا حُبَّت ومعهما نساء تغلف . . .	عمرة	٣٦١/٢
أن عائشة كانت تترك الثياب إذا واصلت إلى الموقف	القاسم بن محمد	٢٤٦/٢
أن عائشة كانت علي بنات أخيها يتامى في حجرها . . .	القاسم بن محمد	١٤٠/٢
أن عائشة كانت تنزل بعرفة بضمرة . . .	مرجانة مولاة عائشة	٢٤٧/٢
أن عبادة بن الصامت كان يؤم يوماً فخرج يوماً للصبح . .	يحيى بن سعيد	١٠/٢
أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي . .	أبو سلمة بن عبد الرحمن	٢٥٤/٢
أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام . . .	إبراهيم النخعي	٤٢٤/١
أن عثمان أكل لحمًا وخبزًا . . . ثم صلى ولم يتوضأ	أبان بن عثمان	٢٣٣/١
أن عثمان زاد النداء الثالث يوم الجمعة	السائب بن يزيد	٦٠٠/١
إن علياً لمراً من أمر الناس جسماً	عمر بن الخطاب	١٥٩/٢
أن علي بن أبي طالب كان يرفع يديه في التكبير الأولى . .	كليب بن شهاب	٣٩٨/١
أن عمر أجاز شهادة رجل وامرأتين . . .	إبراهيم النخعي	٤٦٩/٢
أن عمر أمر أن يكفر عن يمين	يسار بن نعيم	١٦٠/٢
أن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد . . .	نافع	١١٧/٢
أن عمر ضرب الجزية على أهل الذوق . . .	أسلم مولى عمر	١٤٦/٢
أن عمر ضرب للنصارى واليهود والمجوس بالمدينة . . .	ابن عمر	٣٧٨/٢
أن عمر فرض للحد الذي يفرض له الناس اليوم	قبيصة بن ذؤيب	١٢٤/٢
أن عمر قرأ بهم النجم لمسجد . . .	أبو هريرة	٢٣/٢
أن عمر قرأ سورة الحج فوجد فيها سجدتين . . .	عن رجل	٢٣/٢
أن عمر قضى في الضحى بكيش . . .	جابر بن عبد الله	٤١٨/٢
أن عمر كان يأخذ عن النبي من الحنطة . . .	ابن عمر	١٤٣/٢
أن عمر كان يأمر رجالاً بتسوية الصفوف	نافع	٣٧١/١
أن عمر كان ينظف بالسل	يحيى بن سعيد	٤٢٩/٢
أن عمر كان يجهر بالقراءة في الصلاة . . .	ملك بن أبي عامر	٤٤٧/١
أن عمر كان يرد المتوفى عنهم . . .	سعيد بن المسيب	٢٣٨/٢
أن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة . . .	ابن عمر	٢٣٨/٢

الأنثر	الاسم	م/ص
أن عمر كان يؤتي متعم كثيرة من نعم الحرية	أسلم	١٤٧/٢
أن عمر وعثمان كانا بصلبان المغرب	حميد بن عبد الرحمن	٢٠٤/٢
أن عمر وعثمان وعلي كانوا يمشون فيأماً		٣٨٩/٣
أدعمر بن أبي سلمة المخزومي استأذن عمر بن الخطاب . .	معيد بن المسيب	٣٣٨/١
أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن لا يأخذ من		
العيل ولا العسل صدقة	أبو بكر بن محمد	١٥٣/٢
إن فيه نعماً من الإبل . . .	أبو عباس	١٣/٣
إن لها الخفايا ما لم يمشها	أبو عمر	٥٣٠/٢
أد محمد بن عمرو بن حزم ياع حالاً له . . .	أبو بكر بن محمد	١٩٢/٣
إن الميتة لتحرك . . .	زيد بن ثابت	٦٤٦/٢
إن الناس كانوا إذا رموا الحمار مشوا ذاهبين . .	القاسم بن محمد	٤١٩/١
إن الناس كانوا يومئذ منشغلين . .	عمر بن عبد الله	٥٠٥/٣
إن هذين البيتين نهر رسول الله ﷺ عن صليهما . . .	عمر بن الخطاب	٦٠٧/١
انقلبت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم . .	عائشة	٥٧٥/٢
انصت فإن في الصلاة شغلاً . .	عبد الله بن مسعود	٤٢٣/١
انصت للضامة وإن في الصلاة شغلاً . .	عبد الله بن مسعود	٤٢٤/١
انظر ماذا صنع الناس . .	أبو عباس	١١/٢
إنكم - أيها الرهط - أئمة يضدي بكم الناس . .	عمر بن الخطاب	٣٠٥/٢
إسا ذلك وكعبة من الشيطان واغسل . .	أبو عمر	٣٦٨/٢
إسا فعلته سيد الشكيت	عبد الله بن عمر	٤٨٥/١
إما كان النبي سرق حلي أسماء . .	عائشة	٦٧/٣
إنما هو بضعة منك (عن من أنذكر)	عبد الله بن مسعود	٢١٨/١
إنما هو (أي الذكر) بضعة منك	أبو الذرداء	٢٢٧/١
إنما هو بضعة منك وإن لكفك لموضعاً غيره	عمار بن ياسر	٢٢٠/١
إنما هو كمنه رأسه (عن من الذكر)	حذيفة بن اليمان	٢٦٩/١
إنما هي طعمة أطمعكموها الله	أبو قتادة	٣٣٠/٢
أه (أبو عمر) أغمي عليه ثم أفاق فلم يفضي الصلاة	دفع	٣٩/٢
أه (أبو عمر) كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت . . .	دفع	٤٤١/٢
أه (أبو عمر) كان إذا أهدى هدياً من المدينة قلته . . .	دفع	٢٦٩/٢
أه (أبو عمر) كان إذا جاء إلى الصلاة فوجد الناس . .	دفع	٤٣٣/١

٥٧١/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء جمع معهم...
٣٧٠/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان إذا دنا من مكة بات بلدي طوي...
٢٤٥/١	عبد الله بن عمر	أنه (ابن عمر) كان إذا رجع فتوباً ولم يتكلم...
٤٧٧/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان إذا سجد وضع كفيه على المذي...
٤٣٧/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع...
٣٧٣/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان إذا طاف بين المصفا والمروة بدأ بالمصفا...
٤٣٤/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان إذا وجد الإمام قد صلى...
٥/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان ذات ليلة بمكة والشمام منبئة
٤١١/٢	نافع	فخشي الفصح
١١/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان عند الجمرتين الأولتين يقف وقفاً طويلاً...
٦١١/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يلم في الوتر بين الركعتين...
٤٣٩/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان لا يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها...
٥٨٣/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يصلي الظهر والعصر...
٥٦٦/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه...
٤٣/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان يصلي مع الإمام أربعاً...
٣١٠/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يعرق في الثوب وهو جنب...
٥٩٤/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يغسل يوم العطر قبل أن يغدو...
٥٦٢/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يقرب إليه الطعام فيسمع قراءة الإمام...
٣٥٨/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يقيم بمكة عشرًا فيفصر الصلاة...
٣٢٧/١	نافع	أنه (ابن عمر) كان يكبر في النداء ثلاثاً...
٦١٠/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان ينام وهو قاعد فلا يتوضأ...
١٩١/٢	نافع	أنه (ابن عمر) كان ينهى عما لم تُبين من الفضحايا...
٤١٣/٣	نافع	أنه (ابن عمر) كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم...
٤٠/٢	أبو معشر المدني	أنه (ابن عمر) كتب إلى أمير المؤمنين عبد الملك...
٣١١/٢	ابن شهاب	أنه (عمر بن الخطاب) أخصي عليه أربع صلوات...
٢٣٦/١	عبد الله بن مسعود	أنه (عمر بن الخطاب) أمر بقتل الحيات في الحرم...
٢٨٢/١	عروة بن الزبير	أنه (ابن مسعود) نعتي مع عمر لم صلى ولم يتوضأ...
		به رأى أباء يسمعون على النخيل

		أنه (يزيد بن عبد الله) رأى سعيد بن المسيب وعف وهو يصلي...
٢٤٥/١	يزيد بن عبد الله	
٢٩٣/٣	يزيد بن عبد الله اللبني	أنه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب...
٣٤٥/٢	عروة بن الزبير	أنه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمرة...
٥٩٥/١	السائب بن يزيد	أنه (السائب) رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكر...
١٠٧/٢	ربيعة بن عبد الله	أنه رأى عمر يقدم الناس أمام جنازة زينب...
٥٢٥/٣	عبد الله بن دينار	أنه رآه (لابن عمر) يبول فلماً
		أنه سمع سعيد بن المسيب ينهى أن تتكح المرأة على خالتها...
٤٥٦/٢	يحيى بن سعيد	
١٩٤/١	عبد الرحمن بن عثمان	أنه سمع عمر بن الخطاب يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره
٣٢٧/٢	عبد الرحمن بن عبد القاري	أنه خاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح...
٥٣٢/١	نافع	أنه (نافع) قام عن يسار ابن عمر في صلاته...
٦٠٨/١	عثمان بن عفان	إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا هيدان...
١٩١/٣	خارجة بن زيد	أنه (زيد بن ثابت) كان لا يبيع ثماره حتى...
١٩٢/٣	ربيعة بن عبد الرحمن	أنه (القاسم بن محمد) كان يبيع ويستشي منها...
٥٩٢/٢	القاسم بن محمد	أنه كان يدخل عليها (عائشة) من غرفته...
٣٩٩/١	إبراهيم النخعي	أنه (ابن مسعود) كان يرفع يديه إذا افتتح...
٥٥٩/١	نافع	أنه كان يسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر الصلاة
٥٨٢/١	هشام بن عروة	أنه (عروة بن الزبير) كان يصلي على ظهر راحلته...
٤١٥/٣		أنه (زيد بن ثابت) كتب إلى معاوية: بسم الله...
٦٦١/٢	ابن عمر	أنه لم يكن يسأله أحد من أهله...
٦٣٩/٢	علي بن أبي طالب	أنه (علي بن أبي طالب) نهى عن أكل القصب والظبي...
٢٦٦/٣	علي بن أبي طالب	أنه (علي بن أبي طالب) نهى عن بيع البعير بالبعيرين...
٣٧٨/١	جابر بن عبد الله	أنه يعلمهم التكبير في الصلاة...
١٩٢/٣	أبو الرجال	أنها (همزة بنت عبد الرحمن) كانت تبيع ثملها...
٥٣٤/٣	سعيد بن المسيب	إنها نسخت هذه الآية بلقي بملها...
٦٠٣/١	ثعلبة بن أبي مالك	أنهم كانوا زمان عمر يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر...
٥٠٥/٣	عائشة	إني إذاً لأنا المجتدة...
٤٧٩/١	عبد الله بن عمر	إني أشتكي (جواباً لمن احترض علي جلسته في الصلاة)
١١٣/٣	عبد الله بن عمر	إني أشهد الله عليكم...

٩٩/٢	أسماء بنت عميس	إني حاتمة وإن هذا يوم شديد الرد . .
٢٦٣/١	عمر بن الخطاب	إني لأجله (أي المني) يتحدّر مني . .
٥٣١/٢	حفصة	إني محبرتك خبراً وما أحب أن تصغي شيئاً
١٨/٢	عبد الله بن مسعود	أمرته ما يكون الزور ثلاث ركعات
١٥٠/٧	سعيد بن المسيب	أو في الخيل صدقة؟
٤٢٠/٣	سهل بن حنيف	أو لم يقل إلا ما كان رقماً في ثوب؟
٥٩٩/٦	عمر بن الخطاب	أوجعها وأنت جاريتك . .
٢٩٨/١	عمر بن الخطاب	أية ساعة هذه؟
٤٩٠/٣	عمر بن الخطاب	أيتها امرأة تكعنت في عدتها . .
٥٨٤/٢	عمر بن الخطاب	أيها امرأة خلقت صاخست حيضة . .
٥٣٩/٢	ابن عمر	أيما رجل ألى من امرأته . .
٤٧٥/٢	سعيد بن المسيب	أيما رجل فروج امرأةً وبه جنون لو حر . .
٢٦٣/٣	عمر بن الخطاب	أيما وليمة ولدت من سيدها . .
٧٦/٣	عمر بن الخطاب	أيها الناس قد سُنّت لكم السن . .

[ب]

٣٩٣/٣	أبو هريرة	بش الطعام طعام الوليمة . .
٢٩١/٢	سعد بن أبي وقاص	بش ما قلت قد صنعها رسول الله ﷺ . .
٤٦٧/١	ابن عمر	بسم الله، التحيات لله والصلوات لله . .
٢١٤/٣	ابن عمر	بعثه بالبراءة . .
٤٢١/٣	أبو طلحة الأنصاري	بلى، ولكنه أطيب لنفسه
١٩٩/١	عبد الله بن عمر	بلى، ولكني أحياناً أفسد ذكرى فأتوضأ
٢٣٨/٢	ابن عمر	بيد أؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها . .
٢٨٤/٢	سعيد بن المسيب	اليدن من الإبل ومحل للبدن البيت العتيق . .

[ت]

٩١/٣	أبو بكر	ب إلى الله عز وجل
٤٥٢/٣	عمر بن الخطاب	طبع البصارهم إلى مراكب من لا خلاق لهم . .
٣٣٤/٢	سعيد بن المسيب	فتسل من ظهر إلى ظهر وتوضأ لكل صلاة . .
٤١٥/١	ابن عمر	كميك نراة الإمام

الأثر	الاسم	م/ص
توفي عبد الرحمن بن أبي قحافة ...	يحيى بن سعيد	٣٧٧/٣
التحيات الطيبات للصلوات الراكيات لله ...	عائشة	٤٦٥/١
التحيات لله الراكيات لله الطيبات للصلوات ...	عمر بن الخطاب	٤٦٦/١
[ث]		
لم يجتمع متي، فمن رمى الجمرة فتي هذا العقبة ...	عمر بن الخطاب	٤٠٢/٢
التي لما فوقه	ابن عمر	٦٦٠/٢
[ح]		
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ...	حفصة	٥٢٩/٣
حرمت عليك ...	عثمان بن عفان	٥٠٧/٢
حرمت عليك، حرمت عليك	زيد بن ثابت	٥٠٧/٢
حرمت عليك، حرمت عليك	عثمان بن عفان	٥٠٧/٢
[غ]		
خذ من حطة أمك فلتنس ...	عبد الرحمن بن الأسود	٢٠٤/٣
خرجت مع عمرو بن عبد الشام ...	أسلم مولى عمر	٢٥٦/٣
خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ...	عائشة	٣٦٢/١
الخطب يسير وقد اجتهدنا	عمر بن الخطاب	٢٠٦/٢
الخلية والبرية ثلاث تطلعات	ابن عمر	٥٦٩/٢
[هـ]		
دخل زيد بن ثابت فوجد الناس ركوعاً فركع ...	أبو أمامة	٥٢/٢
دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ...	عبد الله بن عتبة	٥٣١/١
دلوكها (الشمس) غروبها	ابن مسعود	٥٣٧/٣
دلوك الشمس ميلها	ابن عمر	٥٣٦/٣
دلوك الشمس ميلها ..	ابن عباس	٥٣٧/٣
[ذ]		
ذكاة ما كان في بطن الحميمة ..	سعيد بن المسيب	٦٤٥/٢

الأنصر	الاسم	م/ص
الذي بغوته العصر كأنما نُزِرَ أهله وماله	أبو عمر	٥٩٦/١

[د]

رأيت ابن عمر إذا أراد أن يسجد سَوَّى الخصى	أبو جعفر القاري	٤٦٠/١
رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه .	عبد العزيز بن حكيم	٣٩٦/١
رأيت أبا بكر الصديق أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ	خابر بن عبد الله	٢٢٨/١
رأيت أنس بن مالك أتى نساء فقال ثم أتى ماء فتوضأ .	صعيد بن عبد الرحمن	٣٧٩/١
رأيت أنس بن مالك في سفر يصلي على حماره . .	محس بن سعيد	٥٧٧/١
رأيت صفية بنت أبي عبيد تتوضأ وتترج حملوها .	نافع	٢٨٦/١
رأيت علي بن أبي طالب رفع يديه في التكبيرة الأولى . .	كنيت بن شهاب	٣٨٩/١
رأيت عمر بن الخطاب يومئذ أمير المؤمنين قد وقع . . .	أنس بن مالك	٤٤٩/٢
رب زدني وقولاً	إبراهيم عليه السلام	٥١١/٢
الرجل أحق بامرأته حتى تمتلئ . . .	صعيد بن المسيب	٥٨١/١
الرجم لي كتاب الله تعالى حق . . .	عمر بن الخطاب	٧٣/٢

[س]

سمعت أباان بن عثمان وهنام بن إسماعيل		
يعلمان الناس مهدة الثلاث . .	عبد الله بن أبي بكر	٢٥٧/٣
السلام عليكم	أبو عمر	٤٣١/٣

[ش]

شهدت الأصحى والنفطر مع أبي هريرة فكبر في الأولى . . .	نافع	٦١٥/١
---	------	-------

[ص]

صدقة الزيتون المشر	أبو شهاب	١٦٥/٢
صلاة المغرب وتر صلاة الظهر	أبو عمر	٦٤٦/١
الصيام لمن تمتع بالحج	عائشة	٣٤٢/٢

[ط]

طابت رسول الله ﷺ يدي هاتين بعدما حق	عائشة	٤٠٤/٢
-------------------------------------	-------	-------

الأثر	الاسم	م/ص
الطلاق بالنساء والعدة بهي	علي بن أبي طالب	٥١١/٦
[ع]		
عجبا للعمة ثورث ولا ثورث	عمر بن الخطاب	١٢٩/٣
عدة أم الولد إذا توفي . .	ابن عمر	٥٦٦/٢
عدة أم الولد ثلاث حيض	علي بن أبي طالب	٥٦٨/٢
عدة المستحاضة سنة	سعيد بن المسيب	٥٨٨/٧
عزمت عليك فترحمي فلتغسله	عمر بن الخطاب	٢٧٥/٢
علي زوجيها	سعيد بن المسيب	٥٦٤/٢
عنيك شامي	سعيد بن المسيب	١٦٢/٣
عنيك هلي .	عطاء بن أبي رباح	١٦٦/٣
عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يغرب .	عمر بن الخطاب	٤٥٠/٣

غسل يوم الجمعة واحب علي كل محتلم كتغسل المحتابة	أبو هريرة	٢٩٧/١
---	-----------	-------

[ب]		
فانذهب إلى شربة فادلك منها وأمسك . .	عمر بن الخطاب	٢٧٦/٢
فإذا بلغ رأس مغزقه . . .	سعيد بن المسيب	٣٦٥/٣
فديك بأبائنا وأمهاتنا	أبو بكر الصديق	٤٧٥/٣
فوضت الصلاة ركعتين ركعتين . .	عائشة	٥٥٧/١
فهلا طبقتم عليه بيتا . . .	عمر بن الخطاب	٣٧٢/٢
في الحمار والدور السابع الذي يغيب قدميها (لما سئلت عما تفعل في المرأة)	أم سلمة	٥٠٥/١
في دية الخطأ عشرون بنت مخاض .	سليمان بن يسار	١١/٣
في الشفتين اللذية، فإذا أقطعت . .	سعيد بن المسيب	٨/٣
في العين القائمة إذا طقت مائة دينار .	زيد بن ثابت	١٦/٣
في كل شيء من الكائنات فيه إلهام . .	مجاهد	١٦٠/٣
في كل نافذة في عضو . .	سعيد بن المسيب	٢١/٣

[ق]

٢٣٤/١	عبد الله بن عامر	قد رأيت أبي (عامر بن ربيعة) يفعل ذلك ثم لا يتوصى
٣٤٨/٣	ثابت بن ضحّاك	قد شعلني عنه ضيعتي
٣١٢/٣	ابن عمر	قد علمت ولكن نفسي بذلك طيبة
٣١٥/٣	سعيد بن العيص	قطع الثورق والذهب من الفساد . .
٥٣٠/٣	سعيد بن المسيب	قول العبد . سبحان الله والحمد لله (الباقيات الصالحات)
٤٤/٣	عمر بن الخطاب	تقسامة توجب العقل .
٦٩/٣	عائشة	انقطع في ربع دينار فصاعداً .

[ك]

١٧٠/٢	سالم	كان ابن أم مكتوم لا يداي حتى يُقال له . .
٤٢٢/١	سالم بن عبد الله	كان ابن عمر لا يقرأ خيف الإمام
٦٣٥/١	دفع	كان ابن عمر لا يفت في الصبح
٥١٠/٣	سعيد بن المسيب	كان إبراهيم عليه السلام أول الناس صيف الصيف .
٥٨٤/١	نافع	كان (ابن عمر) أينما ترحلت به راحلته يصلي التطوع
٢٤١/١	عبد الله بن عمر	كان لرجل والنساء يتوضؤون جميعاً في زمن رسول الله ﷺ
٤٢٤/٢	عبد الله بن دينار	كان عبد الله بن عمر يتصدق بها (أي حلالاً بلسه)
٥٧٩/١	خضير	كان عبد الله بن عمر يصلي التطوع على راحلته . .
٤٥٢/٣	يحيى بن سعيد	كان عمر يأكل خبزاً مفتوناً بسم . .
٤٥١/٣	عائشة	كان عمر يبعث إلينا بأحفظتنا . .
٥١٣/١	ابن عمر	كان عمر بن الخطاب يصلي كل ليلة . .
٥٩٧/٢	عائشة	كان فيما أنزل الله تعالى في القرآن عشر وضعات . .
٥١٠/٣	أبو الدرداء	كان الناس ورقاً لا شوك فيه
٦٥/٢	مهمل بن سعد	كان الناس يؤمرون أن يضع أحدهم يده اليمنى على ذراع . .
٢٤٥/٢	أنس بن مالك	كان يهل المهمل فلا يكر عنه
٥٢١/٣	اسلم	كانت لعمر بن الخطاب تسع صحاب
٥٠٠/١	عبد الله الحولاني	كانت ميمونة زوج النبي ﷺ تصلي في الدرع والخمار . .
٢٤٥/٢	ابن عمر	بل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه . .
٦٥٥/٢	ابن عمر	بل ما أمسك عليكَ . .

كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو

فيحلمهم يصلون العصر

كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم

والشمس مرتفعة

كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها . . .

كنت إذا قبضت عطائي من عثمان سلكتي : هل عندك مال . . .

كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض

كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم

كنت أنم بين يدي رسول الله ﷺ . . .

كُنَيْف ملوّه حلماً (عن ابن مسعود)

كيف قلب؟

[ل]

لأن لذكر الله من بكرة إلى الليل أحب . . .

لأن أشهد صلاة الصبح أحب إلي من أن أقوم ليلة

لأن أعتصر قبل الحج وأهدي أحب إلي . . .

تشد إزارها على أسفلها ثم يياثرها إن شاء

لست كهؤلاءكم إنما صيد من أجلي

لملك مسك ذكرك . . . ثم فوضاً

لغو اليمين قول الإنسان . . .

لقد استلمت وما شمرت . . .

لقد جمع لي رسول الله ﷺ أبويه يوم أحد

لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق . . .

لَمْ تمنع أخاك ما يظمه . . .

لَمْ تنزعه؟

لما صلّى عمر بن الخطاب من متى

لن أقربها حتى يقارقتها زوجها . . .

لها صداق مثلها من تساقها . . .

لها صداقها بما استحل من فرجها . . .

لو أنيتهم بشيرة لأوجعتك . . .

أنس بن مالك

١٧٠/١

أنس بن مالك

١٦٨/١

أبو أيوب الأنصاري

١٦٣/٢

قدامة بن مظعون

١٣٩/٢

عائشة

٣٤٣/١

عائشة

٤٠٤/٢

عائشة

٥٩/٢

عمر بن الخطاب

٥٨٠/٢

الفرصة بنت مالك

٥٦٣/٢

معاذ بن جبل

٥٢٨/١

عمر

٦٣٨/١

ابن عمر

٣٣٩/٢

عائشة

٣١٨/١

عثمان بن عفان

٢٩٥/٢

سعد بن أبي وقاص

١٩٨/١

عائشة

١٧٧/٣

عمر بن الخطاب

٤٨/٢

سعد بن أبي وقاص

٤٧٣/٣

ابن عمر

٥٥٤/٢

عمر بن الخطاب

٣١٧/٣

سهل بن حنيف

٤١٩/٣

سعيد بن المسيب

٧٥/٣

عثمان بن عفان

٢٥٥/٣

عبد الله بن مسعود

٤٨٥/٢

علي بن أبي طالب

٤٩٣/٢

عمر بن الخطاب

٣٣٠/٢

الأثر	الاسم	م/ص
لو تمالاً عليه أهل صنعاء...	عمر بن الخطاب	١٨/٣
لو علمت أن أحداً أقوى...	عمر بن الخطاب	٥٠٩/٣
لو كان يعلم السر بين يدي المصلي...	كعب بن الأشجار	٢٩/٢
لو كنت معك حين أحمرت لأمرتك أن تهل...	ابن عمر	٢٥٧/٢
لو وضعت ما في بطنها وهو على سرير...	عمر بن الخطاب	٥٣٦/٢
لولا أنك لا تعتبر إلا بالأصابع عقلها...	ابن عباس	١٤/٣
ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً	عمر بن الخطاب	٤٣٠/١
ليس برهان الخيل بأس	سعيد بن المسيب	٣٥٨/٣
ليس به بأس	ابن عمر	٦٤٣/٢
ليس حلاق الرأس يوجب على من ضحك...	عبد الله بن عمر	٦١٢/٢
ليس على المستحاضة أن تغتسل إلا غسلًا واحداً...	عروة بن الزبير	٣٣٧/١
ليس في من الذكر وضوء	عبد الله بن عباس	٢٠٨/١
ليس في من الذكر وضوء	سعيد بن المسيب	٢٠٨/١
ليس كما قال ابن عباس...	عائشة	٢٦٦/٢
ليس لها صدق ولو كان لها صدق...	ابن عمر	٤٨٣/٢
اللهم كبرت سني وضمفت قوتي...	عمر بن الخطاب	٧٦/٣

[م]

ما استيسر من قلندي بغير أو بقوة	ابن عمر	٣٥٠/٢
ما استيسر من قلندي شاة...	علي بن أبي طالب	٣٤٩/٢
ما أبالي إياه (أي الذكر) مسست أو أنفي أو أذني	علي بن أبي طالب	٢٢٠/١
ما أبالي لو أقيمت الصبح وأنا قوثر	ابن مسعود	٩/٢
ما أبالي منهُ أو طرف أنفي	علي بن أبي طالب	٣١١/١
ما أبالي مسست أو مسست أنفي	عبد الله بن عباس	٢٠٦/١
ما أجزأت ركعة واحدة قط	ابن مسعود	١٨/٢
ما أعرف شيئاً مما كانه الناس عليه إلا النداء...	مالك بن أبي عامر	٥٠٢/٣
ما بال رجال يظنون ولائهم ثم يدعونهم...	عمر بن الخطاب	٥٠٢/٢
ما بال رجال يحزنون عن ولائهم...	عمر بن الخطاب	٥٠١/٢
ما بال رجال ينحلون أبنائهم...	عمر بن الخطاب	٢٧٩/٣
ما حرم الله تعالى من المحارر شيئاً إلا وقد...	عمار بن ياسر	٤٧٢/٢

الأثر	الاسم	م/ص
ما حملته عني أن تفتيهم بهذا؟	عمر بن الخطاب	٢٣٤/٢
ما ذبح به إذا تضح فلا تأمر به . .	سميد بن المسيب	٢٢٩/٢
ما رأيت مثل ما رعت هذه الأمة عنه	عائشة	٥٣٢/٣
ما شئت إنما بقيت واحدة . . .	رافع بن خديج	٥٥٢/٢
ما ضلّي على عمر إلا في المسجد	نافع	١١٥/٢
ما ظهر القلوف في قوم . . .	أبن عباس	٣٦٢/٣
ما فعلت بحاريتك؟ . .	عمر بن الخطاب	٥١٤/٢
ما فوق الذقن من الرأس . .	أبن عمر	٢٩٥/٢
ما كان في الحولين وإن كانت مصّة . . .	أبن عباس	٥٩٥/٢
ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة . .	سميد بن المسيب	٥٩٤/٢
ما كان النساء يصحن هذا . . .	أبنة زيد بن ثابت	٣٤١/١
مالك في كتاب الله من شيء . . .	عمر بن الخطاب	١٢٧/٣
ما لم يتفرقا عن منطلق الريح . . .	إبراهيم التيمي	٢٤٠/٣
ما لي رغبة عنه وتكون مثلي . . .	عبد الرحمن بن أبي بكر	٥٦٦/٢
ما هي بآل بكر بركتكم يا آل أبي بكر . .	أسيد بن حضير	٣١٥/١
ما يمينك أن تدنني إلى كهلك تقبلها . . .	أبو النصر	١٨٩/٢
مثل أنفك (من مس الذنر)	حنيفة بن اليمان	٢٣٠/١
مرها فتركب ثم تمش . . .	أبن عمر	١٦٤/٣
مروءة عليوصي لها	عمر بن الخطاب	١٤٩/٣
مست السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً . . .	أبن شهاب	٨/٢
محن ربح هذا الطيب؟	عمر بن الخطاب	٢٧٤/٢
من استقاء وهو ميثاق فعليه القضاء	أبن عمر	١٩٤/٢
من اعتمر في أشهر الحج في شوال . .	أبن عمر	٣٤١/٢
من اعتمر في أشهر الحج في شوال . .	سميد بن المسيب	٣٤٣/٢
من اقتنى كلباً إلا كلب مائيه . . .	أبن عمر	٤٠٦/٣
من أجمع على إقامة أربعة أيام فليتم الصلاة	سميد بن المسيب	٥٦٥/١
من أحصر دون البيت معرض فإنه لا يحمل حتى يطوف	أبن عمر	٤٢٥/٢
من العبي أرضاً ميتة فهي نه	عمر بن الخطاب	٣١٤/٣
من أخذ ضالّة فهو ضال . . .	سميد بن المسيب	٣٥٠/٣
من أذن لعبده في أن يكتح . . .	أبن عمر	٥١٣/٢

الأثر	الاسم	ق/ص
من أسلف سلفاً فلا يشترط	أبي عمر	٣٠٥/٣
من أشرط الساعة المعالومة أن تروى	ناسي من الصحابة	٥٠٢/٣
من أصرح جنأً أنظر	أبو هريرة	١٧٨/٢
من أعتق وبيدته عن دثر	سعيد بن المسيب	٣٣٣/٣
من أهدى بدنة فصلت أو ماتت	أبى عمر أو عمر	٢٨٩/٢
من أهدى حنماً حرم عليه ما يحرم على الحاج...	أبى عاصم	٢٦٥/٢
من باع عبداً وله مال...	عمر بن الخطاب	٢٥٤/٣
من باع غلاماً بالبراءة...	زيد بن ثابت	٢١٥/٣
من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها...	سعيد بن المسيب	٤٧٣/٢
من توصى فأحسن وضوئه ثم خرج عامداً إلى الصلاة...	أبو هريرة	١٨٦/١
من جعل دبه عرضاً...	عمر بن عبد العزيز	٤٣٩/٣
من حلف بيمين هوكتها...	عبد الله بن عمر	١٥٧/٣
من رمى الحمرة ثم حلق أو قصر...	عمر بن الخطاب	٤٠٢/٢
من ساق يده نطوها ثم عطبت...	سعيد بن المسيب	٢٧١/٢
من صلى خلف الإمام كفته قراءته	أبي عمر	٤١٤/١
من صلى ركعة ثم يقرأ فيها بأم القرآن...	ساجد بن عبد الله	٤٠٥/١
من صلى صلاة المغرب أو الصبح ثم أفرجهما...	أبى عمر	٥٩٠/١
من ضمير فليحلق ولا تنبهاً بالنبيد	عمر بن الخطاب	٣٥٢/٢
من عرب له الشمس من أوسط الشرق...	أبى عمر	٤٣٠/٢
من فاته من حروبه شيء من الليل فقرأ...	عمر بن الخطاب	٥١٢/١
من قال: والله...	أبى عمر	١٦٧/٣
من قرأ خلف الإمام فلا صلاة به	زيد بن ثابت	٤٣١/١
من كان عنده علم في الدنيا...	عمر بن الخطاب	١٩/٣
من كان له مال ولم يرد زكاته...	أبو هريرة	١٦١/٢
من نحل ولد له صغيراً...	عثمان بن عفان	٢٨٠/٣
من نذر أن يصح ما شيئاً	عني بن أبي طالب	١٦٥/٣
من نسي صلاة من صلاته فلم يذكر...	نافع	٥٨٤/١
من نسي من نسكه شيئاً أو ترك فليهرق دماً	أبى عباس	٤١٦/٢
من هذا؟	أبى عاصم	٤٣٤/٣
من وضع جهته بالأرض فليضع كفيه...	عبد الله بن عمر	٤٧٧/١

٤٣٠/٢	ابن عمر	من وقف بعرفة نبلّة المزلفة قبل أن يطلع الفجر . . .
٢٧٣/٢	عمر بن الخطاب	من وعب هذه لصلّة رحم . . .
٢٩١/٣	أيو الدرداء	من يعاذني من معاوية . . .
٢٩٠/٢	نافع	المخرم لا يصلح له أن يتنف من شعره . . .
٢٥٥/٢	ابن عمر	المرأة الحائض التي تهل بحج أو عمرة تهل . . .
٤٣٨/٢	ابن عمر	المرأة المحرمة إذا حلت لا تمتشط . . .
٣٥٤/٢	ابن عمر	المكاتب عبد ما بقي عليه . . .
٥٢١/٢	ابن عمر	المملوك وماله لبيته . . .
١٠٣/٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	الميت يقمص ويؤزر . . .

[٥]

نعرفنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية البدنة من سبعة

والبقرة عن سبعة

نزل في الذين قتلوا بئر معونة . . .

نعم

نعم صلّ معه ومن فعل ذلك فله مثل . . .

نعم، قارق امرأتك ثلاثاً وتزوج

نعم فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج

نعم، فدعا بوضوء فافزع على يديه فقبل . . .

نعم، فلبحك ولشدد ولو ربطت يداي . . .

نعمت البدعة هذه والتي تتلون . . .

نهانا الله أن نحب أن نحمد بما لم نفعل . . .

٤٣٠/٢	جلير بن عبد الله
٥٦٣/٢	أنس بن مالك
٥٩١/١	الفريضة بنت مالك
٤٦٢/٢	أبو أيوب الأنصاري
٤٦٢/٢	القاسم بن محمد
١٧٩/١	عمرو
٣١٩/٢	عبد الله بن زيد
٦٢٨/١	عائشة
٤٧٨/٢	عمر بن الخطاب
	ثابت بن قيس

[٥]

هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤدّ دينه . . .

هذا عمل ابن عمك، هو أشار

هذا نكاح السر ولا نجيزه . . .

هذه امرأة حبس الله عليك ميراثها . . .

هذه أرميت منك

هذه المتعة لو كنت تقدمت فيها لرجمت

١٣٠/٢	عثمان بن عفان
٥٨٤/٢	عثمان بن عفان
٤٦٧/٢	عمر بن الخطاب
٥٨٦/٢	عبد الله بن مسعود
٤٥٠/٢	عمر بن الخطاب
٥٤٨/٢	عمر بن الخطاب

٥٣٢/٢	سعيد بن المسيب	من ذوات الأزواج
٥٨٠/٢	علي بن أبي طالب	هو أحق بها حتى تفنسل . .
٤٩٩/٢	حجاج بن عمرو	هو حرك إن شئت عطفته وإن شئت سقيته . . .
١٦١/٢	ابن عمر	هو للمال الذي لا تؤذي زكاته
٥١٧/٢	عثمان بن عفان	هي تطليقة إلا أن تكون سمّت شيئاً . .
٥٢١/٢	عمر بن الخطاب	هي على ما بقي من طلائها
٢٨٣/٢	ابن عمر	انهني ما قلد أو أشعر . . .

[٥]

٦٤١/١	ابن عمر	وأي فصل أفضل من السلام
٢٢٧/٣	سعيد بن المسيب	وكان من مَسر أهل الجاهلية بيع اللحم . . .
٦٢٥/١	عمر بن الخطاب	والله إني لأظنني لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل . . .
٣٧٩/١	أبو هريرة	والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ
٥٠٠/٣	عمر بن الخطاب	والله لأن تكون فلنتها أحب إلي . . .
٦٧/٣	أبو بكر	والله لدعاؤه على نفسه أشد عندي . . .
٣١٧/٣	عمر بن الخطاب	والله ليؤمن به ولو على بطنك
٢٧٨/٣	أبو بكر الصديق	والله يا بُنَيَّة ما من الناس . .
٤٩١/٢	سعيد بن المسيب	ولا مهرها بما استحل من فرجها
٤٣٠/١	سعد بن أبي وقاص	وحدث أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة
٦٤٧/٢	عمر بن الخطاب	وحدث أن عندي ففعة من جراد . . .
١٣٨/٣	علي بن حسين	ورث أبا طالب فضيل . . .
٦٦٣/٢	محمد بن علي	وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين
٥٢٢/٣	سعيد بن المسيب	وفعت الفتنة فلم يبق من أهل بدر
٣٣٠/٣	عائشة	ويملك من طينتي؟
١٥/٢	عبد الله بن مسعود	الوتر ثلاث كتلات المغرب
١٦/٢	عبد الله بن مسعود	الوتر ثلاث كصلاة المغرب
١٧/٢	ابن عباس	الوتر كصلاة المغرب

[٦]

١٣٢/٢	سليمان بن يسار	لا (عن زكاة الدين)
-------	----------------	--------------------

الأشهر	الأسم	م/ص
لا أكل السمس حتى يُحسب الناس .	عمر بن الخطاب	٤٥٣/٣
لا أمرك أن تأكل ذلك ولا تركه .	زيد بن ثابت	٢٠٢/٣
لا أمرك أن تأكلها (اللفظة) .	ابن عمر	٣٤٨/٣
لا أحب أن أجيرهما جميعاً ونهاه	عمر بن الخطاب	٤٦٩/٢
لا بأس بأن يتابع الرجل طمعاً . . .	ابن عمر	٢١٢/٣
لا بأس بأن يقتل الرجل بفضل وضوء المرأة	ابن عمر	٣٤٤/١
لا بأس ببيع الكُفْرَى . .	الحسن العصري	١٩١/٣
لا بأس بذلك (من الرجل المعتكف بذهب فحاحته)	ابن شهاب الزهري	٢٢٩/٢
لا بأس بكرائها بالذهب والورق . . .	رافع بن خديج	٣٠٨/٣
لا بأس بها وقلاً . . .	ابن عباس	٦٤٩/٢
لا تبع إلا ما آوتت إلى رحلك	سعيد بن المسيب	٣٠١/٣
لا تبع طمعاً اتعنه حتى تستوفيه . .	عمر بن الخطاب	١٩١/٣
لا تبكوا على موتاكم فإن الميت يعدب . . .	ابن عمر	١٢٥/٢
لا تبين المستوتة ولا المتوفى عنها زوجها . . .	ابن عمر	٥١١/٢
لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً . . .	عمر بن الخطاب	٢٨٧/٣
لا تبيعوا الورق بالذهب . .	عمر بن الخطاب	٢٨٦/٣
لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول	ابن عمر	١٣٦/٢
لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها . .	عمر بن الخطاب	٥٤١/١
لا تؤمس الحمار حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة . . .	ابن عمر	٤١٢/٢
لا تشتري من ماله شيئاً . .	عبد الله بن مسعود	٤٦٦/٣
لا تعرض فيما لا يملك . . .	ابن عمر	٤٤٦/٣
لا تمحلن حتى ترين النقصة البهية . . .	عائشة	٣٣٨/١
لا تمقل العاقلة عبداً ولا صلحاً . .	ابن عباس	٩/٣
لا تخربها وفيها شرط لأحد . . .	عمر بن الخطاب	٢٤٩/٣
لا تقطع يد الأبي إذا سرق . . .	سعيد بن العاص	٧١/٣
لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله	عيسى بن مريم	٥٠٦/٣
لا تلبسوا علينا في ديننا إن فك أمة .	عمرو بن العاص	٥٦٨/٢
لا تنسف المرأة المحرمة ولا تلسس القفالين	ابن عمر	٣٠٤/٢
لا تنحري بترك وكفري من يملك	ابن عباس	١٧٢/٣
لا، حتى يمس الشعر الماء	حاتم بن عبد الله	٢٨٦/١

الأثر	الاسم	م/ص
لا ربا إلا قبيح أو فضة	سعيد بن المسيب	٢٩٤/٣
لا ربا في الحيوان...	سعيد بن المسيب	٢٩٩/٣
لا رباة إلا في المهد...	سعيد بن المسيب	٦٠٦/٢
لا رباة إلا لمن أوضع...	أبي عمر	٥٩٠/٢
لا سائبة في الإسلام	عبد الله بن مسعود	٣٢٢/٣
لا علم لي بذلك إنما أخبرني مخبر	أبو هريرة	١٨١/٢
لا، اللقاح واحد	أبي عباس	٥٩٣/٢
لا ولكن يعطيه ديناراً...	سعيد بن المسيب	٢٩٩/٣
لا، والله لا تقارقه حتى تأخذ...	عمر بن الخطاب	٢٩٠/٣
لا يبيت أحد من الحاج ليالي مني وراء العقبة...	عمر بن الخطاب	٤١٣/٢
لا يبيعه في سوقنا أعجمي	عمر بن الخطاب	٢٦٧/٣
لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره	زيد بن ثابت	٥٣٠/٢
لا يحتجم المعمر إلا أن يضطر...	أبي عمر	٢٩٢/٢
لا يسجد الرجل ولا يقرأ القرآن إلا وهو طاهر	أبي عمر	٨٢/٢
لا يصنرون أحد من الحاج حتى يطوف...	عمر بن الخطاب	٤٣٧/٢
لا يصلح لامرأة أن تنكح إلا بإذن وليها...	عمر بن الخطاب	٤٨٠/٢
لا يصلي الرجل على جنازة إلا وهو طاهر	أبي عمر	١١٨/٢
لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر	أبي عمر	٢١٦/٢
لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة...	عائشة	٥٦٠/٢
لا يظلم الرجل وليدة...	أبي عمر	٣٥١/٣
لا يفرق فضله رمضان	أبي عمر	١٩٩/٢
لا يقطع الصلاة شيء	أبي عمر	٣١/٢
لا ينكح المحرم ولا يخطب على نفسه ولا على غيره	أبي عمر	٣٢١/٢
لا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره...	أبو هريرة	٥٤٢/٢
لا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره...	أبي عباس	٥٤٢/٢

[ي]

أمة الله أقبلني في بيتك...	عمر بن الخطاب	٢٨٠/٢
أمر المؤمنين إن أم حبيبة طيبت...	معاوية بن أبي سفيان	٢٧٥/٢
أمر المؤمنين والذي نفسي بيده...	كعب الأحبار	٣٣٤/٢

الأثر	الاسم	م/ص
يا أنس، قم إلى هذه الحمار...	أبو طلحة الأنصاري	١١٦/٣
يا أهل مكة اتقوا صلاحكم فإننا قومٌ سفر	عمر بن الخطاب	٥٦٢/١
يا أهل مكة ما شأن الناس يأتون...	عمر بن الخطاب	٤٣٤/٢
يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة (المرسلات)		
أنها لأخر ما سمعت...	أم الفضل	٦٤٢/١
يا رسول الله لو اشتريت...	عمر بن الخطاب	٣٧٣/٣
يا صاحب الحوض، لا تخبرنا فإننا نريد على السباع وثرد علينا عمر بن الخطاب		٢٦٧/١
يا معشر اليهود والله إنكم لمن لبيض...	سليمان بن يسار	٣١١/٣
يا يرقأ إني أنزلت مال الله مني بمنزلة...	عمر بن الخطاب	١٥٨/٣
يا يرقأ علم ذلك الكتاب	عمر بن الخطاب	١٧٣/٣
يتقدم الإمام وطائفة من الناس فيصلي بهم...		
(عن صلاة الخوف)	ابن عمر	٦١/٢
يتوكل أحدكم الذي يظن أنه نسي من صلاته	ابن عمر	٤٥٥/١
يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك	عائشة	٣٢٢/١
يتسل (لما سئل من الرجل يصب لعله لم يكسل)	زيد بن ثابت	٣٢٥/١
يتسل المحرم وأمه	ابن عباس	٢٩٦/٢
يقصر وإن نملدي به ذلك شهراً	سالم بن عبد الله	٥٦٣/١
يكفر ذلك ما يكفر اليمين	عائشة	١٧٦/٣
ينظر بعضكم إلى عورة بعض؟	عامر	٤٦٧/٣
اليوم يوم بارد (قوضاً)	عبد الله بن عباس	٣٠٥/١
يوميء إيماء برأيه في الصلاة	سميد بن المسيب	٢٤٥/١



(٤)

فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الاسم
أبو سلمة بن عبد الرحمن: ٣٢٣/١	[أ]
أبو شرح الكمي: ٤٨٦/٣	أبان بن عثمان: ٢٣٢/١
أبو طيبة: ٥٢٠/٣	إبراهيم بن عبد الله بن حنين: ٢٩٦/٢، ٥٥٠/٢
أبو العاص بن الربيع: ٥٨/٢	إبراهيم بن محمد: ٢٠٦/١
أبو عبد الله القرشي (سعي مولى أبي بكر):	إبراهيم النخعي: ٢١٠/١
٣٣٤/١	إبراهيم بن يزيد: ٥١٠/٢
أبو عبد الله الهذلي (مكحول): ٥٧٣/١	ابن أبي ذؤيب: ٢٦٥/٣
أبو عبيد مولى عبد الرحمن: ٦٠٧/١	ابن قهد: ٤٩٨/٢
أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: ١٥/٢	أبو أمية بن سهل بن حنيف: ٥٢/٢
أبو الفيث مولى أبي مطيع: ٤٩٦/٣	أبو سعيد الأنصاري: ٤٥٦/٣
أبو قتادة: ٣٤٧/١	أبو بكر بن سليمان: ٦٣٧/١
أبو كلفة السلمي: ٣٢/٢	أبو بكر بن عبد الله النهشلي: ٣٩٨/١
أبو واقد الليثي: ٦١٤/١	أبو بكر بن عبيد الله: ٣٨٩/٣
أبو يونس مولى عائشة: ١٧٥/٢	أبو بكر بن عمر: ٥٧٤/١
أبي بن كعب: ١١٥/٣	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: ١٩٢/٣
الأحوص ابن عبد بن أمية: ٥٧٧/٢	أبو ثعلبة الغشني: ٦٣١/٢
أرقم بن شرحبيل: ٢١٧/١	أبو حذيفة بن عتبة: ٦٠٠/٢
أسامة بن زيد: ٤٢١/١، ٣٨٧/٢، ١٣٦/٢	أبو الحسن البزار: ٢٦٦/٣
إسحاق بن راشد: ٢٣٧/٢	أبو حمزة: ١٨/٢
إسحاق بن عبد الله: ١٧٠/١	أبو جعفر القاري: ٣٧٩/١
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: ٣٤٦/١	أبو جهم (عاص): ٤٤٢/١
إسرائيل بن يونس: ٤٢٥/١	أوسيان (وهب): ٤٤٨/١

اسلم (القبلي) (أبو رافع): ٣٠٦/٣

أسماء بنت عميس: ٩٨/٢

إسماعيل بن إبراهيم: ١٦/٢

إسماعيل بن أبي الحكيم: ٥٢٢/١

إسماعيل بن أبي خالد: ٢٢٥/١

إسماعيل بن عيسى: ٢٣٦/١

إسماعيل بن محمد: ٤٧٧/٢

الأسود بن سفيان: ٥٤٣/١

الأسود بن يزيد: ٢٩٢/١

أم حكيم بنت الحارث: ٥٧٣/٢

أم سليم بنت ملحان: ٣٦٨/١، ٣٦٤/٢

أم قيس: ٢٥٣/١

أم كلثوم بنت أبي بكر: ٥٩٦/٢

أم هانئ: ٥٠٢/١

أماة بنت أبي العاص: ٥٧/٢

أمية بنت ربيعة: ٤٧٠/٣

أنس بن مالك: ١٦٧/١

إياد بن لغيط السدوسي: ٢١٨/١

أيوب بن حبيب: ٤٦٨/٣

أيوب بن غنبة: ٢٠٠/١

أيوب بن موسى: ١٧٥/٣

أيوب السخيتاني: ٣٩١/٢

[ب]

بذاح بن عاصم: ٤٠٧/٢

البراء بن عازب: ٦١٥/٢

البراء بن قيس: ٢١٨/١

برقع بنت دأشق: ٤٨٨/٢

بسر بن سعيد: ٥٠٠/١، ٥٥٣/١، ٢٥/٢

بسر بن معجن: ٥٨٨/١

بشير بن سعد: ٧١/٢

بشير بن سعد بن جلاس: ٢٧٦/٣

بشير بن مسار: ٤٢٤/١، ٤٨٥/٣

يكبر بن عامر: ٤٢٤/١

يكبر بن عبد الله: ٥٠٠/١

بلال بن الحارث: ١٥٦/٢

بلال بن رباح: ٣٨٧/٢

[ث]

تميم بن عبد عمرو: ١٧٧/١

[ث]

ثابت بن ضحاك: ٣٤٨/٢

ثابت بن قيس: ٤٧٨/٣

ثور بن زيد: ٥٩٥/٢

ثور بن يزيد: ٥٦٨/٢

[ج]

جابر بن عبد الله: ٢٢٨/١، ٢٨٦/١

جابر الجعفي: ٤٩٧/١

جبير بن مطعم: ٦٤٢/١

جرير بن عثمان: ٢٢٦/١

جعفر بن محمد (جعفر الصادق): ٣٤٤/٢

٦٦٢/٢

جهيمان مولى الأسلميين: ٥١٧/٢

[ح]

الحارث بن أبي قتياب: ٢٠٨/١

الحارث بن عبد الله الأعور: ٦٣٨/٢

حاتب بن أبي بلعة: ٢٤٨/٣

حبان بن منقذ: ٣٤/٢

حبيب بن عبيد الرحبي: ٢٢٦/١

الحجاج بن عمرو: ٤٩٧/٢

حذيفة بن اليمان: ٢١٨/١

حزلم بن سعيد: ٣٠/٣

الحسن بن أبي الحسن بن علي (أبو الحسن

المرسي): ٣٠١/١

الحسين بن علي: ٦٦٣/٢

الحسن بن عمار: ٤٩١/٢

الحسين بن محمد: ٢٦٤/٣

الحسين بن علي: ٦٦٣/٢

حسين بن إبراهيم: ١٧/٢

حسين بن جندب (أبو ظبيان): ٢٢٠/١

حسين بن عبد الرحمن: ٣٩٠/١

حفصة بنت عبد الرحمن: ٥٢٥/٢

حفصة بنت عمرو: ٤٨٧/١

الحكم بن عتبة: ٤٩٢/٢

حماد بن أبي سليمان: ٢١٠/١

حمزة بن عبد الله بن عمر: ٤٩٧/٣

حميد بن أبي حميد الطويل: ٤٥٢/٢

حميد بن عبد الرحمن: ١٧٢/٢، ٢٢٠/٢

حميد بن قيس: ١٥٨/٢

حميد بن مالك: ٥٣٦/١

حميدة ابنة عبد بن وقاعة: ٣٤٦/١

حنظلة بن قيس: ٣٠٧/٣

[ح]

خارجة بن زيد: ٢٨٥/٢، ٥٢٢/٢

خالد بن زيد (أبو أيوب الأنصاري): ٥٩١/١

خالد بن عبد الله: ٥٨٢/١

خالد بن عتبة: ٤٩٨/٣

خالد بن الوليد: ٦٣٣/٢

خلاد بن السائب: ٢٥٠/٢

خولة بنت حكيم: ٥٤٨/٢

[د]

داود بن سعد بن قيس: ٤٣١/١

داود بن قيس: ٤٢٩/١

[ذ]

ذكريان السمان الزيات (أبو صالح): ٩٥/٢

[ر]

رافع بن خديج: ٥٥٠/٢

الربيع بن صبيح: ٢٠٠/١

ريعة بن أبي عبد الرحمن: ١٥٦/٢

ريعة بن عبد الله: ٢٣٠/١، ١٠٧/٢

رجاء بن حيوة: ٥٦٨/٢

رملة بنت أبي سفيان (لم حبيبة): ٢٧٥/٢

[ز]

زبارة (مولاة بني عدي): ٥٣٠/٢

الزبير بن العوام: ٣٣٥/٢

زبارة بن أبي أوفى: ١٩/٢

زيد بن حنظل: ١٤٥/٢

زيد بن أسلم: ٢٢٩/١، ٢٦٢/١

زيد بن ثابت: ٣٢٥/١

زيد بن حارثة: ٦٠١/٢

زيد بن خالد: ٥١٠/١

زيد بن سهل (أبو طلحة): ١١٥/٣، ٣٩٦/٣

زيد بن حياش: ١٩٤/٣

زينب بنت أبي سلمة: ٣٧٨/٢

زينب بنت جحش: ١٠٧/٢

زينب بنت عبد الله: ٢٤٩/٣

[س]

- السائب بن خلاد: ٢٥١/٢
 سالم أبو النصر: ٢٦٠/١
 سالم بن أبي أمية: ٥٥٥/١
 سالم بن عبد الله بن عمر: ١٩٨/١، ٢٩٧/١
 سالم مولى أبي حنيفة: ٦٠٠/٢
 سعد بن أبي وقاص: ٢٧٩/١
 سعد بن إسحاق: ٥٦١/٢
 سعد بن طريف (أبو غطفان): ١٣/٣
 سعد بن عباد: ٧١/٢
 سعد بن عبيد الزهري: ٦٠٧/١
 سعد بن مالك: (أبو سعيد الخدري): ٢٩٥/١، ٣٥٣/١
 سعيد بن أبي سعيد (المقبري): ٢٩٦/١
 سعيد بن أبي غريرة: ١٨/٢
 سعيد بن جبيرة: ٥١١/١
 سعيد الجبري بن الجار: ٦٤٢/٢
 سعيد بن زيد: ٥٦١/٢
 سعيد بن العاص: ٧٠/٣
 سعيد بن عبد الرحمن بن زُفَيْش: ٢٧٨/١
 سعيد بن عمرو: ٥٢٠/٢
 سعيد بن المسيب: ٣٠٨/١، ٣٢٢/١
 سعيد بن هشام: ١٩/٢
 سعيد بن يسار: ٥٧٥/١
 سعيد الرقاشي: ٣٠٠/١
 صفوان بن أبي زهير: ٤٠٤/٣
 صفوان بن عينة: ٤٢٢/١
 صفوان الثوري: ٣٠٦/١
 سلمة بن دينار (أبو حازم): ٦٥/٢
 سلمة بن صفوان: ٤٨٤/٣

- سليمان بن أبي حشمة: ٦٣٧/١
 سليمان بن أبي سليمان (أبو إسحاق الشيباني): ٢٢١/١
 سليمان بن بهران (الأعمش): ١٦/٢
 سليمان بن يسار: ٢٦٠/١
 سلام بن سليم الحنفي: ٢١٦/١
 سهل بن أبي حشمة: ٢٨/٣
 سهل بن سعد الساعدي: ٦٥/٢
 سهيل بن أبي صالح: ١٧٣/٣
 سودة بنت زمعة: ٣٣٧/٣
 سويد بن نعان: ٢٣٤/١

[ش]

- شريح بن الحارث: ٥٣٥/٢
 شريك بن عبد الله: ٣٦٧/١
 شعبة بن الحجاج: ١٦٥/٣
 الشفاء بنت عبد الله: ٦٣٧/١
 شقيق بن سلمة (أبو وائل): ٤٣٣/١

[ص]

- صالح بن أبي صالح: ٢٠٧/١
 صالح بن كيسان: ٥٥٧/١
 صدقة بن يسار: ٤٨٤/١
 الصمصم بن جثامة: ٣٢٨/٢
 صفوان بن عبد الله بن أمية: ٥٦/٣
 صفية ابنة أبي عبيد: ٢٨٦/١
 صفية بنت يحيى: ٣٦٣/٢
 صفية بنت شيبة: ١٧٦/٣
 الصلت بن زيد: ٢٧٥/٢
 صيلة بن زُفَر: ٤٦٦/٣

[ض]

الضحاك بن خليفة: ٣١٦/٣

الضحاك بن قيس: ٦٠٢/١

ضمرة بن سعيد المازني: ٢٣٢/١، ٦٠٢/١

[ط]

طاوس بن كيسان الهاماني: ١٥٩/٢

الطفيل بن أبي: ٤٣١/٣

طلحة بن عبد الملك: ١٧٠/٣

طلحة بن عبيد الله: ٣٠٤/٢

طلحة بن عمرو المكي: ٢٠٥/١

[ع]

عائد الله بن عمرو (أبو إدريس): ١٨٣/١

عائشة بنت أبي بكر: ١٦٦/١، ٢٥٨/١

عائشة بنت قدامة: ١٣٩/٢

عامر بن سعد: ٤٩٧/٢

عامر بن شراحيل الشعبي: ٤٩٨/١

عامر بن عبد الله: ٣٢/٢

عاصم بن كليب: ٣٨٨/١

عبادة بن الصامت: ١٠/٢

عباد بن تميم: ٧٣/٢

عباد بن زياد: ٢٧٥/١

عباد بن العوام: ٣٠٧/١

عبد الحجار بن العباس الهمداني: ٦٣٨/٢

عبد الرحمن بن أبي بكر: ٥٢٤/٢

عبد الرحمن بن أبي الزناد: ٩/٣

عبد الرحمن بن الأسود: ٢٠٤/٣

عبد الرحمن بن أفلح: ٤٩٧/٢

عبد الرحمن بن ثروان: ٢١٧/١

عبد الرحمن بن حبيب: ١١٧/٣

عبد الرحمن بن حنظلة: ١٣٢/٣

عبد الرحمن بن معبد بن ربيع (أبو ربيع)

المخزومي: ٥٢٧/٣

عبد الرحمن بن صخر (أبو هريرة): ١٥١/١

عبد الرحمن بن عبد القاري: ٤٦٦/١

عبد الرحمن بن عبد الله: ٤١٥/١

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة:

٥٢٦/١

عبد الرحمن بن عثمان: ١٩٤/١

عبد الرحمن بن عوف: ٤٥٢/٢

عبد الرحمن بن القاسم: ٣١٢/١

عبد الرحمن بن المنجبر: ٢٤٦/١

عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري: ٣٧١/٣

عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج): ١٨٣/١

عبد الرحمن بن وائلة السبائي (أبو وائلة):

١١٠/٣

عبد الرحمن بن يزيد: ١٦/٢، ٤٥٨/٢

عبد الرحمن بن يعقوب: ٣٦٢/١

عبد العزيز بن حكيم: ٣٩٦/١

عبد العزيز بن الربيع (أبو العوام البصري):

٢٠٩/١

عبد الكريم بن أبي المغارق: ٩/٢

عبد الكريم الجعفي: ٤٧٨/٣

عبد الله أبو سلمة: ٤٣٤/١

عبد الله بن أبي أحمد: ٤٤٨/١

عبد الله بن أبي بكر: ٣٦٢/٢

عبد الله بن أبي بكر بن محمد: ٩٨/٢

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو:

٣١٥/٣

عبد الله بن أبي حية: ١٦١/٣
عبد الله بن أبي قتادة (ابن أبي قتادة): ٣٤٧/١
عبد الله بن ثابت: ٩١/٢
عبد الله بن جهم: ٢٦/٢
عبد الله بن حنين: ٥٥/٢
عبد الله بن حنظل: ٤٤٥/٢
عبد الله بن دينار: ٢٧٩/١، ٢٣٢/٢
عبد الله بن ذكوان: ١٨٢/١
عبد الله بن الزبير: ٣٤٥/٢
عبد الله بن زيد: ٧٠/٢
عبد الله بن زيد بن عاصم: ١٧٨/١، ٧٣/٢
عبد الله بن سهل: ٣٩/٣
عبد الله بن شداد: ٤١٦/١
عبد الله الصنابحي: ٥٣٩/١
عبد الله بن عامر: ٢٣٣/١، ٨٨/٢، ٢٥٥/٣
عبد الله بن عباس: ٢٠٥/١، ٥١٤/١
عبد الله بن عبد الرحمن: ١٧٥/٢، ٢٥٣/٣
عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين: ٤٨/٣
عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة: ١٣٣/٢
عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن (أبرليلي): ٣٧/٣
عبد الله بن عبد الله بن عمر: ٤٨٠/١
عبد الله بن عبيد الله (ابن أبي مليكة): ٣٨٠/٢
عبد الله بن عتبة: ٥٣١/١، ٤٦٩/٢
عبد الله بن عثمان (أبو بكر الصديق): ٢٢٩/١
عبد الله بن عمر بن حفص: ٣١٦/٢
عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٢٤٠/١
عبد الله بن عمرو: ٤٨٨/١، ٤٦/٣، ٣٤٤/٣

عبد الله بن عمرو بن العاص: ٤٥٥/١
عبد الله بن عباس: ٢٨٢/٢، ٩٨/٣
عبد الله بن الفضل: ٤٧٦/٢
عبد الله بن قيس: ٥٠٩/١
عبد الله بن كعب: ٣٢٤/١
عبد الله بن مالك (ابن بُعينة): ٤٥٤/١
عبد الله بن محمد بن أبي بكر: ٣٨٤/٢
عبد الله بن محمد بن علي: ٢٨٥/٢، ٥٤٦/٢
عبد الله بن محيريز (أبو محيريز): ٥٠٣/٣
عبد الله بن مسعود (ابن مسعود): ٩/٢
عبد الله بن مطيع: ٣٤٠/٣
عبد الله بن واقد: ٦١٧/٢
عبد الله بن يزيد: ٥٤٣/١، ٣٩٩/٢
عبد الله السهمي (المطلب ابن أبي وداعة): ٤٨٧/١
عبد الحميد بن سهل: ٢٩٥/٣
عبد الملك بن أبي بكر: ٢٥٠/٢
عبد الملك بن عبد العزيز (ابن جُريح): ٣٠٤/١
عبد الملك بن مروان: ٩٦/٣
عبد الملك بن ميسرة: ٤٠٥/٣
عبيد: ٢٢٧/١
عبيد بن جريح: ٣٨١/٢
عبيد بن فيروز: ٦١٤/٢
عبيد الله بن عبد الله: ٢٥٣/١، ٣١٧/١
عبيد الله بن عمر: ٤١٣/١، ٤٨٢/٢
عبيد الله الحولاني: ٥٠٠/١
عبيد المثنى الثقفي (ابن السُّبُقي): ٢٩٥/١
عبيدة بن الجراح: ١٥٥/٢
عبيدة بن سفيان: ٦٣٢/٢

- حُتَيْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: ٣٣٤/٣
 عثمان بن أبي العاص: ٣٨٤/٣
 عثمان بن إسحاق: ١٢٥/٣
 عثمان بن طلحة: ٢٨٧/٢
 عوف بن مالك: ١٥٠/٢
 عروة بن أذينة: ١٦٤/٣
 عروة بن الزبير بن العوام: ١٦٦/١، ٢٥٨/١
 ٦٠٠/٢
 عطلة بن أبي رباح: ٢٠٥/١، ١٧/٢
 ٣٠٠/٢
 عطاء بن أبي مسلم الخراساني: ٥٦٤/١
 عطلة بن يزيد: ٢٥٢/١
 عطلة بن يسار: ١٢٢٩/١، ٢٩٤/١، ٥٢٢/١
 عفيف بن عمرو: ٤٥٥/١
 عتبة بن عمرو: ٧٠/٢
 عقيل بن أبي طالب: ٥١٢/١
 العلاء بن الحارث: ٥٧٣/١
 علاء بن عبد الرحمن: ٣٦٢/١
 علقمة بن أبي علقمة: ٣٣٧/١
 علقمة بن قيس: ٢٢٣/١
 علقمة بن وقاص: ٥١٣/٣
 علي بن أبي طالب: ٢١١/١، ٢٦١/١
 عمار بن ياسر: ٢١٩/١
 عمارة بن أكيمة (ابن أكيمة): ٤١٢/١
 عمارة بن صياد: ٦٢٣/٢
 عمر بن حصين: ١٣٩/٢
 عمر بن الخطاب: ١٩٤/١
 عمر بن قن: ٥٨٠/١
 عمر بن عبد العزيز: ١٠١/٣
 عمر بن عبد الله: ٣٨٣/٣
 عمرو بنت حزم: ٣٤٠/١
 عمرو بنت عبد الرحمن: ٣٠٨/١، ٢٢٥/٢
 عمرو بن الحارث: ٦١٤/٢
 عمرو بن حزم: ٨٢/٢، ٥/٣
 عمرو بن رافع: ٥٢٩/٣
 عمرو بن سليم الزدجاني: ٣٢/٢
 عمرو بن المشرك: ٥٩٣/٢
 عمرو بن شعيب: ٥٤٥/٢
 عمرو بن العاص: ٢٦٦/١
 عمرو بن عبد الله (أبو إسحاق السبيعي):
 ٢٩٢/١
 عمرو بن عبد الله: ٤٦٦/٣
 عمر بن عبيد بن معمر: ٢٦٠/١
 عمرو بن عبيد الله الأنصاري: ٢٨٤/٢
 عمرو بن مرة: ٣٩١/١
 عمير بن سعد: ٢١٩/١
 حمير مولى ابن عباس: ٢١٠/٢
 حمير بن أشقر: ٢٢١/٢
 حمير بن عامر (أبو الفراء): ٢٢٧/١
 حمير المجاشعي: ٥٥٣/٢
 عيسى بن أبي عيسى: ٥٨١/٢
 عيسى بن طلحة: ٤١٤/٢
 [غ]
 غيلان بن سلمة: ٤٦١/٢
 [ف]
 فاطمة بنت قيس: ٥٥٩/٢
 فاطمة بنت الوليد: ٦٠٢/٢
 الفريرة بنت مالك بن سنان: ٥٦٢/٢

فُضالة بن عبيد: ٥٧٨/٢

الفضيل بن عيس: ٣٨٩/٣

الفضيل بن غزوان: ٥٨٣/١

[ق]

قالبوس بن أبي خليان: ٢٢٠/١

القاسم بن محمد بن أبي بكر: ٣١٢/١

قيصة بن ذؤيب: ١٢٤/٣، ٤٧٠/٢

قنادة بن ذلمة: ١٩/٢

قداعة بن مطعون: ١٣٩/٢

القمعاق بن حكيم: ٣٣٤/١

قيس بن أبي حازم: ٢٢٥/١

قيس بن الربيع الأسدي: ٤٧٨/٢

[ك]

كبشة ابنة كعب بن مالك: ٣٤٦/١

كثير بن الصلت: ٢٧٦/٢

كريب مولى ابن عباس: ٥١٤/١

كعب بن عُجرة: ٤١٩/٢

كعب بن نافع (كعب الأحمري): ٤٥٥/١

٢٩/٢

كيسان بن سعيد القشيري: ١١٩/٢

[ل]

ليث بن أبي سليم: ١٢/١

[م]

مالك بن أبي عامر: ١٣٧١/١، ٦٠٤/١

مالك بن أوس: ٢٨٩/٣

مالك بن الحارث: ١٦/٢

المبارك بن فضالة: ٥٢/٢

معاذ بن جابر: ٣٠٦/١

مجمع بن يزيد: ٤٥٨/٢

محب بن الذبلي: ٥٨٨/١

مجلل العصبي: ٢١٢/١

محمد الباقر ابن زين العابدين: ٢٣٧/٢

محمد بن أبيان بن صلح: ٣٠٣/١

محمد بن إبراهيم: ٢٣٠/١، ٢٦٥/١

محمد بن أبي بكر: ٣٦٦/٢

محمد بن أبي بكر الطفي: ٢٤٤/٢

محمد بن قسي بكر بن عمرو: ١٢٩/٣

محمد بن جبير بن مطعم: ٦٤٢/١

محمد بن غازم (أبو معاوية المكشوف): ١٥/٢

محمد بن سيرين: ٣٩٢/٢

محمد بن عبد الرحمن (أبو بكر): ٣٦٧/١

محمد بن عبد الرحمن (أبو الرجال): ١٨٨/٣

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل: ٢٥٢/٢

محمد بن عبد الله بن أبي عتيق: ٥٢٢/٢

محمد بن عبد الله بن زيد: ٧٠/٢

محمد بن عجلان: ٤٣٠/١

محمد بن عتبة: ١٢٨/٢

محمد بن عني بن الحسين (أبو جعفر): ١٤/٢

محمد بن عمارة: ٨٤/٢

محمد بن عمرو بن عطاة: ٤٣٤/٣

محمد بن مسلم (ابن شهاب الزمري): ٦٥/١

محمد بن مسلم (أبو التميمي): ٤٦٧/٢

محمد بن المنكدر: ٢٣٠/١، ٥١١/١

محمد بن يحيى: ٥٨٢/٢

محمد بن يحيى بن خبان: ٣٤/٢

محمود بن ليث: ٣٢٤/١

مخرمة بن سليمان: ٥١٤/١

مرجانة مولاة عائشة: ٢٣٧/١

مروان بن الحكم: ١٧٧/٢

مسعر بن كدام: ٢١٩/١

المسور بن رفاع: ٥٤٣/٢

المسور بن مخرمة: ٢٩٦/٢

مصعب بن سعد: ١٩٧/١

المطلب بن عبد الله: ٤٩١/٣

معاذ بن جبل: ٥٢٨/١

معاذ بن عمرو بن سعيد: ٤٥٥/٣

معاوية بن أبي سفيان: ٢٣٠/٢، ٢٧٤/٢

مقل بن سنان: ٤٨٧/٢

المغيرة بن حكيم: ٤٨٤/١

المغيرة بن شعبة: ٢٧٦/١

المغيرة بن يقظم: ٥٨٣/١

المقلد بن عمرو الكندي: ٢٦٠/١

المنذر بن الزبير: ٥٢٦/٢

المنذر بن سعد بن المنذر (أبو حميد

الساقي): ٦٧/٢

منصور بن عبد الرحمن: ١٧٥/٣

منصور بن المعتمر: ٢١٧/١

موسى بن أبي نعيم: ٢٨٨/٣

موسى بن أبي عائشة: ٤١٦/١

موسى بن ميسرة: ٥٠١/١

ميمونة بنت الحارث: ٥٠٠/١

[ن]

نافع أبو عبد الله المدني: ٢٣٩/١

نافع بن مالك (أبو سهيل بن مالك): ٣٧١/١

نافع مولى أبي قتادة: ٣٣٠/٢

نُجَيع بن وهب: ٣٢٠/٢

النجاشي: ١١٩/٢

نجيح بن عبد الرحمن السُنيدي (أبو معشر):

٤٠/٢

النعمان بن بشير: ٦٠٢/١

نعيم بن عبد الله المجمر: ١٨٥/١

نُعيم المجمر: ٣٧٩/١

[هـ]

هزّال بن ذئاب: ٩٤/٣

هشام بن إسماعيل: ٢٥٧/٣

هشام بن عروة: ٢٥٨/١

هشيم بن بشير: ٥٣٥/٢

هند بنت أبي أمية (أم سلمة): ١٥٠/١

[و]

واقف الحضرمي: ٣٩٢/١

واسع بن حبان: ٣٤/٢

الوليد بن عبد الله بن صياد: ٤٩١/٣

وهب بن كيسان: ٢٢٨/١

[ي]

يحيى بن الجزار: ٥٦٨/٢

يحيى بن سعيد: ٢٣٣/١، ٢٦٥/١

٣٢٤/١، ٤٥٩/١، ٥٥٩/٢

يحيى بن المهلب (أبو كُثَيْبَة): ٢٢١/١

يرقأ مولى عمر بن الخطاب: ٥٣٢/١، ١٣٣/٣

يزيد بن زياد: ١٥٠/١

يزيد بن عبد الله: ٢٤٥/١

يزيد بن عبد الله: ١٣٢/٢

الاسم

الاسم

يزيد بن عبد الله بن قيسمة ٢٦٥/٣

يعقوب بن يراهمج ٢٩١/١

يزيد بن عبد الله بن 'يهاد' ٢١٣/٢

يعقوب بن زيد ٨٥/٣

يزيد بن 'لقعقاع' (أبو جعفر القاري): ٤٦٠/١

يعقوب المصلي ٢٦٧/٣

يزيد المدي (أبو مرة) ٥/٢

يعقوب بن مئة ٣١٠/٢

يسار بن ميم: ١٥٩/٣

يونس بن نسي إسحاق ١٥٩/٣



(٥)

فهرس المسائل الفقهية المجلد الأول

المسألة	الصفحة
(أبواب الصلاة)	
مواقيت الصلاة عند الفقهاء	١٥٧ - ١٥٤
اختلاف الفقهاء في الإسفار أو التغليس في صلاة الصبح واستدلالهم	١٦٢ - ١٦٤
لا يثبت النسخ بالاحتمال والاجتهاد ما لم يوجد نص صريح على ذلك ويتملر الجمع	١٦٣
الجمع بين النصوص مفذم على الترجيح على المذهب الرابع	١٦٣
مذاهب الفقهاء في تأخير صلاة العصر	١٧٥ - ١٧٦
حكم الاختصار على غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة في المذهب الحنفي	١٨٢
الوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل	١٨١ - ١٨٢
حكم الاستنار في الوضوء	١٨٣
مذاهب الفقهاء في حكم المضغفة والاستنار في الوضوء والغسل	١٨٤
مراد الإمام محمد بقوله: «ينهي»	١٨٤
حكم الإيتار في الامتجدار (= الاستنجا)	١٨٤
مذاهب الفقهاء في حكم الاستنجا	١٨٥
حكم تقديم غسل اليدين إلى الرسغين عند بداية الوضوء	١٨٩
لبي النوم القوي يُطلب بعده غسل اليدين؟	١٨٩
تلام الفقهاء في ذلك وفي حكم الغسل	١٨٩ - ١٩٠
لإجماع على وجوب الوضوء على النائم والمضطجع إذا غلب عليه النوم	١٩٠
ذا ذكر الشارع حكماً وعقبة بعلة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها	١٩١
ختلاف الحال بحسب عدم يقن التجاسة أو يقنها	١٩٢

تحقيق مسهب من الإمام الذكوري لي أن تارك السنة آثم وإن كان حو لم تارك	١٩٢ - ١٩٤
المواجب، وبينه والمراد بالمواجب في كلام الإمام محمد بن الحسن	١٩٥ - ١٩٦
الحاء أفضل من غيره في الاستحباب والتجمع بينهما أفضل	١٩٩
ذكر من كان يرى من السلف وأهل المنم الرضوة من من الذكر، ومن كان لا يراه	٢٢٨ و ٢٢٨
اختلاف أهل العلم في الرضوة مما عنت النار	٢٣٣
استحباب غسل اليدين بعد الفراغ من الأكل وعند بدئه	٢٣٥
استحباب جمع الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان بعضهم أكثر أكلاً	٢٣٦ - ٢٣٨
أحاديث الأمر بالوضوء مما عنت النار	
الأحاديث في طهارة الرجل والمرأة من إناء واحد، والأحاديث المعترضة، ثم بيان آراء الفقهاء	٢٤٢ - ٢٤٤
مذاهب أهل العلم في الذماء الخارجة من الجسم إذا كانت تنقض الوضوء أم لا	٢٤٧
أقوال أهل العلم في الراغف في الصلاة: هل ينبغي على ما قد صلى أم لا؟	٢٤٨
مذهب الحنفية في ذلك وأصله	٢٤٩ - ٢٥٠
متى يجوز للراغف أن يقتصر على الإيماء في صلاته؟	٢٥١
من أخرج من أنفه دماً لا يتنقض وضوؤه عند الجميع إلا مجاهداً	٢٥٢
أقوال أهل العلم في بول الصبي والصبية	٢٥٣
اختلاف أهل العلم في كيفية طهارة بول الصبي والصبية	٢٥٤ - ٢٥٥
غسل موضع المذي والوضوء منه	٢٦٣
مذاهب الفقهاء في طهارة مؤثر المسبح	٢٦٧
المذاهب الخمسة عشر في مقدار الماء الذي يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة	٢٦٩ - ٢٧١
طهارة ماء البحر	٢٧٤
جواز الاستعانة في الوضوء	٢٧٧
استحباب كبس صمغ الكمين من الثياب خاصة في الغزو	٢٧٧
جواز العمل الذي لا طول فيه أثناء الوضوء ولا يلزم منه استحبابه	٢٧٧
لا يُتظر الإمام وإن كان فاضلاً جداً إذا حوت قوات الوقت المختار	٢٧٧
نقل إجماع الفقهاء على عدم جواز المسح على الخفين إلا لمن لبسهما على طهارة	٢٨٠
اختلاف الفقهاء فيمن قدم في وضوئه غسل رجله وليس خفيه ثم أتى وضوئه هل يصح عليهما أم لا؟	٢٨٠

٢٨١	مسائلان في أئبر الحميم بعد شهارة الرجلين بحالف فيهما الشامية الأحناف
٢٨٢	حوار تزيق غرافص الوضوء خلافاً للملكية
٢٨٣	اختلاف الفقهاء فيما يسمح من الحميم
٢٨٤	توقيت المسح على الخفين في الحصر والسفر واختلاف الفقهاء وثلة ذلك
٢٨٥	الروايات عن الإمام مالك في مذهبه في المسح على الحميم
٢٨٨ و ٢٨٧	اختلاف الفقهاء في الاكتفاء بالمسح على العمامة والخمار
٢٩٠ - ٢٩٢	آراء الفقهاء في الوضوء ليس عليه حنابة إذا تردد أن ينام
٢٩٩ - ٣٠٠	من قال بوجوب غسل الجمعة
٣٠٧	هل يشترط اتصال غسل الجمعة بالذهاب إليها
٣١٠	الفصل للعيد سنة
٣١١	آراء الفقهاء في التيمم في الحصر
٣١٣	اعتناء الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت
٣١٣	حولز الإجماع في المكان الذي لا ماء فيه
٣١٣	شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج
٣١٤	جواز دخول الرجل على بنت وإن كان زوجها عندها إذا علم وصلا بذلك
٣١٥	لا يجب طلب الماء إذا بعد دخول الوقت
٣١٦ - ٣١٧	مذاهب الفقهاء في حدّ اليدين في التيمم
٣١٨	آراء الفقهاء فيما يجوز للرجل أن يباشره من امرأته الحائض
٣١٩ - ٣٢٠	مذاهب الفقهاء في الوقت الذي يعمل فيه نكاح إنسان زوجته بعد انقطاع حيضها
٣٢٣	لو وقع من الحائض بلا إيلاج لم يجب الغسل بالإجماع
٣٢٦	أقوال أهل العلم فيمر جامع ولم يتزل: هل عليه غسل؟
٣٢٨	أقوال أهل العلم في مفض الرجم للوضوء
٣٢٩	استحباب عدم الحياء في المسائل الشرعية
٣٣١	وجوب الغسل على المرأة إذا احتلمت
٣٣٣	هل تُردّ المرأة المسحاضة إلى عاندها أم إلى تمييزها؟
	الحلاف في غسل المستحاضة، ويبان أن مذهب الإمام محمد الوضوء لوقت كل صلاة
٣٣٤	
٣٣٥ - ٣٣٦	انظر مذهب غيره
٣٣٧ - ٣٣٨	لفوائد الفقهية لحديث: كان النساء يمتن إلى عائشة بالتلويح
٣٣٩	لأن النكاح المخرج من المرأة

٣٤٠	مذاهب الفقهاء في العسرة والكسرة: هل ذلك من الحيض أم لا؟
٣٤١	متى يجب نظر المرأة إلى الطهر؟
٣٤١	جواز طيب على من ابتدع أمراً ليس له أصل، والتبني على حسن الانتداء بالسلف
	جواز إخراج الشرح بالليل
٣٤١	جواز الاستدلال بنفي شيء مع عموم البلوى في زمن الصحابة على عدم كونه خيراً
٣٤٢	مسائل تتعلق بالحائض مجمع عليها
٣٤٤ - ٣٤٥	طهارة مؤثر الحائض والجنب، وطهارة فضل وضوءهما وضلعهما، ومن قل بذلك من أهل العلم
٣٤٨	الفوائد الفقهية لحديث الهرة
٣٤٨ - ٣٥٠	طهارة مؤثر الهرة وجواز شره والوضوء منه وأقوال السلف وأهل العلم الموافقة لذلك والمخالفة له
٣٥٠	أقوال فقهاء الحنفية في أن كراهة مؤثر الهرة تنزيهية
٣٥٤	إجابة المؤذن هل هي على سبيل الوجوب أم الاستحباب؟
٣٥٧	جواز التثويب للإعلام بالصلاة مع ذكر خلاف الإمام محمد لأبي يوسف
٣٥٧	جواز التوم بعد طلوع الصبح أحياناً
٣٥٨	أقوال الفقهاء في عدد التكبير والتشهد في الأذان
٣٦٢ - ٣٦١، ٣٥٩	زيادة (حي على خير العمل) في الأذان: حكمها والجواب على الأمر الوارد بها
٣٦٤	مذهب الشافعي أنه لا يجوز أن يتبدىء الصلاة لنفسه ثم يأتي بغيره فإن ذلك مفسد للصلاة
٣٦٤ و ٤٣٢	خلاف العلماء فيما يدرکه المصلي مع الإمام . هل هو أول صلاته أم آخرها؟
٣٦٥	الأنهي عن السرعة والمججلة إلى الصلاة، وعن الافتتاح والركوع قبل الوصول إلى الصف
٣٦٦	وبيان أن النهي ليس نهياً تحريماً بل إرشاد
٣٦٦	قول بعض السلف بالإسراع إلى الصلاة خلافاً لجمهور الفقهاء
٣٦٨ - ٣٧٠	كراهة التطوع في الصلاة إذا أقيم للصلاة المفروضة، واستثناء الحنفية وكنية سنة القصير من ذلك
٣٧٠	استحباب تسوية الصف في الصلاة خلافاً لابن حزم القائل بالوجوب
٣٧٢ - ٣٧٣	متى ينهض المصلون للصلاة أثناء الإقامة

- ٣٧٤ إجماع أهل العلم على أن السنة رفع اليدين عند افتتاح الصلاة
- ٣٧٥ استحباب رفع اليدين حذاء المتنكبين عند افتتاح الصلاة، وذكر من قال بالوجوب هل يكفي الإمام عند الرفع من الركوع به (سمع الله لمن حمده) أم يتبعها بقوله: (ربنا لك الحمد)؟ وثبوت الأخير بنون الواو وبالنون
- ٣٧٦ هل يقارن رفع اليدين للتكبير أم هو قبله أم بعده؟
- ٣٨٣ لا ترفع اليدين عند الحنفية في سائر الصلاة بعد تكبيرة الإحرام، ولكن لا يُفسد رفعهما الصلاة ويبان شذوذ رواية منسوبة لأبي حنيفة في ذلك
- ٣٨٤ مذهب الفقهاء في رفع اليدين بعد افتتاح الصلاة
- ٣٨٥ - ٣٨٤ الآثار من بعض الصحابة في عدم رفع اليدين عند الرفع والخفض، وبين ما لها وما عليها
- ٣٨٨ - ٣٨٥ مختار الإمام المكنوي في حكم الرفع عند الرفع والخفض
- ٣٨٨ أقوال أهل العلم في القراءة خلف الإمام وأدلتهم
- ٤٠٢ - ٤٠١ أقوال أهل العلم في قراءة الفاتحة في الصلاة
- ٤٠٦ مذهب الإمام محمد كذهب الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم القراءة خلف الإمام في الجهرية والسرية، ونخطة ملا القاري فيما نقله عن الإمام محمد
- ٤٠٨ الآثار المؤيدة لمذهب الحنفية في امتناع القراءة خلف الإمام
- ٤١٠ - ٤١٣ كثر الحنفية على أن القراءة خلف الإمام مكروه تحريماً وبالأغلب بعضهم فقال بفساد الصلاة، وتقد الإمام المكنوي لذلك
- ٤١٣ حقوق الإمام المكنوي في مسألة (القراءة خلف الإمام)، والبرأي الذي انتهى إليه عدم وجود معارض لأحاديث تجوز القراءة خلف الإمام مرطوعاً، وأجوبة الإمام المكنوي عما توهّم أنه معارض
- ٤٢٨ تعذيب بعباد الله ممنوع لما التهديد به غير ممنوع
- ٤٣٠ ن أدرك الجماعة بعد الركوع تابع الإمام ولا يُعتدّ من تلك الركعة شيء
- ٤٣٣ خلافاً للفقهاء في تفسير حديث: ومن أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة
- ٤٣٥ - ٤٣٦ يُعتدّ بركعة المسبوق ما لم يدرك الإمام قبل أن يرفع رأسه من الركوع، ويذكر من خالف ذلك من أهل العلم
- ٤٣٧ ثار والأقوال في الجمع بين أكثر من سورة في للركعة الواحدة
- ٤٣٨ - ٤٣٩

- ٤٣٩ جواز قراءة القرآن كله في ركعة واحدة
- ٤٤٠ لو قرأ بعد المأخوذة في الآخرين شيئاً من القرآن لا بأس به، ورد قول من قال
بوجوب سجود السهو بذلك
- ٤٤٠ - ٤٤١ يُخَيَّرُ المصلي - في المذهب الحنفي - في الآخرين بين القراءة والتسبيح
والسكوت، وبين الاختلاف في عود ذلك إلى «ظاهر الرواية»
- ٤٤٣ للجمهور بالقراءة في الصلاة فيما يُجهر فيه حسن ما لم يؤدي إلى إجهاد النفس،
وهو واجب في حالة الجماعة
- ٤٤٤ تستحب مقارنة الإمام في التأمين وهي المقارنة الوحيدة المستحبة في الصلاة،
وقال أهل الظاهر بالوجوب
- ٤٤٤ و ٤٤٤ اختلاف الرواية عن الإمام مالك في استحباب قول الإمام (آمين) بعد فاتحة
يسنّ الجمهور (آمين) في الصلاة الجهرية عند الجمهور، إلا الحنفية فمذهبهم
- ٤٤٥ الأسرار
- ٤٥١ احتجاج الإمامين مالك وأحمد بما ورد في حديث ذي الشبدين على جواز الكلام
لمصلحة الصلاة، ورد الإمام المكنزي
- ٤٥١ اتفاق أهل العلم على أن المصلي إذا تكلم متعمداً وهو يعلم أنه في صلاة ولم
يكن ذلك لإصلاح صلاته مفسداً لها إلا الأوزاعي، فانظر مذهبه وتضعيف
- ٤٥١ - ٤٥٢ الإمام المكنزي له ثم انظر اختلاف أهل العلم فيما سوى ذلك وأدلتهم
- ٤٥٤ الاختلاف بين أهل العلم في موضع سجود السهو
- ٤٥٦ - ٤٥٧ مذاهب أهل العلم في موضع سجود السهو
- ٤٥٧ و ٤٥٨ المراد بالشك في اصطلاح الفقهاء وفي اصطلاح الأصوليين، كما نقله الخفوي
في «حواشي الأنشاء والنظائر»
- ٤٥٨ - ٤٥٩ خلاف أهل العلم في المبطل بالشك في الصلاة: هل يني على اليقين أم على
التحري؟
- ٤٦١ نقل الإمام النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيرها في الصلاة،
ونقد ذلك من النووي
- ٤٦١ كراهة الالتفات في الصلاة
- ٤٦٣ طريقة وضع الكف اليمنى في الجلوس الأخير على الفخذ عند الأحناف
- ٤٦٤ اتفاق الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في تحوير الإشارة، والرد على بعض أصحاب
الفتاوى في قولهم بعدم الإشارة فضلاً عن كراهتها
- ٤٦٧ - ٤٦٨ حكم الدعاء في التشهد الأول

- تقرير المحافظ ابن عبد البر ثم ابن تيمية أن الاختلاف في التشهد والأذان والإقامة وعدد التكبير في الجنائز وفي الميادين ورفع عند الوكوع والرفع منه ونحو ذلك: كل اختلاف في مباح
- الأفضل عند الاحناف تشهد ابن مسعود، وعند الشافعية تشهد ابن عباس، وعند مالك تشهد ابن عمر
- عند الاحناف: القعود الأول واجب، والتشهد فيه واجب، والقعود الأخير فرض يستحب أن يستقبل المصلي في سجوده بأصابعه القبلة وأن تكون مضومة، وأن يرفع أصابعه مع رفع رأسه
- توضيح اللذان في السجود بحذاء المنكبين - وهو قول الشافعي ومن تبعه - أو الأيمن - وهو قول الحنفية - .
- هل يجوز الترتيب في جلوس الصلاة؟
- عنه الجلوس المستنونة في جلوس الصلاة، ويان اختلاف أهل العلم في ذلك حكم جلسة الإتمام في الصلاة
- يجوز - عند الشافعي - صلاة المفترض خلف المتفل وبالعكس
- اختلاف أهل العلم في المأمومين إذا صلى الإمام جالساً من مرض
- مذهب الإمام أبي حنيفة والقاسمي أبي يوسف، وتحطيق دقيق لمذهب الإمام محمد
- جواز صلاة المرأة في الدرع والخمار والأفضل أن يكون تحت الثوب متر
- جواز الصلاة في الثوب الواحد المتر للموعدة عند الجمهور
- جواز أمان المرأة عند الأكمة الأربعة
- وجوب متر ظهر قدم المرأة لأنه عورة ودليل ذلك
- اختلاف أهل العلم في صلاة الليل والنهار هل تكون مشى؟
- استحباب الاضطجاع بعد سنة الفجر عند الشافعي، وجوبه عند ابن حزم
- جواز نوم الرجل مع امرأته من غير موانعة بحضرة بعض محارمها وإن كان ممزراً
- استدلال النووي باستنفاذ النبي ﷺ في الليل من النوم وقراءته القرآن على جواز القراءة للمحدث، وقد ألتكنوي استنفاذه بهذا الحديث لأن نوم النبي ﷺ ليس بتناقض . . .
- استحباب قراءة خرائيم آل عمران عند القيام من النوم
- جواز قول سورة البقرة وسورة آل عمران ولا كراهة في ذلك كما مال إليه بعض المتقدمين

- ٥١٧ قبل العمل في الصلاة لا يفسدها ودليل ذلك من السنة
- ٥١٩ لا يكره الزيادة على ثمانين ركعات بحسب طائفة واحدة
- ٥٢٠ هل الأفضل صلاة الليل أربعاً بتحريمه واحدة أم مثنى؟
- ٥٢١ كيف تصلى الوتر
- من سبقه حدث في صلاة فلا بأس أن ينصرف ولا يتكلم فيتوضأ، واستدلال الإمام محمد لذلك بالحديث ونقد اللكنوي له من خمسة وجوه، ونقد الكاندهلوي له تعنيقاً من المعلق
- ٥٢٣ - ٥٢٥ إذا أحدث الإمام في الصلاة للعب للترصوء فلا بد له أن يستخلف وإلا فسدت صلاته وصلاة من اكتفى به. هذا في المذهب الحنفي
- ٥٢٤ هل الذكر أفضل أم الجهاد؟
- ٥٢٨ رد السلام في الصلاة يفسدها، وذكر من خالف
- ٥٢٩ و ٥٣١ أقول أهل العلم في الرد على السلام في الصلاة إشارة
- ٥٣٠ هل يجوز ابتداء التصلب بالسلام؟ وإذا سلم عليه هل يجب عليه الرد؟
- ٥٣٦ أين يقف الإمام في الصلاة؟
- ٥٣٥ الخلاف في قول ما يؤكل لحمه، والأقوال في المذهب الحنفي في بصره
- ٥٣٨ الخلاف في المراد بکراهة الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها
- ٥٣٩ ينهى نهي تحريم عن الصلاة وقت الشروق ووقت الغروب، ونهي كراهة وقت الزوال
- ٥٤١ اختلاف العلماء في نوع الصلاة المني عنها في أوقات الكراهة، وهل يترق يوم الجمعة عن سائر الأيام؟
- ٥٤٣ - ٥٤٢ حكم الإبراد بالصلاة
- ٥٤٥ و ٥٤٦ لا يسقط عن متعمد ترك الصلاة فرضه قياساً بالأولى عنى للنائم والناسي، وشنودة بعض أهل الظاهر عن الجمهور في ذلك
- ٥٥١ اختلاف أهل العلم في قضاء الفائتة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
- ٥٥٢ - ٥٥١ أعمار التخلف عن الجماعة
- ٥٥٢ اختلاف أهل العلم في كلام المؤذن أثناء الأذان
- يُستثنى من استحباب نافلة الصلاة في البيوت: ما يُشرع له التجميع كالترديد
- ٥٥٥ والمبدين وما يخص المسجد كالنحية
- ٥٥٨ عند الحنيفة: القصر في السفر عزيمة
- ٥٦٠ اختلاف أهل العلم في مسافة القصر وأدلتهم

- يقصر المسافر ولو دخل مصرًا من الأمصار طالما لم يعزم على الإقامة خمسة عشر يوماً عند الاختلاف ، ولو كان ذلك المصر وطنه الأصلي إذا كان هجره قول من قال من أهل العلم بأن من أجمع على إقامة أربعة أيام فإنه يتم أقوال أهل العلم في الجمع في السفر
- جواز الصلاة على الراحلة في السفر عند فقهاء الأمصار ولكن استحب أحمد وأبو حنيفة استقبال القبلة في الابتداء وأوجبه الشافعي ، وانظر في أي صلاة يجوز ذلك وفي أي سفر
- اختلاف أهل العلم في حكم صلاة الوتر هل تؤدي فتنافل في السفر هل تصلى للوتر في السفر على الراحلة أم على الأرض ؟
- إنما تذكر المصلي وهو مع الإمام أن عليه فائقة : يُمتد بصلاته مع الإمام ويقضي لفتي ذكر عند الشافعي ، ولا يمتد بها عند الأئمة الثلاثة لوجوب الترتيب يستثنى عند الحنفية في اشتراط الترتيب بين الفائقة والمعاذرة ما إذا خلق الوقت بالمعاصرة
- من قال : صَلَّيْتُ يُوَكَّلُ إلى قوله ليقول النبي عليه الصلاة والسلام فلك من أحد أصحابه
- هل يُعِيد من صَلَّى ثم أدرك الجماعة صلاته مرة ثانية ؟ وإيهما تجزئ عن الفرض ؟
- من أحضر له الطعام وأقيمت الصلاة بأيهما يبدأ ؟
- اختلاف أهل العلم في الصلاة بعد العصر يمنع المأخوذ من الأذان والتطبيب ولو لصلاة الجمعة حكم الأذان الذي زاده سيدينا عثمان رضي الله عنه
- اختلاف العلماء في السور التي يُقرأ بها في صلاة الجمعة أقوال أهل العلم في الكلام للمنعوع بخروج الإمام يوم الجمعة حكم الكلام حال خطبة الإمام ، واختلاف أهل العلم بذلك هل يجب الإتيان من الشروع في الخطبة أو من خروج الإمام ؟
- جواز فعل ما لا يَد منه والإمام يخطب استحباب الأكل من النَّسك
- جوز تسمية يوم الجمعة عيداً
- قوال أهل العلم في صلاة الجمعة فيما وقع العيد يوم الجمعة

- ٦١١ و ٦١٢ أقوال العلماء في الصلاة قبل وبعد صلاة العيد
 ٦١٥ رأي الفقهاء فيما يُقرأ من السرور في صلاة العيد
 ٦١٨ - ٦١٥ عدد التكبيرات في ركعتي العيد، ومذهب الحنفية في ذلك
 ٦٢٠ حكم صلاة التراويح والجماعة فيها
 ٦٢١ ابتداع من يظن أن الزيادة على إحدى عشرة ركعة في التراويح بدعة
 منذهب عمرو بن لوط أنه أن قيام رمضان في البيت ولا سيما في آخر الليل
 ٦٢٧ للفضل
 ٦٣٦ مذاهب أهل العلم في قنوت الفجر
 ٦٤٠ أقوال أهل العلم في الاعتطاج بعد ركعتي سنة الفجر
 ٦٤٦ تجوز قراءة القرآن كله في صلاة الرجل وحده أو في ركعة منها
 ٦٤٧ مذهب الحنفية أن صلاة الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بتسليم



فهرس المسائل الفقهية المجلد الثاني

الصفحة	المسألة
٥	جواز الوتر قبل النوم لمن لم يتعود الانتباه في الليل ولم يثق به
٦	مسألة نفخ الوتر وما ارتآه الإمام محمد فيها
٨	الأفضل عند الإمام محمد وسائر الحنفية صلاة الوتر على الأرض. وتحقيق مذهب عبد الله بن عمر في ذلك
١١	مذهب الإمام أبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن أفضلية صلاة الوتر قبل طلوع الفجر فإن طلع قبل أن يوتر فليوتر ولا يعتمد ذلك
١٢	مذهب الإمام محمد صلاة الوتر ثلاثاً متصلة من دون فصل بينها
٢١	عدد سجرات التلاوة وخلاف العلماء فيه وفي حكمها
٢٢ - ٢٣	مذهب مالك، والشافعي في القديم: أن عدد المسجرات إحدى عشرة ليس في المفصل منها شيء. بيان اختلاف الأدلة وماقتها
٢٣ - ٢٥	موضع سجدة سورة الحج، وخلاف الفقهاء في السجدة الثانية، والاختلاف في النقل عن ابن عباس في ذلك
٢٩ - ٣٠	حكم من يمر بين المصلي، وتفسير معنى: فليقاتله
٣١ - ٣٢	الجمع بين حديث: «لا يقطع الصلاة شيء» وما يفيد خلافه من الأحاديث، مع بيان اختلاف الفقهاء في هذا الباب
٣٣	لأمر بتحية المسجد أمر نذب بالإجماع سوى أهل الظاهر
٣٤	هل تقوت تحية المسجد بالجلوس؟
٣٥	جواز الاستناد إلى الكتبة لكن لا ينبغي لأحد أن يصلي مواجهاً غيره
٣٦	يت الانصراف عن النبي ﷺ بعد فراغه من الصلاة عن اليمين وعن الشمال، نعم الجمهور استحبوا الانصراف إلى اليمين لكونه أفضل
٣٧	ذهاب الفقهاء في استقبال القبلة واستنابارها عند قضاء الحاجة

- ٣٦ خلاف الفقهاء في المضي عليه : هل يقضي الصلاة أم لا ؟
- مذهب الإمام محمد أنه لا ينبغي للمريض أن يسجد على عود ولا شيء يرفع
إليه ويجعل سجوده أخفض من ركوعه
- ٤١ يحرم البزق في القبلة سواء كان في المسجد أم لا ، ولا سيما من المصلي
- ٤٢ سؤر الحائض وقرقها طاهر باتفاق
- ٤٣ حكم النامسح لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه ، ومثاله أهل قباء لأنهم
لم يؤمروا بالإعادة مع أن الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم
- ٤٧ مذهب الحنفية أن من تحزى القبلة فإخطاها لا يعيد الصلاة بخلاف ما لو صلى
بغير تحز لم يجز
- ٤٧ أجمع أهل العلم على نجاسة كل ما يخرج من الذكر سوى المني ففيه
الخلافاً . وقد سرد الإمام المكنوني القوال أهل العلم في المني
- ٤٩ النضح : مناه وحكمه عند أهل العلم
- ٥٠ من رأى في نومه أثر احتلام ولم يتذكر المنام وقد صلى فيه قبل ذلك يحمله على
آخر نومة ناسها ويعيد ما صلى بعدها
- ٥٠ أقوال أهل العلم في إعادة صلاة المأمومين الذين ضلوا خلف إمام صلى جنباً
ناسياً
- ٥١ - ٥١ خلاف أهل العلم فيمن ركع مفرداً عن الصف ثم مشى إليه
حكم جسر المعصر
- ٥٦ نكرو قراءة القرآن في الركوع والسجود
- ٥٦ دلالات حديث السيدة عائشة : «كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ويجهلي في
القبلة فإذا سجد خمزني . . . »
- ٥٩ مذهب الحنفية أن المرأة إذا حاذت الرجل أو تقدمت عليه وهما مشتركان في
صلاة واحدة فسدت صلاته
- ٦٠ اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف معتد
بها ، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح
- ٦٤ أقوال العلماء في وضع اليمنى على ظهر كف اليسرى ووضعا أثناء القيام في
الصلاة
- ٦٦ اختلاف العلماء في طريقة وضع اليد ، وفي موضع اليدين من البدن
- ٦٧ حكم قول المصلي في التشهد الأخير «وبارك . . . »
- ٦٨ - ٦٨ يخص الإمام رؤساء الناس بزيارتهم في مجالسهم ثانياً لهم
- ٧١

- لا يَسَنُّ عند الإمام أبي حنيفة صلاة خاصة بالاستسقاء، إلا أن السني حَقٌّ في
 ٧٥ «البنية» أن علم السنية لا يستلزم البدعة
- ٧٦ قول من قال بسنية صلاة الاستسقاء وأكلتهم
- الإمام محمد مع أبي يوسف والشافعي والجمهور في استحباب تحويل الرداء
 أثناء دعاء الاستسقاء بخلاف الإمام أبي حنيفة، وهل هو خاص بالإمام
 ٧٧ أم يشمل أيضاً المأمومين؟ انظر الخلاف
- ٨٢ قول من قال بجواز سجدة التلاوة بغير وضوء
- آراء أهل العلم في فقه حديثي طهارة ذيل الثوب اتمتدُر، وتحقيق الإمام
 ٨٥ - ٨٦ الكنوي في ذلك
- مذهب الحنفية في مقدار القدر الذي يعلق بالذيل ليُتوجَّب غسله، والإشارة إلى
 ٨٧ مذهب الإمام الشافعي
- عَدَّ الإمام الكنوي خمساً وأربعين نوعاً من أنواع الشهادة
 ٨٩ - ٩١
- (أبواب الجنائز)
- ٩٩ جمع أهل العلم على جواز غسل المرأة زوجها الميت، واختلفوا في العكس
- ٩٩ - ١٠٣ هل يجب للغسل من غسل الميت؟ انظر أقوال أهل العلم وأكلتهم
- ١٠٣ - ١١٤ خلافاً أهل العلم في تكفين الميت بالقميص والإزار
- ١٠٥ "يكره عند الشامية والحنفية تكفين الميت بأكثر من ثلاثة أثواب بشرط أن
 يكون وترّاً وإن كان الأفضل الاتصاف على الثلاث
- ١٠٦ لحب الحنفية استحباب الإسراع بالجنائز من غير عَنق
- فق العلماء على جواز الشئ أمام الجنائز وخلفها وشمالها وجنوبها، ولكن
 ١٠٧ - ١٠٨ اختلفوا في الأفضلية على مذاهب ...
- ١١٠ - ١١١ تحب العلماء في القيام للجنائز
- حقن مذهب الحنفية في حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز، ويان مذاهب
 ١١٢ - ١١٤ أهل العلم
- ١١٤ تتلاف المذاهب في الجهر والإسراء بالسلام في صلاة الجنائز
- حب الحنفية وغيرهم في الصلاة على الجنائز بعد صلاتي الصبح والعصر
 ١١٤ - ١١٥ مردعية الصلاة على الجنائز في المسجد وأدلة ذلك
- ١١٥ رد عند الحنفية الصلاة على الجنائز في المسجد وترجيح أنها كراهة تنزيه،
 ١١٦ ويان ما استدلوا به

- مذهب الحنفية أن لا وصوء على من حمل جسرة ولا من حنط ميتاً لو كُتِبَ
أو عملهُ، ويُذهب عند الجمهور الوضوء ١١٧
- حماهير العلماء اشتراطوا الطهارة لصحة الصلاة على الجنابة وخالف في ذلك
الشعبي وابن جرير الطبري ١١٨
- مذهب أهل العلم في التيمم بعبادة الجنابة فمن حاف مرقها إن هو ذهب متوضأ
ستعاب تكثير صفوف المصلين على الجنابة ١١٨ - ١١٩
- اختلاف العلماء في الصلاة على الميت الغالب
تجوز الصلاة على الجنابة ليلاً إذا حضرت وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليكثر
من يحضرها من دون مشقة ولا تكلف ١٢٠
- مذهب العلماء في عدد تكبيرات صلاة الجنابة ١٢١
- مذهب أهل العلم في الصلاة على المقبر ١٢٢
- مذهب العلماء في معنى تعذيب الميت بكاء أهله عليه، واختيار الإمام محمد
مذهب السيدة عائشة موافقاً للإمام أبي حنيفة ١٢٣ - ١٢٤
- رأى الإمام البيهقي في اتخاذ مسجد بحوار غير رجل صالح ينصه للتبرك لا
التعطيم ١٢٥
- أنهى عن الجلوس على الغير وتوسده والانعكاس عليه للتنزيه، وعمل بعض
الفلس محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه الإهانة ١٢٦
- ذكر من حمل النهي على التحريم وأدلتهم من أحاديث التوحيد ١٢٧
- (كتاب الزكاة)
- تحديد نصاب الزكاة في الذهب والفضة، وبيان أن الزكاة تحب في الذهب
والفضة بعد استبعاد الذهب وبقاء النصاب ١٢٨
- اختلاف أهل العلم في تقدير نصاب البرزخ والشمس على رأيي، وبيان أدلة
العريقين ١٢٩ - ١٣٠
- اختلاف الفقهاء فيما عساه مال استحققت فيه الزكاة فهل يضم إليه مالا استضافه
لم يبلغ النصاب ١٣١
- تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة ١٣٢
- بحوز إخراج زكاة للمال من غيره ١٣٣
- اختلاف العلماء في زكاة الحلي ١٣٤
- أولية القول بوجوب الزكاة في الحلي ١٣٥ - ١٣٦

- ١٤٢ اختلاف العلماء في الزكاة في مال النجم والنيمة
- ١٤٤ اختلاف أهل العلم فيما يؤخذ من الثمن من أموال تجارتهم
- ١٤٥ على من تُصوب الجزية؟
- ١٤٦ اختلاف أهل العلم في مقدار الجزية
- ١٤٧ - ١٤٨ حكم أخذ الجزية من المجهوس، والأثار الواردة في ذلك
- ١٥١ لا خلاف أنه ليس في رقبته العبيد صدقة إلا أن يشتروا للتجارة
- مذهب الإمام محمد في زكاة الخيل وخلافه لمذهب الإمام أبي حنيفة وبيان الأدلة
- ١٥١ مذهب الإمام محمد إخراج الزكاة من الفسل بمقدار العشر بشرط أن يبلغ خمسة أفرق وعند أبي حنيفة: في قليله وكثيره العشر
- ١٥٤ مذهب الإمام محمد أن المعدن لا يؤخذ منها إلا الزكاة بخلاف قول الإمام أبي حنيفة فعنده المعدن كالركاز يؤخذ من قليله وكثيره الخمس
- ١٥٧ جمهور الفقهاء - ومنهم الأئمة الأربعة - على أن في الركاز للخصى سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام، ويختلف المحدث البصري
- ١٥٨ لطيفة: روي في الركاز وفترى أهل العلم فيها
- ١٥٨ قال القاضي: لا يجوز العمل بما روي في المنام إذا كان مخالفاً لشرع النبي عليه الصلاة والسلام
- ١٥٨ نصاب البقر وما يجب فيه من الزكاة
- ١٦١ جمهور العلماء وفتاها الأصحاب على أن الكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته
- ١٦١ القاضي في سبيل الله يستحب له أن لا يأخذ شيئاً من الزكاة إذا كان له عنها غنى
- ١٦٣ يقدّر بفناء على الغزو، ولا يجوز أن يأخذ أكثر من قدر كفايته
- ١٦٣ حكم زكاة القطر ومقدارها
- ١٦٤ يستحب تعجيل زكاة الفطر قبل الفطر يوم أو يومين
- ١٦٦ مقدار النصاب في زكاة الزجر
- (أبواب الصيام)
- ١٦٧ الرجح أنه لا يكره إطلاق رمضان من دون ذكر شهر
- ١٦٨ يجب على الناس كفاية التمسك خلال رمضان يوم التسعة والعشرين من شعبان
- ١٦٨ - ١٦٩ أقوال أهل العلم في تفسير قوله ﷺ: «فقدروا له»
- ١٦٩ شروعية الأذان قبل الوقت في الصبح واختلاف العلماء في وقته

- أجوبة الحنفية القائلين بعلم جواز الأذان قبل الوقت مطلقاً ولو بالصبح عن
الأحاديث المثبتة
١٧٠ - ١٧١
- هل كفارة الجماع في رمضان خاصة بالجماع أم عامة في كل مفطر؟
المُجمِّع الناسي في رمضان لا كفارة عليه ولا قضاء ولا يفسد صومه
١٧٢ - ١٧٣
- مذهب المالكية التخيير بين خصال كفارة الجماع في رمضان، على خلاف قول
الجمهور
١٧٤
- قول من قال بعدم صحة صيام الجنب قبل ارتفاع الخلاف في هذه المسألة
١٧٨
- يجوز على الاتياد الجنبية ويحتج عليهم الاحتلام لأنه من تلاعب الشيطان وهم
منزّهون عنه
١٨٠
- اختلاف أهل العلم في قبلة الصائم وأجلتهم
١٨٦ و ١٩٠ - ١٩١
- أجمعوا على أن القبلة لا تكره لنفسها، وعلى أن من قبل وسليم فلا شيء عليه،
ولما إن لم يفسد صومه
١٨٨
- من قبل وهو صائم فأمضى فلا شيء عليه عند الحنفية والشافعية، وعليه التفضل
عند مالك، وعن أحمد يفطر
١٨٨
- اختلاف العلماء في الحجامة للصائم وأجلتهم
١٩٢ - ١٩٣
- من استقاء صوماً فسد صومه وعليه القضاء، ومن غلبه القيء فلا قضاء عليه
١٩٤ - ١٩٥
- فكر من قال من الصحابة والفقهاء بأن القطر في السفر حزيمة
١٩٥
- المسافر مخير بين الصوم والإفطار والصوم أفضل لمن قوي عليه عند الحنفية
والمالكية والشافعية، وقال أحمد والأوزاعي: القطر أفضل مطلقاً
١٩٧ - ١٩٨
- ملعب ابن عمر رضي الله عنهما ويجوز تنايع قضاء رمضان، ومذهب الجمهور
ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه
١٩٩
- الآثار عن السلف في هيئة قضاء رمضان
٢٠٠ - ٢٠١
- من أفطر في صوم تطرّع هل عليه قضاء؟
٢٠٢
- تججيل الإفطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما
٢٠٤
- هل يبادر الصائم عند تحقق الغروب بالإفطار لم يصلي المغرب أم المكس؟
٢٠٤ - ٢٠٥
- من أفطر ظناً غروب الشمس ثم علم أنها لم تنب أمسك بقية يومه وعليه القضاء
٢٠٦
- حكم الوصال في ملعب الفقهاء
٢٠٩
- يستحب فطر يوم عرفة للحاج وإن كان قوياً، فإن صامه لما حكمه؟
٢١١
- الأحاديث الواردة في فضل صيام يوم عرفة
٢١٠ - ٢١١
- صوم يوم عرفة لغير الحاج تطوع
٢١١

- ٢١٤ و ٢١٥ - ٢١٦ أقوال العلماء في صيام أيام التشريق
 ٢١٥ الأحاديث في النهي عن صيام أيام التشريق
 ٢١٦ - ٢١٧ يجزئ عند الاحتفال بنية صوم القرض أو النفل قبل نصف النهار
 لا يجوز عند الشافعية تأخير النية في صوم القرض إلى ما بعد طلوع الفجر.
 ٢١٧ - ٢١٨ وانظر مذهب الحنابلة والمالكية
 اتفق الفقهاء على أن صوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب واختلفوا في حكمه
 قول الإسلام
 ٢٢١ الأقوال في ليلة القدر
 ٢٢٢ تحقيق الإمام الذكوي أن الاعتكاف سنة على الكفاية لا على الأعيان
 ٢٢٤ متى يجوز للمعتكف الخروج من المسجد؟
 ٢٢٥ - ٢٢٦ هل يجب في سجود الصلاة السجود على الجهة والأنف معاً؟
 ٢٢٨

(كتاب الحج)

- ٢٣١ استتمال لزعم على القول المحقق
 ميقات ذات عرق لأهل العراق ليس منصوباً عليه وإنما محل إجماع، وصحح
 ٢٣٢ بعض أهل العلم أنه متصور
 ٢٣٣ ميقات للمكي ومن بمناء للحج والحرم وللعمرة الحل
 ٢٣٤ مذهب ابن عمر أن المتنوع مجاوزة للميقات خلافاً لا منع الإحرام قبله
 أهل العلم على رأيين بشأن الإحرام قبل الميقات: رأي بالكرهية ورأي بعدم
 ٢٣٤ الكراهية
 يحرم عند الجمهور مجاوزة المواقيت بغير إحرام لكن الشافعية خصوه بمن يريد
 ٢٣٥ أداء النسك والحضية خصوه
 ٢٣٦ من جاوز الميقات من غير إحرام وأعلمه ميقات آخر حل عليه دم؟
 الأفضل للمحرم أن يحرم عقب صلاة سنة الإحرام، وانظر اختلاف المذاهب
 ٢٣٨ و ٢٤٠ في ذلك
 التلبية هي التلبية المسأورة المروية عن النبي ﷺ وما زاد عليها فحسن وهو
 ملحق بالحنفية، وانظر تحقيق مذهب الإمام الشافعي وحجة من كره
 ٢٤٣ و ٢٤٤ أن ياد
 الآثار في أنواع من الصيغ الواردة عن بعض الصحابة في تلييتهم
 ٢٤٣ - ٢٤٤

- يجوز في عرفات للحاج التلبية والتكبير ولكن ثبت الحنة باستمرار التلبية إلى رمي الجمرة. وانظر مذاهب الفقهاء ٢٤٥ و ٢٤٨ و ٢٤٩
- كان النبي ﷺ يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم. ووردت بعض الآثار: متى يسمح الحجر. وهو مذهب الحنفية ٢٤٦ و ٢٥٠
- مذهب بعض أهل العلم أن الحاج يقطع التلبية إذا زالت الشمس يوم عرفة من فرغ من الحج وأراد أن يستمر هل يخرج إلى الميقات أو إلى التمتع للإحرام بالحسرة؟ ٢٤٧
- لا يُشَرع رفع الصوت بالتلبية للنسأ قال الإمام اللكتوي: فإن صوتهن عورة إلا أن يكون ضرورة ٢٥٠
- الأفضل للرجال رفع الصوت بالتلبية ٢٥٢
- مذاهب الفقهاء في المقاضاة بين طرق أداء الحج ٢٥٢ و ٢٥٩ و ٢٦٠
- اختلاف الفقهاء فيمن أهل بعمرة متى يحل؟ ٢٥٣
- مخالفة الحنفية للجمهور في القارن عليه طوالان وسميان ٢٥٥
- مذهب سيدنا عمر رضي الله عنه كراهة التمتع لما فيه من الترفه للحاج ٢٦٤
- مذهب الإمام محمد في المقاضاة بين الأفراد والتمتع والقران ٢٦٤
- مذاهب العلماء فيمن بعث للهدى إلى البيت الحرام وتحقق مذهب ابن عباس رضي الله عنهما وملعب الحنفية ٢٦٧ — ٢٦٨
- فليئن تشمل عند الحنفية الإبل والبقر ٢٦٩
- أقوال أهل العلم في الشق الذي يُشعر من البدنة، ويان من خالف في مشروعية الإضمار مع تحقيق مذهب أبي حنيفة ٢٧٠ و ٢٧٢
- يُستحب أن ينحر صاحب الهدي عليه يده في متى بعد رمي الجمرة ٢٧٠
- هل يُلحق البقر والنم بالإبل في الإضمار؟ ٢٧٢
- ملعب الجمهور استحباب التطيب عند إرادة الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ٢٧٤
- النقل عن السادة الصحابة عمر وعثمان وابن عمر أنهم عن التطيب للإحرام، والإجابة عن حديث مرفوع ظاهر يؤيد ملعبهم ٢٧٦ — ٢٧٨
- مخالفة الإمام محمد لشيخه الإمام أبي حنيفة في استحبابه التطيب للإحرام ٢٧٨
- أقوال الفقهاء فيمن أكل من هديه الذي عطف فذبحه ٢٧٩
- ملعب الإمام محمد فيمن عطف هديه قبل مجلّه ٢٨٢
- يُسَنّ اللعاب بالهدي إلى عرفات كالقليد والإضمار ٢٨٣

أقوال الفقهاء في تَجَلُّ ما يُتَدَّر من البُذْن والجَزَر

٢٨٣ — ٢٨٤

٢٨٥ — ٢٨٦

٢٨٦ — ٢٨٧

أقوال أهل العلم في الاشتراك في النحر

٢٨٧ — ٢٨٨ — ٢٨٩

اختلاف في الفقهاء في حكم ركوب البُذْن المهداة رحل المتاع عليها

و ٢٩٠

٢٩١

مذهب الحنفية فيمن يخلق شعره أو يقصره أو يمتنه أو يقلم أو قفله أو يقطن القمل

٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٤

أقوال الفقهاء في الوجامة للمحرم

٢٩٣ و ٢٩٤

هل يجوز أن يغطي المحرم والمحرمه وجهيهما؟

٢٩٤

لا يجوز تغطية الرأس إجماعاً

٢٩٧ و ٢٩٨

يجوز السلام على المظهر في حال طهارته بخلاف من هو جالس على الحدث

يجوز للمحرم أن يكتسل ويغسل رأسه وأن يمس اليد على شعره بحيث لا يتلف

شعره، واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسمه من الجنابة

بل هو واجب عليه

٢٩٨

اختسار المحرم للثوبه جازئ بلا كراهة

٢٩٩

يجوز عند الشافعي غسل رأسه بالصدر والخصفي بحيث لا يتك شعره ولا فدية

عليه

٢٩٩

انظر مذاهب الفقهاء الآخرين وانمزو إلى الشافعي عكس ما تقدم

٣٠٠

صلح جواز لبس المخطط من القميص وغيره مخصوص بالرجال، وأما للمرأة

فيجوز لها جميع ذلك

٣٠٢

المحرم القادر على لبس العلين هل يقطع الخفين؟ وإن فعل هل عليه فدية؟

٣٠٣

يحرم على المحرم الثوب المصبوغ بالورس والزعفران وما غس معامها مما

يُقصد به الطيب ويكره الثوب المصبوغ بغير طيب

٣٠٣

اتفق الجمهور على أن من لم يجد نعلين قطع خفيه وجوباً بحيث ينكشف

٣٠٣

الكعب وعدم جواز لبس الساتر له، وخالف الإمام أحمد

يُستحب للعلماء التجنب عن مواضع القتهم، كما ينبغي لهم ترك المباح الذي

يحتمل الفتنة

٣٠٥

هل يجوز لبس المصبوغ إذا غسله وأغلب ريحه؟

٣٠٦

حكم لبس الرجال المصفر والمزعفر في حالة الإحرام وغيرها

٣٠٦ — ٣٠٧ — ٣٠٩

كيف تتجنب المرأة المحرمه لو احتاجت لذلك؟

٣٠٧

من لبس مخبطاً وهو محرم جاهلاً أو ناسياً، هل عليه فدية؟ وكيف ينزعه؟

٣٠٨

- الأحاديث الواردة في أنواع الدواب التي يجوز للمحرم قتلها، وما قاس عليها
 ٣٠٩ - ٣١٠ الفقهاء من أنواع أخرى
- ٣١٢ وقت الوقوف بعرفة يمتد من زوال يوم عرفة إلى صبح يوم النحر
 ٣١٤ من فاته الوقوف بعرفة ماذا عليه؟
- ٣١٥ - ٣١٦ أقوال أهل العلم في نزع المحرم الخلعمة والفرد من حسد غيره
 ٣١٨ هل يُكره لئس المطفة والهميان للمحرم؟
- ٣١٩ يجوز للمحرم حلق حسه بشرط أن يكون رقيق ولا يتلف شعراً
 ٣٢٠ يُدب الإيدان لحضور محسن عقد الزواج
- لا يحذر للمحرم أن يتكح نفسه ولا يتكح لغيره ولا أن يخطب، وإن تكح وذ
 تكحه فسخ بغير طلاق عند الشافعية، ويُفسخ بطلقة احتياطاً عند
 الماتكية. أما أهل مكة وأهل العراق فاحازوا نكاح المحرم
 ٣٢١ - ٣٢٢ استدلال المجورين لنكاح المحرم وأجوبة المذاهب
- ٣٢٢ انجماع ودواحيه محرم على المحرم عند الحنفية وإن أجازوا عقد النكاح
 ٣٢٥ صلاة ركعتي الطواف واجبة عند الأحناف
- ٣٢٥ - ٣٢٧ هل يكره الطواف وركعتاه بعد الصبح والعصر؟
 يكره عند الأحناف الوافل قبل صلاة المغرب بعد الغروب لكونه مؤدياً إلى تأخير
 المغرب
- ٣٢٦ الإجابة على إشكال مجاوره المبقات من دون إحرام
- ٣٢٦ الحمار الوحشي حلال بالإجماع ولو صار أهلياً يوصح عليه الإكاف
- ٣٢٦ لا يجوز للمحرم الدلالة على الصيد ولا الإعانة عليه بوجه من الوجوه
- ٣٢٦ الجراد حلال بالإجماع من غير دبح. وهل الجراد بحري أو بري؟ وهل يجب
 على المحرم به الجراء؟
- ٣٢٣ و٣٢٤ - ٣٣٥ اختلاف أهل العلم على ثلاثة أقوال فيما يتعلق بأكل المحرم لحم الصيد الذي
 صاده حلال
- ٣٢٦ - ٣٢٧ دبح المحرم للصيد بحرمة عليه وعلى غيره
- ٣٢٧ نحوز للعمرة في أشهر الحج دون أن يعقها حج وليس على المعتزدم منع
- ٣٢٨ منع عمر وعثمان ومعوية من التمتع ومخالفة غيرهم من الصحابة لهم
- ٣٢٩ مذهب الإمام محمد أن قرآن أفضل لأن فيه جمعاً بين التمسكين في إحرام
 واحد
- ٣٤٠ كم مرة احتصر النبي ﷺ؟
- ٣٤٠

- ٣٤١ ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت
- ٣٤٢ اختلاف الصحابة والفقهاء في جواز صيام أيام منى لمن لم يجد هلي تمتنع
- ٣٤٣ من اعتمر في أشهر الحج ثم عاد إلى أهله ثم حج ليس بمتنع
- ٣٤٤ مذاهب الفقهاء في نوع سنة الرَّمْل في الطواف
- ٣٤٤ المرأة لا ترمل بالإجماع لكونه منافياً للستر
- ٣٤٦ ميقات المكي ومن فرغ من الحج إن أراد أن يحرم بعمره: للحجِّل ويخصه بعض الفقهاء بالتمتع
- ٣٤٦ الرَّمْل واجب عند الاختلاف على أهل مكة وغيرهم
- ٣٤٧ تقصير الشعر بعد الفراغ من النسك يتعين في حق المرأة ويجوز في حق الرجل وإن كان الحلق أفضل بالنسبة إليه
- ٣٤٩ الاختلاف في تفسير ما استيسر من الهدي وأن الجمهور على أنه شاة وهو أعناه أقوال أهل العلم فيمن أراد أن يدخل مكة المكرمة: هل يلزمه الإحرام ولو لم يرد الحج أو العمرة؟
- ٣٥١ من كان دون الميقات وأراد أن يتجاوزه لكن لم يرد دخول مكة المكرمة فلا إحرام عليه بلا خلاف
- ٣٥١ مذهب سيئنا عمر ومن وافقه من الفقهاء في الحالات التي يجب فيها الحلق، وانظر مذهب الحسن البصري والنخعي
- ٣٥٢ و ٣٥٤ يستحب لمن ضُفِّر شعره أن يحلقه عند التمثيل والتقصير يجزئ
- ٣٥٣ يستحب عند الحلق في الحج أو العمرة الأخذ من الشارب واللحية إن زالت
- ٣٥٤ على القدر المسمون وهو القبضة
- ٣٥٤ - ٣٥٥ انظر في تعليق المذكور تقي الدين نقلاً عن أوجز المالك أقوال الفقهاء في الأخط مما طلق من اللحية
- ٣٥٥ الأخذ من الشارب هو السنة دون الحلق بل قيل: إن الحلق بدعة
- ٣٥٥ المرأة الحائض أو النساء لها أن تهمل بحج أو عمرة ولكن تمتنع عن عدة أمور وهي كل ما يشترط له الطهارة أو يتطلب دخول مسجد
- ٣٥٥ السعي متوقف على وجود طواف قبله وإذا لم يسجد
- ٣٥٧ سَوَّق الهدي سنة لمريد الحج والعمرة
- ٣٥٨ هل القلون يطوف طوائين ويسعى سبعين أم يُجزئ طواف وسعي واحد؟

- الحائض تعمل كل المناسك غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر، وإن كانت
أحرمت بعيرة وشاغت فوت الحج فعند الحنفية تعزم بالحج وتفسخ
العمرة ثم تقضيها بعد فراغها من الحج وتذبح ما استيسر من الهدي
المرأة إن حاضت قبل طواف الإفاضة لا ترجع حتى تطهر لتطوف ذلك الطواف،
وإن حاضت بعده فلا بأس بأن تنفر قبل أن تطوف طواف الضحى
لا يكفي عن النية مجرد القول اللهم إني أريد الحج والعمرة
المرأة إن حاضت أو نفست قبل الإحرام لا يمنعها ذلك من الاغتسال ثم الإحرام
المرأة المستحاضة تنضأ وتستمر بثوب ثم تطوف وتصنع ما يصنع المظاهرة
الغسل لمحصل مكة مستحب عند جميع العلماء إلا أنه ليس في تركه فدية،
ويجزي له البضوء عند أكثرهم
اختلاف أهل العلم في حكم السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتبر
السنن المتعلقة بالسعي بين الصفا والمروة
يستحب للنساء الطواف متباعدات عن الرجال
يجوز للطواف راكباً يعذر، فإن كان بغير عذر جاز بلا كراهة لكنه خلاف الأولى
أو بكراهة قولان للشافعية، وعند أبي حنيفة ومالك المني واجب فإن
تركه بغير عذر فعليه دم
يجوز إدخال الدابة في المسجد إذا أمن التلويح
ارتفع الخلاف في سعي جميع أركان البيت المعظم وأجمع أهل العلم على أنه
لا يفسد إلا الركعتان اليمانيان
جواز ترك ما هو صواب خوفاً وقوع مضيق أشد من
الخلاف في كون النسبي ~~مكروه~~ داخل الكعبة أم لا
مذهب الحنفية: استحباب الصلاة داخل الكعبة وأنها ليست من مناسك الحج
يجوز حج المرأة عن الرجل وكذا العكس ولم يشر أقوال الفقهاء فيما يناب عنه
في الحج
يستحب يوم التروية الذهاب إلى منى والصلاة فيها الظهر والعصر والمغرب
والعشاء وصبح يوم عرفة ثم الخروج بعد طلوع الشمس إلى عرفة
يستحب العمل في عرفة للوقوف بعرفة
مذهب الحنفية وجوب تأخير المعبر لصلاتها مع العشاء جمع تأخير في مزدلفة
وإن ذهب تصف الليل ودخل وقت الكراهة، ومذهب الشافعية
الاستحباب فحسب

- الأقوال لدى أهل العلم في الأذان والإقامة لجميع التأخير في مؤلفاته، وجميع التقديم في حرفة
- ٤٠١ - ٤٠٢ أقوال أهل العلم فيما يحل لمن رمى جمرة العقبة ثم حلق أو قصر
- ٤٠٣ - ٤٠٤ يتعمد رمي جمرة العقبة من بطن الوادي ويجوز من حيث تيسر
- ٤٠٦ الرخص لأصحاب الأعداء بالنسبة للمبيت بمنى والرمي
- ٤٠٧ - ٤٠٨ الرمي يوم النحر يبدأ من منتصف ليلته عند الشالعية، وبعد طلوع الفجر عند الأحناف
- ٤٠٨ مذهب الإمام محمد جواز جمع رمي جملتين يومين في يوم ولا كفارة ولو كان يغير
- ٤٠٩ - ٤٠٨ عن ذلك أنه يكره حيثئذ، وعند الإمام أبي حنيفة فيه دم
- ٤١٠ عند الشافعي ومالك: رمي يوم النحر الأفضل فيه الركوب وفي غيره المشي،
- ٤١٠ وقال آخرون: الأفضل المشي في الكل
- ٤١٠ يستحب التكبير عند رمي كل حصاة ولا شيء بركه إلا عند الثوري
- يستحب الوقوف طويلاً عند الجمرتين الأوليين للذكر والدعاء ولا يقف عند جمرة العقبة
- ٤١١ رمي الجمل في أيام التشريق الثلاثة يبدأ بعد الزوال ويصح عند الإمام
- ٤١٢ أبي حنيفة قبل الزوال مع الكراهة خلافاً للمصاحين
- المبيت بمنى واجب عند الجمهور حتى يجب فلدن يتركه إلا من ضرورة، وعند
- ٤١٣ الاحتلاف سنة يكره تركها ولا يجب به شيء
- الأسئلة التي سئلها رسول الله ﷺ يوم النحر عام حجة الوداع وهو يجيب: الفصل
- ٤١٤ - ٤١٥ ولا حرج
- يُسَنُّ عند الجمهور ترتيب الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ثم
- السعي يوم النحر عند الجمهور ولا شيء بتركه. وانظر رأي الإسلاميين
- مالك وأبي حنيفة
- ٤١٥ لخصال التي أوجب فيها الإمام أبو حنيفة للدم
- ٤١٧ اختلاف الفقهاء في المثل لما جدد في حالة الإحرام
- ٤١٨ من اضطر إلى حلق رأسه وهو محرم: ماذا عليه؟
- ٤٢٠ رخص بإرسال الضعفة والصبيان إلى منى في ليلة العيد من مؤلفاته قبل أن ينفذ
- المحتاج منها. وانظر أقوال الفقهاء في وقت رميهم.
- ٤٢١ - ٤٢٢ استحباب التصديق بجلال الدين ويحكمها وأن لا يعطى الجزاء من ذلك شيئاً ولا
- ٤٢٤ - ٤٢٥ من لحومها عن أجزائه ولا يمس بالتصديق عليه إن كان فقيراً

- ٤٢٥ - ٤٢٦ أقوال أهل العلم في تفسير الإحصار
- ٤٢٧ خلاف العلماء في مكة ذبح المُحْصَر
- ٤٢٨ - ٤٢٩ مذهب الحنفية والمالكية أن المحرم إذا مات 'نقطع عنه الإحرام ويُحْضَرُ رأسه ووجهه'. انظر أدلة هذا المذهب ومخالفة الشافعية
- ٤٣٠ من أدرك الوقوف في عرفة ولو في جزء من ليلة المزدلفة لم يَفْتَهُ الحج. وانظر خلاف المالكية والحنفية في أنهما الأصل: الليل أم النهار؟
- الأفضل للحاج أن يبيت بمنى ليلة الثالث عشر من ذي الحجة ويومي نهار ذلك اليوم، وإن لم يفر نيل، يُقْرَب من يوم الثاني عشر يكره له ذلك، فإن فر في الليل لا شيء عليه وقد أساء عند الإمام محمد ومخالفة أبو حنيفة والأئمة الثلاثة
- ٤٣١ يجوز الرمي في الليالي كالأيام اتفاقاً
- ٤٣٢ يُنْدَب الحلق أو التقصير في منى ثم طواف الإفاضة والآن فيجوز الحلق والتقصير في غير منى في الحرم اتفاقاً ومخالفة الترتيب
- ٤٣٣ من جامع زوجته بعد الرمي وقبل طواف الإفاضة عليه ألا يذبح بذية ومن جامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه واختلف الشافعية والحنفية فيما عليه
- ٤٣٤ من جامع بعد الوقوف وقبل الرمي يوم النحر فسد حجه عند الشافعي ومالك وأحمد دون الإمام أبي حنيفة
- ٤٣٥ - ٤٣٦ يُنْدَب لمن بمكة أن يهل إذا رأى هلال ذي الحجة، ولا بأس بالتأخير إلى يوم التروية ولكن التعجيل أفضل لمن ملك نفسه
- ٤٣٦ يستحب لأهل المدينة المنورة ومن يمر بها أن يتزل بذي الحليفة ذهاباً وإياباً
- مذهب الحنفية أن طواف الضُّحَى (الدَّوَاع) واجب يجب بتركه الدم. وانظر المذاهب الأخرى
- ٤٣٧ يكره للمرأة إذا أرادت أن تتحلَّ أن تمتشط قبل التقصير ولا تقصر حتى تحمر.
- ٤٣٨ - ٤٣٩ وهذا الترتيب واجب في حق القارئة والتمتعة لا للمفردة
- ٤٤٠ - ٤٤١ اختلاف الفقهاء في منية التزول بالمحْصَب، وفي قدره
- ٤٤٢ الأفضل لمن أحرم من مكة أن لا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من منى
- ٤٤٥ هل يجوز دخول مكة المكرمة من دون إحرام؟

(كتاب النكاح)

لا حق للسراري وأمهات الأولاد في القسمة

يجوز تخيير الروبة الجديدة الثيب بين الثلاث بلا قضاء والمبيع مع القضاء وإليه ذهب الجمهور والشافعي وأحمد وخالف الإمام مالك والحنفية، فانظر مذهبيهما وأدلتهم.

٤٤٩ - ٤٥٠ و ٤٥٦

٤٥٣

لا بد في النكاح من المهر واختفوا في تقديره

٤٥٣

الولاية مندوبة عند الجمهور وقتها - على الأشهر - بعد الدخول

أغنى المهر عند الأحناف عشرة دراهم ما تقطع فيه اليد وأدلتهم ونقد الإمام اللكتوي لها. وانظر أثر المهر عند غيرهم من الفقهاء.

٤٥١ - ٤٥٥

٤٥٥

لا يجوز الجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها لأن نكاحها معاً بطل نكاحهما وإم مرتباً بطل نكاح الثانية.

٤٥٦

يجوز نكاح حُبلى من زنا لكن يحرم وطؤها ما لم تضع إلا إذا نكحها الزاني نفسه

٤٥٧

لا يجوز خطبة الرجل على خطبة أخيه ومحل ذلك إنما هو بعد الركون والأفلا والجمهور على أن ذلك للعلمي والمسلم.

٤٥٩ و ٤٦٠

من زرع ابنته الثيب وهي كارهة زنا نكاحها والكره البالغة مثل الثيب عند الأحناف

٤٦١

مذهب الإمام محمد والجمهور أن من أسلم ونحوه أكثر من عشر نسوة يختار منهن أربعاً ويفارق ما بقي، وقال الإمام أبو حنيفة والنخعي: نكاح الأربعة الأولك جائز ونكاح من بقي باطل.

٤٦٤

من كان عنده أربع زوجات وطلق واحدة منهن فمتى يجوز له العقد على أخرى؟ هل تقوم الخلوة الصحيحة مقام الدخول في استحقاق الزوجة مهرها كاملاً إذا طلقها زوجها بعد ذلك؟

٤٦٣ - ٤٦٤

٤٦٦

حكم نكاح الشغار وأثره

٤٦٨

لا يجوز نكاح السر وهو ما لم تكمل الشهادة عليه. انظر كلام الإمام محمد في واختلاف الفقهاء في الشهادة المشروطة

٤٦٩

إجازة سيدنا عمر - وهو مذهب الحنفية - النكاح بشهادة رجل وامرأتين لا يجوز الجمع في ملك اليمين بين المرأة وابنتها ولا بين الميعة وأختها كالتحرار، ولكن يجوز الجمع بين عدد من الإماء دون التقييد بتوزيع بخلاف الحرار

٤٧٣

إن عجز الرجل عن الاتصال بزوجه فعنة فيه يضرب له أجل سنة، فإن استمر عجزه خبرها، وإن كان مجبراً فشق بينهما القاضي إن طلبه

٤٧٣ - ٤٧٤

- مذهب الإمام محمد أن العلة التي بنيت بها التحجير للمرأة إما المنة أو الحب في
 ٤٧٥ للزوج دون سواهما إلا إذا كان بروجها علة أخرى لا تشمل
 إن لذي من أجل لئلا لعلة المنة له فصل بروجته أثناء السنة فكيف ثبت
 ٤٧٥ دخوله؟
- اختلاف الفقهاء في تفسير الآية
 ٤٧٧ لا يجوز عند الحنفية تزويج البكر البالغة بدون رضاها، وعدم التمسكية بحوز
 للآب والجد تزويج الكثر غير رضاها صغيرة أو كبيرة، وفي النيب
 ٤٧٩ لا يجوز إلا برضاها.
- انظر مذاهب الفقهاء في اشتراط الولي في زواج المرأة
 ٤٨١ من توفي زوجها ولم يكن قد سمي لها صداقاً ليس لها صداق وعليها العدة ولها
 ميراث. وخالف الحنفية فانظر خلافهم.
- ٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥
 من مات عنها زوجها فتزوجها آخر في عدتها فإن لم يكن دخل بها فُرّق بينهما
 تكمل عدتها من الأول. وإن دخل بها فُرّق بينهما وثبت لها صداقها،
 وهل تحرم عليه على التأنيد أم يجوز أن يتزوجها الآخر بعد فراقها من
 ٤٩١ - ٤٩٣ عدة الأول.
- من توفي عنها زوجها ثم تزوجها آخر بعد فراقها من عدة الوفاة فولدت لأقل من
 ٤٩٤ - ٤٩٥ ستة أشهر: فما حكمها؟
- ٤٩٥ و٤٩٩ و٥٠٠
 اختلاف الصحابة في حكم العزل. وانظر آراء الفقهاء في ذلك.
- أجمع أهل العلم على عدم جواز العزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها واختلفوا في
 ٤٩٥ تعليل ذلك
- حكم إسقاط الطلقة واختلاف الفقهاء المبيحين في المدة التي يساح أثناءها
 ٤٩٦ الإسقاط
- لا يُشترط إذن الأمة في العزل، والخلاف في اشتراط إذن سيد الأمة المروجة
 ٥٠٠ أو إذنها في عزل زوجها عنها
- يجوز للسيد بيع ولو المجذبة للموطمة له، إلا إذا حصنها ولم يدغها فتخرج فلا
 ٥٠٢ يجوز له ذلك ديانة لا قضاء.
- (كتاب الطلاق)
- طلاق المنة أن تطلق المرأة قبل يئنها في ظهر من غير جماع
 ٥٠٤ جمهور الفقهاء على وقوع الطلاق البدعي مع الإثم ولا يحالف في وقوعه إلا
 ٥٠٥ أهل البدع والجهل

- اختلاف الفقهاء في الأمر بمراجعة المطلقة في حيضها: هل هو للوجوب أو للاستحباب؟ وهل له بعد المراجعة أن يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة مباشرة أو في الذي يليه؟
 ٥٠٥ و ٥٠٦
- أحد أدلة الشافعية على أن عدة المطلقة ثلاثة أشهر وثلاثة من الإمام الطحاوي
 ٥٠٦
- اختلاف الفقهاء في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أو بالنساء، أما العدة فمعتبرة بالنساء اتفاقاً
 ٥٠٨ و ٥١٠
- استدلال الحنفية من قول الله تعالى: ﴿فَطْلُقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ على أن الطلاق معتبر بالنساء كالمدينة، فانظره لزماً.
 ٥١٠
- عدة المطلقة المبتونة والرجعية والمتوفى عنها زوجها: في بيت زوجها، وعند الحنفية: المطلقة المبتونة والرجعية لا يجوز لهما الخروج ليلاً ولا نهاراً بخلاف المتوفى عنها زوجها فيجوز أن تخرج نهاراً. وانظر مذاهب أهل العلم الآخرين.
 ٥١١ و ٥١٢
- ليس للسيد أن يطلق زوجته عبده منه وليس له إذا زوج جاريته عبده أن يطلقها هل للمرأة أن تخالف زوجها ماكره ما أخذته منه؟ وانظر تفريق الحنفية فيما إذا كان النشوز قبله أو قبلها.
 ٥١٣ و ٥١٥
- اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً بائناً أم رجعيّاً أم فسخاً؟
 ٥١٧
- اختلاف الفقهاء فيما لو علق الطلاق على زواجه بامرأة يقع عند الحنفية الظاهر المعلق على الزواج كما يقع الطلاق المعلق، فيكون مظاهراً إذا تزوجها فلا يقربها حتى يكفر
 ٥١٨ - ٥١٩
- المرأة التي يطلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين فتزوج زوجاً ثم يتزوجها الأول: فهل تكون على ما بقي من طلاقها أم يملك عليها ثلاث تطليقات جديدة؟
 ٥٢١ - ٥٢٢
- اختلاف الفقهاء في نوع الطلقة فيما أقدمت امرأة فوض إليها زوجها أمر طلاقها فطلقت نفسها من زوجها.
 ٥٢٣ - ٥٢٤
- ذا غيرت المرأة فاختارت زوجها فليس بطلاق، وإن اختارت نفسها فهو على ما نوى الزوج.
 ٥٢٨ و ٥٢٩
- مذهب الأئمة الأربعة والجمهور أن من طلق زوجته الأمة فابنت طلاقها ثم اشتراها: لا تعمل له حتى تنكح زوجاً غيره.
 ٥٢٧
- أمة زوجة عبد إذا أعتقت كان لها الخيار إن شاءت بقيت عنده وإن شاءت فأرقته. واشترط الفقهاء لهذا الخيار عدة شروط.
 ٥٣٠
- ٥٣٢

- ٥٣٣ انظر الأقوال الأحد عشر في طلاق المريض .
- ٥٣٦ جمهور أهل العلم على أن المتوفى عنها زوجها والمطلقة الحامل تنقض عتقها بوضع الحمل .
- ٥٣٨ اختلاف الفقهاء في تفسير الإبراء
- اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يقرب زوجته أقل من أربعة أشهر لا يكون مؤثماً . وانظر اختلاف الفقهاء فيما لو حلف أن لا يقربها أربعة أشهر فأكثر فمضت الأربعة أشهر ولم يقربها .
- ٥٣٨ من ألى على زوجته فوطئها وجبت عليه كفارة يمين .
- ٥٤٢ - ٥٤٣ جمهور أهل العلم على أن من أوقع الطلاق ثلاثاً مجموعة قبل أن يدخل بزوجه وقع ثلاثاً . وانظر قول من خالف .
- ٥٤٥ جمهور أهل العلم على أن من طلق زوجته ثلاثاً ثم تزوجها آخر ولم يدخل بها ثم طلقها فلا تحل للأول .
- ٥٤٦ لا يجوز للمرأة المعتقة من وفاة أو طلاق أن تسأل حتى تنقض عتقها .
- ٥٤٧ يحرم أكل لحوم الحمير الأهلية عند أكثر أهل العلم وقد كان حلالاً فنسخ
- ٥٤٩ - ٥٥٠ ملحق جمهور الفقهاء حرمة نكاح المتعة ومنهم الأئمة الأربعة ، والثنية على سهو وقع في كتاب «الهداية» في نسبة الإباحة إلى الإمام مالك .
- ٥٥٢ انظر كلام للإمام الباجي صاحب «المنقى» في أنواع إثبات زوجة على أخرى وحكم كل نوع ، تعليقاً من نقل الدكتور الندوي .
- ٥٥٢ للمرأة أن تتأذى من حقها وترضى بإثبات زوجها لفرضها عليها ولا يكون عليه إثم حشذ ، ولها أن ترجع عنه إذا بدا لها .
- التفريق بين المتلاعنين لا يكون إلا بحكم القاضي ، وعند المالكية بنقض تلاعنهما ، وعند الشافعية بلعان الزوج .
- ٥٥٤ نسب ولد المرأة الملاءنة يكون لأمه ، ويقع التوارث بينهما
- ٥٥٤ اختلاف أهل العلم في المطلقة غير المدخول بها والمهر غير مستمى . هل تجب لها المتعة أو تستحب أو تعطى نصف مهر المثل ؟ على ثلاثة أقوال .
- ٥٥٤ انظر مذاهب الفقهاء في حالات استحباب المتعة وحالات وجوبها .
- ٥٥٥ أهلي المتعة وأدناها للمرأة المطلقة
- لا يجوز للمرأة في عتقها أن تكتحل ولا تنهن ولا تطيب ، ولا تحل المرأة على خير زوجها أكثر من ثلاث ليال .
- ٥٥٧ و ٥٥٨ انظر أقوال الفقهاء في أنواع العدة التي يجب فيها الإحداد .

حكم النفقة والسُّبُكِي للمطلقة على أنواعها والمتوفى عنها زوجها. انظر مذايب الفقهاء.

٥٥٨

لا ينبغي للمرأة أن تستقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها طلاقاً بائناً أو غيره، أو التي مات عنها فيه حتى تنقض عِدَّتَها.

٥٦١ و ٥٦٥

عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سِتْمَا حَيْضَةً عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ. وَعِنْدَ الْبَعْضِ عِدَّتُهَا كِعِدَّةِ الْحُرَّةِ.

٥٦٦

٥٦٩

لَفَظُ الطَّلَاقِ لِلصَّرِيحَةِ وَالْكُنْيَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ وَالْأَحْنَفِ

لَفَظُ الْخُلَّةِ وَالْبُرَةِ: هَلْ يَقَعُ بِهَا طَلَاقٌ وَجَعِي أَوْ بَائِنٌ

٥٧١-٥٧٠ و ٥٦٩

٥٧٢

حُكْمُ نَفْيِ الْوَلَدِ وَأَوْرَادِ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ

٥٧٤ - ٥٧٥

حُكْمُ الزَّوْجَةِ إِذَا أَسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ وَبَقِيَ زَوْجُهَا كَافِرًا

اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي الْقُرُوءِ: هَلْ هِيَ الْأَطْهَارُ أَوْ الْحَيْضَاتُ؟ وَانْظُرْ وَجْهَهُ تَرْجِيحَ

الْحَيْضَاتِ عَلَى الْأَطْهَارِ

٥٧٦ - ٥٧٥

٥٧٨ و ٥٧٩

أَنْوَاعُ الْعِدَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ

٥٨٧ - ٥٨٨

اِخْتِلَافُ الْأَقْوَالِ فِي تَحْدِيدِ سَنَةِ الْإِيمَانِ

٥٨٨

أَقْوَالُ الْفُقَهَاءِ فِي عِدَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ

٥٨٨ - ٥٨٩

أَقْوَالُ الْفُقَهَاءِ فِي الرُّضَعَاتِ الْمَحْرُومَةِ وَفِي سَنَةِ النَّحْرِ

٥٩٠ و ٥٩٤ و ٦٠٤

٦٠٦ و ٦٠٩

مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ وَارْتَضَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا وَالْأُخْرَى جَارِيَةً: فَهَلْ يَتَزَوَّجُ

٥٩٢ - ٥٩٤

الْقَلَامُ وَالْجَارِيَةُ؟

٥٩٦

هَلْ لَزُوجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ خُصُوصِيَّةٌ فِي كَوْنِ الرُّضَعَاتِ الْمَحْرُومَةِ فِي حَلَقَتَيْنِ عَشْرًا؟

٦٠٧

لَوْ مَعَ الزَّوْجِ - وَهُوَ كَبِيرٌ - ثَلَاثِي زَوْجَتِهِ وَخَلَّ لِبَنَاتِهِ فِي حَلَقَةٍ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ

(كِتَابُ الْمُنْجَاهِ وَمَا يُجْزَى مِنْهَا)

يُجْزَى فِي الْأَصْحِيَةِ مِنَ الضَّالِّانِ الْجَدَّ وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ، وَلَا يُجْزَى مِنَ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ إِلَّا الَّتِي.

٦١٣

يُجْزَى الْخَصِيُّ فِي الْأَصْحِيَةِ كَالْفَاعِلِ

٦١٣ - ٦١٤

جَوُزُ الْحَلَقِ بَعْدَ الْأَصْحِيَةِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ إِلَّا إِنْ كَانَ حَاجِبًا فَجَبَّ عَلَيْهِ الْحَلَقُ أَوْ التَّخْصِيرُ

٦١٤

- هل الأصحية من نفس المضمعي أو من نفسه وأولاده لصغار؟ وجيشد هل
 ٦١٤ يضحى عما في بطن امراته؟
 ٦١٦ احتناف الأصحاب التي لا تجزى
 لا بأس بأذكار لحوم الأصحاب بعد ثلاث بعد أن كان منها عه. ويستحب
 ٦٢٠ - ٦٢١ الأكل منها والتصدق وينبغي أن لا يكون الصلح بأقل من الثلث.
 ٦٢٢ متى تُلجَّح الأصحية؟
 ٦٢٣ من ذبح قبل صلاة الفجر لم يجزىء عن الأصحية
 ٦٢٤ و ٦٢٦ هل تجزىء الأصحية عن أكثر من واحد؟ وهل يجوز الإشراف في الثواب أو هيته؟
 ٦٢٥ - ٦٢٦ جواز اشتراك ميعة في الإبل وانقر عن الأصحاب
 ٦٢٨ تجوز ذبيحة المرأة بلا كراهة
 ٦٢٩ كل آلة ذبح تقري الأرداج وتنهر الدم تجزىء إلا السن والظفر والمظفر
 ٦٣٠ انظر أقوال الفقهاء في الذبح بالسن والظفر المزوجين
 يحرم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور ويكره من الطير
 ٦٣٢ ما يأكل الحيف مطلقاً. وانظر أقوالاً أخرى لأهل العلم.
 ٦٣٥ اختلاف أهل العلم في أكل الضبي وذكر أدلتهم.
 ٦٣٩ أقوال الفقهاء في أكل الضبي
 مذهب الحنفية جواز أكل ما لفظه البحر وما خسر عنه نساء، وكراهة الطائي.
 ٦٤١ و ٦٤٢ وانظر مذهب غيرهم.
 ٦٤٤ أقوال أهل العلم في ذكاة البعير الذي يخرج من بطن أمه المدكة ميتاً.
 ٦٤٧ هل يتركى الجراد ليحل أكله؟
 ٦٤٨ نكح الحنفية في جمل أكل ذبائح نصارى العرب وطليل قولهم.
 ٦٥٠ ما رمي به لطير فقتل به قبل أن تنك ذكاته لم يؤكل إلا أن يخرق
 ٦٥١ حكم ما أمرت ذكاته قبل الموت
 إذا لم تعلم التسمية على المذبوح يسمى الله عند الأكل. وهل تشتط التسمية
 ٦٥٣ و ٦٥٤ لحق الأكل؟
 ٦٥٥ ما يؤكل من صيد الكلب
 ٦٥٦ و ٦٥٩ و ٦٦١ اختلاف الفقهاء في حكم العقبة
 ٦٥٦ أحكام ومستحبات العقبة
 ٦٥٨ - ٦٥٩ هل يكره تسمية العقبة بهذا الاسم؟
 ٦٦٣ يستحب وزن شعر المولود والتصدق بوزنه فضة

فهرس المسائل الفقهية المجلد الثالث

الصفحة

المسألة

(كتاب المذنيات)

دية النفس مائة من الإبل لو أُلِف دينار، أو خمسة آلاف درهم عند الحنفية، قال الشافعي وأحمد وإسحاق: ثلثا عشر ألفاً من الورق. وانظر أدلة العريفيين وآراء أهل العلم في دية المركة.

٦

٨ - ٦

تتظر مقدار الدية في صائر الأطراف.
دية القتل المسد لا تحملها العاقلة إلا أن تناء، وكذا الدية التي وجبت على القتال بسبب الصلح. والدية التي وجبت على من اعترف بالقتل، والدية التي وجبت بحناية المملوك.

١٠ - ٩

١١

١٣ - ١١

خلاف الفقهاء في دية المقتل المخطئ: على من تكون؟
من أي الأنواع تكون الإبل المثلثة؟
الأصابع والأسنان في العقل سواء: في كل أصبع عشر من الإبل، وفي كل سن خمس من الإبل.

١٤

إذا أصيبت السن فاسودت أو احمرت أو اخضرت ففيها ديتها كاملة كما لو قُلت.

١٦

١٦

١٦

اختلاف أهل العلم في الممين إذا قُتلت
تفسير حكومة العدل على وجهين

أكثر أهل العلم على أنه إن اجتمع صلا على قتل واحد عمداً قُتلوا به. وخالف بعض أهل العلم وقالوا بوجوب الدية فقط

١٩ - ١٨

٢١

الروجة ترث من دية زوجها، وفيه خلاف للإمام مالك

- اختلاف الفقهاء في العاقلة في عضو من الأعضاء: هل هي مقدار عقل (أرض) أو حكومة عدل؟ ٢٢ - ٢١
- هل دية الجنين على المرأة المقاتلة أو على عاقلتها؟ ٢٣
- اختلاف الفقهاء في دية حبيب الأمة ٢٥
- صور مقتل الأم والجنين وما يجب في كل صورة من الدية ٢٥
- نسبة الورقاتي قولاً إلى أبي حنيفة لا يصح عن في اختصاص الأم بدية الجنين المقتول انظر تحقيق الإمام المكتوي رحمه الله. ٢٦
- انظر خلاف الفقهاء في الغرة: هل تحب فيه ستة أو في ثلاث سنوات. ٢٦
- من لم يجد الغرة فعليه خمسون ديناراً أو خمس مائة درهم أو خمس من الإبل أو مائة من الشاة. ٢٦ - ٢٧
- الموضحة في الوجه والرأس سواء: في كل واحدة نصف شعر الدية ٢٨
- أجمع العلماء على أن جناية الحيوان في النهار مדר ٢٩
- اختلاف الشافعية والحنفية في الركايز والفرق بين وبين المحدث وما يجب بهما. ٣٠
- مذهب الجمهور أن صاحب الدابة المنقلة يضمن ما أفسدت ليلاً لا نهاراً ٣١
- اختلاف أهل العلم في العاقلة من هم؟ ٣٢
- هل تدخل النساء في الفسامة؟ ٣٥
- من يبدأ في القسامة بآيما المدعين أو المدعى عليهم؟ ٣٦ و ٤١
- الأدب أن يتكلم الأكبر سناً أولاً ٤١

(كتاب المملوك في السرقة)

- اختلاف العلماء في قيمة ما تقطع يده السارق ٤٥ و ٥٩
- لا تقطع يده العبد أو العبد إذا سرق من ماله سيده. ٤٦
- اختلاف العلماء في قطع يد السارق الذي يسرق من ذي رجم محرم ٤٦ - ٤٧
- من سرق من ماله له به تصيب لا قطع عليه ٤٨
- لا قطع في المال غير المُمَوَّز كالثمر المعلق على الشجر، وحورية الحبل، فقد اتفقت الأمة على أن شرط القطع أن يكون المسروق محرراً مبيعاً من الوصول إليه بمانع خلافاً للظاهرية. ٤٩ - ٥٠
- اختلاف الفقهاء في قيمة البنت على عهد رسول الله ﷺ ٥٠ - ٥١
- ٥٣ - ٦٣
- ٥٣
- خلاف بعض الفقهاء فيما سرق من نيسابين

- لا يجوز للإمام إذا رُفِع إليه السارق أو القاذف ثم وهب صاحب الحد حقه أن
يُعصّل الحد. ٥٨
- الأثار التي استند عليها الحنفية في تحديد ما تنقطع به يد السارق بعشرة دراهم
منهيب الشافعية أن السارق أربع مرات تنقطع أطرافه الأربعة وفي الخامسة يُعزّر
ويحبس ٦٦
- منهيب الحنفية أن السارق تقطع يده ثم إن عاد تنقطع رجله ثم يُعزّر ويحبس
وانظر الأثار التي استندوا عليها. ٦٨ - ٧٠
- اختلاف لمعني العلم في قطع يد العبد الأسير إذا سرق ٧١
- لبس على المختصين قطع يده ٧٢
- (أبواب الحدود في الزنا)
- اختلاف الإمامين الشافعي وأحمد مع غيره في اشتراط الإسلام للمحصن
أكثر العلماء أنه لا حدّ على المرأة بمجرد ظهور الحبل على المرأة الحنبلية من
روح أو سيد ٧٥
- يجوز الدّعاء بالمعوب لمن حلف الفسق في الدنيا والآخرة عنه ٧٦
- لا يقبل الحدّ المفاداة وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والشرب ٨٣
- لا يقبل إقرار الأب على ابنه بالزنا ٨٤
- لا يجوز وجع المثلي من الزنا حتى تصح ٨٦
- الأحب لمن ارتكب الميسات دوات الحدود أن يستتر وينوب، فإذا بلغ الحدّ
وجب إقلمة الحدّ ولا تنفع حينئذ الشفاعة. ٨٩
- اختلاف العلماء في تخريب الزاني غير المحصن هل هو جرم من الحد
أو سياسة مفوضة إلى رأي الإمام وانظر أيضاً حلالهم في المرأة والعبد ٩٠
- الإقرار من الزاني نفسه بالزنا لا يوجب الحدّ إلا إذا تكرر أربع مرات في أربع
سجاس متفرقة عند الحنفية ٩٢ و ٩٤
- أجمع الفقهاء على أن المعجّون لا حدّ عليه ٩٣
- هل يجتمع الرجم والجلد؟ ٩٣
- هل يقبل وجع السقي أربعاً بالزنا؟ ٩٥
- لا حدّ على الشكرمة على الزنا، وعلى من استكرهها الحدّ ولا حدائق عليه لانه
لا يجتمع الحدّ والمسلق في جماع واحد ٩٦
- هل على الأمة حدّ؟ ٩٨ - ٩٩

- اختلاف أهل العلم في إقامة السيد الحد بنفسه على العيد
 ١٠٠
 الأمر ببيع الأمة إذا تكررت منها الوقوع بالزنا: محمول على النذب عند الجمهور
 ١٠٠
 حد العيد في الفرية أربعون جلدة نصف حد الحر. وكذلك حدّه في الخمر.
 ١٠٣ و ١٠٢
 اختلاف أهل العلم في الحد على التعريض
 ١٠٤ - ١٠٥
 الحد في الخمر غير مولود على السكر بالإجماع فيحدّ في قليله وكثيره، وفي
 ١٠٦
 غيره من المسكرات إنما يُحدّ إذا أسكر عند الحنفية خلافاً للأئمة الثلاثة.
 ١٠٧
 حدّ شرب الخمر: هل هو أربعون أو ثمانون؟
 مذهب الجمهور والإمام محمد من الحنفية أن كل مسكر قليله وكثيره، أسكر أم
 ١٠٩
 لم يُسكر: حرام، بخلاف مذهب الحنفية في المسكر غير الخمر.
 ١١٢
 يحرم بيع الخمر كما يحرم شربها
 ١١٢
 تجب إراقة الخمر ولا يجب كسر أوانها
 ١١٣
 ليس كل ما لا يحل أكله وشربه محرّم بيعه
 ١١٧
 الفرق بين التقيح والتبيد
 ١١٧
 حكم التقيح عند الإمام محمد وشيخه الإمام أبي حنيفة
 ١١٨
 اختلاف الفقهاء في حكم النبيذ من خلطين
 ١١٩
 اختلاف العلماء في الانتياذ في أوعية النّبيذ والزّفت ونحوهما
 ١٢٢ و ١٢٣
 اختلاف العلماء في نبيذ الطّلاء

(كتاب الفرائض)

- اختلاف أهل العلم في الجدّ إذا اجتمع مع الإخوة: هل يحجبهم أو لا؟
 ١٢٤ - ١٢٥
 الإخوة لا يحجبهم الجدّ اتفاقاً
 ١٢٥
 الجدّة الفاسدة وهي ثمّ الأب لأمّ وإن علّت: من ذوي الأرحام
 ١٢٧
 إذا اجتمعت الجدّتان أمّ الأمّ وأمّ الأب فالسلس بينهما وإن علّت به إحداهما
 ١٢٨
 فهو لها ولا ترث معها جدّة فوقها.
 أكثر الصحابة على أنّ ذوي الأرحام يرثون في حالة اعتدائهم أصحاب الفرائض
 والعصبات، وخالفهم زيد بن ثابت وغيره في القول بعدم توريثهم وإنما
 ١٢٩
 يوضع المال في بيت مال المسلمين. وهو مذهب مالك والشافعي.
 من خصائص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أنهم لا يرثون واحتجاج أبي بكر
 وعائشة بالمحدث على من طالب بميراث النبي ﷺ.

- أجمع أهل العلم على عدم إرث الكافر من المسلم، واختلفوا في إرث المسلم من الكافر.
- ١٣٧ انظر آراء الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في إرث المسلم من المرتد.
- ١٣٧ اختلاف أهل العلم في تولد الكفر فيما بينهم.
- ١٣٨ الاستدلال بعدم وراثة الإمام علي لأبيه أبي طالب على امتناع وراثة المسلم للكافر وعلى موت أبي طالب على الكفر.
- ١٣٨ ملحق الحنفية أن الولاء عند عدم الأخ للقيق للأخ من الأب دون بني الأخ من الأب والأم.
- ١٤١ الأولاد أحقر ببيعة الأم فلا يؤم لموالي الأم، وإذا اعتق أبوهم جرّ موالي الأب ولاهم.
- ١٤٣ انظر قسمي الأنساب من حيث الإقرار بالنسب.
- ١٤٤ - ١٤٥ ينبغي أن تضبط الأشياء بالكتابة مما يدل على جواز الاعتماد على الخط. وانظر اختلاف العلماء: هل هذا مختص بالوصية؟
- ١٤٦ الجمهور على استحباب الوصية، وقال بعض أهل العلم بوجوبها.
- ١٤٧ و ١٥٣ اختلاف أهل العلم في وصية الصبي المميز، وكما ينبغي أن يكون عمره؟
- ١٤٨ الوصية بالثلث ونحوه والأحب الوصية بما دونها.
- ١٥١ كراهية الصحابة المهاجرين للمقام بسكة المكربة بعدما هجروا منها وتركوها لله تعالى.
- ١٥٢ الوصية تكون في ثلث المال بعد قضاء دين الميت.
- ١٥٣ هل تجوز الوصية بأكثر من الثلث؟
- ١٥٣ - ١٥٤
- (كتب الأيمان والفتور وأخفى ما يجزىء في كفارة اليمين)
- ١٥٥ - ١٥٦ اختلاف الصحابة في مقدار الإطعام للمساكين في كفارة اليمين.
- ١٥٧ سلب الإمام محمد أن إطعام المساكين العشرة في كفارة اليمين يكون بإطعامهم خذأة أو عشاء أو نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير.
- ١٦٠ إذا أطلق بيت الله فالمراد الكعبة المعظمة أو المسجد الحرام.
- ١٦٠ نزل أهل العلم فيمن نذر المشي إلى بيت الله تعالى.
- ١٦١ لمح الب الأئمة الأربعة عدم قضاء المشي عن ميت نذره.
- ١٦٣ ل يشترط ذكر لفظ (النذر) فيما يجعله المرء على نفسه.

- من نذر الذخامة إلى مكة أو السفر إليها ونحو ذلك ليس عليه شيء، بخلاف من
نذر المشي إليها فإنه يجب عليه أحد التَّكِينِ ١٦٣
- اختلاف الإمام وصاحبه فيمن قال: عليّ المشي إلى الحرم أو إلى المسجد
الحرام ١٦٤
- اختلاف ابن عمر وعليّ فيمن نذر أن يحج ماشياً فمعجز
الاستثناء في اليمين إن كان موصولاً به يمنع الكفارة في حالة الجنث، إلا إن
كان قول إن شاء الله لمجرد التبرك ١٦٥ - ١٦٤
- من ملت وعليه نذر يقضي عنه استحباباً لا وجوباً، وبعض الفقهاء خصوه
بالعبادات المالية دون البدنية ١٦٦
- من نذر معصية أو حلف أن يأتيها يجب عليه أن لا يأتيها ١٦٧
- مذهب الحنفية أن من نذر نفراً في معصية ولم يسمَ فليطع الله وليكفر من
يمينه. ١٧١
- لما من نذر معصية وسأما فلا يعضن، واختلف الفقهاء في الكفارة. ١٧٣
- سبب وجوب الكفارة عند الانحياز الحنث لا اليمين ولا إرادة الحنث. وانظر
المذاهب الأخرى. ١٧٤
- لا يجوز الحلف بالأباء ويسائر ما سوى الله سبحانه وتعالى ١٧٥
- من قال: مالي في نتائج الكعبة، ماذا عليه؟ ١٧٦ - ١٧٧
- أقوال أهل العلم في تفسير «لغو اليمين». ١٧٧ - ١٧٨
- ما يجب فيه الإثم والكفارة من الأيمان وما يجب فيه الإثم دون الكفارة، وما
لا يجب فيه لا الإثم ولا الكفارة. ١٧٨
- (كتاب البيوع في التجارات والسلم)
- اختلاف أهل العلم في تفسير العرايا ١٧٩ - ١٨٠
- اختلاف أهل العلم في العرايا: هل تختص بالنخل أو تتعداها؟ ١٨١ - ١٨٢
- أقوال الفقهاء في المقدار الذي يرخص فيه بيع العرايا ١٨٠ - ١٨١
- حكم بيع العرايا عند الجمهور والحنفية ١٨٣
- لا خلاف بين أهل العلم في جواز بيع الثمار بعد تدو الصلاح ولكن اختلفوا في
تفسيره، فانظرو. ١٨٨
- حكم بيع الثمار قبل تدو الصلاح ١٩٠

- يجوز بيع الرجل ثمره مع استثنائه شيئاً معلوماً من جملته. وانظر خلاف الفقهاء
 فيما لو استثنى أوطالاً معلومة ١٩٣
- مذهب الجمهور عدم جواز بيع التمر بالرطب لا متفاضلاً ولا متمائلاً، أما التمر
 بالتمر والرطب بالرطب فيجوز متمائلاً لا متفاضلاً ويبدأ يده لا نسيئة.
 وانظر خلاف أبي حنيفة. ١٩٦
- انظر أقوال الفقهاء فيما يجوز التصرف فيه قبل القبض ١٩٩
- اختلاف الفقهاء على قولين في الوضع من المئتين بشرط التسجيل ٢٠٣
- خلاف مالك للجمهور في أن الحنطة والشعير جئسي واحد ٢٠٤
- مذهب الإمام محمد عدم جواز شراء فئتين من شعير بفئتين من حنطة بدأ يده.
 اختلاف الظاهرية مع الجمهور في كون علة الأموال الربوية الست المنصوص
 عليها في الحديث متعنية، ولكن اختلف الجمهور في العلة فلنظر
 خلاصهم ٢٠٥ - ٢٠٦
- انظر أقوال أهل العلم في مبادلة الأموال الربوية ببعضها: متى يجوز فيها
 التفاضل؟ ٢٠٦
- اختلاف الفقهاء فيمن باع طعاماً إلى أجل يلهب ثم يشترى بذلك الذهب تمرأ
 قبل أن يقبضها. ٢٠٧
- لا يجوز بيع الدين (الكاليء بالكاليء) ٢٠٨
- أجمع العلماء على أن النابض عاصي بفعله ولكن اختلفوا في حكم البيع ٢٠٩
- كلام الفقهاء في علة النهي عن تلقي الركبان. ٢١٠ - ٢١١
- الاختلاف بين الشافعية والحنفية في شروط المسلم فيه في عقد السلم. ٢١٣
- مذاهب العلماء في اشتراط البراعة من كل عيب ٢١٦
- بيع الغرر كله فاسد ٢١٩
- هل في بيع الحيوان بالحيوان ربا؟ ٢١٩
- الاختلاف في تفسير المضامين والملاحق ٢٢٠ - ٢٢١
- اختلاف أهل العلم في المراد ببيع حَبَلِ الْعَبْثَةِ على قولين، وعلى كلا القولين
 البيع فاسد. ٢٢٢
- لمزابة والمحاكمة من البيوع المنهي عنها لعدم تحقق التساوي المشروط في
 الأموال الربوية ٢٢٥
- عنى المزابة والمحاكمة ويان النهي عنها لعدم تحقق التساوي المشروط في الأموال
 الربوية ٢٢٥

- ٢٢٧ - ٢٢٩ اختلاف الفقهاء في بيع اللحم بالحيوان
 ٢٣٠ كل من البيع على بيع الأخت والشراء على شراء الآخر منهي عنه
 ٢٣١ شرط كراهة السوم على موزم الأخت
 ٢٣٢ - ٢٣٤ تفسير الضيق بين البائع والمشتري على أقوال.
 ٢٣٥ حقيقة مذهب أبي حنيفة في معنى التفرق ونحوه المجلس.
 ٢٣٦ - ٢٤٠ انظر المناقشات الفقهية بين المختلفين في معنى حديث «المتبايعان بالخيار»
 إذا اختلف البائع والمشتري في الثمن: ماذا يكون في بقاء المبيع وفي حالة
 ٢٤٢ - ٢٤٣ هلاكه؟
 ٢٤٤ - ٢٤٦ مذاهب العلماء فيمن باع متاعاً بثمن ولم يقبضه ثم أفلس المشتري أو مات.
 ٢٤٨ هل للمشتري الخيار بالغبن؟
 ٢٤٩ لا يجوز في مذهب الحنفية أن يُسَّرَّ على المسلمين
 ٢٥٠ مذهب الحنفية أن كل شرط في البيع فيه منقعة للبيع أو المشتري فالبيع فاسد
 لا بطل الرجل جارية إلا جارية له مملوكة ملكاً صحيحاً، وعلى هذا فإن العبد
 لا ينجي أن يسرى
 ٢٥١ - ٢٥٢ اختلاف أهل العلم في ثمة النخل المؤجر المباع
 ٢٥٣ هل تُشترط معلومية ملك العبد أو ثمر النخل المؤجر عند شراء العبد مع ماله
 ٢٥٤ أو النخل مع ثمره؟
 ٢٥٤ اختلاف الفقهاء في كون العبد يملك أم لا.
 لا يكون بيع الجارية المتروجة طلاقاً أو فرقة، ويُعتبر كونها ذات زوج حياة تُرد
 ٢٥٥ به.
 ٢٥٥ هل الذين على العبد من العيوب التي يُرد بها؟
 ٢٥٦ الثلاث والسنة بالنسبة للعبد: معناها وأقوال الفقهاء فيها، وهل يلزم
 ٢٥٨ - ٢٥٩ اشتراطها؟
 لا يجوز بيع الولاء وهبته عند جماهير العلماء. وانظر أسماء من خالف.
 ٢٦٠ هل يجوز بيع المكاتب؟ انظر اختلاف الفقهاء في ذلك.
 ٢٦٢ الولاء لمن أعتق لا يتحول عنه وهو كالتب
 ٢٦٣ أقوال الفقهاء في أم الولد تكون حرة بموت سيدها ويمتنع بيعها وهبتها
 ٢٦٤ انظر أقوال أهل العلم في بيع الحيوان بالحيوان إذا كان يداً بيد وإذا كان نسبة.
 يجوز أن يشترك اثنان في الشراء بالنسيئة على أن الربح بينهما وكذلك الوضعية
 (أي الخسارة). أما إن شرط الربح دون الوضعية فالشركة فاسدة.
 ٢٧٠

- أقوال أهل العلم في النهي عن الغرز في جدار الجار
 ٢٧١ — ٢٧٢ أحكام الرجوع بالهبة
 ٢٧٢ — ٢٧٣ جمهور العلماء على أن علم النسوة في الهبة للأولاد مكروه ولا يُسقط الهبة،
 وقال بعض أهل العلم بحرمة ذلك وطلان الهبة.
 ٢٧٧ جمهور العلماء على أن الهبة لا تفيد الملك إلا محرزة مفبوضة، وخالف الإمام
 أحمد.
 ٢٧٨ اختلاف فقهاء الأحناف في كيفية التسوية بين الذكور والإناث في الهبة
 ٢٨١ المقمى جائزة عند الجمهور ولكن شرط الرد باطل. وانظر الخلاف في ذلك.
 ٢٨٢ و ٢٨٥

(كتاب المصروف وأبواب الربا)

- يحرم المتفاضل عند مبادلة الذهب بالذهب مهما كان قليلاً
 ٢٨٧ جواز هجر الحاصي لوجه الله تعالى
 ٢٩٢ ملهبة المحتبة أن حلة الربا هي القدر (ما يكال ثوبوزن) والجسر، فإذا وجد
 ٢٩٤ حرم الربا وإذا وجد أحدهما حل الفضل وحرم النساء.
 ٢٩٧ تجوز عند المحتبة الحيلة لاجتناب الربا
 لا يجوز لمن أسلف سلفاً أن يشترط أحسن أو أكثر منه، ليس له إلا أن يشترط
 كفاً.
 ٣٠٥ لا ينبغي قطع الدراهم والدنانير بغير منفعة
 ٣٠٦ أقوال أهل العلم في كراه الأرض: بما يجوز وبما لا يجوز.
 ٣٠٧ — ٣٠٨ انظر أقوال أهل العلم في المسألة والمزارعة
 ٣١١ — ٣١٢ أقوال أهل العلم في اشتراط إذن الإمام لتملك الأرض الموات بالإحياء
 ٣١٤ يستحب للإمام أن يجعل الأرض الميتة لمن أحيائها، فإن لم يفعل لم تكن
 لمحيها
 ٣١٥ ليس لصاحب البئر منع الناس من الشرب أو سقي فوائهم بخلاف سقي مزارعهم
 ٣٢٠ خلاف العلماء في ولاء المقتنص المسبب
 ٣٢١ أراد الفقهاء في العبد الذي أعتق نصيب منه
 ٣٢٤ — ٣٢٥ لا بأس أن يعتق من الميت والولاء لمن أعتق إن لم يوصى الميت ويلحقه الأجر
 ٣٢٧ إن كان على الميت شيء من الصدقات الواجبة: كيف تيرا فمعه؟
 ٣٢٨ انظر أقوال الفقهاء في بيع المدبر
 ٣٢٩ — ٣٣٠

يجوز لمن شئمة أن يطلقها ويروجها وليس له أن يسميها أو يبيها وانظر خلاف
الفقهاء في ولدها.

٣٣٣ - ٣٣٤

٣٣٦

الولد للفراش وللعاهر الحجر

جمهور أهل العلم - منهم الأئمة الثلاثة - ذهبوا إلى القضاء بشاهد واحد ويعين
المذعي، بخلاف الإمام أبي حنيفة.

٣٣٨ - ٣٣٩

مذهب الحنفية أنه لا يلزم على المذعي عليه إلا اليمين عند الاستحلاف من
دون خمسين زمان ومكان

٣٤١

مذهب جئع من أهل العلم أن الرهن إذا هلك في يد ذمته لا يقبض بالفتن
بل يجب على الراهن أداء دينه

٣٤٣

تفسير الأئمة أبي حنيفة ومحمد ومالك بن أنس لحديث لا يعلق الرهن

٣٤٣

(كتاب اللقطة)

مذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد ترك غزو الإسلام والمرس والبر لم يدم
خوف صباها، بخلاف الحنفية

٣٤٧

انظر اختلاف الروايات عن الإمام أبي حنيفة عن المدة التي يمر بها اللقطة
بحسب مقدارها وعند الأئمة الآخرين التعريف يكون سنة مطلقاً.

٣٤٩

من أخذ النقطة لا يقصد تعريضها فهو آثم وضام

٣٥١

(باب الشفعة)

ثبت الشفعة عند الحنفية بالشركة في نفس الشيء، وفي حق الشيء.
وبالحوار وخالف غيرهم في الأخير.

٣٥١

ثبت الشفعة فيما لم يقسم فإذا قسم ومير بين أملاك الشركاء فلا شفعة
الجمهور على أن الشفعة خاصة بالعقار (ويستعمل فيه الحوائط والأراضي).

٣٥٢

وختلف عطاء فقال بالشفعة في كل شيء حتى الثياب

٣٥٢

أراء الفقهاء السابقين والمتأخرين بالشفعة بالحوار في الأحاديث المختلفة وطريقه
الجمع بينها

٣٥٢ - ٣٥٣

ثبت الشفعة بالحوار عند الأئمة أبي حنيفة ومحمد والشافعي وابن المبارك

٣٥٣

(باب المكاتب)

مذهب جمهور العلماء أن المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبه شيء

٣٥٤

- ٣٥٦ من مات من المكاتبين وحلوه بقية من مكاتبته وحيون للناس: ماذا يفعل بماله؟
 ٣٥٧ من كاتب على نفسه وولده ثم مات وترك بنين: ماذا يفعلون؟

(باب السبق)

- ٣٥٨ أحكام السبق المحلل في المسابقة
 ٣٥٨ المراد بالمجاز في السبق في صورة الجواز حلّ أخذ المال لا الاستحقاق
 ٣٥٩ جريان المسابقة فيما يقع بين المتسابقين في المسائل العلمية
 ٣٦١ لا بأس بالسبق في التصل والحافر والخف
 ٣٦١ اختلاف الفقهاء فيما تجوز فيه المسابقة

(أبواب السيف)

- ٣٦٤ اتفق أهل العلم على أن ذكر الله في آية القتال وقع للترك
 ملحق بالحنية أن سهم ذوي القربى من الضائم سقط بموت رسول الله ﷺ،
 وأن سهم الرسول بعده لاغ. وانتظر كيفية قسمة الخمس والخلاف بين
 الفقهاء.
 ٣٦٤ مذهب الحنفية أن للإمام حالة القتال أن يقتل من يشاء. وانتظر تفصيل منذهبهم
 ٣٦٤ قال الإمام محمد: لا خير في الخروج ولا ينبغي إلا لزوم الجماعة
 ٣٦٨ من قتل من حمل السلاح على المسلمين فاعترضهم به لقتلهم: لا شيء عليه
 ٣٦٨ أجمع أهل العلم على عدم جواز قتل النساء والصبيان لخصمهن عن القتل
 وقصورهم عن الكفر. وانتظر ما نقله الإمام الحازمي من بعض أهل العلم
 خلافاً لذلك وتوجيهه.
 ٣٧٠ أقوال أهل العلم في قتل الشيخ القاني
 ٣٧٠ يستتاب المرتد ويُمهل ثلاثاً فإن ناب وإلا قُتل.
 ٣٧٢ الأولى الاستتابة عند الإمام محمد إن طبع الإمام في ثوبة المرتد أو سلكه هو عن
 ذلك، وإلا فلا بأس بقتله.
 ٣٧٢ يستحب لبس أحسن الثياب للجمعة والمبدين، ويجوز التجمل إذا عَبري عن
 الكبر.
 ٣٧٣ يجوز هبة ما يحرم لبسه، ويجوز بيعه وشرائه
 ٣٧٥

- لا يجوز للذكور من الصغار والكبار ليس المحرور والديباج والذهب عند الحنفية،
والحرمة في حق الصغار على الأولياء، ولا بأس به للنساء والمشركون
على سبيل الهدية. ٣٧٥
- لا يجوز عند الحنفية لرجال النختم بالذهب والحديد والصُّفَرُ إِلَّا بِالْمَقْضَى
والمعقَّبِ ونحوهما، أما النساء فيجوز لهن النختم بالذهب. ٣٧٦
- لا يجوز لمن مرَّ على عاتية امرئ أو حائظه أن يحتلها أو يأكل منه بغير إذنه إِلَّا
أن يُضطرَّ. ٣٧٨
- مذهب الإمام محمد منع الكفار من الإقامة في جزيرة العرب
لا ينبغي للرجل المسلم أن يقيم أخاه من محله فيجلس به
سجور الرقبة بشروط ٣٨١، ٣٨٢
- حكم رقية اليهودي أو النصراني للمسلم ٣٨١
- يجوز كتابة شيء من القرآن أو غيره ثم غسله وسفاه المريض ٣٨٢
- لا يجوز كتابة شيء من القرآن بالدم أو غيره من النجاسات ٣٨٢
- الجمع بين حديث المنع من الرُّفَى والأحاديث الدالة على مشروعيتها ٣٨٣
- أقوال أهل العلم في الشرب قائماً ٣٨٦ - ٣٨٧
- اتفق العلماء على تحريم الأكل والشرب في آية الذهب والفضة للرجل
والنساء. وقاسي الجمهور على الأكل والشرب سائر وجوه الاستعمال ٣٨٨
- أقوال أهل العلم في الآنية المفضضة والمضضة والمطلبة. ٣٨٨ - ٣٨٩
- لا ينبغي الأكل والشرب بالشمال ٣٩٠
- من نفى عن الجن والشيطان الأكل والشرب فقد وقع في الإلحاد والصلالة ٣٩٠
- من شرب يَسَنَ له أن يُعطى من عن يمينه عنبراً كان أو كيسراً، فاضلاً
أو مفضولاً. ٣٩١
- اختلاف أهل العلم في حكم إجماع الذهوية ٣٩٣
- الوليمة التي يُدعى لها الأغنياء دون الفقراء شرُّ الطعام ولكن لا يحرم حضورها
والأكل منها. ٣٩٤
- يجوز أكل الشريف طعاماً من دونه من محترق وغيره وإحاطة دعونه ومؤاكلته
العادم. ٣٩٥
- يَسَنَ محبة الدُّبَاء لمحبة رسول الله ﷺ، وكذا كل شيء كان يحبه. ٣٩٥
- الجمع بين الأمر بالأكل مما يلي الأكل وما ردد في السنة الفعلية من الأكل من
حول الفضة ٣٩٥

- مذهب الإمام محمد سنية إجابة الدعوة العامة ولا يتخلف عنها إلا لسلة. أما
الدعوة الخاصة فالمذهوب بالخيار. ٤٠٦
- لا يحل للمهاجر الرجوع إلى موطنه الأصلي. ٤٠٣
- أجمع أهل العلم على عدم جواز اقتناء الكلب لغير منفعة وانظر أقوال أهل
العلم في بيع الكلب. ٤٠٥
- لا خير في الكلب في جلد ولا فزل، وإن رخص فيه فلي الإصلاح بين الناس
ورفع الظلم عن الناس أو لغيره، والتعريف أولى. ٤٠٨
- سوء الظن بالمسلم حرام كسوء القول فيه أما الخواطر وحديث النفس فعفو
التناس في أمور الدنيا للغير منهي عنه، وأما في أمور الخير فمستحب. ٤٠٩
- النباض لغير الله مذموم. وهو مذموم إن كان لله تعالى. وكذلك التدابير
والتهنئة. ٤١٩
- لا يجوز أن يعطى غنياً من الصدقة إلا العامل عليها بقدر عمله. ٤١٢
- ينبغي البدلة بالكتب والرسائل بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد. ٤١٣ - ٤١٤
- يجوز للرجل إذا كتب لصاحبه أن يبدأ يذكره قبل نفسه، ولكن الأفضل أن يبدأ
بنفسه. ٤١٥ - ٤١٦
- الاستئذان مستحب مستحسن، وينبغي أن يكون على كل من يحرم النظر إلى
حورته. ٤١٧
- لا يجوز تصوير قبيح روح فهو حرام مطلقاً أما إظهاره على هيئة ممتنة فجائز،
والأظهر أنه يمنع دخول ملائكة الرحمة. ٤٢١
- تصوير ما ليس بربي روح كالشجر ونحوه ليس بحرام ٤٢٠
- انظر أقوال أهل العلم في الرقعة في الثوب ٤٢١
- أكثر العلماء على كون اللعب بالنرد حراماً تكرر به شهادة للألعاب. ٤٢٣
- أقوال أهل العلم في الشطرنج ٤٢٤
- يباح اللعب المباح والنظر إليه تنظيراً. ٤٢٥
- وضلي الشعر بشعر آدمي كبير لا يحل يحال وإن أسرها زوجها، ولكن يجوز
وصل الشعر بشعر حيوان. ٤٢٧
- أنواع الشفاعات ٤٢٨
- مستحب استعمال الطيب للمحي والميت. ٤٢٩
- لمسك طاهر ويجوز استعماله في البدن والثوب وبيعه. وذلك كله مجمع عليه. ٤٣٠
- شروعية الدماء على أعداء الله عز وجل. ٤٣١

- ٤٣١ الأفضل أداء النحية بأحسن منها.
- ٤٣٥ السلام ينتهي إلى البركة واتباع السنة أولى.
- ٤٣٥ الأضلاع المرفوعة في تجويز الزيادة على «وبركاته»، وقول الإمام اللكنوي بحولز الزيادة لمحيانا وأفضلية الاكتفاء على المأثور أكثرها.
- ٤٣٥ السنة عند التشهد الإشارة بإصبع واحدة لحسب. قال الإمام اللكنوي: ولا نعرف رفع الإصبع في حالة الدعاء مطلقاً.
- ٤٣٧ يُباح هجر المسلم أخاه لمدة ثلاثة أيام ولا يجوز الزيادة على ذلك.
- ٤٣٨ اجتمع العلماء على أن من خاف من مكالمه أحد وصلته ما يفسد عليه دينه أو يدخل عليه مضرة في ذيله أنه يجوز معاقبته.
- ٤٤٠ لا ينفي الخصومات في الدين.
- ٤٤٠ لا يجوز تكفير المسلم بقلب وإن عظم جرمه.
- ٤٤٢ الجبهور على أن النهي عن قريضة المسجد لمن أكل الثوم عام في كل المساجد. ومثل الثوم كل ماله رائحة كريهة كالعسل والفجل والدخان...
- ٤٤٢ إذا أُميت الثوم ونحوه طبخاً فلا بأس به.
- ٤٤٢ ماذا يفعل من رأى رؤيا يكرهها؟
- ٤٤٢ - ٤٤٤ النهي عن بيعتين: العابلة والعلامسة، وهن يئتين: الصماء والاحياء مع كشف المورة، وعن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح، وعن صيام يوم الأضحى ويوم الفطر.
- ٤٤٥ المسكين المتعفف الذي لا يُعطى له ولا يطوف على الناس أحق بالمعطية من المركة وثوابها أكثر.
- ٤٥٥ جمهور أهل العلم على جواز كتابة العلم وتدوينه ولا سيما عند خوف ذهاب العلم فحيث يكون واجباً.
- ٤٦١ اختلاف الصحابة في صلب النبي ﷺ شعره.
- ٤٦٣ لا بأس بخضاب الشعر ولكن بالمواد الخالص غير حائل، وإذا ترك أبيض من غير خضاب فلا بأس.
- ٤٦٣ حد من حجر المكى الخضاب بالمواد من الكبائر وإجازة بعض الفقهاء ذلك في الجهاد لإرهاب العدو.
- ٤٦٤ لا يجوز تولي اليتيم إن كان غنياً أن يستقرض من ماله شيئاً، فإن كان محتاجاً جاز.
- ٤٦٧

- ٤٦٨ لا يجوز للرجل أن ينظر إلى عورة أخيه المسلم إلا من ضرورة لمداداة ونحوه
يجوز الشرب بنفس واحد، ومن كان لا يروى به بين القلح ليشتمس خارج
الإناه. والأفضل أن لا يشرب بنفس واحد.
- ٤٧٠ لا يجوز مصافحة المرأة التي تشبه، أما لو كانت عجوزاً لا تشبه أو كان
للرجل كبيراً فلا بأس به.
- ٤٧١ أقول أهل العلم في زيارة قبر النبي ﷺ.
- ٤٨١ أقول أهل العلم في حكم انقياد ليلة واحدة.
- ٤٨٦ مذهب الحنفية وجوب التشميت للمعاض إن حمد الله تعالى. ويتكرر التشميت
ثلاثاً لأن المعاض إن عطس أكثر من ذلك فهو مذكوم. وإن لم يشمت
حتى عطس مرتين أو ثلاثاً يجزيه بعد ذلك مرة واحدة.
- ٤٨٧ من خرج من بلد الطاعون لا يبرأ منه وإنما الحاجة فلا بأس بذلك
- ٤٩٠ إذا وقع الطاعون ببلد فلا يدخل من ليس فيه إله، ولا يخرج أهله منه
- ٤٩٠ القية محرمة وهي تعم الكافر ومته القمي، ولكن في خيبة الكافر المحرمي
قولان.
- ٤٩٣ لا بأس بغية صاحب الهوى المعتلن بهواه والفاسق المعتلن بفسقه
- ٤٩٣ وأمر نبوية إرشادية بإضلال الأيوبي، وإيكاه الأسقية، وتخميم الآنية، وإطفاء
المصابيح.
- ٤٩٤ لا تزال في تأمل حديث: «التشوم في المرأة والدار والقرصة».
- ٤٩٧ يجوز أن يتأذى اثنان جود واحد
- ٤٩٩ يجوز للعالم أن يختار الحاضرين في مجلسه
- ٤٩٩ لو كان أهل العلم في الجمع بين النهي عن الاستلقاء مع وضع إحدى اليدين
على الأخرى، وما ثبت وما ثبت من فعل النبي ﷺ لذلك.
- ٥٠٥ - ٥٠٥ ن عليه فائنة لا يحكيه أن ينوي الفاتنة فقط حتى يعتقها.
- ٥١٤ أ. وقعت فارة في جامد ألفت وما حولها، وإذا وقعت في مائع تنجس كله
وعلقه في هذا الأوزاعي والزمري، ولكن يجوز الاستصباح بالمائع
المتنجس بغير المسجد.
- ٥١٦ - ٥١٧ حب الجمهور طهارة جلد الميتة إذا دُبغ إلا جلد الإنسان لكرامته، والغنزير
لنجاسته، والكلب عند بعضهم.
- ٥١٨ يوز الانتفاع بالجلد المتدبرغ وبه
- ٥١٩ حب الجمهور جواز أن يعطى المحتال لجرأ على حجامته، والتمتره عنه أولى.
- ٥٢٠

- لا يجوز للعبد التصرف بحال سيده من غير إذنه إلا أن يأكل أو يكتسي أو يتفق بالمعروف.
- لا بأس بالبول قتلماً والأزلى البول جالساً.
- أقول أهل العلم في تحنيد الصلاة الوسطى وترجيح الإمام الكنتوي بمرجحات حديث أنها صلاة العصر.
- يجوز لمالك اليمين وطه مسيئة النبي لها زوج ولكن بعد الاستبراء لأنه بالسيء ومخالف الدارين يرتفع النكاح.
- مذهب أهل السنة البغي لا يزيل اسم الإيمان والكبائر لا تخرج العهد من الإيمان
- ٥٢١
- ٥٢٨
- ٥٢١
- ٥٢٢ و ٥٢٣
- ٥٢٣
- ٥٤٠ - ٥٤٣
- لا بأس بتزويج المرأة ولو كانت زانية ولكن إن كانت حاملاً من الزنا والذي تزوجها غير الزاني لا يحل له الفرقة حتى تضع.
- تأخير صلاة العصر عند الحنفية أفضل من تمجيلها ما دامت الشمس يصفاء نقية لم تخالطها صفرة. وانظر مذهبهم في وقتي الظهر والعصر.



(٦)

فهرس المسائل الحديثة المجلد الأول

الصفحة	المادة
	(أبواب الصلاة)
١٥٩ - ١٦٢	الأحاديث الثبوتية والفعلية والآثار في الإسفار أو التخلّيس في صلاة الصبح
١٦٩	وهم للإمام مالك في رواية حديث وانتقاد لمحافظة نسبة التوهم له
١٧٠ - ١٧١	قول الصحابي: كنا نفعل كذا هل هو موقوف أم مرفوع؟
١٧٢ - ١٧٣	الأحاديث التي ذكرها الإمام العيني في «البناءة» في أفضلية تأخير صلاة العصر
١٧٥	وأجوبة الإمام اللكنوي عنها
١٩٧	معنى الأثر
٢٠١ - ٢٠٤	الأثر من سعد بن أبي وقاص في وصوئه لمسّ المصطفى بعد من ذكره
٢١٥ - ٢١٦ و ٢١٧	حديث طلق بن علي في عدم نفث وضوء من من ذكره: هل هو منسوخ؟ مرد
٢٢٣ - ٢٢٤	طرف حديث طلق
٢٢٥ - ٢٢٦ و ٢٢٧	الأحاديث المعارضة لحديث طلق في نفث وضوء من من ذكره. لم يرد
٢٢٨ - ٢٢٩	الاعتراضات على كل من أحاديث النفث وعدم النفث والأجوبة عنها
٢٣٠ - ٢٣١	سلام: مواضع تشديد اللام وتخفيفها في أسماء المرولة
٢٣٢ - ٢٣٣	سليم: كله بالضم إلا سليم بن حيّان
٢٣٤ - ٢٣٥	لمسمون بعلمة من أهل الكوفة
٢٣٦ - ٢٣٧	مشطهارة الإسم اللكنوي تصحيف (علمة عن قيس) في سند حديث وأن
٢٣٨ - ٢٣٩	الصواب: علمة بن قيس.
٢٤٠ - ٢٤١	مشطهارة أيضاً تصحيف (حبيب عن عبيد) في سند آخر وأن الصواب (حبيب بن
٢٤٢	عبيد)
٢٤٣ - ٢٤٤	حقيق مسهب في حديث البحر

المسألة	الصفحة
سلسلة أوامهم من عدد من الأئمة في سند حديث المتيقن في مسح الخفين	٢٧٥
وَقَم من النسخ في سعيد الرقاشي أحد الرواة	٣٠١
المخلاف في سماح الحسن من سمرة	٣٠١ - ٣٠٢
شواهد حديث سمرة: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت	٣٠٢
الأحاديث في طهارة سؤر الهرة	٣٥١ - ٣٥٢
الآثار الواردة في زيادة (الصلاة خير من النوم) في أذان القجر	٣٥٥ - ٣٥٦
و ٣٦٠ - ٣٦١	
أربعة أحاديث رفعها سالم عن أبيه، ووقفها نافع عن ابن عمر	٣٧٤
إعلان أثرين عمر في علم رفع يديه عند الركوع ورفع مته، من ثلاثة وجوه	٣٧٧
الأحاديث في استحباب التكبير عند كل خفض ورفع، والجواب عما عارضها	٣٨٠ - ٣٨١
الأحاديث في الحدة الذي ينتهي إليه وقع اليدين	٣٨٢ - ٣٨٣
بيان توأمة الرفع عند الحفض والرفع كما نقله السيوطي في «الأزهار الممتثرة»	٣٨٥
نخطة ملا علي القاري من أربعة وجوه في ظنه (عمرين مرة) أحد الرواة في	
السند أنه الصحيح	٣٩١ - ٣٩٢
الأحاديث والآثار في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وإذا قرأ القرآن فاستمعوا	
له وانصتوا﴾	٤٠١
اهتراض بعض المتأخرين على حديث أبي هريرة في صحيح مسلم: (قُسمت	
الصلاة بيني وبين عبيدي نصفين) بوجهين، وجواب الإمام للكتوي	٤٠٨
اختلاف الآثار عن ابن عمر في القراءة خلف الإمام في السرية، وطريقة جمع	
الإمام للكتوي بينها	٤١٤
طريق حديث: ومن صلى خلف الإمام قلن قراءة الإمام له قراءة، وبخلاصة	
الكلام فيها كما حققه الإمام للكتوي	٤١٩
سنن الدارقطني يروي فيها هرايب الحديث وسبقه ومطلوه ومنكره وموضوعه	٤٠٨ و ٤١٨
حديث في «الموطأ» لم يعرفه الإمام للكتوي اثنين من روايته، وتحقيق المحقق	
الدكتور تقي الدين الهندوي أنه دخل على نسخة الموطأ	٤٢١
لم يرد في حديث مرفوع صحيح النبي عن قراءة القاصدة خلف الإمام وكل	
ما ذكره مرفوعاً فيه: إما لا أصل له وإما لا يصح. ويان الإمام للكتوي	
ثلاثة لهذه الأحاديث التي لا تصح.	٤٢٧ - ٤٢٨
الكلام من وقم شعبة في رواية حفض الرسول ﷺ صوته بـ (آمين).	٤٤٦

- الشك في أي من الظهر والعصر سلم فيها الرسول ﷺ بعد الركعتين وترجيح
رواية العصر ٤٤٩
- نرجح أن ذا اليمين - منته النبي عليه الصلاة والسلام على سهوه - هو
الجرياق، وأن حديث عمران وحديث أبي هريرة في قصة واحدة ٤٤٩
- بيان أن ذا اليمين هو خير ذي الشمالين المقتول بسره، والتنبيه إلى وهم الإمام
الزهري في ذلك ٤٥٠
- أحاديث سجود السهو قبل التسليم، وأحاديث سجود السهو بعد التسليم.
الأحاديث في النهي عن الالتفات في الصلاة ٤٥٦
- زيادة ابن عمر (رضي الله) أول التشهد، وثبت ذلك عنه بسند صحيح
الأحاديث والآثار في أقطاب التشهد ٤٦٧
- وجوه حديثه لترجيح تشهد ابن مسعود ٤٧٢ - ٤٦٩
- ودود الضريق في بعض طرق تشهد ابن مسعود بين قول الصحابة في حياة
النبي ﷺ: السلام عليك أيها النبي، وقولهم بعد وفاته: السلام على
النبي. فقد المعلق تلك الروايات ذراية ورواية. ٤٧٣ - ٤٧٢
- الأحاديث المختلفة في الإلقاء وطريقة الجمع بينها
اختلاف الآثار في ذلك ٤٨٦
- تحريف من قبل النسخ في سند حديث في موطن محمد أورد التباساً، وتحقيق
المعلق في المسألة ٤٩٣ - ٤٩٧
- استقصاء الإمام السيوطي لأسماء الصحابة الذين رؤوا صلاة الضحى
الآثار من جمع من الصحابة في صلاتهم الوقت واحدة فقط، وآثار معروضة
اختلاف نسخ الموطأ في عدد ركعات النبي ﷺ في الليل التي عدّها زيد بن
خالد الجهني ٥٠٣
- من مخالفت شريك لغيره من الرواة في عدد ركعات النبي ﷺ في الليل
مختلف الحديث في الإبراء بالصلاة، وسرد أسماء الصحابة رواة حديث الإبراء
وتنزيح أحاديثهم ٥١٠ - ٥١١
- بل تكرر نوم الرسول ﷺ وأصحابه أكثر من مرة
وأبلى أحاديث تضعف صلاة الجماعة ٥١٨

- اختلاف الروايات عن النبي ﷺ في مدة قصره في مكة المكرمة بعد فتحها،
 ٥٦٣ - ٥٦٤ وجمع الحفاظ اليه في بينها
- الأثار عن بعض السلف في مدة قصرهم في السفر
 ٥٦٤ زيادة حديث - أورده المعلق تعليقا - في النسخة المطبوعة بتحقيق عبد الوهاب
 عبد اللطيف
- ٥٧٦ اختلاف نسخ الموطأ في دفع ووقف حديث ابن عمر: الذي يفوته المصير كأنما
 ٥٩٦ وتبرأه وأهله وماله.
- الإشارة من الإمام ابن عبد البر إلى أن الإمام مالكاً حذف زيادة في حديث لأنها
 ٦٠٧ منسوخة
- ٦١٦ - ٦١٧ اختلاف الأخبار المرفوعة والأثار الموقوفة في عدد تكبيرات صلاة العيد
- اختلاف الرواة عن الإمام مالك في رواية حديث: وكان رسول الله ﷺ يرغب
 ٦٢٣ الناس في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة؛ بين الإرسال والوصل
- ٦٣٥ ما ورد من آثار عن جماعة من الصحابة في فعلهم أو تركهم للفتن



فهرس المسائل الحديثة المجلد الثاني

المسألة	الصفحة
انسان من الرواة كل منهما يسمى عبد الكريم. احدهما ثمة والاخر متروك.	١٠
نقد حديث. وهى البيهقي عن التبريزي: أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها.	١٣ - ١٤
رواية ودرية	
نقد الإمام اللكنوي صحيح من ضعف لث بن أبي سليم إلى حد علم الاحتجاج	١٧
بحث اللكنوي في أحد الرواة في سند حديث (٢٦٤) وهو حصين بن إبراهيم	
ويبان أن الرجح حصين عن إبراهيم	١٨
بيان الإمام اللكنوي أن سعيد بن هشام أحد الرواة في سند حديث (٢٦٦)	
الراجح فيه أنه: سعيد بن هشام.	١٩
الجمع بين حديث السيدة عائشة. أن النبي ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الركن،	
وممن غيروا معاً يفيد خلافاً.	٢٠
انسان من الصحابة لأبصار العزرجي اسمها: عبد الله بن زيد، ولكنهما	
يفترقان في اسم الجند والطل الذي من الخرج	٧٢
نقد الإمام اللكنوي إلى سقط في سياق حديث في أحد كنهه غلطاً من قبل	
مهتمي الطبع	٨٥

(أبواب الجنازة)

الكلام على حديث أبي هريرة في غسل الميت وأجوبة أهل العلم	
عنه	١٠١ - ١٠٣
رويت اتصالاً على قبر بعد الدفن من النبي ﷺ من تسعة وحوه كلها حسان	١٢٢

(كتاب الزكاة)

أبو مطيع البلخي الحاكم بن عبد الله تلميذ الإمام أبي حنيفة من أجلة الفقهاء
إلا أنه مجروح في الرواية
البرد هلى (ابن الفطال) في تجهيله لأبي يوسف

١٣٥

١٥١ - ١٥٢

(كتاب الحج)

إزالة الإشكال الحاصل من بعض الروايات في وقت إحرام الرسول ﷺ .
سرد جملة من الأحاديث في تطيب رسول الله ﷺ لإحرامه
تصحیح اسم الراوي الصلت بن زُعد - بالياء - إلى الصلت بن زُيد
- بالياء - كما حققه الإمام المكنزي .
انتقاد الإمام المكنزي للحاكم النسابوري على ادعائه وجود تصحيف في حديث
هو لا تفعلوا رأسه ولا وجهه
خطأ لم يحس راوي الموطأ لم يتابعه فيه أحد من رواة الموطأ
الصحابة الرواة لأحاديث العمرة في رمضان كحجة
آخر الأمرين من رسول الله ﷺ أنه رمى من الحجر إلى الحجر، كما في حديث
جابر . وانظر حديث ابن حبان
تكرار باب احتجام المحرم وأثر ابن عمر لفحول لو نسيان
الجمع بين حديث دخول رسول الله ﷺ مكة يوم الفتح وعلى رأسه المنقر
وحديث دخوله عليه الصلاة والسلام وعلى رأسه جملة سوداء

٢٣٩

٢٧٤

٢٧٥ - ٢٧٦

٢٩٣

٢٩٦

٣٤٩

٣٤٥

٤٤٤ - ٤٤٥

وانظر ٢٩٢

٤٤٥

(كتاب النكاح)

التبيه على أن لفظ ثلاث في حديث: «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ثَلَاثٌ...»
موضوع لا أصل له .
تصويب تحريف في اسم (طلحة بنت عبيد الله) حيث وقع في الحديث (ابنة
طلحة بن عبيد الله) -
الحسن بن عمارة وثقه عيسى بن يونس وحرّجه كثيرون
تصويب تحريف في اسم الراوي للحاكم بن عثية
تصويب تحريف في اسم الراوي صهر بن كثير بن أفلح (ابن أبي أفلح)

٤٤٧

٤٨٩

٤٩٢

٤٩٢

٤٩٧

(كتاب الطلاق)

اختلف في اسم أبي عبد الرحمن شيخ الإمام الزمري، والأقرب والأشبه بالصواب أنه طاوس.

٥٢٩

٥٤٧

تصحف غير إلى حين في بعض روايات حديث التهي عن نكاح المتعة.

٥٤٩

الأحاديث الواردة في تحريم نكاح المتعة

٥٥٣

الصحابيان اللذان لاقيا زوجتهما في عهد النبي ﷺ

(كتاب الصحايا وما يُجزي عنها)

٦٤٥ — ٦٤٦

تخريج أحاديث الصحايا الأحد عشر رواية حديث: بذكاة لجنهن ذكاة أمه.

٦٥٦ — ٦٥٧

أحاديث مشروعية واستحباب العقبة

* * *

فهرس المسائل الحديثة المجلد الثالث

الصفحة

المسألة

(كتاب الذنابات)

الكتاب الذي كتبه سيدنا رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في القرائن والسنن
والجروح والذنابات: أخرجه أبو دلود والنسائي وغيرهما مفرقاً، وأكملهم
رواية له الإمام النسائي في منه في الذنابات.

٦

رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب متصلة لأنه رآه وصحح بعضهم
سماعه منه

١٧

انظر ضبط الضبابي، وإلى أي شيء النسبة

٢٠

الاختلاف في جزاء من سجد من مخيصة حيث وقع في بعض الكتب: حرام من
سعد، وقال: ساعدة

٣١

إذا أطلق ابن أبي ليلى في كتب المحدثين فالمراد عبد الرحمن بن أبي ليلى،
أما في كتب الفقهاء فالمراد ابنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.
والتنبيه على خطأ وقع للملازمة القاري في تعيين أبي ليلى أحد الرواة
وظنه أنه والد عبد الرحمن

٤٨

(كتاب الحدود في السرقة)

انظر الكلام على حديث قتل السارق بعد المرة الرابعة سنداً وفتحاً

٦٦ - ٦٧

(أبواب الحدود في الزناء)

ذكر أسماء من الصحابة من كان يُقْبَل في عهد الرسول ﷺ

٨٣

غير الواحد حجة ولو في نسخ حكم سابق

١١٦

تخريج حديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

١٢٢

(كتاب الغرائض)

١٣٠ - ١٣١

الأحاديث والآثار الدالة على توريث العمة والخالة وسائر ذوي الأرحام
تتمتعة ابن عبد البر للإمام مالك في استبدال أحد ابني عثمان بن عفان وهو عمر
بابه الآخر عمرو

١٣٦

١٣٧

١٤٢

تخريج حديث: والإسلام يعلم ولا يعلم.
صحب كراهية الإمام مالك لعكرمة وامتناعه عن الإفصاح باسمه عند الرواية عنه.

(كتاب الأيمان والنذور وأدنى ما يعزى في كفارة اليمين)

١٧٣

اختلاف النسخ في ابن سهيل بن أبي صالح

(كتاب الجوع في التجارات والسلم)

١٧٩

٢٠١

٢٠٥

٢١٨ - ٢١٩

٢٥٩

٢٦٤

٢٦٦ - ٢٦٧

الأحاديث الواردة في النهي عن بيع المزابة
اختلاف النسخ في اسم أحد الرواة (أبي صالح مولى السقاج)
تخريج حديث أموال الربا الست
تخريج حديث النهي عن بيع العمر
طرق حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وبهته»
الحسن بن محمد بن علي: اثنان، فانظر الفرق بينهما
الآثار المختلفة في بيع الحيوان بالحيوان نسبه

(كتاب الصرف وأبواب الربا)

٢٩٦

٣١٣

تحقيق في اسم أحد الرواة ويان أن صوابه: عبد المجيد بن سهيل الزهري
تخريج حديث: «من أحيى أرضاً ميتة فهي له».

(أبواب السير)

٣٨٠

٣٨٨

٣٩٧

٤٠٥ - ٤٠٦

٤١٨ - ٤١٩

٤٤٤

تصويب اسم أحد الرواة وهو: إسحاق بن أبي حكيم
تخريج حديث النهي عن الأكل والشرب بآنية الذهب والفضة
الرد على ابن حبان في دعواه بأن أحاديث ربط النهي ﷺ لبطل تصحيح.
عبد الملك بن ميسرة: اثنان من الرواة. انظر الفرق بينهما
تنبيه على تصحيح في إسناد حديث (٩٠٣) من الإمام المحقق المكنوي
صحيح خطأ في سند حديث (٩٢١)

- ٤٥٦ — ٤٥٧ تحقيق الإمام اللكنوي في اسم أحد الرواة في سند حديث (٩٣٢)
- ٤٧٢ بعض الأخبار الضعيفة في مصافحة النبي ﷺ للنساء عند اليعة من تحت الثوب.
- ٤٧٩ تصويب تصحيح في سند حديث (٩٤٦)
- ٥٠٠ أحوال علماء الحديث في حديث: «من حج ولم يَرْزُقْني فقد جفاني»، وترجيح الإمام اللكنوي أنه غير موضوع ردًّا على ابن الجوزي وابن تيمية.
- ٤٨٢ تحقيق الحافظ ابن حجر والفتي الشبكي في مجموع أحداث زيارة قبر النبي ﷺ
- ٤٩٦ أبو الغيث مولى أبي مطيع في سند حديث (٩٥٩)، صوابه: مولى ابن مطيع
- ٥٠٤ الصواب في «صباحة بن تميم» الراوي في سند حديث (٩٧٠) أنه عباد بن تميم خطأ في اسم الراوي حلقة بن أبي وقاص في سند حديث (٩٨٢)، وصوابه: حلقة بن وقاص.
- ٥١٣ وقم الإمام الحافظ ابن حجر في فني وجود حديث: «إنما الأعمال بالنية» في موطن الإمام مالك.
- ٥١٣ — ٥١٤ تصويب أبي يربوع المخزومي، الراوي في سند حديث (٩٩٧) إلى «ابن يربوع المخزومي».
- ٥٢٧ سقط في سند حديث (١٠٠٦) عُرف من رواية يحيى
- ٥٢٧



فهرس مراجع التحقيق

- - القرآن الكريم.
- ١ - أوجز المسالك على مرطاً الإمام مالك، تأليف وشرح للعلامة محمد زكريا الكاتدهلوي. ط القاهرة، ١٩٧٣م.
- ٢ - إسعاف المبتلى في رجال الموطأ، للسيوطي. مطبوع مع تنوير الحوتك.
- ٣ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، تأليف الإمام الحافظ ابن عبد البر المالكي. ط القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٤ - الاستكثار، للحافظ ابن عبد البر. ط القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- ٥ - الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار. للحازمي. ط مكتبة عاطف - القاهرة.
- ٦ - الأنساب، للسمعاني. حيدرآباد الدكن بالهند، ١٣٨٢هـ.
- ٧ - الإنصاف في أسباب الاختلاف، للإمام ولي الله الدهلوي. القاهرة.
- ٨ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة الكاملة، للإمام اللمكنزي. حلب، ١٣٨٤هـ.
- ٩ - أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك، لمحمد بن علوي المالكي الحسني. ط قطر، ١٤٠٠هـ.
- ١٠ - أماني الأحبار في شرح معاني الآثار، للعلامة محمد يوسف الكاتدهلوي. ط الهند، ١٣٨٩هـ.
- ١١ - بقية الوعاء، للسيوطي. ط الحلي، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ١٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد. ط بيروت، ١٤٠١هـ.
- ١٣ - البداية والنهاية، لابن كثير. السعاده، ١٣٥١هـ.
- ١٤ - البدر الطالع، للشوكاني. السعاده، ١٣٤٨هـ.
- ١٥ - بذل المجهود في حل أبي دار، لنشيخ السهولتقوي القاهرة، ١٩٧٣م.
- ١٦ - التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني. القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ١٧ - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. حيدرآباد - الهند، ١٣٣٥هـ.
- ١٨ - تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. دار الكتاب - بيروت، ١٣٨٠هـ.
- ١٩ - نقيذ العلم، للمخطيب البغدادي. دار إحياء السنة النبوية - بيروت، ١٣٩٥هـ.

- ١ - تريبب "ممدود"، تصاصي ميحي، "برباد"، ١٩٩٤ هـ.
- ٢١ - تريبب الراوي، للسيوطي: بتحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- ٢٢ - تنوير المحوالت على موطأ الإمام مالك، للسيوطي، الحلبي، ١٣٤٣ هـ.
- ٢٣ - تذكرة الحفاظ، للذهبي - حيدرآباد - الهند، ١٣٧٥ هـ.
- ٢٤ - تزيين المسالك بمناتب الإمام مالك، للسيوطي، القاهرة، ١٣٢٥ هـ.
- ٢٥ - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، القاهرة، ١٩٧٨ م.
- ٢٦ - تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، المنيرة، بدون التاريخ.
- ٢٧ - التاريخ الكبير، للبخاري، حيدرآباد - الهند، ١٣٦١ هـ.
- ٢٨ - تنسيق النظام، للشيخ السنبهلي، ط كراتشي.
- ٢٩ - الجامع الصحيح، للإمام البخاري، ط تركيا.
- ٣٠ - جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، دمشق، ١٣٨٩ هـ.
- ٣١ - جامع الترمذي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٢ - جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر، ط القاهرة، ١٣٩٥ هـ.
- ٣٣ - الجامع الصحيح، للإمام مسلم: بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط بيروت، ١٣٧٤ هـ.
- ٣٤ - الجوهر النقي في الرد على اليهودي، لابن التركماني (تذييل سنن البيهقي)، ط الهند، ١٣٤٦ هـ.
- ٣٥ - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ط حيدرآباد - الهند، ١٣٦١ هـ.
- ٣٦ - حلية الأولياء، لأبي نعيم، السعادة، ١٣٥١ هـ.
- ٣٧ - حسن المحاضرة، للسيوطي، السعادة، ١٣٢٤ هـ.
- ٣٨ - حجة الله البالغة، للإمام ولي الله الدهلوي، بيروت.
- ٣٩ - حلية الأولياء، لأبي نعيم، السعادة - القاهرة، ١٣٥٣ هـ.
- ٤٠ - الفخر المختار، مع حاشية ابن عابدين، الحلبي، ١٣٨٦ هـ.
- ٤١ - درجات مرقاة الصعود، للذهبي، القاهرة، ١٢٨٩ هـ.
- ٤٢ - التدبّيج المذهب في أعيان المذهب، لابن فرحون، القاهرة، ١٣٥١ هـ.
- ٤٣ - المرقع والتكميل، للإمام المكتري: بتحقيق الشيخ أبو علة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ٤٤ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لمحمد بن عبد الرحمن الدمشقي، قطر، ١٤٠١ هـ.

- ٤٠ - زهر الرسي على المجتبي، للسيوطي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ٤٦ - رجال الفكر والدعوة (٣)، للشيخ أبي الحسن الندوي، الكويت.
- ٤٧ - زهر الرسي على المجتبي، للسيوطي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ٤٨ - سنن النسائي: أو المجتبى، مطبعة الميمونية - القاهرة، ١٣١٢هـ.
- ٤٩ - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الحلبي، ١٩٥٢م.
- ٥٠ - السجدة في كشف ما في شرح الوتاية، للإمام اللكنوي، ط باكستان.
- ٥١ - سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال - دمشق، ١٣٤٩هـ.
- ٥٢ - سنن الدارقطني، دار المحاسن للطباعة، ١٣٨٦هـ.
- ٥٣ - مبل السلام، للصنعاني، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٤ - سنن أبي داود، نشرته دار إحياء السنة النبوية، بدون تاريخ.
- ٥٥ - سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠١هـ.
- ٥٦ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٥٧ - مشنولات الذهب في اخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي، القدس، ١٣٥٠هـ.
- ٥٨ - شرح معاني الآثار، للإمام الطحاوي، ط الهند.
- ٥٩ - شرح النووي على صحيح مسلم، ط بيروت.
- ٦٠ - الصيلة، لأمن شكوال، الدار المصرية، ١٩٦٦م.
- ٦١ - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للسحاي، القدس، ١٣٥٩هـ.
- ٦٢ - طبقات الحفاظ، للسيوطي، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- ٦٣ - عيون الأثر في فنون المغازي والسير، لابن سيد الناس، القدس، ١٣٥٦هـ.
- ٦٤ - صنية القاري شرح صحيح البخاري، للعلامة المعيني، دار الفكر - بيروت.
- ٦٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر السلفية، ١٣٨٠هـ.
- ٦٦ - فتح القدير، لابن الهمام، بولاق، ١٣٦٥هـ.
- ٦٧ - فهرس الفهارس والأبواب، للكتاني، فاس، ١٣٤٦هـ.
- ٦٨ - الفوائد للبهية في تراجم الحنفية، للكنوي، القاهرة، ١٣٣٤هـ.
- ٦٩ - فتح المغيث شرح لفحة الحديث، للسخاوي، مطبعة العاصمة، ١٩٦٨م.

- ٧٠ - فتح العليم شرح صحيح مسلم، للشيخ شب العثماني، دمشق.
- ٧١ - كتاب الثقات لأبي حنيفة، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٧٢ - كتاب الطون، لابي - خليفة، صبح امضون، ١٣٦٦هـ.
- ٧٣ - خزانة العبد، للشيخ علي المنقي، همداني، مؤسسه الدراسات والبحوث، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٧٤ - التكميل الدرر على جامع الزمعي، للشيخ المحمدي، الهند، ١٣٩٥هـ.
- ٧٥ - لسبب الجوان، لأبي جحر العسقلاني، حيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٢٩هـ.
- ٧٦ - لأمع الدراري على جامع البخاري، للشيخ محمد زكريا، نكاحه هلموي، المكتبة الامدادية - مكة المكرمة، ١٣٩٧هـ.
- ٧٧ - المستدرک على الصحيحين، لمحدثهم، حيدرآباد - الهند، ١٣٣٤هـ.
- ٧٨ - المناصد الحسنة، للمصنوعي، دار الادب العربي، ١٣٧٥هـ.
- ٧٩ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملائي، مطبوع، ١٣٦٦هـ.
- ٨٠ - مودة الإمام، رواية محمد بن حسن الشافعي، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة.
- ٨١ - المحنني، لأبي حنيفة، اسيرة، ١٣٤٧هـ.
- ٨٢ - ميراث الاعتقاد، للمصنوعي، نسخة، ٣٢٥هـ.
- ٨٣ - معارف نفس شرح جامع الترمذي، للشيخ السوري، ط كائنات، ١٣٨٣هـ.
- ٨٤ - معجم المؤلفين، معجم، حيا كحالة، دمشق، ١٣٨٢هـ.
- ٨٥ - معجم الجليل، لأبي حنيفة، ط القاهرة، ١٣٩٧هـ.
- ٨٦ - نيل الغرر في رفع الهمم، للعلامة الحنفي، ط الهند، ١٣٥٢هـ.
- ٨٧ - نفس الزاوية لأحداث الهداية، للزبيدي، ط القاهرة.
- ٨٨ - مجمع بحر، لأبي حنيفة، ط حيدرآباد - الهند، ١٣٩٣هـ.
- ٨٩ - المنقذ شرح السوفا، لابي، نسخة - القاهرة، ١٣٣١هـ.
- ٩٠ - المعني، لأبي حنيفة، ط القاهرة، ١٣٣١هـ.
- ٩١ - معجم، ط القاهرة، ١٣٧٦هـ.
- ٩٢ - معجم البلدان، ليعقوب بن يونس، ط بيروت، ١٤٥٥م. في (٥) أجزاء.



(٨)

فهرس الموضوعات

صفحة	مطلب
	(كتاب الذبات)
٩	١ - باب الدية في الشنئين
٨	٢ - باب دية العمد
١١	٣ - باب دية لخطا
١٣	٤ - باب دية لاسدن
١٥	٥ - باب أرض السب السوداء والعمين القائمة
١٦	٦ - باب النمر يجتمع على قتل واحد
١٩	٧ - باب الرجل يرث من دية امرأته وترث من دية زوجها
٢١	٨ - باب المحروح وما فيها من الأرض
٢٢	٩ - باب دية الحبس
٢٧	١٠ - باب الموضحة في الوجه والرأس
٢٨	١١ - باب البشر بشار
٣٢	١٢ - باب من قتل خطأ ولم تعرف له حفلة
٣٥	١٣ - باب القامة
	(كتاب الحدود في السرقة)
٤٥	١ - باب العبد يسرق من مولاه
٤٨	٢ - باب من سرق ثعراً أو غبر ذلك، ثم يترد
٥٦	٣ - باب الرجل يسرق من الشيء، يجد فيه القطع ويبيع فيه إلى الإمام
٥٩	٤ - باب من وجد فيه القطع
٦٥	٥ - باب لسارق يسرق وقد قطعت يده أو يده ورجله

- ٦ - باب العبد يأبى ثم يسرق ٧١
- ٧ - باب المختلس ٧٢

(أبواب الحدود في الزناء)

- ١ - باب الرجم ٧٣
- ٢ - باب الإقرار بالزناء ٨٢
- ٣ - باب الاستكراه في الزنله ٩٥
- ٤ - باب حد المماليك في الزناء والسكر ٩٧
- ٥ - باب الحد في التعريض ١٠٣
- ٦ - باب الحد في الشرب ١٠٥
- ٧ - باب شرب التمر والتبغ والتبغ والغير ذلك ١٠٩
- ٨ - باب تحريم الخمر وما يكره من الأشربة ١١٠
- ٩ - باب الخلطين ١١٧
- ١٠ - باب نبذ الدباء والمزفت ١١٩
- ١١ - باب نبذ الطلاء ١٢١

(كتاب الفرائض)

- ١ - باب ميراث العمة ١٢٩
- ٢ - باب فلتبني ﷺ هل يورث ١٣٤
- ٣ - باب لا يرث المسلم الكافر ١٣٦
- ٤ - باب ميراث الولاء ١٣٨
- ٥ - باب ميراث الحمل ١٤٤
- ٦ - فصل الوصية ١٤٦
- ٧ - باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله ١٤٧

(كتاب الأيمان والنفور)

- ١ - كتاب الأيمان والنفور وأدنى ما يجزئ في كفارة اليمين ١٥٥
- ٢ - باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ١٦١
- ٣ - باب من تجل على نفسه المشي ثم عجز ١٦٤
- ٤ - باب الاستثناء في اليمين ١٦٧

- ٥ - باب الرجل يموت وعليه نذر ١٦٨
 ٦ - باب من حلف أو نذر في محصة ١٧٠
 ٧ - باب من حلف بغير الله ١٧٥
 ٨ - باب الرجل يقول ماله في وقاج الكعبة ١٧٥
 ٩ - باب اللغو من الأيمان ١٧٧

(كتاب البيوع في التجارات والسلم)

- ١ - باب بيع العربا ١٧٩
 ٢ - باب ما يكره من بيع الثمار قبل أن يُلْدُوَ وصَلاحتها ١٨٨
 ٣ - باب الرجل يبيع بمض الثمر ويستني بمضه ١٩١
 ٤ - باب ما يكره من بيع الثمر بالربط ١٩٣
 ٥ - باب ما لم يقبض من الطعام وغيره ١٩٨
 ٦ - باب الرجل يبيع المتاع أو غيره نسيئة ثم يقول اتقني وأضع عنك ٢٠١
 ٧ - باب الرجل يشتري الشمر بالحنطة ٢٠٣
 ٨ - باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئاً آخر ٢٠٧
 ٩ - باب ما يكره من التَّجَشُّعِ وتَلْفِي السِّلْعِ ٢٠٨
 ١٠ - باب الرجل يُسَلِّم فيما يُكَال ٢١٢
 ١١ - باب بيع البردة ٢١٤
 ١٢ - باب بيع الفرر ٢١٨
 ١٣ - باب بيع المزانة ٢٢٣
 ١٤ - باب شراء الحيوان باللحم ٢٢٥
 ١٥ - باب الرجل يُسَاوِمُ الرجل بالشيء فيزيد عليه أحد ٢٢٩
 ١٦ - باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري ٢٣١
 ١٧ - باب الاختلاف في البيع بين البائع والمشتري ٢٤١
 ١٨ - باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة فيقبض المتاع ٢٤٣
 ١٩ - باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه فيقبض فيه أو يُسَمَّرُ على المسممين ٢٤٦
 ٢٠ - باب الاشتراط في البيع وما يُسَبِّد ٢٤٩
 ٢١ - باب من باع نخلاً مؤثراً أو عيلاً وله مال ٢٥٣
 ٢٢ - باب الرجل يشتري الجارية ونها زوج أو تُهْدَى إليه ٢٥٤
 ٢٣ - باب عَهْدَةُ الثَّلاثِ وَالْمَسْنَةِ ٢٥٦

مطلب	صفحة
٢٤ - باب بيع الولاء	٢٥٩
٢٥ - باب بيع أمهات الأولاد	٢٦٢
٢٦ - باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ونفداً	٢٦٤
٢٧ - باب الشركة في البيع	٢٦٧
٢٨ - باب القضاء	٢٧١
٢٩ - باب الهبة والصدقة	٢٧٣
٣٠ - باب النخل	٢٧٦
٣١ - باب العمري والسكنى	٢٨٢

(كتاب الصرف وأبواب الرِّيا)

١ - باب الربا فيما يكال أو يؤزن	٢٩٤
٢ - باب الرجل يكون له العطايا أو الذَّهْن على الرجل فيبيعه قبل أن يَقْبِضَهُ	٣٠٠
٣ - باب الرجل يكون عليه الذَّهْن ليقبض أفضل مما اخذه	٣٠٢
٤ - باب ما يكره من قطع الدراهم والدينار	٣٠٥
٥ - باب المعاملة والخزاعة في النخل والأرض	٣٠٧
٦ - باب إحياء الأرض بإذن الإمام أو غيره إفاضة	٣١٢
٧ - باب الفلج في الشرب وقسمة الماء	٣١٥
٨ - باب الرجل يُعْتَق نسيئاً له من مملوك أو يَنْتَهَب سائبة أو يُوَصِّي بعثن	٣٢١
٩ - باب بيع الملبس	٣٢٩
١٠ - باب العمري والشهادات وأدعاء النسب	٣٣٤
١١ - باب اليمين مع الشاهد	٣٣٧
١٢ - باب استحقاق الخصوم	٣٤٠
١٣ - باب الزَّهْن	٣٤٢
١٤ - باب الرجل يكون عنده الشهادة	٣٤٤

(كتاب القسمة)

١ - باب الشفعة	٣٥١
١ - باب المكاتب	٣٥٤
١ - باب العتق	٣٥٧

(أبواب النِّسب)

١ - باب الرجل يعطي الشيء في سبيل الله	٣٦٥
---	-----

٢ -	باب إثم الخوارج وما في لزوم الجماعة من الفضل .	٣٦٦
٣ -	باب قتل النساء .	٣٧٠
٤ -	باب المرتد .	٣٧١
٥ -	باب ما يكره من لبس الحرير والديباغ .	٣٧٣
٦ -	باب ما يكره من التختيم بالذهب .	٣٧٤
٧ -	باب الرجل يثر على ماشية الرجل فيحنثها بغير إثم .	٣٧٧
٨ -	باب تزور أهل الذمة مكة والمدينة وما يكره من ذلك .	٣٧٨
٩ -	باب الرجل يُقيم الرجل من مجلس ليحاضر فيه وما يكره من ذلك .	٣٨٠
١٠ -	باب الرُقى .	٣٨١
١١ -	باب ما يتَّخَذُ من القاء والاسم الحسن .	٣٨٥
١٢ -	باب الشرب قائماً .	٣٨٦
١٣ -	باب الشرب في أنية الفضة .	٣٨٧
١٤ -	باب الشرب والأكل باليمين .	٣٨٩
١٥ -	باب الرجل يشرب ثم يقول من غنَّ يمينه .	٣٩٠
١٦ -	باب فضل إجابة الدعوة .	٣٩٢
١٧ -	باب فضل المدينة .	٤٠٢
١٨ -	باب اقتناء الكتب .	٤٠٣
١٩ -	باب ما يكره من الكذب وسوء الظن والتجسس والسب .	٤٠٧
٢٠ -	باب الاستعفاف عن المسألة والصدقة .	٤١٠
٢١ -	باب الرجل يكتب إلى الرجل يبدأ به .	٤١٣
٢٢ -	باب الاستئذان .	٤١٦
٢٣ -	باب التصاوير والتجسس وما يكره منها .	٤١٧
٢٤ -	باب اللُّصْب بالزُّرد .	٤٢٢
٢٥ -	باب النظر إلى الذهب .	٤٢٤
٢٦ -	باب المرأة تصل شعرها بشعر غيرها .	٤٢٦
٢٧ -	باب الشفاعة .	٤٢٨
٢٨ -	باب الطيب للرجل .	٤٢٩
٢٩ -	باب الدعاء .	٤٣٠
٣٠ -	باب ردِّ السلام .	٤٣١
٣١ -	باب الدعاء .	٤٣٦

مطلب	صفحة
٣٢ - باب الرجل يهجر أخاه	٤٣٧
٣٣ - باب الخصومة في الذنن والرجل يشهد على الرجل بالكفر	٤٣٩
٣٤ - باب ما يكره من أكل الثوم	٤٤١
٣٥ - باب الرؤيا	٤٤٢
٣٦ - باب جامع الحديث	٤٤٤
٣٧ - باب الزهد والتواضع	٤٤٨
٣٨ - باب الحب في الله	٤٥٣
٣٩ - باب فضل المعروف والصدقة	٤٥٤
٤٠ - باب حق الجار	٤٥٩
٤١ - باب اكتساب العلم	٤٦٠
٤٢ - باب الخضاب	٤٦١
٤٣ - باب الولي يستقرض من مال اليتيم	٤٦٤
٤٤ - باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل	٤٦٧
٤٥ - باب النخع في الشرب	٤٦٨
٤٦ - باب ما يكره من مصافحة النساء	٤٧٠
٤٧ - باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ	٤٧٣
٤٨ - باب صفة النبي ﷺ	٤٧٩
٤٩ - باب قبر النبي ﷺ وما يستحب من ذلك	٤٨١
٥٠ - باب فضل الحباء	٤٨٣
٥١ - باب حق الزوج على المرأة	٤٨٥
٥٢ - باب حق الضيافة	٤٨٦
٥٣ - باب تشييت العاطس	٤٨٧
٥٤ - باب القرار من الطاعون	٤٨٨
٥٥ - باب النية والبهتان	٤٩١
٥٦ - باب النوادر	٤٩٤
٥٧ - باب القنطرة تقع في السمن	٥١٥
٥٨ - باب دباغ الميتة	٥١٧
٥٩ - باب كسب الحجام	٥٢٠
٦٠ - باب التفسير	٥٢٧